فريدريك انجلز

نصوص مختارة

اختيار وتعليق
جان كانابا

ترجمة
وصفي البني

المكتبة التقدمية

أصول الفكر الاشتراكي ٢٢

فريدريك انجلز

نصوص مختارة

اختيار وتعليق
جان كانابا

ترجمة
وصفي البني

منشورات وزارة الثقافة ——— ١٩٧٢

مقدّمة

هذه النصوص المختارة لفريدريك انجلز تؤلف امتداداً طبيعياً لنصوص مثلها صدرت مختارة من كارل ماركس .

انها امتداد طبيعي لأن مؤلفات ماركس وانجلز غير قابلة للانفصام . كلاهما كانا مؤسسي النظرية التي تحمل اسم واحد منها ، الماركسية ، ومن غير المستطاع تصور « تناول » للماركسية يتجاهل عمل انجلز . وأخيراً لأن هذا العمل اهل للاعجاب .

غالباً ما اتفق لانجلز ، نتيجة لـ « تقسيم العمل » الذي قام بينه وبين ماركس ، أن جعل من نفسه الداعية والمبسط للماركسية . ولقد أدى هذه المهمة بحيوية خارقة . ولكن هذه ليست سوى ناحية واحدة من عمله . فقد كانت الناحية الأخرى تلك المقالات والكتب غير الممكن تعدادها ، يطور فيها الماركسية ويغنيها ويطبقها على قضية تاريخية أو على مسألة علمية معينة ، فاعلاً ذلك بنفاذ بصيرة ويسر جعلا منه نداً لماركس بالضبط .

وكما فعلنا مع ماركس ، كان علينا ان نحتفظ من هذا العمل – ومن شأنه أن يملأ بسهولة عشرين مجلداً – بما هو جوهري . وهنا ايضاً اقتصرنا على التقديم لقراءة انجلز قراءة صحيحة . وإذن فالأمر هنا ايضاً ليس البتة امر « موجز » لعمل ، بل هو شيء شبيه بما يسمى ، في الصحافة ، بـ « الصفحات الجيدة » من كتاب ، تلك المقاطع التي تنشر لا بقصد الاعفاء من قراءة الكتاب نفسه ، بل على العكس بقصد الحض على هذه القراءة .

واخيراً ، لقد اتبعنا هنا القواعد ذاتها التي كانت المهيمنة على اصدار نصوص ماركس : سيرة حياة موجزة ، مقدمات قصيرة للنصوص المعطاة ، شروح مقتضبة ولكنها عديدة ، جمع النصوص ضمن ابواب كبيرة سيبقى منها في الذهن الأمر الذي

لا جدال فيه ، وهو أن من غير الملائم الخروج على الترتيب الزمني للعمل ، ومن غير الملائم ، بالتالي ، اخفاء الانضاج الدائم لفكر انجلز .

وباستثناء بعض الترجمات المأخوذة من مطبوعات دار النشر باللغات الأجنبية بموسكو ، استخدمنا من جديد ، حصراً على وجه التقريب ، الترجمات التي قامت بها دار النشر الاجتماعية باقلام ج. باديا، ب. بانج ، ا. بوتيجيلي ، ج. شابرت، ارناكونيو، ج. فريديريك ، ج . فريفيل ، ج. لينوار ، ل. نيتر ، غير مدخلين هنا وهناك غير تصحيحات تفصيلية . ولنقل مرة اخرى بهذا الصدد ما قلناه لدى تقديم نصوصنا المختارة من ماركس ، ان هذا المؤلف هو قبل كل شيء ، في الأغلب ، ثمرة عمل هؤلاء المترجمين . وما من ثناء عليهم اكبر من القول انه كان بدونهم غير قابل للتصور .

كانت طبعة أولى من هذه النصوص المختارة لانجلز قد اصدرها نادي اصدقاء الكتاب التقدمي . وهذه الطبعة قد اعيد النظر فيها وزيدت زيادة ملحوظة .

حياة وعمل فريدريك انجلز

الوسط الذي ولد فيه انجلز ، يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٢٠ ، في بارمن (رينانيا) ليس فيه ما يوقظ الفكر . الاسرة بروتستانتية ورعة ، والأب ، وهو صاحب معمل نسيج ، طاغية منزلي . ووادي ووبرتال ، حيث تقع بارمن ، تهيمن عليه الرجعية الاكليركية . الناس فيه يدينون بالتقويّة ، وهي قريبة النسب من طائفة المتطهرين البريطانية . فالمرء ثمة يختنق ...

وهكذا فقد كان عسيراً على فريدريك الشاب أن يتأقلم مع هذه الحال . انه ولوع بالشعر ، ذو فكر نقّاد ، وطبيعة مرحة . ثم ان ما يراه من حوله يطبعه بتأثيره الى الأبد : ذلك ان ووبرتال ليس فقط « وادي عشاق الرب » ، كما يقول ، انه ايضاً منشستر الالمانية ـ مركز صناعة النسيج في أوج تطورها ، حيث لا يستطاع سبر أغوار بؤس العمال والحرفيين ، وحيث يقتل الرجال أنفسهم في العمل على أساس الالتزام ، وليس الرجال وحدهم بل والأولاد أيضاً ، حتى لقد كانت مقالاته ، حين بلغ الثامنة عشرة ، تفضح هذا الوضع بعنف شديد ، وتحمّل « الادارة الوحشية من قبل أصحاب المصانع » المسؤولية عنه .

وفي عام ١٨٣٧ يحمله أبوه ـ وقد كان راغباً في أن يجعل منه رجل أعمال ـ على ترك المعهد قبل الأوان ، فيوظفه بادىء الأمر في مكاتبه ، ثم في دار تجارية بمدينة بريم . ولا يروق الأمر لانجلز ، ولكن المرء يستطيع في بريم ان يقرأ على

الاقل ـ ان يقرأ الصحف الاجنبية والكتب الممنوعة . ويمكن فيها ايضاً تعلم اللغات ، وفي هذا المجال يبدي انجلز موهبة خارقة : فقد بات ، وهو في التاسعة عشرة ، يلمّ بست لغات اجنبية . وفي وسعه أخيراً الذهاب الى المسرح ، الى حفلات الموسيقا ، دون ان يصرفه ذلك عن الاستمرار في مراقبة حياة الشغيلة .

فهل لأن كل هذا يوسع آفاق انجلز توسيعاً شديداً ، رأيناه ـ مع ان اباه حرص على ان ينزله في بيت راع بروتستنتي ـ يجتاز ازمة ضمير ويفقد الايمان ، فيكتب اذ ذاك لصديق له : « انا عارف ان هذا سيعرضني لأشد المزعجات ، ولكني غير قادر على معارضة ما تمليه عليّ قناعاتي . . انني احتج على كل ارغام منذ ان يتعلق الامر بالدفاع عن حرية الفكر » .

انه اذ ذاك ، بالفعل ،يمثل نموذجي بعض الشيء لتلك الحركة الليبرالية التي تجتذب بعض فئات البرجوازية والمثقفين ،لا سيما في رينانيا ،المقاطعة الالمانية الاكثر تقدماً ، بعد ثورة تموز ١٨٣٠ في فرنسا . وهو يقول في قصيدة نظمها عام ١٨٣٩ : « العاصفة تزحف من فرنسا نحونا ! » . ولقد كان ذلك الوقت ، بالنسبة لالمانيا ، وقت غليان شديد للافكار ، وقت « ثورة فلسفية » تأتي مقدمة ـ كما سيقول انجلز ـ للثورة السياسية .

وبعد قليل من الزمن يكتشف انجلز شتراوس (فيساعده كتابه « حياة يسوع » على انتقاد الدين) وهيغل (على انه يحكم عليه بأنه مفرط في التأملات النظرية) ولودفيغ بورن (يقدّر فيه دعواته الشديدة الى العمل) . وفي «تلغراف المانيا » ، وهي صحيفة جماعة « المانيا الفتاة » ، يكتب انجلز اشعاراً ثم (بتوقيع مستعار) مقالات مثل رسائل ووبرتال (١٨٣٩) التي تؤلف ادانة حادة لوضع الشغيلة في تلك المنطقة . وهو يضع الاقطاعية والملكية في قفص الاتهام ، هاتفاً : « لا طوائف ! في سبيل أمة متحدة مؤلفة من مواطنين يتمتعون بحقوق متساوية ! » .

انه يدعو الى توحيد المانيا ، الممزقة اذ ذاك الى ٣٦ دولة صغيرة و كبيرة ، فاضحاً في الوقت نفسه طمع بروسيا ، اشد هذه الدول رجعية ، بتحقيق هـــذا التوحيد تحت هيمنتها . وهو يحلم باليوم الذي فيـــه « سينهار العالم العتيق » ... وبموجز القول ، يغدو دمقراطياً ثورياً ، متحمساً ، اغتنت معارفه ، تواقاً الى النضال .

وفي عام ١٨٤١ ، يذهب لأداء خدمته العسكرية في برلين ، بعـد رحلة قصيرة في سويسرا وايطاليا . وقد كان بوسعه وهو ابن برجوازي ، ان يتملص من هذه الخدمة . ولكنه يدخل الجيش بمحض ارادته . ففي برلين توجد الجامعة . واذا كان قد اهتم بالامور العسكرية ، وهو في ثكنـــة كوبغراغرابن ، اهتماماً مؤكداً استمر طول وجوده هناك ، فقد كان ، وهو في الجامعة ، يتتبـع دروس الفلسفة بدأب وحرص . وهناك يرتبط بـ «الهيغليين الشبان » الذين كان ماركس قد غادرهم مسافراً قبل ذلك الحين بقليل وترك لديهم انطباعاً عميقاً . وكان احدهم يقول عنه : « انه فيلسوف من المرتبة الاولى ، بل لعله الفيلسوف الحقيقي الوحيد في زماننا .. الذي سيلفت عما قريب انظار المانيا كلها ! » .

وفي الحال ، يقدم انجلز ،وهو آنذاك عميق التأثر بلودفيـغ فورباخ وماديته (دور فورباخ في تكوين فكر ماركس وانجلز هام جداً . وفي الوسع اعتباره ، برغم خطر هذا النوع من النظرات التقريبية ، « حلقة اتصـال » بين هيغل وبين ماركس ـ انجلز) على الانخراط في المعمعة مبتدئاً بنشر سلسلة من المقـــالات القصيرة الهجائية (مغفلة من توقيعه) ضد فلسفة شيلنغ المثالية والرجعية ، وضـد محاولته العقيمة للتوفيق بين العـــلم والدين . واذ كان شيلنغ يظهر بوصفه الخصم الكبير لهيغل ، فقد راح انجلز يواجهه بالنواحي التقدمية من الهيغليـة ، وبخاصة فحواها الديالكتيـكي ، غير مخف تناقض هذه النواحي مع النزعة المحافظة السياسية التي كان يتميز بها هيغل .

وبعد قليل يخطو خطوة اضافية : يقطع صلته بـ « المانيا الفتاة » آخذاً عليها فرط ملاينتهـــا في السياسة وفرط تأرجحاتها في الفلسفة . ومنذ ذلك الحين يروح يتعاون مع جريدة جيدة للمعارضة الديمقراطية هي « الجريدة الرينانية » ، وفي مكاتبها يلتقي - اثناء زيارة لكولونيا حيث تطبع الجريدة - بذلك «الدكتور ماركس » الذي يتحدث عنه طلبة برلين كل هذا الحديث . ولكنه لم يكن بعد غير لقاء عابر . .

ففي ذلك الخريف من عام ١٨٤٨ ، وكان قد انهى خدمته العسكرية ، يرسله أبوه لمتابعة تدربه كرجـــل اعمال في مكاتب ارمان – انجلز للغزل بمدينة مانشستر الانكليزية . ولعل هـذا القرار كان ينطوي ايضاً على الحرص على ابعـاد فريديريك الشاب عن تلك النشاطات « الهدامة » التي كان واضحاً انها تطيب له... على ان حساب الوالد بدا غير ذي فاعلية . فان مقام انجلز في انكلترا يسجل مرحلة حاسمة في مسيرته نحو الاشتراكية .

كانت انكلترا ، حين وصل انجلز اليها ، في تشرين الثاني ١٨٤٢ ، في اوج الثورة الصناعية . والتناقضات صارخة ، وقحة ، بين المالكين وغير المالكين، بين البرجوازيين والعمال . ويدرس انجلز ، بدقة ، وضع الشغيلة الانكليز ، وظروف معيشتهم وعملهم ، ونضالاتهم . ولا يكتفي بالكتب والوثائق ، فيزور الضواحي العمالية لمانشستر ، ودليله في هذه الزيارات عاملة ارلندية شابة ، هي ماري بورنز ، التي تصبح فيما بعد زوجته ... وهو يقول ، اذ يهدي العمال البريطانيين المؤلف الذي وضعه عنهم فيا بعد: « اردت رؤيتكم في مساكنكم ، ومراقبتكم في حياتكم اليومية ، والتحدث معكم عن ظروفكم المعاشية وعن متاعبكم ، اردت ان أكون شاهداً لنضالاتكم ضـــد سلطة مضطهديكم الاجتماعية والسياسية » . ويتصل بقادة الجناح اليساري من الحركة الشارتية ،وهي اذ ذاك في اوج انطلاقها،وبالاشتراكيين

الطوباويين تلامذة روبرت اوين . وينشر مقالات يقدم فيها للعمال الانكليز كبار الاشتراكيين الفرنسيين ، سان سيمون وفورييه وكابيت وليرو ، وكذلك الفلسفة الكلاسيكية الالمانية ، وفي احدى هذه المقالات يذكر اسم ماركس واسمه هو نفسه في عداد الهيغليين واليساريين الذين انتهوا الى الفكرة القائلةبضرورة ثورة اجتماعية تقيم الملكية الجماعية . وثمة مقالة اخرى من هذه المقالات تنم عن بارقة من العبقرية : انها مقالة « خطوط اولى في انتقاد الاقتصاد السياسي » ، وقد نشرتها ، في شباط ١٨٤٤ بباريس « الحوليات الفرنسية ـ الالمانية » التي كان ماركس من مديريها . و « الخطوط الاولى » هذه هي ، بالفعل ، المحاولة الانتقادية العلمية الاولى للاقتصاد السياسي البرجوازي وللرأسمالية . انها تضع الملكية الخاصة في الاصل من الشرور التي تولدها الرأسمالية ، وتنادي بضرورة وضع نهاية لها .

واثناء اقامته في انكلترا يصدر انجلز كتاباً ، من الروائع ، هو الصرح الاول للأدب الماركسي : « وضع الطبقة الكادحة في انكلترا » (طبع في المانيا عام ١٨٤٥) . ويقول عنه انجلز فيما بعد انه لم يكن يعكس غير مرحلة من المراحل الاولى لتشكل الشيوعية العلمية . على ان هذا لا يقلل من واقع ان المؤلف ، بكشفه عن جملة من قوانين الانتاج الرأسمالي ، ولا سيما برؤيته في البروليتاريا الطبقة التي يلقي عليها التاريخ مهمة ازالة الرأسمالية ، قد كان يعبر عن فكر متقدم عجيب التقدم لم يفته ان يكون له ، شأن مقالة « الخطوط الاولى »، تأثيره على ماركس نفسه .

وفي اواخر آب ١٨٤٤ يغادر انجلز مانشستر، وفي طريق العودة الى المانيا يتوقف عشرة ايام في باريس . وهناك يلتقي بماركس ، وقد كان يتبادل معه الرسائل . وينشأ بين الرجلين ود وتعاون صميميان ، دائماً ، من نوع استثنائي . وتظهر لهما محادثاتهما انهما قد توصلا ، من سبل مختلفة ، الى نتائج متماثلة : ينبغي تفسير السياسة والتاريخ بالظروف الاقتصادية ، لا العكس . وفيما بعد يقول

انجلز : « حين ذهبت ، في صيف ١٨٤٤ ، لرؤية ماركس في باريس تبين لنا اتفاقنا الكامل في جميع المسائل النظرية . والى هذا التاريخ يرجع تعاوننا » .

وكانت اولى ثمرات هذا التعاون « الأسرة المقدسة » ، ذلك المؤلف الموجه ضد الهيغليين الشبان ، ضد البرج العاجي الفلسفي ، وكذلك ضد الفكرة القائلة ان الابطال ، لا الجماهير الشعبية ، هم الذين يصنعون التاريخ . وهناك تظهر ، على نحو يكاد يكون مكتملاً، الفكرة الاساسية للمهمة التي القاها التاريخ على عاتق البروليتاريا في تحرير الانسانية جمعاء .

على ان الجو العائلي في بارمن ، التي عاد اليها انجلز ، سرعان ما يغدو خانقاً : ابوه حانق لامتناعه عن الانصراف الى الاعمال التجارية والصناعية ، وانه لاشد حنقاً لان ابنه يقوم علانية بنشاط ثوري . وفي ربيع ١٨٤٥ يرحل انجلز عن بارمن قاصداً بروكسل ، التي كان ماركس قد وصل اليها ، مطروداً من باريس . « واذ ذاك شرعنا نطور ، بالتفصيل ، وفي شتى الاتجاهات ، مفهومنا الجديد » — المادية التاريخية .

في البداية يؤلف الرجلان كتاب « الايديولوجية الالمانية » (الذي لا يجد له ناشراً) ، ينتقدان فيه الفلسفة الالمانية المثالية ، وبخاصة فلسفة هيغل ، ويعرضان الخطوط الكبرى للمادية التاريخية .

ولكن من السمات الاساسية لهذا المفهوم الجديد عن العالم رفض الفصل بين النظرية والعمل . ولذلك فقد اخذت تظهر منذ ذلك الحين تلك السمة الدائمة الثابتة لحياة ماركس وانجلز ، الا وهي الحرص على القيام معاً ، على الدوام ، بوضع ونشر النظرية ، من جهة ، وبالعمل الثوري المهارس ، من جهة اخرى .

الهدف الأول هو وضع الأسس لحزب عمالي يتخذ الاشتراكية العلمية منهجاً له . وفي علم ١٨٤٦ ، يؤسس ماركس وانجلز « لجنة شيوعية للمراسلة »

مهمتها الاتصـــال بالمجموعات الشيوعية ، ذات الأفكار المتشوشة بعض الشيء ، المتناثرة في أوروبا . وبعد قليل توفد اللجنـة انجلز الى باريس من أجـل محاربـــة « الاشتراكيـة » البرجوازية الصغيرة ، الاحسانية ، على نسق برودون ، التي كانت إذ ذاك سائدة في فريق العمال الألمان من « رابطـة العادلين » . ثم يشـترك ، في حزيران ١٨٤٧ ، في المؤتمر الاول لرابطة العادلين في لندن ، ذلك المؤتمـر الذي يقرر تسمية نفسه منذئذ برابطة الشيوعيين والذي يطرح شعار « يا عمال العـــالم اتحدوا ! » . واذ يعود الى باريس ، يروح ينشر مقالات في « الجريدة الالمانيـة لبروكسل » وفي جريدة « ذي نورثرن‌ستار » الشارتية ، وجريدة « لاريفورم » الفرنسية ، ويعاون في الوقت نفسه في اعداد المؤتمر الثاني للرابطـة الذي سيتبنى برنامجاً جديداً . وتظهر من هذا البرنامج عدة مشاريـع بشكل « اعلان ايمان » أو « تعليم » ـ على الطريقة التقليدية ذلك الحين. ولا يجد انجلز في أي منهما يكفيه فيباشر بدوره صياغة « تعليم » ، ويرسله الى ماركس (في القرن التالي ينشـــر بعنوان « مبادىء الشيوعية » ، مبيناً له أن من الأفضل ، برأيه ، التخلي عن شكل « التعليم » وجعل العنوان : بيان شيوعي . ورجح هذا الحل فعـــلاً : فبعد مناقشات حادة كلف المؤتمر الثاني لرابطة الشيوعيين (تشرين الثاني ـ كانون الاول ١٨٤٧) ـ وكان انجلز يمثل فيه المجموعات الباريسـية ـ كلف ماركس وانجلز بصياغة البيان المقبل . وخلال اجتماع عـام عقد تلك الايام في لندن ، بمناسبة الذكرى السنوية للانتفاضة البولونية عام ١٨٣٠ ، يطلق انجلز الصيغة الشهيرة : « ان أمة تضطهد أمماً اخرى لا يمكن ان تكون حرة » .

ويأتي نشـر بيان الحزب الشيوعي ، في شـباط ١٨٤٨ ، في وقت كانت تصعد فيه الحركة الثورية في اوروبا : صقلية وباريس وألمانيا والمجر والنمسا تنتفض بفعل موجة ديموقراطية عارمة . ماركس يأخذ طريقه الى باريس ، مطروداً من بلجيكا . وبعد قليل يتبعه انجلز ، بعد ان نظم حملة احتجاج على طرد صديقه .

ولدى وصوله الى باريس يسمى عضواً في اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين. ومع ماركس يقود عودة العمال والديمقراطيين الألمان الى بلدهم. وكان هؤلاء يريدون الانضمام الى الحــركة الثورية هناك. ويصوغ مطالب الحزب الشيوعي في ألمانيا، البرنامج السياسي للبروليتاريا في الثورة الديمقراطية البرجوازية (آذار ١٨٤٨)، لكي ينشرها اولئك العائدون في المانيا. وكان وضع هـذه المطالب الديمقراطية المتقدمة ينطلق من الفكرة القائلة ان نجاح الثورة البرجوازية يمكن، اذا خاضت الطبقات المستثمَرة نضالاً ثابتاً متماسكاً، ان يكون المقدمة للثورة البروليتارية.

ولكن البرجوازية الالمانية تتردد، تتربص: انهـا على الاقل خائفة من البروليتاريا الصاعدة قدر خوفها من الملكية البروسية ومن الاقطاعيين الرجعيين. ولقد بلغ بها الأمر حد الاشتراك في حل وسط مع الثورة المضادة، حتى قبل توليها السـلطة.. ولذلك فان ماركس وانجلز، لدى وصولهما بدورهما الى كولونيا، يضعان نصب أعينهما هدف اجتذاب الجماهير الشعبية الى السير بالثورة البرجوازية حتى نهايتها. وانهما ليتحاشيان كل انعزالية، فينضمان الى الجمعية الديمقراطية (وهي برجوازية صغيرة) في كولونيا، ويدعوان أنصارهما الى الانضمام اليها. وفي الوقت نفسه، ينشئان جريـدة هي «الجريدة الرينانية الجديدة» تغـدو رايتهـا راية الديمقراطية، «إلا أنها ديمقراطية ستؤكد في كل مكان وفي كل مناسبة على طابعها البروليتاري النوعي»، ان معظم مقالاتها السياسية، في البداية، هي بقـلم انجلز الذي يثبت فيها مواهبه كصحافي لا نظير له. انه ما ينفك يدعو الشعب الى اليقظة، فلا يركن للنوم بفعل ترددات الزعمـاء البرجوازيين والبرجوازيين الصغار، والى محاربة الرجعية والثورة المضادة حرباً كاملة مستوفية.

واذ ذاك تنقلب صفحة من التاريخ: ففي حزيران ١٨٤٨ تمنى البروليتاريا الباريسية بهزيمة تعطي شارة الانطلاق للهجوم المضاد تشنه الرجعية في كل اوروبا.

ويكرس انجلز عدة مقالات لايام حزيران في باريس ، محللاً اياها ، على الاخص ، من الناحية العسكرية . وكانت تلك اول محاولة له في هذا النوع ، وغالباً ما يستأنفها فيما بعد . وفي سبيل تنظيم مقاومة الجماهير الالمانية ، يشترك في اجتماعات عامة في كولونيا (حيث انتخبت لجنة للأمن كان هو من اعضائها) وفي المنطقة . وفي الوقت نفسه ، يحذر من القيام قبل الاوان بانتفاضة تستغلها الرجعية . واستعجالاً للأمور تبادر الحكومة البروسية، في ايلول ، الى اعلان حالة الطوارىء في كولونيا ، وتوقف « الجريدة الرينانية الجديدة » وتأمر باعتقال انجلز . ولكنه يغادر المدينة قبل فوات الأوان ، فيمر ببارمن حيث يجري نقاشاً عاصفاً مع أبيه ، ويصل الى بروكسل فتطرده الشرطة منها بتهمة « التشرد » ويحط به الترحال اخيراً في باريس . ولكن « باريس كانت ميتة ، انها لم تعد باريس » . وإذ ذاك يسافر الى برن في سويسرا . ومن هناك يكتب لـ « الجريدة الرينانية الجديدة » (وكانت قد استأنفت الصدور) ، ويشترك في الحركة العمالية السويسرية ، وينتدب لحضور المؤتمر العمالي في برن بوصفه «محارباً قديماً في سبيل قضية البروليتاريا» (كان اذ ذاك في الثامنة والعشرين من عمره ...) . ولكنه يتحرق للعودة الى المانيا . ويفعل ذلك آخر الأمر ، في اواسط كانون الثاني ١٨٤٩ ، وقت كانت الثورة المضادة منفلتة من عقالها . « الجريدة » تدعو الى المقاومة ، وعلى الأخص بالامتناع عن دفع الضرائب ، وبتشكيل لجان أمن ، وتسليح الجماهير . ورداً على ذلك يحال ماركس وانجلز الى القضاء لمحاكمتها بتهمة « اهانة السلطات » . هيهات : لقد كان دفاعهما من شدة اللذع بحيث اخلي سبيلهما .

التوتر ما ينفك يزداد في طول البلاد وعرضها ، وليس في يد البرجوازية الصغيرة والفلاحين والعمال ، في ايار ١٨٤٩ ، من ملاذ غير الانتفاضة يهبون بها للدفاع عن بضع من الحريات كانوا قد انتزعوها قبل عام . واذ ذاك يصوغ انجلز

مخططاً تفصيلياً للانتفاضة يطبق فيه للمرة الاولى الماركسية على الفن العسكري ، ثم يأخذ بندقية ويمضي الى ووبرتال . وفي البرفيلد ، غير بعيد من مسقط رأسه ، ووسط الاضطراب الذي كان قد أحدثه الزعماء البرجوازيون الصغار ، يتلقى مساندة عدة مئات من العمال المسلحين ، فيشكل سرية هندسة ، ويشرف على بناء متاريس ، ويهيىء لمدّ الانتفاضة الى النواحي المجاورة . وما كان يتصرف الا تصرف أشد الديمقراطيين حزماً . ولكن شهرته تخيف البرجوازية خوفاً دفع الى طرده من المدينة ، بعد ان اريد اعتقاله .

وبعد خمسة ايام توقفت « الجريدة الرينانية الجديدة » وقد باتت هدفاً لملاحقات السلطات . فسافر ماركس وانجلز اذ ذاك الى باد ، ثم الى بالاتينا ، محاولين إقناع الديمقراطيين البرجوازيين الصغار بالسير بالمعركة على نحو لا هوادة فيه ، ومنظم . وعبثاً حاولا : فالحماقة والجبن يتغلبان لدى الطرف الآخر من الحوار . وبتكليف من اللجنة المركزية الديمقراطية يسافر ماركس الى باريس . أما انجلز فيروح يبذل كل مستطاعه محاولاً مساعدة المحاربين الى درجة ينتهي معها الأمر باعتقاله وسوقه مكبل اليدين مخفوراً الى كيزرلوترن ، والقائه في السجن . ويثير النبأ من الاستنكار لدى عمال الفصائل المسلحة ما يحمل على اطلاق سراحه مع الاعتذار ، بعد اربع وعشرين ساعة . واذ ذاك ينضم في حزيران الى فيلق المتطوعين التابع لويليش ، ويصبح مرافقه العسكري ، ويشترك في جميع المعارك ، في الخط الامامي (تقول ايليونورا ماركس : « ان جميع الذين رأوه يتعرض للنار لم يكونوا قط يملون الحديث عن رباطة جأشه الخارقة وعن استهانته المطلقة بالخطر ») حتى اواسط تموز ، اذ اضطرت قوات ويليش لعبور الحدود السويسرية ، بعد ان حلت بها الهزيمة . وكانت هزيمة الثورة الألمانيةقدا كتملت .

وعلى الفور يستخلص انجلز من الفشل استنتاجات أولى في « الحملة من اجل

دستور الرايخ »، وهي دراسة يمكن أن يكون عنوانها ايضاً « ما يجب تجنبه من اجل قيادة انتفاضة » . ولكن ماركس يدعوه الى لندن ، وكان قد وصل اليها لتوه ، مطروداً مرة اخرى من باريس . فالواجب يقضي باعادة تنظيم رابطة الشيوعيين . وينبغي ايضاً استخلاص الدرس من الاحداث الاخيرة . ويصل انجلز الى لندن ، في تشرين الثاني ١٨٤٩ ، ويضع مع ماركس ، صيغة أولى ثم ثانية لـ « نداء اللجنة المركزية » الى الرابطة ، محدداً الخط السياسي الذي ينبغي ، من الآن فصاعداً ، ان تتبعه الطبقة العاملة وطليعتها الثورية . على أن الرابطة لم يتح لها البقاء ، في الواقع ، بعد الضربات التي أنزلتها بها الهزيمة ، ثم الخلافات التي اثارتها العناصر المغامرة في المهجر ، واخيراً الشرطة التي أحالت الى القضاء عدة من اعضائها . وكان أن أعلنت الرابطة حل نفسها ، في تشرين الثاني ١٨٥٢ ، باقتراح من ماركس .

وفي الوقت نفسه ، عمد ماركس وانجلز ، بغية تجميع القوى الثورية المشتتة ، الى اصدار « الجريدة الرينانية الجديدة » من جديد ، ولكن بشكل مجلة (يكون قد صدر منها ستة اعداد في عام ١٨٥٠) وفيها ينشر انجلز مؤلفه التاريخي الكبير « حرب الفلاحين في المانيا » ، المكرس لحادث من القرن السادس عشر ، ولكن القصد منه هو بث الشجاعة في نفوس الشعب الالماني. وبعد قليل، في عامي ١٨٥١ — ١٨٥٢ ، يحلل الاحداث الاخيرة باسهاب في سلسلة من المقالات بعنوان « الثورة والثورة المضادة في المانيا » تنشرها « نيويورك دايلي تريبون » فيما بعد لا بتوقيعه بل بتوقيع ماركس (*)

(*) في كتابي « نصوص مختارة لكارل ماركس » — المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٦ ، ص ١٩ ، وردت صيغة عبارة لا تغتفر ، تؤدي الى اعتبار ماركس مؤلفاً لهذا العمل . فالتمس المعذرة من القارىء عن هذا .

وتبدأ بالفعل ، بالنسبة لانجلز ، مرحلة جديدة من حياته : كان ماركس يعيش واسرته في بؤس شديد،فعزم انجلز على مساعدتهم بجميع الوسائل الممكنة.

ويفعل ذلك، اولاً، مستأنفاً « التجارة اللعينة » التي كان شديد الكراهية لها ، وكان يصفها بانها « الإسار الفرعوني » له، وظل يعمل فيها قرابة عشرين سنة: ففي تشرين الثاني ١٨٥٠ ، يعود الى مكاتب مغازل ايرمن ـ انجلز في منشستر . يدخل المؤسسة محاسباً ، ثم يصبح فيما بعد ذا صلاحية ، ثم شريكاً . ويتيح لهذا ان يبعث الى ماركس بانتظام المعونات المالية التي لاغنى عنها .

ثم انه ، من اجل ان يفسح لماركس مجال متابعة بحوثه التي سيولد منها كتاب « رأس المال » ، يكتب له عدداً كبيراً (الثلث على الأقل) من المقالات التي تطلبها من ماركس باستمرار ، « نيويورك دايلي تريبون » ثم « الموسوعة الاميركية » . والحق ، ان تعاون الرجلين صميمي : فقد قامت بين منشستر ولندن مراسلة دائمة كانا خلالها يتناولان جميع ما يمكن وما يتخيل من المسائل ويتبادلان المواد والوثائق والآراء . ويحتفظ انجلز لنفسه ، على وجه التفضيل ، بكتابة المواضيع العسكرية . وهكذا يكتب ، من عام ١٨٥٣ حتى عام١٨٥٨ مقالات عديدة عن حرب القرم ، وعن الجيوش الاوروبية ، عن حرب الافيون الثانية في الصين ، وعن الانتفاضة في الهند ، وعن التدخل الانكليزي في بلاد فارس،وهي في معظمها مقالات تنطوي ايضاً على ادانة شديدة للسياسة الاستعمارية التي كانت تمارسها الدول الرأسمالية الكبرى . وفيما بعد ينشر ايضاً (سواء في نيويورك أم في لندن ، في فيينا أم في المانيا) دراسات لاحصر لها عن حرب فرنسا وبيمونت ضد النمسا ، وعن حرب اسبانيا في مراكش ، وعن حملة غاريبالدي في ايطاليا ، وعن الحرب الأهلية في الولايات المتحدة ، وعن الحرب بين النمسا وبروسيا . وفي « الموسوعة الاميركية » ، يكتب عشرات من المقالات :

« الجيش » ، « المدفعية » ، « سلاح الفرسان » ، « التحصينات »، «الاسطول»، الخ ، حتى لقد سماه ماركس مازحاً بـ « وزير حربية منشستر » ...

وفي الوقت نفسه ، يتابع دراسته للغات ، فاذا هو بعد قليل يتكلم منها اثنتي عشرة ، ويقرأ عشرين ، يتعلم الروسية ، بل ويحاول ترجمة بوشكين. يدرس الفارسية (لفهم القضايا الشرقية) واللهجات السكندنافية (لأن الدانمرك تريد الاستيلاء على شلزويغ ـ هولشتاين)واللهجات الإيرلندية ـ السيلتية (بسبب المسألة الإرلندية) . وفيما بعد يتعلم الرومانية والبلغارية أيضاً لكي يكون أكثر قدرة على مساعدة الحركة الاشتراكية الناشئة في هذين البلدين .

ويدرس ايضاً علوم الطبيعة ، ويتابع بانتباه تطور الكيمياء والفيزياء والبيولوجيا .

ويشترك اخيراً في نشاط الحركة العمالية الانكليزية ويعاون في صحفها ويحاول مساعدة الشارتيين اليساريين على محاربة الانتهازية المتولدة عن الازدهار الاقتصادي العالي اذ ذاك . كل هذا وهو يشتغل طوال النهار في متجر منشستر حيث ينبغي له ـ وما كان هذا باخف وطأة عليه ـ ان يتخذ مسلكاً غريباً عن طبيعته وعن معتقداته ... على انه ما كان ليتشكى قط . وحين حلت المنية، يوم ٦ كانون الثاني ١٨٦٣ ، بماري بورنز ، العاملة الإرلندية ، التي كان قد تعرف عليها اثناء مقامه في انكلترا ، والتي اصبحت زوجته ، لم يستطع ، برغم كل شيء ، ان يخفي ألمه .

ومع الزمن آتت جهود ماركس وانجلز ثمارها . ففي أواخر الخمسينات استأنفت الحركة العمالية نهوضها بدافع من سياط الازمة الاقتصادية . وكانت المرحلة الحاسمة في ذلك تأسيس الجمعية الدولية للشغيلة ، الاممية الأولى ، في لندن، في ايلول ١٨٦٤ .

لم يستطع انجلز ، وقد حبسته « التجارة » في منشستر ، ان يشترك في تأسيس الاممية ولا في اعمال مجلسها العام .٤ ومع ذلك فقد ساعد ماركس في قيادتها وفي مكافحة الميول الاصلاحية ، البرجوازية الصغيرة والقومية ، التي كانت تنبعث باستمرار في الحركة العمالية. وهكذا فقد كتب انجلز، ضد تلاميذ برودون الزاعمين ان مسألة استقلال بولونيا لا تخص العمال لانها مسألة « سياسية » ، سلسلة مقالات بعنوان « ما الذي يخص الطبقة العاملة في المسألة البولونية » . وضد « الاشتراكية الحكومية والملكية والبروسية » لتلامذة لاسال الذين كانوا يتقربون الى بسمارك نشر كراساً بعنوان « المسألة العسكرية في بروسيا وحزب العمال الالماني » (١٨٦٥) يؤكد فيه على ان الحزب العمالي ، في النضال الضروري ضد الرجعية الاقطاعية ، « سيعمل كحزب مستقل ومتميز تماماً عن البرجوازية ، دون ان يرتضي لنفسه دور ملحق لها » .

وصدر كتاب « رأس المال » ، وكان صدوره حدثاً ضخماً يسّر نضال ماركس وانجلز . وقد كتب ماركس لصديقه في ١٦ آب ١٨٦٧ : « لقد انتهى اذن ، هذا المجلد (المقصود الجزء الاول) . اني مدين لك وحدك بان استطعت فعل ذلك ! فما كان بوسعي ، لولا اخلاصك ، ان اقوم بالاعمال الهائلة التي اقتضتها هذه المجلدات الثلاثة ... » . فالواقع ان انجلز لم يقتصر على تقديم عونه المالي لماركس طول هذه المدة ، بل لقد اشترك اشتراكاً نشيطاً ، مباشراً في وضع كتاب « رأس المال »بالذات،مقدماً بدون انقطاع وثائق وملحوظات وانتقادات.

وكان طبيعياً أن أقامت الصحافة البرجوازية جداراً حقيقياً من الصمت حول هذا الكتاب العظيم الذي قال عنه انجلز فيما بعد : « منذ أن كان رأسماليون وعمال على الأرض لم يصدر كتاب له من الاهمية بالنسبة للعمال ما لهذا الكتاب». ولتحطيم جدار الصمت هذا ، شرع انجلز في كتابة سلسلة من المقالات ، تحت ستار طرف ثالث ، ينشر فيها نظرية ماركس بصورة مبسطة مستساغة .

وبعد قليل جاء دوره هو لاطلاق صيحة فرح. ففي الاول من تموز ١٨٦٩ كتب لماركس : « هورّا ! اليوم اترك التجارة الحلوة ، واغدو حراً من جديد». ويكتب أيضاً لأمه : « أنا ، منذ البارحة ، انسان آخر ، أحس أني صغرت في السن عشر سنين » . فلماذا هو سعيد كل هذه السعادة لكون الاسهم التي يملكها في الشركة التي كان يعمل فيها تكفي من الآن فصاعداً لتأمين حاجاته وحاجات ماركس ؟ « للتمكن من النضال مجدداً » .

وإذ كانت مسألة استقلال ارلندة في جدول أعمال الاممية ، فقد زار انجلز ارلندة بصحبة شقيقة ماري بورنز ، ليزي ، التي عقد عليها زواجه الثاني (وقد ماتت بدورها بعد بضع سنوات ، عام ١٨٧٨) . ويريد تأليف كتاب عن ارلندة يظهر – كما جاء في رسالة منه إلى ماركس – « أية مصيبة هي مصيبة شعب استعبد شعباً آخر » . وما كتب منه فصلين حتى اندلعت الحرب بين فرنسا وبروسيا في صيف ١٨٧٠ .

وإذ ذاك يحدد ، في رسالة الى ماركس ، الموقف الاممي ، الدمقراطي الذي ينبغي أن يتخذه العمال الالمان في هذا الوضع الصعب . فيوافق ماركس على مقترحاته ويوصي حزب العمال الالماني بالاخذ بها . وعدا ذلك ، فان انجلز يتابع العمليات العسكرية في مقالات يرسلها الى « بال مال غازيت » كانت تكريسا لمواهبه كخبير في هذا الميدان : فقد تنبأ بالكارثة الفرنسية في سيدان ، قبل ثمانية أيام من وقوعها . وبلغ من الشهرة حداً جعل احدى بنات ماركس ، جيني ، تلقبه بـ « الجنرال » ، وظل هذا اللقب لاصقاً به طول حياته .

وفي ذلك العهد بالذات يغادر منشستر نهائياً ليستقر في لندن . ويسكن بيتاً يبعد عشر دقائق عن بيت ماركس وقد بات في وسع الرجلين الآن أن يلتقيا كل يوم ، طويلاً ، وبدون حدود . ويدخل انجلز مجلس الاممية العام، ويساعد

ماركس في تنظيم الحملة من أجل الاعتراف بالجمهورية الفرنسية (المعلنة في ٤ ايلول ١٨٧٠) . وفي دراسته « ملحوظات عن الحرب » يمجد نضال القناصة الفرنسيين ضد القوات البروسية . وفي ٢١ آذار ، يقدم الى المجلس العام تقريراً عن الاحداث التي جرت في باريس قبل ثلاثة أيام : لقد أعلنت الكومونة . وفي ١١ نيسان ، يلاحظ أن رجال الكومونة قد ارتكبوا خطأ قائلاً : كان ينبغي الزحف على فرساي وأما الآن فقد فات الاوان كثيراً . . . وبالفعل ، لقد انهزمت الكومونة ، برغم المساعدة التي قدمها لها ماركس وانجلز .

واذ ذاك يتولى انجلز ، في المجلس العام ، تنشيط هيئة المساعدة المادية لرجال الكومونة المهاجرين إلى لندن . وبوصفه سكرتير المجلس من أجل بلجيكا ، ثم من أجل اسبانيا ، ثم من أجل ايطاليا ، وفيما بعد من اجل الدانمرك والبرتغال ، ينظم المساندة للشغيلة المناضلين في مختلف البلدان ــ عمال الدخان المضربين في انفرس والنساجين المضربين في برشلونة ، وصناع البراميل في سانتاندر ، والدباغين في فالانس ، الخ . ويحارب فوضوية باكونين الذي ينادي برفض العمل السياسي ورفض كل « سلطة » ويقوم بنشاط انشقاقي ولم يكن منعدم التأثير في اسبانيا وايطاليا . وتبلغ هذه المعركة اوجها في مؤتمر الاممية بلاهاي (١٨٧٢) الذي كان تقرير المجلس العام فيه حول دسائس الباكونينيين مكتوباً من قبل انجلز نفسه ، والذي انتهى إلى طرد باكونين . على ان هذا لم يمنع انجلز من كتابة عدة مقالات ضد الفوضوية ، « حول السلطة » ، « الباكونينيون قيد العمل » الخ .

ولكن الاممية قد انجزت مهمتها : لقد سارت بالماركسية قدماً في الحركة العمالية الثورية ، وكونت نواة ملاكات ثورية متعلقة بالاشتراكية العلمية ، ونادت بالتضامن الاممي للبروليتاريا ونظمته . وقد حلت نفسها بعد قليل ، اثر نقل مقرها ، بناء على اقتراح انجلز إلى نيويورك . وبدأت مرحلة جديدة : النضال من اجل تشكيل أحزاب عمالية ثورية جماهيرية .

يقول انجلز : « كان من نصيبي ، نتيجة لتقسيم العمل بين ماركس وبيني ، الدفاع عن أرائنا في الصحافة الدورية ، وعلى وجه التخصيص بالنضال ضد الأفكار المعادية ، لكي يتوفر لماركس الوقت اللازم لوضع مؤلفه الرئيسي (رأس المال) » ومن هنا كانت وفرة من المقالات حول مواضيع شتى ، من المحال تعداد ولو عشرها في هذا الحيّز . ولهذا بالذات كان انجلز هو الذي يؤمن العلاقات مع معظم الاشتراكيين في مختلف البلدان .

وكان ذلك بالدرجة الاولى مع الحركة العمالية الالمانية ، الاكثر أهمية في ذلك الحين . فالحزب العمالي هناك يتكون في النضال ضد الانتهازية البرجوازية الصغيرة اليسارية واليمينية . ويتدخل انجلز في هذا النضال باستمرار . وذات يوم ، تعطي جريدة الحزب الاشتراكي الدمقراطي الكلام الى احد تلاميذ برودون حول ازمة السكن وحلولها : ويردّ انجلز فوراً بسلسلة من المقالات تحت عنوان « مسألة السكن » (١٨٧٢ - ١٨٧٣) . وفي عام ١٨٧٥ ، يستعد مؤتمر غوتا لتكريس توحيد الحزبين العماليين (احدهما ذو اتجاه لاسالي والآخر ذو اتجاه اشتراكي - دمقراطي ، ثوري) على اساس برنامج ينطوي على تنازلات مبدئية خطيرة للاصلاحية : فيفضح انجلز (عبثاً) اخطاء هذا الحل الوسط في رسالة الى بيبل . وعن هذا الحل الوسط ، الذي تم في مؤتمر غوتا ، يتولد في الحزب الذي بات موحداً منذ ذلك الحين تشوش يصل به الى « اكتشاف » معلم للتفكير جديد في شخص اوجين دوهرينغ . وهو برجوازي صغير ، اصطفائي ، جاهل : فيجعله انجلز سخرية في سلسلة مقالات بعنوان « السيد دوهرينغ يشوش العلم » (١٨٧٧) ، هي موسوعة ماركسية حقيقية في ذلك العهد ، « تتحول فيها المجادلة الى عرض متماسك بعض الشيء للطريقة الديالكتيكية وللمفهوم عن العالم ، الذي كنا نمثله ماركس وأنا ، وذلك في جملة من الميادين واسعة إلى حدّ ما » (انجلز) . وبعد قليل يأخذ

انجلز من هذا المؤلف الذي لعب دوراً ضخما في نشر الماركسية ، ثلاثة فصول ليؤلف منها الكتيّب الشهير « الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية » .

ولكن أعمال القمع تنهال على حركة العمال الالمانية : ففي عام ١٨٧٨ ، أقر الريخستاغ « قوانين مكافحة الاشتراكيين » . ولم يكن الحزب الالماني مهيئاً لمواجهة الامتحان ، فحل نفسه . ويغضب انجلز وماركس ، فينتقدان هـذا ، وما لبث الحزب ان رجع عن خطيئته . وقد تم ذلك ببطء وصعوبة . وكان لا بد من ملاحقة حقيقية من قبل ماركس وانجلز ، ثم جهود مستمرة من قبل انجلز لكي تقطع جريدة الحزب الجديدة « الاشتراكي الدمقراطي » صلتهابالنزعة الاصلاحية . وتطلب الامر بعد ذلك جهوداً أخرى لكي ينعقد مؤتمر للحزب ويتخلى ، هذه المرة ، عن اليساريين الأدعياء ، عن « العبارة الثورية الفارغة » .

ولم يكن انجلز أقل اهتماماً بالحركة الاشتراكية في فرنسا ، وحزب العمال الفرنسي . فقد دعم غيسد ولافارغ ضد القائدين الانتهازيين مالون وبروس اللذين كانا يريدان استبعاد اسم ماركس ، هـذا الاجنبي ... وفي الوقت نفسه انتقد الميول الانعزالية لدى غيسد ولافارغ ، وانعدام المرونة التاكتيكية لديهما .

وفي انكلترا ، حيث الشارتيـة قد تورطت في «تعاطي أسخف متاجرة نقابية» ، يكشف انجلز عن ان منبع الانتهازية هو «الاحتكار العالمي الانكليزي» . ويوضح للعمال الانكليز ، وبخاصة في « ليبور ستاندارد » عام ١٨٨١ ، ان لنضال الاقتصادي لا يمكن ان يكفي لبلوغ تحرر الشغيلة ، وان هـذا يتطلب نضالاً ضد « نظام العمل المأجور ذاته » ، وان لا بد ، لخوض هذا النضال ، من حزب عمالي مستقل .

كل هذا النشاط لم يمنع انجلز من متابعة بحوثه النظرية . وهكذا فقد شرع بوضع مؤلف أساسي هو « ديالكتيك الطبيعة » (الذي ظل غير مكتمل ولم

تنشر مواده الا عام ١٩٢٥ في الاتحاد السوفييتي)، وهو تركيب فلسفي لاحدث ما توصلت اليه علوم الطبيعة . واذ كان انجلز ماضياً في كتابة هذا المؤلف البالغ درجة خارقة من العمق ومن جرأة الفكر ، ويبدو فيه احياناً سباقاً للعلم في عصره ، توفي ماركس في ١٤ آذار ١٨٨٣ .

فكتب انجلز يقول : « ان الدماغ الأكثر قدرة في حزبنا قد كف عن التفكير ، وأقوى قلب سبق لي أن عرفتة قد كف عن الخفقان » . وعلى ضريح صديقه انهى وداعه له بهذه الكلمات التنبؤية : « سيعيش اسمه على مر العصور ، وكذلك قضيته ! » .

آنذاك كان انجلز في الثالثة والستين من عمره . ومع ذلك لم يكن قد فقد شيئاً من قدرته على العمل . وهذه القدرة وضعها اولاً في خدمة المؤلف الكبير لماركس ، « رأس المال » . كان هـــذا قد ظل غير مكتمل . فينبغي ترتيب الملحوظات والمسوّدات وفك رموز كتابة ماركس التي لا يستطيع قراءتها غير انجلز ، والاختيار بين عدة صياغات لمقطع بذاته ، وصياغة ما لم يكن بعد غير اشارات ... ولقد كرس انجلز لهذا العمل بقية أيامه . وهكذا أعدّ الجزء الثالث خلال قرابة عشر سنوات . واذا اقعده المرض ؟ لقد كان ، وهو طريح الفراش ، يملي صفحات من « رأس المال » على سكرتير من العاشرة صباحاً حتى الخامسة مساء . وكان القسط الشخصي الذي اسهم به من القيمة بحيث قال لينين بحق عن الجزئين الثاني والثالث من « رأس المال » انهما « العمل الجماعي لماركس وانجلز » .

وفي الوقت الذي كان فيه يعدّ أيضاً اعادة طبع العديد من مؤلفات ماركس ويعطيها الطابع الآني بمقدمات هامة في الغالب ، كان يواصل جهده من أجل شرح المادية الديالكتيكية وإغنائها وتطويرها . وفي عام ١٨٨٤ ، ينشر كتابه « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، وهو اول دراسة ماركسية

للتاريخ البدائي ، يستخدم فيها انجلز جميع مصادر علم الأجناس البشرية في عصره. وفي عام ١٨٨٨ ، يصدر كتابه « لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » ، الذي يضع الماركسية في مكانها بالنسبة لسابقاتها . وكان يود أن يكتب ايضاً سيرة حياة لماركس ، وأن يكتب عن تاريخ الحركة العمالية . فاضطر للاكتفاء بلمحات موجزة ، اذ كان يعوزه الوقت .

فالواقع انه كان لابد له من مواصلة تقديم عونه السياسي للحركة الثورية العالمية . وهذه المهمة كانت قد باتت أشد ثقلاً بعد وفاة ماركس . لقد اتسعت الحركة وتنوعت . ولكن انجلز كان يعتبر تلك العلاقات المباشرة مع مختلف الاحزاب العمالية القومية ، وتلك المساعدة التي يقدمها لها « فريضة ما كانت لتتحمل رفضاً ولا اهمالاً . ففي عصرنا المصطخب ، كما في القرن السادس عشر ، لم يعد يوجد محض نظريين الا في جانب الرجعية . وهذا بالضبط هو السبب في ان هؤلاء السادة ليسوا حتى نظريين حقاً ، بل مجرد مداحين لهذه الرجعية » . واذن فان انجلز يتتبع أحداث كل بلد ، ويقرأ الصحافة الاشتراكية ، ويكتب لها ، ويجري مراسلة ضخمة ، ويستقبل زواراً من كل مكان . وما كان مستشار الحركة وحسب ، بل كان يتدخل مباشرة في المعارك الايديولوجية ، وكل مرة في سبيل الهدف نفسه ، هدف مساعدة الاحزاب الاشتراكية على أن تصبح أحزاباً ثورية جماهيرية كبرى .

وهكذا فهو يحذر اشتراكيي الولايات المتحدة (التي زارها عام ١٨٨٨) من الانعزالية ، ويدعوهم الى « الاشتراك في كل حركة عامة حقاً للطبقة العاملة » من أجل رفع مستوى الوعي السياسي لهذه الطبقة شيئاً فشيئاً .

وفي انكلترا ، حيث تنتصر الانتهازية ، لا ينفك يشجع على تكوين حزب بروليتاري يواجه تعاون الطبقات بالصراع الطبقي . وحين تهب على الطبقة

العاملة عاصفة كفاحية من جديد ، في أواخر الثمانينات ، يرى انجلز ان اللحظة باتت مؤاتية : وفي عام ١٨٩٣ تؤدي الى تكوين مثل هذا الحزب الجهود التي بذلها انجلز ، يسانده في ذلك على وجه التخصيص ايليا نورا ، ابنة ماركس ، وزوجها افلينغ . ومع الاسف سرعان ما يقع هـذا الحزب تحت نفوذ زعماء انتهازيين ، فينسحب منه انصار انجلز .

وبرغم ان انجلز كان يرى ان تأسيس اممية جديدة في ذلك الحين امر سابق لأوانه ، فقد دعم بنشاط مبادرة حزب العمال الفرنسي بالدعوة الى عقد مؤتمر عمال دولي في باريس . فقد كان يرى في ذلك الوسيلة لسد الطريق على المحاولة التي كان يقوم بها بعض الزعماء الانتهازيين في ذلك الوقت لخلق منظمة دولية « لهم » . وبالفعل لقيت الانتهازية الهزيمة في مؤتمر باريس الذي تولدت عنه الاممية الثانية، عام ١٨٨٩ . وابتهج انجلز ، بخاصة ، لقرار المؤتمر بجعل الاول من ايار ، كل عام ، يوماً لنضال شغيلة العالم باسره . فقد رأى فيه أول عمل دولي للبروليتاريا . وكان يشترك ، كل عام بمظاهرة أول أيار في لندن .

كما ان انجلز ظل يقدم لحزب العمال الفرنسي مساعدته اليقظة . وتبين المراسلة الضخمة بينه وبين بول ولورا لا فارغ انه كان مطلعاً تمام الاطلاع على الشؤون الفرنسية . وقد كان ، في تأكيده على ضرورة النضال ضد خطر حرب عالمية متعاظم ، ينذر من الاذى الذي يمكن أن تحدثه النزعة البولانجية ، الرجعية والشوفينية . وكان دائم الاهتمام بامرين اثنين : كسب حركة العمال الى جانب المبادىء الثورية للاشتراكية العلمية ، وفي الوقت نفسه تحقيق وحدة الطبقة العاملة . انه يحذر من « تبعية الاشتراكيين لاشياع ميليران » ، أي للانتهازية . وهو في كتابه « مسألة الفلاحين في فرنسا وفي ألمانيا » ، يوجه انتقاداً معمقاً ، له اهميته الحاسمة ، الى البرنامج الزراعي الذي أقره مؤتمر نانت لحزب العمال الفرنسي عام ١٨٩٤ ، والذي استخدمه انتهازيو الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي الالماني .

وكان الحزب الأخير يمر بوضع جديد : ففي عام ١٨٩٠ ألغيت «القوانين المعادية للاشتراكية» . بيد ان بعض المناضلين لم يكونوا يريدون أن يأخذوا بالحسبان الامكانيات التي وفرهـا ذلك لعمل الحزب علانيـة ، وكانوا ينادون بموضوعات مغامرة . وقد حارب انجلز هؤلاء اليساريين الأدعيـاء محاربة ناجحة ، مثلما حارب الميول الانتهازية التي كان العمل العلني ، بالعكس، مشجعاً لها ، والتي سرعان بعد ذلك ما جرت الى المستنقع رجالاً كانوا ، مع ذلك ، ذات حين،رفاقاً لانجلز ، مثـل برنشتاين . أما الذين كانوا ، تحت ستار « التنسيق الاجتماعي » ، ميالين الى التخلي عن الصراع الطبقي ، فقد جابههم ، في مقدمـة لكتاب ماركس « الحرب الأهليـة في فرنسا » ، بالموضوعات الماركسية عن الدولة ودكتاتورية البروليتاريا . وبالروح نفسها انتقد مشروع البرنامج الذي كان على مؤتمر ارفورت (١٨٩١) أن يناقشه .

وبعد ذلك بقليل عرض على نحو مفصل ، في مقدمة جديدة لكتاب ماركس « الصراعات الطبقية في فرنسا » (١٨٩٥) ، ما ينبغي ان يكون عليه تكتيك الحزب الاشتراكي ـ الدمقراطي : المهمة الاساسية في ظروف المانيا ذلك الحين ، هي الافادة من العلنية الى أقصى حد ، وبخاصة من الانتخابات ، في سبيل تجميـع قوى جديدة ،واكتساب فئات الفلاحين ، واعداد اوسـع الجماهير للمعارك الحاسمة المقبلة .وقد اعلن القاعدة التي هي القاعدة الذهبية للاحزاب الشيوعية: «لقد مضى زمن الضربات الخاطفة ، زمن الثورات التي تقوم بها اقليات صغيرة واعيةعلى رأس الجماهير غير الواعية . فحيث يتطلب الأمر تحويلاً تاماً لتنظيم المجتمـع، لابد أن تعاون الجماهير ذاتها في ذلك . . . » .

وثمـة بلد آخر يستلفت انتباه انجلز اكثر فأكثر ، هو : روسيا . ففي مقدمة للطبعة الروسية للبيان الشيوعي كتبها مع ماركس ، قال منذعام١٨٨٢ :

« ان روسيا هي طليعة الحركة الثورية في اوروبا » . وقد درس السياسة الخارجية للقيصرية ، « دركي اوروبا » هذا دراسته لصعود القوى الثورية . وما كان يقتصر على تتبع الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، بل كان يتتبع أيضاً حياتها العلمية والادبية . وكان معظم اهتمامه ينصرف الى المسألة الزراعية ، الى قضية المشاعية الزراعية الروسية . ففي مقال عن « العلاقات الاجتماعية في روسيا » . عام ١٨٧٥ ، انتقد طوباوية « الشعبيين » في هذا الصدد ـ وفيما بعد عمق أفكاره حول هذا الموضوع في المراسلات التي اجراها مع الثوريين الروس لافروف ولوباتين وفيرا زاسوليتش ، وغيرهم . وبعد ذلك بقليل رحب بظهور الجماعات الماركسية الاولى في روسيا . . .

واذ ادرك انجلز ، اخيراً ، ان نزاعاً بين الدول الكبرى يجري الاعداد له ، وسيكون هذه المرة ذا طابع عالمي ، وسيؤدي الى آلام رهيبة ، فقد راح يدعو الاشتراكيين بحرارة الى النضال في سبيل السلام . ففي ٢٥ آذار ١٨٨٩ ، مثلاً، اذ كانت العلاقات الفرنسية ـ الالمانية في توتر خطر ، كتب الى بول لافارغ: « اما الحرب فهي في نظري الاحتمال الاشد هولاً . والا لما اكترثت بنزوات السيدة فرنسا . ولكن حرباً سيخوضها ١٠ الى ١٥ مليون محارب ، وسيحدث فيها خراب لم يسمع بمثله من قبل ،بغية تغذيتهم فقط، وازالة ارغامية وشاملة لحركتنا، وتأجج للنزعات الشوفينية في جميع البلدان ، وفي النهاية اضعاف اسوأ عشر مرات مما بعد ١٨١٥ ، مرحلة قائمة على اساس خور جميع الشعوب المستنزفة دماؤها ـ كل هذا مقابل الحظ الضئيل بان تتولد ثورة من هذه الحرب الضارية ، ان هذا يثير الرعدة في نفسي » . وبعد ذلك بقليل ، لدى تأكيده في سلسلة مقالات بعنوان « هل يمكن ان تنزع اوروبا سلاحها ؟ » (عام ١٨٩٣) على ان سباق التسلح يؤدي لا محالة اما الى خراب الشعوب واما الى حرب عالمية مدمرة ، دعا الى الغاء الجيوش الدائمة ، ومن اجل البدء بذلك دعا الى تخفيض مدة الخدمة العسكرية . .

ان انجلز ، كما نرى ، في نشاط دائم. لقد بلغ السبعين من عمره ، ولكن طاقته على العمل لم تفارقه ، وكذلك تواضعه . ففي عيد ميلاده ، وقد تلقى جبالاً من الرسائل من جميع انحاء العالم - اذ كان في كل مكان محبوباً ومحترماً ومبجلاً - قال : « انه نصيبي ان اقتطف المجد والتكريم اللذين زرع بذورهما رجل ابرز مني ، هو كارل ماركس » . . ومن جهة أخرى ، كان يحيط أولاد ماركس برعاية أبوية .

بيد انه اصيب بمرض رهيب ، هو السرطان . وظل يتحمل آلامه بدون شكوى ، بل بدعابة ، حتى يومه الأخير ، الخامس من آب ١٨٩٥ .

كان قد تمنى أن تكون جنازته بسيطة ، فحضرها قرابة ثمانين شخصاً ، بينهم بول لافارغ ، ممثلاً حزب العمال الفرنسي ، ثم جرى ، وفق رغبته ، حرق جثمانه ، والقيت القارورة التي احتوت رماده في البحر في استبورن ، وهي ناحية من الشاطىء الانكليزي كان يحبها .

* * *

هذه السيرة الموجزة لا تعطي غير فكرة صغيرة مما كان نشاط انجلز ، وبخاصة عن السعة الضخمة لعمله المكتوب. وهي تغفل ايضاً ما كان انجلز الانسان ، تغفل مرح مزاجه ومحبته للحياة وما كان لديه من رقة الحاشية مع اقربائه ، والصفة الموسوعية لمعارفه ، وتعطشه للتعلم على الدوام ، وللدراسة على الدوام . ولما كان لا بد هنا ايضاً من رسم لوحة خاطفة ، فلنقل أن ثمة ثلاث سمات لعلها المسيطرة لديه :

أولاً ، الاندفاعية النضالية : « يتميز المحارب دائماً بشيء من الاندفاعة ، فمن يمتشق حسامه بفتور ، نادراً ما يكون متحمساً للقضية التي دافع عنها » . هذا ما كتبه في الواحدة والعشرين من عمره . ولقد ظل هذا الحماس مرافقاً له ، لم يفارقه أبداً .

ثم احساسه بالجديد. وهذا بجميع المعاني. انه دائم الاستعلام عن احدث الاعمال العلمية . يحلل على الدوام التغيرات التي تطرأ على وضع سياسي في بلد ، ويستخلص منها الاستنتاجات الضرورية ، غير متردد البتة في تغيير التكتيك الذي سبق ان حدده هو نفسه . يمقت العقائد الجامدة ، بدءاً من تلك التي يدعي بعضهم استخلاصها من مؤلفات ماركس ، ومؤلفاته هو نفسه ، ولقد ظل طول حياته يصحح جهاراً وعلانية هذه أو تلك من تأكيداته التي امكن للواقع او لمعارفه اللاحقة ان تدحضها .

واخيراً ، بساطته وتواضعه . انهما يبرزان في رفضه كل ما قد يتصل بعبادة ما لشخصه . ويعلم الله مع ذلك انه كان محبوباً ومبجلاً . لايهم : « لقد وقفنا دائماً ، ماركس وانا ، ضد كل ابراز على الملأ مكرس لشخص ، باستثناء بعض الحالات التي ترمي فيها هذه الاعمال الى هدف هام . كنا على الاخص نمانع في التظاهرات المكرسة لشخصينا ، ونحن ما نزال على قيد الحياة » . كتب انجلز هذا الى جوقة الجمعية الثقافية العمالية بلندن التي كانت تعد برنامجاً على شرف عيد ميلاده السبعيني .

كان على الدوام يتوارى بشخصه امام القضية التي كان يدافع عنها ، قضية البروليتاريا ، الشيوعية . وما من شيء ، اخيراً ، يبيّن سماته خيراً من صيحةالفرح نوعاً ما، التي وجهها الى عمال فيينا الذين استقبلوه ، عام ١٨٩٣، استقبالالظافرين: « اذا كنت قد فعلت شيئاً للحركة اثناء السنوات الخمسين من نشاطي ، فلست اطلب اية مكافأة عليه . خير مكافأة لي هي انتم ! المكافأة لي هي العالم بامره ! ان لنا رفاقاً في سجون سيبيريا ، وفي مناجم الذهب بكاليفورنيا ، في كل مكان ، حتى في استراليا ... نحن قوة كبرى ، قوة ترتعد منها (القوى الرسمية) ، قوة اكثر حسماً من اية قوة اخرى . هذا ما يجعلني فخوراً ! ».

مبادِئ الشّيُوعيّة

في حزيران ١٨٤٧ ، بلندن ، وأثناء مؤتمر للعمال الثوريين الألمان اشترك فيه انجلز ولدت رابطة الشيوعيين. انها اول منظمة للبروليتاريا تقوم على الاشتراكية العلمية.

كلف انجلز بوضع مشروع برنامج للرابطة . وقد استخدم الشكل - التقليدي في ذلك الحين - للعرض الشعبي عن طريق أسئلة واجوبة ، الشكل « التعليمي » ، فكتب في اواخر تشرين الأول - تشرين الثاني ١٨٤٧ ، الصفحات التي غدا عنوانها ، فيما بعد ، « مبادىء الشيوعية » . لأنها لم تنشر الا عام ١٩١٤ ...

ذلك ان انجلز ما كاد ينهي مشروعه حتى انعقد المؤتمر الثاني لرابطة الشيوعيين (٢٩ تشرين الثاني - ٨ كانون الاول ١٨٤٧) ، وكلف هذا المؤتمر ماركس وانجلز بكتابة ما صار « بيان الحزب الشيوعي » الشهير . وكان هذا يتفق تمام الاتفاق وآراء انجلز . وقد كتب الى ماركس قبل ذلك ببضعة أيام : « خير ما نفعله ، في رأيي ، أن نتخلى عن الشكل « التعليمي » ونجعل العنوان « البيان الشيوعي » ... وبالتالي فقد اهملت مسودة « مبادىء الشيوعية » ، إذ لم تكن سوى مسودة .

وكان ذلك على الأقل من حيث شكلها . فمن حيث الجوهر وردت افكارها في « بيان الحزب الشيوعي » . وهذا ما يعطي هذا النص أهميته . وهذا ما يفسر أيضاً اعطاءنا له هنا المقام الاول : فهو بالفعل يوضح فكر انجلز وعمله ونشاطه بكامله .

ومن جهة أخرى ، فان قصة بضع الصفحات هذه تبرز دفعة واحدة الطابع الوثيق الصميمي للتعاون بين ماركس وانجلز ، وذلك التبادل الدائم فيما بينهما ، الذي غدا سمة مميزة لحياتهما . أكيد ان ماركس هو الذي أعطى « البيان » شكله المعروف ، وقد حرص انجلز على التأكيد على أن « فكرة البيان الأساسية والموجهة » (محرك التاريخ هو صراع الطبقات ، وهذا الصراع قد بلغ مرحلة لا يمكن للبروليتاريا فيها أن تتحرر الا بتحرر المجتمع كله) تعود « فقط وحصراً » لماركس . والواقع ان هذا كان قد اكمل

صياغة هذه الفكرة منذ عام ١٨٤٥ ، في حين ان انجلز كان يتقدم فقط في هذا الاتجاه. على أن هـذا لا يقلل من واقع أن « البيان » قد أخـذ فيها بعد بالمشروع الذي رسمت خطوطه الأولى في « المبادىء » وبجملة من المقترحات التي تضمنها ، بحيث تبدو هـذه « المبادىء » توطئة لائقة لـ « البيان » .

١ - ما هي الشـيوعية ؟

الشيوعية هي تعليم شروط تحرر البروليتاريا .

٢ - ما هي البروليتاريا ؟

البروليتاريا هي الطبقة من المجتمع التي تستدر رزقها من بيـع عملهـا ، حصراً ، لا من ربح رأس مال ما ، والتي تتعلق ظروف معيشتها ومعيشتها ذاتها بطلب العمل ، وبالتالي تتعلق بتعاقب عهود أزمة وازدهار صناعي ، وبتأرجحات منافسـة لا كابح لها . وبكلمة ، ان البروليتاريا ، أو طبقة العمال ، هي الطبقة الكادحة في العصر الحالي .

٣ - أفلم يكن ، في جميع الأزمنة ، بروليتاريون ؟

كلا ، لقد كانت توجد على الدوام طبقـات فقيرة وكادحة ، وكانت الطبقات الكادحة ، أغلب الوقت ، فقيرة ، ولكن لم يكن يوجد دائماً فقراء ، عمال يعيشون في الظروف التي سبق أن أشرنا اليها ، أي بروليتاريون ، كما لم تكن المنافسة على الدوام حرة وبدون كابح .

٤ - كيف ظهرت البروليتاريا ؟

لقد ظهرت البروليتاريا عقب الثورة الصناعيـة التي حدثت في انكلترا أثناء النصف الثاني من القرن الماضي ، وتكررت بعد ذلك في جميـع أنحاء العالم المتمدنة . وهـذه الثورة الصناعية قد استدعاها اختراع الآلة البخارية ومختلف آلات الغزل ، ونول النسيج الآلي وجملة كاملة من الأجهزة الآلية الأخرى ،

وهذه الآلات التي كانت غالية وبالتالي ما كان يستطيع حيازتها غير كبار الرأسماليين، قد حولت كل نمط الانتـاج السابق تحويلاً تاماً ، وأزالت الحرفيين السابقين ، نظراً لأنها كانت تصنع السلع على نحو أحسن وأرخص مما كان يستطيعه الحرفيون بدواليبهم وأدواتهم الغليظة . وهذا ما يوضح السبب في ان ادخال الآلات قد وضع الصناعة بكاملها في ايدي كبار الرأسماليين وأزال كل قيمة للملكية الحرفية الصغيرة (الأدوات ، الأنوال ، الخ) بحيث ان الرأسماليين سرعان ما كانوا يملكون كل شيء ، ولم يعد العمال يملكون شيئاً . في اول الأمر ، ادخل نظام الآلة في صناعة الملابس . وبعد ذلك ، وما ان اعطيت الدفعة الأولى ، حتى امتد هذا النظام سريعاً الى سائر فروع الصناعة جميعاً وبخاصة الطباعة وصناعة الخزف ، وصناعة التعدين. وبات العمل يوزع أكثر فأكثر بين مختلف العمال، بحيث ان العامل الذي كان يقوم حتى ذلك الحين بالعمل كله ، لم يعد يقوم الا بقسم من هذا العمل . وبفضل هذا التقسيم للعمل ، أمكن ان تصنع المنتجات على نحو أسرع ، وبالتالي أرخص . وقد جعل نشاط كل عامل مقتصراً على حركة آلية جد بسيطة مكرورة باستمرار ، تستطيع الآلة اداءها ليس فقط بالجودة ذاتها ، بل وعلى نحو احسن . ووقعت جميع فروع الانتاج ، الواحد اثر الآخر ، تحت سيطرة الآلية والصناعة الكبيرة ، شأنها في ذلك شأن النسيج والغزل . وكانت النتيجة ان وقعت كلياً بين ايدي كبار الرأسماليين، وفقد العمال في ذلك ما كان قد بقي لهم من الاستقلال. وشيئاً فشيئاً، وبالاضافة الى المشاغل اليدوية بكل معنى الكلمة ، وقعت الصناعة الحرفية أكثر فأكثر تحت سيطرة الصناعة الكبيرة ، اذ حدث هنا ايضاً ان أقام رأسماليون كبار مشاغل كبيرة ، التكاليف العامة فيها اقل والعمل يمكن ان يقسم فيها ايضاً ، فأزالوا المنتجين الصغار المستقلين ، شيئاً فشيئاً . وهذا ما يوضح السبب في ان جميع فروع الانتاج تقريباً ، في البلدان المتمدنة ، قد ادمجت في نظام الصناعة الكبيرة ، وفي ان الانتاج الحرفي والانتاج المشغلي في جميع فروع

الصناعة قد ازالتها الصناعة الكبيرة . وهـــذا ما يفسر ايضاً الدمار المتزايد بروزاً يوماً بعد يوم ، الذي يحل بالطبقة المتوسطة السابقة ، الحرفيـــة ، وتبدل وضع العمال تبدلاً تاماً وتكوّن طبقتين جديدتين تستوعبان شيئاً فشيئاً الطبقات الاخرى جميعاً ، ألا وهما :

١ ـ طبقة كبار الرأسماليين الذين باتوا في جميـع البـــلدان المتمدنة ، المالكين وحدهم لجميـع وسائـل المعيشة والمواد الأولية والأدوات (الآلات ، المعامل) الضرورية لانتاج وسائل المعيشة ـ أي طبقة البرجوازيين ،البرجوازية .

٢ ـ طبقة الذين لا يملكون شيئاً ، والمضطرين لبيـع عملهم للبرجوازيين من أجل أن يتلقوا منهم وسائـــل الرزق الضرورية لمعاشهم ـ وهذه هي طبقة البروليتاريين ، أو البروليتاريا .

٥ ـ في أية ظروف يتم بيـع عمل البروليتاريين هذا للبرجوازية ؟

إن العمل[١] سلعة مثل غيرها ، وسعرها ، بالتالي ، انما يتحدد بالضبط وفق القوانين ذاتها التي يتحدد بها سعر كل سلعة أخرى . وسعر سلعة ، في ظل سيادة الصناعة الكبيرة أو المنافسة الحرة ـ لا فرق ، وكما سيتاح لنا رؤية ذلك ـ مـاو وسطياً على الدوام لكلفة انتاج هذه السلعة . واذن فان سعر العمل مساو ، هو أيضاً ، لكافة انتاج العمل . ولكن كلفة انتاج العمل تتألف بالضبطمن كمية وسائل الرزق الضرورية لجعل العامل في حالة تمكنه من متابعة العمل وتحاشي موت الطبقة العاملة . فالعامل ، اذن ، لايحصل ، لقاء عمله الا على الحد الأدنى الضروري

(١) بتعبير أدق : قوة العمل.فما يبيعه العامل للرأسمالي ، كما يبين ماركس وانجلز فعلاً ، بعد بضـع سنوات، ليس عمله بل قوة عمله . فينبغي أن يظل حاضراً في الذهنأن هذه السطور يرجـع تاريخها الى وقت لم يكن الفكر الاقتصادي لدى انجلز (وكذلـك لدى ماركس) قد وصل الى نضجه بعد .

انظر بهذا الصدد قسم الاقتصاد من هذا الكتاب ، فصل « اكتشاففائضالقيمة »

لهذه الغاية. واذن فسيكون ثمن العمل ،أو الاجر ،الحد الأدنى الضروري للابقاءعلى الحياة . ولما كانت الأعمال حسنة حيناً وسيئة حيناً آخر ، فهو سيتلقى تارة أكثر وأخرى أقل ،مثلما سيتلقى صاحب العمل طوراً ثمناً أكبر لبضائعه ، وطوراً أقل، ولكن ، كما أن صاحب المعمل ، في متوسط الأعمال الحسنة والأعمال السيئة ، لا يتلقى ثمناً لبضائعه لا أكثر ولا أقل من كلفة الانتاج ، فان العامل كذلك لن يتلقى وسطياً لا أكثر ولا أقل من هذا الحد الادنى . وهذا القانون الاقتصادي للاجرة يسري مفعوله بقسوة تتزايد مع ازدياد تغلغل الصناعة الكبيرة تغلغلاً أشد في جميع فروع الانتاج .

٦ — أية طبقات كادحة كانت موجودة قبل الثورة الصناعية :

حسب مختلف مراحل تطور المجتمع ، عاشت الطبقات الكادحة في ظروف مختلفة واحتلت مواقع متباينة ازاء الطبقات المالكة والمسيطرة . في الازمنة القديمة كان الشغيلة عبيداً للمالكين ، مثلما لا يزالون في عدد كبير من البلدان المتخلفة وحتى في القسم الجنوبي من الولايات المتحدة الاميركية[٢] . وفي القرون الوسطى كانوا اقناناً لدى الاستوقراطية العقارية مثلما لا يزالون في هنغاريا وبولونيا ، وروسيا ، وفي القرون الوسطى وحتى الثورة الصناعية ، كان في المدن، عدا ذلك ، اجراء يشتغلون في خدمة حرفيين برجوازيين صغار ، وشيئاً فشيئاً ، مع تطور المشاغل ، ظهر عمال المشاغل الذين بات يشغلهم رأسماليون أكبر .

٧ — بم يتميز العامل عن الرقيق ؟

ان الرقيق يباع دفعة واحدة ونهائياً . أما العامل فلا بد له من بيع نفسه

---

(٢) لم يتم القضاء على الرق في الولايات المتحدة الا بعد ٢٦ عاماً من كتابة هذه السطور أثر حرب الانفصال (١٨٦٣) . أما في المستعمرات الفرنسية ، فلم تلغ الجمهورية الثانية الرق الا في ٢٧ نيسان ١٨٤٨ (الامر الذي لم يمنع مع ذلك من أن الرق قد بقي زمناً طويلاً منذ ذلك في مستعمرات افريقيا السوداء) .

كل يوم ، بل كل ساعة . والرقيق كفرد هو مالك لسيدة ، وهو ، بحكم مصلحة سيدة ذاتها ، يعيش عيشة مؤمّنة ، مهما كانت بائسة . أما البروليتير كفرد فهو ، أن صح التعبير ، ملك لكل الطبقة البرجوازية . لا يشترى منه عمله الا حين تكون ثمة حاجة اليه : أنه ، بالتالي ، محروم من العيشة المؤمّنة . وهذه العيشة غير مؤمّنة إلا للطبقة العاملة كلها ، كطبقة . والرق لا يقع ضمن نطاق المنافسة. أما البروليتير فواقع كلياً في نطاق المنافسة ، وهو يتعرض لجميع تأرجحاتها ، والرقيق يعتبر شيئاً ، ولا ينظر اليه كعضو في المجتمع المدني . أما البروليتير فمعترف به كشخص ، كعضو في المجتمع المدني . فالرقيق يمكن اذن أن تكون له عيشة خير من عيشة البروليتير ، ولكن هذا الاخير ينتمي الى مرحلة أعلى من تطور المجتمع ، وهو نفسه موجود في وضع أعلى من مستوى الرقيق . وهذا الاخير يتحرر بمجرد الغاء علاقة الرق ، من بين جميع علاقات الملكية الخاصة ، وبفضل هذا يصبح بروليتيرا فقط . أما البروليتير فلا يمكن أن يتحرر الا بازالة الملكية الخاصة ذاتها .

٨ – بم يتميز البروليتير عن القن :

ان القن تتوفر له الملكية والتمتع بأداة انتاج وقطعة أرض مقابل تسليم قسم من محصوله أو لقاء بعض الاعمال . أما البروليتير فيشتغل بأدوات انتاج هي ملك لشخص آخر ، لحساب هذا الشخص الآخر ومقابل الحصول على قسم من المنتوج . فالقن يعطي والبروليتير يأخذ . للقن معيشة مؤمّنة ، والبروليتير لا معيشة مؤمنة له . القن خارج نطاق المنافسة ، والبروليتير موضوع في ظروف المنافسة. القن يتحرر إما باللجوء الى المدن متحولاً فيها إلى حرفي ، وإما باعطاء سيده مالاً بدلاً من العمل والمنتجات وآنذاك يتحول إلى مزارع حر ، وإما بطرد سيده الاقطاعي وآنذاك يتحول هو نفسه الى ملاّك ، وبالاختصار ، اذ يدخل بصورة

أو بأخرى في الطبقة المالكة ، وفي المنافسة . إما البروليتير فانه يتحرر بازالة المنافسة نفسها ، والملكية الخاصة وجميع الفوارق الطبقية .

٩ - بم يتميز البروليتير عن الحرفي ؟ (١)

١٠ - بم يتميز البروليتير عن عامل المشاغل ؟

من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كان عامل المشاغل مايزال في كل مكان تقريباً يملك أداة عمل : نوله للنسيج ومغزله لأسرته وحقلاً صغيراً يزرعه أثناء ساعات فراغه . أما البروليتير فليس يملك شيئاً من كل هذا . وعامل المشاغل يعيش على الدوام تقريباً في الريف ويقيم مع ملاّكه أو مع مستخدمه علاقات أبوية الى حد ما . أما البروليتير فيعيش في المدن الكبيرة وليس له مع مستخدمه غير علاقة مال بسيطة . وتنتزع الصناعة الكبيرة عامل المشاغل من علاقاته الابوية ، فيفقد الملكية الصغيرة التي كانت ماتزال باقية له ، واذ ذاك يصبح بروليتيرا .

١١ - ماذا كانت النتائج المباشرة للثورة الصناعية ولانقسام المجتمع الى برجوازيين وبروليتاريون ؟

أولاً : ان النظام القديم للمشاغل او للصناعة القائم على العمل اليدوي قد قضي عليه تماماً نتيجة لانخفاض اسعار المنتوجات الصناعية الذي تحقق في جميع البلدان اثر ادخال الآلية . وجميع البلدان شبه البربرية التي كانت قد ظلت حتى ذلك الحين خارج نطاق التطور التاريخي الى هذا الحد او ذاك ، والتي كانت صناعتها قائمة على اساس نظام المشاغل ، قد انتزعت انتزاعاً عنيفاً من عزلتها . فقد راحت تشتري السلع الانكليزية الرخيصة وتركت عمالها الفقراء العاملين بالمشاغل يموتون

---

(٢) ـ لا تحتوي مخطوطة انجلز على جواب عن هذا السؤال . والنص الموجود في بعض طبعات « مبادىء الشيوعية » ، بمثابة جواب ، ليس بقلم انجلز ، انما كتبه أول ناشر لهذا المؤلف ، ا. برنشتاين عام ١٩١٣ .

جوعاً . وهكذا فان بلدانا لم يكن قد سبق لها ان حققت اي تقدم منذ قرون ، مثل الهند ، قد ثوّرت تماماً ، وانّ الصين نفسها تواجه الآن ثورة . فان اختراع آلة جديدة في انكلترا قد ينجم عنه الحكم بالجوع ، في بضع سنين ، على ملايين من العمال الصينيين . وعلى هذه الصورة فان الصناعة الكبيرة قد ربطت جميع شعوب الارض بعضها ببعض ، وحولت جميع الاسواق المحلية الى سوق عالمية واسعة ، ومهدت السبيل في كل مكان للتقدم والتمدن ، وباتت الحال معها بحيث لابد بالضرورة لكل ما يجري في البلدان المتمدنة ان يمارس تأثيراته على سائر البلدان جميعاً ، وبحيث انه اذا ما تحرر العمال الآن في انكلترا او في فرنسا ، فلا بد ان يؤدي هذا في سائر البلدان جميعاً الى ثورات ستؤدى ، عاجلاً أم آجلاً ، الى تحرر العمال ، هناك ايضاً .

ثانياً : ان الثوره الصناعية ، حينما حلت الصناعة الكبيرة محل الانتاج المشغلي ، قد نجم عنها نمو خارق للبرجوازية وثروانها وقدرتها ، وجعلت منها الطبقة الاولى في المجتمع . وبالتالي ، فان البرجوازية ، حينما حدث هذا ، قد استولت على السلطة السياسيه وازاحت الطبقات التي كانت لها السيطرة حتى ذلك الحين : الارستوقراطية ورؤساء الجماعات الحرفية[1] وكذلك الملكية المطلقة التي كانت تمثل هاتين الفئتين معاً . لقد قضت البرجوازية على قدرة الارستوقراطية والنبلاء ، بالغائها الوقفيات، اي عدم امكان بيع الملكية العقارية، وكذلك جميع الامتيازات الاقطاعية. وهدمت جبروت رؤساء الجماعات الحرفية، بالغائها جميع هذه الجماعات وجميع امتيازاتها . واحلت محلها المنافسة الحرة ، اي حالة في المجتمع يحق لكل فرد ان يمارس فيها ما يطيب له من فروع النشاط ولا يمكن فيها لأي شيء ان

(١) كان هؤلاء يسمون عندنا قديماً بـ « معلمي الكار » او « الشيوخ » ، كشيخ التجار او شيخ النحاسين – المترجم .

بوقفه عن هذا النشاط ، اللهم الا انعدام الرأسمال اللازم . وبالتالي ، فان ادخال المنافسة الحرة هو المناداة على رؤوس الاشهاد بان اعضاء المجتمع ليسوا بعد اليوم متفاوتين الا بنسبة تفاوت رساميلهم ، وبان رأس المال هو القدرة الحاسمة ، وبان الرأسماليين ، البرجوازيين قد اصبحوا هكذا الطبقة الاولى في المجتمع . ولكن المنافسة الحرة لابد منها ، اول الامر ، لتطور الصناعة الكبيرة ، لأنها النظام الوحيد الذي يمكن الصناعة الكبيرة من النمو . وبعد القضاء هكذا على القدرة الاجتماعية للنبلاء والجماعات الحرفية ، تقضي البرجوازية على سلطتهم السياسية ايضاً — فبعد ان اصبحت الطبقة الاولى من الناحية الاقتصادية ، تعلن نفسها الطبقة الاولى من الناحية السياسية ايضاً . وهي تتوصل الى ذلك بادخال النظام التمثيلي القائم على اساس المساواة البرجوازية امام القانون وعلى الاعتراف الشرعي بالمنافسة الحرة ، هذا النظام الذي قام في بلدان اوروبا في صورة الملكية الدستورية . وفي هذه الملكيات الدستورية ، لا يملك حق التصويت غير من يملكون بعض الرأسمال وبالتالي غير البرجوازيين وحدهم . والناخبون البرجوازيون ينتخبون نواباً برجوازيين ، ويمارس هؤلاء النواب حق رفض الضرائب ، فينتخبون بدورهم حكومة برجوازية .

ثالثاً : ان الثورة الصناعية قد ادت في كل مكان الى نمو البروليتاريا بالمقياس نفسه الذي اتاحت فيه نمو البرجوازية نفسها. فبمقدار ما كانت البرجوازية تغتني كان عدد البروليتاريا يزداد ، وذلك لأنه لما كان لايمكن للبروليتاريا ان تجد عملاً الا بواسطة الرأسمال ولا يمكن للرأسمال ان ينمو الا بتشغيل العمال، فالنتيجة التي تستخلص من ذلك هي ان ازدياد عدد البروليتاريا يتماشى بالضبط مع ازدياد رأس المال كما ان الثورة الصناعية ينجم عنها جمع البرجوازيين كالبروليتاريين في تجمعات كبرى تمارس فيها الصناعة بمزيد من الفوائد ، واعطاء البروليتاريا الوعي لقوتها بهذا الحشد للجماهير الكبيرة في مكان واحد . ومن جهة اخرى ، كلما ازدا

تطور الثورة الصناعية ، وكلما اخترع المزيد من الآلات الجديدة التي تبطل العمل اليدوي ازداد الميل لدى الصناعة الكبيرة كما سبق ان قلنا الى تخفيض الاجرة الى حدها الادنى جاعلة وضع البروليتاريا ، بذلك ، متقلقلاً اكثر فاكثر . وهكذا فان الثورة الصناعية ، بفعل تعاظم استياء البروليتاريا ، من جهة ، وبفعل نمو قوتها ، تمهد السبيل لثورة اجتماعية ستقودها البروليتاريا .

١٢ – ما هي النتائج الاخرى للثورة الصناعية ؟

ان الصناعة الكبيرة قد اوجدت ، مع الآلة البخارية والآلات الاخرى، الوسائل لزيادة الانتاج الصناعي بسرعة وتكاليف قليلة والى ما لا نهاية له . وبفضل سهولة الانتاج هذه ، سرعان ما اتخذت المنافسة الحرة ، التي فرضتها هذه الصناعة، طابعاً بالغاً اقصى درجات العنف. فقد ترامى على الصناعة عدد ضخم من الرأسماليين، وما هو الا قليل من الوقت حتى بات المنتوج اكثر مما كان في الوسع استهلاكه . وكانت النتيجة ان البضائع المصنوعة لم تجد من يأخذها وحدث ما يسمى بالازمة التجارية . فاضطرت المصانع لوقف العمل ، وافلس اهل الصناعة وقضي على العمال بالمجاعة. وكانت نتيجة ذلك في كل مكان بؤساً كبيراً . وبعد حين من الزمن بيع الفائض من البضائع واستأنفت المصانع العمل وارتفعت الاجور ، وشيئاً فشيئاً سارت الأعمال خيراً من اي وقت مضى . ولكن هذا لم يكن لوقت طويل. فمن جديد حدث افراط في انتاج البضائع ، فحلت ازمة جديدة اتخذت مسرى سابقتها نفسه بالضبط . وهكذا فمنذ بداية هذا القرن تأرجح حال الصناعة باستمرار بين عهود ازدهار وعهود أزمة ، وعلى نحو يكاد يكون منتظماً وقعت ، كل خمس سنوات أو سبع ، ازمة مماثلة جلبت كل مرة بؤساً كبيراً للعمال وتحركاً ثورياً عاماً وخطراً بالغاً على النظام القائم كله .

١٣ – ما هي عواقب هذه الأزمات التجارية التي تحدث على فترات منتظمة ؟

الأولى ان الصناعة الكبيرة ، مع أنها هي نفسها قد خلقت المنافسة الحرة

خلال المرحلة الاولى من نموها ، لم تعد الآن تتوافق والمنافسة الحرة ، وأن المنافسة ، وبصورة عامة ، ممارسة الانتاج الصناعي من قبل أشخاص منفردين ، قد أصبحتا قيداً يكبل الصناعة الكبيرة لا بد لها من تحطيمه وسوف تحطمه ، وان الصناعة الكبيرة ، ما بقيت تمارس على الأساس الحالي، فليس يمكن أن تبقى دون أن تؤدي ، كل خمس سنوات أو سبع ، الى فوضى عامة ، فوضى تعرّض كل المدنية للخطر كل مرة ، فلا تقتصر على القاء البروليتاريين في هاوية البؤس ، بل تدمّر ايضاً عدداً كبيراً من البرجوازيين ، وان الصناعة الكبيرة ، بالتالي ، إما أن تدمر نفسها بنفسها ، وهو محال مطلق ، واما أن تؤدي الى تنظيم للمجتمع جديد كل الجدة لن تكون فيه قيادة الانتاج الصناعي في أيدي نفر من أرباب المصانع يتنافسون فيما بينهم ، بل في يد المجتمع كله ، وفقاً لخطة مرسومة وحسب حاجات جميع أعضاء المجتمع .

ثانياً ، ان الصناعة الكبيرة واتاحتها امكانية توسيع الانتاج الى اللانهاية يفسحان المجال لمجيء نظام اجتماعي سيبلغ فيه مقدار ما ينتج من وسائل العيش حداً تتوفر فيه بعد ذلك لكل عضو في المجتمع امكانية تنمية قواه ومواهبه الخاصة واستخدامها بحرية ، بحيث أن هذه الخاصة نفسها التي تتسم بها الصناعة الكبيرة التي تخلق ، في المجتمع الحالي ، البؤس وجميع الأزمات التجارية ، ستزيل في تنظيم اجتماعي آخر هذا البؤس وهذه الأزمات .

وإذن فقد ثبت بجلاء :

١) ان جميع هذه الشرور اليوم ليس لها من سبب غير نظام اجتماعي لم يعد يستجيب للحاجات .

٢) ان الوسائل متوفرة منذ الآن لإزالة هذه الشرور إزالة تامة باقامة نظام اجتماعي جديد .

سيكون عليه ، أولاً ، أن ينتزع من الأفراد المنعزلين المتنافسين فيما بينهم، ممارسة الصناعة وجميع فروع الانتاج ، عموماً ، لكي يسلمها للمجتمع بأسره ، الأمر الذي يعني أنها ستدار للحساب المشترك ، وفق خطة مشتركة وباشتراك جميع أعضاء المجتمع ، وسيقضي ، بالتالي ، على المنافسة ويحل محلها المشاركة . ومن جهة أخرى ، لما كانت ممارسة الصناعة من قبل أفراد معزولين تفرض بالضرورة وجود الملكية الخاصة ، ولما كانت المنافسة ليست سوى هذا النسق من نشاط الصناعة التي يتولى فيه إدارتها عدد من الأفراد الخصوصيين ، فإن الملكية الخاصة مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بممارسة الصناعة من قبل أفراد معزولين ، وبالمنافسة . وإذن فلا بد أن تزول الملكية الخاصة أيضاً وان يستعاض عنها بالاستخدام الجماعي لجميع وسائل الانتاج وتوزيع جميع المنتجات باتفاق مشترك ، الأمر الذي يسمى بالشراكة في الخيرات . بل الغاء الملكية الخاصة هو الخلاصة الأوجز والأكثر دلالة لهذا التحول لكل المجتمع الذي يجعله تطور الصناعة أمراً لا بد منه . ولذلك فانه يؤلف ، بحق ، المطلب الأساسي للشيوعيين .

١٥ - أفلم يكن الغاء الملكية الخاصة ممكناً في الماضي ؟

كلا . ان كل تحويل للنظام الاجتماعي ، وكل تغير في علاقات الملكية هما النتيجة الضرورية لظهور قوى منتجة جديدة لم تعد تتفق وعلاقات الملكية القديمة . بهذه الصورة ظهرت الملكية الخاصة نفسها . انها لم تكن دائماً موجودة . فحين ظهر ، في أواخر القرون الوسطى ، نمط انتاج جديد ، مع ظهور المشاغل ، نمط انتاج يتناقض مع الملكية الاقطاعية وملكية الفئات الحرفية التي كانت قائمة في ذلك العهد ، أدى ذلك الانتاج المشغلي ، الذي لم يعد يتفق وعلاقات الملكية القديمة ، الى ولادة شكل جديد للملكية هو : الملكية الخاصة . وبالفعل ، لم

يكن ثمة ، بالنسبة للمشاغل وبالنسبة للمرحلة الاولى من تطور الصناعة الكبير ، من شكل ممكن الملكية غير الملكية الخاصة ، ولم يكن ثمة من شكل ممكن للمجتمع غير المجتمع القائم على أساس الملكية الخاصة . فما دام من غير الممكن انتاج كمية من المنتجات كافية ليس فقط لأن يكون منها ما يكفى الجميع بل لأن يبقى منها ايضاً فائض من أجل زيادة الرأسمال الاجتماعي ولتنمية القوى المنتجة ، فلا بد حتماً ان تكون ثمة طبقة مسيطرة تتصرف بقوى المجتمع الانتاجية وطبقة فقيرة ومضطهدة . وكل مرة يكون تشكل وطابع هاتين الطبقتين تابعاً لدرجة نمو الانتاج . فان مجتمع القرون الوسطى القائم على زراعة الارض يعطينا السيد الاقطاعي والقن ، ومدن اواخر القرون الوسطى تعطينا المعلم الحرفي والاجير والمياوم ، واعطانا القرن السابع عشر صاحب المشغل والعامل ، والقرن التاسع عشر اعطانا الصناعي الكبير والبروليتير . وواضح ان القوى المنتجة لم تكن حتي الآن نامية بما فيه الكفاية لانتاج ما يكفي الجميع ولأن تصبح الملكية الخاصة عبئاً وعائقاً في طريق نموها . ولكن اليوم :

١) وقد تكونت ، اثر نمو الصناعة الكبيرة ، رساميل وقوى منتجة بلغت من الاتساع درجة غير معروفة حتى الآن ، واذ تتوفر الوسائل لزيادة هذه القوى المنتجة الى ما لا نهاية له .

٢) واذ تمركزت هذه القوى المنتجة في ايدي عدد صغير من البرجوازيين ، بينما الجمهور الكبير من الشعب يقذف به اكثر فأكثر الى صفوف البروليتاريا ، واذ يغدو وضع البروليتاريا اشد بؤساً واكثر بعداً عن قابلية الاحتمال بمقدار ما تزداد ثروات البرجوازيين .

٣) وإذ بلغت هذه القوى المنتجة الجبارة ، المتضاعفة بمثل هذه السهولة،

من تجاوزها نطاق الملكية الخاصة والنظام البرجوازي حداً باتت معه تثير في كل لحظة أضخم الاضطرابات في النظام الاجتماعي ،

- اليوم والحالة هذه ، أصبحت إزالة الملكية الخاصة ليست فقط ممكنة بل وضرورية ضرورة مطلقة .

١٦ - هل إزالة الملكية الخاصة ممكنة بالطريق السلمية ؟

حبذا لو أمكن أن يتم الأمر على هذه الصورة ، وليكون الشيوعيون بالتأكيد آخر من يتشكى من ذلك . فالشيوعيون يعلمون جيداً جداً ان جميع المؤامرات ليست فقط عديمة الجدوى ، بل وضارة . وهم يعلمون جيداً جداً ان الثورات لا تجري تعسفاً وبمرسوم ، بل لقد كانت في كل مكان وزمان النتيجة الضرورية لظروف مستقلة استقلالاً مطلقاً عن ارادة وقيادة احزاب معينةوطبقات بكاملها . ولكنهم يرون ايضاً انتطور البروليتاريا يصطدم في جميع البلدانالمتمدنة تقريباً بقمع شرس ، وان خصوم الشيوعيين يعملون هكذا هم انفسهم بكلقواهم للثورة . ولما كان كل هذا يدفع آخر الأمر بالبروليتاريا المضطهدة الى الثورة، فاننا نحن الشيوعيين سندافع عن قضية البروليتاريا اذ ذاك بالفعل ، بمثل الحزم الذي ندافع به عنها الآن بالكلمة .

١٧ - ايمكن ان تزال الملكية الخاصة دفعة واحدة ؟

كلا ، كما لا يمكن ان تتم دفعة واحدة تنمية القوى المنتجة الموجودة الآن تنمية تجعل في الامكان اقامة اقتصاد جماعي بين عشية وضحاها . وعلى هذا فان الثورة البروليتارية التي يدل كل شيء على انها تقترب لن تستطيع غير تحويل المجتمع الحالي شيئاً فشيئاً ، ولن يكون في وسعها ان تزيل الملكية الخاصة ازالة تامة الا حين يكون قد تم ايجاد الكمية الضرورية من وسائل الانتاج .

انها ستقيم في البداية نظاماً دمقراطياً . وبهـذا بالذات ستقيم ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، السيطرة السياسية للبروليتاريا . على نحو مباشر في انكلترا ، حيث البروليتاريون قد باتوا يؤلفون اكثرية الشعب . وعلى نحو غير مباشر في فرنسا والمانيا ، حيث تتألف اكثرية الشعب لا من البروليتاريين فقط ، بل ومن صغار الفلاحين وصغار البرجوازيين الذين ليسوا بعد الا في طريق التحول الى بروليتاريا ، والذين تتزايد تبعيتهم للبروليتاريا فيما يتعلق بتحقيق مصالحهم السياسية وسيكون لزاماً عليهم بالتالي ان ينضموا سريعاً الى مطالبها . لعل هـذا سيقتضي نضالاً جديداً ، ولكن هذا النضال لا يمكن ان ينتهي الا بانتصار البروليتاريا .

ان الدمقراطية لن يكون فيها اي نفع للبروليتاريا اذا هـي لم تستخدمها فوراً لاتخاذ تدابير موسعة تنطوي على مساس مباشر بالملكية الخاصة وتؤمن وجود البروليتاريا . واهم هذه التدابير ، كما تقتضيها الظروف الراهنة ، هي التالية .

١) الحد من الملكية الخاصة بواسطة ضرائب تصاعدية ، وضرائب عالية على التركات ، والغاء حق الارث بالخط غير المستقيم (الاخوه ، ابناء الاخوة ، الخ الخ) وقروض الزامية ، وهلم جرا .

٢) نزع الملكية التصاعدي للملاكين العقاريين ، والصناعيين ، ومالكي السكك الحديدية واصحاب السفن ، جزئياً عن طريق منافسة صناعة الدولة ، وجزئياً نزعاً مباشراً مقابل سندات تعويض .

٣) مصادرة املاك جميع المهاجرين والعصاه المتمردين على اكثرية الشعب .

٤) تنظيم عمل أو استخدام العمال في ممتلكات ومعامل ومشاغل تابعة للدولة ، الامر الذي سيزيل المنافسة فـيما بين العمال ، وسيرغم الصناعيين الذين سيكونون ما يزالون موجودين على دفع الاجرة العالية نفسها التي تدفعها الدولة .

٥) الزامية العمل على جميع اعضاء المجتمع حتى الازالة التامة للملكية الخاصة ، تكوين جيوش صناعية ، خصوصاً من اجل الزراعة .

٦) مركزة نظام القروض وتجارة المال في ايدي الدولة عن طريق اقامة مصرف وطني ، برأس مال للدولة ، والغاء جميع المصارف الخاصة .

٧) مضاعفة عدد معامل القطاع العام والمشاغل والخطوط الحديدية ، والسفن واستصلاح جميع الاراضي وتحسين الاراضي الجارية زراعتها ، وذلك كله بمقدار ما تتزايد الرساميل ويتعاظم عدد الشغيلة الذين يتوفرون في البلاد .

٨) تربية جميع الأولاد ، منذ ان يصبحوا قادرين على الاستغناء عن عناية الامهات ، في مؤسسات عامة تابعة للدولة وعلى حساب الامة (تربية وعمل صناعي)[١] .

٩) بناء قصور كبيرة على اراضي الدولة لتكون مساكن لجماعات المواطنين العاملين في الصناعة أو الزراعة تجمع بين مميزات الحياة في المدن والحياة في الارياف ، دون ان تحتوي شوائبها .

١٠) هدم جميع المساكن والاحياء المؤذية للصحة وسيئة البناء .

١١) الحق المتساوي في الارث للاولاد الشرعيين وغير الشرعيين .

١٢) مركزة جميع وسائل النقل في ايدي الدولة .

ان هذه التدابير كلها لا يمكن طبعاً ان يتم تطبيقها دفعة واحدة . ولكن كل واحد منها يستتبع الآخر بالضرورة . فما ان تنجز البروليتاريا المساس الجذري الأول بالملكية الخاصة حتى ترى نفسها ملزمة بأن تمضي دائماً الى امام وبأن تمركز

---

(١) الكلمات الموضوعة بين هلالين تبين أن انجلز كان ينوي شرح مسألة العلاقات بين التربية والعمل هذه في صيغة لاحقة لمخطوطته . على أنه سيستأنف تناول المسألة فيما بعد وبخاصة في كتابه « مناهضة دوهرنغ » ، بينما سيعرضها ماركس في « رأس المال » .

اكثر فاكثر في يد الدولة كل الرأسمال، والزراعة والصناعة والنقليات والمبادلات ان هذه هي الغاية التي تتوخاها جميع هذه التدابير . وستكون هذه التدابير قابلة للتطبيق وتبلغ تأثيرها المركز بمقدار ما تنمو قوى البلاد الانتاجية بفضل عمل البروليتاريا .

وأخيراً ، حين يصبح كل الرأسمال وكل الانتاج وجميع المبادلات ممركزة في ايدي الدولة،تسقط الملكية الخاصة من تلقاء نفسها وتغدو النقود عديمة الجدوى ، وسيزداد الانتاج ويتحول الناس تحولاً يمكن معه ايضاً ازالة آخر علاقات المجتمع القديم .

١٩ – هل ستتم هذه الثورة في بلد واحد ؟

كلا . فالصناعة الكبيرة ، اذ خلقت السوق العالمية ، قد حققت بين شعوب الأرض ، وبخاصة اكثرها تمدناً ، تقارباً بلغ من قوة وشيجته ان بات كل شعب وثيق التأثر بما يجري لدى الشعوب الاخرى . وعدا ذلك ، فقد بلغ من توحيدها التطور الاجتماعي في جميع البلدان المتمدنة ان اصبحت البرجوازية والبروليتاريا ، في جميع هذه البلدان ، اهم طبقتين في المجتمع وبات التناحر بين هاتين الطبقتين اليوم التناحر الاساسي في المجتمع . فالثورة الشيوعية ، بالتالي ، لن تكون ثورة محض قومية النطاق . انما ستقع في آن واحد في جميع البلدان المتمدنة ، أي على الاقل في انكلترا واميركا وفرنسا والمانيا[1] . انها ستتطور في

(١) معلوم أن التاريخ لم يحقق هذه النبوءة . والواقع انها كانت صحيحة في عهد رأسمالية المنافسة الحرة (التي عرفها انجلز) . وبالمقابل فان الانتقال الى الرأسمالية الاحتكارية يؤدي الى تفاوت في التطور الاقتصادي والسياسي للبلدان الرأسمالية، وبالتالي الى تفاوت في تكون الظروف المؤاتية لثورة بروليتارية في مختلف البلدان . وقد كان بالضبط من اضافات لينين الى الماركسية أن بين ، في هذه الظروف ، امكانية انتصار الثورة الاشتراكية أولاً في جملة من البلدان ، بل في بلد واحد . واكدت ثورة اوكتوبر ١٩١٧ في روسيا صحة هذه القضية تأكيداً ساطعاً .

كل من هذه البلدان تطوراً اسرع أو ابطأ ، حسب ما يكون لدى هذا أوذاك من هذه البلدان صناعة اكثر تطوراً وثروة قومية اكبر ومجموعة من القوى الانتاجية اضخم . ولذلك فستكون ابطأ واصعب في المانيا واسرع واسهل في انكلترا . كما سيكون لها تأثير ضخم على جميع بلدان العالم الاخرى وستحول نسق تطورها كل التحويل . انها ثورة كلية وسيكون ميدانها ، بالتالي ، كلياً .

٢٠ – اية نتائج ستكون لازالة الملكية الخاصة ؟

ان المجتمع ، اذ ينتزع من أصحاب الرأسمال الخاص جميع القوى المنتجة لجميع وسائل النقل وكذلك المبادلة وتوزيع المنتجات ، ويتولى ادارتها وفق خطة مرسومة حسب موارد الجماعة وحاجاتها، سيزيل اولا جميع النتائج الضارة المرتبطة بالنظام الذي تقوم عليه الصناعة الكبيرة في الوقت الحاضر . فالازمات تختفي ، وأما الانتاج المتسع الذي هو في الواقع ، في المجتمع الحالي ، انتاج فائض ويؤلف علة بالغة الأهمية للبؤس ، فلن يعود كافياً للحاجات وسيكون لزاماً توسيعه اكثر أيضاً . وبدلا من أن يؤدي الانتاج فوق حاجات المجتمع الى البؤس ، سيؤمن تلبية حاجات الجميع ، ويظهر حاجات جديدة ، ووسائل تلبيتها في الوقت نفسه ، وسيكون الشرط والسبب لخطوات جديدة الى امام يحققهـــا من غير ان يلقي دورياً الاضطراب في المجتمع ، مثلما كانت الحال حتى ذلك الحين ، وسوف تتسع الصناعة الكبيرة ، المتحررة من نير الملكية ، بنسب يبدو معها اتساعها الحالي بمثل تفاهة المشغل اليدوي الى جانب الصناعة الكبيرة الحديثة. وسيضع نمو الصناعة تحت تصرف المجتمع جملة من المنتجات كافية لتلبيـة حاجات الجميع . وكذلك فان الزراعة التي تعاني ، في ظل الملكية الخاصة والتمزق ، المصاعب في الافادة من ضروب الاتقان التي تم تحقيقها ومن الاكتشافات العلمية ، ستنطلق انطلاقاً جديداً كل الجدة وستضع تحت تصرف المجتمع كميـــة من المنتجات كافية تماماً . وهكذا فان المجتمع سيصنع من المنتجات ما يكفي للتمكن من تنظيم التوزيع

على نحو يلبي حاجات اعضائه جميعاً . وهكذا يغدو انقسام المجتمع الى طبقات مختلفة متناحرة امراً لا محل له ، وليس هذا وحسب ، بل ومتعارضاً مع النظام الاجتماعي الجديد . فان وجود الطبقات ينجم عن تقسيم العمل . وفي المجتمع الجديد سيزول تقسيم العمل بأشكاله الحالية ، زوالاً تاماً . فمن اجل الارتفاع بالانتاج الصناعي والزراعي الى المستوى الذي ذكرنا ، لا تكفي الوسائل الميكانيكية والكيميائية . وسيكون لزاماً ايضاً ان تنمى ، بالنسبة نفسها ، كفاءات الناس الذين يستخدمون هذه الوسائل . وكما ان الفلاحين وعمال المشاغل اليدوية قد غيروا في القرن الماضي كل نسق معيشتهم ، بل اصبحوا اناساً مختلفين تماماً بعد دخولهم الصناعة الكبيرة ، فان الادارة الجماعية للقوى المنتجة من قبل مجموع المجتمع وما ستؤدي اليه من نمو جديد للانتاج سيتطلبان ويخلقان اناساً مختلفين كل الاختلاف عن اناس اليوم . ولا يمكن للادارة الاجتماعية للانتاج ان يؤمنها اناس يكونون ، كما هي الحال اليوم ، خاضعين شديد الخضوع لفرع خاص من الانتاج ، مكبلين به ، مستثمرين من قبله ، غير مطورين غير موهبة واحدة من مواهبهم على حساب الأخرى وغير عارفين غير فرع واحد او حتى جزء من فرع من فروع الانتاج. لقد باتت حاجة الصناعة الحالية الى مثل هؤلاء الناس تتناقص باضطراد. فالصناعة التي تمارسها الجماعة كلها ، بصورة مشتركة ووفق خطة ، تفترض وجود اناس تطورت مواهبهم في جميع الاتجاهات وفي وسعهم السيطرة على كل منظومة الانتاج. وبالتالي سيزول تماماً تقسيم العمل ، الذي بات ملغوماً بتقدم الآلية ، والذي يجعل من أحدهم فلاحاً ، ومن الآخر اسكافياً ، ومن الثالث عامل مصنع ومن الرابع مضارباً في البورصة . وستتيح التربية للشبان امكانية الاستيعاب السريع في الممارسة العملية لكل منظومة الانتاج وستجعلهم قادرين على الانتقال بالتوالي من فرع الى آخر من مختلف فروع الانتاج حسب حاجات المجتمع او ميولهم الخاصة . وستحررهم بالتالي ، من هذا الطابع وحيد الطرف الذي يفرضه التقسيم الحالي للعمل على كل

فرد . وهكذا فان المجتمع المنظم على الاساس الشيوعي سيوفر لاعضائه امكانية استخدام مواهبهم في جميع الاتجاهات ، اذ تكون هذه المواهب نفسها قد طورت على نحو منسجم متسق . ونتيجة لهذا ، فان كل فارق بين الطبقات سيزول ايضاً لا محالة . وهكذا فان المجتمع الشيوعي ، من جهة ، يتعارض مع وجود الطبقات ومن جهة أخرى ، يوفر هو نفسه وسائل ازالة هذه الفوارق الطبقية .

وعلى هذا فان التناحر بين المدينة والريف سيزول ايضاً . وبدلاً من أن تكون ممارسة الزراعة والصناعة من قبل الناس ذاتهم فعل طبقات مختلفة ، تغدو شرطاً ضرورياً للتنظيم الشيوعي ، ولو لاسباب مادية تماماً . ان تشتت الاهلين المشتغلين بالزراعة في القرى ، الى جانب تجمع الاهالي الصناعيين في المدن ، ظاهرة تعود الى مرحلة من تطور الزراعة والصناعة ما تزال دنيا ، وعقبة في طريق التقدم محسوسة منذ الآن .

وستكون النتائج الرئيسية لزوال الملكية الخاصة : الاشتراك العام لجميع أعضاء المجتمع في الاستخدام الجماعي والعقلاني للقوى المنتجة ، وتوسيع الانتاج بنسب تستطيع معها كفاية حاجات الجميع ، والخلاص من حالة لا تتم فيها كفاية حاجات بعضهم الا على حساب الآخرين ، والازالة التامة للطبقات وتناحراتها ، والتنمية الكاملة لكفاءات جميع اعضاء المجتمع بفضل ازالة تقسيم العمل كما كان مطبقاً حتى ذلك الحين ، بفضل التربية القائمة على أساس العمل وتبديل النشاط واشتراك الجميع في المتع المبدعة من قبل الجميع والاندماج بين المدينة والريف .

٢١ – أية تأثيرات ستكون للنظام الشيوعي على الاسرة :

انه سيحول العلاقات بين الجنسين الى علاقات محض خاصة ، لا تخص غير الأشخاص المشتركين فيها ، ولا مجال لتدخل المجتمع فيها . وسيكون هذا التحول ممكناً بفضل ازالة الملكية الخاصة وتربية الأولاد على يد المجتمع ، الأمر

الذي سيقضي على أسامي الزواج الحالي المرتبطين بالملكية الخاصة ، أي تبعية المرأة للرجل والأولاد للأهل. كما أن هذا يرد على جميع صيحات الاخلاقيين البرجوازيين حول مشاعية النساء التي يزعمون أن الشيوعيين يريدون ادخالها . فمشاعية النساء انما هي ظاهرة تنتمي فقط الى المجتمع البرجوازي ، وهي تتحقق الآن على نطاق كبير في صورة البغاء . ولكن البغاء يقوم على الملكية الخاصة وسيزول بزوالها. واذن فان التنظيم الشيوعي لا يدخل مشاعية النساء بل بالعكس سيزيلها .

٢٢ – كيف سيكون مسلك التنظيم الشيوعي حيال القوميات الموجودة (١) ؟

٢٣ – كيف سيكون مسلكه حيال الاديان القائمة (٢) ؟

٢٤ – ما الفرق بين الشيوعيين والاشتراكيين ؟

ان الذين يسمون بالاشتراكيين ينقسمون الى ثلاث فئات .

الأولى مؤلفة من أنصار المجتمع الاقطاعي والابوي الذي سبق أن دمرته وتدمره كل يوم الصناعة الكبيرة والتجارة العالمية والمجتمع البرجوازي الذي خلقته هذه وتلك . وهذه الفئة من الاشتراكيين تستخلص من شرور المجتمع الحالي استنتاجاً مؤداه أن من اللازم اعادة المجتمع الاقطاعي والابوي ما داما لم يكونا يعانيان هذه الشرور . وجميع مقترحاتهم انما ترمي الى هذا الهدف ، مباشرة أم على

(١) لا تحتوي مخطوطة انجلز على جواب عن هذا السؤال ، ولكنها تشير فقط هذه الاشارة : « يبقى على حاله » (وفي هذا على الأرجح تلميح الى صيغة اولى للمؤلف لا نعرفها) . يراجع بهذا الصدد « بيان الحزب الشيوعي » الذي يعطي جواباً عن هذا السؤال ، في كتاب « كارل ماركس – نصوص مختارة » – المطبوعات الاجتماعية – ١٩٦٦ ص ٦٠ – ٦١ .

(٢) لا تحوي مخطوطة انجلز ، مكان الجواب ، الا على كلمة « السؤال قائم » . يراجع بهذا الصدد « بيان الحزب الشيوعي » في كتاب « كارل ماركس – نصوص مختارة » المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٦ ص ٦١ – ٦٢ .

نحو غير مباشر . ان هذه الفئة من الاشتراكيين الرجعيين سيحاربون على الدوام، برغم اشفاقهم المتكلف على بؤس البروليتاريا وبرغم ما يذرفون من دموع في هذا الصدد ، محاربة نشيطة من الشيوعيين ، للأسباب التالية :

١) لأنهم يرمون الى هدف محال بلوغه .

٢) لأنهم يجهدون لاعادة سيطرة الارستقراطية ،ورؤساء الطوائف المهنية واصحاب المشاغل اليدوية ، مع حاشية هؤلاء من ملوك مطلقين أو اقطاعيين ، وموظفين ، وجنود ، و كهنة ، ويجهدون لاعادة مجتمع لا ينطوي ، بالتأكيد ، على شرور المجتمع الحالي ، ولكنه يحوي بالأقل ما يعادلها ولا يفتح حتى أفق التحرر ، بفضل الشيوعية ، للعمال المضطهدين .

٣) لأنهم يبدون عواطفهم الحقيقية كلما أصبحت البروليتاريا ثورية وشيوعية : فهم اذ ذاك يتحالفون فوراً مع البرجوازية ضد البروليتاريا .

والفئة الثانية تتكون من أنصار المجتمع الحالي الذين توحي اليهم الشرور المتولدة عنه بالضرورة مخاوف على بقاء هذا المجتمع . فهم اذن يجهدون للابقاء على المجتمع الحالي ، ولكن بازالة الشروط المرتبطة به . وفي سبيل هذا الهدف يقترح بعضهم تدابير احسان بسيطة ، ويقترح الآخرون مشاريع اصلاحية جسيمة ليس لها من هدف ، من وراء حجة اعادة تنظيم المجتمع ، غير الابقاء على أسس المجتمع الحالي ، وبالتالي الابقاء على هذا المجتمع ذاته . وسيكون على الشيوعيين أيضاً محاربة هؤلاء الاشتراكيين البرجوازيين محاربة شديدة ، لأنهم انما يعملون في الواقع لأعداء الشيوعيين ويدافعون عن المجتمع الذي يعتزم الشيوعيون الاطاحة به على وجه الضبط .

وأخيراً تتألف الفئة الثالثة من الاشتراكيين الدمقراطيين . وهؤلاء الذين يلتقي دربهم بدرب الشيوعيين يريدون أن يتحقق جزء من التدابير المشار اليها

آنفا ـ ولكن لا كوسيلة انتقال الى الشيوعية ـ كوسيلة كافية للقضاء على بؤس المجتمع الحالي وشروره. ان هؤلاء الاشتراكيين الديمقراطيين هم أمابروليتاريون لم تتبين لهم بما فيه الكفاية ،شروط تحرر طبقتهم ، وأما ممثلون للبرجوازيةالصغيرة أي لطبقة لها ، من نواح كثيرة ، وحتى الفوز بالديمقراطية وانجاز التدابير الاشتراكية التي ستنجم عنها ، المصالح نفسها التي للبروليتاريين . ولذلك فان الشيوعيين سيتفقون معهم وقت العمل وسيكون عليهم قدر المستطاع أن يمارسوا معهم سياسة مشتركة، الا أن ذلك بمقدار ما لا يضع هؤلاء الاشتراكيون أنفسهم في خدمة البرجوازية القائمة في السلطة ولا يهاجمون الشيوعيين . وطبيعي أن هذه الأعمال المشتركة لا تستبعد مناقشة الخلافات القائمة بينهم وبين الشيوعيين [1] .

مقتطف من « مبادىء الشيوعية » ١٨٤٧

(١) تحتوي مخطوطة انجلز سؤالاً هو الخامس والعشرون والاخير :«أي موقف يجب أن يتخذه الشيوعيون من الأحزاب السياسية الأخرى؟ » . وقد تغيرت الظروف، منذ اكثر من قرن ، تغيراً بلغ من العمق درجة لم يعد ينطوي معها جواب انجلز عن هذ السؤال إلا على أهمية تاريخية . ولذلك لم نر ايراده هنا أمراً لا غنى عنه .

فَلْسَفَة

ان مؤلفات انجلز الفلسفية ضخمة، ومع ذلك فان من الصعب جداً ان تعزل منها هذه الصفحات او تلك . فالواقع ان انجلز ، في هذا الميدان كما في جميع الميادين ، مؤرخ الى حد كبير – قدر ماركس على الأقل إن لم يكن اكثر ايضاً . ان تبيان مواقع المذاهب، وشرح أسباب ظهورها ، وإظهار مسيرة تاريخ الافكار – وكونه مرتبطاً بالتاريخ العام للبشرية – ، ان هذا الاهتمام هو ركيزة كل ما يكتب . والأمر كذلك حين يكون عليه ان يقدم المذهب الذي وضعه ماركس وهو ، فهو يريد أن يبين علة كون هذا المذهب مآلاً لكل التطور الفلسفي والعلمي الذي سبقه ، ومصدر كونه يمثل شيئاً جديداً ، جذرياً ، بالنسبة لجميع المذاهب السابقة . ومن هنا كانت صعوبة اقتطاع بضع صفحات من سياقها – الصيرورة المعقدة للافكار وللناس .

ثم ان مؤلفات انجلز الفلسفية نوعان ، موضوع بعضها هو ، نوعاً ما، «للدفاع» عن المادية الديالكتيكية و « التدليل على قيمتها »، فهو بالتالي يرتدي طابعاً يمكن تسميته تبسيطاً ، وعرضاً تربوياً متعمد البساطة (مثل « لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية » و « الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية ») . والمؤلفات الاخرى يزداد فيها بروز التقصي ، والتعمق النظري (مثل « مناهضة دوهرنغ » ، ولا سيما « ديالكتيك الطبيعة ») .

وبعد الاشارة الى هذا ، لاشك في أن الأفضل ، في هذه المختارات المحدودة جداً من صفحات انجلز الأساسية ، هو اتباع الترتيب الذي يسير بالقارىء من ولادة المادية الديالكتيكية الى تطوير عدة من موضوعاتها الرئيسية .

قبل كل شيء ، ما هي بعامة وماذا كانت المادية بكل معنى الكلمة ، حتى ماركس وانجلز ؟ ان انجلز ، كما سنرى ، يؤكد بشدة ، لدى تناوله هذه المسألة ، على اثنين من المعطيات الأساسية ، اولاً ان المادية هي الموقف المرتبط بالحرص على معرفة العالم معرفة حقة ، « مستقصية » ، ثانياً ، ان تقدم المادية مرتبط وثيق الارتباط بتقدم العلم والتقنية .

مثالية ومادية

المسألة الأساسية الكبرى في كل فلسفة ، وبخاصة الفلسفة الحديثة ، هي مسألة العلاقة بين الفكر والوجود . فمن الأزمنة الموغلة جداً في القدم ، اذ وصل الفكر بالناس ،وهم بعد في جهل تام ببنياتهم الجسدية الخاصة وتحت تأثير أحلامهم(١) الى القول بأن أفكارهم وأحاسيسهم ليست من فعل أجسادهم ذاتها بل من فعل روح خاصة ، تسكن هذا الجسد وتفارقه لحظة الموت ـ منذ ذلك الحين اضطروا لأن يصطنعوا لأنفسهم أفكاراً عن علاقات هذه الروح مع العالم الخارجي . فما دامت الروح ، لحظة الموت ، تفارق الجسد وتظل تحيا ، فلا داعي البتة لأن ينسبوا لها موتاً خاصاً أيضاً ، وهكذا ولدت فكرة خلودها التي لم تظهر قط كتعزية ، في تلك المرحلة من التطور ، بل ظهرت ، بالعكس ، كقدر مقدور ليس في الوسع دفعه ، وغالباً ما ظهرت ، لدى اليونانيين بخاصة ، كمصيبة حقيقية . ولم يكن ما أدى الى خرافة الخلود الشخصي المضجرة هو الحاجة الى العزاء الديني ، بل الارتباك الناجم عما كان عليه الناس من الجهالة ، العامة أيضاً ، بما ينبغي فعله بالروح بعد موت الجسد ما دام قد تم التسليم بوجودها . وعلى هذا النحو تماماً ، عن طريق تشخيص القوى الطبيعية ، ولدت الالهة الأولى التي اتخذت ، خلال التطور

(١) اليوم ايضاً يسود لدى المتوحشين والبرابرة الادنين هذا المفهوم القائل ان البشرية التي تظهر لهم في احلامهم هي ارواح غادرت أجسادها مدة من الزمن . ولذلك فان الانسان الفعلي يعتبر مسؤولاً عن الأعمال التي ارتكبها ظهوره في المنام حيال الذين وقعت لهم هذه الأحلام . هذا ما لاحظه ، مثلاً ، ا . ف. ايم ثورن عام ١٨٨٤ لدى هنودغويانا (ملاحظة من انجلز) كان كتاب « لدى هنود غويانا » لمؤلفه ا . ف . ايم ثورن قد صدر في لندن عام ١٨٨٣ .

اللاحق ، شكلا غير أرضي أكثر فأكثر الى ان حدث، أخيراً ،عبر عملية تجريد ـ وأكاد أقول : تقطير ـ تنشأ على نحو طبيعي خلال التطور العقلي ، ان تولدت في عقل الناس ، من الالهة المتعددين ذوي السلطة الضيقة والمقيدة بعضهم حيال بعض، فكرة الاله الواحد المتفرد في الديانات التوحيدية .

واذن فان مسألة العلاقة بين الفكر والوجود ، بين الروح والطبيعة ، هذه المسألة العليا في كل فلسفة لها جذورها في المفاهيم الضيقة والجاهلة لحالة التوحش. ولكن لم يكن يمكن طرحها بكل شدتها ولا كان يمكن ان تكتسب معناها كله الا حين استيقظ المجتمع الاوروبي من النوم الشتوي الطويل الذي ظل غارقاً فيه أثناء القرون الوسطى. ان مسألة العلاقة بين الفكر والوجود التي لعبت أيضاً دوراً كبيراً في « الفلسفة السكولاستيكية في القرون الوسطى ، مسألة معرفة أي عنصر هو الاسبق ، الروح أم الطبيعة ـ ان هذه المسألة قد اتخذت ، حيال الكنيسة ، شكلاً حاداً : هل العالم من صنع الله ام هو موجود منذ الازل ؟

وقد كان الفلاسفة ينقسمون ، حسب جوابهم عن هذا السؤال ، بهذا الشكل او ذاك ، الى معسكرين كبيرين . فالذين كانوا يؤكدون صفة الاسبقية الروح على الطبيعة ، والدين كانوا بالتالي يسلمون ، في نهاية المطاف ،بخلق للعالم ، من أي نوع كان ـ وغالباً ما يكون هذا الخلق لدى الفلاسفة ، كما لدى هيغل[1] ، أشد تعقيداً ومحالاً بكثير مما في المسيحية ـ ، كان هؤلاء

(١) جورج ولهيلم فريديريك هيجل (١٨٧٠–١٨٣١) : أكبر الفلاسفة الكلاسيكيين الألمان . مؤلفاته الرئيسية هي : « فينومينولوجيا الروح » (١٨٠٧) ، « علم المنطق » (١٨١٢–١٨١٦) « موسوعة العلوم الفلسفية » (١٨١٧) ، « فلسفة التاريخ » (١٨٣٧) ، « دروس في علم الجمال » (١٨٣٦–١٨٣٨) . كان للمدرسة الهيجلية تأثير ضخم على الحياة الفلسفية في ألمانيا، حين كان يتكون فكر انجلز وماركس. وقد انصرف هذان الى تحليل المذهب الهيجلي وتبيان معالمه وانتقاده أشد الانتقاد لكي يستبعدا منه المثالية ولكن لكي يحفظا ويطورا منه ما كانا يعتبرانه الوجه الثوري والمأثرة الكبرى للفلسفة الهيجلية ، ألا وهو معناها الدياليكتيكي . راجع الفقرة التالية .

يؤلفون معسكر المثالية . امـــا الآخرون ، الذين كانوا يعتبرون الطبيعة هي العنصر الاسبق ، فكانوا ينتمون الى مختلف المدارس المادية. ان التعبيرين ،المثالية والمادية ، لا يعنيان،في الاصل،شيئاً آخر،ولن نستعملها هنا بمعنى آخر[1](...).

ولكن مسألة العلاقة بين الفكر والوجود لها وجه آخر ايضاً : مـا هي الصلة بين افكارنا عن العالم المحيط بنا وبين هذا العالم ذاته ؟ هل فكرنا قادر على معرفة العالم الواقعي ؟هل نحن قادرون،في تصوراتنا ومفاهيمنا عن العالم الواقعي، على اعطاء انعكاس امين للواقع؟ان هذه المسألة تسمى باللغة الفلسفية مسألة المطابقة بين الفكر والوجود ، والاكثرية العظمى من الفلاسفة تردّ عليها بالايجاب.وهذا الرد الايجابي ، لدى هيجل مثلاً ، امر طبيعي . فما نعرفه في العالم الواقعي هـو بالضبط مضمونه العقلاني ، هو بالضبط مـا يجعل من العالم تحقيقاً تدريجيـاً للمعنى المطلق ، هذا المعنى المطلق الذي وجد في مكان مـا ، أزلياً ، مستقلاً عن العـالم ،

---

(١) في مقطع آخر من المؤلف ذاته ، يقرّع انجلز الاستعمال العـامي السطحي لهذين التعبيرين ، وبخاصـة « الحكم المسبق الاخرق الضيق ضد كلمـة المادية ، وهو حكم مسبق مردّه افتراء قديم . فالبرجوازي ذو الفكر الأخرق الضيق يفهم من كلمـة الماديه الشراهـة واعتياد السكر والعربدة ، والشهوة ، وملذات الجسد ، والعيشـة المتبرجة ، والطمع ، والبخل ، والنهم ، ومطاردة الأرباح ، والمضاربة في البورصة ، وبالاختصار جميع العيوب التي هو عبد لها في السر. ويفهم من كلمة المثالية الايمان بالفضيلة،بالانسانية، وعلى وجه التعميم بـ « عالم أفضل » يتظاهر به أمام الآخرين ولكنه لا يؤمن به هو نفسه إلا حين يتعلق الأمر باجتياز وقت عسير او آونة ازمة تعقب بالضرورةاندفاعاتهالمفرطة « المادية » المعتادة ، ثم يمضي مكرراً لازمته المفضلة : ماالانسان ؟ نصفه حيوان،ونصفه ملاك » . ويلاحظ انجلز قائلاً بالاضافة الى ذلك : ولكن اذا كان المقصود بالمثالية بمعناها العامي ، الايمان بمثل انسانية نبيلة ومتابعة هذه المثل فليس يمكن أن لا يذهب الفكر الى واقع أن الماديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر ، مثلاً ، إنما كانوا بالضبطاناساًنموذجيين من هذه الناحية ، غير مترددين في القيـام بـ « اكبر التضحيات الشخصية » في سـبيل مثلهم العليا : « اذا كان ثمة من أحد كرّس كل حياته لـ « حب الحقيقة والحق » ـ بالمعنى الحسن للعبارة ـ فإنما كان هذا ، مثلاً ، ديدرو » .

وسابقاً للعالم . فمن الجلي تماماً ، والحالة هذه ، ان الفكر قادر على معرفة مضمون هو ، مسبقاً، مضمون افكار ، ومن الجلي ايضاً ان المقصود بالبرهنة عليه هنا وارد ضمناً في المقدمات . ولكن هذا لا يمنع هيجل قط من ان يستخلص من برهانه على تطابق الفكر والوجود هذا الاستنتاج الآخر ، وهو انه لما كانت فكرته تعترف بصحة فلسفته ، فان هذه هي الفلسفة الصحيحة الوحيدة ، وان على البشرية ، لكي تؤكد تطابق الفكر والوجود، ان تنتقل بفلسفته على الفور من النظرية الى الممارسة وان تحول العالم كله وفقاً للمبادىء الهيجلية. وان في هذا لوهماً يشاطر فيه الى حدما جميع الفلاسفة .

ولكن ثمة ايضاً جملة من الفلاسفة الآخرين الذين يمارون في امكان معرفة العالم ، أو على الأقل معرفته كامل المعرفة . ومن هؤلاء ، بين المحدثين ، هيوم[1] وكنط[2] اللذان لعبا دوراً مرموقاً تماماً في تطور الفلسفة . ومن اجل دحض هذا

---

(١) دافيد هيوم (١٧١١ – ١٧٧٦) : فيلسوف واقتصادي ومؤرخ سكوتلندي . مؤلفاته الرئيسية : « بحث في الطبيعة البشرية » (١٧٣٩ – ١٧٤٠) و « محاولة بصدد الادراك البشري » (١٧٤٨) . يرى أن التجربة المحسوسة هي مصدر جميع معارفنا . وبدلاً من الاتجاه نحو المادية ، استخلص هيوم من ذلك ، بالعكس ، ان العالم غير ممكن ادراكه ، واننا ندرك احساساتنا فقط : وهكذا فارتباط العلة بالمعلول ليس قانوناً موضوعياً بل هو تأكيد ذاتي مبني على العادة .

(٢) عمانوئيل كنط (١٧٢٤–١٨٠٤) : أحد مؤسسي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية . مؤلفاته الرئيسية : « نقد العقل المحض » (١٧٨١) و « نقد العقل العملي » (١٧٨٨) وكذلك « التاريخ العام للطبيعة ونظرية السماء » (١٧٢٥) وقد سبق فيه فرضية لابلاس عن تشكل المنظومة الشمسية . فلسفته نوع من الحل الوسط بين المثالية والمادية . يعترف بوجود عالم واقعي ، موضوعي ، ولكنه لا يعترف بأن في متناول المعرفة العلمية في هذا العالم غير الظاهرات ، لاالوجود بذاته . وهكذا يترك الباب مفتوحاً للايمان وللدين .

الاسلوب في الرؤية ، تم من قبل هيجل قول ما هو أساسي ، قدر ما كان هذا ممكناً من وجهة النظر المثالية ، وما اضافه فويرباخ[3] الى هـــذا من وجهة النظر المادية روحاني اكثر مما هو عميق . والدحض الاكثر جلاء لهذا الهوس الفلسفي، ولجميع ما عداه ايضاً ، انما هو الممارسة ، وبخاصة التجريب والصناعة . فـاذا كنا قادرين على اثبات صحة مفهومنا عن ظاهرة طبيعية بخلقنا اياها نحن انفسنا ، بانتاجنا اياها انطلاقـاً من شروطها ، وفوق ذلك بجعلها تخـدم اغراضنا ، فقد تم الخلاص من « الشيء بذاته »[4] غير المستطاع العثور عليه ، الذي قال به كنط . وقد ظلت المواد الكيماوية المنتجة في الـكائنات العضوية النباتية والحيوانية « اشياء بذاتهـا » من هذا القبيل حتى اخذت الـكيمياء العضوية تحضّرها الواحد اثر الآخر ، وبهذا اصبـح « الشيء بذاته » شيئاً من اجلنا كالمادة الملوّنة في نبتة الفوّة ، الاليزارين ، مثلاً ، التي لم نعد ننبتها في الحقول ، بشكل جذور الفوة ، بل بتنا نستخلصها، على نحو ابسط وارخص من قطران الفحم الحجري . وقد ظلت منظومة كوبرنيك[5] الشمسية ، ثلاثـة قرون ، فرضية يمكن المراهنة عليهـا بمئة بألف ، بعشرة آلاف

---

(١) لودفيغ فورباخ (١٨٠٤-١٨٧٢) فيلسوف ألمـاني متأخر عن هيجل ، وأحد رواد الانتقاد المادي للدين بكتابه « جوهر المسيحية » (١٨٤١) . ماديته تظل محدودة ، وسرعان ما يقوم ماركس ، انطلاقاً منه ، بانتقادها وتجاوزها . ومع ذلك فقد أثر على ماركس وانجلز ، في المرحلة الاولى من تكوّن فكرهما ، تأثيراً مرموقاً اعترفا به عدة مرات ، الأمر الذي يشهد عليه واقع ان انجلز قد كرس له مؤلفاً بكامـله ، وهو الكتاب نفسه الذي اقتطفت منه هذه الصفحات .

(٢) « الشيء بذاته » (او النومين) في فلسفة كنط يتعارض و « الظاهرة » (أو الشيء كما يبدو لنا) . وهذه الاخيرة هي وحدها موضوع المعرفة . أمـا الشيء بذاته فأمر غير قابل للمعرفة .

(٣) نيكولا كوبرنيك (١٤٧٣-١٥٤٣) : فلكي بولوني ، برهن على حركة دوران الكواكب المزدوجة حول نفسها وحول الشمس .

•ابل واحد ، ولكنها كانت ، برغم كل شيء ، فرضية . وحين حسب لوفرييه[1] بواسطة المعطيات المستقاة من هذه المنظومة ، ليس فقط ضرورة وجود كوكب .. ار مجهول ، بل والمكان الذي لا بد ان يوجد فيه هذا الكوكب في السماء ، وحين اكتشفه غال[2] فعلاً بعد ذلك ، اصبحت منظومة كوبرنيك مبرهنـاً عليها . واذا كان الكنطيون الجدد في المانيا يجهدون مع ذلك لاعطاء افكار كنط حياة جديدة ، وكان اللاادريون[3] ، في انكلترا ، يحاولون ذلـــك حيال افكار هيوم (وهم لم يتواروا ابداً في هذا) ، فان ذلك يؤلف من وجهة النظر العلمية تراجعاً ازاء ما تم من دحض نظري وعملي لها منذ امد طويل ، وهو ، في التطبيق العملي ، اسلوب خجول يقوم على قبول المادية خفية مع انكارها علانية .

ولكن الفلاسفة ، طوال هذه المرحلة الممتدة من ديكارت[4] الى هيجل ،

---

(١) **اوربان لوفرييه** (١٨١١–١٨٧٧) : فلكي فرنسي ، بيّن بالاستناد الى الميكانيك العقـلاني ان انحراف اورانوس لا بـد ان يكون مبعثه وجود كوكب آخر ، اطلق عليه اسم نبتون .

(٢) **جوهان غود فريد غال** (١٨١٢–١٩١٠) : فلكي ألماني ، اكتشف عن طريق الرصد ، يوم ٢٣ ايلول ١٨٤٦ ، الكوكب نبتون وذلك بفضل بيانات لوفرييه.

(٣) **اللا ادرية** تعني موقف نفر من الفلاسفة والعلماء يعلنون أن من غير المستطاع تأكيد الحقيقة الموضوعية الظاهرة ، أو عمليـة تطور ، أو كائن . واللاادري يقتصر على تسجيل ما تقدمه له حواسه والتجربة . وهو يؤكد أن من غير الممكن معرفة غير صفات شيء أو عملية تطور ، أما الكينونة بكل معنى الكلمة للشيء أو لعملية التطور فغير قابـلة للمعرفة . وبالتالي فهو يرفض تحديد موقفه في النقاش بين المادية والمثالية ، برغم انه يتصرف عملياً تصرف مادي. (ولذلك يسميه انجلز «مادياً خجولاً») . ان هيوم وكنط نموذجان كلاسيكيان من اللاادريين .

(٤) **رينه ديكارت** (١٥٩٦–١٦٥٠) فيلسوف ورياضي وعالم طبيعة فرنسي كبير . خصم للمدرسيين ، عقلاني ، أسهم في تحرير البحث العلمي من اللاهوت . العقل ، في نظره ، هو الحكم الوحيد على معارفنا . كتابه « خطاب عن طريقة حسن قيادة المرء لعقله والبحث عن الحقيقة في العلوم » يعود تاريخه الى عام ١٦٣٧ .

ومن هوبس[1] الى فويرباخ ، لم يكونوا قط ، حسبما كانوا يعتقدون ، مدفوعين الى امام بقوة الفكرة المحض . وبالعكس ، ان ما دفعهم ، في الواقع ، الى امام، انما كان في الاكثر تقدم علوم الطبيعة والصناعة تقدماً هائلاً ومتزايد الزخم . وان هذا ، لدى الماديين ، لأمر بارز للعيان ، ولكن المذاهب المثالية ، هي ايضاً ، امتلأت اكثر فاكثر بمحتوى مادي وجهدت للتوفيق ، من وجهة نظر وحدة الوجود ، في النزاع بين الروح والمادة ، وهكذا فان منهب هيجل ، في آخر الأمر ، لا يمثل ، من حيث طريقته ومحتواه ، غير مادية واقفة على رأسها بصورة مثالية .

مقتطف من « لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية » ١٨٨٦–١٨٨٨ ، الفصل الثاني، ترجمة (مراجعة) من كتاب « ماركس وانجلز – دراسات فلسفية » - المطبوعات الاجتماعية ١٩٦١ .

---

(١) توماس هوبس (١٥٨٨–١٦٧٩) مادي انكليزي ، عالم ميكانيك ، خصم للنزعة الروحية لدى اللاهوتيين ، ايديولوجي الاقطاعيه ، في كتابه « بحث عن المواطن» (١٦٤٢) وكتابه « ليفياتان » (١٦٥١) ترد الموضوعة الشهيرة القائلة ان « الانسان ذئب على الانسان » ، في الحالة الطبيعية ، وان إقامة الدولة هي وحدها التي تضع حداً لـ « حرب الجميع ضد الجميع » هذه . وتعبيراً عن مصالح البرجوازية الكبيرة الانكليزية ، المنتصرة على الارستوقراطية العقاريه ، اضاف هوبس أن الشكل المثالي لهذه الدولة هو الملكية المطلقة .

هيجل والدياليكتيك

قال انجلز : « مثلما مرت المثالية بسلسلة كاملة من مراحل التطور، كذلك حدث للمادية . فمع كل اكتشاف بارز الأهمية في ميدان العلوم الطبيعية ، لا بد لها ، لا محالة ، من تغيير شكلها ...». فالمادية ، في بداية القرن التاسع عشر ، ميكانيكية في الأساس (نظراً الى أن ميكانيك الأجسام الصلبة كان إذ ذاك العلم الوحيد ، من بين جميع علوم الطبيعة، الذي بلغ شيئاً من الاكتمال) . وهو ، عدا ذلك ولمثل هذا السبب، ميتافيزيكي، أي عاجز عن ادراك العالم بوصفه عملية تطور ، بوصفه موضوع تطور .

ولكن هي ذي ثورة حقيقية تحدث في هذا الاسلوب لادراك العالم . وهذه الثورة لا تحدثها المادية أول الأمر ، بل يحدثها اكبر ممثل للمثالية ، ألا وهو هيجل . فهو باستعادته الالهام الدياليكتيكي لفلاسفة العهود القديمة الكبار، يدخل من جديد، في المفهوم عن العالم، الحركة والصيرورة والتناقض والتطور . وان دوره في تاريخ الفكر ، من هذه الناحية ، لدور حاسم .

بيد أن دياليكتيك هيجل تأثر تأثراً ثقيلاً بعبء مثاليته ، مثلما كانت المادية محدودة الى درجة رهيبة بالطابع الميكانيكي الذي كان لها إذ ذاك . وهذا ما يسبغ على المذهب الهيجلي طابعاً متناقضاً ، ويوصله بصورة غريبة الى استنتاجات محافظة .

فينبغي إذن إهمال المذهب ، والسير في الوقت نفسه على الدرب التي فتحه ما سماه انجلز « الاحساس التاريخي الهائل » الذي كان يتميز به هيجل .

— ١ —

مثلما كانت الحـــال في فرنسا في القرن الثامن عشر ، جاءت الثورة الفلسفية في القرن التاسع عشر في المانيا ممهدة للثورة السياسية . ولكن شتان ما بين الحالين ! الفرنسيون في نضال سافر ضد كل العلم الرسمي ، وضد الكنيسة، وحتى

ضد الدولة في الغالب،ومؤلفاتهم تطبع وراء الحدود ، في هولندا أو في انكلترا، وهم أنفسهم مستعدون غالباً لشن هجمة على الباستيل . والالمان ، بالعكس ، أساتذة ومعلمون للشبيبة معينون من قبل الدولة ، ومؤلفاتهم معترف بها بوصفها كتباً للتعليم ، والمذهب الذي يتوج كل التطور ، مذهب هيجل ، مرفوع نوعاً ما حتى الى مرتبة فلسفة رسمية للمملكة البروسية ! فهل تختفي الثورة وراء هؤلاء الاساتذة ،وراء عباراتهم المتفاخرة الغامضة،في عهودهم الثقيلة والمضجرة ؟والرجال الذين اعتبروا في ذلك العهد ممثلين للثورة ، الليبراليون ، ألم يكونوا بالضبط أشد خصوم هذه الفلسفة التي كانت تزرع البلبلة في الاذهان؟ولكن ما لم تره الحكومة، ولا رآه الليبراليون ، قد رآه رجل واحد على الأقل منذ عام ١٨٣٣ . صحيح أنه كان يدعى هنري هايني .[1]

لنأخذ مثلاً .ما من قضية فلسفية استدعت اعتراف الحكام المحدودين ذهنا وغضب الليبراليين الذين ليسوا بأقل منهم ضيق تفكير ما استدعته قضية هيجل الشهيرة : « كل ما هو واقع فهو عقلي ، وكل ما هو عقلي فهو واقع[2] ».اليس هذا بجلاء تبريراً لكل ما هو موجود ، ومباركة فلسفية للحكم الأستبدادي ، وللدولة البوليسية ، وللقضاء التعسفي ، وللرقابة ؟ هكذا فسرها فريديريك غليوم

---

(١) هنريخ هايني (١٧٩٩–١٨٥٦) ، شاعر ألماني كبير استقر في فرنسا عام ١٨٣١ وكان شاعر الثورة الصاعدة . وثيق الارتباط بماركس وبالديمقراطيين المتقدمين. في قصيدته « جرمانيا ، حكاية شتوية » قال عن الاشتراكية انها ستحمل الى الناس«خبزاً ووردآ ورياحين » . وهنا يلمح انجلز الى بعض صفحات من دراسة هايني « حول تاريخ الفلسفة والدين في ألمانيا » (١٨٣٤) وفيها يعبر عن فكرة مؤداها أن الثورة الفلسفية في ألمانيا، التي ألفت فلسفة هيجل ، مرحلة خاتمة منها، كانت تمهيداً للثورة الديمقراطية القادمة.

(٢) يشرح انجلز هنا مقطعاً من مقدمة كتاب هيجل « مبادىء فلسفة الحقوق » (١٨٢١) .

الثالث[3] ورعيته معه . والحال ، ان هيجل لا يعتبر البتة كل ما هو موجود فعلياً دفعة واحدة . فان صفة الواقع لا تنطبق عنده الا على ما هو في الوقت نفسه ضروري : « الواقع في تطوره انما هو الضرورة » . ولذلك فهو لا يعتبر كل تدبير حكومي ما فعلياً دفعة واحدة . وهيجل نفسه يضرب مثلاً « مؤسسة مالية ما » . ولكن ما هو ضروري يتبين أنه في آخر الأمر عقلي أيضاً . وقضية هيجل ، لدى تطبيقها على الدولة البروسية آنذاك ، لا تعني غير أن هذه الدولة عقلية ، تتفق والعقل بمقدار ما هي ضرورية ، واذا هي بدت لنا ، مع ذلك ، سيئة ، ولكنها تستمر في الوجود مع ذلك رغم أنها سيئة ، فمردّ ذلك إلى أن الصفة السيئة للحكومة تجد تبريرها وتفسيرها في الصفة السيئة التي تتصف بها الرعية . لقد كانت للبروسيين في ذلك العهد الحكومة التي يستحقون .

والحال ، ان الواقع ليس البتة ، في رأي هيجل ، صفة تعود بحق في جميع الظروف وفي كل حين لوضع اجتماعي أو سياسي معين . بالعكس تماماً . لقد كانت الجمهورية الرومانية فعلية ، ولكن الامبراطورية الرومانية التي أخذت مكانها كانت كذلك هي أيضاً . والملكية الفرنسية عام ١٧٨٩ كانت قد بلغت من اللافعلية ، أي من انعدام كل ضرورة ، ومن اللاعقلية حداً بات ينبغي معه ان تطيح بها الثورة الكبرى التي يتحدث عنها هيجل دائماً بأكبر الحماسة . هنا ، بالتالي ، كانت الملكية هي اللافعلي وكانت الثورة هي الفعلي . وهكذا ، خلال التطور ، فان كل ما كان فعلياً في السابق يصبح غير فعلي ، يفقد ضرورته ، وحقه في الوجود وصفته العقلية ، ويحل الواقع المحتضر يحل واقع جديد قابل للحياة ، بصورة

(٣) فريدريك غليوم الثالث (١٧٧٠-١٨٤٠) : ملك بروسيا من ١٧٩٧ الى ١٨٤٠ . بعد أن وعد سنة ١٨١٣ باعطاء بعض الحريات ، وفي ١٨١٥ ، باصدار دستور ، أخلف بوعديه ، وقضى على حرية الصحافة ، واضطهد الديمقراطيين ، وسار على سياسة رجعية في جميع الميادين .

سليمة اذا كان وضع الاشياء القديم تتوفر لديه الكفاية من الرشاد لكي يموت بدون مقاومة ، وبصورة عنيفة اذا كان يتمرد على هذه الضرورة . وهكذا فان قضية هيجل ترتد ، بحكم الديالكتيك الهيجلي نفسه ، الى عكسها . كل ما هو واقع في ميدان التاريخ البشري يصبح، مع الزمن ، غير عقلي . فهو اذن بحكم المصير غير عقلي ،مشوب مسبقاً باللاعقلية ، وكل ما هو عقلي في ذهن الناس مصيره أن يصبح واقعاً ، مهما يمكن أن يبدو هذا متناقضا والواقع الموجود ظاهرياً . ان موضوعة عقلانية كل الفعلي تنحل ، وفق جميع قواعد الديالكتيك الهيجلي ، الى هذه الموضوعة الأخرى : كل ما هو موجود يستحق الموت . [١]

- ٣ -

ان الأشياء وانعكاساتها في الفكر ، أي التصورات ، هي في رأي الميتافيزيائي ، مواضيع منعزلة للدراسة ،للنظر فيها الواحد بعد الآخر ،والواحد بدون الآخر ، ثابتة ، متصلبة ، نهائية الصورة . انه لا يفكر الا بنقائض الموضوعات من غير حد وسط . فهو يقول : « نعم يعني نعم ، كلا يعني كلا ، وما تبقى من فعل الشيطان » . وفي نظره اما أن يكون الشيء موجوداً واما أن يكون غير موجود ، وليس يمكن للشيء أن يكون في وقت معا نفسه وغيره . الايجابي والسلبي يتنافيان اطلاقاً،العلة والمعلول يتعارضان على هذا النحو من التصلب .

واذا كان نسق التفكير هذا يبدو لنا قريباً من الصواب للوهلة الاولى ، فذلك لأنه نسق تفكير ما يسمى بالحس السليم . ولكن مهما يكن هذا الصاحب محترما ما بقي مرابطاً داخل الميدان السطحي لجدرانه الأربعة ، فان الحس السليم يقع في مغامرات مذهلة حقاً مذ يجازف بنفسه في عالم البحوث الواسع،وأسلوب

(١) هذه تقريباً هي للكلمات التي استعملها ميفيستوفوليس في « فاوست » لغوته . الجزء الأول ، المشهد الثالث .

الرؤية الميتافيزيائي ، مهما يكن مبرّراً وضرورياً في ميادين واسعة يختلف مداها حسب طبيعة الموضوع ، يصطدم دائماً ، عاجلاً أم آجلاً ، بحاجز يصبح من بعده ضيقاً ، محدوداً ، مجرداً ويضيع في تناقضات لاحل لها :والسبب في ذلك هو انه ، حين يواجه المواضيع المفردة ، ينسى تسلسلها ، أمام وجودها ، وصيرورتها ، وفنائها ، أمام سكونها ، وحركتها . فالأشجار تمنعه من رؤية الغابة .

من أجل حاجات جميع الأيام ، نعرف ، مثلاً ، وفي وسعنا ان نقول بيقين ما اذا كان حيوان ما موجوداً ام لا ، ولكن دراسة اكثر دقة تجعلنا نجد ان هذه القضية ، احياناً من اكثر القضايا التباساً وتشوشاً ، وهذا أمر يعرفه جيداً جداً الحقوقيون الذين جهدوا عبثاً للكشف عن الحد العقلاني الذي من بعده يصبح قتل جنين في بطن أمه قتل نفس . ومحال بهذا القدر ايضاً تحديد لحظة الوفاة ، اذ ان الفيزيولوجيا تثبت ان الموت ليس حادثاً وحيداً وابن لحظته ، بل عملية تطور طويلة الامد جداً . وعلى هـــذا النحو فان كل كائن عضوي هو ، في كل لحظة ، نفسه وغير نفسه ، وهو ، في كل لحظة ، يتمثل مواد غريبة ويطرح غيرها ، وفي كل لحظة تتلف خلايا من جسمه وتتكون اخرى ، وبنهـــاية زمن طويل بعض الشيء ، تجدّد جوهر هذا الجسم كلياً وحلت محله ذرات اخرى من المادة ، بحيث ان كل كائن ذي عضوية هو على الدوام نفسه وفي الوقت ذاته غيره . واذا نحن نظرنا الى الاشياء عن كثب بعض الشيء وجدنا ايضـــاً ان قطبي تناقض ، وكالايجابي والسلبي ، متلازمان بقدر ما هما متعارضان ، وانهما برغم كل قيمتها النقيضيةمتداخلان احدهما في الآخر ، وكذلك ان العلة والمعلول انما هما تصوران لا يقيمان هذا التقيم الا لدى تطبيقهما على حالة خاصة ، ولكن ما ان نتأمل هـذه الحالة الخاصة في اقترانها العام مع العالم بمجموعه حتى تذوب وتنحل في تصور الفعل المتبـــادل الكلي ، حيث العلل والمعلولات تتبادل اماكنها باستمرار ، وحيث ما كانمعلولاً الآن او هنايصبح علةفيمكان آخر او فيما بعد،والعكسبالعكس .

ان عمليات التطور هذه جميعها ، وطرق التفكير هذه جميعها ، لا تدخل في نطاقات الفكر الميتافيزيائي . اما الديالكتيك الذي يتناول الاشياء وانعكاساتها في الذهن ، بصورة اساسية ، في اقترانها وترابطها وحركتها وولادتها ، ونهايتها ، فانه ، بالعكس ، يعتبر عمليات التطور آنفة الذكر تأكيدات ، بالمقدار نفسه ، لمسلكه هو بالذات . فالطبيعة هي الحقل التجريبي للديالكتيك ، وينبغي ان نقول تكريماً لعلم الطبيعة الحديث انه قد زود حقل التجارب هذا بغلة غنية من الوقائع تنمو كل يوم ، مبرهناً بذلك على ان الاشياء في الطبيعة تجري ، في آخر تحليل ، على نحو ديالكتيكي لا على نحو ميتافيزيائي ، وعلى ان الطبيعة لا تتحرك ضمن الرتابة السرمدية لدورة تتكرر ابداً ، ولكنها تجتاز تاريخاً فعلياً (...) . واذن فان تصوراً صحيحاً للكون ، لتطوره وتطور البشرية ، وكذلك لانعكاس هذا التطور في دماغ الناس ، لا يمكن ان يتم الا بطريق ديالكتيكي ، بحيث تؤخذ بالحسبان على الدوام الافعال المتبادلة الكلية للصيرورة وللانتهاء ، للتغيرات التقدمية والتهقرية . وبهذا المعنى تأكدت على الفور الفلسفة الالمانية (...) .

وقد وجدت هـذه الفلسفة الالمانية الحديثة خاتمتها في منهب هيغل الذي يعتبر عالم الطبيعة والتاريخ والروح بكامله، للمرة الاولى ـ وهذه مأثرته الكبرى ـ عملية تطور ، اي انه رهن حركة وتغير وتحول وتطور على الدوام ، ويحرص على اثباط الترابط الداخلي لهذه الحركة ، ولهذا التطور . ومن وجهة النظر هذه ، لم يعد تاريخ البشرية يبدو خليطاً متشابكاً عشوائياً من أعمال العنف الخرقاء ، قابلة كلها على السواء للادانة امام محكمة العقل الفلسفي البالغ حد النضج ويحسن نسيانها بأسرع ما يمكن ، بل عملية تطورية للانسانية نفسها ، وبات الآن على الفكر ان يتتبع سيرها التقدمي البطيء عبر جميع منعطفاته ، وان يبرهن على المنطق الداخلي لها عبر جميع الاحتمالات الظاهرية .

وقليل الأهميــــة هنا ان يكون هيجل لم يحل هذه القضية . ان مأثرته البارزة المرموقة هي في انه قد طرحها .

- ٣ -

ان المدلول الحقيقي والطابع الثوري للفلسفة الهيجلية ، التي ينبغي ان نقف هنا عند حدودها باعتبارها خاتمة كل الحركة منذ كنط [١] ، هما على وجه الدقة في انها قد وضعت حداً حاسماً للصفة النهائية لجميع نتائج الفكر والنشاط البشريين. فالحقيقة التي كان الامر يتعلق بالاعتراف بها في الفلسفة لم تعد ، لدى هيجـــل ، مجموعة مبادىء جامدة (عقائدية تقريرية) جاهزة لا يبقى على المرء بعدان يتم اكتشافها الا ان يحفظها عن ظهر قلب . انما باتت الحقيقة تكمن مذ ذاك في عملية التطور ذاتها للمعرفة ، في التطور التاريخي الطويل للعلم الصاعد من الدرجات الدنيا الى درجات اعلى فاعلى من المعرفة، ولكن بدون الوصول ابداً ، عن طريق اكتشاف ما يزعم انها حقيقة مطلقة ، الى النقطة التي لا يعود في وسعها معها ان تتقدم ، ولا يبقى امام المرء ما يفعله غير ان يظل مكتوف اليدين ويتأمل فاغر الفم الحقيقة المطلقة التي تم الوصول اليها . وهذا في ميدان المعرفة الفلسفية كما في جميع الميادين الاخرى للمعرفة وللنشاط السياسي .

ان التاريخ ، كالمعرفة ، لا يستطيع ان يجد اكتمالاً نهائياً في حال مثالية كاملة للانسانية ، فليس يمكن ان يوجد الا في الخيال مجتمع كامل ، «دولة» كاملة، بالعكس تماماً ، ان جميع الأوضاع التي تعاقبت في التاريخ ليست سوى مراحل انتقالية في تطور المجتمع البشري اللامتناهي السائر من الادنى الى الاعلى . كل مرحلة هي ضرورية، وبالتالي شرعية بالنسبة للعهد والظروف التي يعود اليها منشأها،

---

(١) انظر الحاشية السابقة .

ولكنها تصبح شائخة وبدون مبرر حيال ظروف جديدة اعلى، تتنامى شيئاً فشيئاً في احشائها ذاتها ، فيكون لزاماً عليها ان تخلي المكان لمرحلة اعلى تدخل بدورها في دورة الانحطاط والموت . وكما ان البرجوازية تحل في الممارسة ، بواسطة الصناعة الكبيرة والمنافسة والسوق العالمية ، جميع المؤسسات العتيقة المستقرة والمبجلة[1] فان هذه الفلسفة الدياليكتيكية تحل جميع التصورات عن حقيقة مطلقة ، نهائية ، وعما يتصل بذلك من حالات مطلقة للانسانية. وليس يبقى في مواجهتها اي نهائي، ومطلق ، ومقدس ، انها تبيّن شيخوخة جميع الاشياء وفي جميع الاشياء ،وليس يبقى في مواجهتها غير عملية التطور المستمرة للصيرورة والفناء ، وللصعود الذي لا نهاية له من الادنى الى الاعلى ، وليست هي ذاتها غير الانعكاس لها في الدماغ المفكر . صحيح ان لها ايضاً وجهها المحافظ ، فهي تعترف بشرعية مراحل معينة من تطور المعرفة والمجتمع بالنسبة لعهدها ولظروفها ، ولكنها لا تذهب الى ابعد من هذا . والمحافظة في اسلوب الرؤية هذا نسبية ، اما طابعه الثوري فمطلق ــ على انه المطلق الوحيد الذي تترك له الغلبة .

* * *

على ان مـا ينبغي قوله هنا هو ان التطور الذي سبق عرضـه غير موجود بهذه الصرامة لدى هيجل . انه استنتاج ضروري من طريقته ، ولكنه لم يستخلصه هو نفسه ابداً على نحو بالغ هذه الدرجة من الوضوح . وكان ذلك للسبب البسيط هذا ، وهو انه كان مضطراً لبناء مذهب، ولا بد لمذهب فلسفي، حسب المتطلبات التقليدية ، ان يتلخص في نوع من حقيقة مطلقة. واذن فمهما تكن القوة التي يؤكد بها هيجل ، ولا سيما في « المنطق » ، ان هذه الحقيقة السرمدية ليست سوى عملية التطور المنطقية ، أي عملية التطور التاريخية ذاتها ، فانه يجد نفسه مع ذلك مرغماً

(١) وصف ماركس وانجلز هذا العمل الثوري للبرجوازية في « بيـان الحزب الشيوعي » ــ المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٦ ــ ص ٣٣-٣٥ .

على اعطاء عملية التطور هذه نهاية ، وذلك بالضبط لأنه يجب ان يصل في مكان ما الى خاتمة مذهبه . وهو في « المنطق » قادر بدوره على ان يجعل من هذه النهاية بداية بمعنى ان نقطة الختام هنا ، وهي المعنى المطلق – على انها ليست مطلقة الا لأنه لا يعرف البتة ما يقول لنا عنها – « تغترب » في الطبيعة ، اي تتحول الى ذاتها ، وتعود فيما بعد الى ذاتها في الروح ، اي في الفكر وفي التاريخ . ولكن مثل هذه العودة الى نقطة الانطلاق ، في نهاية الفلسفة كلها ، غير ممكنة الا بوسيلة واحدة : ينبغي افتراض ان نهاية التاريخ تتمثل في ان الانسانية تتوصل بالضبط الى معرفة هذا المعنى المطلق واعلان ان هذه المعرفة للمعنى المطلق قد تم بلوغها في فلسفة هيجل . ولكن المرء بهذا يعلن كل المحتوى المعتقدي الجامد لمذهب هيجل بوصفه الحقيقة المطلقة ، الأمر الذي يتناقض مع طريقته الديالكتيكية التي تحل كل ما هو معتقدي جامد . ومن هنا يختنق الوجه الثوري لمذهب هيجل تحت فيض وجهه المحافظ. وما يصح على المعرفة الفلسفية يصح ايضاً على الممارسة التاريخية. والانسانية التي استطاعت ، بشخص هيجل ، صياغة المعنى المطلق ، لابد ان تستطيع ايضاً ، في الممارسة ، ادخال هذا المعنى المطلق الى الواقع . والمتطلبات السياسية العملية التي يضعها المعنى المطلق امام المعاصرين لا ينبغي بالتالي ان تكون مفرطة في الطمع . وهكذا نرى ، في نهاية « فلسفة الحقوق » ، ان المعنى المطلق ينبغي ان يتحقق في هذه الملكية ذات الصفة التمثيلية التي كان فريدريك غليوم الثالث يتشبث عبثاً كل ذلك التشبث العنيد في وعده رعاياه بها[1]، اي في سيطرة الطبقات المالكة سيطرة غير مباشرة ، ملطفة ومعتدلة تتمشى والظروف البرجوازية الصغيرة لالمانيا ذلك الحين ، وهذه ، فوق ذلك ، مناسبة للبرهنة لنا ، بطريق التلاعب ، على ضرورة النبلاء .

---

(١) انظر الحاشية السابقة .

واذن فان ضرورات المذهب الداخلية تكفي وحدها لأن تبين كيف يتم التوصل بطريقة تفكير عالية الثورية الى نتيجة سياسية كثيرة الاعتدال . على ان الشكل النوعي لهذه النتيجة يعود الى ان هيجل كان ألمانياً وكان يحمل وراء رأسه، شأنه في ذلك شأن معاصره غوته [1] ، طرفاً من شعر الرأس المستعار المذنب الذي كان يعتمره البرجوازيين ذوو الفكر الضيق . ولقد كان غوته وهيجل معاً جوبتيرين لوليمبين ، كل في ميدانه ، ولكنهما معاً لم يعرّيا ابداً البرجوازي الالماني الضيق تعرية كاملة .

بيد ان هذا كله لم يمنع منهب هيجل من أن يحيط بميدان أوسع بما لا يقاس من أي مذهب سابق ، ويبدي في هذا الميدان ثراء فكر ما يزال اليوم يبعث على الدهشة . « علم ظاهرات الروح» (ويمكن تسميته موازياً لامبريولوجيا وباليونتولوجيا الروح : تطور الوعي الفردي عبر مختلف أطواره ، منظوراً اليه كنسخة مصغرة للاطوار التي مر بها الوعي البشري تاريخياً) ، « المنطق»،«فلسفة الطبيعة »، «فلسفة الروح» ، وهذه الاخيرة مصوغة بدورها في تفرعاتها التاريخية المختلفة : فلسفة التاريخ ، والحقوق ، والدين ، وتاريخ الفلسفة ، وعلم الجمال ،الخ، وفي جميع هذه الميادين التاريخية المختلفة، يعمل هيجل على اكتشاف واثبات وجود سلك موصل للتطور ، ولما لم يكن عبقرية خلاقة وحسب ، بل وانساناً ذا تبحر موسوعي ، فان مؤلفاته في جميع هذه الميادين ذات قيمة مرموقة . وبدهي تماماً أنه ، نتيجة لضرورات « المذهب » ، غالباً ما يضطر لأن يلجأ هنا الى تلك البنى التعسفية التي مازال خصومه الصغار يثيرون حولها اليوم كل هذا الضجيج. ولكن هذه البنى ليست سوى الاطار والهيكل المعماري لعمله ، فاذا لم يتوقف المرء عندها توقفاً غير ذي جدوى ، واذا هو اوغل بمزيد من العمق داخل الصرح الجبار ، فانه يكتشف فيه كنوزاً لا حصر لها ما تزال اليوم أيضاً تحتفظ بكل قيمتها . أن

---

(١) عاش هيجل من عام ١٧٧٠ الى ١٨٣١ ، وغوته من١٧٤٩ الى ١٨٣٢ .

« المذهب » ، لدى جميع الفلاسفة ، هو على وجه التحديد الشيء القابل للفناء ، وذلك بالضبط لأنه صادر عن حاجة لا تقاوم لدى الروح البشرية : الحاجة الى الغلب على جميع التناقضات . واذ تزال جميع التناقضات دفعة واحدة ، فاننا نصل الى الحقيقة المطلقة المزعومة : وينتهي التاريخ العالمي . ومع ذلك فلا بد له أن يستمر برغم أنه لم يبق له ما يفعل ، وبالتالي ، تناقض جديد لا يمكن حله . ومنذ ادراكنا ـ وما من أحد، آخر الامر ، كان خيراً من هيجل نفسه في المساعدة لنا على ادراك هذا ـ ان مهمة الفلسفة ، حين تطرح على هذا النحو ، لا تعني غير الطلب من فيلسوف فرد ان ينجز ما في مقدور الانسانية بأسرها ان تفعله هي وحدها في تطورها التدريجي ـ منذ ادراكنا هذا الأمر ، فإننا ننتهي أيضاً من كل الفلسفة ، بالمعنى المعطى لهذه الكلمة حتى الآن . ومذ ذاك تنفض اليد من كل « حقيقة مطلقة » محال بلوغها عن هذا السبيل ، وعلى يد كل فرد على حدة ، وبدلاً من هذا يمضي البحث عن الحقائق النسبية التي يمكن التوصل اليها عن طريق العلوم الوضعية وعن طريق تركيب نتائجها بواسطة الفكر الدياليكتيكي . وبهيجل تنتهي الفلسفة ، بصورة عامة ، من جهة ، لأنه ، في مذهبه ، يوجز كل تطورها على نحو بالغ أقصى الحذق ، ومن جهة أخرى ، لأنه يدلنا ، وأن يكن بصورة غير واعية ، على الدرب الذي يؤدي ، خارج نطاق متاهة المذاهب هذه ، إلى معرفة العالم معرفة ايجابية حقيقية .

١ و٣ مقتطف من « لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية » ، ١٨٨٦ – ١٨٨٨ ، الفصل الاول ، ترجمة (مراجعة) في كتاب « ماركس وانجلز - دراسات فلسفية » - المطبوعات الاجتماعية ١٩٦١ .

٢ – مقتطف من «الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية » ، ١٨٨٠ . ترجمة بوتيجيلي – المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ .

قال انجلز : « كان ماركس وما يزال الوحيد الذي استطاع التزام العمل على ان يستخلص من المنطق الهيجلي النواة التي تحتوي مكتشفات هيجل الحقيقية في هذا الميدان ، ويضع الطريقة الديالكتيكية ، منزوعة عنها أغشيتها المثالية ، في الشكل البسيط الذي هي فيه الشكل الصحيح الوحيد لتطور الفكر » . وبدءاً من هذا تجد المادية أخيراً كل غناها وفعاليتها وقدرتها أيضاً . وبدءاً من هذا باتت « المثالية مطرودة من ملاذها الأخير : مفهوم التاريخ » . فيغدو ممكناً قيام مفهوم للتاريخ مادي يعطي أخيراً للاشتراكية ، بعد أن كانت حتى ذلك الحين مطمحاً طوباوياً بعض الشيء ، أساساً علمياً .

ولكن الفلسفة ، بالمعنى التقليدي لهذه الكلمة ، أي بوصفها « علم العلوم » ، بوصفها حكمة « على حدة » ، تختفي لهذا السبب بالذات وتموت . وتصبح النظرية العلمية التي تؤلفها المادية الديالكتيكية ملكاً للطبقة العاملة ، وذلك بالضبط لأنها نظرية علمية .

لقد انبثق من تفسخ المدرسة الهيجلية اتجاه آخر هو حقا الوحيد الذي اثمر ، وهذا الاتجاه مرتبط أساسياً باسم ماركس[1] .

---

(١) ليسمح لي هنا بشرح شخصي . لقد ألمح مؤخراً ، عدة مرات ، الى القسط الذي أسهمت به في وضع هذه النظرية ، ولذلك يصعب علي أن استطيع اعفاء نفسي هنا من قول بضع كلمات تكون تسوية لهذه النقطة . ليس في وسعي أن أنكر اني أنا نفسي قد أسهمت ، قبل وبعد تعاوني الذي استمر مع ماركس اربعين عاماً ، بقسط شخصي ما سواءً في وضع النظرية أم في تطويرها على الاكثر . ولكن القسم الاكبر من الأفكار الموجهة الأساسية ، وبخاصة في الميدان الاقتصادي والتاريخي ، وعلى الأخص في الصياغة النهائية والصارمة لهذه الأفكار ، إنما هي من فعل ماركس . وما أوردته في هذا المجال — باستثناء بضعة فروع خاصة في الأكثر — كان في مقدور ماركس أن يفعله بدوني . أما=

ان القطيعة مع فلسفة هيجل قد تمت هنا أيضاً بالعودة الى وجهة النظر المادية . وهذا يعني اعتزام تصور العالم الحقيقي – الطبيعة والتاريخ – كما يتمثل هو نفسه لمن يتناوله بدون نزوات مثالية مسبقة التصور ، يعني اعتزام التضحية من دون رحمة بكل نزوة مثالية محال التوفيق بينها وبين الوقائع منظوراً اليها في علاقاتها الخاصة ، لا في علاقات وهمية . وفي الحق ان المادية لا تعني أكثر من هذا ، بل ما في الأمر أن هذه كانت المرة الأولى التي يؤخذ فيها المفهوم المادي عن العالم مأخذ الجد ، ويطبق تطبيقاً متماسكاً على جميع ميادين المعرفة موضع البحث ، في الخطوط الكبرى على الأقل .

ان الأمر لم يقتصر على مجرد وضع هيجل جانباً ، بل بالعكس تم الانطلاق من الناحية الثورية فيه ، هذه الناحية التي سبق شرحها ، وهي الطريقة الديالكتيكية . ولكن هذه الطريقة كانت غير قابلة للاستخدام بشكلها الهيجلي . فالديالكتيك ، لدى هيجل ، هو المعنى المتطور بذاته . المعنى المطلق ليس فقط موجوداً وجوداً سرمدياً – ليس يدرى أين – بل هو أيضاً الروح الحية لكل العالم الموجود . أنها تتطور لكي تعود الى نفسها عبر جميع الأطوار الأولية ، المنطوية جميعاً فيها . ثم انها « تتخلى عن ذاتها » متحولة إلى الطبيعة ، حيث تمر ، دون وعي لذاتها ، وهي متنكرة في صورة ضرورة طبيعية ، عبر تطور جديد ، وأخيراً تعود الى وعي ذاتها في الانسان . ووعيها لذاتها هذا ينضج ويتصفى بدوره في التاريخ الى ان يعود المعنى المطلق أخيراً الى ذاته عودة كاملة في فلسفة هيجل . وبالتالي فان التطور الديالكتيكي الذي يتجلى في الطبيعة وفي التاريخ ، أي الترابط السببي

=ما فعله ماركس ، فما كان في وسعي أن أفعله . لقد كان ماركس متفوقاً علينا جميعاً ، كان يرى أبعد وأوسع وأسرع منا جميعاً . كان ماركس عبقرياً ، وأما نحن الآخرون جميعاً فكنا ، على الأكثر ، ذوي موهبة . ولولاه لكانت النظرية اليوم أبعد كثيراً من أن تكون على ما هي عليه . فهي إذن ، بحق ، تحمل اسمه . (ملاحظة من انجلز)

للتقدم من الأدنى الى الأعلى الذي يفرض نفسه عبر جميع الحركات المتعرجة وجميع الارتدادات الموقتة ، ليس في نظر هيجل غير انطباع الحركة المستقلة للفكرة ، هذه الحركة المستمرة سرمدياً ، ليس يدرى أين ، ولكنها على كل حال تستمر استمراراً مستقلاً عن كل دماغ بشري مفكر . ان هذا القلب الأيديولوجي للأمور رأساً على عقب هو الذي كان موضع الازالة . ونحن من جديد ندرك أفكار دماغنا من وجهة النظر المادية ، باعتبارها انعكاسات للأشياء ، بدلاً من اعتبار الأشياء الحقيقية انعكاسات من هذه الدرجة أو تلك للفكرة المطلقة . وعلى هذا يكون الديالكتيك هو علم القوانين العامة للحركة ، سواء حركة العالم الخارجي أم حركة الفكر البشري — هو مجموعتا قوانين متماثلة من حيث الجوهر ، ولكنها مختلفة في تعبيرها بمعنى ان الدماغ البشري يستطيع تطبيقها بصورة واعية ، في حين أنها ، في "الطبيعة ، وحتى الآن وفي القسم الأعظم في التاريخ البشري أيضاً ، لا تشق طريقها الا بصورة غير واعية ، بشكل ضرورة خارجية ، داخل جملة لا نهاية لها من المصادفات الظاهرية . ومن هنا فان ديالكتيك الفكرة ذاتها لا يصبح غير مجرد انعكاس واع لحركة العالم الحقيقي الديالكتيكية ، وعلى هذا النحو فإن ديالكتيك هيجل قد وضع ورأسه في الأعلى ، أو على الأصح أوقف من جديد على قدميه بعد أن كان واقفاً على رأسه . على أن الأمر الرائع هو أن هذا الديالكتيك المادي، الذي بات منذ سنوات اداتنا الفضلى للعمل وسلاحنا الامضى كان قد اكتشف مجدداً لا من قبلنا فقط ، ولكن أيضاً من قبل عامل الماني ، هو جوزيف ديتزغن[1] ، مستقلاً عنا وحتى عن هيجل .

---

(١) انظر « جوهر العمل الفكري للانسان ، كما يصفه شغيل يدوي . نقد جديد للعقل المحض والعملي » — هامبورغ ، ١٨١٩ (ملاحظة من انجلز) .

جوزيف ديتزغن (١٨٢٨—١٨٨٨) : عامل دباغة ألماني ، صحافي في نيويورك وشيكاغو منذ عام ١٨٨٤ ، اشتراكي، عضو في رابطة الشيوعيين. تعلم على نفسه، ووضع بالاستقلال التام عن ماركس وانجلز مفهوماً للمعرفة جد قريب من المادية الديالكتيكية .

وهكذا اذن استعيد الوجه الثوري لفلسفة هيجل ونزعت عنها ، بذلك ، زخارفها المثالية التي كانت ، لدى هيجل ، قد حالت دون التطبيق المتماسك لها . «الفكرة الأساسية العظمى القائلة ان العالم لا ينبغي النظر اليه كمركب يحتوي على اشياء مكتملة ، بل كمركب يتألف من عمليات تطور حيث الأشياء ، المستقرة ظاهريا ، شأنها في ذلك شأن انعكاساتها الذهنية في الدماغ ، الافكار ، يطرأ عليها تغير لا انقطاع له من صيرورة وفناء ، وحيث يحدث اخيراً ، برغم جميع المصادفات الظاهرية وجميع الارتدادات الموقتة الى وراء ، ان يبرز للعيان تطور تقدمي — ان هذه الفكرة الأساسيه العظمى التي بلغ من عمق نفاذها الى الوعي اليومي ، لا سيا منذ هيجل ، انها تكاد لا تلقي اعتراضاً ، في هذا الشكل العام . بيد ان الاعتراف بها قولاً وتطبيقها في الواقع ، بالتفصيل ، على كل ميدان يتناوله البحث هما شيئان مختلفان . فاذا ما انطلق المرء دائماً من وجهة النظر هذه لدى البحث ، يكف قطعاً عن طلب حلول نهائية وحقائق ازلية ، ويكون دائماً مدركاً للصفة المحدودة بالضرورة لكل معرفة مكتسبة ، وتبعيتها للظروف التي اكتسبت فيها ، ولا يدع المرء نفسه ملزماً بالنقائض ، غير القابلة للالتئام في الميتافيزياء القديمة التي ما تزال باقية ، نقائض الصواب والخطأ ، والخير والشر ، المتماثل والمختلف ، الضروري والمحتمل . فمعلوم ان ليس لهذه النقائض غير قيمة نسبية ، وان ما هو معترف اليوم بانه صائب له جانبه الخاطىء الخفي الذي سيظهر فيما بعد ، كما ان ما هو معترف الآن بانه خاطىء له جانبه الصائب الذي بفضله امكن اعتباره ، في السابق ، صائباً ، وان ما يؤكد انه ضروري انما هو مؤلف من محض مصادفات وان ما يزعم انه مصادفة انما هو الشكل الذي تتنكر به الضرورة — وهلم جرا .

ان طريقة البحث والفكر القديمة التي يسميها هيجل بالطريقة «الميتافيزيائية» والتي كانت تؤثر الاهتمام بدراسة الاشياء منظوراً اليها كمواضيع مكتملة لا تتحول

والتي ما تزال بقاياها تراود الافكار ، قد كانت في حينها مبررة جداً من الناحية التاريخية . فقد كان لابد أول الأمر من دراسة الأشياء قبل التمكن من دراسة عمليات التطور . كان لابد أولاً من معرفة ماهو هذا الشيء أو ذاك قبل التمكن من ملاحظة التغيرات التي تطرأ عليه . ولقد كان الأمر كذلك في علوم الطبيعة . ان الميتافيزياء القديمة التي كانت تنظر الى الأشياء كمعطيات نهائية انما كانت نتاج علم طبيعة كان يدرس الاشياء الميتة والحية كأشياء معطاة نهائياً . ولكن حين تقدمت هذه الدراسة تقدماً بات معه التقدم الحاسم ممكناً ،أي الانتقال الى الدراسة المنهجية للتغيرات الجارية في هذه الاشياء داخل الطبيعة نفسها ، في تلك اللحظة قرعت النواقيس في ميدان الفلسفة ايضاً ناعية الميتافيزياء القديمة . وعلى هذا ، فاذا كان علم الطبيعة قد ظل ، حتى نهاية القرن الماضي ، علماً يجمّع الوقائع في الغالب ، علم اشياء مكتملة ، فانه بصورة اساسية ، في عصرنا ، علم تبويب ، علم عمليات تطور ، علم منشأ وتطور هذه الأشياء والروابط التي تربط بين هذه العمليات الطبيعية في كلٍّ كبير . فالفيزيولوجيا التي تدرس ظاهرات العضوية النباتية والحيوانية ، والامبريولوجيا التي تدرس كل عضوية بدءاً من الجنين حتى النضج ، والجيولوجيا التي تدرس التشكل التدريجي لسطح الأرض ، هي كلها بنات عصرنا.

ولكن ثمة على الأخص ثلاثة اكتشافات سارت شوطاً بعيداً الى امام بمعرفتنا لتسلسل العمليات الطبيعية .

أولاً : اكتشاف الخلية كوحدة تتطور بدءاً منها العضوية النباتية والحيوانية كلها عن طريق التكاثر والتباين . ونتيجة لذلك فقد اعترف ليس فقط بان تطور ونمو جميع العضويات العليا يجريان وفق قانون وحيد شامل ، بل اعترف ايضاً بان قابلية الخلية للتحول تدل على الطريق التي تستطيع العضويات بها تغيير انواعها ، وبالتالي ان تتطور تطوراً اكثر من فردي .

ثانياً : اكتشاف تحول الطاقة الذي بيّن لنا ان كل ما يسمى بالقوى الفاعلة بالدرجة الأولى في الطبيعة غير العضوية ، القوة الميكانيكية ومكملتها ، الطاقة المسماة بالكامنة ، الحرارة ، الاشعاع (الضوء أو الحرارة المشعة) ، الكهرباء ، المغناطيسية ، الطاقة الكيماوية ـ انما هي جميعاً تجليات مختلفة للحركة الشاملة المنتقلة من الواحدة الى الأخرى وفق بعض النسب الكمية ، بحيث انه لدى اختفاء كمية ما من الواحدة تعود الى الظهور كمية ما من الاخرى ، وعلى هذا فان كل حركة الطبيعة ترجع الى هذه العملية التطورية المستمرة القائمة على التحول من شكل الى آخر .

وأخيراً : البرهنة الاجمالية التي تحققت للمرة الأولى على يد داروين[1] ، والقائلة ان جميع العضويات الطبيعية المحيطة بنا الآن ، ومنها الناس ، انما هي نتاج عملية تطور طويلة بدءاً من عدد صغير من البذور ، وحيدة الخلية في الأصل ، وان هذه الأخيرة قد نشأت ، بدورها ، من بروتوبلاسما أو من جسم زلالي تكوّن بطريقة كيماوية[2] .

ونحن اليوم ، بفضل هذه الاكتشافات الكبرى الثلاثة والتقدم الهائل في علوم الطبيعة ، قادرون على ان نبين في خطوطها الكبرى ليس فقط التسلسل بين ظاهرات الطبيعة في مختلف الميادين مأخوذة على حدة ، بل وترابط مختلف الميادين فيما بينها ، وعلى ان نقدم بذلك لوحة اجمالية لتسلسل الطبيعة بشكل منهجي بعض الشيء ، بواسطة الوقائع التي تقدمها العلوم الطبيعية التجريبية نفسها . وفيما مضى

---

(١) شارل روبرت داروين (١٨٠٩ – ١٨٨٢) : عالم طبيعة انكليزي، مؤسس نظرية التحول ، كان أول من أعطى ، في كتابه « أصل الأنواع » (١٨٥٩) أساساً نظرياً متيناً لفكرة التطور البيولوجي . وقد كان يؤكد الأصل الطبيعي للانسان متدرجاً من القردة العليا . وقد لقي كتابه محاربة من قبل الكنيسة لمدة طويلة .

(٢) انظر الصفحات الاخيرة من هذا الفصل .

كان تقديم هذه اللوحة الاجمالية مهمة ما يسمى فلسفة الطبيعة . وما كان بوسعها ان تفعل ذلك الا بالاستعاضة عن الروابط الفعلية غير المعروفة بعد بروابط متخيلة وهمية ، مكمّلة الوقائع الناقصة بافكار ، وسادّة بالخيال فقط الثغرات الموجودة في الواقع . ولدى سلوكها هذا السبيل توفر لهـــا العديد من الأفكار العبقرية ، وتنبأت بالكثير من الاكتشافات اللاحقة ، ولكنها الى جانب ذلك ، وكما لم يكن ممكنا ان يكون الأمر على غير هذا النحو ، قد ارتكبت غير قليـــل من الحماقات . واليوم ، اذ يكفي تفسير نتائج دراسة الطبيعة ديالكتيكيا ، أي بمعنى ما تتصف به من التسلسل ، للوصول الى « مذهب للطبيعة » كاف بالنسبة لعصرنا ، واذ الصفة الديالكتيكية لهـــذا التسلسل تفرض نفسها حتى على ادمغة العلماء المكوّنين في المدرسة الميتافيزيائية ، شاؤوا أم أبوا ، اليوم نحيّت فلسفة الطبيعة جانباً بصورة نهائية . وكل محاولة لبعثها لن تكون أمراً عقيماً وحسب ، بل ستكون ردّة .

ولكن ما يصح على الطبيعة ، منظوراً اليها على هذا كعملية تطور تاريخي ، يصح ايضاً على تاريخ المجتمع في جميع فروعه وعلى مجمل جميع العلوم التي تتناول أموراً بشرية . فهنا ايضاً كانت فلسفة التاريخ والحقوق والدين ، الخ ، تقوم على الاستعاضة عن الرابطة الفعلية التي كان ينبغي التدليل عليها بين الاشياء برابطة كان يخترعها دماغ الفيلسوف ، وعلى فهم التاريخ ، بمجموعه وكذلك بمختلف أجزائه ، كأنما هو تحقيق تدريجي لافكار ، ودائماً بالطبع لافكار الفيلسوف نفسه المحظية وحدها . وهكذا كان التاريخ يعمـــل بصورة لا شعورية ولكن بالضرورة على بلوغ هدف مثالي معين مسبقا ، وكان هذا الهدف ، لدى هيجل مثـــلا ، تحقيق فكرته المطلقة ، وكانت المسيرة الحتمية نحو هذه الفكرة المطلقة تؤلف التسلسل الداخلي للأحداث التاريخية . وهكذا كان يستعاض عن التسلسل الفعلي ، غير المعروف بعد ، بعناية ربانية جديدة خفية غير واعية أو آخذة شيئاً فشيئاً بوعي

نفسها . وبالتالي كان ينبغي هنا ، كما في ميدان الطبيعة ، ازالة هـــذه التسلسلات الوهمية ، المفتعلة ، بالكشف عن التسلسلات الفعلية ، وهي مهمة تقتضي ، آخر الأمر ، الكشف عن القوانين العامة للحركة ،التي تفرض نفسها ، في تاريخ المجتمع البشري ، كقوانين سائدة .

على أن تاريخ تطور المجتمع يبدو ، من ناحية ، مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن تاريخ الطبيعة .ففي الطبيعة ـ بمقدار ما نترك جانبـــاً رد الفعل الذي يمارسه الناس عليها ـ انما تتفاعل فقط عوامل غير واعية وعمياء ، والقانون العام انما يتجلى في لعبتها المتغيرة . ومن كل ما يحدث ـ من المصادفات الظاهرية ، المرئية على السطح ، التي لا عداد لها ، وكذلك من النتائج النهائية التي تؤكد وجود نظام داخل هذه المصادفات ـ لا يحدث اي شيء بوصفه غاية واعية ، مبتغاة . وبالمقابل ، ان الذين تصدر عنهم الأفعال ، في تاريخ المجتمع ، انما هم حصراً اناس مزودون بالوعي ، يتصرفون بتفكير او بانفعال ولهم أهداف معينة يسعون وراءها ، وما من شيء يحدث بدون خطة واعية ، بدون غاية مبتغاة . بيد أن هذا الفرق ، مهما تكن أهميته بالنسبة للبحث التاريخي ، لا سيما لعهود وأحداث خاصة ، لا يمكن أن يغير شيئاً من واقع أن مسيرة التاريخ تخضـــع لقوانين عامة داخلية . فهنا ايضا ، وبرغم الغايات المبتغاة بصورة واعية من قبل جميـع الأفراد ، تكون المصادفة هي السائدة ظاهرياً على السطح ، بصورة عامة . ولا تتحقق الخطة المبتغاة الا نادراً . وفي معظم الحالات تتشابك الاهداف المنشودة العديدة وتتعارض، او تكون هي نفسها مسبقاً غير قابلة للتحقيق ، او تكون الوسائل من أجل تحقيقها غير كافية . وهكذا فان النزاعات بين الارادات والافعـال الفردية التي لا عداد لها تخلق في الميدان التاريخي وضعاً مماثلاً للوضع السائد في الطبيعة غير الواعيـة . أهداف الافعال مبتغاة ، ولكن النتائج التي تعقب فعلاً هذه الأفعال غير مبتغاة او انها ، اذا هي بدت أول الامر متفقة مع ذلك الهـدف المنشود ، تكون لهـا

آخر الامر نتائج مغايرة تماماً للنتائج التي كانت مبتغاة . وهكذا فان الأحداث التاريخية أيضاً تبدو بالجملة تحت سيطرة المصادفة . ولكن المصادفة حيثما يتراءى انها تلعب على السطح ، انما تكون دائماً خاضعة لقوانين داخلية مخفية ، وليس يقتضي الامر غير اكتشاف هذه القوانين .

ان الناس يصنعون تاريخهم ، مهما يكن المسار الذي يتخذه ، متابعين كل غاياتهم الخاصة ،المبتغاة عن وعي ، وما التاريخ الا محصلة لهذه الارادات العديدة العاملة في اتجاهات مختلفة ولانعكاساتها المتنوعة على العالم الخارجي . فالمسألة اذن هي ان نعرف ايضاً ماذا يريد هـذا العديد من الافراد . والارادة انما يحددها الانفعال أو التفكير . ولكن الروافع التي تحدد مباشرة بدورها الانفعال او التفكير انما هي من طبيعة جد مختلفة . ويمكن ان تكون هذه اما مواضيع خارجية واما بواعث مثالية النوعية : طمع ، « خدمة الحق والعدالة » ، ضغينة شخصية ، او شتى انواع الاهواء الشخصية المحض ايضاً . ولكننا ، من جهة، رأينا ان الارادات الفردية العديدة الفاعلة في التاريخ تؤدي ، بمعظمها ، الى نتائج مغايرة تماماً - وفي الغالب عكسية مباشرة - للنتائج المبتغاة ، وان بواعثها ليس لها بالتالي ايضاً غير أهمية ثانوية بالمنسبة للنتيجة النهائية . ومن جهة اخرى ، لا بد ان يتساءل المرء ايضاً ما هي بدورها القوى المحركة المخفية وراء هذه البواعث ، وما هي الاسباب التاريخية التي تتحول الى هذه البواعث في ادمغة الناس الذين يفعلون .

هذا السؤال لم يسبق قط للمادية القديمة ان طرحته على نفسها . ولذلك فان مفهومها عن التاريخ ، بقياس ما لديها بالاجمال مفهوم عنه ، هو مفهوم ذرائعي في الأساس ، أنها تحكم على كل شيء حسب بواعث العمل ، وتقسم الناس القائمين بعمل تاريخي الى أنفس نبيلة وغير نبيلة ، ثم تسجل وفق القياس ان النفوس النبيلة هي المخدوعة وغير النبيلة هي المنتصرة . ومن هنا يستخلص،في نظر المادية القديمة ،

ان ليس يستخلص من دراسة التاريخ أي شيء بعيد العبرة ، ويستخلص في نظرنا ان المادية القديمة ، في الميدان التاريخي ، غير أمينة لذاتها لأنها تعتبر القوى المحركة المثالية الفاعلة فيه عللاً أخيرة ، بدلاً من أن تبحث ما وراءها ، وما هي القوى المحركة لهذه القوى المحركة . وانعدام اتساق الفكر ليس الاعتراف بالقوى المحركة المثالية ، بل عدم الصعود أعلى إلى أسبابها المحدّدة . وبالمقابل فان فلسفة التاريخ، كما يمثلها هيجل على الأخص ، تعترف بأن البواعث الظاهرية وتلك التي تحدد حقا أعمال الناس في التاريخ ليست البتة العلل الاخيرة للأحداث التاريخية ، وأن وراء هذه البواعث قوى أخرى محدّدة ينبغي البحث عنها بالضبط ،ولكن لا يبحث عنها في التاريخ نفسه انما تأتي بها بالأحرى من الخارج ، من الأيديولوجيا الفلسفية الى التاريخ . وبدلاً من شرح تاريخ اليونان القديمة بناء على تسلسله الداخلي الخاص ، يؤكد هيجل ، مثلاً ، ببساطة انه ليس سوى الانضاج لـ « أشكال الفردية الجميلة » والانجاز لـ « العمل الفني » بوصفه هذا . وهو يقول ، بهذه المناسبة ، كثيراً من الأشياء الجميلة والعميقة عن اليونانيين القدماء ، الا ان هذا لا يمنع اننا لم نعد نستطيع اليوم الاكتفاء بمثل هذا الشرح الذي ماهو الا عبارة فارغة لا أكثر .

واذا كان الأمر ، بالتالي ، هو أمر البحث عن القوى المحركة التي توجد - بوعي او بدون وعي ، وينبغي القول أنها غالباً جداً بغير وعي - وراء دوافع افعال الناس التاريخية ، وتؤلف فعلاً القوى المحركة الأخيرة للتاريخ ، فليس يمكن ان يكون الأمر امر بواعث الأفراد ، مهما يكونوا بارزين قدر ما هو امر البواعث المحركة لجماهير واسعة ، لشعوب بأسرها ، وفي كل شعب ، بدورها، امر طبقات بأسرها . والأمر ايضاً هو أمر البواعث التي تدفعها لا إلى غليان عابر ، الى نار هشيم سريع اخمادها ،بل الى فعل دائم يؤدي إلى تحولات تاريخية كبرى. ان تبيان الأسباب المحركة التي تنعكس ، على نحو واضح او مبهم ، بصورة

مباشرة او بشكل ايديولوجي وحتى مصطبغ بالصفة الربانية ، في صورة محركات واعية في ذهن الجماهير الفاعلة او زعمائها ـ الذين يسمون بالرجال العظام ـ ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن ان يبلغ بنا بداية الدرب المؤدية الى الكشف عن القوانين المسيّرة للتاريخ بجمله ، سواء أفي مختلف العهود ام في مختلف البلدان . ان كل ما يحرك الناس لا بد بالضرورة ان يمر بدماغهم ، ولكن الشكل الذي يتخذه هذا في هذا الدماغ يتعلق كثيراً بالظروف . فالعمال لم يعودوا يدمرون الآلات بدون تحفظ ولا شرط ، كما فعلوا حتى عام ١٨٤٨ في مقاطعة الرين ، وليس يعني هنا البتة انهم باتوا على وفاق مع الآلية الرأسمالية .

على أنه اذا كان البحث عن هذه الاسباب المحركة للتاريخ ، في جميع العهود السابقة ، يكاد يكون مستحيلاً نظراً لتشابك واحتجاب العلاقات التي كانت تربط بينها وبين نتائجها ، فان عصرنا قد بلغ من تبسيطه لهذه التسلسلات أن اللغز قد أمكن حله . ومنذ انتصار الصناعة الكبيرة ، أي على الاقل منذ معاهدات الصلح عام ١٨١٥ [١] ، لم يعد سراً على أحد في انكلترا أن كل الصراع السياسي إنما يدور فيها حول الاطماع بالسيطرة بين طبقتين : الارستوقراطية العقارية والبرجوازية . وفي فرنسا كانت عودة آل بوربون هي السبيل لإدراك هذا الواقع ذاته . وان مؤرخي عهد الاصلاح، من تييري[٢] الى

---

(١) المقصود التي انتهت بها حروب نابوليون، والتي حققت شيئاً من الاستقرار في أوروبا لمصلحة الدول الكبرى والطبقات الرجعية .

(٢) اوغستين تييري (١٧٩٥-١٨٥٦) : معاون سان سيمون حتى ١٨١٧ ، صحافي ذو أفكار متقدمة ، كرس نفسه منذ ١٨٢١ لدراسات تاريخية يعطي فيها مكاناً هاماً لدور العوامل المادية ، ولمصالح الجماعات الاجتماعية في الصراعات التي كانت هذه تخوضها فيما بينها . مؤلفاته الرئيسية هي « تاريخ استيلاء النورمانديين على انكلترا » ، « حكايات الأزمنة الميروفنجية » ، « محاولة في دراسة تاريخ تشكل العامة وتقدمها » .

غيزو[1] ومينيه[2] وتييرس[3] يشيرون الى ذلك في كل مكان بوصفه المفتاح الذي يمكن من فهم كل تاريخ فرنسا منذ القرون الوسطى . ومنذ عـــام ١٨٣٠ باتت الطبقة العاملة، البروليتاريا ، معترفاً بها بوصفها المتطلع الثالث الى السلطة في هذين البلدين . فقد بلغ الوضع حداً من البساطة كان لا بد معه أن يكون المرء مغلق العينين لـكي لا يرى في الصراع بين هذه الطبقات الثلاث وفي تنازع مصالحها القوة المحركة للتاريخ الحديث ، على الاقل في البلدين الاكثر تقدماً .

ولكن كيف تشكلت هـذه الطبقات ؟ اذا كان لا يزال ممكناً للوهلة الاولى ان ينسب للملكية الكبيرة الاقطاعية سابقاً منشأ يرجع - في البداية على الاقل - الى أسباب سياسية ، الى وضع يد بالعنف ، فان هذا لم يعد ممكناً فيما

---

(١) **فرانسوا غيزو** (١٧٨٧-١٨٧١) ممثل نموذجي للبرجوازية الفرنسية في أيام لويس فيليب ، رئيس للوزارة منـذ ١٨٤٧ حتى شـباط ١٨٤٨ ، مدافـع عن الأوليغارشية المالية وخصم للحركة العمالية (وقد أخرج ماركس من فرنسا) . مؤرخ ، ولكنه برغم مثاليته لم يكن أقل شعوراً بأن محرك التاريخ هو الصراع الطبقي. مؤلفاته الرئيسية هي « تاريخ الثورة في انكلترا » و «تاريخ الحضارة في أوروبا وفي فرنسا».

(٢) **فرانسوا اغوست ماري مينييه** (١٧٩٦ - ١٨٨٤) : جمهـوري برجوازي،مؤلف كتاب «تاريخ الثورة الفرنسية » ، وفيه يبرز دور نضال البرجوازية ضد الاقطاعية .

(٣) **لويس ادولف تييرس** (١٧٩٧ - ١٨٧٧) : قـال عنه ماركس انـه « قزم شنيع بات أستاذاً في الخبث السياسي الصغير ... سيرة حياته السياسية هي تاريخ مآسي فرنسا » . أسهم في مجيء حكم لويس فيليب ، شغل عدة مناصب وزارية ، وكان رئيساً للوزارة . بعد ثورة ١٨٤٨ ، وبوصفه من أنصار عودة اسرة اورليان المالكةالى الحكم، ساند دكتاتورية كافينياك . نفاه من البلاد لويس نابوليون بعد انقلاب ٢كانون الاول، ولكن عفي عنه فعين رئيساً للسلطة التنفيذية عام ١٨٧١ ، فقمع كومونة باريس بوحشية لا توصف . كتابه « تاريخ الثورة الفرنسية » يتبع طريقة تاريخية تجعله قريباً من غيزو ومينييت .

يتعلق بالبرجوازية والبروليتاريا . فهنا كان يبدو منشأ وتطور الطبقتين الكبيرتين على نحو واضح وملموس باعتبارهما متأتيين عن اسباب محض اقتصادية . وكان جلياً قدر هذا الجلاء ان الامر في النضال بين الملكية العقارية وبين البرجوازية ، قدر ما هو في النضال بين البرجوازية والبروليتاريا ، انما هو بالدرجة الاولى أمر مصالح اقتصادية لم تكن السلطة السياسية الا مجرد وسيلة لتحقيقها . والبرجوازية والبروليتاريا انما تشكلتا كلتاهما نتيجة لتحول الظروف الاقتصادية ، وبتعبير ادق نتيجة لتحول اسلوب الانتاج . ان الانتقال ، اولاً ، من المهنة في الفئات الحرفية الى المشاغل اليدوية ، ثم من المشاغل الى الصناعة الكبيرة التي تستخدم الآلات والعاملة بالبخار هو الذي طوّر هاتين الطبقتين . وفي درجة معينة من هذا التطور ، اصبحت القوى المنتجة الجديدة التي حركتها البرجوازية – بالدرجة الأولى ، تقسيم العمل وتجمع عدد كبير من العمال المشتتين في مشغل واحد – ، وكذلك شروط وحاجات التبادل التي خلقتها ، اصبحت في تعارض مع نظام الانتاج القائم ، الذي جاء به التاريخ وكرّسه القانون ، أي مع امتيازات الطوائف ومع مالا يحصى من الامتيازات الشخصية المحلية (التي كانت تؤلف عقبات بهذا المقدار بالنسبة للمراتب غير ذات الامتيازات) في النظام الاجتماعي الاقطاعي . وتمردت القوى المنتجة ، الممثلة بالبرجوازية ، على نظام الانتاج الممثل بالملاكين العقاريين الاقطاعيين ومعلمي الطوائف . والنتيجة معروفة . لقد تحطمت الروابط الاقطاعية ، تدريجياً في انكلترا ، ودفعة واحدة في فرنسا ، واما في المانيا فلم يتم القضاء عليها بعد . ولكن مثلما دخلت المشاغل اليدوية ، في طور معين من التطور ، في نزاع مع اسلوب الانتاج الاقطاعي ، هكذا نجد الآن الصناعة الكبيرة داخلة في نزاع مع نظام الانتاج البرجوازي الذي حل محل هذا الأخير . فانها ، اذ يعيقها هذا النظام والنطاقات الضيقة لأسلوب الانتاج الرأسمالي ، تخلق ، من جهة ، بلترة متعاظمة باطردا

لجماهير الشعب الواسعة بأسرها ، ومن جهة اخرى ، تخلق كمية متزايدة الضخامة من المنتجات غير الممكن تصريفها . فيض الانتاج وبؤس الجماهير ، كل منهما سبب الآخر ، ذلك هو التناقض الأخرق الذي تؤدي اليه والذي يتطلب حتما تحريراً للقوى المنتجة بتحويل أسلوب الانتاج .

واذن فقد اقيم الدليل ، في التاريخ الحديث على الاقل ، على ان جميع الصراعات السياسية انما هي صراعات طبقية ، وعلى ان كل نضال تحرري طبقي ، برغم شكله السياسي بالضرورة - اذ ان كل نضال طبقي هو نضال سياسي - ، انما غايته ، في آخر تحليل ، التحرر الاقتصادي . وبالتالي ، ان الدولة ، ان النظام السياسي ، يؤلف ، هنا على الاقل ، العنصر الثانوي ، وأما المجتمع المدني ، اما ميدان العلاقات الاقتصادية ، فيؤلف العنصر الحاسم . ان المفهوم التقليدي القديم ، الذي يقدم له هيجل القرابين هو ايضاً ، كان يرى في الدولة العنصر المحدِّد وفي المجتمع المدني العنصر المحدَّد من قبل الاول . والامر كذلك ظاهرياً . فكما هي الحال لدى الفرد ، اذ لا بد لجميع قواه المحركة ان تمر بالضرورة عبر دماغه ، وتتحول الى محركات لارادته كي تدفعه الى العمل ، هكذا لا بد لجميع حاجات المجتمع المدني ، اية كانت الطبقة الحاكمة - ان تمر عبر ارادة الدولة لكي تفرض نفسها على نحو شامل بشكل قوانين . تلك هي الناحية الشكلية من الامر ، وانها لمفهومة من تلقاء ذاتها . انما المسألة فقط هي مسألة معرفة ما هو المحتوى لهذه الارادة محض الشكلية - ارادة الفرد وارادة الدولة على حد سواء - ومن اين يأتي هذا المحتوى ، ولماذا يراد هذا الشيء بالضبط لا سواه . واذا نحن بحثنا عن السبب في ذلك نجد ان ارادة الدولة ، في التاريخ الحديث ، انما تحددها اجمالاً الحاجات المتغيرة للمجتمع المدني ، يحددها رجحان كفة هذه الطبقة او تلك ، وبآخر تحليل ، يحددها تطور القوى المنتجة وعلاقات التبادل .

ولكن اذا كانت الدولة ، في عصرنا الحديث ، بوسائل انتاجه ومواصلاته

الهائلة ، باتت لا تشكل ميداناً مستقلاً ، وذا تطور مستقل ، واذا كان وجودها وكذلك تطورهـــا ، على العكس من ذلك ، يفسّران في آخر تحليل بظروف المعاش الاقتصادية للمجتمع ، فلا بد ان يكون هـذا أصح كثيراً ايضاً بالنسبة لجميـع العهود السابقة ، اذ لم تكن تتوفر بعد لانتـاج الحيـاة المادية للناس هـذه الموارد الغنية ، واذ كان لا بد بالتالي لضرورة هذا الانتاج ان تمارس سيطرة أكبر ايضاً على الناس . واذا كانت الدولة ، اليوم ايضاً ، في عهد الصناعة الكبيرة والخطوط الحديدية ، ليست من حيث الجوهر غير الانعكاس ، بشكل مكثف، للحاجات الاقتصادية للطبقة المهيمنة على الانتاج ، فلا بد ان تكون كذلك اكثر بكثير ايضاً في العهد الذي كان فيه جيل بشري مضطراً لوقف قسم اكبر كثيراً من حياته كلها على تلبية حاجاته المادية ، وتابعاً لهـا بالتالي اكثر بكثير مما نحن تابعون لها اليوم . وان دراسة تاريخ العهود الماضية ، حين تهتم جدياً بهذه الناحية لتؤكد هذا تأكيداً فائض الوفرة . ولكن هذا لا يمكن ، بالطبـع ، ان يجري تناوله هنا .

واذا كانت الدولة والحق العـــام محدّدان بالظروف الاقتصادية ، فالأمر كذلك طبعاً بالنسبة للحقوق المدنيـة ايضاً ، هـذه الحقوق التي ليست من حيث الجوهر سوى تثبيت بشروط معينة ، للعلاقات الاقتصادية الطبيعية القائمة بين الافراد . على ان الشكل الذي يتحقق من هـذا يمكن ان يكون جد متنوع . فيمكن ، كما حدث في انكلترا ، وفقاً للتطور الوطني كله ، الابقاء على اشكال الحقوق الاقطاعية القديمة ، بالقسم الاكبر منها ، مع اعطائها مضموناً برجوازياً ، بل اعطاء معنى برجوازي ، مباشرة ، لتسمية اقطاعية . ولكن في الوسع أيضاً ، كما كانت الحال في القارة من أوروبا الغربية ، ان تعتمد كأساس الحقوق العالميـة الاولى لمجتمع منتج للسلع ، هي الحقوق الرومانية ، بصياغتها البالغة حداً لا نظير له من الدقة لجميـع العـــلاقات الحقوقية الرئيسية القائمة بين مالكي سلع عاديين

(بائع ومشتري ، دائن ومدين ، عقد ، التزام ، الخ) . وهكذا يمكن لدى تطبيقها في مجتمع ما يزال برجوازياً صغيراً ونصف اقطاعي ، اما العودة به بواسطة عن طريق الممارسة القضائية الى مستوى ذلك المجتمع (الحقوق الالمانية) واما تعديلها بواسطة حقوقيين يزعم أنهم متنورون وخلقيون وجعلها مجموعة قوانين على حدة ، متفقة وهذه الحال الاجتماعية ، مجموعة قوانين ستكون سيئة في هذه الظروف حتى من الناحية الحقوقية (الحقوق البروسية) . ولكن يمكن أيضاً ، بعد ثورة برجوازية كبرى ، ان توضع على اساس هذه الحقوق الرومانية بالضبط مجموعة قوانين للمجتمع البرجوازي ذات صفة كلاسيكية مثل مجموعة القوانين المدنية الفرنسية . واذا كانت احكام الحقوق البرجوازية ليست ، بالتالي سوى التعبير بشكل قانوني عن ظروف المعاش الاقتصادية للمجتمع ، فان هذا يمكن ان يتم ، حسب الملابسات ، على نحو حسن أو سيء .

ان الدولة تبدو لنا باعتبارها القدرة المسيطرة فكرأ على الانسان . فالمجتمع يخلق لنفسه جهازاً للدفاع عن مصالحه المشتركة ضد الهجمات الداخلية والخارجية . وهذا الجهاز هو سلطة الدولة . وهو ما يكاد يولد حتى يصير مستقلاً عن المجتمع ، وذلك بقدر ما يصبح جهازاً لطبقة خاصة على نحو اكثر ، ويرجح سيطرة هذه الطبقة ترجيحاً مباشراً . ونضال الطبقة المضطهدة ضد الطبقة المسيطرة يصبح بالضرورة نضالاً سياسياً ،نضالاً يجري بالدرجة الأولى ضد السيطرة السياسية لهذه الطبقة . والوعي للعلاقة بين هذا النضال السياسي وبين اساسه الاقتصادي يكون غائماً بل يمكن ان يختفي تماماً . وهذا ما يحدث دائماً تقريباً في ذهن المؤرخين ، حتى حين لا تكون الحال هكذا تماماً لدى المشتركين في هذا النضال. ان آبيين [1] ، من بين جميع المصادر القديمة المتعلقة بالصراعات داخل الجمهورية

---

(١) ابيين الاسكندري (اواخر القرن الاول – حوالي عام ١٥٧٠):مؤرخ يوناني ، مؤلف كتاب « التاريخ الروماني » .

الرومانية، هو الوحيد الذي يحدثنا بوضوح وجلاء عما كانت تدور حوله الصراعات في الواقع، الا وهو الملكية العقارية.

على ان الدولة، ما ان تصبح قوة مستقلة عن المجتمع، حتى تخلق بدورها ايديولوجية جديدة. فالواقع ان محترفي السياسة، ونظريي الحقوق العامة وحقوقيي الحقوق الخاصة يلاشون كل صلة مع الوقائع الاقتصادية. وكما انه لابد في كل حالة خاصة ان تتخذ الوقائع الاقتصادية شكل بواعث حقوقية لكي يتم اقرارها بشكل قانون، ولما كان لابد ايضاً، بالطبع، ان يؤخذ بالحسبان كل النظام الحقوقي المعمول به، فان الشكل الحقوقي هو الذي يجب ان يكون كل شيء والمحتوى الاقتصادي لا شيء. ويجري تناول الحقوق العامة والحقوق الخاصة كأنما هما ميدانان مستقلان ذاتياً، لهما تطورهما الخاص التاريخي المستقل، يتلاءمان تلقائياً مع عرض منهجي، بل يتطلبان مثل هذا العرض، مع ازالة لاحقة لجميع التناقضات الداخلية.

وثمة ايديولوجيات اعلى ايضاً، اي ابعد ايضاً عن اساسها المادي، الاقتصادي، تتخذ شكل الفلسفة والدين. وهنا تغدو الصلة بين التصورات وبين الظروف المادية للعيش متزايدة التعقيد، معتمة اكثر فاكثر بفعل الحلقات الوسيطة. ولكنها مع ذلك موجودة. ومثل كل عهد النهضة، منذ اواسط القرن الخامس عشر، كانت الفلسفة، التي استفاقت اذ ذاك من نومها، نتاج المدن بصورة اساسية، وبالتالي نتاج البرجوازية. وما كان من عمل لها غير التعبير بطريقتها عن الأفكار المقابلة لتطور البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الى برجوازية كبيرة. ولقد بدا هذا بوضوح لدى الانكليز والفرنسيين من القرن الماضي الذين كانوا، في

حالات كثيرة ، اقتصاديين وفلاسفة معاً ، اما فيما يتعلق بمدرسة هيجل فقد سبق ان بيّنا ذلك[1] .

* * *

طبيعي ان الأمر في ما سبق لا يمكن ان يكون سوى اعطاء خطوط عامة عن المفهوم الماركسي للتاريخ ، وفي الاكثر بضع صور . ومن التاريخ بالذات ينبغي استقاء البراهين على صحته ، واني لعلى حق في ان اقول هنا ان هذه البراهين قد سبق لكتابات اخرى ان قدمت كمية كافية منها . ان هذا المفهوم يضع نهاية للفلسفة في ميدان التاريخ ، كما ان المفهوم الديالكتيكي للطبيعة يجعل كل فلسفة للطبيعة عقيمة قدر ما هي مستحيلة . فالأمر لم يعد في كل مكان امر تخيل في الرأس للتسلسلات ، بل امر اكتشافها في الواقع . ومذ ذاك لم يبق للفلسفة ،وقد طردت من الطبيعة ومن التاريخ ، غير ميدان الفكر المحض ، بمقدار ما لايزال هذا الميدان موجوداً ، اعني مذهب قوانين عملية الفكر ذاتها ، اي المنطق والديالكتيك .

بعد ثورة ١٨٤٨ ، هجرت المانيا « المثقفة » النظرية وانطلقت الى الممارسة فقد حلت محل الصناعة الصغيرة القائمة على العمل اليدوي والمشاغل صناعة كبيرة حقة : وظهرت المانيا من جديد في السوق العالمية . ان الامبراطورية الالمانية الصغيرة[2] ازالت على الاقل اشد الشواذ التي كان نظام الدول الصغيرة ، وبقايا الاقطاعية والاقتصاد البيروقراطي عائقاً حتى ذلك الحين لتطورها هذا . ولكن بمقدار ما كان التأمل النظرى يغادر مكتب عمل الفيلسوف ليقيم صومعته

---

(١) انظر القسم الثالث من فصل « هيجل والديالكتيك » .

(٢) المقصود الامبراطورية الألمانية كما شكلت في كانون الثاني ١٨٧١ تحت هيمنة بروسيا والتي لم تكن تشمل جميع البلدان الناطقة بالألمانية ، وبخاصة النمسا .

في بورصة القيم ، كانت المانيا المثقفة تفقد ذلك الحس النظري العظيم الذي سبق ان كان فخراً لالمانيا في عهد انحطاطها السياسي الأعمق ، حس البحث العلمي المحض ، سواء كانت النتيجة المتوصل اليها ممكنة الاستخدام ام لا ، متعارضة مع اوامر الشرطة ام لا . اكيد ان علوم الطبيعة الالمانية الرسمية ، لاسيما في ميدان البحوث التفصيلية ، ما تزال في مستوى العهد ، ولكن مجلة « العلم » الاميركية باتت تلاحظ بحق ان الخطوات الحاسمة الى امام في ميدان التسلسلات الكبرى لوقائع منعزلة ، وتعميمها في قوانين ، انما تجري الآن في انكلترا اكثر كثيراً ، لا في المانيا كما كانت الحال سابقاً . ثم ان الروح النظرية المتشددة القديمة في ميدان العلوم التاريخية ،بما في ذلك الفلسفة ،قد اختفت حقاً مع الفلسفة الكلاسيكية اختفاءً تاماً لتفسح المكان للانتقائية الفارغة ، لاهوال الاعتبارات المهنية والدخلية ، وحتى الى اسخف الوصولية . واصبح الممثلون الرسميون لهذا العلم الايديولوجيين السافرين للبرجوازية وللدولة الحالية — ولكن في عهد تقف فيه كلتاهما في تعارض سافر مع الطبقة العاملة . ان الحس النظري الالماني غير باق سليماً الا في الطبقة العاملة . ومحال اجتثاثه من هنا ، فلا وجود هنا لاعتبارات مهنية ، لاعتبارات قائمة على مطاردة الارباح ، وعلى حماية متعاطفة من فوق . وبالعكس ، كلما ازداد العلم تشدداً في سلوكه وتخلياً عن الاحكام المسبقة ، كلما بات اكثر اتفاقاً مع مصالح الطبقة العاملة ومطامحها . والاتجاه الجديد الذي وجد في تاريخ تطور العمل المفتاح الذي يمكّن من فهم تاريخ المجتمع بامره قد توجه دفعة واحدة الى الطبقة العاملة ايثاراً لها ، ووجد لديها التفهم الذي لم يكن يبحث عنه ولا يتوقعه لدى العلم الرسمي . ان الطبقة العاملة الالمانية هي الوريث للفلسفة الكلاسيكية الالمانية .

مقتطف من « لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية » ١٨٨٦ - ١٨٨٨ ، الفصل الرابع، ترجمة (مراجعة) في كتاب « ماركس وانجلز ، دراسات فلسفية » ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦١ .

المادة والحركة

ليست المادية الدياليكتيكية ، بنظر انجلز ، وصفة طبية ، ولا «افتح يا سمسم» السحرية ، ولا « مفتاح » شيفرة سرية ، يكفي استعمالها للكشف عن الحقيقة . وقد قال ان الأمر لا يمكن أن يكون أمر « ادخال القوانين الدياليكتيكية تركيباً الى الطبيعة » بل أمر اكتشافها فيها واستخراجها ...

واذن فان مفهوماً للطبيعة دياليكتيكياً ومادياً معاً يتطلب الخبرة بالرياضيات وبعلم الطبيعة . وهذه الخبرة بعلم عصره يملكها انجلز وينميها . وهي التي تؤلف الأسس المتينة التي يستند اليها ما قام به في عدة مناسبات من عرض للمادية الدياليكتيكية ، جدلي حيناً ، وشامل حيناً آخر . وهي ، مثلاً ، ما تنم عنه النصوص التالية التي يعمم فيها انجلز نتيجة « موجزاته » العلمية ، ويشرح مختلف النواحي النظرية للمادية الدياليكتيكية .

أول هذه النصوص القصيرة يتعلق بما هو الأساس بالذات للدياليكتيك المادي ، كل شيء ، في العالم ، يتحرك ، لا شيء عاطل عن الحركة ولا غير قابل للحركة .

الحركة [1] هي الحال التي توجد بها المادة . فلم يكن ولا يمكن ان يكون في أي زمان ولا في أي مكان مادة بدون حركة . حركة في حيّز الكون ، حركة ميكانيكية لكتل اصغر على كل جرم سماوي ، اهتزاز جزيئي بشكل حرارة أو تيار كهربائي او مغناطيسي ، تفكك او تركب كيماويان ، حياة عضوية :

---

(١) كلمة الحركة يجب أخذها هنا بمعناها الأوسع (المعنى الذي كانت الفلسفة القديمة تعطيها إياه) ، أي انها تعني سواء التحول أو النقلة ، سواء تغيير الكيفية أو تغيير المكان .

كل ذرة مفردة من مادة في الكون تشترك كل لحظة معينة في واحد او آخر من أشكال الحركة هذه او في عدة أشكال معاً . كل سكون ، كل توازن انما هو نسبي فقط ، وليس له معنى الا بالنسبة لهذا الشكل المعين أو ذاك من الحركة . يمكن ، مثلاً ، أن يكون جسم على الارض في توازن ميكانيكي ، في سكون من وجهة نظر الميكانيك .وهذا لا يمنعه قط من الاشتراك في حركة الارض ، كما في حركة كل المنظومة الشمسية ، كما لا يمنع هذا اصغر جزيئاته الفيزيائية من ان تكون خاضعة لاهتزازات مشروطة بحرارته ، ولا يمنع ذراته من تحقيق عملية كيماوية . المادة بدون حركة أمر غير معقول بقدر ماهي الحركة بدون مادة.واذن فالحركة محال خلقها وافناؤها قدر ما هو محال ذلك بالنسبة للمادة نفسها ، وهذا ما تعبر عنه الفلسفة القديمة (ديكارت) بقولها ان كمية الحركة الموجودة في العالم تظل ثابتة . فالحركة اذن لا يمكن احداثها ، انما يمكن نقلها فقط . فاذا ما نقلت الحركة من جسم إلى آخر ، فيمكن اعتبارها ، بما أنها فاعلة ، علة للحركة بما أن هذه قد انتقلت ، بما أنها منفعلة . هـــذه الحركة الفاعلة نسميها طاقــة ، والحركة المنفعلة نسميها تجلياً للطاقــة واذن فمن الجلي ان الطاقة مساوية لتجليها ، ذلك لأن الحركة نفسها تتم في هذا وفي تلك .

وهكذا يتبين ان حالة للمادة بدون حركة انما هي فكرة من أسخف الأفكار وأتفهها ، انما هي محض « خيال هذياني » .

مقتطف من كتاب «مناهضة دهرينغ» الجزءالأول، الفصل الرابع، ١٨٧٨ ، ترجمة ا. بوتيجيلي ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٢ .

الحيـاة

إن ظاهرات الحياة هي بالطبع الساحة المختارة لدراسة الدياليكتيك . على أن تطور البيولوجيا كان عاملاً من العوامل التي أتاحت تفتح المادية الدياليكتيكية . وهنا ينصرف انجلز الى تقديم تعريف للظاهرات الحياتية ، فيجده في هذا الواقع البيّن وهو أن الكائن يكون في اللحظة ذاتها هو نفسه ولا يعود هو نفسه في آن معاً ، وانه عملية تطور دائمة من الاغتذاء (التمثل) ومن الطرح (التفسخ) . وبنفاذ بصيرة مدهش - كان يستند ، حقاً ، الى معارف علمية متينة بقدر ما هي واسعة - يبين في هذا الاطار من الأفكار أن الحياة هي الحال التي توجد فيها الزلاليات (أو البروتيئينات) وأن ليس في الوسع ، بالتالي ، استبعاد تمكن الكيمياء من أن تنتج ذات يوم أجساماً تبدو عليها الخصائص الأولية للحياة .

الحياة هي الحال التي توجد فيها الاجسام الزلالية وتقوم حال الوجود هذه أساساً في تجدد المركبات الكيماوية لهذه الاجسام ، من تلقاء نفسها ، تجدداً دائماً [1].

ان الجسم الزلالي مأخوذ هنا بمعنى الكيمياء الحديثة التي تجمع تحت هذا

(١) بمثل هذه الدقة تقريباً ، إذ لم يعد الحديث الآن يدور حول «أجسام زلالية»، بل عن بروتوئينات وبروتوئينات نواتية ، يبدو أن مهمة البيوكيمياء هي التحقق - مهما تكن نتائجها متواضعة بعد - من الشيء الذي لم يكن بعد لدى انجلز سوى حدس خارق للعادة . وهذا ما يشير اليه ، على وجه التخصيص ، اكتشاف الفيروسات ، البروتوئيات النواتية التي تمثل أبسط أشكال الحياة وتؤلف الجسر بين المادة العاطلة عن الحركة وبين المادة الحية .

الاسم جميع الأجسام المركبة بصورة مماثلة للزلال العادي والمسماة أيضاً بالمواد البروتيئينية .والاسم غير موفق لأن الزلال العادي ، من بين جميع الموادالمقاربة له ، يلعب الدور الأقل حياة ، والاكثر انفعالاً ، نظراً لكونه ، الى جانب صفار البيض ، مجرد مادة مغذية للبذرة التي تنمو . ومع ذلك فان هذا الاسم ، مادمنا لا نعرف مزيداً عن التركيب الكيماوي للمواد الزلالية ،هو الاسم الافضل لأنه أعمّ من جميع الأسماء الأخرى .

فحيثما نواجه الحياة نجدها مرتبطه بجسم زلالي ، وحيثما نواجه جسماً زلالياً ليس بعد في حال تفسخ نجد أيضاً ، لا محالة ، ظاهرات حياتية . وما من شك في أن وجود تركيبات كيماوية أخرى أمر ضروري في جسم حي من أجل احداث تمايزات خاصة لهذه الظاهرات الحياتية ،وهي غير ضرورية للحياة بحد ذاتها الابمقدار ما تتدخل كأغذية وتتحول الى زلال . وأدنى الكائنات الحية التي نعرفها ليست بالضبط سوى علقات بسيطة من الزلال ، وانها لتبدي جميع الظاهرات الأساسية للحياة .

ولكن على م تقوم هذه الظاهرات الحياتية التي توجد أيضاً في كل مكان ، لدى جميع الكائنات الحية ؟ تقوم قبل كل شيء على أن الجسم الزلالي يستخرج من الوسط الذي هو فيه ويستوعب مواد أخرى ملائمة ويتمثلها ، بينما تتفسخ وتنطرح أجزاء أخرى من الجسم أكثر شيخوخة . وثمة أجسام أخرى ، أجسام غير حية ، تتحول ،تتفسخ أو تتركب أيضاً في المسرى الطبيعي للأشياء،ولكنها اذ ذاك تكف عن ان تكون ما كانت : فالصخرة التي تتناثر تحت تأثير الهواء لا تعود صخرة ، والمعدن الذي يتأكسد يتحول الى صدأ . وعلى هذا فان ما هو في الاجسام غير الحية علة دمار هو بالنسبة للزلال، شرط أساسي للحياة .واللحظة التي يتوقف فيها تبدل الصورة المستمر هذا للعناصر المكوّنة في الجسم الزلالي ،

هذا التبادل الدائم للتغذية والطرح ،هي أيضاً اللحظة التي يتوقف فيها الجسم الزلالي نفسه عن الوجود ، ويتفسخ ، أي يموت . واذن فالحياة ، وهي الحال التي يوجد فيها الجسم الزلالي ، تقوم قبل كل شيء على هذا الأمر ، وهو انها في كل لحظة هي ذاتها وفي الوقت نفسه غيرها ، وليس هذا بسبب عملية تطور تخضع لها من الخارج ، كما يمكن أن يحدث أيضاً لأجسام غير حية . بالعكس ،ان الحياة ، ان تبادل المواد الناجم عن التغذي والطرح ، عملية تطور تجري من تلقاء نفسها ، ملتحمة وفطرية بموضوعها ، الزلال ، وبدونها لا يمكن للزلال ان يوجد . ومن هنا يستخلص ان الكيمياء اذا هي نجحت يوماً ما في ان تنتج الزلال اصطناعياً ، فان هذا الزلال سيبدي بالضرورة ظاهرات حياتية ، مهما تكن ضعيفة . ويمكن في الحقيقة ان يتساءل المرء عما اذا كانت الكيمياء ستكشف في الوقت نفسه الغذاء الملائم لهذا الزلال .

ومن تبادل المواد هذا الجاري عن طريق التغذي والطرح كوظيفة أساسية للزلال ولما يختص به من لدونة ، تشتق جميع العوامل الأخرى الاكثر بساطة للحياة ، قابلية التهيّج – وهي داخلة في الفعل المتبادل بين الزلال وغذائه ،قابلية التشنج – التي تتجلى بدرجة جد منخفضة في امتصاص الغذاء ، قابلية النمو – التي تشتمل ، في المستوى الأدنى ، على التوليد عن طريق الانشطار ، الحركة الداخلية – التي لا يمكن بدونها لا الامتصاص ولا التمثل للغذاء .

طبيعي أن تعريفنا للحياة جد ناقص ، وذلك بحكم كونه ، وهو أبعد من أن يشتمل على جميع الظاهرات الحياتية ، ينبغي ان يكون ، بالعكس ، مقتصراً على اعمها وابسطها جميعاً . وجميع التعاريف قليلة القيمة علمياً . وقد كان علينا ، من اجل معرفة ماهي الحياة معرفة مستنفذة فعلاً ، ان نمر بجميع الاشكال

التي تتجلى بها ، من ادناها الى اعلاها . على ان امثال هذه التعاريف ملائمة جـــداً للاستعمال الجاري ومن الصعب احياناً الاستغناء عنها ، ولن يكون منها ضرر ايضاً ، شريطة عدم نسيان ما فيها من ثغرات لا يمكن تفاديها .

مقتطف من « مناهضةدوهرينغ » الجزء الأول، الفصل الثامن ، ١٨٧٨ ، ترجمـة ا . بيتوجيللي ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٣ .

الهوية والفارق

إن ما يسمى بنمط التفكير الميتافيزيقي وانعدام الحس الدياليكتيكي يوجز ، في النهاية ، بتأكيد الانجيل هذا الذي يورده انجلز : « نعم يعني نعم ، كلا يعني كلا ، وما تبقى من فعل الشيطان » ، على أنه لدى النظر الى الأمر نظرة أكثر قرباً ، يحدث أن تكون نعم هي لا ، و لا هي نعم . وبتعبير آخر ، ليست ثمة من تعارضات قطبية مطلقة . وهكذا فان الهوية والفارق تقيمان فيما بينهما علاقات أكثر تعقيداً من مجرد علاقة تنازع غير قابل للتوفيق .

ان الهُوية المجردة (آ = آ) وبالشكل السلبي : « آ » لايمكن ان تكون في آن واحد مساوية لـ « آ »ومختلفة عن « آ » غير قابلة ايضاً للتطبيق في الطبيعة العضوية . فالنبات ، والحيوان ، وكل خلية في كل لحظة من حياتها هي في تماثل مع ذاتها ،ومع ذلك فانها تختلف عن ذاتها ، بفعل تمثل المواد وطرحها،والتنفس وتشكل الخلايا وفنائها ، وعملية الدوران التي تجري ، وبالاختصار بفعل جملة من التغيرات الجزيئية المستمرة التي تؤلف الحياة والتي تظهر نتائجها الاجمالية بصورة جلية في أطوار الحياة : حياة جنينية ، فتوة ، نضج جنسي ، عملية التناسل ، شيخوخة ،موت. وكلما ازدادت الفيزيولوجيا تطوراً ، كلما اكتسبت هذهالتغيرات المستمرة ، الصغيرة الى مالا نهاية مزيداً من الاهمية في نظرها ، وبالتالي اصبح بمثل هذه الأهمية لديها ان تأخذ بالحسبان الاختلاف في داخل الهوية ، وتبدو وجهة النظر العتيقة الشكلية تجريدياً عن الهوية ، التي تريد تناول كائن عضوي

كشيء مماثل لذاته ببساطة ، و كثابت ، باطلة [1] . وبرغم هذا فان نسق التفكير المبني على وجهة النظر هذه باق بجميع مقولاته . بيد ان الهوية بوصفها هذا لا وجود لها في الواقع حتى في الطبيعة غير العضوية . فكل جسم يتعرض باستمرار لأفعال ميكانيكية وفيزيائية و كيماوية تحدث فيه على الدوام تغيرات ، تبدل هويته . وليس الا في الرياضيات ـ العلم المجرد العامل بمواضيع مثالية (حتى وان تكن انعكاسات للواقع) ـ تبقى الهوية المجردة ونقيضها مع الفارق في مكانها . في هذا الميدان نفسه ايضاً يكون هذا النقيض مرفوعاً باستمرار (هيجل)[2] . وكون الهوية تحتوي في ذاتها على الفارق ظاهر في كل قضية ، حيث المحمول يختلف بالضرورة عن الموضوع : الزنبق نبات، الوردة حمراء، وان هنا ، سواء في الموضوع ام في المحمول ، لشيئاً لا يدخل سواء أفي الموضوع ام في المحمول (هيجل)[3] . وغني عن القول ان الهوية عن الذات تتطلب على الفور مكملها : الاختلاف عن كل ما هو آخر .

ان التغير المستمر ، اي ابطال الهوية المجردة مع الذات ، يوجد ايضاً في الطبيعة المسماة بغير العضوية . والجيولوجيا هي تاريخ هذا التغير المستمر . على السطح ، تبدلات ميكانيكية (تآكل ، تجمد) كيماوية (تفتت) ، في الداخل، تبدلات ميكانيكية (ضغط) ، حرارة (بركانية) ، تغيرات كيماوية (ماء ،

---

(١) دون التحدث ، فوق ذلك ، عن تطور الأنواع (ملاحظة من انجلز) .

(٢) هيجل ـ الموسوعة ـ ص ١١٧ : « ومع ذلك فلسنا نقف في الأمر هنا ، إننا لا نعتبر الأشياء محض مختلفة . اننا نقارنها بعضها ببعض وبذلك نكتشف سمات التشابه والتباين ، ومهمة العلوم الرياضية تقوم بمقياس واسع على تطبيق هذه المقولات ، وصيغة « الأسلوب العلمي في النظر الى الأشياء » لا تعني بعامة غير الطريقة التي ترمي الى المقارنة بين المواضيع التي يتناولها البحث » .

(٣) هيجل ـ الموسوعة ـ ص ١١٥. يلاحظ هيجل هنا أن الشكل نفسه للقضية أو للمحاكمة يبين فارقاً بين الموضوع والمحمول .

حو امص ، مثبتات) ، على نطاق واسع : ارتفاع التربة ، هزات ارضية ، الخ . ان حجر الاردواز اليوم مختلف جوهرياً عن الطين الذي سبق ان تكـّون منه ، والطباشير مختلفة عن الاصداف المجهرية غير المتلاحمة التي تتألف منها ، وما القول من حجر الجص الذي يعتقد البعض انه من اصل عضوي كلياً ؟ ان حجر المسن مغاير تماماً لغبار الرمل البحري ، الذي يتولد بدوره من تفقت الصوّان ، الخ . ولا حاجة للكلام عن الفحم .

ان « مبدأ الهوية » ، بمعنى الميتافيزياء ، هو المبدأ الأساسي للمفهوم القديم من العالم : آ = آ . كل شيء متماثل مع نفسه كل شيء كان يعتبر ثابتاً : المنظومة الشمسية ، النجوم ، العضويات . وهذا المبدأ قد دحضه علم الطبيعة نقطة فنقطة وفي حال اثر اخرى ، ولكنه في ميدان النظرية ما يزال موجوداً ، وما يزال انصار القديم يجابهون الجديد : « لا يمكن ان يكون شيء في الوقت نفسه ذاته وغيره » ومع ذلك فان علم الطبيعة قد اثبت في الآونة الاخيرة بالتفصيل (انظر ما سبق) ان الهوية الحقيقية المشخصة تحتوي في ذاتها على الفارق ، على التغير . ان الهوية المجردة ، كجميع المقولات الميتافيزيائية ، كافية من اجل الاستعمال اليومي ، حيث يجري التعامل مع ظروف ضيقة او مع فترات وجيزة من الزمن ، والحدود التي يمكن استعمالها ضمنها تكاد تختلف في كل حال ، وتحددها طبيعة الموضوع : ففي منظومة كوكبية ، حيث يمكن ، من اجل الحسابات الفلكية اليومية ، ان يتبنى المرء الاهليلج كشكل اساسي بدون خطأ محسوس ، تكون هذه الحدود اوسع مما اذا نظر الى حشرة في حال انجازها دورة تغيرات صورتها في مدى بضعة اسابيع . (ولنعط حالات اخرى ، مثلاً التحولات النوعية التي تأخذ جملة من الالفيات) . ولكن الهوية المجردة هي ، بالنسبة لعلم الطبيعة في مرحلة التعميم ، غير كافية كلياً ، حتى في اي ميدان خاص ، ومع انها قد ابطلت الآن في الممارسة ،

اجمالاً ، فانها ما تزال في النظرية مسيطرة على العقول ، فما يزال معظم العلماء يتصورون ان الهوية الفـــارق نقيضان يستعصيان على التوافق لاقطبان ناقصان لا حقيقة لها الا في فعلها المتبادل ، بادماج الفارق ضمن الهوية .

مقتطف من «ديالكتيك الطبيعة»، «الديالكتيك»، ١٨٧٤ ، ترجمة ا . بوتيجيللي ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦١ .

★ ★ ★

واقعية التناقض

في سبعينات القرن الماضي ، في ألمانيا ، حدث أن استاذاً حراً بجامعة برلين ، هو اوجين دوهرينغ (١٨٨٣ - ١٩٢١) « وجه فجأة تحدياً لعصره بوصفه مشايعاً للاشتراكية ومصلحاً لها في الوقت نفسه » ، نشر جملة من المؤلفات ،ومن دروس الفلسفة، ودروس الاقتصاد السياسي . وكانت هذه المؤلفات على درجة من السخف لا تعادلها غير درجة غرور مؤلفها . ومع ذلك فان دوهرينغ قد حصل على شيء من النجاح ، ازاء حال الضعف النظري التي كانت فيها الحركة العمالية الألمانية آنذاك . فانبرى انجلز لانتقاد مختلف أوجه المذهب الجديد الذي يقترحه بدلاً من الاشتراكية . وخلال هذه المجادلة شرح العديد من الأوجه النظرية للمادية الدياليكتيكية ، وهذا ما جعل كتابه «السيد دوهرينغ يشوش العلم » (وعنوانه الشائع « مناهضة دوهرينغ ») من المؤلفات الكلاسيكية في الماركسية .

كان دوهرينغ أول الأمر ينبذ هيجل بعجرفة وينكر الدياليكتيك . فالفكرة القائلة ان التناقض ، مثلاً ، ليس فقط عملية يقوم بها الفكر ، بل هو موجود في العالم فعلاً وموضوعياً ، تؤلف في نظره نكتة سيئة في الأكثر .

ويرد عليه انجلز من هذه الناحية ، مبيناً أن التناقض ليس فقط موجوداً فعلاً في الواقع ، بل انه عنصر حتمي من الواقع ، انه عامل حياة وتقدم .

« حسب منطق هيجل (يكتب السيد دوهرينغ) او بالاحرى حسب مذهبه عن اللوغوس ، يوجد التناقض ليس ، لنقل ، في الفكر الذي لا يمكن تصوره بحكم طبيعته الا ذاتياً وواعياً ، بل هو حاضر موضوعياً ، وبلحمه وعظمه ان صح التعبير ، في الأشياء وفي عمليات التطور ذاتها ، بحيث لا يبقى اللامعنى تركيباً محالاً للفكر ،بل يغدو قدرة فعلية . ان واقعية اللامعقول هي القضية الايمانية

الاولى للوحدة الهيجلية بين المنطق واللامنطق ... كلما ازداد الامر تناقضاً ازداد صحة ، او بتعبير آخر ، كلما ازداد الأمر لا معقولية ازداد جدارة بالتصديق ، ان هــذه الحكمة ، التي ليست حتى اختراعاً جديداً ، بل اقتبست من لاهوت الكشف ومن الصوفيـة ، هي التعبير العاري كل العري عن المبدأ المسمى بالديالـكتيك » .

الفكرة التي يتضمنها المقطعان المذكوران توجز هذه القضية القائلة ان التناقض = اللامعنى ، وبالتــالي لا يمكن ان يوجد في العالم الواقعي . وربما يكون لهذه القضية ، في نظر اناس على شيء من الحس السليم ، من قيمة البداهة ما لهذه : ما هو مستقيم لا يمكن ان يكون منحنياً ، وما هو منحن لا يمكن ان يكون مستقيماً . ولكن الحساب التفاضلي، دون التوقف امام احتجاجات الحس السليم ، يضع مع ذلك المستقيم والمنحني ، في بعض الظروف ، كمتعادلين ويصل بذلك الى نتائج لايبلغها ابداً الحس السليم المتصلب عند الصفة اللامعقولة لتماثـل المستقيم والمنحني . وبعد الدور الضخم الذي لعبه ما يسمى ديالـكتيك التناقض في الفلسفة منذ اليونان الأوائل حتى ايامنا ، كان لزاماً حتى على خصم اقوى من السيد دوهرينغ ان يتناوله بحجج اخرى غير التأكيد الواحد والكثير من الشتائم .

أكيد اننا لانصطدم باي تناقض في الاشياء ما دمنا نعتبرها ساكنة وبدون حياة ، كلّ لذاته ، الواحد الى جانب الآخر ، والواحد بعد الآخر . ونجد ثمة بعض الخصائص التي هي مشتركة في قسم منها ومختلفة في قسم آخر ، بـل متناقضة بعضها مع بعض ، ولكنها ، في هذه الحال ، موزعة على اشياء مختلفة فـلا تتضمن بالتالي تناقضاً في ذواتها . وفي حدود ميدان الملاحظة هذا ، نخرج من الأمر بنسق التفكير الدارج ، النسق الميتافيزيائي . ولكن الأمر يختلف عن ذلك تماماً منذ ان ننظر الى الأشياء في حركتها ، في تغيرها ، في حياتها ، في فعلها المتبادل بعضها على

بعض . هنا نقع فوراً في تناقضات . فالحركة نفسها هي تناقض ، بل ان تغيير المكان الميكانيكي البسيط نفسه لا يمكن ان يتم الا لأن جسماً ما في لحظة واحدة بدانها ، يكون في مكان وفي مكان آخر معاً ، يكون موجوداً في مكان واحد بداته ولا يكون موجوداً فيه . والحركة انما تقوم بالضبط في الصورة التي ينطرح بها هذا التناقض باستمرار وينحل في الوقت نفسه .

واذن فان لدينا هنا تناقضاً « يوجد حاضراً موضوعياً ، بلحمه وعظمه ان صح التعبير ، في الاشياء وفي عمليات التطور ذاتها » .

★ ★ ★

واذا كان التغيير الميكانيكي البسيط للمكان يتضمن في ذاته تناقضاً ، فمن باب اولى ان تكون كذلك الاشكال العليا لحركة المــادة وعلى الاخص الحياة العضوية وتطورها. وقد رأينا فيما سبق[١] ان الحياة تقوم بالدرجة الاولى وعلى وجه التحديد في ان كائناً ما هو في كل لحظة ذاته وآخر مع ذلك . فالحياة بالتالي هي ايضاً تنــاقض ، حاضر في الاشياء وفي عمليات التطور نفسها ، ينطرح وينحـــل باستمرار . ومذ يتوقف التناقض تتوقف الحياة ايضاً ، ويحل الموت . وكذلك فقد رأينا[٢] ان ليس يمكننا ، في ميدان الفكر ايضاً ، التهرب من التناقضات ، وان التناقض ، مثلاً ، بين القدرة البشرية على المعرفة ، وهي قدرة لا نهاية لهــــا داخلياً،وبين وجودها الواقعي في الناس الذين هم جميعاً محدودون خارجياً ومعرفتهم محدودة ، ينحل في سلسلة الاجيال ، هذه السلسلة التي لانهاية لها عملياً ، في نظرنا ، ينحل في تقدم لانهاية له .

وقد سبق ن لمحنا الى ان من الأسس الرئيسية للرياضيات العليا واقع ان

(١) راجع فصل « الحياة » .

(٢) انظر فصل « لا وجود لحقائق سرمدية » .

المستقيم والمنحني يجب ان يكونا، في بعض الظروف ، الشيء ذاته . والرياضيات العليا تحقق ايضاً هذا التناقض الآخر وهو ان خطوطاً تتقاطع امام انظارنا ينبغي مع ذلك ، على بعد خمسة او ستة سنتمترات فقط من نقطة تقاطعها ، ان تعتبر متوازية ، اي انها خطوط لا يمكن ان تتقاطع حتى وان امتدت الى اللانهاية. ومع ذلك فانها ، مع هذا التناقض ، ومع تناقضات اخرى اكثر عنفاً ، تحصل على نتائج ليست فقط صحيحة ، بل لا يمكن للرياضيات الدنيا ان تبلغها ابداً .

ولكن هذه تعج بالتناقضات . ذلك انه تناقض، مثلاً، ان جذر آل « آ » ينبغي ان يكون قوة لـ « آ» ، ومع ذلك فان « آ ^{٠,٥} » = $\sqrt{\text{آ}}$. انه لتناقض ان كمية سلبية يجب ان تكون مربعاً لشيء ما ، ذلك لأن كل كمية سلبية مضروبة بنفسها تعطي مربعاً ايجابياً . ان الجذر المربع لـ − ١ ليس فقط تناقضاً ، بل هو تناقض لا معقول ، هو لا معنى فعلي . ومع ذلك ففي كثير من الحالات يكون $\sqrt{-١}$ هو النتيجة الحتمية لعمليات رياضية صحيحة ، وفوق ذلك ، اين ترى كانت تكون الرياضيات ، سواء الدنيا أم العليا ، اذا كان محظوراً عليها ان تتعامل مع $\sqrt{-١}$ ؟

ان الرياضيات نفسها تتناول ميدان الديالكتيك اذ تعالج الكميات القابلة للتغير ، ومما له دلالته ان يكون فيلسوف ديالكتيكي ، ديكارت ، هو الذي ادخل اليها هذا التقدم . وما تمثله رياضيات الكميات القابلة للتغير بالنسبة لرياضيات الكميات غير القابلة للتغير ، يمثله الفكر الديالكتيكي اجمالاً بالنسبة للفكر الميتافيزيائي . الامر الذي لا يمنع قط جمهور الرياضيين الكبير من ان

لايعترفوا بالديالكتيك الا في ميدان الرياضيات ، ولا يمنع عدداً كبيراً منهم من ان يستخدموا طرائق تم التوصل اليها بالطريق الديالكتيكية ليواصلوا العمل تماماً حسب اسلوب الميتافيزياء المحدود العتيق .

مقتطف من « مناهضة دوهرينغ » الجزء الأول ، الفصل ١٢ ، ١٨٧٨ ، ترجمة ا . بوتيجيللي ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٢ .

★ ★ ★

نفي النفي

كان دوهرينغ يرى الفكرة القائلة أن التناقض يمكن وجوده في العالم الواقعي فكرة غير معقولة . وفي الوسع ، بدون عناء ، تصور مدى الاستنكار الذي يمكن أن تثيره لديه الفكرة القائلة ان التطور يجري عن طريق نفي النفي . انه يرى في هذا واحدة من « الأقوال الفارغة الهيجلية » ، وعدا ذلك فان « اشتراكي المستقبل » هذا (كما كان يسمي نفسه) يكتب بهذا الصدد كاشفاً عن نوعيته ، « ان ابهام أفكار ماركس الضبابيّ لن يفاجيء من يعرف كيف يمكن التفكير الظريف بالديالكتيك الهيجلي كأساس علمي ، أو بالأحرى يعرف ما لا بد بالضرورة أن يخرج من ذلك مما يتنافى والعقل » . فما هي « أفكار ماركس » التي يحمل عليها دوهرينغ هذه الحملة ؟ كان ماركس قد لفت الأنظار الى قيام الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الذي لا يمكن دفعه من شأنه أن يعطي صورة عن قانون النفي : ان الملكية المشتركة التي كانت تتميز بها الجماعات البشرية الأولى كانت في بادىء الأمر قد نفيت بالملكية الخاصة التي ظهرت مع ظهور انقسام المجتمع الى طبقات ، وهذه الملكية الخاصة ستنفيها بدورها الملكية الجماعية التي ستظهر ضرورتها مع تطور الصفة الاجتماعية للانتاج . على أن هذين النفيين ليسا مجرد ازالة بسيطة ، انهما تجاوز وتقدم .

وظاهر أن دوهرينغ ، وهو يطلق صيحات عالية ضد قانون نفي النفي انما كان يبتغي ايضاً وعلى الأخص الحملة على شيء آخر تماماً غير المفاهيم الفلسفية ، والسعي ، عملياً ، الى الطعن بالاشتراكية العلمية نفسها ،

ولذلك فان انجلز يرد عليه مبيناً أن نفي النفي ليس « كلاماً فارغاً » تأملياً ، بل هو عملية تطور عادية جداً وواقعية جداً ، ويبين في الوقت نفسه ان قانون نفي النفي - مثل جميع الأفكار الديالكتيكية - ليس أداة عرض سحرية قادرة على تفسير أية عملية تطور ، فليس يمكن استخدامه إلا كتعميم لمعارف مشخصة ومدققة ومعينة .

اي شيء هو اذن هذا النفي للنفي الرهيب الذي ينغص عيش السيد دوهرينغ الى هذا الحد ويلعب لديه الدور ذاته الذي تلعبه جريمة غير قابلة للغفران كالخطيئة ضد الروح القدس في المسيحية؟ انه اجراء جد بسيط يتم في جميع الامكنة وجميع الايام، في وسع كل طفل ان يفهمه منذ ان يطرح المتراكم اللغزي الذي كانت الفلسفة المثالية العتيقة تخفيه، والذي ما يزال لميتافيزيائيين غير قابلين للشفاء من شاكلة السيد دوهرينغ مصلحة في ان يخفوه.

لنأخذ حبة شعير. مليـــارات من حب الشعير المماثلة تطحن وتطبخ وتخمر، ثم تستهلك. ولكن اذا وجدت حبة شعير من هـذا النوع الظروف العادية لها، اذا وقعت على ارض مؤاتية، فان تحولاً معيناً يجري فيها تحت تأثير الحرارة والرطوبة: انها تنبت، تزول الحبة بوصفها هذا، يقع عليها النفي، تحل محلها النبتة التي تولدت منها، نفي الحبة. ولكل ما هو الدور الطبيعي لهذه النبتة؟ انها تنمو، تزدهر، تتلقح، وتنتج في نهاية الأمر حبات شعير جديدة، وما ان تنضج هذه حتى يتلف الساق، ويقع عليـه النفي بدوره، وكنتيجة لنفي النفي هذا تكون لدينا من جديد حبة الشعير التي كانت في البداية، لا مجرد حبة، بل اكثر منها بعشر او عشرين او ثلاثين مرة. ان انواع الحبوب تتغير بمنتهى البطء، وهكذا فان شعير اليوم ما يزال مماثلاً الى درجة محسوسة للشعير الذي كان منذ مئة عام. ولكن لنأخذ نبتة زينة، اضاليـا او سحلبية، مثلاً، ولنعالج البذور والنبتة التي تولد عنها بفن البستاني: كنتيجة لهذا النفي للنفي سنحصل ليس فقط على مزيد من البذور، بل كذلك على بذار افضل كيفياً يعطي ازهاراً أجمـل، وكل تكرار لهذه العملية، كل نفي للنفي جديد يقوي هذا الاستكمال.

ان عملية التطور هذه تتم لدى معظم الحشرات مثلما تتم مع حبوب الشعير، كالفراشات مثلاً. فهي تلد من البيضة بنفي البيضة، فتنجز التغيرات في هيئتها حتى

النضج الجنسي ، فتتزاوج ، فتنفى بدورها ، اي تموت ، منذ ان ينتهي التزاوج وتبيض الانثى بيوضها العديدة . وليس يهمنا الآن ان لا تكون عملية التطور لدى نباتات اخرى وحيوانات اخرى تجري بهذه البساطة ، ولا تنتج مرة واحدة، بل عدة مرات ، بذوراً او بيوضاً او صغاراً قبـــل فنائها ، فنحن نريد فقط ان هنا ان نفي النفي موجود حقاً في مملكتي العالم العضوي .

وعدا ذلك فان الجيولوجيا كلها هي سلسلة من النفي المنفي ، سلسلة من التدميرات المتعاقبة لتشكيلات جديدة . في البدء تتقطع القشرة الارضية الاولية الناشئة عن ابتراد الكتلة السائلة بفعل المحيطات والانواء الجوية والكيمياء الجوية، وهذه الكتل المتكسرة تتوضع طبقات فوق قاع البحر . وتحدث ارتفاعات محلية من القاع المحيطي الى ما فوق مستوى البحر ، فتعرّض من جديد اقساماً من هذا النضد الاول لتأثيرات المطر والحرارة المتغيرة مع تغير الفصول ، ولمولد الحموضة وحامض الفحم في الجو ، وهذه التأثيرات ذاتها تمارس فعلها على الكتل الصخرية ، الذائبة اولاً ثم المبترد ، التي اخترقت الطبقات المتعاقبة لدى خروجها من باطن الأرض . وهكذا ، خـــلال ملايين القرون ، ما تنفك تتشكل طبقات جديدة ويتدمر معظمها فتسهم مجدداً في تشكل طبقات جديدة . ولكن النتيجة ايجابيـة جداً : انها انتاج تربة تختلط فيها شتى العناصر الكيمياوية في حال تكسر ميكانيكي تتيـح الانبات الاكثر ضخامة وتنوعاً .

كذلك هي الحال في الرياضيات . لنأخذ مقداراً جبرياً ما ، آ مثلاً . ولننفها فنحصل على ـ آ . ولننف هذا النفي ضاربين ـ آ بـ آ ، نحصل على + آ^{٢} ، أي المقدار الايجابي الاولي ، ولكن بدرجة أعلى ، بالقوة الثانية . وليس يهم هنا ايضاً ان نستطيـع الحصول على آ^{٢} نفسها بأن نضرب آ الايجابيـة بنفسها للتوصل ايضاً الى آ^{٢} . ذلك ان النفي المنفي هو من الرسوخ في آ^{٢} بحيث ان له في جميع

الحالات جذران مربعان ، اي آ و ـ آ . وبحالية التخلص هذه من النفي المنفي ، من الجذر السلبي الذي يحتويه المربع تأخذ دلالة محسوسة جداً منذ المعادلات من الدرجة الثانية .

ويظهر نفي النفي على نحو اجلى ايضاً في التحليل العالي ، في « عمليات جمع المقادير اللامتناهية في صغرها » هذه التي يعلن السيد دوهرينغ نفسه انها أعلى عمليات الرياضيات ، والتي تسمى في اللغة العادية بحساب التفاضـــل والتكامل . فكيف تجري هذه الانواع من الحسابات ؟ لديّ ، مثلاً ، في مسألة معينة مقداران متغيران هما س و ع لا يمكن ان يتغير احدهمـــا بدون ان يتغير الآخر بنسبة معينة لكل حال . أفاضل س و ع ، اي افترض س و ع من الصغر اللانهائي بحيث تزولان بالنسبة لأي مقدار حقيقي مهما يكن صغيراً ، وبحيث لا يبقى من س و ع غير نسبتهما المتبادله ، ولكن بدون اي اساس مادي ، ان صح التعبير ، نسبة كمية بدون أية كمية . $\frac{\text{تفا (ع)}}{\text{تفا (س)}}$ ، اي نسبة تفاضل س وع ، هي اذن $\frac{0}{0}$ ، ولكن ÷ موضوعاً كتعبير عن نسبة $\frac{\text{ع}}{\text{س}}$. ولست أشير الاعرضاً الى ان هذه النسبة بين مقدارين متلاشيين ، الى ان لحظة تلاشيهما مرفوعة الى الثبات انما هي تناقض ، ولكن هذا لا يربكنا اكثر مما اربك الرياضيـــات اجمالاً منذ قرابة مئتي عام [1] . وماذا فعلت غير اني نفيت س و ع ، ولكن ليس نفياً الى حد عدم الاهتمام بها ، مثلما ينفي الميتافيزيائي ، بل نفي بالصورة المرتبطة بالحال المعينة ؟ عندي اذن بدلاً من س و ع نفي لـ تفا (س) و تفا (ع) في الصيغ او المعادلات التي امامي . ومنذئذ أواصل الحساب بهذه الصيغ ، واعالج تفا(س)

---

(١) يحلل انجلز هنا فكرة الانتقال الى الحد. اذ ذاك كانت هذه الفكرة مكتشفة حديثاً ، وهي الآن ما تزال في أساس حساب المشتقات والتكامليات والسلاسل .

وتفا (ع) معـــالجتي لمقدارين واقعيين ، برغم كونهما خاضعين لبعض القوانين الاستثنائية ، واذ اصل الى نقطة ما ، انفي النفي ، اي اكمل الصيغة التفاضلية ، فاحصل من جديد بدلاً من تفا (س) وتفا (ع) على المقدارين الواقعين لـ س و ع : ولكني لاجد نفسي ، لنقل ، متقدماً قليلاً كما في البداية : اني بالعكس قد حللت القضية التي ربما تتحطم عليها اسنان الهندسة والجبر العاديين .

والمسألة ليست على خلاف ذلك في التاريــخ . فجميع الشعوب المتمدنة كلها تبدأ بالملكية المشتركة للارض . ولدى جميــع الشعوب التي تتخطى مرحـــلة بدائية ما ، تصبـح هذه الملكية المشتركة ، خلال تطور الزراعة ، عائقاً للانتاج . فتلغى ، يقع عليها النفي ، تتحول الى ملكية خاصة بعد مراحل وسيطة طويـلة بعض الشيء . ولكن يحدث ، في مرحلة اعلى من تطور الزراعة، يتم بلوغها بفضل الملكية الخاصة للارض ذاتها ، ان تكون الملكية الخاصة هي بالعكس التي تصبح عائقاً للانتاج ـ كما هي الحـال اليوم سواء بالنسبة للملكية العقارية الصغيرة أم بالنسبة للكبيرة . وينبثق بصفة الضرورة مطلب يرمي الى ان يقع عليها النفي هي ايضاً ، وتحوّل الى ملكية مشتركة . ولكن هذا المطلب لا يعني بعث الملكية المشتركة البدائية القديمة ، بـل اقـامة شكل اعلى واكثر تطوراً للملكية الجماعية لا يصبـح عائقاً للانتاج بل بالعكس سيكون أول من يحرره من عوائقه ويتيـح له الاستخدام الكامل للمكتشفات الكيماوية والاختراعات الميكانيكية الحديثة .

مثال آخر ايضاً : كانت الفلسفة القديمة مادية بدائية ، عفوية . وكانت بوصفها هذا عاجزة عن استجلاء العلاقة بين الفكر والمادة . ولكن الحـــاجة الى وضوح الرؤية في هذا أدت الى المذهب القائل بوجود روح قابلة للانفصال عن الجسد ثم الى تأكيد خلود هذه الروح ، وأخيراً الى التوحيد . واذن فقد نفت المثالية المادية القديمه ، ولكن المثالية ، مع تطور الفلسفة اللاحق، غدت بدورها غير قابلة

الاسنان فتفتها المادية الحديثة . وهـذه الأخيرة ، نفي النفي ، ليست مجرد بعث المادية القديمة ، بل هي تضيف الى الأسس الدائمة لهـذه المادية القديمة كل المضمون الفكري لتطور الفلسفة وعلوم الطبيعة خلال ألفي عام ، وكذلك لتطور هذين الألفي عام من التاريخ بالذات . على انها لم تعد فلسفة ، بل مجرد مفهوم عن العالم ينبغي ان يقدم براهينه ويباشر العمل ، لا في عـلم علوم على حدة ، بل في العـلوم الحقيقية . واذن فان الفلسفة هنا (مثل التناقض) ، مرفوعـة ، أي « في الوقت نفسه متخطاة ومحفوظة » ، متخطاة في شكلها ، محفوظة في مضمونهـا الحقيقي . واذن ، فحيث لا يجد السيد دوهرينغ غير « لعب الكلمات » ، يوجد، لدى امعان النظر في الأمر ، محتوى حقيقي .

★ ★ ★

فما هو اذن نفي النفي ، انه قانون لتطور الطبيعة والتاريخ والفكر عام للغاية ، ولهذا بالضبط فان له اهمية ومدلولاً بالغين ، انه ، كما رأينا ، قانون يصح على مملكة الحيوان والنبـات ، وعلى الجيولوجيا والرياضيات والتاريـخ والفلسفة (...) . بالطبـع ، لست اقول شيئاً البتة عن عملية التطور الخاصة التي تتبعها ، مثلاً ، حبة الشعير منذ ان تنذر نبتتها حتى فناء النبتة التي تحمل الثمر ، حـين اقول انها نفي النفي . وبالفعل ، بما ان حساب التفاضل هو ايضاً نفي للنفي فان بوسعي ايضاً ، اذ اقتصر على هذا التأكيد العام ، ان اذكر هذا اللامعنى ، وهو ان عملية التطور البيولوجية لحبة شعير هي من حساب التفاضل أو حتى ، لعمري ، مـن الاشتراكية . هذا النوع بالذات من اللامعنى ينسبه الميتافيزيائيون على الدوام الى الديالكتيك . فاذا كنت اقول عن جميـع هذه العمليات انها نفي النفي ، فـاني افهمها كلها معاً في ضوء هذا القانون الوحيد للحركة ، وبالتالي لا آخذ بالحسبان على وجه التحديد خصائص كل عملية خاصة على حدة . ولكن هذا انما يعني بالضبط

ان الديالكتيك ليس سوى علم القوانين العامة للحركة واتطور الطبيعة والمجتمع البشري والفكر .

ويمكن ايضاً تقديم هذا الاعتراض: ان النفي الواقع هنا ليس نفياً حقيقياً، فانا انفي ايضاً حبة شعير بطحنها ، وانفي حشرة بدهسها ، وانفي المقدار الايجابي آ بشطبه ، الخ . او انفي القضية : « الوردة هي وردة » بقولي : « الوردة ليست وردة » ، فماذا ينتج اذا انا نفيت هذا النفي من جديد فقلت : « الوردة هي مع ذلك وردة » ؟ هذه الاعتراضات هي في الواقع حجج الميتافيزيائيين الرئيسية ضد الديالكتيك ، وهي جديرة تماماً بهذا النمط المحدود في التفكير . ان النفي ، في الديالكتيك ، لا يعني مجرد قول لا ، او التصريح بان شيئاً ما غير موجود ، او هدمه بصورة ما . يقول سبينوزا[1] : كل حد فهو نفي . وعدا ذلك فان نوع النفي يحدده هنا أولاً الطبيعة العامة ، وثانياً الطبيعة الخاصة لعملية التطور . فان عليّ ليس فقط ان انفي ، بل عليّ ايضاً ان ادفع النفي من جديد . فينبغي اذن ان يقع النفي الأول بحيث يبقى او يصبح الثاني ممكناً . وكيف ذلك ؟ حسب الطبيعة الخاصة لكل حال على حدة . فاذا انا طحنت حبة شعير أو سحقت حشرة فقد قمت بالفعل الأول ، ولكني جعلت الثاني محالاً . واذن فان لكل نوع من الاشياء نوعه الأصيل من النفي ، بحيث يخرج منه تطور ، وكذلك هي الحال في كل نوع من الأفكار ومن التصورات . وفي حساب التفاضل والتكامل ، يتم النفي على غير النحو الذي يتم من اجل الحصول على قوات ايجابية انطلاقاً من جذور سلبية . وينبغي تعلم هذا ، مثل الباقي . فاذا كنت اعرف مجرد كون حبة الشعير

---

(١) باروخ سبينوزا (١٦٣٢–١٦٧٧) فيلسوف هولندي كبير ، عقلاني ، داعية لحرية الفكر ، وخصم للظلامية الكهنوتية ، ذو فكر عميق الديالكتيكية . مؤلفه الرئيسي هو « علم الاخلاق » ، وقد نشر بعد وفاته . وكان له تأثير ضخم على فلسفة القرن الثامن عشر ، وبخاصة على هيجل .

ومع ... اب التفاضل والتكامل يعودان الى نفي النفي ، فليس يمكنني التوفيق لا في زراعة الشعير بنجاح ، ولا في ان افاضل واكامل ، كما لا استطيع للوهلة الأولى العزف على الكمان، انطلاقاً من مجرد قوانين تحديد الصوت بطول الأوتار. وجلي ... ، اذا كان نفي النفي يقوم على تمضية الوقت الصبيانية هذه في وضع وشطب آ ... اوب أو القول عن الوردة ، نوبة اثر اخرى ، انها وردة وليست وردة، فليس يخرج من هذا غير بلاهة المنصرف الى هذه التمارين المملة . ومع ذلك يود الميتافيزيائيون ان يدخلوا في اذهاننا اننا اذا كنا نريد اجراء نفي النفي ، فتلك هي الصورة المضبوطة .

واذن ان السيد دوهرينغ هو الذي يخاتلنا مرة اخرى حين يؤكد ان نفي النفي نظير مضحك لاختراع هيجـــل المقتبس من ميدان الدين والمبني على تاريخ الخطيئة الأصلية والافتداء . ان الناس قد فكروا دياليكتيكياً قبل وقت طويل من معرفتهم ما هو الدياليكتيك ، مثلما كانوا يتكلمون نثراً قبل كثير من ظهور لفظة نثر . وقانون نفي النفي الذي يجري مفعوله على نحو لاشعوري في الطبيعة وفي التاريخ و ، الى ان يكون معروفاً ، في ادمغتنا ، قـــد صاغه للمرة الأولى هيجل بصرامة . فاذا كان السيد دوهرينغ يريد هو نفسه ممارسة الأمر خفية واذا كان الاسم وحده غير محتمل لديه ، فهو حر في ان يجد اسما افضل . ولكنه اذا كان يريد طرد الشيء ذاته من الفكر فليتفضل اذن بطرده من الطبيعة والتاريخ أولاً ، وليخترع رياضيات لا تعطي فيها ـ آ × ـ آ حاصلاً هو + آ ٢ ،ويكون فيها ممنوعاً تحت طائلة العقاب اجراء التفاضل والتكامل .

مقتطف من « مناهضة دوهرينغ » الجزء الأول ،
الفصـل الثالث عشر ١٨٧٨ ، ترجمة ا . بوتيجيللي ،
المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٢ .

السببية والممارسة البشرية

انطلاقاً من ملاحظات حول مفهوم السببية - مأخوذاً بمعناه الدياليكتيكي ، توصل انجلز الى تأملات هامة تتناول تأثير فاعلية الانسان على فكر الانسان . ليست الطبيعة وحدها كطبيعة ، بل تحويل الانسان للطبيعة هو الأساس الرئيسي للفكر . وإذ يطور انجلز على هذا النحو الفكرة التي صاغها ماركس في موضوعاته الشهيرة عن فيورباخ ، يبرز في الوقت نفسه واحداً من الأوجه الجوهرية في المادية الدياليكتيكية ، وبتعبير أدق ذلك الوجه الذي يميزها جذرياً عن المادية العامية ، الميكانيكية . على انه بعد ذلك بقليل يدفع بحوثه الى مدى أبعد في هذا الاتجاه ، كما يبين النص التالي .

أول ما يلفت نظرنا ونحن نراقب المادة المتحركة ترابط الحركات الفردية للأجسام الفردية ، كون احداها شرطاً للأخرى . فنحن نجد ليس فقط ان هذه الحركة متبوعة بتلك الحركة الأخرى ، بل نجد أيضاً أن في وسعنا احداث هذه الحركة المعينة بخلقنا الشروط التي تحدث فيها في الطبيعة ، بل ان في استطاعتنا احداث حركات لا تحدث قطعاً في الطبيعة (الصناعة) — بهذه الصورة على الاقل — ونستطيع اعطاء هذه الحركات اتجاهاً وامتداداً معينين مسبقا . وبفضل هذا ، بفضل فاعلية الانسان يتم تبيان السببية ، الفكرة القائلة ان حركة ما هي السبب لأخرى. أكيد أن التعاقب المنتظم لبعض الظاهرات الطبيعية يمكن لوحده أن يولّد فكرة السببية : هكذا الحرارة والنور اللذان يظهران مع الشمس ، بيد أن هذا لا يؤلف على الدوام برهانا ، وعلى هذا المقياس تكون ريبية هيوم [1] على حق في أن تقول

(١) انظر الهامش المتعلق به في فصل « مثالية ومادية ».

ان انتظام Posthoc لا يمكن أبداً أن يكون أساساً لـ Propterhoc [٢] .
ولكن فعالية الانسان هي محك السببية . فاذا مركزنا أشعة الشمس في بؤرة بواسطة مرآة مقعرة وحصلنا بها على المفعول نفسه الذي تحدثه أشعة نار عادية ، فاننا نبرهن بهذا على ان الحرارة تأتي من الشمس . واذا نحن عبأنا بندقية بذخيرة وبشحنة متفجرة وقذيفة ثم اطلقنا النار فاننا نتوقع مفعولاً معروفاً مسبقاً بالتجربة، لأن في وسعنا ان نتتبع ،بجميع تفاصيلها ، عملية الاشتعال والاحتراق والانفجار التي يحدثها التحول المفاجىء الى غاز ، وضغط الغاز على القذيفة . وهنا لا يستطيع الريبي حتى ان يقول ان التجربة الماضية لا يستنتج منها ان الامر سيكون كذلك في المرة التالية . ذلك انه يحدث فعلاً ان لا يكون الامر نفسه ، ان تغالط الذخيرة او يخيب البارود او تنفجر ماسورة البندقية ، الخ . ولكن هذا بالضبط ما يثبت السببية بدلاً من ان يدحضها، اذ ان بوسعنا ،لدى القيام بالتحريات اللازمة ، ان نجد لكلّ من هذه الشواذ عن القاعدة سبباً : تحلل كيماوي للذخيرة، رطوبة ، الخ ، اصابت البارود ، خلل في الماسورة ، الخ ، بحيث ان البرهان على السببية يقوم هنا ، ان صح التعبير ، مرتين .

ان علم الطبيعة ، وكذلك الفلسفة ، قد أهملا حتى الآن كل الاهمال تأثير فاعلية الانسان على فكره . انهما لا يعرفان من جهة غير الطبيعة ،ومن جهة أخرى غير الفكر . والحال ، ان تحويل الانسان للطبيعة ، لا الطبيعة وحدها كطبيعة ، هو بالضبط الاساس الاكثر جوهرية والاكثر مباشرة للفكر البشري وقد عظم ذكاء الانسان بقدار ما تعلّم تحويل الطبيعة . ولذلك فان المفهوم

---

(٢) Post hoc : بعد ذلك . Propter hoc : بسبب ذلك . كان الفلاسفة التجريبيون يستخدمون ،من أجل تبيان السببية ، صيغة : Post hoc, ergo Propter hoc (هذا يحدث بعد ذلك ، وإذن فهو بسبب ذلك) حاصرين بذلك العلاقة السببية بمجرد تبيّن تعاقب (يؤكده التكرار) لظاهرتين .

الطبيعي للتاريخ (...) ، بتأكيده ان الطبيعة حصراً هي التي تمارس فعلها على الانسان ، وان الظروف الطبيعية حصراً هي في كل مكان شرط تطوره التاريخي انما هو مفهوم وحيد الجانب . فهو ينسى ان الانسان ايضاً يمارس رد فعل على الطبيعة ،يحولها ، يخلق لنفسه ظروف عيش جديدة . انه لقليل جداً ما تبقى من « طبيعة » المانيا في العصر الذي اتخذها فيه الجرمان مستقراً لهم . لقد طرأت تغيرات لانهاية لها على سطح التربة ، وعلى المناخ ، والنبات ، والحيوان ، وعلى الناس انفسهم ، وذلك كله بسبب النشاط البشري ، في حين ان التحولات التي طرأت على طبيعة المانيا ، في هذه المدة من الزمن ، بدون ان يضع الانسان يده فيها ، هي تحولات زهيدة .

مقتطف من « ديالكتيك الطبيعة » ، «ديالكتيك» ١٨٧٤ ، ترجمة ا . بوتيجيلي ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦١ .

دور العمل في تحول القرد الى انسان

هذا النص من أشهر ما كتب انجلز . أكيد أنه قد شاخ من بعض النواحي التي أدخلت عليها اكتشافات الانتروبولوجيا (علم الانسان) تدقيقات كانت مجهولة في أيامه. ولكن هذا لا يقلل من قيمة هذه الصفحات المدهشة . انها قيمة علميــة ، قبل كل شيء وعلى الأخص . ولكنها أيضاً قيمة انسانية النزعة . الانسان بوصفه انساناً، بوصفه متميزاً عن الحيوان ، لا خالق له غير نفسه ، أو بتعبير أصح ، غير عمــل الانسان . ويبرهن انجلز على ذلك دون أن يحيد أبداً عن اللهجة الصافية اللائقة بعرض علمي ، بالكاد تفلت منه ، لحظة ما ، على الهامش ، كلمة تعجّب . وليس يمنع هذا أن لدينا أساساً لأن نرى في هذا النص صرحاً من أجل صروح هذا الشكل الحديث للنزعة الانسانية الذي هو النزعة الانسانية الاشتراكية .

يقول الاقتصاديون ان العمل هو مصدر كل ثروة .وانه لكذلك فعلاً... مع الطبيعة التي تقدم له المادة التي يحولها الى ثروة . ولكنه اكثر من ذلك ايضاً الى ما لا نهاية له . انه الشرط الأساسي الأول لكل حياة بشرية . وانه لكذلك الى درجة ينبغي علينا معها ، بمعنى ما ، ان نقول : ان العمل قد خلق الانسان ذاتــــه .

منذ مئات عدة من ألوف السنين ، في عهد ما يزال من غير الممكن تحديده بيقين من ذلك العصر في تاريخ الأرض الذي يسميه الجيولوجيون بالعصر الثالث ، على تخومه في الارجح ، كان يعيش في مكان ما من الدائرة الاستوائية ـ أغلب الظن في قارة شاسعة غائرة اليوم في جوف المحيط الهندي ـ عرق من القردة الشبيهة

بالبشر بلغت تطوراً رفيعاً بوجه خاص [١] . وقد اعطانا داروين [٢] وصفاً تقريبياً لهذه القردة التي قد تكون أسلافنا . كانت مكسوة كلياً بالشعر ، وذات لحى وآذان محددة ، وتعيش جماعات على الاشجار .

وقد أخذت هذه القردة ، متأثرة ، بالدرجة الأولى دون شك ، بنمط معيشتها الذي يتطلب أن تنجز الأيدي من اجل التسلق غير وظائف الارجل ، اخذت تفقد عادة الاستعانة بأيديها من اجل السير على الأرض ، واتخذت أكثر فأكثر مشية عمودية . وهكذا تم اجتياز الخطوة الحاسمة لانتقال القرد الى انسان .

ان جميع القردة الشبيهة بالبشر التي ماتزال تعيش حتى أيامنا هذهتستطيع الوقوف على قدميها والتمشي بساقيها فقط ، ولكنها لا تفعل ذلك إلا عند الضرورة وبمنتهى الخراقة . ومشيتها الطبيعة تتم في وضع نصف عمودي وتتطلب استخدام الايدي . وغالبيتها تستند على الأرض بالسلاميات الوسطى لأصابعها المنقبضة ، وتطوي ساقيها مدخلة جسمها بين ساعديها الطويلين مثل مشلول يسير على عكازين. وعلى العموم ، نستطيع اليوم ايضاً ان نلاحظ لدى القردة جميع مراحل الانتقال من السير على أربع قوائم الى السير على ساقين . ولكن هذا الاخير لم يتجاوز لدى اي منها مستوى وسيلة عرضية .

واذا كانت المشية العمودية لدىاسلافنا المكسوين بالشعر لابد انتكون

---

(١) يوم كتب انجلز هذه السطور لم تكن تعرف بقايا وسيطة بين القردة ذات الشكل البشري وبين الانسان . ومن اجل تفسير انعدامالبقايا الوسيطة هذه قدمتالفرضية عن القارة الغائرة . وبعد ذلك وجدت هياكل عظمية . وبقايا هياكل ، وجماجم من عهد المقدمات في الصين واندونيسيا وافريقيا . وانه لأمر ينطوي على المغامرة تحديد مدى كون هذه أسلافاً للانسان ، ولكن اكتشاف هذه البقايا يبين على كل حال انه قد سبق أن وجدت كائنات وسيطة بين القردة الشبيهة بالبشر وبين الانسان .

(٢) انظر الهامش المتعلق به في فصل « المادية الدليكتيكية »

قد اصبحت القاعدة اول الأمر ، ثم اصبحت ضرورة ، فهذا يفترض ان الأيدي قد توجب عليها القيام أكثر فأكثر بفاعليات من نوع آخر . وحتى لدى القردة ، بات يسود شيء من تقسيم العمل بين الايدي والارجل . فاليد ، كما سبق ان قلنا ، تستخدم للتسلق بغير الصورة التي يستخدم بها القدم. انها تستخدم على الاخص للقطف وللامساك بالغذاء ، مثلما باتت بعض الحيوانات الثدية الدنيا تفعل ذلك بقوائمها الامامية . وكثير من القردة تستخدمها لبناء اوكارها في الاشجار ، او حتى ، كالشمبانزى ، لبناء اسقف بين الاغصان وقاية لنفسها من الطقس السيء . وباليد تقبض على قضبان للدفاع عن نفسها ضد أعدائها ، او تقذفهم بالثمار والحجارة. وحين تكون في القفص تستخدم الايدي للقيام بعدد من العمليات البسيطة تقليداً للناس[1]. ولكن هنا يظهر كل الفرق بين اليد غير المتطورة للقرد حتى الاكثر شبهاً بالانسان وبين يد الانسان البالغة درجة عالية من الاتقان بفعل العمل ألوفاً من القرون . ان عدد العظام والعضلات والترتيب العام لها هي ذاتها لدى هذا وذاك [2] ،ولكن يد الانسان المتوحش الادنى تستطيع القيام بمئات من العمليات التي لا تستطيع تقليدها يد اي قرد . ولم يحدث قط ان صنعت يد اي قرد سكيناً من حجر مهما تكن غليظة .

ولهذا فان العمليات التي تعلم أسلافنا ، خلال ألوف عديدة من السنين ، تطويع ايديهم لها شيئاً فشيئاً ، في حقبة الانتقال من القرد الى الانسان ، ما كان يمكن أن تكون في البداية غير عمليات جد بسيطة. فالمتوحشون في أدنى الدرجات، حتى الذين يمكن أن يفترض لديهم هبوط الى حال قريبة بعض الشيء من الحيوان،

---

(١) بينت الدراسات التجريبية التي تمت بعد ذلك أن القردة العليا ، وبخاصة الشمبانزي ، تستطيع القيام ببعض العمليات من تلقاء نفسها ، من غير المرور بالتقليد .

(٢) الواقع أن ثمة ، بين يد القرد ويد الانسان ، فروقاً تفصيلية في عدد العظام والعضلات وفي ترتيبها .

مصحوبة بارتداد جسدي ، هم في مستوى أعلى كثيراً من تلك المخلوقات الانتقالية .
وقبل أن يتم شغل أول صوانة بيد الانسان لتكون سكيناً ، كان لا بد من مرور أحقاب تبدو الحقبة التاريخية المعروفة لدينا تافهة بالمقارنة معها . ولكن الخطوة الحاسمة كانت قد انجزت : لقد تحررت اليد ، وبات في وسعها عندئذ أن تكتسب أكثر فأكثر مهارات جديدة . والمرونة الأكبر المكتسبة على هذا النحو انتقلت بالوراثة وازدادت من جيل الى جيل .

وهكذا فان اليد ليست عضو العمل فقط ، انها ايضاً نتاج العمل . وما بلغت يد الانسان هذه الدرجة العالية من الإتقان حتى تستطيع فيها الخروج بمعجزة لوحات رافائيل وتماثيل تور والدسن[1] وموسيقى باغانيني إلا بفضل العمل ، بفضل التطويع لعمليات جديدة ابداً ، بفضل الانتقال الوراثي للتطور الخاص الذي بلغته على هذا النحو العضلات والأوتار والذي بلغته ، في فترات أطول ، العظام نفسها ، وأخيراً بفضل التطبيق المكرر تكراراً لا نهاية له لهذا الحذق الوراثي على عمليات جديدة ، متزايدة التعقيد أبداً .

ولكن اليد لم تكن وحدها . كانت مجرد عضو من اعضاء جسد كامل في منتهى التعقيد . وما كان يفيد اليد كان يفيد كل الجسد الذي كانت تشتغل في خدمته ، وذلك بصورتين :

أولاً ، وفقاً لقانون ترابط النمو ، كما سماه داروين . فبموجب هذا القانون تكون الأشكال المعينة لمختلف أجزاء كائن عضوي مرتبطة دائماً ببعض أشكال اجزاء اخرى ليس لها ظاهرياً أي ارتباط معها . وهكذا فان جميع الحيوانات بدون استثناء التي لها كريات حمراء بدون نواة حجيرية والتي قذالها مرتبط بالفقرة

---

(١) بيرتل ثوروالدسن (١٧٦٩–١٨٤٤) : مثال دانمركي كبير ، أقام في روما ، وهو واضع منحوتات جدارية .

الأولى بمفصل مزدوج (كونديل) لها ايضاً غدد ضرعية لإرضاع صغارها . وهكذا فان الحوافر المتشعبة ، لدى الثدييات ، تجتمع بموجب القاعدة مع المعدة المركبة للحيوان المجتر . ويؤدي التغير في أشكال معينة الى تغير شكل أجزاء اخرى من الجسد دون أن نستطيع تفسير هذا الترابط . ان القطط كاملة البياض ذات العيون الزرق تكون دائماً أو دائماً تقريباً صماء . والحذق المطرد لليد البشرية واتقان القدم في الوقت نفسه للسير العمودي قد كان لهما حتماً ايضاً ، بفعل ترابط مماثل ، رد فعلهما على أجزاء اخرى من الجسم . على ان هذا الفعل ما يزال نصيبه من الدراسة أضأل كثيراً من أن يستطاع هنا اكثر من تسجيله بصورة عامة .

ان رد الفعل المباشر والقابل للبرهنة لتطور اليد على بقية الجسم أهم كثيراً. لقد كان أسلافنا الشبيهين بالقردة ، كما سبق أن قلنا ، كائنات قابلة للتآلف الاجتماعي. وبدهي أن من المحال ان يتفرع الانسان ، وهو اكثر الحيوانات قابلية للتآلف الاجتماعي ، من سلف مباشر ليست له هذه القابلية . والسيطرة على الطبيعة التي تبدأ مع تطور اليد ، مع العمل ،قد وسعت أفق الانسان مع كل تقدم حققته . فقد كان يكتشف باستمرار في الأشياء الطبيعية خصائص جديدة ، غير معروفة حتى ذلك الحين . ومن جهة اخرى ، فان تطور العمل قد أسهم بالضرورة في توثيق الروابط بين اعضاء المجتمع مضاعفاً حالات المساعدة المتبادلة ، والتعاون المشترك ، وجاعلاً الوعي لفائدة هذا التعاون اكثر وضوحاً لدى كل فرد . وبالاختصار ،فان الناس وهم قيد التكوّن قد وصلوا في ذلك الى درجة بات لدى كل منهم ما يقوله للآخر . وخلقت الحاجة عضوها ، وتحولت حنجرة القرد غير المتطورة ، وكان تحولها بطيئاً ولكن على نحو لا بد منه ، بفضل التنغيم من اجل التآلف مع تنغيم متطور باستمرار ، وشيئاً فشيئاً تعلمت أعضاء الفم النطق بصوت لفظي إثر آخر .

ان المقارنة مع الحيوانات تثبت ان هذا الشرح لأصل اللسان ، المتولد

عن العمل والمرافق له ، هو الصحيح الوحيد . فان مـــا تحتاج الحيوانات ، حتى اكثرها تطوراً، لتبادل الابلاغ عنه هو من الضآلة بحيث تستطيع فعله بدون اللجوء الى النطق اللفظي . ان اي حيوان ، وهو في حال الفطرة ، لا يحس نقصاً في عدم القدرة على الكلام أو على فهم النطق البشري . ويكون الأمر خلاف ذلك تماماً حين يدجّنه الانسان . ففي العلاقات مع الناس اكتسب الكلب والحصان اذناً بلغت من الرهافة بالنسبة للنطق اللفظي حداً تستطيع معه ان تتعلم بسهولة كل نطق ، في حدود مجال تصورهما . وعدا ذلك فقد اكتسبا القدرة على الشعور ، مثلاً ، بالارتباط بالناس ، وعرفان الجميل ، وغير ذلك من المشاعر التي كانت فيما سبق غريبة عنهما . ومن اتيح له التعامل كثيراً مع هذه الحيوانات يصعب عليه التملص من الاقتناع بان ثمة كفاية من الحالات تشعر فيها الآن بواقع عدم القدرة على الكلام باعتباره نقصاً لم يعد ممكناً مع ذلك توفير علاج له ، نظراً لما بلغت اعضاؤها الصوتية من تخصص جد كبير في اتجاه محدد . ولكن حيث يوجد هذا العضو يزول هذا العجز ايضاً ضمن بعض الحدود . ان اعضاء الفم لدى الحيوانات تختلف فيما بينها بالتأكيد قدر امكان اختلافها لدى الانسان، ومع ذلك فان الطيور هي الحيوانات الوحيدة التي تتعلم الكلام ، والطير ذو الصوت الاشنع ، الببغاء ، هو احسنها نطقاً . الا لا يقولن احد انه لا يفهم ما يقول . لاشك انـــه سيظل ساعات يكرر ، صائحاً ، مفرداته لمجرد السرور بالكلام أو بالوجود في مجتمع الناس . ولكنه ، في حدود مجال تصوره ، يستطيع ايضاً ان يتعلم فهم ما يقوله. علّموا احدالببغاءات شتائم بحيث يكون لديه بعض الفكرة عن معناها (وهذا من التسليات المفضلة لدى البحارة العائدين من المناطق الحارة) ، هيّجوه تجدوا سريعاً انه يحسن استخدام شتائمه بمثل حذق بائعة خضار في برلين . وكذلك الحال حين يتعلق الأمر باستجداء حلوى .

في البدء العمل ، وبعده ، ثم معه في الوقت نفسه ، اللسان : ذانكما هما

الدافعان الأساسيان اللذان تحت تأثيرهما تحول دماغ قرد شيئاً فشيئاً الى دماغ انسان يتجاوزه بعيداً ، برغم كل تشابه ، ارتفاعاً واتقاناً . ولكن ، بالسير جنباً الى جنب مع تطور الدماغ ، تطورت ادواته المباشرة ، اعضاء الحواس . وكما ان التطور المطرد للنطق يكون بالضرورة مصحوباً بتحسن مقابل في عضو السمع،فان تطور الدماغ يكون مصحوباً على العموم بتطور جميع الحواس . ان بصر النسر يذهب ابعد كثيراً من بصر الانسان ، ولكن عين الانسان تلاحظ في الاشياء اكثر كثيراً مما تلاحظ عين النسر . وانف الكلب اشد رهافة بكثير من انف الانسان ، ولكنه لا يميز واحداً بالمئة من الروائح التي هي لدى الانسان العلامات الاكيدة لمختلف الأشياء . وحاسة اللمس التي هي ، لدى القرد ، بالكاد موجودة بعناصرها الاكثر خرقاً ، لم تتطور الا مع اليد البشرية ذاتها ، بفضل العمل .

ان تطور الدماغ والحواس الخاضعة له ، والوضوح المتزايد في الوعي ، واتقان القدرة على التجريد والتفكير قد كان لها رد فعل على العمل وعلى اللغة وما انفكت تعطي كليهما حوافز جديدة على الدوام ليتابعا اكتمالهما ، وهذا الاكتمال لم ينته حين انفصل الانسان نهائياً عن القرد ، واجمالا ، ظل بالعكس مستمراً منذ ذلك . ومع خطوات الى أمام مختلفة من حيث درجتها واتجاهها لدى مختلف الشعوب وفي مختلف العصور ، وان تكن قد انقطعت هنا وهناك بارتداد محلي وموقت ، مضى الاكتمال قدماً خطوة جبارة ، متلقياً من جهة دفعة جديدة قوية ومن جهة اخرى وجهة اكثر تحديداً لعنصر جديد انبثق بالاضافة الى هذا مع ظهور الانسان المكتمل ، هو : المجتمع .

وقد مرت مئات ألوف السنين ـ وهي في تاريخ الارض تعادل ثانية في

حياة الانسان [١] ـ قبل ان يخرج مجتمع بشري من قطيع القردة المتسلق للاشجار. ولكنه ظهر آخر الامر. فما الفرق المميز الذي نجده بين قطيع القردة وبين المجتمع البشري ؟ العمل. لقد كان قطيع القردة يكتفي باستنزاف الغذاء من الوكر الذي عيّنه له الوضع الجغرافي أو مقاومة القطعان المجاورة. كان يترحل من مكان الى آخر او يدخل في صراع مع القطعان المجاورة ليغنم وكراً جديداً غنياً بالغذاء، ولكنه كان عاجزاً عن ان يستخرج من مجاله الغذائي اكثر مما يقدمه هذا بطبيعته، باستثناء تسميده له بقاذوراته. وما ان كان يتم احتلال جميع الاراضي القابلة لتغذية القردة حتى كانت تنعدم امكانية زيادة سكانها. فكان أكثر ما يمكن ان يبقى عدد الحيوانات على حاله. ولكن الحيوانات كلها تمارس، بدرجة عالية، التبذير للغذاء، وعدا ذلك فهي تتلف النبتات الجديدة أول طلعتها. فبعكس الصياد، لا يدّخر الذئب عنزة الجبل التي من شأنها ان تعطيه جداياً صغيرة في السنة التالية، والماعز الذي يرمّ الادغال الفتية قبل ان يتوفر لها الوقت للنمو قد أحال كل جبال اليونان الى بقاع جرداء. ويلعب « اقتصاد الفريسة » الحيواني هذا دوراً هاماً في التحوّل المطرد للأنواع أو يضطردها للاعتياد على غذاء غير الذي اعتادت عليه، وبفضل هذا يكتسب دمها تركيباً كيماوياً آخر، ويتغير تكوينها الجسدي كله شيئاً فشيئاً، بينما تبيد الانواع المستقرة استقراراً نهائياً. ولا شك في أن هذا التبذير قد أسهم بقسط كبير في تحول أسلافنا الى بشر. وقد كان لا بد

---

(١) ان مرجعاً بارزاً في هذا الميدان، هو السير و. طومسون(*)، قد حسب أنه لا يمكن أن يكون قد مر أكثر كثيراً من مئة مليون سنة منذ ان ابتردت الأرض الى درجة تكفي لأن تعيش فيها نباتات وحيوانات. (ملاحظة من انجلز).

وفي الواقع، ان اكتشاف النشاط الاشعاعي قد أدى الى اطالة هذه الحقبة الزمنية اطالة ضخمة، فهي تقدر الآن بحوالي ١٥ مئة مليون نسمة. ومن جهة اخرى، فان العلم الحديث يرى أن الارض لا تبترد بل تحمى.

(*) وليام طومسون (١٨٢٤–١٩٠٧)، اصبح اسمه البارون كيلفن عام ١٨٩٢، فيزيائي انكليزي شهير معروف ببحوثه في الترموديناميك والكهرباء والفيزياء الرياضية. واضع الفرضية عن « الموت الحراري » للكون.

لهذه الممارسة ، لدى عرق من القردة يتجاوز الى حد بعيد جميع العروق الاخرى من حيث الذكاء والقدرة على التأقلم ، ان تؤدي الى تزايد عدد النباتات الداخلة في غذائها ، والى تكاثر مطرد أبدا في استهلاك الأجزاء الصالحة للأكل من هـذه النباتات ، وبالاختصار الى صيرورة الغذاء متزايد التنوع ، وفي الوقت نفسه تزايد تنوع العناصر الداخلة في الجسم ، خالقة بذلك الشروط الكيماوية لإنتقال القرد الى الانسان . ولكن هذا كله لم يكن بعد عملاً بكل معنى الكلمة. فالعمل يبدأ مع صنع الأدوات . وما هي أقدم الأدوات التي نجدها ؟ وكيف تبدو أولى الأدوات حسب ما وجد من مخلفات ناس ما قبل التاريخ وحسب نمط حياة الشعوب الأولى في التاريخ ، وكذلك نمط حياة أكثر المتوحشين الحاليين بدائية؟ انها أدوات قنص وصيد أسماك ، والأولى منها تستخدم في الوقت نفسه سلاحاً . ولكن القنص وصيد السمك يفترضان الانتقال من التغذية محض النباتية الى استهلاك اللحم معها ، وهنا نواجه خطوة أساسية نحو التحول الى انسان . ان الغذاء اللحمي يحتوي المواد الأساسية التي يحتاجها الجسم لاستقلابه ، وهي تكاد تكون جاهزة تماماً ، ومع الهضم في الوقت ذاته كان هذا الغذاء يقلل داخل الجسم مدة عمليات النمو الأخرى ، المقابلة لعمليات حياة النباتات ، وتكسب بذلك مزيداً من الوقت ومزيداً من المادة ومزيداً من الطاقة من أجل تجلي الحياة الحيوانية بالمعنى الأصلي. وهكذا فكلما كان الانسان ، وهو قيد التكون ، يزداد بعداً عن النبات ، كلما كان يزداد ارتفاعاً أيضاً عن الحيوان . وكما أن الاعتياد على الغذاء النباتي الى جانب اللحم قد جعل من القطط والكلاب الوحشية خدماً للانسان ، فان الاعتياد على التغذي باللحوم الى جانب الغذاء النباتي قد أسهم بقسط جوهري في اعطاء الانسان، وهو قيد التكوّن ، القوة الجسدية والاستقلال . ولكن الشيء الاكثر جوهرية انما كان فعل التغذي باللحم على الدماغ الذي بات يتلقى كميات أوفر كثيراً من ذي قبل من العناصر الضرورية لتغذيته ولنموه ، والذي استطاع ، بالتالي ، ان

يتطور على نحو أسرع وأكمل من جيل الى جيل . ان الانسان - ولو لم يطب هذا للسادة النباتيين - لم يصبح الانسان بدون نظام التغذية اللحمي، وهذا لم يعدله اليوم أي تأثير علينا ، حتى وان يكن الغذاء باللحم قد ادى في هذه الحقبة الزمنية او تلك ، لدى جميع الشعوب التي نعرفها ، الى اكل لحوم البشر (كان اسلاف سكان برلين والويليتابيون والويلزيون يأكلون اقاربهم حتى القرن العاشر)(١) .

وقد ادى نظام التغذي باللحوم الى تقدمين جديدين لهما اهمية حاسمة : استخدام النار وتدجين الحيوانات. الأول زاد في قصر مدة عملية الهضم بتلقيمه الفم طعاماً نصف مهضوم ان صح التعبير ، والثاني جعل الغذاء اللحمي اكثر وفرة ، اذ فتح له ، الى جانب القنص ، مورداً جديداً واكثر انتظاماً ، وفوق ذلك فقد قدم له ، بالحليب ومشتقاته غذاء جديداً ، قيمته مساوية على الأقل لقيمة اللحم من حيث تركيبه . وهكذا أصبح الاثنان ، على نحو بات مباشراً ، وسيلتي تحرر جديدتين للانسان ، وان هذا ليقودنا بعيداً جداً اذا نحن دخلنا هنا في تفاصيل تأثيراتها غير المباشرة، على عظم ما كان لها من أهمية بالنسبة لتطور الانسان والمجتمع.

ومثل ما تعلم الانسان اكل كل ما كان مستساغاً أكله ، كذلك تعلم العيش في جميع المناخات. لقد انتشر في كل الأرض القابلة للسكن ، هو الحيوان الوحيد الذي كان بمقدوره فعل ذلك بنفسه . فالحيوانات الأخرى التي تأقلمت في كل مكان لم تتعلم ذلك بنفسها، انما تعلمته فقط مقتفية أثر الانسان : انها الحيوانات الداجنة والهوام . ثم ان الانتقال من المناخ دائم الحرارة في موطنها البدائي الى مناطق اكثر برودة ، حيث السنة تنقسم الى شتاء وصيف ، قد خلق حاجات جديدة : الحاجة الى المسكن والملبس لاتقاء البرد والرطوبة، فاتحاً بذلك الطريق

---

(١) يعتمد انجلز هنا على شهادة الراهب الالماني لابيو نوتكر (حوالي ٩٥٢ - ١٠٢٢) الواردة في كتاب « الحقوق الألمانية القديمة » لمؤلفه ج. غريم ١٨٢٨ .

الى فروع جديدة للعمل وإلى فعاليات جديدة ابتعدت بالانسان أكثر فأكثر من الحيوان .

وبفضل الفعل المشترك لليد وأعضاء النطق والدماغ ، ليس فقط لدى كل فرد ، بل في المجتمع أيضاً ، بات في مقدور الناس القيام بعمليات متزايدة التعقيد واستهداف وبلوغ غايات أعلى فأعلى . ومن جيل الى جيل ، أصبح العمل نفسه مختلفاً ، أكثر كمالاً ، وأكثر تنوعاً . وعقب القنص وتربية الماشية جاءت الزراعة وانضاف الى هـــذه الغزل والنسيج ومعالجة المعادن وصنعة الفخار والملاحة . وأخيراً ظهر الفن والعلم الى جانب التجارة والصناعة،وتحولت القبائل الىأمم والى دول ، وتطورت الحقوق والسياسة ، وتطور معها في الوقت نفسه الانعكاس الخيالي للأشياء البشرية في دماغ الانسان : الدين . وحيال كل هذه التشكلات ، التي كانت تتراءى للوهلة الأولى وكأنها من نتائج الدماغ ، والتي كان يبدو أنها المسيطرة على المجتمعات البشرية ، انتقلت المنتجات الأكثر تواضعاً التي هي من صنع الأيدي الى المرتبة الثانية ، لا سيما وان الفكر الذي يرسم مخطط العمل ، وفي مرحلة مبكرة جداً ، من تطور المجتمع (في الأسرة البدائية مثلاً) ، كانت تتوفر له امكانية جعل أيدياً أخرى غير اليدين التابعتين له تنجز العمل المخطط له . وقد نسب الى الفكر والى تطور الدماغ ونشاطه الفضـــل في التطور السريـع المجتمع ، واعتاد الناس تفسير نشاطهم بفكرهم بدلاً من تفسيره بحاجاتهم (وهي، بالطبع ، تنعكس برؤوسهم وتغدو واعية) . وهكذا تولد مع الزمن هـــذا المفهوم المثالي عن العالم ، الذي سيطر على الأفكار ، لا سيما منذ أفول الازمنة الخالية ، وهو ما يزال مسيطراً سيطرة لا يستطيـع معها حتى العلماء الماديون من مدرسة داروين اليوم أيضاً أن يكونوا لانفسهم فكرة واضحة عن أصل الانسان، إذ أنهم ، تحت تأثير هذه الايديولوجية ، لا يعترفون بالدور الذي لعبه العمل في هذا التطور .

ان الحيوانات ، كما سبق أن أشرنا ، تغير الطبيعة الخارجية بنشاطها على غرار الانسان ، وإن يكن بمقياس أقل ، والتغيرات التي أحدثتها في وسطها تؤثر بدورها ، كما رأينـــا ، على فاعليها مدخلة عليهم تحولات . فليس يحدث شيء في الطبيعة بمفرده . إن كل ظاهرة تؤثر في الاخرى وتتأثر بها ، ولان علماءنا ينسون معظم الوقت هذه الحركة وهـذا التفاعل الشاملين ، فهم لا يستطيعون الرؤية الواضحة في أبسط الاشياء . لقد رأينا كيف تعيق الماعز اعادة تحريج اليونان . وقد استطاعت الماعز والخنازير التي جاء بها ملاحو السفن الشراعيـة الاوائل الى جزيرة القديسة هيلانة اجتثاث نباتات الجزيرة كلها تقريباً ومهدت بذلك التربة التي أمكن أن تنتشر فيها النباتات التي جلبها فيما بعد ملاحون آخرون ومستوطنون . ولكن حين تمارس الحيوانات فعلاً دائماً على وسطها ، يجري هذا على غير ارادة منها له ، وهذه مصادفة بالنسبة لهذه الحيوانات نفسها . وعلى هذا فكلما ابتعد الناس عن الحيوان ، كلما اتخذ فعلهم على الطبيعة مزيداً من طابع نشاط مقصود ، منهجي ، يرمي الى غايات معينة معروفة مسبقاً . فالحيوان يتلف نباتات احدى البقاع دون علم منه بما يفعل . والانسان يتلفها من أجل أن يبذر حبوباً في التربة التي باتت مهيئة أو يزرع فيها أشجاراً وكروماً يعرف أنها ستعطيه في الموسم أضعافاً مضاعفة مما بذر. وهو ينقل نباتات نافعة وحيوانات داجنة من بلد الى آخر ، فيغير بذلك المجموعات النباتية والحيوانية لقارات بكاملها. وأكثر من هذا : بفضل الاصطفاء الاصطناعي ، تحول يد الانسان الحيوانات والنباتات الى درجة لا تعود تعرف معها . فعبثاً يجري البحث عن النباتات الوحشية التي تولدت منها أنواع حبوبنا . وما يزال النقاش جارياً لمعرفة الحيوان الوحشي الذي هو أصل كلابنا ، على مدى ما بينها من اختلاف ، والعروق العديدة الى هذه الدرجة من خيولنا .

وغني عن القول ، من جهة أخرى ، ان ليس يخطر لبالك أن تنفي عن الحيوانات امكانية الفعل على نحو منهجي ، مقصود . بالعكس . إن ثمة نمط فعـل

حي موجوداً في حال جنينية حيثما توجد وتفعل بروتوبلازما وزلال حي ، اي قيامه بحركات معينة ، مهما تكن بسيطة ، نتيجة لاثارات خارجية معينـــة . ومثل رد الفعل هـذا يجري حتى حيث لا توجد بعد خلية ، وأقل أيضاً حيث لا توجد بعد خلية عصبية . إن الطريقة التي تقبض بها النبـاتات آكلة الحشرات على فريستها تبدو منهجية أيضاً، الى حد ما ، وان تكن غير واعية إطلاقاً . إن القدرة على الفعل بصورة واعيـــة منهجية تتطور لدى الحيوانات بمقدار ما تتطور الجملة العصبية ، وتبلغ مستوى بات عالياً لدى الثدييات . ففي صيد الثعالب بالطراد ، كما يجري في انكلترا ، يستطيـع المرء أن يلاحظ يومياً بأي دقة يحسن الثعلب الافادة من معرفته الواسعة للأماكن للفرار من مطارديه ، وكم يعرف ويحسن استخدام كل ما يعترض درب الطراد من ميزات مكانية . ولدى الحيوانات الداجنة التي طورها مجتمع الناس أكثر ايضاً ، يمكن أن يلاحظ المرء يومياً سمات خبث في مستوى ما نلاحظ لدى الاطفال تماماً .

فكما أن تاريخ تطور الجنين البشري في بطن أمه لا يمثل غير تكرار مختصر لتاريخ ملايين السنين من التطور الجسماني لاسلافنا الحيوانات ، بدءاً من الدودة [1] ، فان التطور العقلي للطفل هو كذلك تكرار ، أكثر تكثيفاً فقط ، للتطور العقلي لدى هذه الاسلاف ، الاخيرة منها على الاقل . على أن مجمل الفعل المنهجي لدى جميـع الحيوانات لم ينجح في أن يطبـع الارض بخاتم ارادتها . ان هذا يحتاج الى الانسان . وبالاختصار ، ان الحيوان يستخدم الطبيعة الخارجيـة فقط ، ويحدث فيها تغيرات بمجرد وجوده . وأما الانسان فانه بالتغيرات التي

(١) ان صيغة انجلز تقريبية . فاليوم يقال : تكرار للأحداث الرئيسـية التي ظهرت بالتعاقب في اونتوجينيز الانواع السلفية (أو سلسلة التحولات الطارئة على الفرد منذ اخصاب البيضة حتى الكائن المتطور).

يحدثها في الطبيعة يجعلها تخدم أغراضه ، يسيطر عليها . وفي هـــذا يقوم الفرق الاساسي الاخير بين الانسان وباقي الحيوانات ، دالانسان مدين في هـذا الفرق مرة أخرى للعمل[1] .

مقتطف من « دياليكتيك الطبيعة » ، « دور العمل في تحول الفرد الى انسان »، ١٨٧٦ ، ترجمة ا. بوتيجيللي المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦١ .

(١) ويكتب انجلز هنا على هامش مخطوطته هذه الكلمة البسيطة: « علوّ مكانة »..

العلوم والانتاج

لما كان نشاط الانسان ، عمل الانسان ، يمارس تأثيراً محدداً على تطوره ، وبخاصة على تطور فكره ، فان من المفهوم أن العلوم ذاتها – وهي أبعد من أن تكون محض ابداعات من ملكة الفهم – مرتبطة بهذه الممارسة البشرية وثيق الارتباط. وهكذا فان انجلز ، في ملحوظاته التي كان بلا شك يعتزم توسيعها ذات يوم بصورة مفصلة ، يؤكد على العلاقات التي تجمع بين تاريخ العلوم وبين تطور الانتاج .

ضرورة دراسة التطور المتعاقب للفروع المفردة من علم الطبيعة .

أولاً ،علم الفلك الذي كان ضرورياً ضرورة مطلقة ، ولو بسبب الفصول، لشعوب الرعاة والمزارعين ، لا يمكن أن يتطور علم الفلك الا بمساعدة الرياضيات واذن ، فقد كان لا بد أيضاً من اقتحام هذه الاخيرة .

وبعد ذلك ، في مرحلة معينة من تطور الزراعة وفي بعض المناطق (رفع الماء لأغراض الري في مصر) ، ولكن على الاخص أيضاً مع نشأة المدن ، بناء العمارات الكبيرة ومع تطور الصناعة، يتطور الميكانيك أيضاً . وسرعان مايصبح أيضاً ضرورة من أجل الملاحة والحرب . والميكانيك أيضاً بحاجة لمساعدة الرياضيات وهكذا يدفع الى تطويرها .

وهكذا فان نشوء العلوم وتطورها قد كانا ، منذ البداية ، من مستلزمات الانتاج .

ولقد ظل البحث العلمي ، طول حقبة التاريخ القديم ، محدوداً بهذه الفروع الثلاثة من العلم ، ولم يكن في الحقيقة بحثاً دقيقاً ومنهجياً الا في العهد

ما بعد الكلاسيكي (الاسكندريون[1] ، ارخميدس[2] ، الخ) . ففي الفيزياء والكيمياء ، وهما علمان كانا ما يزالان بالكاد منفصلين احدهما عن الآخر في الأفكار (نظرية العناصر ، عدم وجود تصور لما هو عنصر كيماوي) ، وفي علم النبات ، وعلم الحيوان ، والتشريح البشري والحيواني ، لم يكونوا يستطيعون حتى ذلك الحين غير تجميع الوقائع وترتيبها أكثر ترتيب منهجي ممكن . وكانت الفيزيولوجيا محض تخمين اذ كانوا يبتعدون عن أكثر الأشياء بداهة - الهضم والتبريز مثلا - وما كان يمكن أن يكون الأمر على غير ذلك ما دام دوران الدم نفسه لم يكن معروفاً . وفي آخر هذا العهد ، ظهرت الكيمياء بالشكل البدائي المتعلق بتحويل المعادن .

واذا كانت العلوم قد نهضت فجأة بعد ليل القرون الوسطى المظلم بقوة لا ريب فيها ونمت بسرعة المعجزة ، فاننا مدينون بهذه المعجزة من جديد للانتاج. فأولا ، كانت الصناعة قد تطورت تطوراً هائلاً منذ الحروب الصليبية وأبرزت جملة من الوقائع الجديدة على صعيد الميكانيك (النسيج ، صناعة الساعات ، المطاحن) والكيمياء (المصابغ ، التعدين ، الكحول) والفيزياء (النظارات). ولم يكن الامر مقتصراً على أن هذه الوقائع الجديدة كانت تقدم للملاحظة مواد هائلة ،بل كانت أيضاً تؤلف هي نفسها وسائل للتجربة مختلفة تماماً عن وسائل التجربة

---

(١) أثناء مرحلة كاملة من التاريخ اليوناني أصبحت الاسكندرية ، في مصر ، التي كانت عاصمة مملكة بطليموس (المؤسسة عام ٣٢٣ قبل الميلاد) أحد المراكز الثقافية والتجارية الرئيسية ذلك الحين (من القرن الثالث قبل الميلاد حتى القرن الميلادي السابع). وقد تطورت عدة علوم تطوراً كبيراً خلال هذه الحقبة : الرياضيات مع اوقليدس وارخميدس ، والجغرافيا ، والفلك ، والفيزيولوجيا ، والتشريح ، الخ .

(٢) ارخميدس (حوالي السنوات ٢٨٧-٢١٢ قبل الميلاد): رياضي يوناني ، اشتهر باكتشافات في الميكانيك وعلم توازن السوائل .

في الماضي ، وتمكن من صنع أدوات جديدة . ويمكن القول أن علماً تجريبياً منهجياً تماماً انما أصبح ممكناً في ذلك الحين فقط . ثانياً ، أن كل أوروبا الغربية والوسطى بما فيها بولونيا ، راحت تتطور آنذاك ككل ، بالرغم من أن ايطاليا كانت ما تزال في المقدمة بفضل حضارتها التقليدية القديمة . ثالثاً ، ان الاكتشافات الجغرافية – التي لم يدفع اليها غير السعي الى الربح ، وبالتالي ، في آخر تحليل، غير مصالح الانتاج – كانت تأتي بما لا نهاية له من المواد غير المتوفرة حتى ذلك الحين في ميدان علم الانواء الجوية ، وعلم الحيوان ، وعلم النبات ، والفيزيولوجيا (البشرية) . رابعاً ، كانت المطبعة قد وجدت .

لقد اقتصر الأمر حتى الآن على التفاخر بما يدين به الانتاج للعلم ،ولكن العلم مدين للانتاج بما يزيد عن ذلك زيادة لا نهاية لها [1] .

مقتطف من « ديالكتيك الطبيعة » ، « عناصر من تاريخ العلم » ، ١٨٧٥ ، ترجمة ا. بوتيجيللي ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦١ .

---

(١) الجملة الأخيرة واردة ، في مخطوطة انجلز ، على هامش الفقرة السابقة .

الرياضيات والعالم الواقعي

اذا لم تكن ثمة اعتراضات البتة على الاعتراف بأن منشأ علوم الطبيعة هو الممارسة العملية البشرية وبأن هذه تؤلف العامل المحدد لتطور هذه العلوم ، فان ثمة مع ذلك ما يغري بالقول ان الرياضيات ليست كذلك . فالتصورات الرياضية (النقاط ، والخطوط التي لا سماكة لها ، والسينات والعينات ، الخ) لا يلقاها المرء في الطبيعة ، الأمر الذي يدفع الى استنتاج انها محض نتاج للفكر . وهذا ما كان يفعله السيد دوهرينغ ، واجداً في هذا بارتياح صدعاً في المادية. والحال ، ان في هذا ، كما يبين انجلز ، بعض التسرع في الأمر ...

يعتقد السيد دوهرينغ ان في وسعه فبركة الرياضيات المحض كلها قبلياً ،أي بدون استخدام التجارب التي يقدمها لنا العالم الخارجي ، وباخراجها من دماغه .في الرياضيات المحض يشتغل العقل — على حد قوله — « بما يخلق ويتخيل هو نفسه بحرية » ، وتكون مفاهيم العدد والصور « موضوعه الكافي ومخلوقه الخاص » وهكذا فان للرياضيات « قيمة مستقلة عن التجربة الخاصة وعن المحتوى الواقعي للعالم .

مضبوط بالتأكيد ان الرياضيات المحض صحيحة باستقلال عن التجربة الخاصة لكل فرد ، وهذا مضبوط بالنسبة لجميع الوقائع المقررة في جميع العلوم ، بل وبالنسبة لجميع الوقائع على العموم . الاقطاب المغناطيسية ، واقع ان الماء مركب من هيدروجين واوكسجين ، واقع ان هيجل قد مات والسيد دوهرينغ على قيد الحياة هي وقائع صحيحة باستقلال عن تجربتي الشخصية وعن تجربة افراد

الآخرين ، وبصورة مستقلة حتى عن تجربة السيد دوهرينغ ما دام ينام نومة العادل .
ولكن ليس صحيحاً قط ان العقل، في الرياضيات المحض ، يشتغل حصراً بمخلوقاته وتخيلاته الخاصة . فالتصورات عن العدد والصورة لم تأت من أي مكان خارج عن العالم الواقعي . ان الاصابع العشر التي تعلم عليها الناس العدّ ، وبالتالي تعلموا القيام باول عملية حسابية ، هي كل ما تريد ، اللهم الا ان تكون ابتداعاً حراً من العقل . ومن اجل العدّ لا يكفي ان تكون ثمة اشياء تعدّ ، بل لابد ايضاً ان تكون ثمة القدرة على النظر الى هذه الاشياء بصرف النظر عن جميع صفاتها الاخرى خلا عددها ـ وهذه القدرة هي نتيجة تطور تاريخي طويل ، قائم على اساس التجربة. وفكرة الصورة ، مثل فكرة العدد ، مأخوذة حصراً عن العالم الخارجي ومنبثقة من الدماغ كنتاج للفكر المحض . لقد كان لابـــد من وجود اشياء ذات صورة وورنت بها الصور قبـــل ان يستطاع الوصول الى فكرة الصورة . وموضوع الرياضيات المحض هو الاشكال المساحية والنسب الكمية للعـالم الواقعي ، واذن فهي مادة جد مشخصة . وكون هذه المادة تظهر بشكل مجرد للغاية لا يمكن ان يسدل ستاراً سطحياً على منشئها القائم في العالم الخارجي . والأمر الصحيح هو انه لابد ، للتمكن من دراسة هذه الأشكال وهذه النسب في صفائها ، من فصلها كلياً عن محتواها وابعاد هـــذا المحتوى بوصفه غير ذي بال . وهكذا يتم الحصول على النقاط غير ذات الابعاد ، وعلى الخطوط التي لا سماكة لها ولا عرض ، وعلى الألفات والباءات والسينات والعينات والثوابت والمتحولات ، وفي النهاية فقط يتم التوصل الى ابتداعات وتصورات العقل الخاصة الحرة ، أي المقادير المتخيلة . وحتى اذا كانت المقادير الرياضية تستخرج ، ظاهرياً ، بعضها من بعض ، فليس هذا برهاناً على ان منشأها قبلي ، انما يبرهن فقط على تسلسلها العقلاني. فقبل التوصل الى الفكرة القائمة على استخراج شكل اسطوانة من دوران مستطيل حول احد اضلاعه ، لابد من سبق الدراسة لجملة من المستطيلات والاسطوانات الواقعية ،مهما

تكن اشكالها غير كاملة . ان الرياضيات ، كجميع العلوم الأخرى ، منبعثة من حاجات الناس ، من مسح الأراضي ، وقياس استيعاب الأواني ، ومن التأريخ والميكانيك . ولكن ، كما هي الحال في جميع ميادين الفكر الأخرى ، في درجة ما من التطور ، فان القوانين المستخلصة تجريداً من العالم الواقعي تكون منفصلة عن العالم الواقعي ، وتجابهه كشيء مستقل ، كقوانين آتية من الخارج لابد للعالم ان يكون متماشياً معها. هكذا جرت الأمور في المجتمع والدولة، هكذا لابصورة اخرى تطبق الرياضيات المحض ، بعد فوات الأوان ، على العالم ، برغم انها مستخلصة منه بالضبط ولا تمثل غير قسم من الأشكال التي يتكون منها - وهذا هو السبب الوحيد في كونها قابلة للتطبيق .

مقتطف من « انتي دوهرينغ » ، القسم الأول ، الفصل الثالث ، ١٨٧٨ ، ترجمة ا . بوتيجيللي، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٣ .

الصراع من أجل الحياة

ان نظرية التطور الداروينية قد سارت بالعلم خطوة واسعة، وكذلك بالفلسفة. وغالباً مايؤكد ماركس وانجلز على هذا . على ان بعض نواحيها تدخل تشوشاً في ظاهرات التطور ، كما هي الحال في « القانون » الدارويني عن الصراع من أجل البقاء .

أولاً ، من الظاهر أن هذا القانون لاينطبق الا في حالات فيض السكان (الحيواني أو النباتي) ، لا في الحالات الطبيعية . وعدا ذلك فان من غير الممكن تطبيق هذا القانون على المجتمعات البشرية . والتذرع بداروين للتأكيد بأن التاريخ يفسر بالصراع من اجل البقاء ، هو في الواقع قيام بعملية غريبة ، فحين كان داروين يصوغ قانونه عن الصراع من أجل البقاء ، انما كان ينقل (بغير حق) نظرية التنافس الاقتصادية البرجوازية الى دراسة تطور الأنواع الحيوانية ، والآن يراد نقل هذا « القانون » عكساً من مملكة الحيوان والنبات الى المجتمعات البشرية ... وقد سارع انجلز الى تبيان التهافت الكلي لكل محاولة لتفسير التطور التاريخي بوسيلة من هذا النوع .

« الصراع من أجل البقاء » . من الضروري ، قبل كل شيء ، حصره بدقة في الصراعات التي يثيرها فيض السكان في عالم الحيوان والنبات ، وهي صراعات تحدث فعلاً في بعض المراحل في مملكة النبات ، وفي المراحل الدنيا في مملكة الحيوان . ولكن من الضروري أن تفصل عنها بصرامة الظروف التي تتحول فيها الانواع – أنواع قديمة تندثر ، وأنواع جديدة أكثر تطوراً تحل محلها – بدون وجود فيض السكان هذا : مثلا ، عند هجرة حيوانات ونباتات الى بقاع جديدة تؤدي فيها ظروف جديدة في المناخ والتربة ، الخ ، الى أحداث التغير . فاذا ما حدث في هذه الحال ان عاشت الافراد التي تتأقلم وتطورت بفضل تأقلم متنام

باستمرار ، فشكلت نوعاً جديداً بينما هلكت الافراد الأخرى ، الاكثر ثباتاً ، واندثرت آخر الامر في الوقت نفسه مع الاشكال الوسيطة الناقصة ، فان هذا يمكن ان يحدث - وأنه ليحدث فعلاً - بدون أية مالتوسية . واذا كان لا بد لهذا في وقت ما أن يلعب دوراً ما ، فانه لا يغير شيئاً في عملية التطور ، انما يمكن في الاكثر أن يعجلها . وكذلك هي الحال عند التغير المطرد للظروف الجغرافية والمناخية ، الخ ، في صقع معين (جفاف آسيا الوسطى ، مثلا) . سيّان أن يكون ثمة ازدحام حيوان أو نباتي أو لا يكون . فان عملية تطور العضويات بالتغيرات الجغرافية أو المناخية أو غيرها تجري في الحالين على السواء . - وكذلك يجري الامر في الاصطفاء الطبيعي حيث لا تلعب المالتوسية أيضاً أدنى دور .

★ ★ ★

ان خطيئة داروين على وجه الضبط هي أنه ، في قوله بـ « الاصطفاء الطبيعي أو بقاء الاصلح »[1] ، قد خلط بين شيئين لا قرابة بينهما البتة :

١) الاصطفاء بضغط فيض السكان ، حيث يمكن في المقام الاول أن تبقى التي هي الاقوى ، ولكن يتبين أنها أيضاً الاضعف من نواح كثيرة .

٢) الاصطفاء بفضل أهلية تأقلم أكبر مع ظروف متحولة ، حيث الباقون على قيد الحياة أحسن تأقلماً مع هذه الظروف . ولكن هنا ، من حيث الاجمال ، يمكن لهذا التأقلم أن يعني تقدماً كما يمكن أن يعني تقهقراً (مثلا ، التأقلم مع الحياة الطفيلية هو دائماً تقهقر) .

والامر الجوهري هنا هو أن كل تقدم في التطور العضوي هو في الوقت نفسه تقهقر ، وذلك بفعل كونه اذ يحدث تطوراً وحيد الجانب ، يستبعد امكانية التطور في كثير من الاتجاهات الاخرى .

---

(١) هذا عنوان الفصل الرابع من كتاب داروين «أصل الأنواع» (١٨٥٩).

ولكن هذا قانون أساسي .

حتى داروين ، كان أنصاره الحاليون يشددون بالضبط على التعاون المتسق في الطبيعة العضوية : مملكة النبات تعطي الحيوانات الغذاء والاوكسجين ، والحيوانات تعطي النباتات النشادر والسماد وغاز الفحم . وما أن أعترف بداروين حتى لم يعد هؤلاء الناس أنفسهم يرون في كل مكان غير الصراع . ان المفهومين مبرر ّان ضمن حدود ضيقة ، ولكنهما كليهما وحيداً الجانب أيضاً ومحدودان . فان تفاعل الاجسام غير الحية من الطبيعة يتضمن الاتساق والصدام معاً ، وتفاعل الكائنات الحية يتضمن التعاون الواعي وغير لواعي ، وكذلك الصراع ، الواعي وغير الواعي . وبالتالي فان من غير المسموح به ، في ميدان الطبيعة ، الاقتصار على اعلان « الصراع » وحيد الجانب . ولكن من الصبيانية أن يراد جعل كل الاشكال الغنية للتطور والتركب التاريخيين تابعة لهذه الصيغة الفقيرة والحصرية: « الصراع من أجل الحياة ». فبهذا لا يقال شيء أو أقل أيضاً .

ان كل النظرية الداروينية عن الصراع من أجل البقاء هي مجرد نقل نظرية هوبس [1] عن حرب الجميع ضد الجميع والنظرية الاقتصادية البرجوازية عن المنافسةوكذلك نظريةمالتوس[2] عن السكان، من المجتمع إلى الطبيعة الحية.

---

(١) انظر الهامش عنه في فصل « مثالية ومادية » .

(٢) توماس روبرت مالتوس (١٧٦٦–١٨٣٤): كاهن واقتصادي انكليزي ، واضع نظرية عن فيض السكان (محاولة في المبدأ السكاني ، ١٧٩٨) ترمي في الحساب الأخير الى تبرير بؤس الطبقات الكادحة . فان جميع العلل التي يعانيها العمال إنما تنجم ، في نظر مالتوس ، عن إفراط ثلاثي : إفراط في الانتاج ، وإفراط في السكان ، وإفراط في الاستهلاك . فمن الاستنتاجات التي تستخلص منها هي إذن ضرورة الحد من زيادة السكان في الطبقة العاملة. وقد بين ماركس مراراً تهافت هذه النظرية التي تجعل من ظاهرة خاصة بالرأسمالية (وجود « جيش صناعي احتياطي » دائم ، أي فيض سكان نسبي) قانوناً مزعوماً للطبيعة .

في فصل «صورة البرجوازية الانكليزية» من هذا الكتاب كلام آخر عن مالتوس.

ومذ يتم هذا الجهد الذهني الجهيد (الذي ما تزال شرعيته المطلقة ، وبخاصة فيما يتعلق بمذهب مالتوس ، جد مشكوك فيها) ، يكون من اليسير جداً نقل هذه النظريات مجدداً من تاريخ الطبيعة إلى تاريخ المجتمع. ومن الافراط في السذاجة ادعاء البرهنة بهذا على أن هذه التأكيدات هي قوانين طبيعة وسرمدية للمجتمع.

فلنقبل للحظة صيغة « الصراع من أجل الحياة » بقصد متعة المناقشة. الحيوان يتوصل في الأكثر الى القطاف ، والانسان ينتج . يخلق وسائل للبقاء ، بالمعنى الواسع للكلمة، وسائل ما كانت الطبيعة لتنتجها بدونه . انه مع هذا يجعل من المحال كل نقل حرفي للقوانين الحياتية للمجتمعات الحيوانية الى المجتمعات البشرية . فبفضل الانتاج لا يعود الصراع المزعوم من اجل الحياة يقتصر على وسائل البقاء البحتة ، بل يمتد الى وسائل الاستمتاع والتطور . ومن هنا ـ مع الانتاج الاجتماعي لوسائل التطور ـ تصبح المقولات المستخرجة من مملكة الحيوان غير قابلة للتطبيق اطلاقاً . واخيراً ، وفي ظل سيطرة نمط الانتاج الرأسمالي ، يبلغ الانتاج مستوى لا يعود معه المجتمع قادراً على استهلاك وسائل البقاء والاستمتاع والتطور المنتَجة ، لأن الحصول على هذه الوسائل محظور بصورة مصطنعة وبالعنف على جمهور المنتجين الكبير . ونتيجة لهذا تعيد التوازن ازمة تقع كل عشر سنين اذ تقضي ليس فقط على وسائل البقاء والاستمتاع والتطور المنتَجة ، بل كذلك على قسم كبير من قوى الانتاج ذاتها ـ وانذاك يتخذ الصراع المزعوم من اجل الحياة شكلاً تظهر معه ضرورة حماية المنتجات والقوى المنتجة التي خلقها المجتمع البرجوازي الرأسمالي من المفعول التدميري والماحق الصادر عن هذا النظام الرأسمالي ذاته بان تسحب من الطبقة الرأسمالية المسيطرة ادارة الانتاج والتوزيع الاجتماعي التي اصبحت عاجزة عن توليها لتسليمها الى جمهور المنتجين ـ وهذه هي الثورة الاشتراكية.

ان مفهوم التاريخ كسلسلة صراعات طبقية هو ، لوحده ، اغنى واعمق من مجرد اقتصاره على مراحل ، لا يكاد يوجد فرق بينها ، من الصراع في سبيل الحياة .

مقتطف من « دياليكتيك الطبيعة » - «بيولوجيا»
ترجمة ا . بوتيجيللي ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦١ .

لا وجود لحقائق سرمدية

ان ما يجعل لدياليكتيك هيجل قيمته الثورية – أعني النسبية التي يدخلها على جميع الأشياء – لا يمكن إلا أن يزعج فكراً محافظاً ، وهذا ما حدث للسيد دوهرينغ . انه يصيح ، وما مآل الحقيقة في هذه الحال ؟ وانه ليؤكد بالعكس : « الحقائق الحقة ثابتة على الاطلاق ... بحيث يكون من الجنون اعتبار صحة المعرفة عرضة للزمن ولتقلبات الواقع » . ان لمكتسبات المعرفة البشرية صحة معصومة ، والحقائق التي يصل اليها الفكر « المعصوم » انما هي حقائق نهائية ، وهلم جراً .

والواقع ، كما يبين انجلز ، ان وجود حقيقة نهائية هو بمقدار ندرة وجود تاريخ مكتمل . فالمعرفة نسبية من حيث الجوهر ، والحقائق السرمدية المزعومة انما تقتصر على بعض العموميات التي لا قيمة لها . فهل في هذا مدعاة للقلق ؟ كلا ابداً . ان المعرفة تتقدم – وانجلز يأخذ أمثلة علمية محددة – منتقلة من حقيقة تقريبية الى حقيقة أكثر دقة ، ثم من هذه الى أخرى أدق أيضاً بدورها ، وهكذا الى ما لاحدود له ، على طول درب يكون فيه الجمود العقائدي ، وموكبه المؤلف من الحقائق المزعوم أنها سرمدية ، أخطر ما يمكن أن يعترضه .

هل الفكر البشري معصوم ؟ قبل الجواب بنعم أو لا ، ينبغي أولاً امعان النظر في ما هو الفكر البشري . اهو فكر فرد ؟ كلا . ومع ذلك فلا وجود له الا كفكر فردي لمليارات ومليارات الناس الماضين والحاضرين والمقبلين . والحال ، اني اذا قلت ان فكر جميع هؤلاء الناس ، بمن فيهم ناس المستقبل ، مركباً في تصوري ، هو معصوم ، واهل لمعرفة العالم القائم بالقدر الذي تدوم فيه الانسانية زمناً طويلاً بما فيه الكفاية ولا تلقى فيه هذه المعرفة حدوداً في اجهزة المعرفة ومواضيع المعرفة ، فانما اقول شيئاً على جانب من الابتذال ، وفوق ذلك

على شيء من العقم . ذلك لأن المن نتيجة لا يمكن ان تكون غير جعلنا محترزين غاية الاحتراز حيال معرفتنا الراهنة ، نظراً لكوننا ، على الأرجح ، مـا نزال بالأخرى في مستهل التاريخ البشري ، ولكون الاجيال التي ستدخل التصحيح علينا لابد ان تكون اكثر عدداً من تلك التي نحن بصدد تصحيح معرفتها - بكثير من الازدراء في الغالب .

ان السيد دوهرينغ نفسه يعترف بهذه الضرورة بالنسبة للوعي ، وبالتالي بالنسبة للفكر والمعرفة ايضاً ، اعني ضرورة التجلي فقط لدى جملة من الافراد . وليس يمكن ان نعطي العصمة لفكر كلّ من هؤلاء الافراد الا بمعنى اننا لا نعرف اية قدرة اهل لان تفرض عليه بالقوة فكرة ما ، اذا كان في حال صحة ويقظة . ولكننا ، فيما يتعلق بالصحة المعصومة لمعارف كل فكر فردي ، نعلم جميعاً انها لا يمكن ان تكون موضع بحث ، وانها،بناء على كل التجربة المكتسبة، تتضمن دائماً بدون استثناء اشياء قابلة للتصحيح اكثر بكثير من الاشياء الصحيحة أو غير المحتملة التصحيح .

وبتعبير آخر : ان عصمة الفكر تتحقق في جملة من الناس فكرهم قليل العصمة للغاية ، والمعرفة ، المستندة الى حق مطلق في بلوغ الحقيقة ، تتحقق في جملة من الاخطاء النسبية،وليس يمكن لا لهذه ولا لتلك ان تتحققابصورة كاملة اللهم الا في الامد اللانهائي لحياة البشرية .

نجد هنا ، كما فيما سبق ، هذا التناقض بين سمة الفكر الانساني الممثّلة بالضرورة بوصفها مطلقة وبين اتخاذه الصورة الواقعية في الافراد فقط بفكرهم المحدود ، التناقض الذي لا يمكن ان ينحل الا في التقدم اللانهائي ، في تعاقب الاجيال البشرية الذي هو عملياً غير محدود ، في نظرنا على الاقل . وبهذا المعنى فان الفكر البشري معصوم بقدر ما هو غير معصوم ، وقدرته على المعرفة محدودة بقدر مـا هي غير محدودة . معصوم وغير محدود بطبيعته ، بمهمته ، بامكانياته ،

وبغايته التاريخية النهائية . غير معصوم ومحدود في نشاطه الفردي وحقيقته الواقعيه المفردة .

وكذلك الامر فيما يتعلق بالحقائق السرمدية . فاذا ما توصلت الانسانية يوماً ما الى حد باتت معه لا تتعامل الا مع حقائق سرمدية ، ونتائج للفكر ذات صحة معصومة وحق مطلق في الحقيقة، يكون معنى هذا انها بلغت نقطة استنفذت فيها لا نهائية العالم الذهني بالفعل وبالقوة ، وبهذا تكون قد تحققت المعجزة الشهيرة معجزة اللامعدود المعدود .

ولكن ثمة اخيراً مع ذلك حقائق هي من الثبات بحيث يبدو لنا ادنى شك حيالها مرادفاً للجنون ؟ ان اثنين واثنين تساوي اربعة ، وان زوايا المثلث الثلاث تساوي زاويتين قائمتين ، وان باريس في فرنسا ، وان انساناً بدون غذاء يموت من الجوع ، الخ ؟ اذن توجد حقائق سرمدية ، حقائق نهائية في التحليل الاخير ؟

أكيد . أن في وسعنا تقسيم كل ميدان المعرفة ، حسب الطريقة القديمة المعروفة جيداً ، الى ثلاثة قطاعات كبرى . الأول يشمل جميع العلوم التي تهتم بالطبيعة غير الحية والتي هي أكثر أو أقل قابلية لان تعالج رياضياً : الرياضيات، الفلك ، الميكانيك ، الفيزياء ، الكيمياء. فاذا كان ثمة من يطيب له استعمال كلمات كبيرة لاشياء جد بسيطة ، ففي الوسع القول أن بعض نتائج هذه العلوم هي حقائق سرمدية ، حقائق نهائية في التحليل الاخير ، وهذا أيضاً هو السبب في أن هذه العلوم قد سميت بالعلوم الدقيقة . ولكن هذا أبعد من أن يكون صحيحاً فيما يتعلق بجميع نتائجها . فالرياضيات وخصائلها في العادة بالغة الصرامة ، قد ارتكبت الخطيئة بادخالها المقادير ومدّها قابليتها للتغير الى اللانهائي الصّغر، واللانهائي الكبر . لقد أكلت ثمرة شجرة المعرفة التي شقت لها درب النتائج البالغة أقصى درجات العظمة ، ولكن أيضاً درب الاخطاء . فوداعاً للحال البتولية ذات الصحة المطلقة والبرهنة غير القابلة للطعن ، التي كان يوجد فيها كل ما هو رياضي ، لقد

..م باب مملكة المجادلات ، ووصلنا في ذلك الى حد يستعمل معه معظم الناس .. اب التفاضل أو التكامل ، ليس لانهم يفهمون ما يفعلون ، بل بايمان محض ، لان النتائج كانت حتى الآن دائماً صحيحة . والامر أسوأ أيضاً فيما يخص الفلك والميكانيك ، وفي الفيزياء والكيمياء يجد المرء نفسه وسط الفرضيات وكأنه وسط خلية نحل . على أن الامر لا يمكن أن يكون خلاف ذلك . في الفيزياء نواجه حركة الجزيئات وفي الكيمياء نواجه تشكل الجزيئات انطلاقاً من الذرات ، ولو لم يكن تداخل الموجات الضوئية من الاساطير ، لما كان لدينا اطلاقاً أي أمل في أن نرى أبداً بأم أعيننا هذه الاشياء الطريفة . ان الحقائق النهائية في التحليل الاخير تصبح هنا ، مع الزمن ، نادرة ندرة غريبة .

ان قسمتنا أسوأ أيضاً في الجيولوجيا ، العلم الذي ، بطبيعته ، يهتم اهتماماً رئيسياً بعمليات تطور لم يكن لها من شاهد لا نحن ، ولا أي انسان ما . ولذلك فان حصاد الحقائق النهائية في التحليل الاخير لا يجري هنا بدون عناء هائل ، ويظل فوق ذلك ضئيلاً للغاية .

والفئة الثانية من العلوم هي الفئة التي تشمل دراسة العضويات الحية . في هذا الميدان يتطور تنوع في العلاقات المتبادلة والسببيات يبلغ من الاتساع حداً لا يقتصر الامر معه على أن كل مسألة محلولة تثير كمية لا حصر لها من المسائل الجديدة ، بل كذلك أن كل مسألة مفردة لا يمكن أن تحل ، وعلى أجزاء أغلب الاحيان ، الا بجملة من البحوث غالباً ما تتطلب قروناً . وفي الوقت نفسه مازال الحاجة لتصور المجاميع تصوراً منهجياً يحمل في كل لحظة على احاطة الحقائق النهائية في التحليل الاخير بفيض من الفرضيات . فكم كانت طويلة جملة الدرجات الوسيطة التي احتيج اليها من غاليان[1] حتى ما لبيغي[2] من أجل التثبت بدقة من شيء في

(١) كلوديوس غاليان (حوالي ١٣٠ - ٢٠٠) : طبيب روماني ، عالم تشريح ، قام بالبحوث الأولى عن دوران الدم .

(٢) مارسيلو مالبيغي (١٦٢٨-١٦٩٤) : طبيب وبيولوجي ايطالي اكتشف في عام ١٦٦١ دوران الدم في الشعريات .

مثل بساطة دوران الدم لدى الثدييات ، وما أقل ما نعرف عن أصل الكريّات الدموية وكم تنقصنا اليوم أيضاً من حلقات وسيطة للبرهنة على علاقة عقلانيـــة ، مثلاً ، بين علائم مرض من الأمراض وبين أسبابه ! وفوق ذلك غالباً ما تأتي اكتشافات مثل اكتشاف الخلية تضطرنا لأن نخضع لاعادة نظر كلية جميع الحقائق النهائية في التحليل الأخير الثابتة حتى الآن في ميدان البيولوجيا ولأن نحذف منها نهائياً أكواماً بكاملها . وإذن فان من يريد أن يقيم هنا حقائق حقة حقاً وراسخة سيكون عليه أن يكتفي بتفاهات مثل : جميع الناس يدركهم الموت ، لجميع أناث الثدييات غدد ثدية ، الخ،ولن يستطيع حتى القول ان الحيوانات العليا تهضم بالمعدة والأمعاء لا بالرأس،لأن النشاط العصبي الممركز في الرأس لا بد منه للهضم.

ولكن الأمور تجري على نحو أسوأ أيضاً بالنسبة للحقائق السرمدية في الفئة الثالثة من العلوم ، هي العلوم التاريخية ، التي تدرس ، في تعاقبها التاريخي وفي نتائجها الحاضرة ، ظروف حياة الناس ، والعلاقات الاجتماعية ، وأشكال الحقوق والدولة مع بنيانها الفوقي المثالي الذي أقامته الفلسفة والدين والفن ، الخ . ففي الطبيعة العضوية ، نحن على الأقل نتعامل مع تعاقب عمليـــات تطور تتكرر ، بمقدار ما نستطيع ملاحظتها مباشرة ، تكرراً منتظماً بعض الشيء ضمن حدود واسعة جداً . إن أنواع العضويات قد بقيت بمجملها كما هي ، منذ عهد أرسطو . وعلى الضد من ذلك ، فان تكرار الأوضاع ، في تاريخ المجتمع ، هو الاستثناء لا القاعدة ، منذ تخطينا الحال البدائية للانسانية ، ما يسمى بالعصر الحجري . وحيث تقوم أمثال هـــذه التكرارات فانها لا تحدث أبداً في الظروف نفسها بالضبط . هكذا هي الحال فيما يتعلق بوجود الملكية الجماعية البدائية للارض لدى جميع الشعوب المتمدنة وبشكل زوالهـــا . وهـذا هو السبب في أن علمنـا ، في ميدان تاريخ الانسانية ، مايزال اكثر تخلفاً بكثير مما في ميدان البيولوجيا . وعدا ذلك : حين يتم التوصل ، ذات مرة ، بصورة لستثنائية ، إلى

معرفة التسلسل الداخلي لأشكال الوجود الاجتماعية والسياسية لعهد من العهود ، فان هذا يحدث حسب القاعدة في الوقت الذي تكون فيه هذه الأشكال قد اجتازت نصف زمانها وسارت نحو أفولها . وإذن فالمعرفة هنا نسبية بصورة أساسية ، نظراً لاقتصارها على فهم تسلسل ونتائج بعض أشكال للمجتمع والدولة لم توجد إلا في زمن معين ولشعوب معينة ، ومعرضة للفناء بطبيعتها . ومن ينطلق إذن في هذا الميدان لاقتناص حقائق نهائية في التحليل الأخير ، حقائق حقة ثابتة على الاطلاق ، فانه لن يجني غير القليل من القنص ، باستثناء تفاهات وعموميات من النوع الاسوأ ، مثل ان الناس على العموم لا يستطيعون العيش بدون أن يعملوا ، وانهم حتى الآن مقسمون معظم الوقت الى سائدين ومسودين ، وان نابليون قد مات في ٥ أيار ١٨١١ ، وهلم جرا .

والحال ، إن من الملحوظ أن هذا الميدان بالضبط هو الذي نلقى فيه على الاغلب الحقائق المسماة بالسرمدية ، الحقائق النهائية في التحليل الاخير ، الخ . إن واقع كون اثنين واثنين تساوي أربعة ، وواقع أن للطيور مناقير ، ووقائع أخرى من النوع نفسه لن يعلن أنها حقائق سرمدية إلا الانسان الذي ينوي أن يستخلص من وجود حقائق سرمدية على العموم الاستنتاج القائل بأن ثمة في ميدان التاريخ البشري حقائق سرمدية ، وأخلاق سرمدية ، وعدالة سرمدية وهلم جرا ، تطالب بصحة وأهمية مماثلتين لصحة وأهمية أفكار الرياضيات وتطبيقاتها . ومن هنا نستطيع أن نعلم علم اليقين أن ذلك الطيّب بالذات سيشرح لنا في أول مناسبة أن جميع سابقيه في صنع الحقائق السرمدية كانوا إلى هذا الحد أو ذاك حميراً أو مشعوذين ، وأنهم جميعاً كانوا واقعين في حمأة الخطأ ، وانهم جميعاً قد زلوا ، ولكن وجود الخطأ لديهم وما كان لديهم من قابلية للزلل إنما هو أمر طبيعي ، وانه دليل على وجود الحقيقي والصحيح لديه ، أما هو ، النبي الذي ظهر لتوه ، فيحمل في جيبه ، جاهزة تماماً ، الحقيقة النهائية في التحليل الاخير ، والاخلاق

السرمدية ، والعدالة السرمدية . ولقد بلغ من كثرة ما حدث هذا مراراً وتكراراً أن لم يعد في الوسع غير الدهشة من انه ما يزال يوجد أناس لديهم من سرعة التصديق ما يجعلهم يصدقون هذا لا من غيرهم ، بل من أنفسهم . ومع ذلك ، ألسنا نرى ، هنا أيضاً ، (في السيد دوهرينغ) أحد هؤلاء الانبياء ، وهو عدا ذلك سرعان ما يأخذه على عادته غضب فوق أخلاقي حين ينكر أناس آخرون أن يكون في وسع فرد ما تقديم الحقيقة النهائية في التحليل الاخير ؟ مثل هذا الانكار ، بل وبمجرد الشك ، هما علامة على الضعف ، على التشوش المستغلق ، على العدم ، على الريبية الانحلالية ، الاسوأ من مجرد العدمية ، على الفوضى المشوشة، وما إلى ذلك من نوع هذه اللطائف. فليس ثمة ، كما هو الامر لدى جميع الانبياء، تمعن وحكم من وجهة نظر علمية وانتقادية ، بل قعقعة بصواعق الاخلاق بدون شكل آخر للدعوى .

ولقد كان بوسعنا الاشارة من قبل إلى العلوم التي تدرس قوانين الفكر البشري : المنطق والدياليكتيك . ولكن الآفاق هنا ليست أفضل بالنسبه للحقائق السرمدية. فالسيد دوهرينغ يقول : ان الدياليكتيك بكل معنى الكلمة هو كلام لا معنى له ، والكتب العديدة التي كتبت والتي سوف تكتب أيضاً عن المنطق تبرهن بما فيه الكفاية عن الحقائق النهائية في التحليل الاخيرة منثورة ، هنا أيضاً ، أكثر جداً مما يعتقد الكثيرون .

على انه لا داعي البتة لأن نقلق لكون مستوى المعرفة الذي نحن فيه ليس اكثر نهائية مما كان لدى سابقينا جميعاً . فلقد بات يشتمل على مجموعة هائلةمن الأفكار ، وانه ليفرض تخصصاً جد كبير في الدراسات على من يريد ان يكون خبيراً في احد فروع المعرفة . والذي يبصم ختم الحقيقة الحقة ، الراسخة ، النهائية في التحليل الأخير ، على معارف لابد لها ، بحكم طبيعتها ذاتها ، اما ان تظل

نسبية اجيالاً متعاقبة طويلة وتكتمل قطعاً قطعاً ، واما انها ، كما في علم تكوين المخلوقات ، وفي الجيولوجيا ، وفي التاريخ البشري ، ستظل دائماً منقوصة وغير كاملة ، ولو بسبب الثغرات في الوثائق التاريخية فقط ـ ، ان هذا لايقوم الابتقديم الدليل على جهله هو وعلى غباوته ، حتى وان يكن ادعاء العصمة الشخصية لايشكل كما هي الحال هنا ، الخلفية الحقيقية لأقواله . ان الصواب والخطأ ، شأنهما شأن جميع تحديدات الفكر التي تتحرك في تعارضات قطبية ، ليست لهما على وجه الضبط صحة مطلقة الا بالنسبة لميدان محدود للغاية ، كما سبق ان رأينا وكما كان في وسع السيد دوهرينغ ان يعلمه هـو ايضاً لو كان على شيء من المعرفة بالعناصر الأولى من الديالكتيك ، التي تتناول بالضبط عدم كفاية جميع التعارضات القطبية . فمذ نطبق التعارض بين الصواب والخطأ خارج الميدان الضيق الذي سبق ان اشرنا اليه فانه يصبح نسبياً وغير صالح للتعبير العلمي الدقيق ، واذا ما خطر لنا ان نطبقه خارج هذا الميدان بوصفه صحيحاً على الاطلاق فاننا اذ ذاك لنخفق كل الاخفاق : ان قطبي التعارض يتحولان الى نقيضها ، فيغدو الصواب خطأ والخطأ صواباً . لنأخذ ، مثلاً ، قانون بويل[1] ، المعروف جيداً ، الذي يكون بموجبه حجم الغازات في حرارة متساوية ، متناسباً عكساً مع الضغط الواقع عليها . لقد وجد رينيولت[2] ان هذا القانون كان ، في بعض الحالات ، غير صحيح . ولو انه كان « فيلسوف الواقع »[3] لكان لزاماً عليه ان يقول : ان قانون بويل متغير ، فما هو اذن بحقيقة حقة ، وبالتالي ليس حقيقة بالمرة ، واذن فهو خطأ . ولكنه بفعله هذا

(١) **روبرت بويل** (١٦٢٧ – ١٦٩١) : كيماوي وفيزيائي انكليزي ، من مؤسسي الكيمياء العلمية .

(٢) **هنري فيكتور رينيولت** (١٨١٠ – ١٨٧٨) : كيماوي وفيزيائي فرنسي ، انصرف في الأكثر الى دراسة الغازات .

(٣) كان دوهرينغ يسمي مذهبه « فلسفة الواقع » .

يكون قد اقترف خطأ اكبر كثيراً من الخطأ الذي يحتويه قانون بويل، وتكون ذريرة الصواب لديه قد اختفت في كثيب رملي من الخطأ ، ويكون قد جعل من نتيجته ، وهي في الأصل صحيحة ، خطأ يبدو ازاءه قانون بويل ، بما كان فيه من خطأ قليل ، صواباً . ولكن رينيولت ،بوصفه رجل علم ، لم يدع نفسه ينهب الى امثال هذه الصبيانيات ، فقد واصل تحرياته فوجد ان قانون بويل ، بصورة عامة ، ليس الا صحيحاً على وجه التقريب ويفقد ، على الخصوص ، صحته فـيما يتعلق بالغازات التي يمكن ان يحولها الضغط الى سوائل ، وذلك منذ يقترب هذا الضغط من النقطة التي يحدث فيها التسيّل . واذن فان قانون بويل لم يكن صحيحاً الا ضمن حدود معينة . ولكن هل هو صحيح اطلاقاً ونهائياً داخل هذه الحدود ؟ لن يزعم هذا أي فيزيائي بل سيقول انه صحيح ضمن بعض حدود الضغط والحرارة وبالنسبة لبعض الغازات . وضمن هذه الحدود الضيقة ايضاً لن يستبعد امكانية تحديد اضيق ايضاً أو امكانية منطوق حولته تحريات مقبلة[1]. تلك هي اذن حال الحقائق النهائية في التحليل الأخير ، في الفيزياء مثلاً . ولذلك فـان الأعمال العلمية حقاً تتحاشى بالضبط تعابير جامدة واخلاقية كالخطأ والصواب ، بينما يصادفها المرء في كل مكان

---

(١) منذ أن كتبت هذه السطور ، كان يبدو أنها لقيت التأكيد لها . فبناء على أحدث البحوث التي قام بها مندلييف وبوغوسكي بأجهزة أكثر دقة ، تقدم جميـع الغازات الحقيقية علاقة متغيرة بين الضغط والحجم . فبالنسبة للهيدروجين كان معـادل التمدد ، في كل الضغوط التي مورست حتى الآن ، يظل ايجابياً (كان الحجم ينقص على نحو أبطأ من ازدياد الضغط)، وبالنسبة للهـواء الجوي والغازات الاخرى المدروسة ، وجدت لكل منها نقطة ضغط باطلة ، بحيث كان هـذا المعادل ايجابياً لدى ضغط أدنى ، وسلبياً لدى ضغط أقوى . وإذن فان قانون بويل ، الذي ما يزال حتى الآن قابلاً عملياً للاستخدام ، سيكون في حاجة للاستكمال بجملة من القوانين الخاصة . (كما نعـلم الآن – عام ١٨٨٥ – أن ليس ثمة اطلاقاً غازات « حقيقية » . فقد أحيلت جميعاً الى الحالة السائلة) . (ملحوظة لانجلز) .

في مؤلفات مثل فلسفة الواقع[1] ، حيث يريد هراء فارغ ان يفرض نفسه علينا كنتيجة معصومة للفكر المعصوم .

مقتطف من « انتي دوهرينغ » الجزء الأول ، الفصل التاسع ، ١٨٧٨ ، ترجمة ا. بوتيجيللي، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ .

(١) انظر الهامش رقم ٣ صفحة ١٥٥ .

نسبية القيم الأخلاقية

١

لعالم الأخـلاق ، في نظر اضراب دوهرينغ ، « مثلما لعالم المعرفة الكلي ... مبـادئه الثابتة وعناصره البسيطة » . والمبادىء الخلقية هي « فوق التاريخ وكذلك فوق السمات الراهنة ذات الصفات القومية » — وكذلك فوق الفروق الطبقية طبعاً ...

بيد ان انجلز يبين أن ليس ثمة من شيء نسبي أكثر مما هي الأخلاق . فالقـيم الخلقية المكرّمة اليوم ليست هي المبادىء الخلقية التي كانت سائدة في الماضي ، وحتى في هذه الأيام ، تختلف الأخلاق لدى مختلف الطبقات الاجتماعية. وبالفعل ، ان الأخلاق تتغير وتتطور مع المجتمع ومثلما يتطور ويتغير . وانهـا في ذلك لتتقدم هي أيضـاً ، مثلما تتقدم المعرفة العلمية . ولكننا « لم نتجاوز بعد الأخلاق الطبقية ». فكيف يطمع اشتراكي بتجميد هذه الأخلاق الطبقية الراهنة في أخلاق سرمدية ويفرضهـا ، غـداً ، على المجتمع اللاطبقي ؟

إذا كنا لم نتقدم البتة مع « المفهوم القائل ان ثمة تعارضاً مطلقاً بـين الصواب والخطأ »[1] فلسوف نمضي إلى مدى أقل بعداً بكثير مـع الخير والشر .

هذا التعارض يتحرك حصراً في المجال الخلقي ، وبالتالي في ميدان يعود الى تاريخ الناس ، وهنا تكون الحقائق النهائية في التحليل الأخير أكثر ندرة . فقد بلـغ من كثرة ما تغيرت الأفـكار عن الخير والشر من شعب إلى شعب ، ومن عهد إلى عهد ، ان تناقضت بعضها مـع بعض تناقضاً صريحاً . ولسوف يقول معترض :

---

(١) انظر النص السابق ، ص١٤٨ وما بعدها .

ـ ولكن الخير ليس هو الشر ، والشر ليس هو الخير ، وإذا ما وضع الخير والشر في كيس واحد ، فان في هذا نهاية كل اخلاقية ، ويستطيع كلٌّ ان يتصرف على هواه !

وذلك هو أيضاً رأي السيد دوهرينغ ، مذ تنزع عنه فخامته السحرية . ولكن الامر لا يبت فيه مع ذلك بمثل هذه البساطة . ولو أنه كان على هذه الدرجة من البساطة لما دار جدل حول الخير والشر ، ولعرف كل امرىء ما هو الخير وما هو الشر . والحال، ماذا بشأن ذلك الآن ؟ بأية اخلاق يعظوننا اليوم؟ انها أولاً الاخلاق الاقطاعية المسيحية ، الموروثة من ايمان القرون الماضية ، وهي بدورها تنقسم أساسياً إلى أخلاق كاثوليكية واخلاق بروتستانتية ، الامر الذي لا يمنع انقسامها ثانية الى أقسام فرعية تذهب من الاخلاق الكاثوليكية واليسوعية ومن الأخلاق البروتستانتية الارثوذوكسية حتى الاخلاق الانفلاتية[٢]. وإلى جانب هذا تقوم الاخلاق البرجوازية الحديثة، ثم من جديد إلى جانب هذه أخلاق المستقبل أخلاق البروليتاريا ، بحيث أن الماضي والحاضر والمستقبل ، في أكثر البلدان الاوربية تقدما ليس الا ، تقدم ثلاث مجموعات كبرى من النظريات الاخلاقية سارية المفعول في آن واحد وبعضها إلى جانب بعض . فما هي الصحيحة اذن ؟ ولا واحدة ، بمعنى مطلق نهائي . ولكن الاخلاق التي تحتوي على النصيب الاوفى من العناصر الواعدة بالبقاء هي بالتأكيد الأخلاق التي تمثل ، في الحاضر ، انقلاب الحاضر ، تمثل المستقبل ـ انها اذن الاخلاق البروليتارية .

ومذ نرى لكل من طبقات المجتمع الحديث الثلاث ، الارستوقراطية الاقطاعية ، والبرجوازية والبروليتاريا ، أخلاقها الخاصة ، فليس يمكن الا أن نستنتج من هذا أن الناس ، عن وعي أولا وعي ، يستمدون مفاهيمهم الأخلاقية،

---

(١) أو الليبرالية .

في التحليل الاخير ، من العلاقات العملية التي يقوم عليها وضعهم الطبقي - أي من العلاقات الاقتصادية التي ينتجون ويتبادلون فيها .

ومع ذلك فان في النظريات الأخلاقية الثلاث آنفة الذكر شيئاً مامشتركا لديها هي الثلاثة : اليس هذا جزءاً من أخلاق مرسومة نهائياً ؟ وهذه النظريات الاخلاقية تمثل ثلاث مراحل مختلفة من التطور التاريخي نفسه ، واذن فان لها خلفية تاريخية مشتركة ، وبالتالي ،بالضرورة ، كثيراً من العناصر المشتركة.وفوق ذلك أيضاً ، ان النظريات الاخلاقية لا بد لها بالضرورة ، في مراحل متماثلةأومتماثلة بعض الشيء من مراحل التطور الاقتصادي ، ان تتوافق توافقاً أكثر أو أقل . فمنذ اللحظة التي تطورت فيها الملكية الخاصة للاشياء المنقولة ، كان لا بد لجميع المجتمعات التي تسود فيها هذه الملكية الخاصة أن يكون فيها هذه الوصيةالاخلاقية المشتركة : لا تسرق .فهل يعني هذا أن تصبح هذه الوصية وصيةأخلاقيةسرمدية؟ كلا ، أبداً . ففي مجتمع ازيلت منه دوافع السرقة ، حيث السرقات ،بالتالي، لا يمكن أن يرتكبها ، مع مرور الزمن ، غير مجانين ، كم سيضحك الناس من الواعظ الاخلاقي الذي يود أن يعلن على رؤوس الاشهاد الحقيقية السرمدية : لا تسرق !

ولهذا فاننا نرفض كل طمع بأن تفرض علينا أية عقائدية أخلاقية كقانون اضافي سرمدي ، نهائي ، لا يتزعزع بعد اليوم ، بذريعة أن لعالم الاخلاق ، هو أيضاً ، مبادئه الدائمة التي هي فوق التاريخ والفوارق القومية . فنحن نؤكد ، بالعكس ، ان كل نظرية في الاخلاق حتى اليوم انما كانت ، في التحليل الاخير ، نتاج الوضع الاقتصادي للمجتمع في أيامها .وكما أن المجتمع قد تطور حتى اليوم ضمن تعارضات طبقية ، فقد كانت الاخلاق على الدوام أخلاقاً طبقية ، اما أنها كانت تبرر سيطرة ومصالح الطبقة السائدة ، واما أنها كانت ، منذ أن تصبح الطبقة المضطهَدة على جانب من القوة ، تمثل الثورة على هذه السيطرة ومصالح

المستقبل للمضطهدين . وما من شك في أن تقدماً قد حدث مع هذا ، اجمالا ، بالنسبة للأخلاق كما بالنسبة لجميع فروع المعرفة البشرية الاخرى . ولكننا لم نتجاوز بعد الاخلاق الطبقية . ولن يصبح ممكناً وجود أخلاق انسانية حقاً ، موضوعة فوق التعارضات الطبقية وذكراها ، الا في مستوى للمجتمع لا يكون قد تم فيه فقط التغلب على التعارض الطبقي ، بل يكون قد نسي فيه أيضاً في ممارسة الحياة اليومية ماذا كان هذا التعارض . فليعرض الآن على المقياس تبجح السيد دوهرينغ الذي يطمع ، من قلب المجتمع الطبقي القديم ، وعشية ثورة اجتماعية ، في أن يفرض على المجتمع اللاطبقي للمستقبل أخلاقاً سرمدية ، مستقلة عن الزمان وعن تغيرات الواقع !

مقتطف من « مناهضة دوهرينغ » ، الجزء الأول، الفصل التاسع ، ١٨٧٨ ، ترجمة ا . بوتيجيللي، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ .

العـــدالة

يبرهن انجلز على نسبية القيم الأخلاقية فيما يختص ، مثلاً ، بالمثل الأعلى للعدالة .

إنه يحلل منشأ وتطور هذا المثل الأعلى ، فيبين أن التنطع - كما تفعل الاشتراكية البرجوازية الصغيرة - لوزن العلاقات الاقتصادية ، وبالتالي المجتمع ، بميزان « العدالة السرمدية » الحساس ، انما هو ، في آخر الأمر ، عودة الى البحث عن « حجر الفلاسفة » في عهد الكيمياء القديمة .

في مرحلة جد بدائية من تطور المجتمع ، يشعر بالحاجة الى جمع العقود اليومية المتجددة للانتاج والتوزيع ومبادلة المنتجات في قاعدة مشتركة ، والى السهر على ان يخضع كل فرد لشروط الانتاج والتبادل المشتركة . وهذه القاعدة ، التي تكون في البداية عرفاً ، تصبح بعد قليل قانونا . ومعه تنبثق بالضرورة هيئات مكلفة بمراعاته : السلطات العامة ، الدولة . وخلال التطور اللاحق للمجتمع ، يتطور القانون الى تشريع اكثر أو اقل اتساعاً . وكلما ازداد تعقداً ازدادت اصطلاحاته بعداً عن الاصطلاحات المعبرة عن ظروف المجتمع الاقتصادية الجارية. واذ ذاك يبدو هذا التشريع كعنصر مستقل، يستمد مبرر وجوده وأساس تطوره اللاحق ، لا من الظروف الاقتصادية ، بل من دواعيه العميقة الخاصة أو ، اذا شئتم ، من « فكرة الارادة » . وينسى الناس ان الظروف الاقتصادية لحياتهم هي منشأ الحقوق التي لديهم ، مثلما نسوا انهم قد نسلوا من عالم الحيوان . ومع تطور التشريع الى مجموعة معقدة وموسعة تظهر ضرورة تقسيم جديد للعمل الاجتماعي ،

وتتكون طائفة من رجال القانون المحترفين ، ومعهم يولد علم الحقوق . وهذا العلم لدى تطوره ، يقارن بين النظم القانونية لمختلف الشعوب ومختلف العصور ، ناظراً اليها لا كصورة للعلاقات الاقتصادية في حينها ، بل كنظم تجد في ذاتها مبرر وجودها . والحال ، ان المقارنة تفترض عنصراً مشتركاً ، والحقوقيون يظهرونه ببناء حقوق طبيعية مما هو مشترك اكثر أو اقل بين جميع هذه النظم . والمقياس الذي يرجع اليه لمعرفة ما هو من الحقوق الطبيعية أم لا انما هو بالضبط التعبير الاكثر تجريداً عن الحقوق ذاتها ، أي العدالة . ومنذ هذه اللحظة لا يعود تطور الحقوق ، في نظر رجال القانون ومن يصدقونهم على القول ، غير الجهد الرامي الى تقريب الظرف البشري ، في تعبيره الحقوقي ، تقريباً متزايداً أبداً الى المثل الأعلى للعدالة ، للعدالة السرمدية . وهذه العدالة ليست دائماً غير التعبير على الصعيد الايديولوجي والميتافيزيائي عن الظروف الاقتصادية القائمة ، تارة حسب صورتها المحافظة ، وتارة حسب صورتها الثورية . فلقد كانت عدالة اليونان والرومان تجد الرق عادلاً ، وكانت عدالة البرجوازيين عام ١٧٨٩ تطالب بالغاء الاقطاعية لأنها غير عادلة . واما النبلاء البروسيون فكانوا يعتبرون حتى قانون الأقضية[1] المزيل انتهاكاً للعدالة السرمدية . وهكذا فان فكرة العدالة السرمدية تتغير ليس فقط مع تغير العصر والمكان ، بل ومع تغير الأشخاص انفسهم . انها ، كما يلاحظ مولبرجر[2] بكثير من الصواب ، تدخل في عداد الأشياء « التي يختلف فهم كل امرىء لها » . ففي الحياة اليومية، ونظراً لبساطة العلاقات التي ينبغي اصدار حكم

(١) يلمح انجلز هنا الى الاصلاح الاداري في بروسيا عام ١٨٧٣ الذي كان يعترف للاقضية بحقها في أن تختار مديريها بنفسها ، بعد أن كانوا حتى ذلك الحين يعينون من قبل الملاكين العقاريين .

(٢) ارتور مولبرجر (١٨٤٧–١٩٠٧) : طبيب وصحافي برجوازي صغير ألماني ، برودوني .

عليها ، تقبل بدون سوء تفاهم تعابير مثل عادل ، وظالم ، وعدالة ، وشعور حقوقي حتى وان تكن مطبقة على وقائع اجتماعية ، في حين انها ، لدى الدراسة العلمية للعلاقات الاقتصادية ، تسبب (...) التشوش المتلف نفسه الذي من شأنه ان يحدث الآن في الكيمياء ، مثلاً ، اذا ما اريد الاحتفاظ باصطلاحات النظرية الفلوجستية[1] . وانه لتشوش اكثر خطورة ايضاً حين يعتقد المرء ، على غرار برودون[2] ، بهذا الفلوجستون الاجتماعي ، « العدالة » ، أو حين يؤكد، على غرار مولبرجر ، ان الفلوجستون والاوكسجين صحيحان سواء بسواء .

مقتطف من « مسألة السكن » ، ١٨٧٢ ، الجزء الثالث ، ترجمة ج. لونوار، المطبوعات الاجتماعية ١٩٥٧.

---

(١) قبل اكتشاف الأوكسجين ، كان الكيماويون يفسرون احتراق الأجسام في الجو مفترضين وجود مادة خاصة قابلة للاحتراق ، هي الفلوجستون ، تتبدد لدى الاحتراق . وحين وجدوا أن أجساماً بسيطة يزداد ثقلها بعد احتراقها ، فسروا هذا بقولهم أن للفلوجستون وزناً سلبياً ، بحيث يكون الجسم بدون الفلوجستون أثقل مما هو حين يحتوي عليه . وهكذا فان الخيال قد عزا الى الفلوجستون ، شيئاً فشيئاً ، الخواص الرئيسية للاوكسجين ، ولكنها كلها بالمقلوب . وقد وضع حداً لهذه الفرضية اكتشاف أن الاحتراق هو التحام الأجسام المحترقة بجسم آخر ، هو الأوكسجين ، وتهيئة هذا الاوكسجين ــ ولكن ذلك لم يتحقق إلا بعد مقاومة طويلة من جانب الكيماويين الأكبر سناً . (ملاحظة من انجلز)

(٢) بيير جوزيف برودون (١٨٠٩–١٨٦٥) : اقتصادي فرنسي ، ممثل كلاسيكي للاشتراكية البرجوازية الصغيرة . مثالي في الفلسفة ، خصم للصراع الطبقي في الحركة العمالية ، وقد تعرض لانتقاد جذري من قبل ماركس الذي أفرد له مؤلفه « بؤس الفلسفة » (١٨٤٧). كما ان ماركس وانجلز قد حارباه على الدوام داخل الأممية الأولى ، بوصفه الايديولوجي النموذجي للاصلاحية .

المساواة

ان فكرة المساواة ، شأنها شأن فكرة العدالة ، تنم عن كونهـا نتاجاً للتاريخ . وهذا ما يبينه انجلز الآن في نص ذائع الشهرة .

ومن جهـة أخرى يؤدي به برهانه الى تحديد معناها ، والمحتوى الذي تعطيه البروليتاريا لمطالبتها بالمساواة، ويؤدي به –في مواجهة الطوباوية البرجوازية الصغيرة– الى ايضاح حدودها في الوقت نفسه .

إن الفكرة القائلة بأن جميـع الناس ، بوصفهم ناساً ، لديهم شيء ما مشترك ، وانهم، بمقدار هذه الصفة المشتركة ، متساوون ، هي بالطبـع فكرة قديمة قدم العالم. ولكن المطالبة الحديثة بالمساواة تختلف عن هذا شديد الاختلاف . انـ مؤداها بالأحرى أن يستخلص من هذه الصفة المشتركة القائمة في كون المرء انساناً، من هذه المساواة بين الناس بوصفهم ناساً ، الحق في قيمة سياسية أو اجتماعية متساوية لجميع الناس ، أو على الأقل لجميع مواطني دولة من الدول ، لجميـع أعضـاء مجتمع من المجتمعات . وقد كان لا بد من مرور آلاف وآلاف السـنين لـكي يمكن أنـ يستخلص من هذه الفكرة الأولى عن المساواة النسبية استنتاج مساواة بالحقوق في الدولة والمجتمع ، ولـكي يمكن لهـذا الاستنتاج حتى أن يظهر كشيء طبيعي وبديهي . ففي أقدم الجماعات ، الجماعات البدائية ، كان أقصى ما يمكن أن يكون موضع بحث المساواة في الحقوق بين أعضاء الجماعة ، وبصورة طبيعية تماماً كانـ يستثنى منها النساء والعبيد والاجانب . ولدى اليونان والرومان كانت التفاوتات بين الناس أكـثر بكثير من أية مساواة . وكان يعتبر ضرباً من الجنون في

نظر الاقدمين ان يكون في وسع اليونان والبرابرة ، الناس الاحرار والعبيد ، الرعايا والمحميين ، الرعايا الرومان والتابعين لروما (استعمالاً لتعبير واسع) أن يكون لهم الحق في قيمة سياسية متساوية . وفي ظل الامبراطورية الرومانية ، تلاشت جميع هذه التمييزات شيئاً فشيئاً ، باستثناء التمييز بين الناس الاحرار وبين العبيد ، ونتجت عن ذلك ، بالنسبة للناس الاحرار على الاقل ، تلك المساواة بين الاشخاص الخاصين التي تطورت على أساسها الحقوق الرومانية ، وهي أكمل صياغة نعرفها للحقوق قائمة على أساس الملكية الخاصة . ولكن لم يكن ممكناً ، طيلة بقاء التعارض بين اناس أحرار وأناس عبيد ، أن يكون موضع بحث استخلاص استنتاجات حقوقية عن المساواة البشرية العامة ، وقد رأينا هذا مؤخراً ايضاً في الولايات القائمة على الرقيق في اتحاد اميركا الشمالية [1] .

ان المسيحية لم تعرف غير مساواة واحدة بين الناس جميعاً ، هي المساواة في الخطيئة الاصلية . والى جانب هذا فان أقصى ماعرفته هو المساواةبين المختارين. ومع ذلك فان التأكيد عليها لم يجر إلا في البداية. وآثار مشاعية الاملاك الموجودة أيضاً في بدايات الدين الجديد إنما تعود الى التضامن بين المضطهدين أكثر مما تعود الى افكار حقيقية عن المساواة . وسرعان ما وضع رسوخ التعارض بين كهنة وعلمانيين حداً لهذه المساواة البدائية . وجاء غزو الجرمان لاوروبا الغربية فقضى بالزوال قروناً على جميع أفكار المساواة إذ قد نشأ شيئاً فشيئاً تدرج في المراتب اجتماعي وسياسي كان من التعقيد بحيث لم يعرف له مثيل قط . ولكنه في الوقت نفسه جر أوروبا الغربية والوسطى الى حركة التاريخ ، وخلق للمرة الاولى منطقة تمدن متراصة . وفي هذه المنطقة ، وللمرة الاولى ، خلق منظومة دول ذات طابع

---

(١) يقصد انجلز المقاومة الطويلة التي أبدتها الولايات الجنوبية في الاتحاد ضد الغاء الرقيق . فقد وصل الأمر بهذه الولايات أن خاضت حرب الانفصال (١٨٦١ - ١٨٦٥) دفاعاً عن نظام الرقيق .

قومي بالدرجة الاولى كانت تتأثر بعضها ببعض ويجمد بعضها بعضاً. وهكذا كان يمهد التربة الوحيدة التي أمكن على أساسها ، في الازمنة اللاحقة ، التحدث عن المساواة بين الناس ، عن حقوق الانسان .

وعدا ذلك فان القرون الوسطى الاقطاعية قد أنمت في أحشائها الطبقة المدعوة ، خلال تطورها ، لان تغدو الممثلة لمطلب المساواة الحديث :البرجوازية. وكانت البرجوازية ،وهي ذاتها نظام اقطاعي في البداية ، قد دفعت الصناعة الحرفية في الغالب وتبادل المنتجات داخل المجتمع الاقطاعي الى درجة عالية نسبياً حين فتحت لها الاكتشافات البحرية الكبرى في نهاية القرن الخامس عشر مجالاً جديداً وأكثر اتساعاً . واذ ذاك صارت التجارة الاوروبية الخارجية ، التي كانت تمارس حتى ذلك الحين بين ايطاليا والمشرق فقط،ممتدة إلى أميركا وإلى بلادالهند،ومرعان ما تجاوزت بأهميتها سواء التبادل بين مختلف البلدان الاوروبية أم التداول الداخلي لكل بلد على حدة . وغمر ذهب أميركا وفضتها اوروبا وتسربا كعنصر تفسخ إلى جميع ثغرات المجتمع الاقطاعي وشقوقه ومسامه . ولم تعد الورشات الحرفية تكفي الحاجات المتنامية .فحلت المشاغل اليدوية محلها في الصناعات الرئيسية لاكثر البلدان تقدماً .

بيد أن هذه الثورة الجبارة في ظروف حياة المجتمع الاقتصادية لم يعقبها البتة على الفور تبدل يتناسب معها في بنيته السياسية . فقد ظل نظام الدولة اقطاعياً بينما كان المجتمع يصبح أكثر فأكثر برجوازياً . والتجارة ذات النطاق الواسع وبالتالي التجارةالدولية على الأخص والتجارة العالمية على نحو أكثر أيضاً ،تتطلب أصحاب بضائع أحراراً ، لا تعوقهم في تحركاتهم عوائق ، متساوين في الحقوق بصفتهم هذه ، يتبادلون على أساس حق متساو لهم جميعاً ، على الأقل في كل موطن على حدة . والانتقال من الحرفية الى المشاغل اليدوية يفترض وجود عدد من الشغيلة الأحرار ـ الأحرار من روابط الطوائف الحرفية ،من جهة ، ومن وسائل استثمار

قوة عملهم بأنفسهم ، من جهة أخرى – القادرين على التعاقد مع صاحب المعمل على تأجير قوة عملهم ، وهم أمامه ، بالتالي ، متساوون معه في الحقوق بوصفهم متعاقدين . وأخيراً فان المساواة والقيمة المتساوية لجميع الأشغال البشرية لأنها وباعتبارها عملاً بشرياً بصورة عامة قد وجدت التعبير عنها اللاواعي، ولكنه التعبير الأشد ، في قانون القيمة للاقتصاد البرجوازي الحديث القاضي بأن تقاس قيمة سلعة من السلع بالعمل الضروري اجتماعياً الذي تتضمنه[1] . ولكن حيثما كانت العلاقات الاقتصادية تتطلب الحرية والمساواة في الحقوق ، كان النظام السياسي يقيم بوجهها في كل خطوة عوائق طائفية حرفية وامتيازات . فقد كانت ثمة امتيازات محلية ، وجمارك تفاضلية ، وشتى أنواع القوانين الاستثنائية لا تقصر ضربانها على الأجنبي أو ساكن المستعمرات في تجارتها ، بل غالباً ما كانت تضرب أيضاً زمراً بكاملها من أبناء الدولة . وفي كل مكان كانت تقوم امتيازات طائفية حرفية دون أن تكون لها نهاية أو توقف ، سادة الطريق على المشاغل اليدوية . فلم يكن السبيل حراً في أي مكان ولا كانت الفرص متكافئة لدى المتنافسين البرجوازيين – ومع ذلك فقد كان هذا أول المطالب والمطلب الذي كان يزداد الحاحاً باطراد.

وهذا المطلب – ألا وهو التحرر من العوائق الاقطاعية واقامة المساواة في الحقوق بازالة التفاوتات الاقطاعية – مذ وضعه تقدم المجتمع الاقتصادي في جدول الأعمال ، لم يكن يمكن ألا يأخذ بعد قليل نسباً أكثر اتساعاً . وإذا كان تقدمه يجري لصالح الصناعة والتجارة ، فقد كان لا بد من المطالبة بالمساواة ذاتها في الحقوق للجمهور الكبير من الفلاحين الذين كان عليهم ، في جميع درجات

(١) هذا الاستنتاج للأفكار الحديثة عن المساواة انطلاقاً من ظروف المجتمع البرجوازي الاقتصادية قد عرض ، للمرة الأولى ، من قبل ماركس في « الرأسمال » (ملاحظة من انجلز) . انظر «الرأسمال» ، الكتاب الأول ، الجزء الأول ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ ، ص ٧٣ .

العبودية ، بدءاً من القنانة الكاملة ، أن يقدموا مجانا القسم الأكبر من وقت عملهم لسيدهم الاقطاعي اللطيف ، وعدا ذلك أن يدفعوا له وللدولة أتاوات لا تعد ولا تحصى . ولم يكن يمكن ، من جهة أخرى ، الامتناع عن المطالبة كذلك بالغاء الأفضليات الاقطاعية ، من اعفاء للنبلاء من الضرائب وامتيازات سياسية من شتى الأنواع . ولما كان الناس لم يعودوا يعيشون في امبراطورية شاملة ، كما كانت الامبراطورية الرومانية ، بل في منظومة دول مستقلة ، في علاقات بعضها مع بعض على قدم المساواة ، وعلى مستوى واحد تقريباً من التطور البرجوازي ، فقد كان بدهياً أن المطلب لا بد أن يأخذ طابعاً عاماً يتجاوز حدود دولة بمفردها ، وأن الحرية والمساواة كان لا بد أن تعلنا من حقوق الانسان . ولكن مع هذا ، فان ما يشير إلى الطابع البرجوازي نوعياً لحقوق الانسان هذه هو أن الدستور الاميركي ، وهو أول الدساتير التي اعترفت بها ، سرعان ما يؤكد عبودية الناس الملونين الذين كانوا موجودين في اميركا : لقد الغيت الامتيازات الطبقية ، وكرّست الامتيازات العرقيــة .

ومع ذلك ، وهذا أمر معلوم ، فان البرجوازية ، منذ لحظة خروجها من شرنقتها التي كانت فيها برجوازية اقطاعية ، واذ نظام القرون الوسطى يتحول الى طبقة حديثة ، ــ أن البرجوازية تكون ، منذ تلك اللحظة ، مصحوبة بظلها ، البروليتاريا ، صحبة لا توقف فيها ولا مفر منها . وكذلك فان المطالب البرجوازية بالمساواة مصحوبة بمطالب بروليتارية بالمساواة . ومنذ أن طرح المطلب البرجوازي بالغاء الامتيازات الطبقية ، ظهر الى جانبه المطلب البروليتاري بالغاء الطبقات ذاتها — أولاً بشكل ديني ، استناداً الى المسيحية البدائية ، ثم بناء على النظريات البرجوازية نفسها عن المساواة . فالبروليتاريون يمسكون البرجوازية بما تقول : ان المساواة لا ينبغي أن تقوم فقط ظاهرياً ، فقط في ميدان الدولة ، انما ينبغي أن تكون

فعلية أيضاً ، وبالتالي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . وعلى الاخص ، منذ أن قامت البرجوازية الفرنسية ،انطلاقاً من الثورةالكبرى ، بوضع المساواةالمدنية في المرتبة الأولى ، ردت عليها البروليتاريا الفرنسية ضربة بضربة مطالبة بالمساواة الاقتصادية والاجتماعية ، وأصبحت المساواة صيحة الحرب بوجه خاص للبروليتاريا الفرنسية .

وعلى هذا فان لمطلب المساواة في فم البروليتاريا مدلولاً مزدوجاً.إما أنه ـ وهذه هي الحال على وجه التخصيص في بادىء الأمر ، في حرب الفلاحين ، مثلا ـ رد فعل عفوي على التفاوتات الاجتماعية الصارخة ، وعلى التباين الشديد بين الأغنياء والفقراء ، السادة والعبيد ، المبذرين والجائعين ، وهي بهذه الصفة مجرد تعبير عن الغريزة الثورية وفي هذا ـ في هذا فقط ـ تجد ما يبررها . وإما أنه، وقد تولد من رد الفعل علىمطلب المساواة البرجوازي الذي تستخلص منه مطالبأكثر أو أقل عدالة وما يذهب منها إلى مدى أبعد ، يتخذ وسيلة للتحريض من أجل اثارة العمال على الرأسماليين بواسطة تأكيدات الرأسمالية الخاصة ، وفي هذه الحال تمسك بالمساواة البرجوازية ذاتهاوتسقط معها.والمحتوى الفعلي لمطلب المساواةالبروليتاري هو ، في الحالين ، مطلب الغاء الطبقات . وكل طلب للمساواة يذهب إلى أبعد من هذا يقع بالضرورة في اللامعقول .

* * *

وهكذا فان فكرة المساواة ، سواء بشكلها البرجوازي أم بشكلها البروليتاري ، انما هي بالذات نتاج للتاريخ ، يفترض خلقها بالضرورة علاقات تاريخية معينة ، وهذه بدورها تفترض تاريخاً سابقاً طويلاً . فهي اذن كل ما يراد ، اللهم ألا أن تكون حقيقة سرمدية . واذا كانت اليوم ، بهذا المعنى أو ذاك ،

أمراً بدهياً في نظر الجمهور الكبير ، واذا كانت ، كما يقول ماركس ، « قد اكتسبت صلابة حكم مسبق شعبي[1] » ، فما هذا بفعل صحتها البدهية ، انما هو بفعل الانتشار الشامل والآنية الملحة لأفكار القرن الثامن عشر .

مقتطف من « انتي دوهرينغ » ، القسم الأول ، الفصل العاشر، ١٨٧٨ ، ترجمة ا. بوتيجيلي ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٣ .

---

(١) ماركس – « الرأسمال » ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ ، ص ٧٣ .

العلم والفلسفة

سبق أن ذكرنا أن المادية الدياليكتيكية تتطلب إلفة كبيرة مع العلم. ولقد رأينا أن انجلز كان مثالاً في هذا المجال . والمقتطفات التي نقدمها هنا لا تعطي غير فكرة ضئيلة عن سعة معرفته العلمية . أما ماركس فكانت معارفه موسوعية بكل معنى الكلمة .

وبالعكس ليس يمكن للعلم أن يستغني عن الفلسفة ، وبتعبير أدق عن المادية الدياليكتيكية . ذلك أن أهل العلم هم دائماً ، عن وعي أو بدون وعي ، تحت تأثير فلسفة من الفلسفات . ويبين انجلز أن لهم جميعاً مغنماً من دراسة الدياليكتيك من أجل تحاشي التجريبية والانتقائية والجمود العقائدي – من جميع ما تنتهي المكتشفات العلمية ذاتها الى تبديده ، ولكن على نحو متأخر وبعناء ، الأمر الذي كان في وسع المعرفة بالمادية الدياليكتيكية أن تتفاداه .

– ١ –

إن الدراسة التجريبية للطبيعة قد جمعت حشداً من المعارف الايجابية هو من الضخامة بحيث أصبحت ضرورة ترتيبها منهجياً وحسب ترابطها الداخلي في كل ميدان على حدة من ميادين البحث ملحة على وجه الاطلاق . وثمة ما يتطلب بما لا يقل إلحاحاً تصنيف مختلف ميادين المعرفة في تسلسلها الصحيح الواحد بالنسبة للآخر . ولكن علم الطبيعة ، لدى هذا ، ينتقل الى ميدان النظرية وهنا تخفق الطرائق التجريبية ، ولا يمكن أن يقدم الخدمة غير الفكر النظري . ولكن الفكر النظري ليس صفة فطرية إلا بالأهلية لها . إن هذه الأهلية ينبغي تطويرها وتثقيفها ، وليس لهذا التثقيف من وسيلة حتى الآن غير دراسة فلسفة الماضي .

إن الفكر النظري لكل عصر ، وبالتالي لعصرنا أيضاً ، هو نتاج تاريخي ،تخذ في أزمنة مختلفة شكلاً جد مختلف ، ومن هنـــا ، فهو يأخذ مضموناً جد ،لف . وعلى هذا فان علم الفكر ، مثل كل علم آخر ، هو علم تاريخي ، هو علم التطور التاريخي للفكر البشري . وإن هـــذا لذو أهمية بالنسبة للتطبيق العملي للفكر على ميادين تجريبية . ذلك أولاً لأن نظرية قوانين الفكر ليست البتة « حقيقة سرمدية » مبتوت بها نهائياً كما يتصور هذا عقل البرجوازي الضيق الأفق فيما يتعلق بكلمة « منطق » . فالمنطق الصوري نفسه ما يزال منذ أرسطو [1] حتى اليوم ميداناً لمناقشات عنيفة . وأما الديالكتيك فلم يدرسه حتى الآن بشيء من الدقة غير مفكرين ، هما أرسطو وهيجل . والحال ان الديالكتيك هو الذي يؤلف اليوم اهم شكل للفكر بالنسبة لعلم الطبيعـــة ، إذ أنه الوحيد الذي يقدم عنصر التماثل ، وبالتالي طريقة الايضاح للعمليات التطورية التي تشاهد في الطبيعة ، والروابط الاجمالية ، وللانتقال من ميدان بحث إلى آخر .

ومن جهة ثانية ، إذا كانت معرفة التطور التاريخي للفكر البشري ، مع المفاهيم عن الترابطات العامة للعالم الخارجي التي ظهرت في مختلف العهود ، هي حاجة لعلم الطبيعة النظري ، فانها لكذلك أيضاً لأنها تقدم محكاً للنظريات التي ينبغي لهذا العلم أن يبنيها . والحال ، ان انعدام الخبرة بتاريخ الفلسفة يبرز هنا غالباً إلى حد ما وعلى نحو جلي بما فيه الكفاية . فثمة موضوعات سبق أن لقيت المساندة في الفلسفة منذ قرون وأهملت ، فلسفياً ، منذ وقت بعيد ، في الغالب ، تظهر بشيء من التواتر لدى العلماء المنصرفين إلى النظرية بوصفها حكمة جديدة كل الجدة ، ونراها تظل بعض الوقت على الموضة . فمن المؤكد انه نجاح كبير

---

(١) ارسطو (٣٨٤-٣٢٢ قبل الميـــلاد) : فيلسوف يوناني كبير ، تحتوي فلسفته ، في وقت معاً ، على نواح مادية وعلى نفحة مثالية .

للنظرية الميكانيكية عن الحرارةالاتيان ببراهين جديدة على مبدأ الاحتفاظ بالطاقة والعود به الى المقام الأول . ولكن أكان يمكن لهـــذا المبدأ ان يظهر بوصفه شيئاً جديداً بصورة مطلقة لو أن السادة الفيزيائيين تذكروا ان قد سبق لديكارت أن قدمه ؟ ومنذ أن استأنفت الفيزياء والكيمياء التعامل ، على نحو يكاد يكون حصرياً ، مع الجزيئـــات والذرات ، عادت إلى المقام الأول بالضرورة الفلسفة الذرية لليونان القديمة . ولكن كم يعالجها معالجة سطحية حتى الأفضلون منهم ! وهكذا فان كيكولي[1] يروي (في كتاب « أهداف ونتائج الكيمياء ») أنها آتية من ديموقريطس[2] بدلاً من أن يقول من لوسيب[3] ، ويؤكد ان دالتون[4] كان على زعمه اول من أقر بوجود ذرات بدائية مختلفة كيفياً ، وأنه أول من نسب اليها أوزاناً مختلفة ، ذات صفة مميزة بالنسبة لمختلف العناصر ، في حين أن في الوسع أن نقرأ لدى ديوجين لايرت[5] أن ابيكور[6] ينسب إلى الذرات منذ ذلك

(١) فريديريك أوغوست كيكولي (١٨٢٩-١٨٩٦) : كيماوي ألماني ، عرف ببحوثه في الكيمياء العضوية والنظرية ، وبخاصة باكتشافه القيمة الرباعية للفحم . وقد ظهر كتاب كيكولي الذي يشير اليه انجلز في بون عام ١٨٧٨ .

(٢) ديموقريطس (حوالي ٤٦٠-٣٧٠ قبل الميلاد) : فيلسوف مادي يوناني كبير ، أحد مؤسسي نظرية الذرات .

(٣) لوسيب (القرن الخامس قبل الميلاد) : فيلسوف مادي يوناني ، مؤسس نظرية الذرات . وكان ديموقريطس تلميذه .

(٤) جون دالتون (١٧٦٦-١٨٤٤): فيلسوف وكيماوي انكليزي . قانونه عن النسب المضاعفة هو أساس النظرية الذرية في الكيمياء .

(٥) ديوجين لايرت (النصف الأول من القرن الثالث) . مؤرخ يوناني للفلسفة، مؤلف مجاميع عديدة هي مصدر ثمين عن مؤلفات فلاسفة اليونان القدماء، المفقودة الآن، وكتابه الذي يستشهد به انجلز هنا هو « حياة مشاهير الفلاسفة وآراؤهم وحكمهم » .

(٦) ابيكور (حوالي ٣٤١ تقريباً - ٢٧٠ قبل الميلاد): فيلسوف ماديءيوناني أخذ نظرية الذرات عن ديموقريطس .

الحين التنوع لا في الحجم والشكل فقط بل في الوزن أيضاً ، وانه بالتالي يعرف على طريقته منذ ذلك الحين الوزن الذري وحجم الذرة .

* * *

يصعب أن يتناول المرء كتاباً نظرياً في علم الطبيعة دون أن يتكون لديه انطباع بأن العلماء يشعرون هم أنفسهم بمدى ما يسيطر عليهم هذا التفكك وهذا التشوش (السائدان حالياً [1] في الفكر النظري) ، وكيف ان الفلسفة المزعومة الرائجة الآن لا تقدم لهم إطلاقاً أي مخرج . ومنذ الآن ليس هنا من مخرج ومن إمكانية لبلوغ الوضوح غير العودة ، بصورة أو بأخرى ، من الفكر الميتافيزيائي إلى الفكر الديالكتيكي .

إن هذه العودة يمكن أن تجري بسبل شتى . يمكن أن تجري على نحو طبيعي ، بواسطة مجرد قدرة اكتشافات علم الطبيعة ذاتها ، هذه الاكتشافات التي لم تعد تريد أن تدع نفسها تطرح بالقوة على سرير بروكوست * الميتافيزياء القديمة . ولكن هذه عملية تطور طويلة ، مرهقة ، لا بد فيها من التغلب على جملة ضخمة من الاحتكاكات النافلة . وانه لأمر أكثر إيجازاً ان يريد العلماء

(١) كتب انجلز هذه السطور عام ١٨٧٨ . وقد لاحظ قائلاً قبل قليل: « لقد كانت شتى أنواع الاصطفائية تتنافس في الجامعات ، غير متوافقة إلا في أنها كانت كلها ترقيعات مصنوعة فقط من سقطات الفلسفات المنقرضة وفي أنها جميعاً كانت ميتافيزيائية ايضاً ... ».

(*) بروكوست ، قاطع طريق من اليونان القديمة كان لايكتفي بنهب المسافرين، بل يعدم على سريره الحديدي ، فاذا كانوا أطول من السرير قطع أرجلهم ، وإذا كانوا أقصر منه شدهم بالحبال لكي يبلغوا طوله ...(المترجم).

المنصرفون إلى النظرية الاهتمام بعض الشيء بالفلسفة الديالكتيكية في الاشكال التي اتخذتها تاريخياً [1] .

- ٢ -

يظن العلماء أنهم يتحررون من الفلسفة بجهلهم لها أو باستنكارهم إياها . ولكن لما كانوا لا يستطيعون أن يتقدموا بدون فكر خطوة واحدة ، ولما كانوا في حاجة ، من أجل أن يفكروا ،لمقولات منطقية ، ولما كانوا ، من جهة أخرى، يأخذون هذه المقولات ، من غير أن ينتقدوها ، سواء في الوعي المشترك للناس المزعوم انهم مثقفون ، هذا الوعي الذي تسيطر عليه بقايا فلسفات بليت منذ زمن بعيد ، أم في نتف من الفلسفة ملتصقة في الدروس الاجبارية في الجامعة (الأمر الذي يمثل ليس فقط وجهات نظر مجتزئة ، بل كذلك خليطاً من آراء أناس منتمين إلى مدارس شتى وفي معظم الأحيان من أسوأ المدارس) ، واما أيضاً في القراءة غير المنتظمة وغير الانتقادية لمنتجات فلسفية من كل نوع - فانهم في هذه الحال لا يكونون بأقل وقوعاً تحت نير الفلسفة ، وفي معظم الأوقات ، مع الأسف ، تحت نير أسوأ فلسفة . والذين هم أكثر استنكاراً للفلسفة هم بالضبط عبيد لأسوأ البقايا المبسطة لأسوأ المذاهب الفلسفة .

---

(١) المقصود بصورة أساسية ، كما يوضح انجلز فيما بعد ، الفلسفة اليونانية والفلسفة الكلاسيكية الألمانية من كنط الى هيجل - يضاف الى هذا انه « يكون عملاً مرهقاً بدون جدوى وقليل الفائدة ان تراد دراسة الديالكتيك لدى كنط ما دام المرء يجد موجزاً واسعاً للديالكتيك ، وان يكن مشروحاً انطلاقاً من مقدمات خاطئة تماماً ، في مؤلفات هيجل » .

ويضيف انجلز « انها لمأثرة لماركس (. . .) كونه أول من أعاد استصلاح الطريقة الديالكتيكية المنسية ، ارتباطها بالديالكتيك الهيجلي وكذلك اختلافها معه ؛ وكونه في الوقت نفسه قد طبق هذه الطريقة ، في «الرأسمال» ، على وقائع علم تجريبي ، هو الاقتصاد السياسي » .

ومهما يفعل العلماء ، فانهم واقعون تحت سيطرة الفلسفة . والأمر هو فقط أمر معرفة ما إذا كانوا يريدون أن يكونوا تحت سيطرة فلسفة سيئة ما على الموضة ، أم يريدون الاسترشاد بشكل للفكر النظري يستند إلى معرفة تاريخ الفكر ومكتسباته .

أيتها الفيزياء ، حذار من الميتافيزياء ! إن هذا لصحيح تماماً ، ولكن بمعنى آخر [1] .

إن العلماء يحفظون للفلسفة بقية حياة مصطنعة باستغلالهم نفايات الميتافيزياء القديمة . وحين سيتم لعلم الطبيعة والتاريخ استيعاب الدياليكتيك ، حينئذ فقط سيغدو كل سقط المتاع الفلسفي - باستثناء نظرية الفكر المحض - أمراً نافلاً ويضيع في العلم الوضعي .

١ - مقتطف من « دياليكتيك الطبيعة » ، المقدمة القديمة لـ « انتي دوهرينغ » ١٨٧٨ ، ترجمة ا. بوتيجيللي ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦١ .

٢ - المصدر السابق ، « علم الطبيعة والفلسفة » ١٨٧٤

---

(١) أي بغير المعنى الذي قصده نيوتن(*) حين عبر عن هذه الفكرة في خاتمة الطبعة الثانية من كتابه « المبادىء الرياضية للفلسفة الطبيعية » (١٧١٣). في هذه الخاتمة - حيث توجد « hypathesis nen fingo » المشهورة - لا يستخدم نيوتن ، في الواقع ، هذه الصيغة التي أوردها انجلز بالضبط . فان هيجل ، لدى ايجاز فكرة نيوتن حول هذه النقطة هو الذي كتب في الانسكلوبيديا ، ص ٩٨ :« ان نيوتن يحذر الفيزياء مباشرة من أن تقع في الميتافيزياء » .

والحال ، ان نيوتن كان يعبر بهذا عن موقفه السلبي حيال الفكر الفلسفي عموماً. ويصحح انجلز : ان الفيزياء (العلم) لا ينبغي أن تكون على حذر من الفلسفة عموماً ، بل من النمط الميتافيزيائي للفكر الفلسفي .

(*) اسحاق نيوتن (١٦٤٢-٢٧٢٧): رياضي ، فيزيائي ، فلكي ، وفيلسوف انجليزي ، اكتشف قوانين الجاذبية الكونية وتفكك الضوء ، وأعطى دفعة حاسمة للفيزياء الحديثة .

المادية التاريخية

يبين المفهوم المادي للتاريخ ان للظروف الاقتصادية القول الفصل في تحديد التطور التاريخي ، وذلك في جميع الأشكال التي يتخذها هذا التطور ، بما فيها أشكاله الايديولوجية . على أنه لا ينفي البتة أن مختلف « الانعكاسات » ، السياسية ، والايديولوجية ، والدينية ، والحقوقية ، يمكن أن تمارس فعلاً على هذا الأساس الاقتصادي . أكيد أن الظروف حدت بماركس وانجلز الى الحرص ، في البداية ، على أن يبرزا بالأخص الوجه الأول من هذه التبعية المتبادلة : « الجذر » الاقتصادي للظاهرات الاجتماعية ، والايديولوجية والتاريخية . على أن انجلز قد عمد فيما بعد ، رداً على الانتقادات ، وبدافع أيضاً من سطحية بعض الماركسيين ، الى التشديد بقوة على الدور الذي تلعبه « انعكاسات » الحركة الاقتصادية، وعلى التأثير الذي تمارسه علىهذهالحركة، وذلك طبعاً في نطاق تبعيتها العامة لها .

ومن جهة أخرى فهو يلفت الأنظار مبيناً أن المرء ، إذا أراد الاقتناع بأن ماركسوانجلز قد فهما الأمر دائماً على هذا النحو، فليس عليه إلا أن يعود الىمؤلفاتهما: ففيها يرى الدور الضخم الذي تلعبه النضالات السياسية ، وكذلك الأهمية التي يعلقانهاعلى الأفكار ، والمذاهب ، والأديان . وسيكون في وسع القارىء التحقق من ذلك فعلابنفسه من مثال نصوص انجلز المجموعة في قسم « التاريخ » من هذا الكتاب .

– ١ –

١ ـ اننا نعني بعبارة العلاقات الاقتصادية ، التي نرى فيها الأساسالمحدّد لتاريخ المجتمع ، الأسلوب الذي ينتج به أناس مجتمع معين وسائل معيشتهم ويتبادلون به المنتجات فيما بينهم (بمقدار ما يوجد تقسيم العمل) . واذن فان كل تكنيك الانتاج والنقليات داخل في ذلك . وفي مفهومنا أن هذا التكنيك يحدد

أيضاً نمط التبادل ، وكذلك نمط توزيع المنتجات ، وبالتالي ، بعد انحلال المجتمع القبلي ، يحدد أيضاً الانقسام الى طبقات ، وبالتالي علاقات السيطرة والعبودية ، وبالتالي الدولة ، والسياسة ، والحقوق ، الخ. وعدا ذلك يدخل في مفهوم العلاقات الاقتصادية الاساس الجغرافي الذي تجري عليه هذه العلاقات والمخلفات ، التي انتقلت فعلاً ، من مراحل التطور الاقتصادي السابقة والتي بقيت ، غالباً بفعل التقاليد فقط أو بقوة العطالة، ويدخل فيه أيضاً ، بالطبع، الوسط الخارجي المحيط بهذا التشكيل الاجتماعي .

واذا كان التكنيك ، كما تقولون ، يتوقف الى حد كبير على حال العلم ، فان هذه الحال تتوقف أكثر بكثير أيضاً على حال وحاجات التكنيك . فحين تكون للمجتمع حاجات تكنيكية ، فان هذا يساعد على تقدم العلم بأكثر مما تساعد عشر جامعات . ان كل توازن السوائل (توريشيلي[1] ، الخ) انما دفعت اليه الحاجة الى ضبط السيول الجبلية في ايطاليا في القرنين السادس عشر والسابع عشر .ولم تتوفر لدينا بعض النظرات العقلانية الى الكهرباء الا بعد أن اكتشفت امكانيات الاستخدام التكنيكي لها .ولكن جرت العادة في المانيا ، مع الأسف، على كتابة تاريخ العلوم وكأنها قد هبطت من السماء .

٢ ـ اننا نرى للظروف الاقتصادية القول الفصل في تحديد التطور التاريخي. وعليه ، فالأصل هو نفسه عامل اقتصادي. على أن ثمة نقطتين هنا لا ينبغي التغاضي عنهما .

آ) ان التطور السياسي والحقوقي والفلسفي والديني والأدبي والفني ،الخ، يستند الى التطور الاقتصادي . ولكنها جميعاً تتأثر أيضاً بعضها ببعض ، كما تؤثر

---

(١) ايفانجيليستا توريشيلي (١٦٠٨-١٦٤٧) : فيزيائي ورياضي ايطالي ، تلميذ غاليلي ، أبرز تأثيرات الضغط الجوي .

في الأساس الاقتصادي . فليس صحيحاً ان الوضع الاقتصا ي هو السبب ، وهو وحده الفاعل ، وان كل ما عداه ليس سوى مفعول . ان ثمة بالعكس تفاعلاًعلى أساس الضرورة الاقتصادية التي لها الغلبة في المرجع الاخير . فالدولة ، مثلاً ، تمارس الفعل بنظام الحماية والتبادل الحر ، وبنظام للضرائب حسن أو سيء . وحتى الخور والعجز القاتلان لدى البرجوازي الألماني ذي الأفق الضيق ، اللذان نجما عن الوضع الاقتصادي البائس لالمانيا من عام ١٦٤٨ الى عام ١٨٣٠ ، وتجليا بادىء الامر في صورة نزعة تقوية[1] ، ثم في صورة حنان مفتعل وصغار حيال الامراء والنبلاء ، لم يكونا بدون تأثير اقتصادي . وقد كانا من أكبر العوائق للنهوض ولم تتم زعزعتها الا بفضل حروب الثورة وحروب نابوليون التي وصلت بهذا البؤس المزمن الى حالة حادة . واذن فليس ثمة ، كما يراد تصور ذلك ، هنا وهناك ، بدافع من مجرد الاستسهال ، تأثير اوتوماتيكي للوضع الاقتصادي . بالعكس ، ان الناس هم الذين يصنعون تاريخهم بأنفسهم ولكن في وسط معين مكيف لهم ، على أساس علاقات فعلية موجودة من قبل ، في عدادها الظروف الاقتصادية التي ، مهما يكن مدى تأثرها بالظروف الأخرى السياسية والايديولوجية ، لن يقلل ذلك ، في المرجع الأخير ، من كونها الظروف المحدّدة التي تؤلف من البداية إلى النهاية الدليل المرشد الذي يجعلك وحده قادراً على الفهم .

ب) ان الناس يصنعون تاريخهم بأنفسهم ، ولكنهم حتى الآن لا يصنعونه وفق ارادة جماعية ، حسب خطة اجمالية ، ولا يصنعونه حتى في نطاق مجتمع معين ، واضح المعالم . وان جهودهم لتتعارض ، وهذا بالضبط هو السبب في أن جميع المجتمعات التي هي من هذا النوع تسود فيها الضرورة التي تكون المصادفة تكملة

---

(١) شكل من البروتستانتية اللوثرية في نهاية القرن الثامن عشر ، ينطبق تقريباً في ألمانيا على الاتجاه الذي يمثله في انكلترا الطهريون . كان يشدد على التقوى الفردية وعلى الصرامة في الحياة الخلقية كعاملين لسلامة الروح .

لها وتعبيراً عنها في آن واحد . والضرورة التي تفرض نفسها فيها عبر جميع المصادفات هي أيضاً ، في آخر الحساب ، الضرورة الاقتصادية . وهنا نتناول مسألة ما يسمى بعظماء الرجال . طبيعي أن من محض المصادفة ظهور هذا الرجل العظيم في هذه اللحظة المعينة في هذا البلد المعني . ولكن اذا نحن حذفناه انبثق تطلّب من يحل محله ، ولسوف يظهر هذا البديل بين بين ، ولكنه سيظهر دائماً مع الزمن . لقد كانت مصادفة أن نابليون ، هذا الكورسيكي ، كان هو بالضبط الدكتاتور العسكري الذي كانت الجمهورية الفرنسية ، التي استنزفتها حربها الخاصة ، في حاجة مطلقة اليه . ولكن الدليل قائم على أنه ، ان لم يكن ثمة نابوليون ، لسدّ الثغرة واحد آخر ، فالرجل قد وجد كلما دعت الحاجة اليه : يوليوس قيصر ، اوغوست ، كرومويل . واذا كان ماركس قد اكتشف المفهوم المادي للتاريخ ، فان تييري ومينيه وغيزو[1] ، وجميع المؤرخين الانكليز قبل عام ١٨٥٠ ، يبرهنون أن الاتجاه ماض نحو هذا ، واكتشاف مورغان[2] للمفهوم نفسه هو الدليل على أن الزمن كان ناضجاً له وأنه كان لابد بالضرورة أن يتم اكتشافه .

وأن الأمر لكذلك فيما يتعلق بأية مصادفة أخرى وأي مظهر مصادفة آخر في التاريخ . فكلما ابتعد الميدان الذي ندرسه عن الاقتصاد واقترب من الايديولوجيا المجردة المحض ، كلما ازددنا تبينا لواقع أن تطوره يقدم مصادفات ،

---

(١) انظر الهوامش المتعلقة بهم في فصل « المادية الدياليكتيكية » .

(٢) لويس هنري مورغان (١٨١٨-١٨٨١): عالم اميركي في السلالات البشرية، كان لمؤلفه الرئيسي « المجتمع القديم، أو بحوث حول خطوط تطور الانسان من الوحشية الى الحضارة ماراً بالبربرية » (١٨٧٧) تأثير محدد على المفاهيم التي هي في أساس بحوث انجلز عن « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » . يقول انجلز في مقدمة هذا المؤلف : « كان مورغان ، في اميركا ، قد اكتشف من جديد ، على طريقته ، المفهوم المادي للتاريخ الذي اكتشفه ماركس (...)، وأوصله هذا المفهوم، بصدد المقارنة بين البربرية والحضارة، الى النتائج نفسها التي توصل اليها ماركس حول النقاط الأساسية ».

وازداد منحنيه جريانا في خط ذي تعرجات . ولكنك إذا رسمت المحور الوسطي المنحني تبين لك أن هذا المحور يزداد اقترابا من محور التطور الاقتصادي واتجاهاً لأن يكون موازياً له، كلما كان العهد موضع البحث أطول والميدان المدروس أكبر .

- ٢ -

ان شأن الانعكاسات الاقتصادية والسياسية وغيرها كشأن الانعكاسات التي تجري في عين الانسان : تجتاز عدسة وتبدو مقلوبة على رأسها. كل ما في الأمر أن ليس ثمة جهاز عصبي يعيد وضع الصورة على قدميها . ان انسان السوق العالمية لا يرى تحركات الصناعة والسوق العالمية الا بشكل انعكاس مقلوب لسوق العملة وسوق القيم . المعلول ، في نظره ، يصبح حينئذ العلة . وقد رأيت ذلك جيداً في ما نشستر في سنوات ١٨٤٠ [١] . من أجل فهم سير الصناعة بحدودها الدنيا والقصوى الدورية ، كان من غير الممكن على الاطلاق استخدام أسعار بورصة لندن ، فقد كانوا يريدون تفسير كل شيء بأزمات سوق العملة ، في حين أن هذه الازمات لم تكن هي نفسها ، في أغلب الأحيان ، غير علائم. وكان القصد اذ ذاك اقامة الدليل على أن نشوء الازمات الصناعية لا علاقة له البتة مع فيض في الانتاج موقت ، وبالتالي كان للامر أيضاً مغروضة كانت تدفع الى التزييف . وقد زال اليوم هذا العنصر ـ بالنسبة لنا على الأقل ، نهائياً ـ ، وعدا ذلك فانه لأمر واقع ان سوق العملة يمكن أن تكون له أيضاً أزماته الخاصة التي لا تلعب فيها الاضطرابات ذات الصفة الصناعية المباشرة غير دور تابع ، أو لا تلعب حتى أي دور . ويبقى أيضاً ، في هذا الميدان، كثير من النقاط التي ينبغي تقريرها ودراستها بخاصة فيما يتعلق بتاريخ هذه السنوات العشرين الأخيرة .

---

(١) كان انجلز قد جاء الى مانشستر في ١٨٤٢ - ١٨٤٤ لدراسة الممارسة التجارية في معامل غزل القطن التابعة لشركة ايرمان - انجلز .

وحيثما يوجد تقسيم العمل على النطاق الاجتماعي ، تصبح الأعمال الجزئية على قدر متساو من الاستقلال بعضها عن بعض . ان الانتاج هو العامل الحاسم في المرجع الاخير . ولكن ما أن تصبح تجارة السلع مستقلة عن الانتاج بمعناه الصحيح حتى تخضع لحركتها الخاصة التي تسيطر عليها عملية الانتاج ، بالتأكيد ، جملة ، ولكنها ، تفصيلاً ، وضمن هـــذه التبعية العامة ، لا تكون أقل خضوعاً لقوانينها الخاصة الناشئة عن طبيعة هذا العامل الجديد . ان لها تقلباتها الخاصة وهي من جهتها تؤثر على عملية الانتاج. وقد كان الدافع لاكتشاف اميركا التعطش الى المال الذي سبق له أن دفع البرتغاليين نحو افريقيا (سوتبر . « انتاج المعادن الثمينة »[1]) ، ذلك لأن الصناعة الاوروبية ، البالغة ذلك القدر الكبير من التطور في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، والتجارة التي كانت تتناسب مع ذلك كانتا تتطلبان وسائل تبادل جديدة لم تكن المانيا ـ البلد المنتج الكبير للمال من عام ١٤٥٠ إلى عام ١٥٥٠ ـ لتستطيع تقديمها: وقد كان هدف استيلاء البرتغاليين والهولنديين والانكليز على الهند من عام ١٥٠٠ الى عام ١٨٠٠ استيراد المنتجات الهندية . وما كان أحد ليفكر في أن يصدر اليها شيئاً ما . ومع ذلك فأي تأثير عملاق أحدثته على الصناعة هذه الاكتشافات والفتوحات التي لم تتولد الا من المصالح التجارية ! ان حاجات التصدير الى هذه البلدان هي التي خلقت الصناعة الكبيرة وطورتهـــا .

وكذلك هي الحال فيما يتعلق بسوق العملة . إن تجارة المال ، في الوقت نفسه الذي تنفصل فيه عن تجارة البضائع ، لها ـ تحت بعض شروط يضعها الانتاج وتجارة البضائع وضمن هذه المحدود ـ تطورها الخاص، وهي تخضع لقوانين خاصة،

---

(١) جورج ادولف سوتبر (١٨١٤ - ١٨٩٢) اقتصادي واحصائي ألمـــاني . كان مؤلفه بعنوان « انتاج المعادن الثمينة وعلاقات القيمة للذهب والفضة منـذ اكتشاف اميركا حتى أيامنا » ، غوتا ، ١٨٧٩ .

تحددها طبيعتها الخاصة ، وتمر بأطوار خاصة . وإذا أضيف إلى هذا أيضاً أن تجارة المال تتوسع إلى تجارة سندات ، وان هذه السندات ليست فقط أوراق دولة ، بل كذلك أسهم شركات صناعية وشركات نقليات ، وان تجارة المال تكتسب ، إجمالاً ، سلطة مباشرة على جزء من الانتاج (هو المسيطر اجمالاً) ، يدرك المرء أن ارتداد فعل تجارة المال على الانتاج يصبح أشد أيضاً وأكثر تعقيداً . فالذين يمارسون تجارة المال هم مالكو خطوط حديدية ، ومناجم فحم ، ومصانع تعدين ، الخ . ومنذئذ تكتسب وسائل الانتاج هذه وجهاً مزدوجاً : لا بد لاستثمارها من أن يتوافق تارة مع مصالح الانتاج المباشر ، وتارة مع حاجات المساهمين أيضاً بمقدار ما يكونون أصحاب بنوك . وأقوى مثال على هذا تقدمه الخطوط الحديدية في أميركا الشمالية ، التي يتعلق استثمارها كلياً بعمليات البورصة التي يقوم بها في ذلك الوقت فرد مثل جاي غولد او فاندربلد [1] ، الخ ، وهي عمليات غريبة تماماً عن الخطوط الحديدية على الخصوص وعما هو مفيد لها باعتبارها وسيلة مواصلات . وهنا بالذات ، في انكلترا ، رأينا خلال عشرات السنين شركات خطوط حديدية شتى تتصارع على امتلاك مناطق تتحاذى فيها . خلال هذه الصراعات أنفقت مبالغ هائلة ، لا في مصلحة الانتاج والنقل ، بل فقط بسبب منافسة لم يكن لها من هدف ، معظم الوقت ، غير السماح بعمليات بورصة لاصحاب البنوك الذين كانوا مالكين للاسهم .

إني بهذه البيانات القليلة عن النحو الذي افهم به علاقة الانتاج بتجارة البضائع وعلاقتهما كليهما بتجارة المال ، قد أجبت من حيث الجوهر عن أسئلتكم عن المادية التاريخية عموماً . وان الأمر ليفهم على أيسر وجه من وجهة نظر تقسيم

---

(١) جاي غولد (١٨٣٦ - ١٨٩٢) : مليونير اميركي ، كان « ملك الخطوط الحديدية » ، وأما آل فاندربلد فكانوا يشكلون أسرة مالكة مؤلفة من كبار أباطرة المال والصناعة .

العمل . ان المجتمع يخلق بعض الوظائف المشتركة التي لا يستطيع الاستغناء عنها. والذين يختارون للقيام بها يؤلفون فرعاً جديداً من تقسيم العمل ضمن المجتمع . وبهذه الصورة يكتسبون مصالح خاصة ، متميزة عن مصالح موكليهم ، وينفصلون عنهم ، و ... هي ذي الدولة . ومنذ ذاك يكون الأمر على مثل ما هو في تجارة البضائع وفيما بعد ، في تجارة المال . القوة المستقلة الجديدة تتبع اجمالاً حركة الانتاج . ولكنها ، بحكم ما لها من استقلال نسبي ، أي الاستقلال الذي ما ان يعطى لها حتى يستمر في التطور اكثر فأكثر أبداً ، تؤثر أيضاً بدورها على ظروف الانتاج وعلى سيره . فثمة تفاعل بين قوتين غير متكافئتين ، بين الحركة الاقتصادية من جهة ، ومن جهة أخرى القدرة الجديدة ، السياسية،التي تتطلع إلى أكبر استقلال ممكن، والتي تكون لها ، هي ايضاً ، منذ قيامها ، حركة خاصة .

إن الحركةالاقتصادية تفرض نفسها فرضاً جيداً اجمالاً ، ولكنها مضطرة، هي أيضاً ، لتلقي الضربة الجوابية من الحركة السياسية التي ولدتها هي نفسها والتي تتمتع باستقلال نسبي ، حركة سلطة الدولة ، من جهة ، وحركة المعارضة التي تتكون في وقت واحد معها ، من جهة أخرى . وكما ان حركة السوق الصناعية تنعكس إجمالاً ، ومع التحفظات آنفة الذكر ، على سوق العملة ، وبالعكس أيضاً ، لا مباشرة ، بل على نحو غير مباشر ، كصراع طبقي ، بل كصراع في في سبيل مبادىء سياسية ، وانه لعلى نحو معكوس بحيث كان لا بد من مرور آلاف السنين حتى نكشف سره .

ان تأثير سلطة الدولة على التطور الاقتصادي يمكن أن يكون على ثلاثة أنواع . فهو يستطيع العمل في الاتجاه نفسه ، وإذ ذاك يمشي كل شيء على نحو أسرع . ويمكن ان يعمل بعكس اتجاه التطور الاقتصادي ، وإذ ذاك تبوء ، لدى الأمم الكبرى ، بالاخفاق بعد مرور زمن معين . أو يمكن أيضاً أن يزيل

او ييسر بعض اتجاهات التطور الاقتصادي - فتؤدي هذه الحـــال في النهاية الى إحدى الحالين السابقتين . ولكن من الواضح أن السلطة السياسية ، في الحالين الثانية والثالثـة ، يمكن أن تسبب ضرراً كبيراً للتطور الاقتصادي وان تحدث تبديداً هائلاً للقوة وللمادة .

تضاف إلى هذا أيضاً حال الاستيلاء على موارد اقتصادية والتدمير الهمجي لها ، هذه الحال التي سبق ان اندثر فيها ، ضمن بعض الظروف ، تطور اقتصـادي كامل محلي وقومي . ولهذه الحال ، اليوم ، تأثيرات معاكسة في الأغلب ، لدى الشعوب الكبيرة على الأقل : من وجهة النظر الاقتصـادية والسياسية والمعنوية يكسب المغلوب مع مرور الزمن أحياناً أكثر مما يكسب الغالب .

وكذلك هي الحال فيما يتعلق بالحقوق : حين يجعل التقسيم الجديد للعمل الحقوقيين المحترفين ضروريين ، ينفتح بدوره ميدان جديد،مستقل، لا يكون هو أيضاً ، مع أنه تابـع بصورة عامة للانتاج وللتجارة ، بأقل قدرة على القيام بردفعل خاص في هذه الميادين . ففي دولة حديثة ، ينبغي ليس فقط أن تكون الحقوق مناسبة للوضع الاقتصادي العام وأن تكون تعبيراً عنه ، بل ان تكون أيضاً تعبيراً منهجياً عنه ، لا يلطم وجهه بنفسه بفعل تناقضاته الداخلية . وثمن النجـاح هو أن يتلاشى صدق انعـكاس العلاقات الاقتصادية أكثر فأكثر . وبمقدار ما يحدث نادراً أن تكون مجموعة قوانين تعبيراً فظاً ، متشدداً ، صادقاً عن سيطرة طبقة : يكون الامر متعارضاً و «فكرة الحقوق» . فان فكرة الحقوق المحض، المتماسكة ، لدى البرجوازية الثورية في سنوات ١٧٩٢ - ١٧٩٦ ، قد طرأ عليهـا الاعوجاج ، كما نعلم في العديد من الأماكن في مجموعة قوانين نابوليون ، وبمقدار ما هي متجسدة فيها ، فانها لمضطرة لأن تتعرض يوماً لجميع أنواع التخفيفـــات نتيجة لقدرة البروليتاريا المتزايدة . الأمر الذي لايمنع مجموعة قوانين نابوليون من

أن تكون أساساً لجميع المجموعات القانونية الجديدة في جميع أجزاء العـــالم .
وهكذا فان سير « تطور الحقوق » لا يقوم في القسم الكبير منه إلا على السعي بالدرجة الاولى الى ازالة التناقض الناجم عن ترجمة العلاقات الاقتصادية ترجمة مباشرة الى مبادىء حقوقية والى اقامة منهج حقوقي متسق، لكي يتبين فيما بعد أن تأثير وضغط التطور الاقتصادي اللاحق ما ينفكان يغمران هـذا المنهج ويحشرانه في تناقضات جديدة (لست أتـكلم هنا قبل كل شيء الا عن الحقوق المدنية) .

ان انعكاس العلاقات الاقتصادية في صورة مبادىء حقوقية مقلوب بالضرورة. انه يحدث من غير ان يكون واعياً . يتصور الحقوقي انه يتعامل مع قضايا قبلية، في حين انها ليست سوى انعكاسات اقتصادية ـ وهكذا فان كل شيء بالمقلوب . وواقع كون هـذا القلب الذي يؤلف ، ما دام لا يعترف به ، مـا نسميه خطوة ايديولوجية ، يؤثر بدوره على الأساس الاقتصادي ويمكن ، ضمن بعض الحدود ، ان يغيره ، يبدو لي انه البداهة ذاتها . ان اساس حقوق الوراثة ، المفترض انها درجة متساوية في تطور الاسرة ، اساس اقتصادي . ومع ذلـــك فسيكون من الصعب البرهنة على ان حرية الايصاء المطلقة في انـكلترا ، مثلاً ، والتحديد الشديد لها في فرنسا ، ليس لهـما في جميـع تفاصيلها غير أسباب اقتصادية . وللاثنين معاً مفعول على الاقتصاد ، الى حد هام جداً، نظراً لكونهما يؤثران على توزيـع الثروة.

اما المجالات الايديولوجية ، التي تحوّم اعلى في الفضاء ، كالدين والفلسفة، الخ ، فانها مؤلفة من بقية ـ تعود الى ما قبل التاريخ وقد وجدها العهد التاريخي امامه فالتقطها ـ لما قد نسميه اليوم...غباء. ان هذه التصورات المختلفة الخاطئة عن الطبيعة ، وعن تكوّن الانسان ذاته ، وعن الأرواح ، وعـن القوى السحرية ، وهلم جرا ، ليس لها في الأغلب غير اساس اقتصادي سلبي : فالتطور الاقتصادي الضعيف لعهد ما قبل التاريخ تكون فيه ، كتكملة ، ولكن كذلـك على نحو

جزئي كشرط وحتى كسبب ، تصورات خاطئة عن الطبيعة . ومع ان الحاجة الاقتصادية قد كانت الحافز الرئيسي للتقدم في معرفة الطبيعة ، وانها قد اصبحت هذا الحافز اكثر فاكثر ، فلن يكون اقل تصنعاً وادعاء للعلم والمعرفه ان يراد البحث عن اسباب اقتصادية لجميع هذه السخافات البدائية . ان تاريخ العلم هو تاريخ الازالة التدريجية لهذه السخافات ، او هو ايضاً تاريخ الاستعاضة عنها بسخافات جديدة ، ولكنها اقل فاقل سخفاً. والناس الذين يأخذون هذا على عاتقهم ينتمون بدورهم الى حلقات جديدة من تقسيم العمل ويخيل لهم انهم يعملون في ساحة مستقلة. وبمقدار ما يشكلون فريقاً مستقلاً داخل التقسيم الاجتماعي للعمل، يكون لنتاجاتهم ، بما في ذلك اخطاؤهم ، مفعولها على كل التطور الاجتماعي ، وحتى على التطور الاقتصادي . ورغم كل شيء فان هذا لا يجعلهم هم انفسهم اقل وقوعاً تحت التأثير السائد للتطور الاقتصادي . ففي الفلسفة ، مثلاً ، يمكن تبيان ذلك بكثير من السهولة فيما يتعلق بالعهد البرجوازي . لقد كان هوبس[1] أول مادي حديث (بمعنى القرن الثامن عشر)، ولكنه كان نصيراً للحكم المطلق في العهد الذي كانت فيه الملكية المطلقة تزدهر في اوروبا كلها وتخوض في انكلترا الصراع مع الشعب. وكان لوك[2] ، في الدين كما في السياسة ، ابن الحل الوسط الطبقي في عام ١٦٨٨[3]

---

(١) انظر الهامش عنه في فصل « مثالية ومادية » .

(٢) **جون لوك** (١٦٣٢ - ١٧٠٤): فيلسوف انكليزي . كان في كتابه «محاولة حول العقل البشري » يؤيد الفكرة القائلة أن عقل الانسان صفحة بيضاء تسجل عليها التجربة الانطباعات التي تقدمها الحواس ، باعتبار أن هذه هي مصدر الأفكار . وهذه الفلسفة المسماة بالاحساسية أثرت فيما بعد تأثيراً كبيراً على الماديين الانكليز والفرنسيين في القرن الثامن عشر . وفي السياسة ، كان لوك نظري الليبيرالية : فهو يقول بأن للفرد حقوقاً خاصة ، سابقة لحقوق المجتمع ، وان سلطة السلطان تأتيه من الأمة .

(٣) في عام ١٦٨٨ خلعت عن العرش في انكلترا اسرة ستيوارت وأعلنت الملكية الدستورية - تعبيراً عن الحل الوسط الذي تم التوصل اليه بين الارستوقراطية العقارية وبين البرجوازية الكبيرة (وقد سلم التاج فيما بعد ، سنة ١٦٨٩ ، الى أسرة مالكة جديدة ، هي أسرة غليوم دورانج) .

وقد كان الديئيون(٤) الانكليز ، وخلفهم الاكثر منطقية مع انفسهم ، الماديون الفرنسيون ، الفلاسفة الحقيقيين للبرجوازية ، بل لقد كان الفرنسيون فلاسفة الثورة البرجوازية . وفي الفلسفة الالمانية ، الممتدة من كنط الى هيجل ، يتراءى البرجوازي الصغير الالماني . بصورة ايجابية حيناً ، وسلبية حيناً آخر . ولكن فلسفة كل عهد ، كميدان محدد لتقسيم العمل ، تتوفر لها أدوات ثقافية محددة نقلتها اليها الفلسفات التي سبقتها والتي منها منطلقها . وهذا ما يحدث معه ان بلداناً متخلفة اقتصادياً تستطيع مع ذلك ان تلعب دور آلات الغزف الأولى في الفلسفة : فرنسا في القرن الثامن عشر بالنسبة لانكلترا التي كان الفرنسيون يعتمدون على فلسفتها ، وفيما بعد المانيا بالنسبة للأولى وللثانية . ولكن في فرنسا كما في المانيا نجد ان الفلسفة ، شأنها شأن الازدهار الأدبي العام لذلك العهد ، كانت هي ايضاً نتيجة نهوض اقتصادي . وفي اعتقادي ان الاسبقية النهائية للتطور الاقتصادي في هذه الميادين ايضاً أمر لا مجال للجدال فيه ، ولكنها تمارس في اطار شروط يحددها الميدان المعين بنفسه . ففي الفلسفة مثلاً ، يحددها مفعول التأثيرات الاقتصادية (التي لا تفعل في الأغلب بدورها الا وراء قناعها السياسي ، الخ) على المادة الفلسفية الموجودة ، التي خلّفها السلف . فالاقتصاد لا يخلق هنا شيئاً البتة خلقاً مباشراً بنفسه ، ولكنه يحدد نوع التغيير والتطوير للمادة الذهنية الموجودة ، يضاف الى هذا انه يفعل ذلك في الأغلب على نحو غير مباشر ـ فالانعكاسات السياسية والحقوقية والاخلاقية هي التي تمارس الفعل المباشر الأهم على الفلسفة .

---

(٤) كان الديئيون يعتبرون الله المبدأ الخالق (غير المشخص) للعالم ، ولكنهم كانوا ينكرون تدخله في الطبيعة وفي المجتمع . وكانوا على العموم يتخذون مواقف عقلانية ، وينتقدون علم اللاهوت العائد القرون الوسطى ، ويفضحون شعوذة الاكليروس . وفي الوقت نفسه كانوا يحاولون المحافظة على الدين معطين إياه شكلاً عقلانياً .

وفيما يتعلق بالدين ، قلت ما لابد منه في فصلي الأخير عن فويرباخ[1] .

- واذن فحين يزعم بارت[2] اننا قد انكرنا كل رد فعل للانعكاسات السياسية الخ ، للحركة الاقتصادية على هذه الحركة ذاتها ، فهو لا يفعل غير مقاتلة طواحين الهواء . وليس عليه الا ان يرى « ١٨ بروميز » لماركس حيث يكاد يدور الحديث فقط حول الدور الخاص الذي تلعبه النضالات والاحداث السياسية ، وذلك بالطبع ضمن حدود تبعيتها العامة للظروف الاقتصادية . او فلينظر « رأس المال » في الفصل عن يوم العمل مثلاً ، حيث للتشريع الذي هو عمل سياسي فعل بالغ هذه الدرجة من العمق[3] . او فلينظر ايضاً الفصل عن تاريخ البرجوازية (الفصل الرابع والعشرين) . او ايضاً ، ما السبب اذن في اننا نناضل من اجل الدكتاتورية السياسية للبروليتاريا اذا كانت السلطة السياسية عاجزة اقتصادياً ؟ ان العنف (أي سلطة الدولة) قدرة اقتصادية ، هو ايضاً !

(. . .) ان ما ينقص هؤلاء السادة جميعاً انما الديالكتيك . انهم لا يرون دائماً غير العلة هنا ، وغير المعلول هناك . لا يرون غير أن هنا تجريداً

---

(١) المقصود مؤلف انجلز «لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية» انظر ماركس وانجلز « دراسات فلسفية » المطبوعات الاجتماعية ١٩٦١، ص ٥٥-٥٩.

(٢) بول بارت (١٨٥٨-١٩٢٢) : فيلسوف واجتماعي برجوازي ألماني . والمؤلف الذي يشير اليه انجلز هنا هو بعنوان « فلسفة هيجل والهيجليين حتى ماركس وهارتمان - محاولة انتقادية » . ليبزيغ ١٨٩٠ .

(٣) انظر ماركس ، « رأس المال » ، الكتاب الأول ، المجلد الأول، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٢٢ ، الفصل العاشر ، الفقرات ٥ ، ٦ ، ٧ ، ص ٢٥٩-٢٩٦ .

(٤) المقصود هنا الطبعة الفرنسية من « رأس المال » ، القسم الثامن من الكتاب الأول ، المجلد الثالث ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ ، ص ١٥٣-٢١٥ . توجد مقتطفات من هذه الصفحات في كتاب « كارل ماركس - نصوص مختارة » المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٦ ، ص ٣٨٤-٣٩٨ .

فارغاً ، وأن مثل هذه التناحرات القطبية ، الميتافيزيائية ، لا توجد في عالم الواقع غير أثناء الازمات ، واما واقع أن كل المسرى الكبير للأشياء انما يجري بشكل فعل ورد فعل لقوى لا شك أنها جد متفاوتة ـ والحركة الاقتصادية هي القوة الاقدر كثيراً ، والاكثر أولية ، والاكثر حسماً ـ ، وأن ليس ثمة من مطلق وأن كل شيء هو نسبي ، كل هذا ، لعمرك ، لا يرونه . وفي نظرهم لم يكن لهيجل من وجود . . .

- ٣ -

. . . ان العامل المحدّد في التاريخ ، حسب المفهوم المادي للتاريخ ، هو ، في المرجع الاخير ، انتاج واعادة انتاج الحياة الواقعية . ولم نؤكد أبداً ، لا ماركس ولا أنا ، ، أكثر من هذا . فاذا كان ثمة بعد من يعذّب هذه القضية ليرغمها على أن تقول ان العامل الاقتصادي هو المحدّد الوحيد ، فانه ليحولها الى عبارة فارغة ، مجردة ، سخيفة . ان الوضع الاقتصادي هو الأساس ، ولكن مختلف عناصر البنيان الفوقي ـ الاشكال السياسية للنضال الطبقي ونتائجه (الدساتير المقررة منذ ان تكتسب الطبقة المنتصرة المعركة ، الخ) ، الاشكال الحقوقية ، وحتى انعكاسات جميع هذه النضالات الفعلية في دماغ المشتركين فيها ، النظريات السياسية ، والحقوقية ، والفلسفية ، والمفاهيم الدينية ، وتطورها اللاحق الى مذاهب توكيدية جامدة ـ تمارس كذلك فعلها على سير النضالات التاريخية ، وفي كثير من الحالات تحدد شكلها على نحو راجح . فثمة فعل ورد فعل لجميع هذه العوامل التي في غمارها تنتهي الحركة الاقتصادية بأن تشق لنفسها طريقها كضرورة عبر حشد لا نهاية له من المصادفات (أي من أشياء وأحداث تكون الصلة الخفية بينها من البعد أو يكون البرهان عليها من الصعوبة بحيث يمكن اعتبارها غير موجودة واهمالها) . ولولا ذلك ، لعمري ، لكان تطبيق النظرية على أي عهد تاريخي أيسر من حل معادلة بسيطة من الدرجة الاولى .

اننا نصنع تاريخنا بأنفسنا ، ولكن ، قبل كل شيء ، بمقدمات وضمن ظروف جد محدّدة . والظروف الاقتصادية ، من بين جميع الظروف ، هي في النهاية الظروف المحدّدة . ولكن الظروف السياسية ، الخ ، بل وحتى التقاليد التي تخالط أدمغة الناس ، تلعب كذلك دوراً ، وأن يكن غير حاسم . انها أسباب تاريخية ، وفي المرجع الاخير ، أسباب اقتصادية ، هي التي كونت أيضاً الدولة البروسية ، وهي التي ظلت تطورها . ولكن من الصعب الزعم بدون تصنع في ادعاء العلم بأن ولاية براندبورغ ، من بين العديد من الولايات الصغرى في المانيا الشمالية ، كانت هي بالضبط ، بحكم الضرورة الاقتصادية لا بحكم عوامل أخرى أيضاً ، (قبل كل شيء بحكم هذا الظرف الذي مؤداه أن براندبورغ ، بفضل امتلاكها بروسيا ، كانت منجرّة الى الشؤون البولونية وداخلة بسببها في العلاقات السياسية الدولية التي هي حاسمة أيضاً في تكوّن سلطة الأسرة النمساوية) الولاية المقدر لها أن تصبح السلطة الكبرى التي تجسد فيها الفرق في الاقتصاد ، وفي اللغة وكذلك ، منذ الاصلاح ، في الدين ، بين الشمال والجنوب . وانه لامر صعب أن يفسر المرء اقتصادياً ، بدون أن يجعل نفسه مضحكا ، وجود كل ولاية صغيرة المانية في الماضي وفي الحاضر أو يفسر أيضاً اقتصادياً منشأ التغير الايقاعي للالماني - الرفيع الذي وسع خط التقسيم الجغرافي المؤلف من سلسلة جبال السوديت حتى تاونوس الى أن جعل منه صدعاً حقيقياً يجتاز المانيا كلها .

ثانياً ، ان التاريخ يتم صنعه على نحو تنبعث معه النتيجة النهائية دائماً من نزاعات عدد كبير من الارادات الفردية التي تكونت كل منها على هذه الحال التي هي فيها بفعل جملة من الظروف الخاصة المعيشية . فثمة إذن قوى لا حصر لها تتعارض فيما بينها ، ثمة جملة من متوازيات الاضلاع المتقابلة لا نهاية لها من القوى ،

تنشأ عنها محصّلة ، هي الحدث التاريخي ، الذي يمكن ان ينظر اليه هو نفسه ، بدوره ، بوصفه النتاج لقوة فاعلة ككل بصورة غير واعية وعمياء . ذلك لأن ما يريده كل فرد يحول دونه كل فرد آخر ، وما ينشأ عن ذلك إنما هو شيء لم يرده أحد . على هذا النحو يجري التاريخ حتى أيامنا بالصورة التي تجري بها عملية تطور في الطبيعة ، وانه لخاضع ايضاً ، من حيث الجوهر ، لقوانين الحركة ذاتها التي تخضع هي لها . ومع ذلك فليس يحق ان يستنتج من كون مختلف الارادات ـ التي تريد كل منها ما يدفعها اليه تكوينها الجسدي والظروف الخارجية ، الاقتصادية في المرجع الاخير (أو ظروفه الشخصية الخاصة أو الظروف الاجتماعية العامة) ـ لا تبلغ ما تريد ، بل تنصهر في متوسط عام ، في محصلة مشتركة ، ـ ليس يحق أن يستنتج من هذا ان هذه الارادات تساوي لا شيء . بالعكس ، ان كلا منها تسهم في المحصلة وهي ، بهذه الصفة ، مندرجة فيها .

* * *

ان ماركس وأنا نفسي ، جزئياً ، ينبغي أن نتحمل مسؤولية كون الشبان يعطون الناحية الاقتصادية ، أحياناً ، وزناً اكثر مما تستحق . فقد كان لا بد لنا في مواجهة خصومنا ، ان نشدد على المبدأ الأساسي الذي ينكرونه ، وإذ ذاك لم نكن نجد دائماً الوقت والمجال ، ولا المناسبة لاعطاء العوامل الاخرى التي تشترك في الفعل المتبادل مكانها . ولكن ما ان كان الامر يتعلق بعرض شريحة من التاريخ ، أي بالانتقال الى التطبيق العملي حتى كان الشيء يتغير ، ولم يكن ثمة خطأ ممكن. ومن المؤسف أنه يحدث على نحو مفرط في التواتر اعتقاد المرء بأنه قد فهم نظرية جديدة كل الفهم وانه قادر على استعمالها بغير صعوبات منذ تملك مبادئها الأساسية، ولكن هذا ليس صحيحاً على الدوام . ولست استطيع اعتبار اكثر من واحد

من « ماركسينا » الجدد في نجوة من ان يقع عليهم هذا اللوم ، ولا بـد من القول أن أشياء غريبة قد وقعت ...

١ - مقتطف من رسالة الى هينزستاركنبورغ، ٢٥ كانون الثاني ١٨٩٤ ، ترجمة ج. باديا و ج. شابريل في كتاب «ماركس - انجـلز ، رسائل حول « رأس المـال » . « المطبوعات الاجتماعية ١٩٦١ .

٢ - مقتطف من رسالة الى كونراد شميت ، ٢٧ تشرين الاول ١٨٩٠ ، المصدر السابق .

٣ - مقتطف من رسالة الى جوزيف بلوك، ٢١ ايلول ١٨٩٠، ترجمة في كتاب « ماركس وانجلز ، دراسات فلسـفية » ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦١ .

الاقتِصَـــاد

اكتشاف فائض القيمة

يقول انجلز ، لقد أصبحت الاشتراكية علماً بفضل اكتشافين كبيرين نحن مدينون بها كليهما الى ماركس . وهذان الاكتشافان هما المفهوم المادي للتاريخ من جهة و«الكشف عن سر الانتاج الرأسمالي ، ألا وهو فائض القيمة » ، من جهة ثانية .

وبالفعل ان تحليل فائض القيمة هو حجر الزاوية في الاقتصاد السياسي الماركسي كله . وحتى ذلك الحين لم يكن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، المحكوم عليه بأن يغدق الثناء على الرأسمال ، ليتوصل - منذ أن يريد الخروج من نطاق الوصف البسيط - الا الى الاصطدام بتناقضات غير قابلة للتفسير . وكان انتقاد الرأسمالية الذى كان يقوم به الاشتراكيون الطوباويون يتناول ، من جهته ، العواقب المشؤومة لهذا النظام الاقتصادي أكثر مما يتناول طبيعته ذاتها . وجاء الاكتشاف الماركسي لفائض القيمة فهز الاقتصاد السياسي والاشتراكية نفسها .

- ١ -

ماذا قال ماركس اذن من جديد عن فائض القيمة ؟ وكيف ان النظرية الماركسية عن فائض القيمة قد انفجرت انفجار الرعد في سماء صافية ، وذلك في جميع البلدان المتمدنة ، بينما كانت نظريات جميع سابقيه الاشتراكيين (...) قد باءت بالاخفاق ؟

ان تاريخ الكيمياء يمكن ان يبين ذلك بمثال واحد .

حوالي نهاية القرن الماضي ، كانت ما تزال سائدة ، كما يعلم الجميع ، نظرية الفلوجيستيك التي كانت تفسر طبيعة كل احتراق قائلة ان الجسم المحترق كان

ينبعث من جسم آخر ، جسم افتراضي ، وقود مطلق ، كان يطلق عليه اسم فلوجيستيك. كانت هذه النظرية تكفي لتفسير معظم الظاهرات الكيماوية المعروفة آنذاك ، الا ان ذلك ما كان ليجري ، في بعض الحالات ، بدون قهر للوقائع . وجاء بريستلي[1] في عام ١٧٧٤ فانتج نوعاً من الهواء «وجده من النقاء او من الخلاء من الفلوجيستيك بحيث يبدو الهواء العادي ، لدى مقارنته به ، مشوبا بالفساد » . فسماه : هواء مفرغا من الفلوجيستيك . وبعد ذلك بقليل ، انتج شيل[2] في السويد النوع نفسه من الهواء ، وبرهن على وجوده في الجو . وفوق ذلك فقد تبين له ان هذا الغاز كان يتبدد حين يحترق فيه جسم او حين يحرق جسم في الهواء العادي . ونتيجة لذلك سماه : « الهواء الناري ».« ومن هذه النتائج استخلص أن التركيب الذي يتولد من اتحاد الفلوجيستيك مع أحد عناصر (وبتعبير آخر ، في الاحتراق) لم يكن سوى نار أو حرارة تنطلق من القارورة »[3] .

وكان بريستلي وشيل كلاهما قد انتجا الاوكسجين ، ولكن دون أن يعلما ما تحت أيديهما ، « كانا عاجزين عن الانفلات من المقولات » الفلوجيستيكية « كما كانا يجدانها مقررة » . وكان العنصر الذي سيطيح بكل المفهوم الفلوجيستيكي ويحدث ثورة في الكيمياء باقياً ، بين أيديهما ، مصاباً بالعقم . ولكن بريستلي كان قد بادر فوراً الى ابلاغ لافوازييه[4] في باريس عن اكتشافه . وانطلاقاً من هذه الواقعة الجديدة ، اخضع هذا للبحث والاستقصاء كل الكيمياء الفلوجيستيكية ،

---

(١) جوزيف بريستلي (١٧٣٣ - ١٨٠٤) : كيماوي انكليزي ، مادي وتقدمي .

(٢) كارل ولهيلم شيل (١٧٤٢ - ١٧٨٦) : كيماوي ألماني .

(٣) روسكويه وشورلمر ، « الكتاب المدرسي الكامل في الكيمياء » برونشويك ، ١٨٧٧ ، الجزء الأول ص ١٣ و ١٨ .

(٤) انطوان لوران لافوازييه (١٧٤٣ - ١٧٩٤) : كيماوي فرنسي كبير ، مؤسس الكيمياء الحديثة ، انصرف أيضاً الى دراسة الاقتصاد السياسي والاحصاء .

فكان أول من اكتشف أن النوع الجديد من الهواء انما كان عنصراً كيماوياً جديداً وأن ما ينطلق ، لدى الاحتراق ، ليس الفلوجيستيك الغامض أمره ، بل هو هذا العنصر الجديد الذي يتركب مع الجسم . وهكذا وضع على قدميها كل الكيمياء التي كانت ،في صورتها الفلوجيستيكية، موضوعة بالمقلوب . واذا لم يكن صحيحاً، بعكس ما زعم فيما بعد ، أنه قد أنتج الاوكسجين في الوقت نفسه مع بريستلي وشيل وباستقلال عنهما ، فان هذا لا يقلل من واقع أنه هو حقاً الذي اكتشف الاوكسجين بالنسبة للاثنين الآخرين اللذين كانا قد اقتصرا على انتاجه دون أن تكون لديهما أقل فكرة عما أنتجا .

ان ماركس ، بالنسبة لسابقيه ، فيما يتعلق بنظرية فائض القيمة ، هو مثل لافوازيه بالنسبة لبريستلي ولشيل . فقبل ماركس بزمن بعيد ، كان قد ثبت وجود هذا الجزء من قيمة المنتوج الذي نسميه الآن فائض القيمة ، كما كان قد استبان بوضوح أكثر أو أقل في أي شيء يقوم : أي في منتوج العمل الذي يستملكه الرأسمالي من غير أن يدفع معادله . ولكن لم يكن الشوط يمضي إلى أبعد من هذا . كان بعضهم – وهم الاقتصاديون البرجوازيون الكلاسيكيون – يدرسون على الأكثر النسبة التي يجري بموجبها توزيع منتوج العمل بين العامل ومالك وسائل الانتاج . وكان الآخرون ـ وهم الاشتراكيون ـ يجدون هذا التوزيع ظالماً ويسعون لوضع حد لهذا الظلم بوسائل طوباوية . وما كان هؤلاء ولا أولئك يوفقون إلى التخلص من المقولات الاقتصادية التي كانوا قد وجدوها مقررة . واذ ذاك جاء ماركس . فأخذ بالنقيض المباشر لجميع من سبقوه. فحيث كان هؤلاء قد رأوا حلا ، لم ير هو غير مشكلة . لقد لاحظ أن ليس ثمة لا هواء مفرغ من الفلوجيستيك ، ولا هواء ناري ، بل اوكسجين ، لاحظ أن الأمر هنا ليس أمر معاينة بسيطة لواقعة اقتصادية ، ولا أمر نزاع هذه الواقعة مع العدالة السرمدية والاخلاق الحقة ، ولكنه أمر واقعة مدعوة لأن تهز الاقتصاد كله ،

واقعة ستقدم ، من أجل ادراك مجمل الانتاج الرأسمالي ، المفتاح . . . للذي سيتمكن من استخدامه . وانطلاقاً من هذه الواقعة ، بحث جميع المقولات الموجودة ، مثلما سبق للافوازييه ، انطلاقاً من الاوكسجين ، ان بحث المقولات الموجودة للكيمياء الفلوجيستيكية . . .

- ٢ -

ان الاقتصاد السياسي يعلّمنا حتى الآن أن العمل هو مصدر كل ثروة ومقياس جميع القيم بحيث تكون لشيئين كلّف انتاجها الوقت نفسه من العمل القيمة نفسها أيضاً ، وان قيماً متساوية نظراً لكونها قابلة للتبادل عموماً فيما بينها ، ينبغي أن تكون وحدها أيضاً قابلة للتبادل بعضها لقاء بعض . ولكنه يعلّم أيضاً في الوقت نفسه أن ثمة نوعاً من العمل المتراكم يسميه رأس المال ، وأن هذا الرأسمال ، من وجهة نظره (أي وجهة نظر الاقتصاد السياسي ـ المترجم) ،بفضل المصادر الخاصة التي ينطوي عليها ، يضاعف الناجية العمل الحي مئة مرة وألف مرة ويطلب بقاء هذا تعويضاً ما ، يسمى فائدة أو ربحاً. ان الأمور ، كما نعلم جميعاً، تحدث في الواقع على التالي : ان فوائد العمل الميت ، المتراكمة ، تؤلف مبلغاً متعاظماً بأطراد ، ورساميل الرأسماليين تبلغ نسباً متزايدة الضخامة ، في حين أن أجرة العمل الحي تتضاءل بأطراد وجمهور العمال العائشين من الاجرة فقط يتزايد بأطراد عدداً وفقراً . فكيف السبيل الى حل هذا التناقض ؟ كيف يمكن أن يبقى ربح للرأسمالي اذا كان العامل يأخذ كل قيمة العمل الذي يضيفه الى نتاجه ؟ ومع ذلك ، ما دامت القيم المتساوية قابلة وحدها للتبادل ، فلا بد أن يكون الأمر كذلك .ومن جهة أخرى، كيف يمكن أن يتم تبادل قيم متساوية،وكيف يمكن ان يتلقى العامل كامل قيمة نتاجه اذا كان هذا النتاج ، كما يسلم بذلك كثير من الاقتصاديين ، مقسماً بين الرأسماليين وبينه ؟ حتى الآن يبقى الاقتصاد في

حيرة أمام هذا التناقض ، يكتب أو يتمتم صيغاً مرتبكة وفارغـــة . حتى النقاد الاشتراكيون للاقتصاد لم يكونوا حتى الآن بقادرين على ان يفعلوا غير الكشف عن هذا التناقض ، لم يحله أحد حتى اللحظة التي تتبع فيها ماركس ، أخيراً ، مسار عملية تكوّن هذا الربح حتى مكان ولادته ، فألقى الضوء الكامل على كل شيء .

ينطلق ماركس،في دراسة رأس المال ، من الواقعة البسيطة والملحوظة، واقعة ان الرأسماليين يقيّمون رأسمالهم عن طريق التبادل . يشترون السلعة بمالهم ثم يبيعونها ثانية بمبلـغ أعلى مما كلفتهم . فمثلاً ، يشتري رأسمالي قطناً بألف تالير[1] ويعود فيبيعها بألف ومئة تالير ، « رابحاً » بذلك مئة تالير . هذا الفائض البالـغ مئة تالير عن الرأسمال الأولي يسميه ماركس فائض القيمة . من أن يأتي فائض القيمة هذا ؟ حسب فرضية الاقتصاديين لا تكون قابلة للتبادل غير قيم متساوية ، والأمر عادل من وجهة نظر النظرية المجردة . واذن فلا يمكن لشراء القطن وبيعه من جديد ان يقدما من فائض القيمة أكثر مما يقدم تبادل تالير من الفضة مقابـل ثلاثين غروشن من الفضة وتبادل جديد لهذه العملة الصغيرة مقابل تاليرالفضة،وهذه عملية لا يغتني أحد منها ولا يفتقر . ولكن فائض القيمة يمكن ان ينشأ بهذا القدر الضئيل من ان البائعين يبيعون البضائـع بما يفوق قيمتها أو أن المشترين يشترونها بما يقل عن قيمتها،ذلك لأن كلا منهم يكون بدوره مشترياً حيناً، وبائعاًحين آخر، فثمة بالتالي تعويض. وليس يمكن لهذا أن يكون حصوله أكبر من كونالبائعين والمشترين يستثمرون بعضهم بعضاً ، اذ ان هذا ليس من شأنه ان ينتج قيمـة جديدة او فائض قيمة ، بل لا يفعل ، بالعكس ، غير توزيـع الرأسمال الموجود توزيعاً مختلفاً بين الرأسماليين . والحال ، ان الرأسمالي ، برغم كونه يشتري ويعود

---

(١) عملة بروسية قديمة .

فيبيع البضائع بقيمتها ، يستخلص من ذلك قيمة أكبر مما وضع فيها . فكيف يحدث هذا ؟

في الظروف الاجتماعية الراهنة ، يجد الرأسمالي في السوق سلعة لها هذه المزية الخاصة وهي ان استهلاكها هو مصدر لقيمة جديدة ، انه يخلق قيمة جديدة. هذه البضاعة هي قوة العمل .

فما هي قيمة قوة العمل ؟ ان كل بضاعة تقاس بالعمل الذي يتطلبه انتاجها . وقوة العمل موجودة في صورة العامل الحي الذ يحتاج من أجل ان يعيش ، و كذلك من أجل إعالة أسرته التي تؤمن استمرار قوة العمل بعد موته ، لمقدار معين من وسائل العيش . وإذن فان وقت العمل الضروري لانتاج وسائل العيش هذه هو الذي يمثل قيمة قوة العمل. إن الرأسمالي يدفع للعامل على الأسبوع فيشتري هكذا حق استخدام عمله أثناء أسبوع . إلى هذا سيكون السادة الاقتصاديون على وفاق معنا بشأن قيمة قوة العمل .

وإذن فالرأسمالي يشغّل عامله . وبانتهاء حين من الوقت سيكون العامل قد قدم كمية العمل التي تمثلها أجرته الاسبوعية .وعلى افتراض أن الاجرةالاسبوعية لعامل تمثل ثلاثة أيام عمل ، فان العامل الذي يبدأ يوم الاثنين يكون قد رد للرأسمالي مساء الاربعاء القيمة الكاملة للاجرة المدفوعة . ولكن هل تراه يكف عن الشغل بعد ذلك ؟ كلا . فالرأسمالي قد اشترى شغله لمدة أسبوع، واذن فينبغي للعامل ان يشتغل أيضاً الايام الثلاثة الاخيرة من الأسبوع . ان فائض شغل العامل هذا ، ان هذا الشغل المتجاوز للوقت الضروري من أجل التعويض عن أجرته هو مصدر فائض القيمة ، هو مصدر الربح ، مصدر زيادة الرأسمال المتعاظمة أبداً .

الا لا يقولن أحد إنه افتراض لا داعي له تأكيد ان العامل يسدد في

ثلاثة أيام الأجرة التي تناولها ، وانه في الأيام الثلاثة الأخرى يشتغل للرأسمالي . طبيعي ان كون العامل بحاجة الى ثلاثة أيام بالضبط ، أو اثنين أو اربعة ، من أجل رد أجرته ،إنما هو هنا أمر لا طائل تحته البتة وهو يختلف باختلاف الظروف. ولكن الأمر الجوهري هو أن الرأسمالي ، بالاضافة إلى الشغل الذي يدفع ثمنه ، يحصل أيضاً على شغل لا يدفع ثمنه . وما هذا بافتراض تعسفي ، ففي اليوم الذي لا يحصل فيه الرأسمالي من العامل ، بصورة دائبة ، إلا على مقدار الشغل الذي دفع له ثمنه أجرة ، فانه في هذا اليوم يغلق مشغله ، اذ أن كل ربحه حينئذ يطير .

إن لدينا هنا الحل لجميع التناقضات التي سبق عرضها . وتشكل فائض القيمة (الذي يؤلف ربح الرأسمالي قسماً هاماً منه) هو الآن واضح وبسيط تماماً . إن قيمة قوة العمل مدفوعة ، ولكن هذه القيمة أدنى كثيراً من القيمة التي في وسع الرأسمالي استخلاصها من قوة العمل ، وأما الفرق ، أي العمل غير المدفوع الاجر ، فانه يؤلف بالضبط حصة الرأسمالي ، أو بالأصح الطبقة الرأسمالية . فحتى الربح الذي جناه بائع القطن من قطنه ، في المثال آنف الذكر ، لا بد بالضرورة إذا لم ترتفع أسعار القطن ، ان يكون متكوناً من شغل غير مدفوع الاجر. لقد باع البائع بضاعته لصاحب معمل قطنيات يعرف كيف يتمكن من أن يجني لنفسه أيضاً ، عدا هذه المئة لير ، ربحاً من صناعته ، وبالتالي يقتسم معه الشغل غير المدفوع الثمن ويضعه في جيبه . وهذا الشغل غير المدفوع الاجر هو بالضبط الذي يعيل ، بصورة عامة ، جميع أعضاء المجتمع غير المشتغلين . منه تدفع ضرائب الدولة والبلديات بمقدار ما تصل الى الطبقة الرأسمالية ، والعائدات العقارية لملاكي الاراضي ، الخ . وعليه ترتكز كل الحالة الاجتماعية القائمة .

ومن ناحية أخرى ، يكون من المضحك افتراض أن العمل غير المدفوع الاجر لم يتشكل إلا في الظروف الراهنة حيث الانتاج هو فعل الرأسماليين من

جهة ، والمأجورين من الجهة الاخرى . بالعكس ، لقد اضطرت الطبقة المضطهدة في جميع الازمنة ، لتقديم عملها غير المدفوع الاجر . وأثناء الحقبة الطويلة التي كانت فيها العبودية الشكل السائد لتنظيم العمل ، كان العبيد مضطرين للشغل أكثر بكثير مما كان يعطى لهم من وسائل العيش . وتحت ظل القنانة وحتى الغاء سخرة الفلاحين ، كان الامر كذلك . وفي تلك الحال ، كان الفرق بين الوقت الذي كان الفلاح يشتغل فيه لقاء معيشته الخاصة والوقت الذي يقوم فيه بشغل فائض للسيد يبدو حتى بصورة ملموسة ، اذ أن هذين الشكلين من الشغل كانا يتمان على نحو مفضل . إن الشكل اليوم مختلف ولكن الجوهر باق هو هو ، وطالما ان « قسماً من المجتمع يملك احتكار وسائل الانتاج ، فان الشغيل ، حراً كان أم غير حر ، مرغم على أن يضيف إلى مدة الشغل الضرورية لاعالته الخاصة علاوة مخصصة لانتاج رزق مالك وسائل الانتاج [1] .

- ٣ -

إن الصعوبة التي كان خيرة الاقتصاديين يخفقون لدى الاصطدام بها ما داموا كانوا ينطلقون من قيمة «العمل» تزول مذ ننطلق من قيمة « قوةالعمل » لا من قيمة « العمل » فان قوة العمل هي في مجتمعنا الرأسمالي الراهن ، سلعة مثل كل السلع الاخرى ، إلاانها مع ذلك سلعة خاصة تماماً . إن لها ، بالفعل ، المزية الخاصة ، مزية كونها قوة تخلق قيمة ، مزية كونها مصدر قيمة ، وعلى وجه التخصيص ، وبمعاملة مخصصة ، مصدر مزيد من القيمة لا تمتلك منه هي نفسها . وفي الحال الراهنة للانتاج ، لا تنتج قوة العمل البشرية ، في يوم واحد ، قيمة أكبر فقط مما تملك ومما تسوى هي نفسها . فلدى كل اكتشاف علمي جديد ،وكل

---

(١) ماركس ، « رأس المال » الكتاب الأول ، الجـلد الأول ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٢ ص ٢٣١ .

اختراع تقني جديد ، يزداد هذا المزيد من الانتاج اليومي لقوة العمل بالنسبة للتكاليف اليومية التي ترصد له ، وبالتالي ينقص القسم من يوم العمل الذي يحصل فيه العامل من شغله على معادل أجرته اليومية ، بينما يزداد ، من جهة أخرى ، القسم من يوم العمل الذي يضطر فيه لان يقدمه للرأسمالي من غير أن ينال أجره عليه .

ذلك هو التكوين الاقتصادي لكل مجتمعنا الحالي : الطبقة الكادحة وحدها هي التي تنتج جميع القيم . ذلك لان كلمة قيمة ليست سوى تعبير آخر لكلمة عمل ، التعبير الذي تعين به في مجتمعنا الرأسمالي الراهن كمية العمل اللازمة اجتماعياً التي تدخل في بضاعة معينة . ولكن هذه القيم التي ينتجها العمال لا يملكها العمال . انها لمالكي المواد الاولية والآلات والادوات ولمالكي التسليفات المالية التي تمكنهم من شراء قوة عمل الطبقة العاملة . وإذن فليس يعود للطبقة العاملة غير قسم من كل مجموع المنتجات التي تبدعها هذه الطبقة . واما القسم الآخر الذي تحتفظ به الطبقة الرأسمالية لنفسها والذي ينبغي عليها في الاكثر أن تتقاسمه أيضاً مع طبقة الملاكين العقاريين ، فانه ، كما سبق أن رأينا ، يصبح اكبر فأكبر لدى كل اكتشاف واختراع جديدين ، بينما القسم العائد للطبقة العاملة (محسوباً على أساس الفرد) اما انه لا يزداد إلا ببطء شديد وبصورة تافهة ، واما انه يبقى متوقفاً ، او ينقص ايضاً ، في بعض الظروف .

ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات التي يحل واحدها محل الآخر بسرعة مطردة الزيادة ، هذا المردود للعمل البشري الذي يتنامى كل يوم بنسب لم يسمع بمثلها من قبل ، تنتهي الى خلق نزاع لا يمكن للاقتصاد الرأسمالي الحالي الا ان يغرق فيه . فمن جهة ، ثروات لا تقاس وفيض من المنتجات لا يستطيع المستهلكون استيعابه . ومن الجهة الأخرى ، الجمهور الكبير من المجتمع المبلتر ، المتحول الى مأجورين والموضوع من جراء هذا بالذات في حال عجز عن تملك هذا

الفيض من المنتجات. وانقسام المجتمع الى طبقة صغيرة واسعة الثراء وطبقة كبيرة من المأجورين غير المالكين يجعل هذا المجتمع يختنق تحت وطأة فائضه بالذات بينما الاكثرية الكبرى من اعضائه ليست ، تقريباً ، أو حتى بتاتاً ، في منجاة من اقصى الشقاء . وهذه الحال تصبح كل يوم اشد خرقاً وعقماً . فمن الواجب ازالتها . ومن الممكن ازالتها . من الممكن قيام نظام اجتماعي جديد ستتلاشى فيه الفوارق الحالية بين الطبقات وفيه – ، ربما بعد فترة انتقال قصيرة هزيلة بعض الشيء ولكنها على كل حال وافرة الفائدة معنوياً – ، وبفضل استخدام عقلاني وتطوير لاحق للقوى المنتجة الهائلة المتوفرة ، ونظراً لالزام الجميع بأن يشتغلوا ، ستكون وسائل العيش والاستمتاع بالحياة وتطوير الذات وتشغيل جميع كفاءات الجسد والفكر مؤمنة لجميع اعضاء المجتمع وبوفرة متنامية ابداً . والبرهان على ان العمال مصممون اكثر فاكثر على الفوز عن طريق النضال بهذا النظام الاجتماعي الجديد يقدمه لنا من جانبي المحيط يوم أول أيار في الغد ويوم الأحد القادم ٣ ايار[1] .

١ – مقتطف من مقدمة الكتاب الثاني من « رأس المال » ، لماركس ، ١٨٨٥ ، ترجمة ارنا كونيو ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٣ .

٢ – مقتطف من مقال « رأس المال لماركس » ١٨٦٨ ، ترجمة (مراجعة) في كتاب « انجلز – دراسات عن «رأس المال» المطبوعات الاجتماعية ١٩٤٩ .

٣ – مقتطف من «مدخل الى العمل المأجور ورأس المال لماركس» ١٨٩١ ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ .

---

(١) يقصد انجلز هنا أول أيار ١٨٩١ (النص الذي أخذت عنه هذه المقتطفات مؤرخ في ٣٠ نيسان) . وفي عدة بلدان (انكلترا ، ألمانيا) أجل الاحتفال بالأول من أيار الى أول يوم أحد يعقب الأول من أيار ، أي سنة ١٨٩١ في ٣ أيار . وفي ١ و ٣ أيار ١٨٩١ جرت اجتماعات عديدة في أوروبا. وفي روسيا، وللمرة الاولى، جرت مظاهرة.

يوم العمل

سبق ان رأينا ان كل عامل يشغّله الرأسمالي يقوم بعمل مضاعف : اثناء قسم من وقت العمل ، يرد الاجرة التي قدمها له الرأسمالي ، وهذا القسم من عمله يسميه ماركس بالعمل الضروري . ولكنه بعد ذلك ، ملزم ايضاً بان يواصل العمل وينتج للرأسمالي ، اثناء هذا الوقت ، فائض القيمة التي يؤلف الربح قسماً هاماً منها . هذا القسم من العمل يسمى علاوة العمل .

لنفترض ان العامل يشتغل ثلاثة ايام من الاسبوع لكي يرد اجرته وثلاثة ايام لكي ينتج للرأسمالي فائض القيمة . ان هذا يعني ، بتعبير آخر ، انه يشتغل، في يوم مؤلف من اثنتي عشرة ساعة ، ست ساعات في اليوم لقاء اجرته وست ساعات لكي يخلق فائض القيمة . ومن الاسبوع لايمكن ان يؤخذ غير ستة ايام، وحتى اذا اضفنا اليه يوم الاحد ، لا يمكن ان يؤخذ منه غير سبعة ايام ، ولكن من كل يوم يمكن ان تؤخذ ستة ساعات عمل ، وثمان ، وعشر ، واثنتا عشرة وخمس عشرة ، بل واكثر. فالعامل قد باع لقاء اجرته يوم عمل للرأسمالي. ولكن ما يوم العمل ؟ ثمان ساعات او ثماني عشرة ؟

ان للرأسمالي مصلحة في ان يجعل يوم العمل اطول ما يمكن . فكلما كان اطول اعطى من فائض القيمة اكثر . وان شعوراً جد اكيد ليوحي للعامل ان كل ساعة عمل يؤديها بعد رد اجرته انما تؤخذ منه بصورة غير شرعية . وبالفعل ان جسده بالذات هو الذي يحس ما يعني الشغل وقتاً مفرطاً في الطول. فالرأسمالي يناضل في سبيل ربحه ، والعامل في سبيل صحته ، في سبيل بضع ساعات راحة

يومية ، في سبيل التمكن ، خارج العمل والنوم والطعام، من اظهار صفته كانسان في نشاطات اخرى ايضاً . ولنلاحظ بصورة عابرة ان ليس مما يتعلق بطيب ارادة الرأسماليين كل بمفرده ان يشاؤوا خوض هذا النضال أم لا ، فالمنافسة ترغم اكثرهم محبة لخير الناس على الانضمام الى زملائه وعلى فرض القيام بيوم عمل يساوي في طوله ايام العمل التي يفرضونها هم .

ان النضال في سبيل تحديد يوم العمل قد ابتدأ منذ أول ظهور للعمال الاحرار في التاريخ وهو مستمر حتى اليوم . وفي مختلف الصناعات يسود يوم عمل كان طوله ، وهو مختلف ، قد حدده العرف . ونادراً ، في الواقع ، ما يجري التقيد به . وليس يمكن القول حقاً ان ثمة يوم عمل محدد بدقة الا حيث يحدد القانون يوم العمل ويراقب التقيد به . ولكن هذا غير موجود تقريباً حتى اليوم الا في الاقاليم الصناعية من انكلترا . ان يوم العمل هناك محدد بعشر ساعات (١٠ ساعات ونصف الساعة اثناء خمسة ايام و ٧ ساعات ونصف الساعة يوم السبت) لجميع النساء وللغلمان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٣ و ١٨ عاماً. ولما كان الرجال لا يستطيعون الشغل بدون هؤلاء ، فانهم يقعون هم ايضاً تحت قانون يوم العشر ساعات . ان هذا القانون قد فاز به عمال المعامل الانكليز بمثابرة استمرت سنوات طوالا ، باصلب النضال واعنده ضد اصحاب المعامل ، مستندين الى حرية الصحافة ، والى حق التكتل والاجتماع ، وكذلك بالاستخدام البارع للانقسامات داخل الطبقة السائدة نفسها . وقد اصبح معتصماً للعمال الانكليز ووسع شيئاً فشيئاً الى جميع الفروع الكبرى للصناعة ، وفي السنة الماضية[1] ، جعل شاملاً جميع المهن تقريباً وعلى الاقل جميع المهن التي يشتغل فيها نساء واولاد . والمؤلف الذي نتحدث عنه (رأس المال) يتضمن توثيقاً مفصلاً للغاية حول تاريخ هذا التحديد القانوني ليوم

---

(١) أي سنة ١٨٦٧ .

العمل في انكلترا . كما ان « ريخستاغ (برلمان) المانيا الشمالية » المقبل سيكون عليه ان يناقش قانوناً صناعياً ، وبالتالي ان يحدد العمل في المعامل . وانا لنأمل بان احداً من النواب المدنيين بانتخابهم لعمال المان لن يذهب الى مناقشة هذا القانون من دون ان يكون قد استوعب كتاب ماركس مسبقاً استيعاباً تماماً . ان في الوسع الحصول على كثير . فالانقسامات في الطبقات السائدة اكثر ملاءمة للعمال مما كانت في اي وقت مضى في انكلترا . اذ ان الاقتراع العام يرغم الطبقات السائدة على ابتغاء مرضاة العمال . وفي هذه الظروف يكون اربعة او خمسة ممثلين للبروليتاريا قوة ، اذا كانوا يحسنون الافادة من وضعهم ، اذا كانوا يعلمون بالدرجة الاولى ما هو الامر المقصود ، الامر الذي لا يعلمه البرجوازيون ، وكتاب ماركس يضع في ايديهم ، من اجل هذا ، الوثائق جاهزة .

مقتطف من مقال « رأس المال لماركس »، ١٨٦٨، ٢ ، ترجمة (مراجعة) في كتاب « انجلز – دراسات عن « رأس المال » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٠٩ .

نظام العمل بالاجر

- ١ -

« اجر عادل ليوم عمل عادل ! » . كان هذا شعار حركة العمال الانكليزية اثناء السنوات الخمسين الاخيرة. ولقد ادى خدمات كبيرة في الوقت الذي تطورت فيه اتحادات العمال [1] ، بعد الغاء القانون المخزي ضد حق التكتل . ولقد ادى خدمات احسن ايضاً في عهد الحركة الشارتية[2] المجيدة ، حين كان العمال الانكليز يسيرون على رأس الطبقة الكادحة الاوروبية . ولكن التاريخ سائر الى أمام . وكثير من الاشياء التي كانت منذ خمسين عاماً ، بل حتى ثلاثين ، مرغوبا بها ونافعة قد شاخت الآن واصبحت غير قابلة للاستعمال. فهل صيحة الحرب القديمة والمحترمة في عداد هذه الاشياء ايضاً ؟

---

(١) أو النقابات . انظر فصل « ولادة النقابات » .

(٢) كان قانون الانتخاب لعام ١٨٣٢ في انكلترا قد استبعد الشغيلة من حق التصويت ، وإثر ذلك صاغ هؤلاء مطالبهم في « ميثاق الشعب » . وكان الميثاق، الصادر في ٨ أيار ١٨٣٨ موضوعاً بشكل مشروع قانون لعرضه على البرلمان ، وكان يتضمن ستة مطالب : الاقتراع العام ، جعل مدة الدورات التشريعية محدودة بعام واحد ، التصويت السري ، التقسيم العادل للدوائر الانتخابية ، امكانية انتخاب غير المالكين ، الحصانة البرلمانية للمنتخبين . وقد ولّد النضال في سبيل نصرة ميثاق الشعب حركة منظمة ، هي الحركة الشارتية (كلمة « شارت » تعني الميثاق – ملاحظة من المترجم الى العربية) ، التي قال عنها انجلز انها « أول حزب عمالي في الأزمنة الحديثة » . وقد بدأت الحركة بالأفول منذ عام ١٨٤٨ .

اجر عادل ليوم عمل عادل ؟ ولكن ما هو الاجر العادل وما العمل العادل ؟ كيف تحددهما القوانين التي بموجبها يعيش المجتمع ويتطور ؟ للحصول على جواب عن هذا السؤال ليس علينا التوجه الى علم الاخلاق او الحقوق ، ولا الى شعور ما من مشاعر الانسانية او العدالة او حتى الاحسان . فما هو عادل من وجه نظر الاخلاق او حتى من وجهة نظر القانون يمكن ايضاً ان يبدو بعيداً عن ان يكون عادلاً من وجهة النظر الاجتماعية . وما هو عادل من وجهة النظر الاجتماعية او ما هو غير عادل لا يمكن ان يقرره غير علم ، غير العلم الذي يتعامل مع الوقائع المادية للانتاج والتبادل ، غير علم الاقتصاد السياسي .

فما هو اذن ، بنظر الاقتصاد السياسي ، الاجر العادل ويوم العمل العادل؟ انها بكل بساطة مستوى الاجر ومدة وكذلك شدة العمل في اليوم المترتبة عن المنافسة بين رب العمل وبين العامل في السوق الحرة . وما الذي يتحدد على هذا النحو ؟

الاجرة العادلة ، في الظروف العادية ، هي المبلغ الذي يحتاج اليه العامل من أجل الحصول ، حسب ظروف وسطه وبلده ، على الوسائل التي تمكنه من مواصلة الشغل والتناسل . والاجرة الفعلية يمكن ان تكون ،بفعل تقلبات الصناعة تارة فوق هذا المتوسط ، وتارة دونه .

ان يوم العمل العادل هو مدة وشدة العمل اللتان في نطاقهما يتم كل يوم انفاق كل قوة عمل العامل من غير ان تصبح هذه مع ذلك عاجزة عن ان تقدم في اليوم التالي والايام التالية الكمية نفسها من العمل .

هذه الدورة التي تتكرر على الدوام يمكن وصفها على النحو التالي: العامل يعطي الرأسمالي كامل قوة عمله ، اي قدر ما يستطيع ان يقدم منها من غير ان يكف عن ان يكون قادراً على استئناف تقديمها له بدون كلل . ومن أجل هذا

فهو يتلقي من الرأسمالي من وسائل العيش مقدار ما لابد له منها ـ لا أكثر ـ لكي تتكرر المعاملة نفسها كل يوم . فيا لها عدالة فريدة !

ولكن لننظر الى الأمر من مدى أقرب . بما ان الاجرة ويوم العمل مترتبان عن المنافسة ، كما تقول تعاليم الاقتصاد ، فالعدالة تتطلب كما يبدو ان يكون الطرفان في ظروف متكافئة وفي الوضع ذاته حين يعقدان اتفاقية . والحال ، ان الأمر ليس كذلك . فاذا كان الرأسمالي لا يستطيع الاتفاق مع العامل ، فان في وسعه ان ينتظر وان يعيش على رأسماله . وليس هذا في مستطاع العامل. انه لا يستطيع العيش الا باجرته ، ولذلك فلا بد له من قبول العمل متى وأين وجده وبالشروط التي يجده بها . واذن فالعامل ، منذ البداية ، موضوع في ظروف صراع غير مؤاتيه . ان الجوع يجعله في وضع على درجة رهيبة من عدم الملاءمة . ومع ذلك فان الاقتصاد السياسي لطبقة الرأسماليين يزعم ان في هذا منتهى العدالة !

ولكن هذا ليس أيضاً سوى توّهة. فان توسع استخدام القوة الميكانيكية والآلات في المؤسسات الجديدة وتوسع واكتمال الآلات في المؤسسات حيثما يوجد ذلك تحرم الناس باستمرار من عملهم .وذلك بوتيرة أسرع كثيراً من الوتيرة التي تستطيع بها الصناعة ان تستعيد لخدمتها قوى العمل التي باتت فائضة . وقوى العمل الفائضة هذه تقدم لرأس المال جيشاً صناعياً احتياطياً . واذ تكون ظروف السوق سيئة ، ففي وسعها ان تموت جوعاً ، ان تتسول ، ان تسرق ، وحتى ان تذهب الى «بيت العمل[1] ». واذا كانت الظروف مؤاتية، فانها تكون تحت اليد من

---

(١) في عام ١٨٣٤ ، صوت البرلمان الانكليزي لـ « قانون عن الفقراء » كان يلغي كل غوث نقدي أو عيني للمحتاجين ويستعيض عن ذلك بقبول هؤلاء في « بيوت للعمل » (ووركهاوسز) . وفي مؤلفه «وضع الطبقة الكادحة في انكلترا» يبين انجلز، بالاستناد الى الأمثلة ، ماذا كانت هذه المؤسسات فيقول: « حتى نظام السجون أفضل منها بصورة عامة الى حد غالباً ما يرتكب معه المقيمون فيها بمحض ارادتهم جرماً ما ليتمكنوا من الذهاب الى السجن » .

أجل زيادة الانتاج. وطالما ان آخر رجل وآخر امرأة وآخر ولد من الجيش الاحتياطي لم يجدوا عملاً — الأمر الذي يفترض وحده وجود عهد فيض منفلت في الانتاج — فان منافسة هذا الجيش الاحتياطي تضغط الأجور ، وان مجرد وجوده ليقوّي الرأسمال في صراعه ضد العمل . والعامل ، في تنافسه مع رأس المال ، لا يكون مدفوعاً بالجوع وحده ، فلا بد له بالاضافة الى هذا من تحمل المزعجات . هذا ، في نظر الاقتصاد السياسي للرأسماليين ما يسمى بالعدالة !

لنبحث الآن بأي شيء يدفع الرأسمالي هذه الأجور « العادلة » برأسماله طبعاً . ولكن رأس المال لا ينتج أية قيمة . وفيما عدا الأرض ، فان العمل هو المصدر الوحيد للثروة . وما رأس المال سوى ثمرة العمل المجمعة . يستنتج من هذا ان أجور العمال تدفع من العمل ، فالعامل يجزى من ثمار عمله ذاتها . وبموجب المفهوم الرائج للعدالة ، كان ينبغي أن تكون اجرة العامل من مجموع ثمار عمله . ولكن هذا ، في نظر الاقتصاد السياسي ، غير عادل . بالعكس ، ان ثمار شغل العامل تصادر من قبل الرأسمالي ، ولا ينال العامل منها غير وسائل العيش الضروريه بالضبط . ونتيجة هذه المنافسة « العادلة » تماماً هي أن منتجات من يشتغلون تتكدس لا محالة في ايدي من لا يشتغلون وتصبح فيها الوسيلة الاشد لوضع اغلال العبودية في ايدي الذين انتجوها بالضبط .

اجرة عادلة ليوم عمل عادل ! يتبين مما سبق كالشمس في وضح النهار ان الشعار القديم قد مر عليه الزمن وانه لم يعد ملائماً اليوم. ويتبين ان عدالة الاقتصاد السياسي ، نظراً لأن هذا يصوغ بامانة القوانين التي تسيّر المجتمع الحالي ، هذه العدالة هي بكاملها مع جانب واحد — هو جانب رأس المال . فليدفن العمال اذن صيحتهم الحربية السابقة وليستعيضوا عنها بخير منها: « نقل وسائل الانتاج — مواد اولية ومعامل وآلات — الى ايدي الشغيلة ! » .

لقد بحثنا شعار « اجرة عادلة ليوم عمل عادل » . وقد اوصلنا هذا البحث الى هذه النتيجة ، وهي ان الأجرة الأكثر عدالة ، في الظروف الاجتماعية الحالية ، إنما تعادل التوزيع الأقل عدالة لنتاج العامل . فالحصة الأكبر من هذا النتاج تذهب الى جيب الرأسمالي ، بينما يتوجب على العامل أن يقنع على وجه الضبط بما يكفيه للابقاء على نفسه في حال القدرة على مواصلة الشغل وإدامة جنسه .

ذلك هو قانون الاقتصاد السياسي ، وبتعبير آخر ، قانون التنظيم الاقتصادي الحالي للمجتمع. وهذا القانون أقوى بكثير من جميع القوانين المكتوبة وجميع القوانين التي جرى عليها العرف في انكلترا مجتمعة .

وما بقي المجتمع منقسماً الى طبقتين تجابه احداهما الأخرى ، من جهة الرأسماليون الذين احتكروا جميع وسائل الانتاج ـ ارض ، ومواد أولية ، وآلات ـ ومن الجهة الأخرى العمال المحرومون من كل ملكية لوسائل الانتاج وغير المالكين غير قوة عملهم ، مادام هذا التنظيم الاجتماعي باقياً ، فلسوف يبقى قانون الاجرة صاحب القدرة المطلقة ولسوف يصنع كل يوم قيوداً جديدة تجعل العامل عبداً لنتاج يديه .

لقد ناضلت اتحادات العمال منذ قرابة ٦٠ عاماً[1] ضد هذا القانون . فماذا كانت النتيجة ؟ هل نجحت في تحرير العمال من العبودية التي يبقيهم فيها رأس المال الذي ليس سوى نتاج عمل العمال ؟ وهل جعلت ولو قسماً من الطبقة الكادحة قادرة على ان ترتفع فوق ظروف العبد المأجور ، وعلى ان تصبح مالكة لوسائل الانتاج ، للمواد الاولية ، للادوات والآلات ، وبالتالي مالكة لمنتجات عملها بالذات ؟ معلوم انها ليس فقط لم تبلغ هذا الهدف ، بل ولم تسع اليه ابداً .

---

(١) كتب انجلز هذه الأسطر عام ١٨٨١ .

سأكون آخر من يدعي ان النقابات لا فائدة منها البتة لأنها اهملت هذا . بالعكس ، ان النقابات ، سواء في انكلترا او في اي بلد صناعي آخر ، لابد منها للطبقات العاملة في نضالها ضد رأس المال . ان الاجرة المتوسطة مساوية لمجموع وسائل العيش الضرورية لعمال بلد معين من اجل الابقاء على جنسهم وفقاً للظروف المعيشية المعتادة في هذا البلد . وهذه الظروف المعيشية يمكن ان تكون جد مختلفة بالنسبة لمختف فئات الشغيلة . والفضل الكبير للنقابات هو في انها بنضالها في سبيل الابقاء على الاجرة في مستوى معين وفي سبيل تقليص يوم العمل ، تجهد للابقاء على ظروفها المعيشية وللارتفاع بها .

ان في الاحياء الشرقية من لندن مهنا عديدة لا يتطلب الشغل فيها خبرة اقل من خبرة عمل البنائين ومعاونيهم وهو على الاقل في مثل مشقته ، ومع ذلك فإن عمال المهن المشار اليها يكسبون بالكاد نصف اجور عمال البناء هؤلاء . لماذا؟ لمجرد ان تنظيما قوياً يجعل هؤلاء قادرين ان يفرضوا مستوى معيشة اعلى جداً كمعيار للاجور ، في حين ان الاولين ، وهم غير منظمين وعاجزون ، مضطرون لأن يخضعوا ليس فقط لاستثمار ارباب عملهم الذي لا مفر منه ، بل كذلك للخضوع فوق ذلك لتعسفهم . وظروف معيشتهم تتدنى اكثر فاكثر ،ويعتادون على العيش باجرة ادنى فأدنى وتسقط اجورهم طبعاً الى المستوى الذي اعتادوا هم انفسهم التكيف معه .

واذن فليس قانون الاجر ثابتاً لا يتغير . وهو،ضمن بعض الحدود ، ليس القانون غير القابل للالتواء.ففي جميع الاوقات،اللهم الا اثناء الازمات الكبيرة ، يوجدفي كل فرع للانتاج هامش ما يمكن للاجور في حدوده ان تتغير بفعل الصراع بين العمال وارباب العمل . ان الاجور ، في جميع الحالات ، تتحدد عن طريق صفقة . والذي يقاوم مدة اطول وعلى نحو احسن هو الذي يكون له ، عند عقد

الصفقة ، الحظ الاكبر في الحصول على اكثر مما يعود لهعلىغير هذا النحو . فإذا كان من يحاول عقد صفقة مع الرأسمالي عاملاً منعزلاً ، فإنه لمغلوب بسهولة ومرغم على ان يكون تحت رحمة الخصم . ولكن حين يؤلف جميع عمال احد الفروع منظمة متينة ، ويجمعون فيما بينهم المال لمجابهة أرباب عملهم في اوقات المحن ، وحين يكونون بذلك قادرين على الوقوف كقوة في وجه هؤلاء ، فإذ ذاك فقط تكون لهم فرص متاحة لأن ينالوا على الأقل تلك الجراية الهزيلة التي يمكن ان تسمى ، حسب تعابير النظام الاقتصادي للمجتمع الحالي ، « اجـرة عادلة ليوم عمل عادل » .

ومع ذلك فإن نضال النقابات لم يلغ قانون الاجر . بالعكس ، ليس ما يجري اذ ذاك على وجه التحديد غير التطبيق له . وبدون وسائل المقاومة التي توفرها له النقابات لما حصل العامل حتى على ما يعود لهوفقا لمعايير نظام الاجور . وليس غير الخوف من النقابات ما يمكن ان يرغم الرأسمالي على ان يعطي العمال كامل القيمة الرائجة لقوة العمل . اتريدون البرهان على هذا ؟ قارنوا اذن بين الاجور التي يوافق على تقديمها لاعضاء النقابات الكبيرة وبين الاجور التي تدفع في المشاغل الصغيرة غير القابلة للحصر الموجودةفي هاوية الشقاء الاسود التي هي الاحياء الشرقية من لندن .

واذن فالنقابات لاتناضل ضد نظام الاجور . ولكن الانحطاط الاقتصادي للطبقة العاملة غير متعلق بكون الاجور عالية اودنيا . انما يكمن هذا الانحطاط في ان الطبقة العاملة ، بدلاً من ان تتلقى النتاج الكامل لعملها ، مضطرة للاكتفاء بقسم من نتاجه ، القسم المسمى اجرة . ان الرأسمالي يضع في جيبه المنتوج كله (ويدفع منه للشغيل) لانه مالك وسائل العمل ، ولذلك فليس ثمة انعتاق

حقيقي ممكن للطبقة العاملة ما دامت لا تملك جميع وسائل العمل - ارض ، مواد اولية ، آلات ،الخ - وتسلك بذلك كل نتاج عملها . [٥]

١ - مقال « اجرة عادلة ليوم عمل عادل » ، ١٨٨١ ، ترجمة (مراجعة) من كتاب « كارل ماركس ، العمل المأجور ورأس المال » ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٢ .
٢ - مقال « قانون الاجرة » ١٨٨١ ، المصدر السابق .

/

---

(١) سيلاحظ أن انجلز ، وهو يصوغ الهدف النهائي للشيوعية ، يقول ان الطبقة العاملة يجب أن تحصل على النتاج الكامل لعملها . فالمقصود إذن هو الطبقةالعاملة بوصفها هذا لا كل عامل على حدة . وقد بين ماركس ، بالفعل ، في مؤلفه « انتقاد برنامج غوتا » ان صيغة « لكل عامل النتاج الكامل لعمله » (باعتباره الهدف النهائي للبروليتاريا من وجهة نظر الطوباويين والبرودونيين ، وبصورة عامة من وجهة نظر اشتراكية ما قبل الماركسية) ليس له مدلول اقتصادي فعلي ولا يجمعه بالشيوعية العلمية أي جامع (انظر : « ماركس ، نصوص مختارة ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٥١ وما بعدها) . وفي مكان آخر يذكر انجلز قائلاً : في المجتمع الاشتراكي « يمكن أن يكون لكل فرد ضمان نواله « الحاصل الكلي لعمله » (فقط بمعنى ان) ليس الشغيل بمفرده هو الذي يصبح المالك لـ « الحاصل الكلي لعمله » بل المجتمع بأسره، المكون من شغيلة فقط ، وهو الذي يملك النتاج الكلي لعملهم : قسم منه يوزع من قبله بين أعضائه من أجل الاستهلاك ، وقسم يستخدم من أجل استبدال وتنمية وسائله للانتاج ، وقسم في النهاية يوضع جانباً كأرصدة احتياطية للانتاج والاستهلاك ». («مسألة السكن»١٨٧٢، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٧ ، ص ٣١) .

حياة الشغيلة في لندن
في أواسط القرن التاسع عشر

في عــام ١٨٤٥ ، بعد إقامــة سنتين في منشستر ، قلب الرأسمالية الصناعية البريطانية في ذلك الحين ، ألف انجلز الشاب كتاباً رائعاً هو « وضع الطبقة الكادحة في انكلترا » . إذ ذاك لم تكن المادية الدياليكتيكية قد صيغت بعد ، ولم يكن ماركس مهتماً بعد اهتماماً منهجياً بالمسائل الاقتصادية (وقد كان لمؤلف انجلز ، الذي أحدث لديه انطباعاً قوياً ، قسطه في إثارة هذا الاهتمام لديه بشدة) ، ولم يصدر « البيان الشيوعي » إلا بعد ثلاث سنوات . على أن « وضع الطبقة الكادحة في انكلترا » هو ، منذ ذلك الحين، كتاب كبير ، ولعله أول كتاب كبير في الميدان الماركسي . ففيه ، بالاضافة الى غنى التوثيق والى الحرارة التي ينحاز بها انجلز الى جانب المستثمَرين (ووحشية هــذا الاستثمار في ذلك العهد أمر يعجز القلم عن وصفه) ، أول محاولة لاستخدام ما سمي فيما بعد بالطريقة الماركسية في دراسة المجتمع .

وسيطالع القارىء هنا مقطعين من هذا المؤلف، الأول يقدم وصفاً أخاذاً لوضع الشغيلة في لندن في اواسط القرن التاسع عشر . وسيرى القارىء أن هذا الوصف لا يخلو من ملامح مشتركة بين الحال التي يعطي انجلز عنها هذه الصورة وبين الحال التي تتميز بها المدن الرأسمالية الكبرى في هذه الأيام ، على العموم ، بعد قرن من ذلك .

ان مدينة مثـل لندن ، حيث يمكن للمرء ان يمشي ساعات دون ان يبلغ حتى بداية النهاية ، ودون ان يكتشف اقـل علامة تشير الى اقتراب الريف ، هي حقاً شيء خاص جدا .

ان هذا التمركز الهائـل ، هذا التكدس لـ ٣,٥ مليون كائن بشرى في

في مكان واحد قد زاد قدرة هؤلاء الـ ٣,٥ مليون انسان مئة مرة . لقد رفع لندن الى مرتبة عاصمة تجارية للعالم ، واوجد ارصفة الميناء الضخمة وجمع الالوف من السفن التي تغطي نهر التاميز على الدوام . ولست اعرف مشهداً اكثر مهابة من المشهد الذي يقدمه التاميز حين يركب المرء النهر صاعدا من البحر الى لندن بريدج . حشد المنازل ، الورشات البحرية من كل جانب ، لاسيما على ضفة وولويش العالية ، السفن غير القابلة للحصر المصفوفة على الضفتين ، والمتراصة اضيق فاضيق بعضها لصق بعض ، فلا تترك وسط النهر في النهاية غير معبر ضيق تتلاقى عليه قرابة مئة من السفن البخارية وهي في اقصى السرعة - ان كل هذا لمن العظمة ومن الفخامة بحيث يدهش المرء ويظل مأخوذاً بعظمة انكلترا حتى قبل ان يطأ ارضها . (١)

أما التضحيات التي كانت ثمناً لكل هذا ، فلا تكتشف إلا فيما بعد . فحين يكون المرء قد تجول بضعة أيام في الشوارع الرئيسية وشق دربه بعناد عبر الزحام والصفوف التي لا نهاية لها من العربات والعجلات ، وحين يكون قد زار « الأحياء السيئة » من هذه المدينة ، إذ ذاك فقط يشرع يلاحظ ان هؤلاء اللندنيين قد اضطروا للتضحية بالشطر الافضل من سجيتهم كبشر من اجل إنجاز جميع معجزات الحضارة التي تغص بها المدينة ، وإن مئة قوة راقدة في ذواتهم قد ظلت معطلة وخنقت من اجل ان تتمكن بضع منها فقط من ان تنمو نمواً اوسع وتتضاعف باتحادها مع قوى الآخرين . ان لزحام الشوارع ، وحده ، ما ينفّر ، ويثير الطبيعة . ومئات ألوف الأشخاص هؤلاء ، من جميع الحالات وجميع الطبقات،

---

(١) كان هذا منذ قرابة خمسين عاماً ، أيام السفن الشراعية الرائعة . ان هذه السفن - وما يزال يصل منها الى لندن - موجودة الآن في أرصفة الموانىء ونهر التاميز مغطى بالسفن البخارية القبيحة ، المسوّدة بالسناج (ملاحظة من انجلز عند اعادة طبع مؤلفه سنة ١٨٩٢ .

الذين يتزاحمون ويتدافعون ، أليسوا جميعاً أناساً لهم السجايا والكفاءات نفسها والاهتمام نفسه بالسعي وراء السعادة ؟ وهلا ينبغي لهم في النهاية نشدان هذه السعادة بالوسائل والطرق ذاتها ؟ ومع ذلك ، فن هؤلاء الناس يتلاقون في الدرب راكضين ، كأن ليس يجمع بينهم جامع ، وكأن ليس لديهم ما يعماونه معاً . ومع هذا ، فالعهد الوحيد بينهم هو الاتفاق الضمني الذي بمقتضاه يلتزم كل منهم السير يميناً على الرصيف كيلا يتعرقل مسير تياري الجمهور المتلاقيين . ومع ذلك ، فليس يخطر في بال احد ان يلقي ولو نظرة على آخر . وان هذه اللامبالاة الوحشية وهذه العزلة الجافية التي يعيشها كل فرد ضمن مصالحه الخاصة ، لتكونان أكثر إثارة للاشمئزاز وإيلاماً للنفس كلما كان الافراد المتلاصقون في هذا المجال الضيق أكثر عدداً . ومع علمنا بأن عزلة الفرد هذه وإيثار النفس الضيّق هذا هما في كل مكان المبدأ الأساسي للمجتمع الحالي، فانها لا يتجليان في أي مكان بمثل ما يتجليان هنا ، وعلى وجه التحديد ، في زحام المدينة الكبيرة ، من وقاحة واعتداد بالنفس كاملين . إن تفسخ البشرية الى مونادات [1] ، لكل منها مبدأ حياة خاص وغاية خاصة ، إن هذا التذرر للعالم بالغ هنا النهاية القصوى .

ينتج من هذا أيضاً ان الحرب الاجتماعية ، حرب الجميع ضد الجميع ،هي هنا حرب معلنة على المكشوف . فالناس ، شأن الصديق ستيرنر [2] ، لا ينظرون

---

(١) صاغ كلمة موناد (Monade) الفيلسوف الألماني ليبنتز (١٦٤٦ — ١٧١٦) اشتقاقاً من الكلمة اليونانية مونو (Monos) ، وتعني وحيد ، لكي يشير الى الجواهر البسيطة وغير القابلة للتجزؤ التي تؤلف بنظره الكون . ولكلمة موناد ، في الصورة التي يستعملها هنا انجلز ، معنى الذرة ذاته تقريباً .

(٢) ماكس ستيرنر ، اسم مستعار لجوهان كاسبار شميدت (١٨٠٦—١٨٥٦) : فيلسوف وكاتب ألماني ، من ايديولوجيي النزعة الفردية البرجوازية والفوضوية ، أشهر مؤلفاته «الوحيد وملكيته»، ١٨٤٥. وقد جادله ماركس وانجلز جدالاً شديداً ومتواتراً.

بعضهم إلى بعض إلا نظرتهم الى مواد قابـلة الاستعمال ، كل يستثمر الآخر ، والنتيجـة هي ان القوي يدوس الضعيف وان العدد الصغير من الأقوياء ، اي الرأسماليين ، يتملكون لأنفسهم كل شيء ، بينما لا يبقى للعدد الكبير من الضعفاء، الفقراء ، غير حياتهم - حياتهم وحسب .

وما يصح على لندن يصح ايضـاً على منشستر وبرمنغهام وليدز ، وانه لصحيح بالنسبة لجميع المدن الكبيرة . في كل مكان لا مبالاة بربرية ، قسوة أنانية من جهة وبؤس لا يوصف من جهة أخرى ، في كل مكان الحرب الاجتماعية ، بيت كل فرد في حال حصار ، في كل مكان نهب متبادل تحت ستار القانون ، وكل شيء بوقاحة وصراحة يخاف معها المرء عواقب حالنا الاجتماعية ، كما تظهر هنا في عريها ، ولا يعود المرء يدهش لشيء اللهم إلا لكون كل هـذا العالم المجنون لم يذهب بعد شذر مذر .

ان الرأسمال ، ان الملكية المباشرة او غير المباشرة للارزاق ولوسائل الانتاج هي السلاح الذي يجري به النضال في هذه الحرب الاجتماعية ، ولذلك فمن الواضح وضوح الشمس في رابعة النهار ان الفقير يقـع عليه عبء جميـع النواحي غير الصالحة في مثل هذه الحال . أن أحداً لا يهتم به ، ولزام عليه ، وهو ملقيّ به في جوف هذه الزوبعة من الفوضى ، ان يتخبط كيفما اتفق له . فاذا كان على شيء من الحظ فوجد عملا ، أي إذا تفضلت البرجوازية عليه بان تغتني على حسابه ، فان بانتظاره أجراً بالكاد يكفي لابقائه على وجه الارض . وإذا لم يجد عملاً ، ففي وسعه أن يسرق اذا كان لا يخشى الشرطة ، أو أن يموت جوعاً ، وهنـا أيضاً ستسهر الشرطة على أن يموت من الجوع ميتـة هادئة ، لا تكون قط جارحة للبرجوازية .

اثناء مقامي في انكلترا ، كان السبب المباشر لموت عشرين الى ثلاثين

شخصاً هو الجوع ، في ظروف اشد ما تكون اثارة للنفس . ونادراً ما وجد ، وقت التحقيق في أسباب الوفاة[1] ، هيئة محلفين توفرت لديها الجرأة على الاعلان عن هذا بجلاء . ومهما تكن إفادات الشهود شفافة ، لا لبس فيها ، فقد كانت البرجوازية ـ ومنها اختيرت هيئة المحلفين ـ تجد على الدوام مداورة تتيح لها التهرب من هذا الحكم الرهيب : موت من الجوع . في هذه الحال ، لا يحق للبرجوازية ان تقول الحقيقة ، فسيكون هذا بالفعل ادانة لنفسها بنفسها . ولكن كثيراً من الاشخاص يموتون جوعاً ، على نحو غير مباشر ايضاً ـ وأكثر بكثير من المباشر ـ، فإن نقصان المواد الغذائية الكافية المستمر قد احدث امراضاً قاتلة واوقع بذلك ضحايا . ولقد كانوا من شدة الضعف بحيث ان بعض الحالات ، التي كان من شأنها ان تتطور تطوراً مؤاتيا في بعض الظروف ، كانت تجر بالضرورة امراضاً خطيرة وموتا . ان العمال الانكليز يسمون هذا بالجريمة الاجتماعية ، ويتهمون كل المجتمع بالاستمرار في ارتكابها . فهل هم على خطأ ؟

اكيد ان ليس يموت جوعاً غير افراد منعزلين ، ولكن على اية ضمانات يمكن للعامل ان يعتمد لكي يأمل بأن هذا لن يكون دوره في الغد ؟ من الذي يؤمن له شغله ؟ منذا الذي يضمن له ان سيكون في وسعه ، اذا ما طرده رب عمله غدا لأي سبب ما ، صحيح او فاسد ، ان يتدبر امره ، هو وامرته ، الى ان يجد شغلاً آخر « يعطيه خبزاً » ؟ منذا الذي يؤكد للشغيل ان ارادة العمل تكفي للحصول على عمل ، وان الاستقامة ، والهمة ، والتوفير والفضائل الاخرى العديدة التي توصيه بها البرجوازاية الحكيمة هي حقاً طريقه الى السعادة ؟ لا احد . انه يعلم ان لديه ، اليوم ، شيئاً ما وان ليس يتوقف عليه ان يكون هذا في حوزته غداً

(١) لدى كل وفاة عنيفة أو مشبوهة يقوم الكورونير (ضابط الشرطة) بالتحقيق يرافقه محلف .

ايضاً . يعلم ان اقل نفثة ، ان اقل نزوة من رب العمل ، ان اقل ظرف تجاري غير مؤآت ، سيلقى به من جديد الى الزوبعة المنفلته التي تخلص منها الى حين والتي يصعب ، وغالباً مايكون مستحيلاً ، بقاء المرء على سطحها . يعلم انه اذا كان قادراً على ان يعيش اليوم ، فهو غير واثق من القدرة على هذا غداً .

مقتطف من « وضع الطبقة الكادحة في انكلترا » ،
« المدن الكبيرة »، ١٨٤٥ ، ترجمة ج. باديا وج. فريديريك،
المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٠ .

صورة البرجوازية الانكليزية

يرسم انجلز للبرجوازية الانكليزية في أواسط القرن التاسع عشر صورة دقيقةهي في الوقت نفسه صك اتهام لها لا رحمة فيه . أكيد ان بعض الأشياء قد تغيرت منذ ذلك الحين – وانجلز نفسه يشير الى هذا حين قام ، حوالي نهاية القرن ، باعادة طبع المؤلف التي أخذت منه الصفحات التالية . فالقدرة التي اكتسبتها البروليتاريا قد نجحت فيفرض بعض الحدود على ما كانت تمارسه البرجوازية آنذاك من عنف في الاستثمار منفلت القيود . ومع ذلك فهل طرأ على البرجوازية –انكليزية كانت أم فرنسية تغير يذكر ، من حيث الجوهر ، منذ ذلك الوقت الذي صورها فيه انجلز ؟

لم اشهد قط طبقة بلغت مبلغ البرجوازية الانكليزية (١) من اللااخلاقية ومن التفسخ الذي لاشفاء له ، ومن الانتكال الداخلي بفعل الانانية ، ومن عدم الاهلية لادني تقدم . واني لاقصد بهذا على الاخص البرجوازية بكل معنىالكلمة، وبخاصة البرجوازية الليبرالية التي تريدالغاء قوانين الحبوب (٢) . ما من شيء في

---

(١) كتب انجلز قبل هذا بقليل : « حين أتكلم هنا عن البرجوازية، فانيأدخل في ذلك في الوقت نفسه ما يسمى بالارستوقراطية ، ذلك لأنها ليست ارستوقراطيةوليس لها امتيازات إلا بالنسبة للبرجوازية : لا بالنسبة للبروليتاريا . والبروليتاري لا يرى في هاتين الزمرتين من الأشخاص غير المالك ، أي البرجوازي . وحيال امتياز الملكية تنمحي جميع الامتيازات الأخرى » .

(٢) كانهذا الاسم يطلق علىالقوانين الرامية الى تحديد أو منع استيرادالحبوب، وهي قوانين كانت قد وضعت لمصلحة كبار الملاكين العقاريين . وفي حزيران ١٨٤٦ توصلت البرجوازية الصناعية التي كانت تناضل في سبيل حرية التجارةالى الغائها أخيراً .

في العالم بنظرها الا موجود فيه من أجل المال ، غير مستثناة هي ذاتها ، ذلك لانها لاتعيش الا لكسب المال وليس لاي شيء آخر ، وهي لاتعرف من غبطة غير غبطة الاثراء السريع ، ولا تعرف من وجيعة غير وجيعة فقدان المال . ومحال ، مع مثل هذه الشراهة ومثل هذا الطمع ، ان توجد فكرة بشرية غير مشوبة بالدنس. اكيد ان هؤلاء البرجوازيين الانكليز ازواج طيبون وارباب عائلات طيبون ، وفيهم ايضاً كل انواع « الفضائل الخاصة » كما يقال ، وانهم ليبدون جميعاً ، في علاقات الحياة اليومية، محترمين ومهذبين ، بمقدار ما هم كذلك جميع البرجوازيين الآخرين . حتى في مجال الاعمال ، يمكن التعامل معهم خيراً مع الالمان . انهم لا يساومون ولايماحكون قدر ما يساوم ويماحك البقالون عندنا ، ولكن أي شأن لكل هذا ؟ فالعامل الحاسم الوحيد يظل ، لدى الحكم الاخير ، هو المصلحة الذاتية وبخاصة ارادة كسب المال . كنت ذات يوم اتمشى في منشستر مع واحد من هؤلاء البرجوازيين وابحث معه في البناء السيء، غير الصحي، وعن حال العمال المرعبه . كنت اصرح له بأني لم اشهد قط مدينة على هذا القدر من سوء البناء . اصغى الي الرجل بهدوء ، وفي ناصية الشارع ،حيث فارقني، قال : And yet, there is a great deal of money made here (وبرغم كل شيء، فالمرء هنا يربح قدرا هائلاً من المال) . الى اللقاء ايها السيد!» . ان البرجوازي يسخر اشد السخر لمعرفة ما اذا كان عماله يموتون جوعاً ام لا ، شريطة ان يكسب هو مالاً . جميع ظروف الحياة تقيّم على محك الربح ، وكل ما لا يدرّ مالاً سخيف ، غير قابل للتحقيق ، طوباوي . ولهذا فان الاقتصاد السياسي ، العلم الذي يدرس وسائل كسب المال ، هو العلم المفضل لدى هؤلاء الباعة . أنهم جميعاً اقتصاديون. ان علاقة الصناعي بالعامل ليست علاقة انسانية، بل علاقة محض اقتصادية. الصناعي هو « رأس المال » ، والعامل هو « العمل » . واذا كان العامل لا يريد أن يدع نفسه سجين هذا التجريد ، اذا كان يؤكد أنه ليس « العمل » ، بل هو انسان

يملك فيما يملك ، حقاً ، موهبة الشغل ، اذا كان يخطر في باله الاعتقاد بأن ليس ينبغي له أن يترك نفسه يباع ويشتري في السوق بوصفه « عملا » ، بوصفه سلعة ، فان عقل البرجوازي يكون اذ ذاك كالمصاب بالذهول . فليس يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن تكون له مع العمال علاقات غير علاقات الشراء والبيع ، وهو لا يرى فيهم بشراً ، بل « أيدياً » (hands) ، اذ أن هذا هو الاسم الذي طرحه في وجوههم على الدوام ، وهو لا يعترف ، كما يقول كارليل[1] ، بوجود علاقة بين انسان وانسان آخر غير علاقة الدفع نقداً . حتى الروابط بينه وبين زوجته ليست – في ٩٩ بالمئة من الحالات – سوى « دفع نقدي » . والعبودية الحقيرة التي يجعل المال البرجوازي أسيراً لها تترك طابعها حتى على اللغة ، نظراً لسيطرة البرجوازية . المال يعطي القيمة للانسان ، هذا الرجل يساوي ١٠٠٠٠ ليرة (He is wert tn thouands lounds) أي أنه يملكها . ومن لديه مال فهو « محترم » ، ينتمي الى «خير فئة من الناس » (The Better Sort of people) وهو « ذو نفوذ » (in Fluential) ، وما يفعله يكون له وقع كبير في وسطه . ان روح الاتجار الشحيحة تترك طابعها على اللغة بكاملها ، وجميع العلاقات البشرية تترجم الى صيغ تجارية يتم تفسيرها بشكل مقولات اقتصادية . توصية وتقديم ، طلب وتسليم ، Supply and demend ، تلك هي الصيغ التي يحكم بها المنطق الانكليزي على الحياة البشرية كلها. هو ذا ما يفسر المنافسة الحرة

---

(١) **توماس كارليل** (١٧٩٥ – ١٨٨١) : كاتب انكليزي ، فيلسوف ومؤرخ مثالي ، كان ينسب للأبطال دوراً حاسماً في التاريخ . كانت مفاهيمه في البداية تنتمي الى الاشتراكية الاقطاعية ، فانتقد البرجوازية من وجهة النظر التي كانت وجهة نظر الرومانسية الرجعية . وبعد عام ١٨٤٨ ، أصبح رجعياً مكتمل الرجعية وعدواً سافراً للحركة العمالية .

يقول انجلز عن كتابه « Past and Present » ١٨٣٥ انه يقدم « وصفاً مدهشاً للبرجوازية الانكليزية ولطمعها الباعث على النفرة والاشمئزاز » .

في كل مكان ، هو ذا ما يفسر نظام « دعه يعمل » و « دعه يمش »[1] في الادارة وفي الطبابة ، وفي التربية ، وعما قريب في الدين أيضاً ، حيث تنهار أكثر فأكثر سيطرة كنيسة الدولة . ان المنافسة الحرة لا تريد حدوداً ، ولا رقابة من الدولة ، كل الدولة ثقيلة عليها ، وأعز أمنية لديها هي أن تكون في نظام خال من الدولة تماماً يستطيع فيه كل فرد استثمار جاره بقلب بهيج مثلما في مجتمع صديقنا ستيرنر[2] مثلا . ولكن لما كانت البرجوازية لا تستطيع الاستغناء عن الدولة ، ولو لمجرد فرض المهابة على البروليتاريا التي هي ضرورية لها بهذا المقدار ، فانها تستخدم الأولى ضد الثانية وتسعى لابقاء الدولة بعيدة أكثر ما يمكن فيما يتعلق بها .

ومع ذلك فليس ينبغي الظن أن الانكليزي « المهذب » يكشف عن أنانيته بهذا القدر من السفور . بالعكس ، انه يخفيها بنفاق في منتهى الخسة .
— كيف ؟ تقول أن أغنياء الانكليز لا يفكرون بالفقراء ، وهم الذين شادوا مؤسسات خيرية لا يرى مثيل لها في أي بلد آخر ؟ بلى ، مؤسسات خيرية ! كأنما هي خدمة للبروليتاري مباشرة استثماره حتى آخر نقطة من دمه لكي تستطيعوا فيما بعد أن تهدّئوا عليه ، برضى عن النفس ورياء ، ما لديكم من حكّة للاحسان ولتتظاهروا أمام العالم بأنكم أهل احسان كبير على الانسانية ، بينما أنتم تردون لهذا المسكين الذي امتصصتموه حتى اللباب واحداً بالمئة مما يعود له ! احسان يحط من شأن ممارسه أكثر مما يحط من شأن متلقيه ، احسان يزيد من تمريغ المسكين الذي ديس بالأقدام ، ويستتبع ان يتخلى الصعلوك المسلوب صفته الانسانية ، والمنبوذ من المجتمع ، عن آخر ما تبقى له ، بادىء الامر ، عن طموحه الى صفة الانسان ، ويستجدي أولاً الرحمة له من البرجوازية قبل ان تتفضل بأن تطبع على جبينه ، وهي تتصدق عليه ، خاتم نزع الصفة الانسانية ! ولكن ما جدوى هذه التأملات؟

---

(١) بالفرنسية في النص . وقد كان هذا شعار أنصار التبادل الحر .
(٢) انظر الحاشية عنه في الفصل السابق .

فلنستمع الى البرجوازية الانكليزية ذاتها . منذ مدة لا تبلغ حتى العام ، قرأت في « مانشستر غارديان » الرسالة التالية الموجهة الى رئيس التحرير الذي نشرها بدون تعليق آخر ، كأنما هي شيء طبيعي ومعقول تماماً :

السيد رئيس التحرير :

منذ بعض الوقت يصادف المرء في الشوارع الكبيرة من مدينتنا جمعاً من المتسولين الذين يسعون ، تارة باسمالهم وطوراً بسحنتهم العليلة ، وحيناً بالكشف عن جراح فاغرة وعلل تتقزز منها النفوس ، لاستدرار شفقة المارة بصورة جد وقحة وجد مهينة في الغالب . اني اميل الى الاعتقاد بأن المرء اذ لا يقتصر على دفع الضريبة من أجل الفقراء ، بل يسهم فوق هذا بقسط سخي في اعالة مؤسسات خيرية ، يكون قد فعل ما يكفي لأن يكون من حقه اخيراً ان يكون في منجاة من ازعاجات منغصة ووقحة الى هذا الحد . وما هي اذن جدوى ضريبة بالغة هذه الدرجة من الارهاق ندفعها للانفاق على شرطة البلدية اذا كانت الحماية التي تقدمها لنا لا تسمح لنا حتى بالذهاب في طمأنينة الى المدينة او بالعودة منها ؟ آمل ان يكون في نشر هذه السطور في جريدتكم المتمتعة بواسع الانتشار ، ما يدفع السلطات العامة الى ازالة هذه البلية (المَضَرَّة) واني لاظل المخلصة لكم جداً .

سيدة

فتأملو ! ان البرجوازية الانكليزية تمارس الاحسان بدافع المصلحة ، انها لا تهب شيئاً هبة ابداً ، انها تعتبر اعطياتها صفقة ، انها تعالج مع الفقراء شغلا وتقول : « اذا كنت أكرّس قدر هذا لاغراض غيرية خـيرية ، فاني بهذا أشتري الحق في ان لا ألقى مزيداً من الازعاج ، وتتعهدون أنتم مقابل هذا بالبقاء في مغاوركم المظلمة وبعدم اثارة اعصابي الحساسة بالكشف العلني عن شقائكم ! في وسعكم دائماً ان تيأسوا ، ولكن افعلوا هذا في صمت ، اني انص على هذا في العقد ، واشتري لنفسي هذا الحق ـ أدفع القسط الذي عليّ للمستشفى وقدره عشرون ليرة ! » ايه ! يا لهذه المحبة الشائنة للناس من برجوازي مسيحي . وهذا ما كتبته « سيدة » . اجل ، لقد قرأتم جيداً ، سيدة . وأنها لتحسن صنعاً بتوقيعها بهذا الاسم ، فلم تعد لها لحسن الحظ الجرأة على تسمية نفسها امرأة . ولكن اذا كانت السيدات كمثل هذي ، فماذا يكون « السادة » ؟ سيقال ان في الامر حالاً منعزلة . ولكن كلا أبداً ، ان الرسالة آنفة الذكر تعبر تماماً عن مشاعر الاكثرية العظمى من البرجوازية الانكليزية ، والا لما وافق عليها المحرر ، والا لاعقبها جواب ما عبثاً بحثت عنه في الاعداد اللاحقة . اما فيما يتعلق بجدوى هذا الاحسان ، فان الكاهن باركنسون [1] نفسه يؤكد ان الفقراء يلقون من أمثالهم مساعدة اكبر مما يلقون من البرجوازية . كما ان مساعدة من هذا النوع ، صادرة عن بروليتاري شهم يعرف هو نفسه ما الجوع ، والمشاطرة في طعامه الهزيل تمثل بالنسبة له تضحية ، ولكنه يقوم بها مسروراً . ان مساعدة كهذه تحدث وقعاً مغايراً تماماً للوقع الذي تحدثه الصدقة يلقيها البرجوازي المعلوف للفقير .

* * *

---

(١) ريشارد باركنسون (١٧٩٧–١٨٥٨) : كاهن منشستر ، كاتب . ويستشهد انجلز باهجيته « أحوال الفقراء العاملين في منشستر » ، الطبعة الثالثة ، ١٨٤١ .

لقد تبين لنا أثناء دراستنا ان البرجوازية تستثمر البروليتاريا لأغراضها بكل الصور الممكنة . ومع ذلك فاننا لم نر حتى الآن إساءة المعاملة للبروليتاريا إلا من قبل بعض البرجوازيين المفردين العاملين بمحض إرادتهم ذاتها . فلنبحث الآن الظروف التي تواجه فيها البرجوازية البروليتاريا ، كحزب ، وحتى بشكل سلطة دولة .

قبل كل شيء يحس المرء أن التشريع كله انما يرمي الى حماية من يملك ممن لا يملك شيئاً . فالقوانين ضرورة لمجرد ان ثمة أناساً لا يملكون شيئاً ، وحتى اذا كان هذا غير معبّر عنه تعبيراً مباشراً الا في بضعة قوانين فقط ، كتلك التي تتناول التشرد وانعدام مكان الاقامة المحدد ، وفيه تعلن البروليتاريا غير شرعية بوصفها هذا ، وان الخصومة للبروليتاريا لتتخذ أساساً للقانون الى درجة لا يتردد معها القضاة ، ولا سيما قضاة الصلح ، وهم أنفسهم برجوازيين تحتك بهم البروليتاريا على الأغلب ، في تفسير أحكام القانون بهذا المعنى . فاذا مثل غني أمام القاضي ، او بالأحرى إذا هو حوكم ، فان القاضي يعبر له عن أسفه لتسببه له بهذا القدر من الازعاج ، ويحوّل الدعوى لصالحه قدر المستطاع، وإذا هو اضطر للحكم عليه فان ذلك يحزنه كل الحزن ، الخ . وأما النتيجة فهي غرامة تافهة يؤديها البرجوازي ملقياً المال على الطاولة في تنازل قبل مغادرته المكان . ولكن إذا كان في حال المثول أمام قاضي الصلح رجل مسكين ، فلا بد له على الدوام تقريباً من قضاء الليل في السجن مع جمع المتهمين الآخرين . انه ليعتبر مسبقاً مذنباً ، وانه ليستجوب استجواباً شديداً ، وأما دفاعه فيكنس كنساً بالعبارة المزدرية : « اف ، اننا نعرف هذه المعاذير الجميلة » ـ وتنزل به غرامة غير قادر على دفعها فيضطر لسدادها بشهر او عدة شهور في سجن الاشغال الشاقة . وحين لا يستطاع إثبات الذنب عليه يرسل مع ذلك الى الأشغال الشاقة باعتباره سافلاً ومتشرداً (a rogue and a vagabond) ـ فالتعبيران مترافقان على الدوام تقريباً . ان تحيز قضاة

الصلح ، وعلى الأخص في الريف ، يتجاوز حقاً كل مايمكن أن ينهب اليه الخيال ، ولقد بلغ من صيرورته ضمن الأعراف ان الصحف تتحدث - بكل هدوء وبدون تعليق - عن جميع الدعاوى التي لا تصدم النفوس الى درجة الافراط . ولكن أمن الممكن توقع شيء آخر ؟ ومن جهة أخرى ، فليس يفعل أضراب دوغبيري [1] هؤلاء غير تأويل القانون بالمعنى الذي ينطوي عليه . ومن جهة أخرى ، فهم أنفسهم برجوازيون، يرون أساس كل نظام اجتماعي جدير بهذا الاسم في مصلحة طبقتهم قبل كل شيء . وأما الشرطة فتنهك سلوك قضاة الصلح . البرجوازي يستطيع فعل ما يشاء ، ويكون رجل الشرطة حياله لبقاً على الدوام ومتمسكاً بحرفية القانون شديد التمسك ، ولكن البروليتاري يتعرض لضروب من المعاملة شرسة وفظة ، وان فقره ليجعله مسبقاً مشتبهاً بارتكابه جميع ما يمكن تخيله من آثام ، وانه لمحظورة عليه في الوقت نفسه الوسائل الحقوقية للدفاع عن نفسه ضد تحكم الممسكين بزمام السلطة . وبالتالي ، فان الجانب الحامي من القانون لا وجود له بالنسبة اليه ، الشرطة تدخل بيته بدون أية شكليات إجرائية ، تعتقله ، تسيء معاملته ، ولا يدرك المرء كم قليلاً ما يكون القانون موضوعاً بالفعل لحماية العامل ، وكم مرة يضطر هذا لتحمل كل عبء القانون دون ان يتمتع بمنفعة واحدة من المنافع التي يقدمها ، إلا حين تعمد جمعية عمال كجمعية عمال المناجم إلى تجنيد واحد مثل روبرتس [2] .

* * *

---

(١) دوغبيري : موظف متعجرف ، إلا أنه أمي ، في ملهاة شكسبير « كثير من الضجيج على لا شيء » أو (اسمع جعجعة ولا أرى طحناً - ملاحظة من المترجم).

(٢) وليام بروتنغ روبرتس (١٨٠٦-١٨٧١) : حقوقي انكليزي ، ارتبط بالحركة الشارتية وكان محامياً للنقابات .

بيد ان اشرس اعلان حرب من البرجوازية على البروليتاريا انما هي النظرية المالتوسية عن السكان والقانون الجديد حول الفقراء الذي يستوحي منها مباشرة. لقد تناول البحث نظرية مالتوس عدت مرات [١] . فلنوجز مرة اخرى خلاصتها الاساسية : ان الارض فائضة بالسكان على الدوام ، وبالتالي فمن المحتوم ان يسود البؤس ، والضيق ، والفقر ، والفحش . ومصير الانسانية والمقدور السرمدي عليها ان توجد بعدد مفرط بالضخامة ، وبالتالي ان تكون مقسمة الى طبقات مختلفة ، بعضها ، في نظرها ، اكثر او اقل غنى وتهذيباً وصلاحاً ، والآخر اكثر او اقل فقراً وبؤساً وجهلاً وفساداً . ومن هنا يستخلص ، من وجهة النظر العملية — وهذه الاستنتاجات يستخلصها مالتوس نفسه — ان الاحسان وصناديق الاغاثة ليست سوى امور لا معنى لها اذ هي لا تفيد الا في ان تبقي على قيد الحياة وفي ان تيسر تناسل السكان الزائدين عن الحد الذين تبهظ منافستهم اجرة الشق الآخر من السكان، وأن من السخف كذلك من جانب ادارة الاسعاف اعطاؤها عملاً للفقراء. وتعليل ذلك هو انــــه — لما كان من غير الممكن استهلاك غير كمية محددة من المنتجات المصنوعة — فان كل عامل عاطل يتم تشغيله يصيب بالبطالة عاملاً آخر كان له شغله حتى ذلك الحين ، وهكذا تتعرض الصناعة الخاصة لضرر من جراء فعل صناعة الاسعاف العام . فالمسألة اذن ليست قط مسألة تغذية السكان الزائدين عن الحد ، بل مسألة الحد منهم قدر الامكان بصورة او باخرى. ويعلن مالتوس ، ببضع صيغ جافة ، ان الحق في الوجود ، المعترف به حتى ذلك الحين لكل انسان في العالم ، باطل محض . وهو يستشهد بقول احد الشعراء : ان الفقير يأتي الى مائدة الطبيعة متزيناً للمأدبة فــــلا يجد لنفسه صحناً — ثم يضيف : والطبيعة تأمره بان ينصرف (She bids him to be gone) ، « فهو لم يسأل المجتمع ، قبل مولده ، ما اذا

---

(٣) انظر الهامش عنه في فصل « الصراع من اجل الحياة ».

كان يريده »[1]. هذه النظرية هي الآن النظرية المفضلة لدى كل برجوازي انكليزي حقيقي ، وان هذا لطبيعي تماماً ، فهي تمثل في نظره امتع سرير كسل، وانها ايضاً تنطوي على الكثير من الصحة في الظروف الراهنة . واذا كان الامر بالتالي لم يعد امر استثمار لـ « السكان الزائدين عن الحد » ، وتحويلهم الى سكان قابلين الاستعمال، بل الامر فقط امر ترك الناس يموتون جوعاً باكثر ما يمكن من الهدوء ومنعهم في الوقت نفسه من ان يفرطوا في جلب اطفال الى العالم ، فانه لأمر تافه — مع

(١) هوذا النص الدقيق للمقطع الشهير من الطبعة الثانية لكتاب مالتوس (وقد حذف هذا المقطع في الطبعات التالية ولكن دون أن يغير هذا من مفاهيم مالتوس) : « اذا كان انسان قد ولد في عالم لم يعد فيه من مكان شاغر ، وكان هذا الانسان غير قادر على ان يحصل من أهله على الرزق الذي يستطيع بالضبط أن يطلبه منهم وإذا كان المجتمع غير محتاج لعمله ، فليس له أي حق في أدنى حصة من الغذاء، وهو بالفعل فائض. وليس له صحن في مأدبة الطبيعة الكبرى . انهـا تأمره بالانصراف ، ولسوف تضع أوامرها موضع التنفيذ في وقت قريب اذا كان لا يستطيع اللجوء الى عطف بعض المدعوين في المأدبة . واذا نهض هؤلاء المدعوون وأفسحوا له مكاناً ، فان دخلاء آخرين يتقدمون على الفور ويطلبون الحظوة ذاتها . وتملأ القاعة بالسائلين الملحاحين العديدين الشائعة القائلة أن ثمة أغذية لجميع الذين يصلون . فيضطرب نظام المأدبة وانسجامها ، وتتحول الوفرة التي كانت سائدة من قبل الى جدب ، وتتهدم سعادة المدعوين بمشهد البؤس والانزعاج اللذين يسودان جميع أقسام القاعة وبالصيحات المزعجة الصادرة عن الغاضبين بحق لكونهم لم يجدوا الأطعمة التي سبق أن أملوم بها . ويعترف المدعوون جد متأخرين بالخطأ الذي ارتكبوه بمخالفتهم الأوامر الصارمة حيال الدخلاء ، الصادرة عن السيدة الكبرى للمأدبة، التي كانت راغبة في أن تكون لضيوفها جميعاً وفرة من الزاد ، والتي كانت ، لشعورها بعدم القدرة على تقديم الزاد لعدد غير محدود من المدعوين، ترفض بدافع من العناية الانسانية قبول وافدين جدداً حين تكون المائدة قد امتلأت » (مالتوس : « محاولة حول المبدأ السكاني » الكتاب الرابع ، الفصل السادس ، ص ٥٣١—٥٣٢ . الطبعة الثانية ١٨٠٣ (ترجمة غيومان ، ١٨٤٥) .C.F جان فريفيل : « البؤس والعدد » ، المجلد الأول ، « الفزاعة المالتوسية » المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٦ ، ص ١٦٧—١٦٨ .

الافتراض ، طبعاً ، بان السكان الزائدين يدركون كونهم فائضين ويجدون لذة في الموت جوعاً . ومع ذلك ، وبرغم ما تبذله البرجوازية الرحيمة من جهود عنيدة لادخال هذه الحقائق في عقول العمال ، فليس يبدو انها الآن على شيء من الحظ بالنجاح . ان البروليتاريين قد وضعوا في اذهانهم ، بالعكس انهم هم ، بايديهم الكادحة، هم بالضبط الذين لايمكن الاستغناء عنهم ، وان اولئك السادة الرأسماليين الاغنياء ، الذين لا يفعلون شيئاً ، هم الفائضون حقاً .

مقتطف من « وضع الطبقة الكادحة في انكلترا » ،
« موقف البرجوازية من البروليتاريا » ، ١٨٤٥ ، ترجمة
ج. باديا و ج. فريديريك ،المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٠.

من الرأسمالية الى الاشتراكية

مع المفهوم المادي للتاريخ ، وبعكس ماكان يجري لدى الاشتراكيين والشيوعيين الطوباويين ، « لم تعد الاشتراكية لتظهر كاكتشاف عرَضي لهذا الفكر العبقري أو ذاك، بل كنتاج ضروري لصراع طبقتين ولدهما التاريخ ، هما البروليتاريا والبرجوازية .ولم تعد مهمتها أن تصطنع نظاماً اجتماعياً مكتملاً قدر الامكان ، بل أن تدرس التطور التاريخي للاقتصاد الذي سبق أن ولـّد بالضرورة هاتين الطبقتين وتناحرهما ، وان تكتشف في الوضع الاقتصادي الذي تكوّن على هذا النحو وسائل حل النزاع » (انجلز) .

وبتعبير آخر ، ان تطور الرأسمالية هو الذي توجد فيه العوامل التي تجعل من الضروري ومن غير الممكن دفعه الغاء الرأسمالية ، وإقامة نظام اقتصادي آخر ، هو الاشتراكية . وهذا ما ينبري انجلز لتبيانه في هذا النوع من التلخيص الفذ للاشتراكية العلمية الذي تؤلفه الصفحات التالية .

كان النظام الاجتماعي القائم — وهذا مسلّم به عموماً الى درجة كافية — قد اوجدته الطبقة المسيطرة حالياً ، الا وهي البرجوازية . فقد كان نمط الانتاج الخاص بالبرجوازية ، والمسمى منذ ماركس نمط الانتاج الرأسمالي ، غير قابل للتوافق مع امتيازات الاقاليم والمراتب ، وكذلك مع الروابط الشخصية المتبادلة للنظام الاقطاعي . وقد مزقت البرجوازية النظام الاقطاعي واقامت على انقاضه التكوين البرجوازي للمجتمع ، مملكة المنافسة الحرة ، وحرية الذهاب والاياب ، والمساواة الحقوقية لمالكي البضائع وغيرها من الروائع البرجوازية . وبات الآن في وسع نمط الانتاج الرأسمالي ان ينتشر بحرية . ومنذ ان حوّل البخار والآلية الجديدة المشغل اليدوي القديم الى صناعة كبيرة ، تطورت القوى المنتجة المتكونة

في ظل ادارة البرجوازية تطوراً بلغ من السرعة والسعة حداً لم يسبق ان عرفا حتى ذلك الحين . ولكن كما ان المشغل اليدوي والحرفية التي تطورت تحت تأثيره قد دخلا ، في حينها ، في نزاع مع العوائق الاقطاعية للطوائف الحرفية ، فان الصناعة الكبيرة ، ما ان تتطور تطوراً اكمل ، حتى تدخل في نزاع مع الحواجز التي يحتجزها فيها نمط الانتاج الرأسمالي . ان قوى الانتاج الجديد قد تخطت الشكل البرجوازي لاستخدامها . وهذا النزاع بين القوى المنتجة وبين نمط الانتاج ليس نزاعاً ولد في رأس الناس كما ولد ، مثلاً ، النزاع بين الخطيئة الاصلية وبين العدالة الآلهية : انه هناك ، في الواقع ، موضوعياً ، خارجاً عنا ، وبصورة مستقلة عن ارادة او حتى عن سلوك من اثاره من الناس . وليست الاشتراكية الحديثة غير انعكاس هذا النزاع الفعلي في الفكر ، غير انعكاسه بشكل افكار في الادمغة — وبالدرجة الاولى في ادمغة الطبقة التي تعاني منه مباشرة ، الا وهي الطبقة العاملة .

في اي شيء اذن يقوم هذا النزاع ؟.

قبل الانتاج الرأسمالي ، وبالتالي في القرون الوسطى ، كان ثمة في كل مكان انتاج صغير تقيمه ملكية الشغيلة الخاصة لوسائل انتاجهم : زراعة فلاحين صغار احرار او اقنان ، حرفية المدن . وكانت وسائل العمل — ارض ، ادوات فلاحة ، ورشات ، معدات الحرفي — وسائل شغل للفرد ، تحسب فقط للاستعمال الفردي ، واذن فقد كانت بالضرورة تافهة ، ضئيلة ، محدودة . ولكنها ، لهذا السبب ، كانت بصورة طبيعية ملكاً للمنتج نفسه . وعلى وجه التدقيق ، كان الدور التاريخي لنمط الانتاج الرأسمالي وللطبقة التي هي دعامته ، اي البرجوازية ، مركزة وتوسيع وسائل الانتاج المشتتة والضيقة هذه ، وجعلها الروافع الجبارة للانتاج الحالي . وفي القسم الرابع من « رأس المال » ، وصف ماركس بالتفصيل كيف وصلت بهذا العمل الى نهايته الحسنة منذ القرن الخامس عشر ، في المراحل الثلاث للتعاون البسيط ، والمشاغل اليدوية ، والصناعة الكبيرة . ولكن البرجوازية ، كما يبرهن على

ذلك في المكان نفسه ، لم تكن لتستطيع تحويل وسائل الانتاج المحدودة هذه الى قوى منتجة جبارة بدون تحويل وسائل الانتاج التي هي للفرد الى وسائل انتاج اجتماعية ، غير ممكن استخدامها الا من قبل جمع من الناس . ومكان دولاب المغزل ، ونول النسيج اليدوي ، ومطرقة الحداد ، ظهرت آلة الغزل ، والنول الميكانيكي ، والمطرقة البخارية . وبدلاً من الورشة الفردية ، ظهر المعمل الذي يتطلب تعاون مئات والوف الناس . وكما هو شأن وسائل الانتاج، يتحول الانتاج نفسه من سلسلة افعال فردية الى سلسلة افعال اجتماعية ، وتتحول المنتجات من منتجات افراد الى منتجات اجتماعية . فالخيط، والنسيج، والخردوات ، التي باتت الآن تخرج من المعمل هي النتاج الجماعي لعمال عديدين ، لابد ان تكون قد مرت على ايديهم بالتعاقب قبل تمام انجازها. وما من عامل يستطيع القول عنها : انا الذي صنع هذا ، هذا نتاجي انا .

ولكن حينما يكون التقسيم الطبيعي للعمل داخل المجتمع هو الشكل الأساسي للانتاج ، فانه يسبغ على المنتجات شكل سلع يجعل تبادلها المتقابل ، وشراؤها وبيعها ، المنتجين الفرديين قادرين على تلبية احتياجاتهم الجمة . هكذا كانت الحال في القرون الوسطى . فالفلاح ، مثلاً ، كان يبيع للحرفي منتجات الحقول ويشتري منه مقابل ذلك منتجات الحرفية . وإذن ففي مجتمع المنتجين الفرديين ، مجتمع منتجي البضائع هذا ، يتسرب نمط الانتاج الجديد . وقد رؤي وهو يدخل الى صميم تقسيم العمل الطبيعي هذا ، الخالي من النسق ، الذي كان سائداً في المجتمع كله ، التقسيمَ المنسّق للعمل كما كان منظماً في كل معمل . وإلى جانب الانتاج الفردي ظهر الانتاج الاجتماعي . وكانت منتجات هذا وذاك تباع في السوق ذاتها ، وبالتالي بأسعار متساوية ، تقريباً على الأقل . ولكن التنظيم المنسق كان أقوى من التقسيم الطبيعي للعمل : كانت المعامل التي تستخدم العمل الاجتماعي تنتج أرخص مما ينتج المنتجون المنعزلون الصغار . وانهزم الانتاج الفردي

في ميدان اثر آخر ، وثوّر الانتاج الاجتماعي كل النمط القديم للانتاج . بيد أن هذه الصفة الثورية ، التي تميز بها ، كانت من قلة ما اعترف بها بحيث ادخلت ، بالعكس ، وعلى وجة التحديد كوسيله للارتقاع بالانتاج البضاعي وتيسيره . ولقد ولدت مرتبطة ارتباطاً مباشراً ببعض الروافع الموجودة أصلاً للانتاج البضاعي ولتبادل البضائع : رأسمال تجاري ، حرفية ، عمل بالأجرة . وبفعل تجليها هي نفسها كشكل جديد للانتاج البضاعي ، فقد ظلت أشكال استملاك الانتاج البضاعى سارية المفعول كلية بالنسبة لها أيضاً .

وفي الانتاج السلعي كما تطور في القرون الوسطى ، لم يكن ممكناً حتى أن توضع مسألة معرفة لمن كان ينبغي ان يعود نتاج العمل . فعلى العموم ، كان المنتج الفردي قد صنعه بمواد أولية تعود له ، وغالباً ما كان ينتجه هو نفسه ، بواسطة وسائل العمل الخاصة به وشغله اليدوي الشخصي أو شغل أسرته . وما كانت به حاجة قط لتملك هذا النتاج ، فقد كان هذا يعود له من تلقاء نفسه . واذن فقد كانت ملكية المنتجات تقوم على العمل الشخصي . وحتى حيث كانت تستخدم المساعدة من الآخرين فقد كانت هذه تظل على العموم ملحقة ، وغالباً ما كانت تحصل ، بالاضافة الى الاجرة ، على مكافأة أخرى : فقد كان المتدرب والصانع في الطائفة الحرفية يشتغلان من أجل امتلاك المهارة في الصنعة أكثر مما يشتغلان من أجل الحصول على الطعام وعلى الاجرة . واذ ذاك جاء تمركز وسائل الانتاج في ورشات كبيرة ومشاغل يدوية وتحولها ، من حيث الجوهر ، الى وسائل انتاج اجتماعية . والحال ، ان وسائل الانتاج هذه والمنتجات الاجتماعية هذه قد اعتبرت مع ذلك كما لو انها كانت قد ظلت ، من بعد كما من قبل ، وسائل انتاج ومنتجات لافراد . واذا كان مالك وسائل الشغل قد تملك النتاج حتى ذلك الحين لانه كان ، على العموم ، نتاجه الخاص ولأن اجرة شغل الآخرين انما كانت استثناء ، فان مالك وسائل الشغل قد ظل الآن يمتلك النتاج برغم انه لم يعد نتاجه ، بل نتاج عمل الآخرين حصراً . وهكذا

فان المنتجات المصنوعة من الآن فصاعداً صنعاً اجتماعياً لم يعد يمتلكها من شغّلوا وسائل الانتاج فعلاً وصنعوا المنتجات فعلاً، بل الرأسمالي. كانت وسائل الانتاج والانتاج قد اصبحت في الاساس اجتماعية ، ولكنها باتت تخضع لشكل تملّك يفترض مسبقاً الانتاج الخــاص لمنتجين فرديين يمتلك فيه كل فرد بالتالي نتاجه الخاص ويحمله الى السوق . لقد اخضع نمط الانتاج لهذا الشكل من التملك برغم انه يحذف منه الشرط المسبق[1] . وفي هذا التناقض الذي يسبغ على النمط الجديد للانتاج طابعه الرأسمالي يكمن جنينياً كل تصادم الحاضر . وبمقدار ما يتوصل نمط الانتاج الجديد الى السيطرة في جميع القطاعات الحاسمة مـــن الانتاج وفي جميع البلدان الحاسمة اقتصادياً ، وبالتالي يزيح الانتاج الفردي الى ان يجعله يتقلص الى بقايا تافهة ، كان يبدو للعيان على نحو قسري تعارض الانتاج الاجتماعي مـع التملك الرأسمالي بصورة اكثر شدة .

إن أوائل الرأسماليين ، كما رأينا ، قد وجدوا شكل العمل المأجور جاهزاً . ولكنهم وجدوه بوصفه استثناء ، بوصفه ملحقاً ، مورداً موقتاً ، وضعاً انتقالياً . ان الشغيل الريفي الذي كان من حين الى آخر ، يذهب للشغل بالمياومة ، كان له بضع اربانات(*) من الأرض يملكها ملكية خاصة ويمكن ان

(١) لا فائدة من أن يشرح هنا أن طابع التملك ، حتى وان يكن شكل التملك قد بقي على حاله ، لم يثوّر بأقل من تثوير الانتاج عن طريق عمليـة التطور التي سبق وصفها . ان تملكي لنتاجي أنا بالذات أو لنتاج غيري يمثل فعلاً نوعين جد مختلفين من التملك . ولنضف ، بصورة عابرة ، ما يلي : ان العمل المأجور الذي بات يكمن فيه ، جنينياً ، كل النمط الرأسمالي للانتاج ، قديم جداً ، لقد تعايش قروناً مع العبودية، بصورة إفرادية وموزعة . ولكن هذه البذور لم تستطع النماء لتصبح نمط انتاج رأسمالي إلا يوم تحققت الشروط التاريخية المسبقة . (ملاحظة من انجلز)

(*) Arpant مقياس قـديم للأراضي يعادل ما بين ٣٠ و ٥١ آر ، حسب البلدان — المترجم ، عن قاموس « لاروس » .

يعيش منها في أسوأ الحالات . وكانت نظم الطوائف الحرفية تسهر على ان يصبح صانع اليوم معلماً في الغد . والحال ، ما أن تحولت وسائل الانتاج الى وسائل اجتماعية وتركزت في أيدي الرأسماليين ، حتى تغير كل شيء . وتضاءلت اكثر فأكثر قيمة وسيلة انتاج المنتج الفردي الصغير ، وكذلك منتوجه ، ولم يبق له إلا أن يذهب ليشتغل مقابل اجرة لدى الرأسمالي . والعمل بالأجرة ، الذي كان في السابق استثناء وموردًا موقتاً ، أصبح هو القاعدة والشكل الأساسي لكل الانتاج. وبعد أن كان في الماضي شغلاً ملحقاً ، أصبح النشاط الحصري للشغيل . وتحول الأجير لوقت ما الى أجير مدى الحياة . وغدا جمهور الأجراء لمدى الحياة ، فوق هذا ، متنامياً الى درجة هائلة بفعل انهيار النظام الاقطاعي في آن واحد ، وانحلال بقايا الأسياد الاقطاعيين ، وطرد الفلاحين خارج مزارعهم ، الخ . وكان قد تم الانفصال بين وسائل الانتاج المتمركزة في أيدي الرأسماليين من جهة ، والمنتجين الذين انتهى بهم الامر الى عدم امتلاك غير قوة عملهم من جهة اخرى .

ان التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي يتجلى كتناحر بين البروليتاريا والبرجوازية .

لقد رأينا أن نمط الانتاج الرأسمالي قد تسرب الى مجتمع منتجي بضائع ، منتجين فرديين كان تبادل منتجاتهم وسيلة تلاحمهم الاجتماعي . ولكن كل المجتمع القائم على الانتاج البضاعي يتميز بأن المنتجين فيه قد فقدوا السيطرة على علاقاتهم الاجتماعية الخاصة . كلّ ينتج لذاته ، بوسائله الانتاجية بنت المصادفة ولحاجته الفردية التبادلية . ما من أحد يعلم أية كمية من سلعته ستصل الى السوق بل ولا أية كمية ستكون لازمة منها ، وما من أحد يعلم ما اذا كان نتاجه الفردي سيجد لدى وصوله حاجة فعلية ، وما اذا كان سيغطي تكاليفه او حتى ما اذا كان سيستطيع البيع . انها مملكة الفوضى في الانتاج الاجتماعي . ولكن الانتاج

يلقي به الى الطريق الهبوط الذي يعقب ذلك بالضرورة ، وهو ثقل تجره الطبقة العاملة بأقدامها في كل زمان في نضالها من أجل البقاء ضد رأس المال ، ومنظّم يبقي الاجرة في المستوى الأدنى المتفق والحاجة الرأسمالية . وهكذا تغدو الآلية ، حسب تعبير ماركس، السلاح الامضى المرأسمال ضد الطبقة العاملة ،وتنتزع وسيلة الشغل باستمرار وسيلة العيش من يدي العامل ، ويتحول نتاج العامل الخاص الى أداة لاستعباد العامل . وهكذا ، دفعة واحدة ، يغدو التوفير في وسائل الشغل أشرس تبديد،في الوقت نفسه،لقوة العمل ، يغدو سرقة بالنسبة للظروف الطبيعية لممارسة العمل . وهكذا فان الآلية ، وهي الوسيلة الاقوى لتخفيض مدة العمل ، تغدو الوسيلة الاوثق لتحويل كل مدة حياة العامل وأسرته الى زمن عمل تحت اليد لتثمير رأس المال . وهكذا فان ارهاق البعض يقرر بطالة الآخرين ، والصناعة الكبيرة،التي تبحث في كل بقاع الارض عن مستهلك جديد ، تجعل استهلاك الجماهير في منازلها محدوداً بحد أدنى مجاعي ، فتخرب بذلك سوقها الخاصة الداخلية. « ان القانون الذي يوازن دائماً تقدم تكدس رأس المال وتقدم فيض السكان النسبي (أو تقدم الجيش الاحتياطي الصناعي) يربط الشغيل برأس المال ربطاً أشد مما كانت أسافين فولكان تربط بروميته بصخرته .وهذا القانون هو الذي يقرر ترابطاً حتمياً بين تكدس رأس المال وتكدس البؤس ، بحيث يكون تكدس الثروة في قطب مساويا لتكدس الفقر ، والعذاب ، والجهل ، والتخبل ، والانحطاط المعنوي ، والعبودية في القطب المقابل ، في جانب الطبقة التي تنتج رأس المال بالذات »[1] .

وأما انتظار توزيع آخر المنتجات من نمط الانتاج الرأسمالي ، فأشبه

---

(٢) ماركس ، « رأس المال » ، الكتاب الأول ، الفصل ٢٥ ، الجزء الثالث، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٢ ، ص ٨٨ .

ما يكون بالطلب من ايليكترودات بطارية تم تشغيلها عدم تحليل الماء ، وعدم فرز الاوكسيجين في القطب الموجب والهيدروجين في القطب السالب .

لقد رأينا كيف ان قابلية اكتمال الآلية الحديثة مدفوعة الى الحد الاقصى تتحول ، بفعل فوضى الانتاج في المجتمع ، الى قانون حتمي ، يجبر الرأسمالي الصناعي على تحسين آليته باستمرار ، وعلى انماء قوتها الانتاجية باستمرار . ان مجرد الامكانية الفعلية لتوسيع ميدان انتاجه تتحول بالنسبة له الى قانون آخر في مثل هذه الدرجة من الحتمية . ان القابلية الهائلة للتوسع التي لدى الصناعة الكبيرة ، والتي ليست قابلية الغازات للتمدد سوى لعبة أطفال حقيقية الى جانبها ، تتجلى لنا الآن بوصفها حاجة لتوسع كيفي وكمي لا تأخذ بالحسبان أي ضغط مضاد . والضغط المضاد يتكون من الاستهلاك ، والتصريف ، والاسواق لمنتجات الصناعة الكبيرة .وقابلية توسع الاسواق ، من حيث المدى والشدة ، تسيطر عليها قوانين مختلفة تماماً مفعولها أقل نشاطاً الى حد بعيد . فليس يمكن لتوسع الاسواق ان يماشي توسع الانتاج . ان التصادم لا مفر منه ، ولما كان لا يمكن أن يولد حلاً ما دام لا ينسف نمط الانتاج الرأسمالي ذاته ، فانه يغدو دوريا . ان الانتاج الرأسمالي يولّد « حلقة مفرغة » جديدة .

وبالفعل فمنذ عام ١٨٢٥ ، حين انفجرت أول أزمة عامة ، يختل مجموع العالم الصناعي والتجاري وانتاج وتبادل مجمل الشعوب المتمدنة وملحقاتها البربرية أكثر أو أقل ، قرابة مرة كل عشر سنوات . تتوقف التجارة ، وتغرق الأسواق وتكون المنتجات ضخمة بقدر ما هي غير قابلة للبيع ، ويغدو المال النقدي غير مرئي . ويختفي الاقراض ، وتتوقف المعامل ، وتحرم الجماهير العاملة من وسائل العيش جزاء انتاجها فيضاً من وسائل العيش ، وتتعاقب الافلاسات والبيوع الاضطرارية . ويدوم الاختناق سنوات، وتتبدد القوى المنتجة والمنتجات ويجري اتلافها بالجملة الى أن يتم أخيراً تصريف ركام البضائع المتكدسة بأسعار متدنية

تدنيا اكثر أو أقل،الى أن يستأنف الانتاج والتبادل سيرهما شيئاً فشيئاً. وتتسارع المشية شيئاً فشيئاً ، فتنتقل الى الخبب ، ويتحول الخبب الصناعي الى ركض ، ويزداد هذا الركض بدوره فيغدو مسابقة للربح في قفز حواجز كامل للصناعة ، والتجارة ، والاقراض ، والمضاربة ، لكي تنتهي ، بعد أخطر القفزات ، فنجد نفسها . . . في حفرة الانهيار . وتستأنف المسيرة بلا كلل . هو ذا ما لم نعشه أقل من خمس مرات منذ ١٨٢٥ وما نعيشه في هذه اللحظة (١٨٧٧) للمرة السادسة. وان طابع هذه الأزمات ليبدو من الجلاء بحيث ان فوريه قد وضع اصبعه على الشيء الذي هو جوهرها جميعها واصفاً الأولى بأنها أزمة فيضية [١] .

وفي الازمات ، ينفجر التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي بعنف غير قابل للضبط .فتداول البضائع يتلاشى\موقتا ، وتغدو وسيلة التداول، وهي المال ، عقبة في طريق التداول ، وتتشوش جميع قوانين الانتاج وتداول البضائع .ويبلغ التصادم الاقتصادي حده الاقصى : يتمرد نمط الانتاج على نمط التبادل وتتمرد القوى المنتجة على نمط الانتاج الذي أصبحت جد كبيرة عليه .

وواقع ان التنظيم الاجتماعي للانتاج داخل المعمل قد تطور الى نقطة أصبح فيها متعارضاً مع فوضى الانتاج في المجتمع،التي تبقى الى جانبه وفوقه ـ هذا الواقع بات ملموساً لدى الرأسماليين انفسهم بفعل التمركز الشديد للرساميل الذي يجري اثناء الازمات ، عن طريق خراب عدد ضخم من كبار الرأسماليين وعدداضخم من صغار الرأسماليين ويرفض بمجمل آلية نمط الانتاج الرأسمالي الخدمة تحت ضغط القوى المنتجة التي ولدها هو نفسه .

ان نمط الانتاج لم يعد يستطيع تحويل هذه الجمهرة من وسائل الانتاج بكاملها الى رأسمال ، فتحل بها البطالة ، ولذلك فلا بد لجيش الاحتياط الصناعي

---

(١) شارل فورييه ، المؤلفات الكاملة ، الجزء السادس ، باريس ، ١٨٤٥ ، ص ٣٩٣ — ٣٩٤ .

من ان تحل به البطالة ايضاً . ان ثمة فيضاً من وسائل الانتاج ، ووسائل العيش ، ومن الشغيلة الذين هم تحت متناول اليد،ومن جميع عناصر الانتاج والثروة العامة. ولكن « الفيض يغدو مصدراً للعوز والبؤس » (فورييه) ، اذ انه هو بالضبط الذي يحول وسائل الانتاج والعيش الى رأسمال . والحال ، ان وسائل الانتاج لايمكن ان تعمل ، في المجتمع الرأسمالي،ما لم تكن قد حولت مسبقاً الى رأسمال الى وسائل استثمار لقوة العمل البشري . وان ضرورة ان تتخذ وسائل الانتاج والعيش صفة رأسمال لتنتصب كالشبح بينها وبين العمال . انها هي وحدها التي تحول دون تضافر العتلات المادية والشخصية للانتاج ، انها هي وحدها التي تمنع وسائل الانتاج من ان تشتغل ، والعمال من ان يعملوا ويعيشوا .

واذن،فمن جهة يقتنع نمط الانتاج الرأسمالي بعجزه الخاص عن الاستمرار في ادارة القوى المنتجة هذه . ومن جهة اخرى ، فإن هذه القوى المنتجة ذاتها تدفع بقدرة متزايدة الى ازالة التناقض ، الى تحررها من صفتها رأسمالاً ، الى الاعتراف الفعلي بوصفها قوى منتجة اجتماعية .

ان رد الفعل هذا من قبل القوى القوى المنتجة التي تتنامى قدرتها ضد صفتها رأسمالاً ، ان هذه الضرورة المتعاظمة القائمة للاعتراف بطبيعتها الاجتماعية ، هي التي ترغم طبقة الرأسماليين نفسها على معاملتها اكثر فاكثر ، بمقدار ما الامر ممكن في نطاق العلاقات الرأسمالية على الأقل ، بوصفها قوى انتاج اجتماعية . ان المرحلة الصناعية ذات الضغط العالي ، مع تضخيمها غير المحدود للاقتراض ، الذي يؤدي الى تداعي مؤسسات رأسمالية كبرى، يدفعان الى هذا الشكل من اعطاء الصفة الاجتماعية لمجموعات كبرى من وسائل الانتاج الذي نجده في مختلف انواع الشركات المساهمه . وان كثيراً من وسائل الانتاج والمواصلات هذه لتكون من الضخامة ، لأول وهلة ، بحيث تستبعد ، كالخطوط الحديدية ، كل شكل آخر للاستثمار الرأسمالي . ولكن هذا الشكل نفسه ، في درجة ما من التطور ، لايعود

البضاعي له ، مثل كل شكل آخر للانتاج ، قوانينه الفريدة ، اللصيقة به ، وغير القابلة للانفصام عنه . وهذه القوانين تفرض نفسها برغم الفوضى ، فيه ، وبه . وهي تتجلى بالشكل الوحيد المتبقي لرابطة اجتماعية ، في التبادل ، وهي تسود في مواجهة المنتجين الفرديين كقوانين قسرية للمنافسة . انها اذن ، أول الأمر ، مجهولة لدى هؤلاء المنتجين أنفسهم ولا بد أن يكتشفوها شيئاً فشيئاً بتجربة طويلة . فهي تفرض نفسها اذن بدون المنتجين وضد المنتجين كقوانين طبيعية لشكلهم الانتاجي ، قوانين عمياء الفعل . النتاج يسيطر على المنتجين .

في مجتمع القرون الوسطى ، وعلى وجه التخصيص في القرون الأولى، كان الانتاج موجهاً بصورة أساسية نحو الاستهلاك الشخصي . ولم يكن يلبي ، الى الحد الأعلى ، غير حاجات المنتج وأسرته . وحيث كانت توجد ، كما في الريف ، علاقات شخصية تبعية ، كان يسهم أيضاً في تلبية حاجات السيد الاقطاعي . واذن لم يكن يحدث هناك أي تبادل ، وبالتالي لم تكن المنتجات لتأخذ صفة بضائع . كانت أسرة الفلاح تنتج كل ما كانت في حاجة اليه تقريباً ، سواء الأدوات والملابس ، أم الأقوات . ولم تنتج بضائع ايضاً الا حين توصلت الى انتاج فائض عن حاجاتها الخاصة والأتاوات العينية المفروضة للسيد الاقطاعي . وهذا الفائض الملقى الى التبادل الاجتماعي ، والموضوع برسم البيع ، قد أصبح بضاعة . أكيد ان حرفيي المدن كانوا مرغمين على أن ينتجوا منذ البداية من أجل التبادل . ولكنهم هم أيضاً كانوا يغطون بعملهم القسم الأكبر من حاجاتهم الخاصة . كانت لهم بساتين وحقول صغيرة ، وكانوا يرسلون ماشيتهم الى الغابة البلدية ، التي كانت تعطيهم عدا ذلك خشباً للبناء ووقوداً . وكانت النساء تغزل الكتان ، والصوف ، الخ . وما كان الانتاج من أجل التبادل ، الانتاج البضاعي ، الا في بداياته . ومن

هنا كان ثمة تبادل محدود ، وسوق محدودة ، ونمط انتاج مستقر ، وعزلة من جهة الخارج ، وتشارك محلي من جهة الداخل : المارش [1] في الريف والطائفة الحرفية في المدينة .

ومع توسع الانتاج السلعي ولا سيما حلول نمط الانتاج الرأسمالي دخلت أيضاً قوانين الانتاج البضاعي ، التي كانت نائمة حتى ذلك الحين ، حيز العمل على نحو أكثر سفوراً وقدرة . وقد تفككت النطاقات القديمة ، وأطيح بالحواجز العتيقة ، وتحول المنتجون اكثر فأكثر الى منتجي بضائع مستقلين ومنعزلين . وظهرت الى الوجود فوضى الانتاج الاجتماعي ودفعت اكثر فأكثر الى أوجها .

ومع ذلك فان الاداة الرئيسية التي أنمى بها نمط الانتاج الرأسمالي هـذه الفوضى في الانتـاج الاجتماعي كانت بالضبط نقيض الفوضى : التنظيم المتزايد للانتاج بوصفه انتاجاً اجتماعياً في كل مؤسسة انتاجية خاصة . وبهذه العتلة ينهي استقرار الامس الهادىء . وحيثما تم ادخاله في فرع من الصناعة ، لم يحتمل الى جانبه أية طريقة استثمار اكثر قدماً . وحيثما استولى على الحرفية قضى على الحرفية القديمة . وغدا ميدان العمل ميدان معركة . وجاءت الاكتشافات الجغرافيـة الكبيرة ومشاريع الاستعمار الاستيطاني التي عقبتها ، فضاعفت أسواق التصريف وعجلت في تحول الحرفيـة الى مشاغل يدوية . ولم ينفجر الصراع بين المنتجين المحليين الفرديين فقط ، فقد تضخمت الصراعات المحليـة من جهتها حتى أصبحت

---

(١) المارش هو اسم المديرية الجرمانية القديمة القائمة على مشاعية الأرض. وقد بقي الكثير من آثار هذه المشاعية حتى أيامنا هذه ، ليس فقط في البلدان الجرمانية ، بل كذلك في البلدان الغربية التي استولى عليها الجرمان (ملاحظة من انجلز) .

وقد كتب انجلز للطبعة الألمانية من كتاب « الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية » عام ١٨٨٢ ملحقاً عن « المارش » يؤلف في الواقع دراسة علمية هامة لعلاقات الملكية العقارية في ألمانيا البدائية . وقد أدرج هذا الملحق في كتاب انجلز « أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ .

صراعات قومية : الحروب في القرنين السابع عشر والثامن عشر .[١] . وجاءت الصناعة الكبيرة ، أخيراً ، وقيام السوق العالميـــة فعممت الصراع وأعطته في الوقت نفسه عنفاً لم يسمع بمثله من قبله . ففيما بين رأسماليين منعزلين ، كما هي فيما بين بين صناعات بكاملها ، تكون الظروف الطبيعية أو الاصطناعية للانتاج ، حسبما هي أكثر أو أقل مؤاتاة ، هي التي تبت في أمر البقاء . ويزال المغلوب بدون مراعاة . ذلك هو الصراع الداروني في سبيل بقاء الفرد ، منقولاً من الطبيعة الى المجتمع بكلب مضاعف عشره أضعاف[٢] . ويبدو ظرف الحيوان في الطبيعة وكأنه أوج التطور البشري . ويتجلى التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي بوصفه تناحراً بين تنظيم الانتاج في كل معمل خاص وبين فوضى الانتاج في مجموع المجتمع .

هاتان الصورتان اللتان يتجلى بهما التناقض الباطن ، أصلاً ، لنمط الانتاج الرأسمالي، انما يتحرك ضمنها نمط الانتاج هذا ، راسماً « حلقة مفرغة »غيرمستطيع الخروج منها ، هذه الحلقة التي كان فورييه قد اكتشفها فيه[٣] . ومع ذلك فان

---

(١) المقصود تعاقب الحروب التي جرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر بين الدول الاوروبية الكبيرة في سبيل السيطرة في العلاقات التجارية مع الهند واميركا ، ومن أجل الاستيلاء على أسواق المستعمرات . وقد نشبت هذه الحروب بين انكلترا وهولندا في البداية ، ثم بين انكلترا وفرنسا . وكانت نتيجتها أن باتت انكلترا ، في نهاية القرن الثامن عشر ، مهيمنة على كل التجارة العالمية تقريباً .

(٢) حول المعنى والقيمة الدقيقين اللذين يعطيهما انجلز لهذا التقارب، انظر فصل « الصراع من أجل الحياة » .

(٣) شارل فورييه (١٧٧٢–١٨٣٧) : مؤلف « نظرية الحركات الاربع والمصائر العامة » (١٨٠٨) و « رسالة التشارك المنزلي والزراعي » (١٨٢٢) . قام بانتقاد لاذع للمجتمع البرجوازي . تأثر بالماديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر ، وكان على يقين من أن سعادة الانسانية تتوقف على تنظيم المجتمع تنظيماً عقلانياً . وقد نادى=

ما كان فوريه غير قادر على رؤيته في زمنه هو أن هذه الحلقة تضيق شيئاً فشيئاً ، وان الحركة انما تمثل بالاحرى خطاً حلزونياً لا بد له ، مثل خط الكواكب ، ان يبلغ نهايته داخلا في تشابك مع المركز . ان القوة المحركة لفوضى الانتاج الاجتماعية هي التي تحوّل غالبية الناس العظمى أكثر فأكثر الى بروليتاريين ، والجماهير البروليتارية هي التي ستنتهي بدورها الى وضع حد لفوضى الانتاج . والقوة المحركة لفوضى الانتاج الاجتماعية ذاتها هي التي تجعل من القابلية غير المتناهية لاكتمال آلات الصناعة الكبيرة قانوناً حتمياً بالنسبة لكل رأسمالي صناعي على حدة ،يلزمه تحت طائلة الخراب باتقان آليته أكثر فأكثر. ولكن اتقان الآلات يجعل بعضاً من العمل البشري فائضاً. واذا كان ادخال وزيادة الآلات يعني ازاحة ملايين الشغيلة اليدويين من قبل عدد صغير من الشغيلة على الآلة ، فان تحسين الآلية يعني ازاحة شغيلة على الآلة متزايدي العدد باطراد ، وفي التحليل الأخير ، انتاج عدد من العمال بالاجرة تحت اليد يتجاوز حاجة الاستخدام المتوسط لرأس المال ، انتاج جيش حقيقي من الاحتياطي الصناعي ، حسب التسمية التي استعملتها منذ ١٨٤٥ [١] ،جيش تحت اليد من أجل العهود التي تشتغل فيها الصناعة بضغط كبير ،

=باقامة « فالانستيرات » هي عبارة عن شركات تكون كل الأملاك فيها مشاعاً. وبرغمانه لم يدرك دور وضرورة النضال الطبقي والثورة البروليتارية ، فقد كان له تأثيره الكبير على حركة الأفكار الاشتراكية .

وفي مقطع سابق ، ذكر انجلز بأن فورييه كان قد بيّن ان « الحضارة تتحرك في حلقة مفرغة » ، ضمن تناقضات تلدها باستمرار ، دون أن تستطيع التغلب عليها ، بحيث تبلغ دائماً عكس ما تبتغي الحصول عليه ، أو تدعي ارادة الحصول عليه. بحيث، مثلاً — « بلد الفقر ، في الحضارة ، من البحبوحة ذاتها » (ش. فورييه ، «العالم الجديد الصناعي والشريك » ، المؤلفات الكاملة ، المجلد الرابع ، باريس » ، ١٨٤٥، ص ٣٥).

(١) في كتاب « وضع الطبقة الكادحة في انكلترا » ، فصل « المنافسة » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٠ ، ص ١٤٨ وما بعدها .

تستولي البروليتاريا على سلطة الدولة وتحول وسائل انتاج بادىء الامر الى ملكية للدولة . ولكنها بهذا تزيل نفسها بنفسها بوصفها بروليتاريا ، وتزيل جميع الفوارق الطبقية والتعارضات الطبقية و كذلك الدولة كدولة . لقد كان المجتمع السابق ، وهو يتطور في تعارضات طبقية ، في حاجة الى الدولة ، أي الى منظمة للطبقة المستثمِرة لتأمين ظروفها الانتاجية الخارجية ، وبالتالي على الأخص من اجل ان تبقي بالقوة على الطبقة المستثمَرة في ظروف الاضطهاد الناشئة عن نمط الانتاج القائم (عبودية ، قنانة ، عمل مأجور) . لقد كانت الدولة هي الممثل الرسمي للمجتمع كله ، هي تركبه في جسم مرئي ، ولكنها لم تكن هذا الا بمقدار ما كانت دولة الطبقة التي كانت ، في زمانها ، تمثل هي نفسها كل المجتمع : في القديم ، دولة المواطنين مالكي العبيد ، في القرون الوسطى ، دولة النبلاء الاقطاعيين ، وفي عصرنا ، دولة البرجوازية. وحين ينتهي بها الامر الى ان تصبح فعلاً ممثلة لكل المجتمع ، تجعل نفسها بنفسها نافلة لا لزوم لها . فمنذ ان لا تعود ثمة طبقة اجتماعية ينبغي الامساك بها في حال الاضطهاد ، ومنذ ان تزال أيضاً ، مع زوال السيطرة الطبقية والصراع في سبيل البقاء الفردي المتولدين عن فوضى الانتاج الحالية ، التصادمات والظلامات الناجمة عنها لا يعود ثمة ما يتوجب قمعه ويجعل من الضروري وجود سلطة قمع ، وجود دولة . واول عمل تظهر فيه الدولة ممثلة حقاً لكل المجتمع - تملك الدولة لوسائل الانتاج باسم المجتمع - هو في الوقت نفسه عملها الاخير الخاص كدولة . ويغدو تدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية نافلا في ميدان اثر آخر ، واذ ذاك تدخل على نحو طبيعي في رقاد . تخلي حكومة الاشخاص المكان لادارة الاشياء ولقادة عمليات تطور الانتاج . ولا يكون قد جرى « الغاء » الدولة انما تكون قد انطفأت . وهذا ما يسمح بالحكم على الكلام الفارغ عن «الدولة الشعبية الحرة»[1] الذي قد يجد مبرراً موقتاً له كوسيلة تحريض ، ولكنه في الحساب الاخير

(١) كان مطلب « دولة شعبية حرة » ، في سبعينات القرن الماضي ، داخلًا في معظم برامج الاشتراكيين الديموقراطيين الألمان . وقد انتقد ماركس هذا الشعار الغامض في كتابه « نقد برنامج غوتا » .

فارغ تماماً من وجهة النظر العلمية ، ويسمح بالحكم ايضاً على مطلب من يسمونهم بالفوضويين القائل بوجوب الغاء الدولة بين عشية وضحاها .

منذ الظهور التاريخي لنمط الانتاج الرأسمالي « غالباً ما تراءى تملك المجتمع لمجموع وسائل الانتاج سواء في نظر افراد ام في نظر طوائف بكاملها كمثل اعلى لمستقبل اكثر او اقل غموضاً . ولكنه ما كان يمكن ان يغدو ممكناً ، ان يغدو ضرورة تاريخية الا حين توفرت الشروط المادية لتحققة . وهو ، مثل كل تقدم اجتماعي آخر ، اذا اصبح قابلاً للتحقيق ، فما ذلك بسبب من الوعي لواقع كون وجود الطبقات يتعارض مع العدالة والمساواة ، الخ ، وما ذلك لمجرد الرغبة في الغاء هذه الطبقات ،بل بسبب ظهور بعض الظروف الاقتصادية الجديدة .وقدكان انقسام المجتمع الى طبقه مستثمرة وطبقة مستثمَرة ،الى طبقة مسيطرة وطبقة مضطهدة ، نتيجة حتمية لضعف نمو الانتاج في الماضي . فما دام العمل الكلي للمجتمع لا يقدم غير مردود فائض هو بالكاد ما يلزم لتأمين بقاء الجميع على وجة التدقيق ، وما دام العمل يتطلب بالتالي كل او تقريباً كل وقت الاغلبية العظمى من اعضاء المجتمع ، فلا بد ان ينقسم هذا الى طبقات . والى جانب هـــذه الاغلبية العظمى ، المقضي عليها حصراً بسخرة العمل ، تتشكل طبقة متحررة من العمل المنتج مباشرة ، تكفل بالشؤون العامة للمجتمع : ادارة العمل ، الشؤون السياسية ، القضاء ،العلم الفنون الجميلة ، الخ . واذن فان قانون تقسيم العمل هو في اساس الانقسام الى طبقات .على ان هذا لا يمنع كون هذا الانقسام الى طبقات قد تم بالعنف واللصوصية بالحيلة والخديعة ،وكون الطبقة المسيطرة ،مذ تولت الزمام،لم تتورع ابداً عن توطيد سيطرتها على حساب الطبقة الكادحة وعن تحويل القيادة الاجتماعية الى استثمار للجماهير .

واذا كان الانقسام الى طبقات قد كان له ، على هذه الصورة ، شيء من الشرعية التاريخية ، فانها لا تتوفر له الا لزمن معين ، ولظروف اجتماعية معينه . لقد كان يقوم على اساس عدم كفاية الانتاج ، ولسوف يكنسه تمام انتشار القوى

المنتجة الحديثة . وبالفعل ، ان زوال الطبقات الاجتماعية يفترض درجة من التطور التاريخي يكون فيها ليس فقط وجود هذه الطبقة المسيطرة المعينة او تلك ، بل وجود طبقة مسيطرة عموماً ، وبالتالي وجود تمايز الطبقات ذاته ،قد اصبح خروجاً على مألوف العصر ، اصبح من العتيق البالي. فهو اذن يفترض درجة من علو تطور الانتاج يكون فيها تملك وسائل الانتاج والمنتجات ،وبالتالي السيطرة السياسية واحتكار الثقافة والقيادة الفكرية من قبل طبقة اجتماعية خاصة ، قد اصبح لا لغواً وحسب ، بل و كذلك ، من وجهة النظر الاقتصادية والسياسية والفكرية ، عقبة في طريق التطور . ان هذه النقطة قد تم بلوغها الآن . فلم يعد سراً قط ، حتى على البرجوازية نفسها ، افلاسها السياسي والفكري ، وان افلاسها الاقتصادي ليتكرر بانتظام كل عشر سنوات . وفي كل ازمة يختنق المجتمع تحت عبء قواه المنتجة الخاصة ومنتجاته الخاصة ، غير القابلة للاستخدام من قبله ، وانه ليصطدم عاجزاً بهذا التناقض الاخرق : المنتجون ليس لديهم ما يستهلكونه لان ثمة عوزاً الى المستهلكين .

ان قوة توسع وسائل الانتاج تنسف الاغلال التي كان نمط الانتاج الرسمالي قد كبلها بها . وتحررها من هذه الاغلال هو الشرط المطلوب الوحيد لتطور القوى المنتجة تطوراً لا انقطاع له ، تتقدم فيه بوتيرة متزايدة السرعة ابداً ، وبالتالي لنمو الانتاج نفسه نموا لا حدود له عملياً . وليس هذا كل شيء . ان التملك الاجتماعي لوسائل الانتاج يزيل ليس فقط ما هو موجود الآن من تجميد اصطناعي للانتاج ، بل يزيل أيضاً التبديد والتدمير الفعليين للقوى المنتجة وللمنتجات اللذين هما الآن تابعاً الانتاج غير الممكن دفعهما ، وهما يبلغان اوجهما في الازمات . وعدا ذلك فهو يحرر جملة من وسائل الانتاج ومن المنتجات من أجل الجماعة بازالته التبديد الاحمق الذي يمثله ترف الطبقات المسيطرة حالياً وممثليها السياسيين . ان امكانية ان تؤمن لجميع أعضاء المجتمع ، بواسطة الانتاج الاجتماعي ، معيشة ليست فقط كافية

من الناحية المادية ومتحسنة من يوم لآخر ، بل تؤمن لهم ايضاً الازدهار والممارسة الحرين والكاملين لملكاتهم الجسدية والفكرية - ان هذه الامكانية موجودة اليوم للمرة الاولى ، ولكنها موجودة .

ان الانتاج السلعي يزول بتملك المجتمع لوسائل الانتاج ، وتزول بالتالي سيطرة النتاج على المنتج . ويحل الفوضى داخل الانتاج الاجتماعي يحل التنظيم المخطط الواعي . ويكف الصراع من أجل البقاء الفردي . وبذلك ، وللمرة الأولى ، ينفصل الانسان بمعنى ما ، نهائياً - عن مملكة الحيوان ، وينتقل من ظروف حيوانية معاشية الى ظروف بشرية حقاً وحلقة ظروف العيش المحيطة بالانسان ، والتي كانت مسيطرة عليه حتى الآن،تنتقل الآن الى سيطرة واشراف الناس الذين يصبحون ، للمرة الأولى ، سادة حقيقيين وواعين للطبيعة ، لأنهم أصبحوا سادة لتجمعهم الخاص في مجتمع . وقوانين ممارستهم الاجتماعية الخاصة ، هذه القوانين التي كانت حتى الآن تنتصب امامهم وكأنها قوانين طبيعية ، غريبة ومسيطرة ، تطبق مذ ذاك من قبل الناس تطبيق معرفة تامة بأسبابها،وبذلك تكون قوانين خاضعة للسيطرة . وان تجمع الناس في مجتمع ، هذا التجمع الذي كان يقوم أمامهم حتى الآن وكأنه منحة من الطبيعة والتاريخ ، ليغدو الآن فعلتهم الخاصة والحرة . وتنتقل الى هيمنة الناس انفسهم القوى الموضوعية الغريبة التي كانت حتى الآن مسيطرة على التاريخ . ومنذ هـذه اللحظة فقط سيصنع الناس تاريخهم بأنفسهم بوعي كامل . والأسباب الاجتماعية التي حركوها ، ستكون لها أيضاً منذ هذه اللحظة فقط ، بصورة راجحة ، وبمقدار متزايد ابداً ، التأثيرات التي يريدونها . وان هذه لقفزة الانسانية من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية .

★ ★ ★

كافياً ، فيجتمع كبار المنتجين الوطنيين لفرع صناعي بذاته في « تروست » وهو اتحاد هدفـــه تنظيم الانتاج ، يحددون الكمية الكلية الواجب إنتاجها ، ويوزعونها فيما بينهم ويفرضون على هذا النحو سعراً للبيـع محدداً سلفاً . ولما كانت هذه التروستات تتفكك عموما ، لدى أول مرحلة تسوء فيها الاعمال ، فهي تدفع بهذا على وجه الضبط الى إضفاء للصفة الاجتماعيـة اكثر تركيزاً : فيتحول الفرع الصناعي كله الى شركة مساهمة ضخمة واحدة ، وتخلي المنافسة داخل البلد المكان لاحتكار في يد هذه الشركة الوحيدة . وهذا ما حدث منذ عام ١٨٩٠ للانتاج الانكليزي للنشادر ، الذي اصبح ، بعد اندماج ٤٨ مصنعاً كبيراً بدون استثناء ، في قبضة شركة واحدة ذات قيادة وحيدة ، رأسمالها ١٢٠ مليون مارك .

وفي التروستات تتحول المنافسة الحرة الى احتكار ، ويستسلم الانتاج غير المخطط له في المجتمع الرأسمالي أمام الانتاج المخطط له في المجتمع الاشتراكي الذي يقترب . اكيد ان الامر ، في البداية ، يكون لما فيه الربح الاكبر للرأسماليين . ولكن الاستثمار يغدو هنا ملموساً الى درجة لا بد معها من أن ينهار . فما من شعب يحتمل طويلاً انتاجاً تقوده تروستات ، استثماراً للمجموع على هذه الدرجة من الوقاحة من قبل عصبة صغيرة ممن يكنزون الاسهم .

ومهما يكن الامر ، مع التروستات أو بدونها ، فلا بد في النهاية للممثل الرسمي للمجتمع الرأسمالي ، وهو الدولة ، ان يتولى قيـادته [1] . وان ضرورة

---

(١) أقول : لا بد – لأنه ليس إلا في الحال التي تكون فيها وسائل الانتاج والمواصلات أكبر فعلاً من أن تديرها الشركات المساهمة ، ويكون فيها التدويل بالتالي قد أصبح ضرورة اقتصادية ، وفي هذه الحال فقط يعني تقدماً اقتصادياً ، حتى وان تكن الدولة الحالية هي التي تقوم به ، يعني بلوغ مرحلة جديدة ، مسبقة لتملك المجتمع نفسه كل وسائل الانتاج . ولكننا رأينا مؤخراً ، منذ أن اندفع بسمارك في التدويلات ، ظهور=

التحول الى ملكية للدولة لتظهر أولاً في أجهزة المواصلات الكبرى : بريد، برق، خطوط حديدية .

واذا كانت الازمات قد أظهرت عجز البرجوازية عن الاستمرار في ادارة القوى المنتجة الحديثـــة ، فان تحول أجهزة الانتاج والمواصلات الكبرى الى شركات مساهمة والى ملكيات للدوله يبين كم في الوسع الاستغناء عن البرجوازية من أجل هـذه الغاية . فان جميـع وظائف الرأسمالي الاجتماعيـة يؤمنها الآن مستخدمون ذوو رواتب . ولم يعد للرأسمالي أي نشاط اجتماعي، خلا نشاطه القائم على خزن المداخيل ، وقطع الأسـهم ، واللعب بالبورصة حيث يتناهب مختلف الرأسماليين ما لديهم من رأسمال . ان نمط الانتاج الرأسمالي الذي بدأ بازاحة العمال يزيح الآن الرأسماليين ايضاً بعدهم ، مثلما فعل بالعمال - ليس بعد الى الجيش الصناعي الاحتياطي ، والحق يقال ، بل الى السكان الذين لا طائل منهم .

ومع ذلك فليس يلغي صفة الرأسمـال عن القوى المنتجة لا التحول الى

=اشتراكية زائفة يبلغ بها الأمر ،هنا وهناك ، حتى الى التحول الى نوع من العبودية، وهي تعطي صفة الاشتراكية ، دون شكل آخر للدعوى ، الى كل تدويل، حتى تدويل بسمارك. وبدهي انه إذا كان تدويل التبـغ اشتراكياً ، لكان نابوليون ومترنيـخ في عداد مؤسسي الاشتراكية . واذا كانت الدولة البلجيكية قد قامت ، لأسباب سياسية ومالية جد متدنية، ببناء خطوطها الحديدية الرئيسية بنفسها ، واذا كان بسمارك قد عمـد ، دون أية ضرورة اقتصادية ، الى تدويل الخطوط الحديدية الرئيسية في بروسيا ، لمجرد التمكن من تنظيمها واستخدامها في زمن الحرب على نحو أفضل ، ولكي يجعل من مستخدمي الخطـــوط الحديدية ماشية انتخابية في خدمة الحكومة ولا ســيما من أجل ان يعطي لنفسه مصدراً جديداً للمداخيل مستقلاً عن قرارات البرلمان - فما كانت هـذه قط بتدابير اشتراكية ، مباشرة أو غير مباشرة ، واعية أو غير واعية . وإلا لكانت مؤسسات اشتراكية الجمعية الملكية للتجارة البحرية ، والمشــاغل الملكية للبورصلان ، وحتى ، داخل الجيش ، خياطة الفرقة، وحتى التدويل الذي اقترحه خبيث كبير ، بكل جدية ، حوالي الثلاثينات، في عهد غليوم الثالث ، تدويل بيوت الدعارة - (ملاحظة من انجلز) .

شركات مساهمة ، ولا التحول الى ملكية للدولة. وهذا أمر جلي بالنسبة للشركات المساهمة . أما فيما يتعلق بالدولة الحديثة فما هي بدورها غير التنظيم الذي يتخذه المجتمع البرجوازي لنفسه بغية حماية الظروف الخارجية العامة لنمط الانتاج الرأسمالي من التطاولات عليها سواء من جانب العمال أم من قبل هذا الرأسمالي الخاص أو ذاك . ان الدولة الحديثة ، مهما يكن شكلها ، هي آلة رأسمالية من حيث الجوهر ، هي دولة الرأسماليين ، هي الرأسمالي الجماعي بالفكرة . وكلما زادت من جعل القوى المنتجة ملكية لها ، وكلما ازدادت صيرورتها رأسمالياً جماعياً بالفعل ، كلما ازدادت استثماراً للمواطنين. ويبقى العمال مأجورين،بروليتاريين . ولا تكون العلاقات الرأسمالية ملغاة ، إنما تكون بالعكس مدفوعة الى أوجها . ولكنها إذ تصل الى هذا الأوج تنقلب . فان ملكية الدولة للقوى المنتجة ليست الحل للنزاع، بل تنطوي في ذاتها على الوسيلة الشكلية ، على امكانية الحل .

ان هذا الحل يمكن أن يقوم فقط في كون الطبيعة الاجتماعية للقوى المنتجة الحديثة معترفاً بها فعلياً . وبالتالي في كون نمط الانتاج والتملك والتبادل صائرا في انسجام مع الصفة الاجتماعية لوسائل الانتاج . وليس يمكن أن يحدث هذا الا اذا تملك المجتمع ،على المكشوف وبدون مواربة ، القوى المنتجة التي أصبحت أكبر من أن تكون لها ادارة غير ادارته . وبهذا بالذات ، يغلّب المنتجون بكامل الوعي الصفة الاجتماعية لوسائل الانتاج وللمنتجات ، هذه الصفة التي ترتد اليوم على المنتجين أنفسهم ، والتي تفجّر دوريا نمط الانتاج والتبادل ولا تفرض نفسها الا بالعنف والتدمير مثل قانون من قوانين الطبيعة أعمى الفعل . ومذ ذاك، تتحول من سبب للاضطراب وللانهيار الدوري كانت ، الى عتلة جبارة بين جميع العتلات للانتاج نفسه .

ان القوى الاجتماعية ، شأنها شأن قوى الطبيعة ، تعمل بصورة عمياء ،

عنيفة ، مدمرة ، ما دمنا لا نعرفها ولا ندخلها في حسابنا . ولكن حين تتم لنا المعرفة بها وفهم فعلها ، واتجاهها ، وتأثيراتها ، لا يعود يتوقف الا علينا اخضاعها أكثر فأكثر لارادتنا وبلوغ مرامينا بفضلها. وان هذا لصحيح على وجه الخصوص بالنسبة للقوى المنتجة الحالية الهائلة .

وما دمنا نمتنع بعناد عن فهم طبيعتها وصفتها — وضد هذا التفهم يجمح نمط الانتاج الرأسمالي وحماته — فان هذه القوى تحدث تأثيراتها على الرغم منا ، ضدنا ، وتسيطر علينا ، كما سبق ان عرضنا بالتفصيل . ولكن حين يتم لنا فهم طبيعتها ، يكون في وسعها ، وهي في ايدي منتجين متشاركين ، ان تتحول من سيدات فيها مس من الجنون الى خادمات مطواعات . وان في هذا ليقوم الفرق نفسه بين القوة التدميرية للكهرباء في برق العاصفة وبين الكهرباء المروّضة في التلغراف وفي القوس الكهربائي ، والفرق نفسه بين الحريق وبين النار العاملة في خدمة الانسان. فحين ستعالج القوى المنتجة الحالية وفقاً لطبيعتها المفهومة اخيراً، سيحل محل فوضى الانتاج الاجتماعية تنظيم للانتاج مخطط اجتماعياً حسب حاجات الجماعة كما حسب حاجات كل فرد . وهكذا ، فان النمط الرأسمالي للتملك ، حيث النتاج يستعبد المنتج أول الأمر ، ثم المتملك نفسه ، سيحل محله نمط جديد لتملك المنتجات ،قائم على اساس طبيعة وسائل الانتاج الحديثة ذاتها : بوصفها وسائل لمعالجة وتطوير الانتاج ، من جهة ، وستكون المنتجات موضع تملك اجتماعي مباشر ، وبوصفها وسائل عيش وتمتع ، من جهة اخرى ، وسائل تملك فردي ومباشر .

ان نمط الانتاج الرأسمالي ، بتحويله غالبية السكان الكبرى أكثر فأكثر الى بروليتاريين ، يخلق القدرة التي هي ، تحت طائلة الفناء ، مضطرة للقيام بهذا الانقلاب . وهو اذ يدفع أكثر فأكثر الى تحول وسائل الانتاج الكبرى المجمعة الى ملكية للدولة يدل بنفسه على الطريق الواجب اتباعها لانجاز هذا الانقلاب .

إن انجاز هذا العمل العظيم الذي سيحرر العالم هو المهمة التاريخية للبروليتاريا الحديثة . ودراسة شروطه التاريخية ، وبذلك دراسة طبيعته ذاتها ، والقيام على هذا النحو باعطاء الطبقة المدعوة لأداء هذه المهمة، وهي اليوم مضطهَدة ، الوعي لشروط وطبيعة عملها الخاص ـ تلك هي مهمة الاشتراكية العلمية، التعبير النظري عن الحركة البروليتارية .

مقتطف من « الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية » ١٨٨٠ ، ترجمة ا . بوتيجيللي ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ .

الانسان وتقسيم العمل

ان انجلز ، شأنه في هذا شأن ماركس ، يوجه انتباهاً كبيراً الى تقسيم العمل والى آثاره لا في تطور المجتمعات وحسب بل وعلى الانسان نفسه . فمنذ مقامه في انكلترا ، يلاحظ أن تقسيم العمل الحـالي يجعل من الانسان فرداً « مقطعاً إرباً إرباً » ، وانه « يشوه » الشغيل ، كما يبين ماركس في صفحات أخاذة من « رأس المال » . كما يؤدي الى انفصام عميق بين المدينة والريف ، ضار بأحدهما ضرره بالآخر .

وستضع الاشتراكية نهاية لهذه الحال . وبعد أن كان العمل وسـيلة استعباد ، سيصبح وسيلة تحرر . وستتوفر ظروف تتيح لكل انسان تفتحاً حراً لجميع مواهبه . وأخيراً سيتم التغلب على تعارض المدينة والريف لما فيه أكبر فائدة لها كليها . وما هذه بأمنية متنسك ولا هي مطلب خلقي . انها ضرورة مرسومة في تطور القوى المنتجـة الحديثة ذاته .

- ١ -

لئن كان النشاط المنتج الحر اكبر مسرّة نعرفها ، فان العمل الاجباري هو التعذيب الأشد هولاً ، والأكثر اذلالاً . فليس أرهب من أن يكون لزاماً عليك ان تفعل من الصباح حتى المساء شيئاً منفراً لك . وكلما كان لدى عامل مزيد من المشاعر الإنسانية فلا بد ان يكون أشد كراهية لعمله لانه يحس بالقهر الذي يفرضه وبعقم ما يمثله هذا الكدح بالنسبة له هو نفسه . لماذا يشتغل اذن ؟ لمتعة الخلق ؟ بغريزة طبيعية ؟ كلا ، أبداً ! انه يشتغل من أجل المال ، من أجل شيء لا يجمعه أي جامع بالعمل في حد ذاته ، يشتغل لأنه مرغم على هذا ، وفوق ذلك ،

فان العمل يبلغ من طول الأمد ومن الرتابة بحيث لا يمكن ان يكون بالنسبة له، لمجرد هذا السبب البسيط ومنذ الاسابيع الاولى ، غير عذاب حقيقي اذا كانت ما تزال لديه بعض المشاعر الإنسانيــة . ومع ذلك فان تقسيم العمل قد ضاعف أيضاً الآثار المبلّدة الناجمة عن العمل الاجباري . ففي معظم الفروع بات نشاط العامل مقتصراً على حركة مقتضبة ، محض ميكانيكية ، تتكرر دقيقة اثر دقيقــة وتبقى هي ذاتها سرمدياً ، عبر السنوات السمان والعجاف . ترى كم استطاع أن يحتفظ لنفسه من مواهب ومن مشاعر إنسانيــة وهو في الثلاثين من عمره من اشتغل منذ ميعة صباه اثنتي عشرة ساعة في اليوم ، وأكثر ، في صنع رؤوس دبابيس او في برد دواليب مسننة ، وعاش عدا ذلك في ظروف حياة بروليتاري انكليزي ؟ ان الحال هي ذاتها مع ادخال البخار والآلات . لقد يسّر هـذا من نشاط العامل ، ووفر من جهده العضلي ، وبات العمل نفسه تافهاً ، ولكنه في غاية الرتابة .وهو لايوفر له أية امكانية للنشاط الفكري، ومع ذلك فهو يحتكر انتباهه الى درجة لا ينبغي معها للعامل ، من أجل ان يؤدي مهمته أداء حسناً ، ان يفكر بأي شيء سواها . وان يكون الانسان محكوماً عليه بمثل هذا العمل، بعمل يحتكر كل الوقت المتوفر للعامل ، تاركاً له بالكاد وقت فراغ للاكل والنوم ، وغير متيح له حتى تحريك جسده في الهواء الطلق ، والتمتع بالطبيعة ، دون ذكر النشاط الفكري ، فهــل ترى يمكن لهذا ان لا ينحدر به الى مصاف الحيوان ؟ مرة أخرى ليس للشغيل غير هذين الأمرين يختار احدهما : ان يخضع لمصيره ، ويصبح « عاملاً طيباً » ، ويخدم مصالح البرجوازية « بأمانة » ـ وفي هذه الحال يسقط حتماً الى مصاف البهيمة ـ واما ان يقاوم،ويناضل ما استطاع النضال في سبيل كرامته الإنسانية،وليس هذا بمستطاعه الا بالنضال ضد البرجوازية.

في كل مجتمع يتبع انتاجه تطوراً طبيعياً - والمجتمع الحالي هو من هذا القبيل - لا يكون المنتجون هم المسيطرون على وسائل الانتاج ، بل تكون وسائل الإنتاج هي المسيطرة على المنتجين . وفي مجتمع كهذا تتحول بالضرورة كل عتلة جديدة للانتاج الى وسيلة استعباد للمنتجين تجعلهم خاضعين لوسائل الانتاج. وان هذا لصحيح على الأخص بالنسبة لعتلة الانتاج التي كانت ، قبل ادخال الصناعة الكبيرة ، هي الأقوى الى حد بعيد ، اعني بها : تقسيم العمل . ان اكبر تقسيم للعمل نفسه ، انفصال المدينة والريف ، قد حكم على سكان الارياف بآلاف السنين من التبلد ، وعلى كل ابن مدينة بأن يكون عبداً لمهنته الفردية . لقد قضى على أسس التطور الفكري لبعضهم والتطور الجسدي للآخرين . واذا كان الفلاح يتملك أرضه وابن المدينة يتملك مهنته ، فالارض تتملك الفلاح بهذا القدر وكذلك تتملك المهنة الحرفي . بتقسيم العمل يقسّم الانسان ايضاً . وتكامل فعالية وحيدة يؤدي الى التضحية بجميع الاهليات الجسدية والفكرية الاخرى . وهزال الانسان هذا يتزايد بالمقدار نفسه الذي يزداد به تقسيم العمل ، الذي يبلغ تطوره الاقصى في المشاغل اليدوية . فالمشاغل اليدوية تفتت المهنة الى عملياتها الجزئية المفردة وتعيّن كلا منها لعامل مفرد باعتبارها مهنته مدى الحيـاة ، وهكذا تكبله طول حياته بوظيفة جزئية معينة وبأداة . «انها تمسخ الشغيل ، وتجعل منه شيئاً فظيعاً اذ تنشط التطور المصطنع لبراعته التفصيلية ،مضحية بعالم كامل من الكفاءات ومن الفطرات المنتجة . . .الفرد نفسه مقطّع ارباً ، ممسوخ نابضاً أوتوماتيكياً في عملية حصرية » (ماركس[1]) نابضـاً لا يتوصل ، في كثير من الحالات ، الى الاكتمال

---

(١) ماركس « رأس المال » الكتاب الاول ، الجزء الثاني، المطبوعات الاجتماعية ص ٤٩ — ٥٠ .

الا بتشويه حقيقي للعامل جسدياً وفكرياً . ان آلية الصناعه الكبيرة تنحدر بالعامل من درجة آلة الى درجة ملحق بسيط لآلة . « ان الاختصاص الذي كان يقوم على استعمال المرء اداة جزئيـــة مدى حياته يصبح الاختصاص بخدمة آلة جزئية مدى حياته . ان الآلية يساء استخدامها من اجل تحويل العامل منذ طفولته الأطرى الى جزء صغير من آلة هي في الوقت نفسه جزء من أخرى » (ماركس[٢]) .

ان تقسيم العمل لا يستعبد للآلة نشاط العمال وحدهم ، بل كذلك الطبقات التي تستثمر العمال على نحو مباشر أو غير مباشر . فالبرجوازي الممحل الفكر عبد لرأسماله الخاص ولمـــا لديه من نهم جنوني الى الربح ، والحقوقي عبد لافكاره المعروفة عن الحقوق، التي تسيطر عليه سيطرة قوة مستقلة، و « الطبقات المثقفة » ، عموماً ، مستعبدة لجملة من الافكار المسبقة المحلية ومن الصغائر ،ولقصر نظرها الجسماني والفكري،ولتشوهها بتربية مؤقلمة مع اختصاص واحد وبارتباطها مدى الحياة باغلال هذا الاختصاص نفسه — ولو كان هذا الاختصاص هو الكسل المحض .

* * *

ان المجتمع ، اذ يجعل نفسه سيداً لمجمل وسائل الانتاج من اجل ان يستخدمها اجتماعياً بموجب خطة ، يقضي على عبودية الناس السابقة لوسائل انتاجهم الخاصة . وغني عن القول ان المجتمع لا يستطيع تحرير نفسه بدون ان يحرر كل فرد . واذن فلا بد من قلب نمط الانتاج القديم رأساً على عقب ، وبخاصة لابد من زوال التقسيم القديم للعمل . وينبغي ان يحل محله تنظيم للانتاج يكون فيه ، من جهة ، في غير مستطاع أي فرد أن يلقي عن كاهله على آخرين نصيبه من العمـــل المنتج ، الشرط الطبيعي للمعيشة البشرية ، ومن جهة اخرى يصبح فيه العمل ،

---

(٢) المصدر السابق ص ١٠٤ .

بـــدلاً من كونه وسيلة استعباد ، وسيلة تحرر للناس ، متيحاً لكل فرد امكانية استكمال بمجمل كفاءاته الجسدية والفكرية وتشغيلها في جميع الاتجاهات ، ويغدو فيه العمل مسرّة بعد ان كان عبئاً .

ان هذا لم يعد اليوم خيالاً ، لم يعد امنية متنسكة . فان نمـــو الانتاج المنطوي في ذاته على صيرورة القوى المنتجة اجتماعيـة ولإزالة العقبات والاختلالات الناجمة عن نمط الانتاج الرأسمالي ، ووقف تبديد المنتجات ووسائل الانتاج ، قد باتت ، مع التطور الحالي في القوى المنتجة ، كافية ، في حـال الاشتراك الشامـل في العمل ، لتقليص مدة العمل الى حد ستكون معه ، حسب الافكار الحاليـة ، مدة وجيزة .

* * *

ان الصناعة الكبيرة ، بتعليمها ايانا تحويـل الحركة الفردية ، التي يمكن احداثها في كل مكان نوعاً ما ، الى حركة ضخمة لاغراض تقنية ، قد حررت الانتاج الصناعي من الحواجز المحلية ، الى حـد مرموق . فالقوة المائية ريفية بالضرورة ، وقوة البخارليست باية حال مدنية بالضرورة . ان التطبيق الرأسمالي لها هو الذي يركزها في المدن على نحو راجح ويحول القرى من معامل الى مـــدن معامـل . ولكنه بذلك ينسف في الوقت نفسه شرط وضعها موضع العمل . ان المطلب الاول للآلة البخارية والمطلب الرئيسي لجميع الفروع الاستثمارية للصناعـة الـكبيرة تقريباً هو ماء صاف نسبياً . والحال ، ان مدينة المعامل تحول كل ماء الى قاذورة نتنة . ومع ان التمركز المدني شرط اساسي للانتاج الرأسمالي ، فان كل رأسمالي صناعي على حدة يتطلـع بالتالي دائماً الى مغادرة المدن الكبيرة ، التي ولـّدها هذا التمركز بـكامل الضرورة ، لـكي يحقق استثمارة ريفية . وفي الوسـع دراسة عملية التطور هذه بالتفصيل في مناطق لانكشير ويوركشير لصناعة النسيج . فالصناعـة

الكبيرة الرأسمالية تولد فيها على الدوام مدناً كبيرة جديدة بالفرار على نحو مستمر من المدينة الى الريف . وكذلك هي الحال في مناطق الصناعة التعدينية ، حيث تولد اسباب مختلفة جزئياً الآثار نفسها .

ومن جديد فان ازالة الطابع الرأسمالي للصناعة الحديثة هي وحدها القادرة على ازالة هذه الحلقة المفرغة الجديدة التي يقع فيها هذا التناقض الذي تعود إليه باستمرار . وليس يمكن الا لمجتمع يدمج قواه المنتجة على نحو متسق بعضها في بعض وفق الخطوط الضخمة لخطة وحيدة أن يتيح للصناعة ان تقوم عبر البلد كله ، مع هذا التوزع الاكثر ملاءمة لتطورها بالذات وللابقاء على عناصر الانتاج الاخرى وتطويرها .

واذن فليس القضاء على التعارض بين المدينة والريف أمراً ممكناً وحسب . لقد أصبح ضرورة مباشرة للانتاج الصناعي ذاته ، كما أصبح ضرورة أيضاً للانتاج الزراعي ، وفوق ذلك ، للصحة العامة . وليس يمكن الا بانصهار المدينة والريف ازالة التسمم الحالي للهواء ، والماء ،والتربة . انه وحده القادر على الذهاب بالجماهير التي تضنى اليوم في المدن ، الى حيث ستصلح مزابلهم لانتاج النباتات بدلاً من انتاج الامراض .

لقد باتت الصناعة الرأسمالية مستقلة نسبياً عن الحواجز المحلية التي كانت تؤلفها أمكنة انتاج موادها الاولية . فصناعة النسيج ، بكتلتها الكبيرة،تشتغل بمواد أولية مستوردة . وفلزات الحديد الاسبانية تعالج في انكلترا والمانيا ، وفلزات النحاس الاسبانية والاميركية الجنوبية تعالج في انكلترا . وكل حوض فحم يزود بالوقود محيطاً صناعياً يتوسع من سنة الى أخرى خارج حدود هذا الحوض.وعلى كل الساحل الاوروبي تشتغل الآلات البخارية بالفحم الانكليزي، وبالالماني والبلجيكي أحياناً . وفي وسع المجتمع المتحرر من حواجز الانتاج

الرأسمالي أن يذهب أبعد بكثير أيضاً . وهو اذ ينتج عرقا من منتجين متطورين في جميع الاتجاهات ، سيفهمون الاسس العلمية لمجمل الانتاج الصناعي وسيكون كل منهم قد اجتاز في الممارسة جملة كاملة من فروع الانتاج من أولها الى آخرها ، سيخلق قوة منتجة جديدة تعوض تعويضاً واسعاً جداً عن عمل نقل المواد الاولية أو الوقود الواردة من اماكن بعيدة .

واذن فليس القضاء على الانفصال بين المدينة والريف بالامر الطوباوي ، بما في ذلك كون الشرط اللازم له توزيع الصناعات الكبيرة عبر البلد كله توزيعاً متساوياً اكثر ما في المستطاع . أكيد أن الحضارة قد خلفت لنا ، مع المدن الكبيرة ، تركة سيتطلب القضاء عليها الكثير من الوقت ومن العناء . ولكن سيكون من الواجب القضاء عليها . وسوف يتم هذا ، حتى وان تكن هذه عملية تطور طويلة الامد .

١ ـ مقتطف من «وضع الطبقة الكادحة في انكلترا» ، « الناتج » ١٨٤٥ ، ترجمة ج . باديا و ج . فريدريك المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٠ .

٢ ـ مقتطف من« انتي دوهرينغ » ، القسم الثالث ، الفصل الثالث ، ١٨٧٨ ، ترجمة ا . بوتيجيللي المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٣ .

التاريخ والاقتصاد والعنف

ان لدهرينغ ، في جوقة خصوم الماركسية ، ميزة خاصة ، فهو الحامل بدرجة امتياز لكل الافكار الخاطئة التي تروج تحت ستار من « الحس السليم » التقليدي ، وهو يلملم الحقائق الجوفاء الاكثر انتشاراً ، وبدلاً من الدراسة العلمية يلجأ الى « البدهيات » الاكثر خداعاً . وهذا هو السبب في ان انجلز ، برغم ما تثيره « ولدنة » دوهرينغ من انزعاج في نفسه ، يهتم كل هذا الاهتمام بانتقادها انتقاداً معمقاً .

فبقصد النيل من الاشتراكية العلمية وتقييم جميع الظاهرات الاقتصادية على طريقته ، كان دوهرينغ يلجأ الى « مخطط أولي ذهني » بالغ درجة الكمال من التبسيط يفترض شخصين وجهاً لوجه ، مجردين تماماً ، غير متجسدين ، ومنعزلين ، ويطمع بأن يستخلص من علاقاتهما المفترضة كل الاقتصاد السياسي . وفوق ذلك ، وعلى أساس من العموميات ، كان دوهرينغ ينطلق من الموضوعة القائلة ان « الأوضاع السياسية هي العلة الحاسمة للحال الاقتصادية » ، وان الوقائع الاقتصادية لا تؤلف غير « آثار من المرتبة الثانية » . وهو اذ يعاين بالفعل ان الآدميين اللذين يتخيلهما ليسا « متساويين » في علاقاتهما الاقتصادية وان احدهما يشغل الآخر ، مثل روبنسون وفندرودي ، يفسر هذا الخضوع على نحو بسيط ، مثل هذا الوضع قد نشأ عن طريق العنف ، الذي هو « العنصر التاريخي الأساسي » ، ونابض التاريخ كله .

وليس يجد انجلز عناء في تبيان تهافت هذا المفهوم وفي ان يحدد ، بهذه المناسبة ، الدور المضبوط للعنف في التاريخ .

- ١ -

لنسلم لحظة بأن السيد دوهرينغ على حق في أن يقول أن التاريخ كله حتى هذا اليوم يمكن ارجاعه الى استبعاد الانسان للانسان . ولكننا ما نزال بعيدين

عن تناول جوهر القضية . فالمرء يتساءل على الفور : كيف استطاع روبنسون ان يصل بذلك الى استعباد فندرودي ؟ المجرد مسرته ؟ كلا ، اطلاقاً . اننا نرى بالعكس ان فندرودي (حسب قول السيد دوهرينغ نفسه) « قد جنّد بالقوة في الخدمة الاقتصادية كعبد او مجرد اداة ، وانه من جهة اخرى لا ينفق عليه الا كأداة » .

ان روبنسون قد استعبد فندرودي ليس الا من اجل ان يشتغل فندرودي لمنفعة روبنسون . وكيف استطاع روبنسون استجلاب منفعة لنفسه من عمل فندرودي ؟ فقط لكون فندرودي ينتج بعمله من وسائل العيش اكثر مما يضطر روبنسون لأن يعطيه منها لكي يظل قادراً على الشغل . واذن ، وعلى النقيض من ارشادات السيد دوهرينغ الواضحة ، فان روبنسون لم يأخذ السلطة السياسية التي يقيمها استعباد فندرودي كـ « نقطة انطلاق » ، بل تناولها حصراً كـ « وسيلة لاغراض غذائية »[1] . وعليه هو الآن ان يتدبر امره من سيده ومعلمه السيد دوهرينغ .

وهكذا فان المثل الصبياني الذي اخترعه السيد دوهرينغ من عندياته للبرهنة على ان العنف هو « العنصر التاريخي الاساسي » انما يثبت ان العنف ليس سوى الوسيلة ، في حين ان المنفعة الاقتصادية هي الغاية . وبمقدار ما الغاية « اكثر اساسية » من الوسيلة المستخدمة لبلوغها ، فالناحية الاقتصادية من العلاقة اكثر اساسية في التاريخ من الناحية السياسية . واذن فالمثال يثبت بالضبط عكس ما ينبغي ان يثبت . وما يجري بالنسبة لروبنسون وفندرودي يجري كذلك بالنسبة لجميع حالات السيطرة والاستعباد التي حدثت حتى الآن . لقد كان الاضطهاد على

---

(١) يستشهد انجلز هنا بتعابير دوهرينغ الذي كان يقول ، بكل ما اعتاده من غطرسة : « ما دام المرء لا يأخذ التجمع الساسي لذاته كنقطة انطلاق ، بل حصرا كوسيلة لاغراض غذائية فانه يبقي في ذاته ، مهما أخذ من صورة جميلة لاشتراكي جذري ، وثوري ، جرعة قوية من الرجعية » .

الدوام « وسيلة لاغراض غـــذائيه » ، اذا اردنا استعمال عبارة السيد دوهرينغ الرشيقة ، (مع اخذ هذه « الاغراض الغذائية » بالمعنى الاوسع) ،وما كان ابدا وفي اي مكان تجمعاً سياسياً مستحدثاً « لذاته » . وينبغي للمرء ان يكون هو السيد دوهرينغ لـكي يكون في مستطاعه تخيل ان الضرائب ليست ، في الدولة، غير «آثار من المرتبة الثانية » او ان التجمع السياسي اليوم في برجوازية مسيطرة وفي بروليتاريا مسيطر عليها انما هو موجود « لذاته » لا من اجل « الاغراض الغذائية» للبرجوازيين السائدين ، اي لمصلحه وتراكم رأس المال .

ومعذلك،لنعد الى رجلينا الطيبين .روبنسون،و«السيف في يده»،يجعل من فندرودي عبداً له . ولكن من اجل التوصل الى هذا ، يحتاج روبنسون الى شيء آخر غير السيف . فليس يلائم كل امرىء ان يكون لديه عبد . ولـكي يكون في الوسع استخدام واحـد من العبيد لابـد من توفر شيئين : اولا ادوات واشياء ضرورية لعمل العبد ، وثانياً وسائل اعالته بالنذر اليسير .واذن ، فقبل ان يكون الاستعباد ممكناً ،لا بد ان يكون قد تم بلوغ مستوى ما في الانتاج،وان تكون قد حدثت درجة ما من اللاتعادل في التوزيع .ومن اجل ان يصبح العمل العبدي نمط الانتاج السائد في مجتمع بكامله لابد من نمـو اضخم ايضاً في الانتاج ، والتجارة ، وتراكم الثروة . وفي الجماعات الطبيعية القديمة ذات الملكية الجماعية للارض، اما ان تكون العبودية غير موجودة ، واما انهـا لاتلعب غير دور ثانوي جـداً . كذلك كانت الحال في روما البدائية ، الحاضرة الفلاحيـة . وبالعكس ، حـين اصبحت روما « حاضرة كونية » ،وحين انتقلت الملكية العقارية الايطالية اكثر فاكثر الى ايدي طبقة ضئيلة العدد من الملاكين ذوي الثراء الفاحش،ازيح السكان الفلاحون من قبل سكان عبيد . واذا كان عدد العبيد ، في عهد الحروب الميدية[٢] ، قد بلغ في

---

(١) الحروب التي خاضها اليونان ضد الفرس في القرن الخامس قبل الميـلاد ، وكانت مراحلها معارك ماراتون ، وتيرموبيل ، وسالامين ، الخ .

كورنتيا ٦٠٤ الفاً وفي ايجينيا ٤٧٠ الفاً ، واذا كانت نسبتهم عشرة مقابل كل حر من السكان، فقد كان لا بد من اجل هذا ان يكون سببه شيئاً اكثر من «العنف» ، اعني صناعه فنية ، وحرفية جد متطورة ، وتجارة واسعة . لقد كانت العبودية في الولايات المتحدة الاميركية تقوم على العنف اقل بكثير مما تقوم على صناعة القطن الانكليزية . ففي المناطق التي لم يكن ينبت فيها القطن او التي لم تكن، كالولايات القائمة في الاطراف ، لتمارس تربية العبيد للولايات القطنية ، انطفأت العبودية من تلقاء نفسها ، دون ان يحتاج الامر الى استعمال العنف ، لمجرد انها لم تكن مجزية .

واذن فاذا كان السيد دوهرينغ يسمي الملكية الحالية ملكية قائمة على العنف ويصفها بأنها « شكل من السيطرة قد لا يكون اساسه تنحية القريب عن استعمال وسائل البقاء الطبيعية فقط ، بل واخضاع الانسان لأداء خدمة عبودية ، وهو أمر يعني أكثر كثيراً ايضاً » ـ فانه يضع العلاقة كلها مقلوبة على رأسها . فان اخضاع الانسان لاداء خدمة عبودية ، بجميع أشكالها ، يفترض ان تكون في حوزة من يقوم بالاخضاع وسائل عمل لا يستطيع بدونها استخدام الانسان المستعبَد ، وان تكون في حوزته عدا ذلك ، في ظل العبودية ، وسائل العيش التي بدونها لا يستطيع الابقاء على العبد حياً . وبالتالي لا بد ، في جميع الحالات، من امتلاك ثروة ما تتعدى الوسطي . كيف تولدت هذه ؟ من الجلي ، فرضياً تماماً ، انها يمكن ان تكون حصيلة نهب ، اي ان تكون قائمة على العنف ، ولكن هذا ليس قط بالأمر الحتمي . انها يمكن ان تكون مكتسبة بالعمل ، بالسرقة ، بالتجارة ، بالاختلاس . ولكن لا بد ان تكون قد اكتسبت بالعمل قبل أن يكون ممكناً ان تسرق .

وعلى العموم ، ان الملكية الخاصة لا تظهر بأية حال في التاريخ كنتيجة للسرقة والعنف . بالعكس لقد سبق ان وجدت ، وان تكن مقتصرة على بعض

الأشياء في الجماعة الطبيعية القديمة لجميع الشعوب المتحضرة . وفي داخل هذه الجماعة بالذات ، تتطور أولاً في التبادل مع الاجانب ، حتى تأخذ شكل بضاعة . وكلما اتخذت منتجات الجماعة مزيداً من شكل البضاعة ، اي كلما قل انتاجها من أجل الاستخدام الخاص من قبل المنتج وازداد انتاجها لغرض التبادل ، كلما أحدث الانتاج ، حتى داخل الجماعة ، مزيداً من التقسيم الطبيعي البدائي للعمل ، وغدت حال ثراء مختلف أعضاء الجماعة أكثر تفاوتاً ، وباتت المشاعية القديمة للملكية العقارية ملغومة بعمق الى حد أكبر ، ومشت الجماعة القديمة بسرعة أكبر نحو انحلالها الى قرى فلاحين مشتتين . ان الاستبداد الشرقي والسيطرة المتقلبة التي كانت للشعوب الرحالة الفاتحة لم يستطيعا ، خلال آلاف السنين ، بتر هذه الجماعات القديمة ، انما أدى اكثر فأكثر الى انحلالها التدمير المطرد لصناعتها المنزلية الطبيعية بفعل منافسة منتجات الصناعة الكبيرة . وليس الامر هنا أمر عنف بأكثر مما في التجزئة القائمة حتى الآن للملكية الزراعية الجماعية لـ «الجماعات الريفية» على ضفاف الموزيل وهوشوالد [1] . فالفلاحون هم الذين يجدون من مصلحتهم أن تحل الملكية الخاصة للحقول محل الملكية الجماعية . وليس يقوم قط على العنف أول الامر حتى نشوء ارستوقراطية بدائية ، مثلما نشأت لدى السلتيين والجرمان وفي البنجاب على أساس الملكية المشتركة الأرض ، بل يقوم على الموافقة الحرة وعلى العرف . وحيثما تتكون الملكية الخاصة فانما هي نتيجة علاقات الانتاج والتبادل المتغيرة ، الامر الذي يخدم زيادة الانتاج ونمو التجارة ـ واذن فان لهذا أسباباً اقتصادية . والعنف لا يلعب في هذا أي دور على الاطلاق . وبديهي ان قيام الملكية الخاصة يجب ان يكون موجوداً اولاً قبل ان يتمكن السارق من تملك مال سواه ، وبالتالي ان العنف يمكن بالتأكيد أن ينقل الامتلاك ولكن لايمكن ان يولّد الملكية الخاصة بوصفها هذا !

---

(١) المقصود بقايا جماعة « المارش » (انظر الحاشية عن المارش في فصل « من الرأسمالية الى الاشتراكية ») .

ولكن ليس في وسعنا ، حتى من أجل تفسير « اخضاع الانسان للقيام بخدمة عبدية » بأحدث شكل ، وهو العمل المأجور ، ان ندخل في الامر لا العنف ، ولا الملكية الخاصة القائمة على العنف . لقد سبق أن اشرنا الى الدور الذي يلعبه في انحلال الجماعة القديمة ، وبالتالي في التعميم المباشر أو غير المباشر للملكية الخاصة ،تحول منتجات العمل الى بضائع ، وانتاجها لا من أجل الاستهلاك الشخصي ، بل من أجل التبادل . والحال ، ان ماركس قد برهن في «رأس المال» بصورة وضاءة - وان السيد دوهرينغ ليحرص تماماً على أن لا ينبس ببنت شفة حول هذا - على ان الانتاج البضاعي يتحول ، في درجة ما من التطور ، الى انتاج رأسمالي ، وعلى ان ، في هذه الدرجه « يتحول قانون التملك ، القائم على انتاج البضائع وتداولها ، او قانون الملكية الخاصة ، يتحول بفعل مالدياليكتيكه الداخلي الخاص من تأثير لا مفر منه الى نقيضه : تبادل المعادلات ، وهذا التبادل، الذي كان يظهر باعتباره العملية البدائية ،قد انقلب بحيث لم يعد يجري التبادل الا في الظاهر ، وذلك ، أولاً ، بفعل كون القسم من الرأسمال المبادل مقابل قوة العمل ليس هو ذاته سوى قسم من التملك بدون معادل لنتاج عمل الغير ، وثانياً بفعل كونه لا ينبغي فقط ان يستبدل من قبل منتجه ، العامل ، بل ينبغي ان يستبدل مع زيادة جديدة (فائض) ... كانت الملكية ، بدائياً ، تبدو لنا قائمة على العمل الشخصي ... والآن (في نهاية تطور ماركس) تبدو الملكية ، من جانب الرأسمالي ، كحق تملك عمل الغير بدون دفع ثمنه ، ومن جانب العامل ، كاستحالة تملك نتاجه الخاص . ويغدو الفصل بين الملكية والعمل النتيجة الضرورية لقانون ينطلق ، ظاهرياً ، من تماثلها »[1] .

وبتعبير آخر : حتى اذا استبعدنا كل امكانية للسرقة والعنف والخديعة ، وسلمنا بأن كل ملكية خاصة تقوم في الاصل على العمل الشخصي للمالك ، وبأن

---

(١) هذا المقطع من « رأس المال » ، لماركس ، المأخوذ من الكتاب الاول الفصل ٢٤ ، من الطبعة الالمانية ، غير وارد في الطبعة الفرنسية لكتاب« رأس المال ».

التبـــادل ، في كل سير الاشياء اللاحق ، لا يجري الا بقيم متساوية مقابل قيم متساوية ، فاننا مع ذلك حاصلون بالضرورة ، بنتيجة تطور الانتاج والتبادل ، على النمط الحالي للانتاج الرأسمالي ، على احتكار وسائل الانتاج والرزق بين أيدي طبقة واحدة قليلة العدد ، على هبوط الطبقة الاخرى ، التي تكوّن الاكثرية العظمى الى مستوى بروليتاريين غير مالكين ، على التناوب الدوري بين انتاج مذهل وازمة تجارية ، وعلى كل فوضى الانتاج الحالية . وعملية التطور كلها تفسر باسباب محض اقتصادية من غير ان يكون الامر قد احتاج للجوء مرة واحدة الى السرقة ، الى العنف ، الى الدولة او الى تدخل سياسي ما . ان « الملكية القائمة على العنف » لاتبدو ، هنا ايضاً ، الا كتبجح يقصد منه اخفاء عدم الفهم لسير الاشياء الحقيقي .

ان سير الاشياء هذا ، معبراً عنه تاريخياً ، هو تاريخ تطور البرجوازية . ولوان « الاوضاع السياسية هي السبب المحدد للحال الاقتصادية » لما توجب ان تكون البرجوازية الحديثة قد تطورت في النضال ضد الاقطاعية ، بل ان تكون وليدها المدلل الذي جاء الى الدنيا بكل طيبة خاطر . وكل يعلم ان العكس هو الذي جرى . فالبرجوازية بعد ان كانت فئة مضطهدة ، من اصل دافعي الاتاوات للنبلاء الاقطاعيين السائدين ، مجمعة من بين القابلين لعمل السخرة والاقنان من كل فئة ، انما تم لها ، في صراع مع النبلاء لا هوادة فيه ، الاستيلاء على مركز في السلطه اثر آخر ، وفي النهاية امتلكت السلطة في مكانها في اكثر البلدان تطوراً ، في فرنسا عن طريق الاطاحة المباشرة بالنبلاء ، وفي انكلترا ، عن طريـــق برجزتهم اكثر فاكثر وعن طريق دمجهم فيها لتجعل منهم التتويج التزييني لها . وكيف توصلت الى هذا ؟ بمجرد تحويل لـ « الحال الاقتصادية » اعقبه ، عاجلاً او آجلاً ، طواعية او بالنضال ، تحويل للاوضاع السياسية . ان نضال البرجوازية ضد النبلاء الاقطاعيين هو نضال المدينة ضد الريف ، نضال الصناعة ضد الملكية العقارية ، نضال الاقتصاد النقدي ضد الاقتصاد الطبيعي ، والاسلحة الحاسمة للبرجوازيين في هذا النضال انما كانت وسائل قدرتهم الاقتصادية المتزايدة بدون توقف عن طريق تطور الصناعة ، الحرفية بادىء

الأمر ، ثم المتقدمة حتى المشاغل اليدوية ، وعن طريق اتساع التجارة . واثناء هذا النضال كله ، كانت القدرة السياسية الى جانب النبلاء ، باستثناء عهد استخدمت فيه السلطة الملكية البرجوازية ضد النبلاء من أجل التغلب على فئة بالأخرى . ولكن منذ اللحظة التي اخذت فيها البرجوازية ، وهي ماتزال عاجزة سياسياً ، تصبح خطرة ، بفضل تزايد قدرتها الاقتصادية ، تحالفت الملكية من جديد مع النبلاء ، فأثارت بذلك ، في انكلترا اولاً ، ثم في فرنسا ، ثورة البرجوازية . كانت الظروف السياسية في فرنسا قد بقيت بدون تغير ، بينما كانت الحال الاقتصادية قد اصبحت مفرطة بالتقدم بالنسبة لهذه الظروف . من الناحية السياسية كان النبلاء كل شيء ، والبرجوازية لا شيء ، ومن الناحية الاجتماعية باتت البرجوازية الآن هي الطبقة الأهم في الدولة ، بينما كان النبلاء قد رأوا جميع وظائفهم الاجتماعية تفلت منهم وانهم لم يعودوا يفعلون غير التخزين ، بشكل مداخيل لهم ، للمكافآت عن هذه الوظائف المتلاشية . وليس هذا كل شيء : لقد كان كل الانتاج البرجوازي باقياً أسير الأشكال السياسية الاقطاعية للعصر الوسيط ، وهي منذ وقت بعيد مفرطة بالضيق بالنسبة لهذا الانتاج – ليس فقط على المشاغل اليدوية ، بل حتى في الحرفية – ، أسير الآلاف من الامتيازات الطائفية والحواجز الجمركية المحلية والمقاطعية ، وقد اصبحت مجرد تعجيزات وعقبات في طريق الانتاج . وجاءت ثورة البرجوازية فوضعت نهاية لهذا . ولكن لا عن طريق الأقلمة ، حسب مبدأ السيد دوهرينغ ، للحال الاقتصادية مع الظروف السياسية – وهذا بالضبط ما ظلت طبقة النبلاء والملكية مدى سنوات تحاولانه عبثاً – ، بل بالعكس ، طارحة جانباً العفش السياسي العتيق المهترىء وخالقة ظروفاً سياسية كان يمكن فيها لـ « الحال الاقتصادية » الجديدة أن تبقى وتتطور . وفي هذا الجو السياسي والحقوقي المصنوع من أجلها ، تطورت البرجوازية تطوراً رائعاً ، بالغاً من الروعة درجة لم تعد معها من الآن فصاعداً بعيدة عن الموقع الذي كانت طبقة النبلاء تحتله في عام ١٧٨٩ : انها تغدو أكثر فأكثر ، ليس فقط

زائدة اجتماعية ، بل وعقبة اجتماعية ، تبتعد اكثر فأكثر عن النشاط المنتج وتغدو اكثر فاكثر ، كالنبلاء في حينهم ، طبقة لافعل لها غير كنز المداخيل . وهي قد حققت هذه الزعزعة لموقعها الخاص وخلقت طبقة جديدة ، البروليتاريا ، بدون ادنى شبيه للعنف وعلى نحو محض اقتصادي . واكثر من هذا ايضاً . انها لم ترد البتة هذه النتيجة لتصرفاتها الخاصة . بالعكس ، لقد فرضت هذه النتيجة نفسها بقوة لاتقاوم ضد ارادتها ، ضد نيتها . لقد اصبحت قواها الانتاجية بالذات اشد قدرة من ان تخضع لقيادتها ، وانها ، كما لو ان الأمر يجري تحت تأثير ضرورة طبيعية ، لتدفع كل المجتمع البرجوازي الى مواجهة الدمار او الثورة . واذا كان البرجوازيون يلجأون الآن الى العنف لكي ينقذوا من الكارثة «الحال الاقتصادية» المتداعية ، فانهم بهذا لايبرهنون الا على كونهم ضحايا وهم السيد دوهرينغ القائل « ان الظروف السياسية هي العلة المحددة للحال الاقتصادية » ، وعلى كونهم يتصورون انفسهم ، وعلى شاكلة السيد دوهرينغ ، قادرين على ان يحولوا ، بـ « الوسائل البدائية » ، لـ « العنف السياسي المباشر » ، هذه « الامور ذات المرتبة الثانية » التي هي الحال الاقتصادية وتطورها الذي لامرد له ، وبالتالي قادرين على تخليص العالم ، بفضل نار مدافع كروب وبنادق ماوزر ، من الآثار الاقتصادية للآلة البخارية ومن الآلية الحديثة التي حركتها هذه الآلة ، ومن التجارة العالمية ومن التطور الحالي للبنك وللاقراض .

— ٢ —

ان مجرد كون المسيطَر عليهم والمستثمَرين هم ، في كل زمان ، اكثر عدداً من المسيطِرين والمستثمِرين ، وبالتالي كون القوة الفعلية كامنة لدى الأولين كاف وحده للكشف عن جنون كل نظرية العنف . فالقضية هي اذن على الدوام قضية شرح علاقات السيطرة والاستعباد .

لقد ولدا بطريقين مختلفتين .

مثلما يخرج الناس بدائياً من مملكة الحيوان ـ بالمعنى الضيق ـ هكذا يدخلون التاريخ : وهم بعد نصف بهائم ، اجلاف ، عاجزون بعد في مواجهة قوى الطبيعة ، جاهلون بعد بقواهم الخاصة ، وبالتالي ، فقراء كالبهائم واكثر منها انتاجية بالكاد . يسود اذ ذاك شيء من المساواة في ظروف المعيشة ، وبالنسبة لرؤساء العائلات ، يسود نوع من المساواة في الوضع الاجتماعي ـ على الأقل انعدام للطبقات الاجتماعية يستمر في الجماعات الطبيعية الزراعية للشعوب المتحضرة اللاحقة . وفي كل من هذه الجماعات توجد ، منذ البداية ، بعض المصالح المشتركة لابد ان تكون حراستها موكولة الى افراد،وان يكن ذلك تحت رقابة المجموع : المقاضاة في النزاعات ، قمع تطاولات بعض الافراد تجاوزا لحقوقهم ، حراسة المياه لاسيما في البلدان الحارة ، واخيراً ، نظراً لطابع الظروف البدائي والوحشي ، وظائف دينية . ان أمثال التعيينات الوظيفية موجودة كل آن في الجماعات البدائية وكذلك في اقدم جماعات « المارش »[1] الجرمانية واليوم ايضاً في جزر المحيط الهندي . وغني عن القول ان هؤلاء الافراد مسلحون بشيء من الصلاحية المطلقة ويمثلون مقدمات سلطة الدولة . وشيئاً فشيئاً تزداد قوى الانتاج ، ويجيء ارتفاع كثافة السكان فيخلق مصالح مشتركة هنا ، ومتناحرة هناك ، بين مختلف الجماعات التي يؤدي تجمعها في مجموعات اكبر شأناً من جديد الى تقسيم جديد للعمل ، والى خلق اجهزة لحماية المصالح المشتركة وللدفاع عن النفس ضد المصالح التناحرية . وهذه الاجهزة التي بات لها ، كممثلة للمصالح المشتركة للمجموعة كلها ، وضع خاص حيال كل جماعة على حدة حتى انها تدخل احياناً في تعارض معها ،

(١) انظر الحاشية رقم ٢ فصل « من الرأسمالية الى الاشتراكيه»

سرعان ماتأخذ استقلالا ذاتياً اكبر ايضاً ، سواء بفعل وراثة الوظيفة ، التي تقوم لوحدها تقريباً في عالم يجري كل شيء فيه وفق الطبيعة ، أم بفعل تعاظم عدم امكانية الاستغناء عنها بمقدار تزايد النزاعات مع جماعات اخرى. اما كيف استطاعت الوظيفة الاجتماعية الارتفاع مع مرور الزمن من هذا الانتقال الى الاستقلال الذاتي حيال المجتمع ، الى السيطرة على المجتمع ، وكيف ان الخادم البدائي قد تبدلت صورته شيئاً فشيئاً ، حيثما كانت الفرصة مؤاتية ، فاصبح سيدا ، وكيف ان هذا السيد قد اخذ ، حسب الظروف ، وجه المستبد ، او المزربان الشرقي ، او مؤسس السلالة الحاكمة عند اليونان ، او رئيس القبيلة السياتي ، وهلم جراً ، وبأي مقياس استخدم في النهاية العنف ايضاً ، خلال هذا التحول ، وكيف ان الافراد المسيطرين قد تجمعوا ، آخر الأمر ، ليشكلوا طبقة مسيطرة ـ فهذه مسائل لسنا في حاجة لدراستها هنا . فالمهم هنا هو فقط ان نتبين ان ثمة ، في كل مكان ، وظيفة اجتماعية في أساس السيطرة السياسية ، وان السيطرة السياسية لم تقم أيضاً مع مرور الزمن الا حين كانت تؤدي هذه الوظيفة الاجتماعية التي اوكلت اليها . ومهما يكن عدد السلطات الاستبدادية التي انبثقت او زالت في فارس وفي جزر المحيط الهندي، فقد عرفت كل منها بالضبط انها كانت ، قبل كل شيء ، المتعهد العام لري الوديان الذي لايمكن بدونه وجود أية زراعة هناك . وقد كان من نصيب الانكليز المتنورين ان لايلاحظوا هذا في جزر المحيط الهندي ، فتركوا أقنية الري والسدات تسقط خراباً ، وهم يكتشفون اخيراً في الوقت الحاضر ، عن طريق العودة النظامية للمجاعات ، انهم قد اهملوا النشاط الوحيد الذي من شأنه ان يعطي سيطرتهم في جزر المحيط الهندي شرعية مساوية على الأقل لشرعية سابقيهم [1] .

---

(١) انظر حول هذا الموضوع كتاب : « ماركس ـ نصوص مختارة » ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٦ ، ص ٢٢٥ ومابعدها .

ولكن الى جانب عملية تشكل الطبقات هذه ، كانت تجري عملية اخرى أيضاً . ان التقسيم الطبيعي للعمل داخل الأسرة الزراعية قد مكّن ، في مستوى ما من الرفاهية ، من أن تضاف الى الأسرة قوة او عدة قوى عمل غريبة . وكانت هذه ، على الخصوص، هي الحال في بلدان كانت قد تفسخت فيها الملكية المشاعية القديمة للأرض او ، على الأقل ، تخلفت فيها الزراعة المشتركة القديمة مخلية الدرب لزراعة حصص الأرض زراعة فردية من قبل كل عائلة لحصتها . وكان الانتاج متطوراً الى حد باتت معه الآن قوة العمل البشري قادرة على انتاج أكثر مما كان ضرورياً لمجرد إعالتها، وكانت وسائل اعالة مزيد منقوى العمل متوفرة ،وكذلك وسائل تشغيلها : فأخذت قوة العمل قيمة . والحال أن الجماعة التي كان يُنتمى اليها والتجمع الذي كانت جزءاً منه لم يكونا يقدمان قوى عمل متوفرة ، فائضة . وبالمقابل كانت الحرب تقوم منها ، وكانت الحرب قديمة قدم وجود عدة تجمعات من جماعات متقابلة في آن واحد . وحتى ذلك الحين لم تكن قد تمت لهم معرفة ما يفعلون بأسرى الحرب ، وبالتالي كانوا قد تغلبوا عليهم فقط . وفي تاريخ أسبق من هذا كانوا قد أكلوهم . ولكنهم ، في مستوى « الحال الاقتصادية » الذي تم بلوغه الآن ، باتوا يأخذون قيمة ، واذن فقد تركوا لهم الحياة واستخدموا عملهم . وهكذا فان العنف ، بدلاً من أن يسيطر على الوضع الاقتصادي ، كان بالعكس قد جند عنوة في خدمة الوضع الاقتصادي . وكانت العبودية قد اخترعت . وبعد قليل اصبحت الشكل السائد للانتاج لدى جميع الشعوب التي كان تطورها قد تجاوز الجماعة القديمة ، ولكنها اصبحت ايضاً، آخر الأمر ، احد الأسباب الرئيسية لانحطاط هذه الشعوب . ولقد كانت العبودية وحدها هي التي جعلت تقسيم العمل بين زراعة وصناعة ممكناً على نطاق واسع ، وبالتالي وفرت الامكانية لأوج العالم القديم ، حضارة اليونان . فلولا العبودية ، لما كانت الدولة اليونانيــة ، ولا العلم والفن اليونانيان ، ولولا العبودية ، لما كانت الامبراطورية الرومانية . والحال ،

لولا أساس الحضارة اليونانية والامبراطورية الرومانيـــة ، لما كانت ثمة اوروبا الحديثة . وليس ينبغي لنا أن ننسى ابداً أن لكل تطورنا الاقتصادي والسياسي والفكري شرطاً مسبقاً هو وضع كانت فيه العبودية ضرورية قدر ما كانت مقبولة على العموم . وبهذا المعنى يحق لنا القول : بدون عبودية قديمة ، لا اشتراكية حديثة .

ليس يكلف شيئاً كبيراً شن الحرب بعبارات عامة على العبودية وغيرها من الامور المماثلة ، والانهيال على مثل هذه الرذيلة بغيظ أخلاقي رفيع . بهذا مع الاسف ، لا يعبر المرء الا عما يعرفه الجميع ، ألا وهو أن هذه المؤسسات القديمة لم تعد تتفق مع ظروفنا الراهنة ومع المشاعر التي تحددها فينا هـــذه الظروف . ولكن هذا لا يعلمنا شيئاً عن كيفية ولادة هذه المؤسسات وعن اسباب بقائها وعن الدور الذي لعبته في التاريخ . وإذا كنا نمعن النظر في هـذه القضية فلا بد لنا من أن نقول ، مهما يبد هذا متناقضاً وهرطيقياً ، ان ادخال العبودية في ظروف ذلك الزمن كان تقدماً كبيراً . انه لامر واقع ان الانسانية قـد بدأت بالحيوان وانها كانت بالتالي في حاجة لوسائل بربرية ، تكاد تكون حيوانية ، من أجل أن تتخلص من البربرية . ان الجماعات القديمة ، حيثما هي باقية ، تؤلف منذ آلاف السنين الاساس لشكل الدولة الاكثر فظاظة ، الاستبداد الشرقي ، من جزر المحيط الهندي حتى روسيا . ولم تتقـــدم الشعوب من تلقاء نفسها الا حيث انحلت هذه الجماعات ، وكان تقدمها الاقتصادي الاول زيادة وتطوير الانتـــاج بواسطة عمل العبيـــد . ان الامر واضح : فما دام العمل البشري ما يزال من قلة الانتاجية بحيث لا يقدم غير قليل من الفائض عن وسائل العيش الضرورية ، لم تكن زيادة القوى المنتجة ، وتوسيـع التجارة ، وتطور الدولة والحقوق ، ومجيء الفن والعلم — لم تكن هذه ممكنة الا بفضل تقسيم مشدَّد للعمل كان لا بد حتماً أن يكون أساسه التقسيم الكبير للعمل بين الجماهير القائمة بالعمل اليدوي البسيط

والقلائل من ذوي الحظوة المنصرفين الى ادارة العمل ، والتجارة ، وشؤون الدولة ، وفيما بعد الى الاهتمامات الفنية والعلمية . وأما الشكل الابسط والاكثر طبيعية لتقسيم العمل هذا فكان بالضبط العبودية . ونظراً لسابقات العالم القديم التاريخية ، وبخاصة سابقات العالم اليوناني ، فان المسيرة المتدرجة نحو مجتمع قائم على تعارضات طبقية لم يكن يمكن أن تتم الا بصورة العبودية . وقد كان هذا تقدماً حتى بالنسبة للعبيد . فان أسرى الحروب ، الذين كان يؤخذ من بينهم جمهور العبيد ، قد باتوا الآن يحتفظون بالحياة ، على الاقل ، بينما كانوا في السابق يذبحون ذبحاً ، وفي عهد اقدم ايضاً ، كانوا يشوون شياً .

ولنضف ، بهذه المناسبة ، ان جميع التناقضات التاريخية بين طبقات مستثمِرة ومستثمَرة ، مسيطرة ومضطهَدة ، تجد تفسيرها حتى اليوم في انتاجية العمل البشري هذه ذاتها في حال كونها قليلة النمو نسبياً . فما دام السكان الذين يشتغلون فعلاً مستحوَزين بعملهم الضروري الى حد لايبقى لهم معه وقت لتولي الشؤون المشتركة للمجتمع — قيادة العمل ، شؤون الدولة ، مسائل حقوقية ، فن، علم الخ — فقد كان لابد على الدوام من طبقة خاصة في وسعها ، وهي متحررة من العمل الفعلي ، ان تتولى هذه الأمور ، الأمر الذي لم يمنعها دائماً من أن تفرض لمنفعتها الخاصة على الجماهير العاملة عبء عمل متزايد الثقل . وليس غير ازدياد هائل للقوى المنتجة تبلغه الصناعة الكبيرة ما يسمح بتوزيع العمل على جميع أعضاء المجتمع بدون استثناء ويحد بذلك وقت عمل كل فرد بحيث يبقى للجميع من وقت الفراغ ما يكفي للاشتراك في شؤون المجتمع العامة ـ النظرية منها بقدر العملية . واذن ، فالآن فقط اصبحت كل الطبقة المسيطِرة والمستثمِرة زائدة بل وتؤلف عقبة في طريق التطور الاجتماعي ، والآن فقط ستزال بدون رحمة ، مهما تكن بعد متملكة لـ « العنف المباشر » .

واذن فاذا كان السيد دوهرينغ يصعّر خده عن الحضارة اليونانية لانها كانت قائمة على العبودية ، فلسوف يكون على حق كل الحق في توبيخ أهل اليونان على أن لم تكن لديهم آلة بخارية وجهاز برق كهربائي . واذا كان يؤكد ان استعبادنا الحديث للعمل المأجور ليس سوى تركة من العبودية متغيرة الصورة بعض الشيء وملطفة ولا تفسر نفسها بنفسها (أي القوانين الاقتصادية للمجتمع الحديث) فان هذا اما أن يعني ان العمل المأجور كالعبودية هما شكلان للاستخدام وللسيطرة الطبقية ، الأمر الذي لايجهله أي طفل ، واما ان هذا خطأ . ذلك اننا سنكون على حق تماماً في القول ان العمل المأجور يفسر بوصفه شكلاً ملطفاً لأكل لحوم البشر ، الشكل البدائي ، الملاحظ الآن في كل مكان ، لاستعمال الأعداء المغلوبين.

- ٣ -

ان الدور الذي يلعبه العنف في التاريخ حيال التطور الاقتصادي واضح اذن .

أولاً ، ان كل عنف سياسي يستند بدائياً الى وظيفة اقتصادية ذات طابع اجتماعي وهو يزداد بمقدار ما يغير انحلال الجماعات البدائية من صورة اعضاء المجتمع جاعلاً اياهم منتجين خاصين وبالتالي حيث يزداد أيضاً انفصالهم عن مديري الوظائف الاجتماعية المشتركة .

ثانياً ، ان العنف السياسي ، بعد ان بات مستقلاً عن المجتمع ، وبعد ان تحول من خادم الى سيد ، يمكن ان يعمل في اتجاهين . اما ان يعمل لجهة وفي اتجاه التطور الاقتصادي الطبيعي . وفي هذه الحال ، لانزاع بين الاثنين، والتطور الاقتصادي يتسارع . واما ان يعمل العنف ضد التطور الاقتصادي ، وفي هذه الحال، خلا بعض الاستثناءات، يسقط وفق القاعدة تحت وطأة التطور الاقتصادي.

وبعض الاستثناءات هذه انما هي حالات منعزلة من الفتوحات اباد فيها الفاتحون الاكثر بربرية او طردوا سكان احد البلدان واتلفوا أو تركوا للضياع القوى الانتاجية التي لم يكونوا يعرفون ما يصنعون بها . هكذا فعل المسيحيون في اسبانيا العربية(*) بالقسم الأعظم من منشئات الري التي قامت عليها الزراعة والبستنة العربيتان(*) البالغتان درجة عالية من التطور . بدهي ان كل فتح يقوم به شعب اشد جلافة يحدث الاضطراب في التطور الاقتصادي ويقضي على قوى منتجة لاعداد لها . ولكن الفاتح الاكثر جلافة مرغم ، في الاكثرية العظمى من حالات الفتح الدائم ، على التكيف مع « الحال الاقتصادية » الأعلى كما يتبين من الفتح ، فهو يستوعب من قبل الشعب المغلوب ، بل ويضطر ، في معظم الأحيان ، لتبني لغته. ولكن – بصرف النظر عن حالات الفتح – فحيثما يدخل العنف الداخلي لدولة بلد من البلدان في تعارض مع تطورها الاقتصادي ، كما جرى هذا حتى الآن في مرحلة ما بالنسبة لكل سلطة سياسية تقريباً، فقد انتهى الصراع كل مرة بالاطاحة بالسلطة السياسيه . وشق التطور الاقتصادي الطريق لنفسه ، بدون استثناء وبدون رحمة - وقد سبق ان اشرنا الى واحد من ابرز الأمثلة : الثورة الفرنسية الكبرى . ولو ان الحال الاقتصادية ومعها النظام الاقتصادي لبلد معين كانا ، حسب منهب السيد دوهرينغ ، تابعين ببساطة للعنف السياسي ، لما تبين قط لماذا لم يستطع فريدريك غليوم الرابع[1] ان ينجح بعد ١٨٤٨ ، على الرغم من « جيشه العظيم » في أن

(*) يستعمل انجلز هنا كلمة « مور » التي تستعمل في المؤلفات الغربية ،خصوصاً في القرن التاسع عشر وما قبله ، للدلالة على عرب شمال افريقيا . وقد اجزت لنفسي هذا التجاوز الحرفي لانسجامه مع الحقيقة التاريخية ولعدم تعارضه مع جوهر فكرة انجلز – المترجم .

(١) فريديريك غليوم الرابع (١٧٩٥ – ١٨٦١) ملك بروسيا من ١٨٤٠ الى ١٨٦١ .

يزرع في بلاده الطوائف الحرفية العائدة الى العصر الوسيط وغيرها من الخزعبلات الرومانطيقية فوق الخطوط الحديدية والآلات البخارية والصناعة الكبيرة التي كانت آنذاك آخذة في النمو ، او لماذا يبدو امبراطور روسيا[1] ، وهو أشد بأساً بكثير ، عاجزاً ليس فقط عن دفع ديونه ، بل وعن الابقاء على « عنفه » بدون ان يقترض دون انقطاع من « الحال الاقتصادية » لاوروبا الغربيـة .

أن العنف في نظر السيد دوهرينغ هو الشر المطلق ، وأول عمل عنف في نظره هو الخطيئة الأصلية ، وكل حكايته المفصلة هي شكاية مكرورة على الصورة التي كان بها التاريخ حتى الآن مصاباً بعدوى الخطيئة الاصلية ، وعلى التشويه اللئيم لجميع القوانين الطبيعية والاجتماعية من قبل هذه القدرة الشيطانية ، التي هي العنف. ولكن ليس لدى السيد دوهرينغ كلمة واحدة عن واقع ان العنف يلعب أيضاً في التاريخ دوراً آخر ، دوراً ثورياً ، وعن أنه ، كما يقول ماركس ، هو المولدة لكل مجتمع قديم ينطوي في احشائه على مجتمع جديد[2] ، وأنه الاداة التي تتغلب بها الحركة الاجتماعية وتنهب شذر مذر بالاشكال السياسية المتجمدة والميتة . وهو يسلم مرسلا الزفرات والتحسرات بان العنف ربما هو ضروري للاطاحة بالنظام الاقتصادي الاستثماري ـ وهذا أمر جد مؤسف ، إذ يبدو ان كل استعمال للعنف يفسد أخلاق من يستعمله . ولعمركم أن التأكيد على هذا يجري في حضورالنهوض الخلقي والفكري العظيم الذي كان نتيجة كل ثورة ظافرة ! ولعمركم ان التأكيد على هذا يجري في المانيا حيث كان يمكن لصدمة عنيفة ، يمكن ان تفرض على

(١) المقصود الكسندر الثاني (١٨١٨ — ١٨٨١) الذي تولى الملك من عام ١٨٥٥ الى عام ١٨٨١ .

(٢) انظر ماركس « رأس المال » ، الكتاب الأول ، الجزءالثالث ، الفصل ٣١ المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٣ . وهذا النص وارد في كتاب « ماركس — نصوص مختارة » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٦ ، ص ٣٨٩ .

الشعب ، ان تفيد على الاقل في اجتثاث الاستخذاء الذي تسرب الى الضمير القومي أثر مهانة حرب الثلاثين عاماً ! ولعمركم ان هذه العقلية ، عقلية الواعظ الخالية من التوثب ومن النكهة ومن القوة ، تطمع بان تفرض نفسها على أكثر حزب عرفه التاريخ ثورية !

١ – مقتطف من « أنتي دوهرينغ » ، الجزء الثاني، الفصل الثاني ، ١٨٧٨ ، ترجمة ا . بوتيجيلي المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٣

٢ و ٣ – المصدر السابق ، الفصل الرابع

★ ★ ★

النزعة العسكرية والاقتصاد

يسأل انجلز في جداله مع السيد دوهرينغ، بماذا يمارس العنف ؟ ويجيب: باسلحة. والحال ، ما من شيء اكثر من الاسلحة تبعية للظروف الاقتصادية على وجه الضبط بعكس مايوحي به السيد دوهرينغ . وها هو انجلز ، انطلاقاً من هذا ، يصل الى دراسة العلاقات بين التسلح والاقتصاد ، بل والى دراسة تطور التكتيك العسكري وتطور مختلف الظروف المادية التي تحدده .

وعبر ذلك يتناول بجرأة فكرية خارقة مسألة باتت اليوم آنية للغاية : مسألة ديالكتيك النزعة العسكرية . اكيد ان معطيات هذه المسألة (التي كان يعلق عليها اهمية كبيرة ، مكرساً من ناحية اخرى دراسة طويلة لنزع السلاح ، الذي كان يعتبره ممكناً منذ ذلك العهد) قد تغيرت تغيراً محسوساً منذ الوقت الذي كتب فيه انجلز هذه الاسطر. ولكن هذا لا يقلل من كونها ، بروحها، مصدراً ثميناً للتفكير ، لا اليوم ايضاً، بل اليوم على الخصوص .

لنتأمل بمزيد من الامعان هذا « العنف » القادر على كل شيء لدى السيد دوهرينغ . ان روبنسون قد استعبد فندرودي « والسيف في يده » . فمن أين جاء بالسيف ؟ حتى في الجزر الخيالية في الاساطير الروبنسونية لانجد السيوف حتى الآن تنبت على الاشجار . وان السيد دوهرينغ ليترك هذا السؤال بدون جواب. فكما استطاع روبنسون أن يدبر لنفسه سيفاً ، فان في وسعنا تماماً أن نسلم بأن يظهر فندرودي ذات يوم وفي يده مسدس معبأ ، واذ ذاك تنقلب علاقة « العنف » كلها رأساً على عقب : فندرودي يأمر وروبنسون مرغم على الكدح (...) فالمسدس

يغلب السيف . وما من شك في أن هاوي أكثر البدهيات صبيانية سيدرك ، بناء على هذا ، ان العنف ليس مجرد فعل ارادة ، بل يتطلب لوضعه موضع العمل شروطاً مسبقة ، جد فعلية ، يتطلب على وجه التحديد أدوات ، تتغلب الاكمل منها على الاقل كمالا . وسيدرك ، عدا ذلك ، ان هذه الادوات لابد أن يجري انتاجها ، الأمر الذي يعني ايضاً ان منتج ادوات عنف اكمل ـ أي الأسلحة ، بالتعبير الجاف ـ يتغلب على منتج الأقل كمالا ، وبكلمة واحدة ان انتصار العنف يستند الى انتاج الأسلحة ، وهذه بدورها تستند الى الانتاج عموماً ، وبالتالي .. الى « القدرة الاقتصادية » ، الى « الحال الاقتصادية » الى الوسائل المادية التي هي تحت تصرف العنف .

ان العنف اليوم هو الجيش والأسطول الحربي ، وكلاهما يكلفان ، كما نعلم جميعاً على حسابنا ، « مالاً جنونياً » . ولكن العنف لايمكن ان يدر مالا ، وفي وسعه على الأكثر ان ينهب ما هو موجود منه ، وهذا لايفيد في شيء كثير ، كما علمنا أيضاً على حسابنا بشأن مليارات فرنسا[1] . واذن فالمال ، في آخر الأمر ، لا بد أن تدره وسيلة الإنتاج الاقتصادي . والعنف بالتالي ، ومرة اخرى ، إنما تحدده الحال الإقتصادية التي توفر له وسائل التسلح والمحافظة على ادواته . ولكن هذا لا يكفي. وليس اكثر من الجيش والاسطول على وجه الضبط تبعية للظروف الاقتصادية المسبقة . فالتسلح ، والتركيب ، والتنظيم ، والتكتيك والستراتيجية تتوقف قبل كل شيء على المستوى الذي بلغه الانتاج في كل حال ، كما تتوقف على المواصلات . وليست « المبدعات الحرة لذكاء » القادة العباقرة هي التي لها في هذا المجال مفعول الهزة، انما هو اختراع اسلحة افضل وتغير المادة البشرية ، الجندي.

---

(١) كانت فرنسا ، بعد هزيمتها امام المانيا عام ١٨٧١ ، قد اضطرت لأن تدفع لهذه تعويضات قدرها خمسة مليارات من الفرنكات من عام ١٨٧١ الى عام ١٨٧٣ ، ولكن هذا لم يمنع الانهيار الاقتصادي الذي انفجر في المانيا عام ١٨٧٣ .

ان تأثير القادة العباقرة ، في احسن الحالات ، ينحصر في تكييف طريقة القتال مع الاسلحة الجديدة ومع المحاربين الجدد .

* * *

(من حكم تاريخ جيش المشاة الحديث[1] ان) كل تنظيم الجيوش وطريقتها القتالية ، وبالتالي الإنتصار والهزيمة تتحقق في التبعية للظروف المادية ، اي الاقتصادية ، المادة البشرية ولعتاد التسلح ، وإذن في التبعية لنوعية وكمية السكان وكذلك نوعية وكمية التكنيك . فما كان يمكن الا لشعب صيادين كالاميركيين ان يكتشف من جديد المعركة بالقناصة — ولئن كانوا صيادين ، فذلك لأسباب محض اقتصادية ، مثلما لاسباب محض اقتصادية الآن كون يانكيي الولايات القديمة انفسهم قد تحولوا الآن الى فلاحين ، وصناعيين ، وبحارة ، وتجار لم يعودوا يمارسون القنص في الغابات العذراء ، بل على نحو احسن ، بالمقابل ، في ساحة المضاربة ، حيث دفعوا ايضاً استخدام الجماهير الى مدى جد بعيد . وما كان يمكن الا لثورة كالثورة الفرنسية ، التي حررت اقتصادياً البورجوازي وبخاصة الفلاح ، ان تجد الجيوش الجرارة وفي الوقت نفسه الاشكال الحرة للحركة ، التي تحطمت عليها الخطوط الصلبة القديمة — الصور العسكرية للحكم المطلق الذي كانت تقاتل من أجله . ولقد رأينا ، حالة فحالة ، كيف أن الخطوات التي تتحقق في مجال تقدم التكنيك ، منذ أن تكون قابلة للتطبيق ومطبقة في الميدان العسكري ، كانت تحمل بالقوة على الفور او بالكاد على إحداث تغيرات ، بل وانقلابات في طريقة القتال ، وفوق ذلك فغالبا ما كان هذا ضد ارادة قيادة الجيش . وعدا هذا ، فما

(١) عرض انجلز ، في شرح سابق لهذا ، المراحل الكبرى لتاريخ جيش المشاة الحديث . وعدا ذلك فقد درس هذه المسألة بصورة مفصلة في صفحات بعنوان « تكتيك المشاة الناجم عن الأسباب المادية (١٧٠٠ — ١٨٧٠) » نشرت ملحقاً لكتاب « انتي دوهرينغ » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٣ ، ص ٤٣٦ — ٤٤٢ .

من ضابط صف متحمس لا يستطيع منذ اليوم أن ينير السيد دوهرينغ عن النحو الذي يكون فيه مسار الحرب تابعاً للانتاجيـــة ولوسائل المواصلات في المؤخرة وكذلك وسائل المواصلات في ساحـــة العمليات . وبالاختصار ، ان الظروف والموارد الاقتصادية ، التي بدونها تكف القوة عن أن تكون الى جانب «العنف» هي ، في كل مكان وعلى الدوام ، التي تساعد « العنف » على احراز النصر ، ومن يود اصلاح الشيء العسكري انطلاقاً من وجهة النظر المعاوضة ، وفقاً لمبادئ السيد دوهرينغ ، لن يجني غير الضربات [١] .

★ ★ ★

ان الحرب الفرنسية ـ الألمانية (١٨٧٠ – ١٨٧١) قد سجلت انعطافاً ذا مدلول مغاير تماماً لجميع الانعطافات السابقة . ان الاسلحة هي من الاكتمال بحيث لم يعد ممكناً [٢] حدوث تقدم جديد قابل لأن يكون له تأثير يقلب الأمور. فحين تكون ثمة مدافع يمكن بهـــا اصابة كتيبة من مسافة أبعد مما تميز العين ، وكذلك بنادق تفعل قدر هـذا جاعلة الرجـل المنعزل مرمى لها ويأخذ معها تلقيم السلاح وقتاً اقـل من الوقت الذي يأخـذه التصويب ، فان جميـع ضروب التقدم الأخرى غير ذات بال الى حد ما بالنسبة للحرب في الأرض المكشوفة. واذن فان عصر التطور من هذه الناحية قـد اقفل من حيث الجوهر . ولكن هذه الحرب ،

---

(١) هذا معروف ايضاً جيداً جداً في الأركان العامة البروسية . وقد قـــال م. ماكس جانس، الرائد في الأركان العامة في مؤتمر علمي « ان أساس الأشياء العسكرية هو، في الخط الأول ، شكل الحياة الاقتصادية للشعوب بصورة عامة » . كولنيش زيتونغ ، ١٠ نيسان ١٨٧٦ (ملاحظة من انجلز) .

(٢) معروف بما فيه الكفاية ان التاريخ قد كذب انجلز حول هذه النقطة . فان انتاج السلاح الذري قد أدخل الى هذا الميدان ، اكثر من أي تجديد آخر تحقق في التسلح منذ العهد الذي كتب فيه هذه السطور ، عنصراً جديداً بصورة جذرية . وليس يبدو لنا أن هذا قد افقد افكار انجلز قيمتها بهذا المقدار .

من الناحية الثانية ، قد ارغمت جميع الدول القارية الكبيرة الاخرى على أن تدخل لديها نظام جيش الاحتياط (لاندويهر)البروسي مع تقويتة وعلى ان تدخل تنفيذاً لذلك خدمة عسكرية ستؤدي بها حماً الى خرابها في سنوات قليلة . لقد أصبح الجيش الغاية الرئيسية للدولة ، أصبح هدفاً لذاته ، لم تعد الشعوب موجودة الا لكي تقدم جنوداً وتغذيهم.النزعة العسكرية تسيطر على أوربا وتفترسها . ولكن هذه النزعة العسكرية تنطوي أيضاً على بذرة هلاكها . فالمنافسة فيما بين مختلف الدول تضطرها من جهة الى انفاق مزيد من المال كل عام على الجيش ،والاسطول والمدافع ، الخ ، وابالتالي الى التعجيل أكثر فاكثر بالانهيار المالي ، ومن جهة اخرى الى أخذ الخدمة العسكرية الاجبارية مأخذ الجد اكثر فاكثر ، وفي آخر الأمر ، الى جعل الشعب باسره يألف استعمال الاسلحة ، وبالتالي الى جعله قادراً في وقت ما ، على أن ينصر ارادته في وجه جلالة القيادة العسكرية . وان هذا الوقت ليأتي منذ أن يكون جمهور الشعب ـ عمال المدن والحقول والفلاحون ـ قد ملك ارادة . وفيهذهالنقطة يتحول جيش السلالة الملكية الى جيش شعبي ، وتأبى الآلة ان تشغل،وتهلك النزعة العسكرية بفعل ديالكتيك تطورها ذاته . والشيء الذي لم تستطيع الدمقراطية البرجوازية لعام ١٨٤٨ ان تحققه ، لانها على وجه التحديد انما كانت برجوازية لا بروليتارية ـ الا وهو اعطاء الجماهير الكادحة ارادة يتفق محتواها والوضع الطبقي لهذه الجماهير ـ ، ان هـذا الشيء ستتوصل اليه الاشتراكية لا محالة . وان هذا ليعني انفجار النزعة العسكرية من الداخل،ومعها جميع الجيوش الدائمة .

★ ★ ★

واذا انتقلنا الآن من البر الى البحر ، فان السنوات العشرين الأخيرة وحدها تقدم لنا انقلاباً ذا شأن آخر تماماً ايضاً (...) . ان سفينة القتال هي

باخرة مروحية هائلة مصفحة تنقل ما بين ثمانية وتسعة آلاف طن بقوة ستة الى ثمانية آلاف حصان ، ذات أبراج متحركة وأربع أو على الأكثر ست قطع مدفعية ثقيلة، مع جؤجؤ ينتهي تحت خط العوم بمنخس مهمته اغراق السفن المعادية . انها آلة عملاقة فريدة لا يقتصر البخار فيها على القيام بالدفع السريع ، بل يقوم أيضاً بالملاحة ، والمناورة للمراسي وادارة الأبراج ، وتسديد وتلقيم قطع المدفعية ، وضخ الماء ، واعادة الزوارق وانزالها الى البحر ، وهذه نفسها تسير جزئياً بالبخار ، الخ . والسباق بين التصفيح وفعالية الرمي ما يزال من البعد عن نهايته بحيث تشيخ اليوم قبل انزالها الى البحر بصورة تكاد تكون عامة ، سفينة لم تعد تستجيب للمتطلبات . والسفينة الحربية الحديثة ليست فقط نتاجاً للصناعة الكبيرة الحديثة بل هي في الوقت نفسه نموذج منها ، انها مصنع عائم – بيد انه ينتج بصورة أساسية تبديداً للمال . والبلاد التي تكون فيها الصناعة الكبيرة اكثر تطوراً تكاد تحتكر بناء هذه السفن . ان جميع المدرعات التركية ، وقرابة جميع المدرعات الروسية ، ومعظم الألمانية ، قد بنيت في انكلترا . فان غالبية صفائح التدريع مهما يكن استخدامها ، تصنع في شيفيلد وحدها تقريباً . ومن أصل مصانع التعدين الأوروبيـــة الثلاثة القادرة وحدها على التزويد بأثقل قطع المدفعية ، يعود اثنان منها (وولويش وايلسويك) لانكلترا ، والثالث (كروب) يعود لألمانيا . وهنا يرى المرء على نحو ملموس الى أقصى حد كيف ان « العنف السياسي المبـــاشر » الذي هو ، في نظر السيد دوهرينغ ، « العلة الحاسمة للحال الاقتصادية » ، انما هو ، بالعكس ، خاضع كلياً للحال الاقتصـــادية ، وكيف ان استعمال أداة العنف في البحر ، السفينة الحربية ، قد أصبح هو نفسه أيضاً ، لا الانتاج فقط ، فرعاً للصناعة الكبيرة الحديثة . وما من أحد أشد انزعاجاً من وضع الأشياء هـذا من العنف ذاته ، اي الدولة ، التي تكلفها الآن سفينة واحدة قدر ما كان يكلفهـا في السابق اسطول صغير بكامله ، والتي لا بد لها من التسليم بكون هذه السفن ذات التكاليف الباهظة

تشيخ ، وبالتالي تهبط قيمتها ، حتى قبل انجارها ، والتي تشعر بالتأكيد قدر ما يشعر به السيد دوهرينغ من الغيظ لرؤية واقع انسان « الحال الاقتصادية » ، المهندس ، هو الآن أكثر اهمية بكثير على متن السفينة من انسان «العنف المباشر» ، الربان . واما نحن ، على العكس من ذلك ، فليس لدينا على الاطلاق اي داع للشعور بالانزعاج لرؤية واقع ان السفينة الحربية ، في هـذه المنافسة بين الدرع والمدفع ، تكتمل حتى منتهى الدقة ، الأمر الذي يجعلها باهظة السعر بقدر ما هي غير مناسبة للحرب[1]، وان هذا الصراع يكشف ، حتى في ميدان الحرب البحرية ، عن هذه القوانين الداخلية للحركة ، هذه القوانين الديالكتيكية التي بموجبها تهلك النزعة العسكرية بفعل عواقب تطورها ذاته ، شأن كل ظاهرة تاريخية اخرى .

مقتطف من « انتي دوهرينغ » القسم الثاني، الفصل الثالث ، ١٨٧٨ ، ترجمة ا. بوتيجيلي ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٣ .

---

(١) ان اتقان آخر نتاج للصناعة الكبيرة من أجل الحرب البحرية ، النسافة ذات الدفع الآلي ، يبدو كأنما هو آيل لتحقيق هذا المفعول : ففي هذه الظروف تكون أصغر نسافة اكثر تفوقاً من اقوى دراعة (ولنتذكر من جهة أخرى ان ما سبق قد كتب في عام ١٧٧٨) . (ملاحظة من انجلز)

البورصة

معلوم ان انجلز هو الذي أمّن ، بعد وفاة ماركس ، طبع الكتاب الثالث من « رأس المال » ، ومنذ الوقت الذي كان ماركس ينهي فيه عمله، كان التطور الاقتصادي للرأسمالية قد استمر وبوتيرة سريعة . وهكذا ، على وجه التخصيص ، كانت الشركات المساهمة تتسع على نحو اضخم مما في العهد الذي كرس لها فيه ماركس بضع صفحات . ولذلك رأى انجلز ضرورة كتابة « ملاحظات اضافية » موجزة على الاقل عن دور البورصة الجديد للكتاب الثالث من « رأس المال » . ولهذه الملحوظات السريعة أهمية يزيد من قيمتها انها تبين مدى الانتباه الذي كان يراقب به انجلز تكوّن الرأسمال المالي الكبير الذي لعب فيما بعد دوراً محدّداً في تطور الرأسمالية .

ولأن أهمية البورصة تزداد فان انجلز يرى من الضروري ان يوضح ، في العهد نفسه تقريباً ، في أي شيء يمكن للحركة العمالية ويجب عليها أن تهتم بهذه المؤسسة وبالأحداث التي تهزها .

- ١ -

١ — أن الدور الذي تتولاه البورصة في الانتاج الرأسمالي عموما يتبين من الكتاب الثالث (من «رأس المال» لماركس) ، الجزء الخامس ، وبخاصة الفصل السابع عشر[١] . ولكن منذ ١٨٦٥ ، تاريخ تأليف الكتاب ، حدثت تغيرات

---

(١) المقصود الفصل المعنون بـ « دور القرض في الانتاج الرأسمالي » الذي يحلل فيه ماركس تأسيس الشركات المساهمة ونتائجه . انظر « رأس المال » الكتاب الثالث ، الجزء الثاني ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٩ ، ص ١٠١ — ١٠٧ .

تجعل للبورصة اليوم أهمية متزايدة ومستمرة في الازدياد . وهذه التغيرات تتجه نحو تمركز كل الانتاج الصناعي وكذلك الزراعي ، ومجمل وسائل التداول ، والمواصلات ، وكذلك جميع وظائف التبادل ، في أيدي أصحاب البورصة . وهكذا فان البورصة تغدو أبرز ممثلة للانتاج الرأسمالي نفسه .

٢ – في عام ١٨٦٥ ، كانت البورصة ما تزال عنصراً ثانوياً في النظام الرأسمالي . كانت أوراق الدولة تمثل الكتلة الرئيسية من القيم البورصية . وكانت كتلتها صغيرة نسبياً أيضاً . والى جانب هذا كانت ثمة البنوك المساهمة التي تحتل موقعاً مسيطراً في القارة وفي أميركا ، وفي انكلترا كانت فقط على وشك أن تلتهم بنوك الارستوقراطيين الخاصة . ولكنها ، بمجموعها ، كانت ما تزال تلعب دوراً تافهاً نسبياً .

وكذلك كانت أسهم شركات الخطوط الحديدية ما تزال قليلة الانتشار نسبياً بالنسبة الى ما هي عليه الآن. وكانت المؤسسات الصناعية ، وكذلك البنوك التي كانت تبدو مباشرة بشكل شركات مساهمة ، ما تزال قليلة العدد ، لاسيما في البلدان الأفقر ، في المانيا ، والنمسا ، واميركا ، الخ : كانت «عين المعلم» ماتزال خرافة لم يتم التغلب عليها .

واذن فقد كانت البورصة ، في هذا الوقت ، ما تزال مكاناً يسترق فيه الرأسماليون بعضهم من بعض الرساميل التي سبق لهم أن جمّعوها ، ولم يكن يهم العمال مباشرة الا بوصفه دليلاً قاطعاً جديداً على ما يقوم به الاقتصاد الرأسمالي من فعل عام مفسد للأخلاق ، وتأكيداً لعقيدة كلفن القائلة أن القدر الالهي ، وبتعبير آخر الحظ ، يقرر في هذه الحياة الخلاص والهلاك ، والثراء، أي المتعة والمقدرة ، والفقر ، أي الحرمان والعبودية .

٣ – والأمر الآن على خلاف هذا . فمنذ أزمة ١٨٦٦ ، جرى التراكم

بوتيرة متسارعة أبداً وعلى نحو لم يستطـع معه اتساع الانتاج في أي بلد صناعي ، وفي انـكلترا اقل مما في سواها،أن يلحق بالتراكم،ولم يكن يمكن معه للتراكم المحقق من قبل كل رأسمالي خاص أن يستخدم استخداماً كلياً في توسيـع عمله الخاص ، في الصناعة القطنية (هذا ظاهر) حتى في عام ١٨٤٥ (ثم ، فيما بعد ، مـع) المضاربة في الخطوط الحديدية . ومـع هذا التراكم تعاظم أيضاً جمهور ذوي الدخول ، الناس الذين أعياهم التوتر الذي تتطلبه ادارة الأعمال ولم تعد لهم بالتالي غير الرغبة في التسلي أو في أن لا يشغلوا غير المناصب المريحة تماماً ، مناصب مدراء الشركات أو رؤسائها وثالثاً ، خلقت في كل مـكان وحيث لم يتم بعد خلق ذلك ، بغيـة تسهيل توظيف الرساميل السائلة المطوّقة ، أشكال شرعية جديدة لشركات محدودة المسؤولية ، كما قلصت أكثر أو أقل التزامات المساهمين الذين كانت مسؤوليتهم حتى الآن غير ذات حدود (شركات مساهمة في المانيا ، عام ١٨٩٠ : ٤٠٪ من الاكتتاب !) .

٤ – يلي ذلك تحول تدريجي للصناعة الى مؤسسات مساهمة . المصير نفسه يحل بجميـع الفروع، الواحد اثر الآخر .بالدرجة الأولى ، صناعة الحديد والفولاذ التي تتطلب الآن أموالاً طائلة (قبل ذلك أيضاً المناجم حيث لم يكن قد بات لها شكل مؤسسات على حدة) . ثم الصناعة الكيماوية . كـذلك ، بناء الآلات . في القارة ، صناعة النسيـج،في انـكلترا ،في بعض المناطق فقط حتى الآن – لانكشير (مغزل اولدهام ، منسـج بورنلي ، الـخ . تعاونية خياطين ، ولـكن هذه كمرحلة أولى فقط لـكي تقـع من جديد – لدى أول أزمة – في أيدي أرباب العمل) ، معامل الجعة (منذ بضع سنوات بيعت معامل الجعة الاميركية للرأسمال الانـكليزي ثم النينيس ، وباس ، والسوب) . وبعد ذلك التروستات ، المؤسسات العملاقة ذات الادارة المشتركة (مثل يونايتد آلـكالي) . وأكثر فأكثر لم تعد المؤسسة

الفردية المعتادة غير مرحلة أولى تسير بالعمل الى حجم كاف لكي يستطاع «تكوينها» في صورة شركة مساهمة .

كذلك هي الحال بالنسبة للتجارة . ليفز ، بيرسون ، مورليز ، م . ديلون ، كلها تحولت الى شركات مساهمة . ومثل هذا بات يحدث لمتاجر المفرق ، وليس فقط تحت مظهر التعاونية كما في « الستورات » (مخازن كبيرة) .

وكذلك بالنسبة للبنوك وغيرها من مؤسسات الأقراض أيضاً في انكلترا . كمية لا نهاية لها من الشركات الجديدة — كلها ذات مسؤولية محدودة . حتى البنوك القديمة مثل . . . [1] الخ ، تتحول وهي مؤلفة من سبعة مساهمين خاصين الى شركات مساهمة .

٥ — كذلك في ميدان الزراعة . البنوك التي تطورت تطوراً لا يصدق ، لاسيما في المانيا (مع شتى أنواع الأسماء البيروقراطية) تصبح أكثر فأكثر دائنة بالرهن العقاري ، باسهمها ، انتقلت الملكية الحقيقية للأرض الى البورصة ، وهذا أكثر أيضاً حين تقع الأملاك في أيدي الدائنين . هنا تؤثر الثورة التي تحدثها الأعمال الزراعية الواسعة النطاق في الزراعة تأثيراً هائلاً ، اذا استمر هذا . ففي الوسع التنبؤ بأن الأرض ، في انكلترا وفي فرنسا أيضاً ، ستنتقل الى أيدي البورصة .

٦ — ثم ان جميع التوظيفات المالية في الخارج تجرى بشكل أسهم . اذا لم نتكلم الا عن انكلترا : الخطوط الحديدية الأميركية ، وفي الشمال وفي الجنوب (انظر قائمة القيم) غولد برجر ، الخ .

٧ — ثم ، الاستعمار . ان هذا اليوم بكل بساطة هو في خدمة البورصة التي لمصلحتها قامت الدول الاوروبية ، منذ بضع سنوات ، باقتسام افريقيا ، واستولى الفرنسيون على تونس وعلى تونكين . افريقيا مؤجّرة مباشرة للشركات

(١) كلمة غير مقروءة .

الكبرى (نيجر ، افريقيا الجنوبية ، الجنوب الغربي الافريقي الالماني وافريقيا الشرقية الألمانية) وموزامبيق والناتال استولى عليها رودس [١] للبورصة .

- ٢ -

البورصة مؤسسة يستثمر البرجوازيون في داخلها لاالعمال، بل يستثمرون أنفسهم فيما بينهم . فائض القيمة الذي ينتقل من يد الى يد في البورصة هو فائض قيمة موجود من قبل ، انه نتاج استثمار ماض للعمال . فقط عندما يكون قد تم هذا الاستثمار يمكن لفائض القيمة ان يستخدم في مضاربات البورصة .

فالبورصة إذن لا تهمنا للوهلة الأولى إلا بصورة غير مباشرة ، كما أن تأثيرها ، عاقبتها على الاستثمار الرأسمالي للعمال ليس إلا تأثير غير مباشر ، فاعل بصورة جانبية . والمطالبة بأن يهتم العمال اهتماماً مباشراً بالاختلاسات التي ينهب ضحيتها ، في البورصة ، الجونكرات ، واصحاب المعامل ، والبرجوازيون الصغار وبان يستنكروا ذلك ، إنما هي المطالبة بأن يحمل العمال السلاح لكي يحموا من يستثمرونهم مباشرة ، ولكي يضمنوا لهم تملك فائض القيمة المستلب من هؤلاء العمال انفسهم . شكراً جزيلاً ! إن البورصة تهمنا ايضاً بصورة مباشرة بوصفها ثمرة رفيعة النبالة للمجتمع البرجوازي ، بوصفها بؤرة لأقصى الفساد ، بوصفها دفيئة تنضج فيها قضايا بناما[٤] وغيرها من الفضائح ـ ومن هنا بوصفها وسيلة ممتازة لتمركز

---

(١) سيسيل جون رودس (١٨٥٣ – ١٩٠٢) : سياسي انكليزي ، أحد المنظمين الرئيسيين للفتوحات الاستعمارية الانكليزية .

(٢) في أواخر عام ١٨٨٨ افلست شركة قناة بناما (المؤسسة من قبل ف . دولوسيبس سنة ١٨٧٩) وادت بذلك الى دمار العديد من صغار المساهمين . وفي عام ١٨٩٢ علم ان الشركة قد لجأت الى الرشوة على نطاق أوسع بغية اخفاء وضعها المالي الحقيقي وكيف استعملت الأموال التي جمعتها . واشتركت في ذلك شخصيات فرنسية رفيعة المقام بينها رؤساء وزراء سابقون . وقد خنق القضاء القضية ، ولكن كلمة«بناما» ظلت وقتاً طويلاً مرادفاً للاختلاس المصحوب بالافساد والرشوة .

الرساميل ، ولإحداث التفسخ والانحلال في البقايا الاخيرةمن الروابط الطبيعية في المجتمع البرجوازي وفي الوقت نفسه لمحق جميع المفاهيم الاخلاقية الإلزامية وقلبها الى ضدها ـ بوصفها عنصر تدمير لا نظير له ، ومسرّعاً شديد القدرة للثورة التي تقلب هذا المجتمع ـ بهذا المعنى ، تاريخياً ، تهمنا البورصة ايضاً على نحو مباشر..

١ – ملاحظات اضافية على الكتاب الثالث من « رأس المال » لماركس ، ١٨٩٥ .

٢ – مقتطف من رسالة الى بيبل ، ٢٤ كانون الثاني ١٨٩٣ ، ترجمة ج. باديا وج. شابيرت، في « ماركس وانجلز ، رسائل حول « رأس المال » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٤ .

التّاريخ

ولادة الدولة

منذ عام ١٨٤٥ ، كان ماركس وانجلز ، وهما يؤلفان كتاب « الايديولوجية الالمانية » ، يحاولان – بجرأة قصوى بالنسبة لذلك العهد – ان يتميزا ما سماه انجلز فيما بعد « الأساس ما قبل التاريخي لتاريخنا المكتوب » ، أي الاشكال التي ارتدتها الجماعات البشرية الأولى .

على ان ماركس ، بعد ذلك بعشرين عاماً ، يكتشف كتاباً للباحث في السلالات البشرية لويس هنري مورغان (١٨١٨ – ١٨٨١) ،هو « المجتمع القديم » الذي يقول عنه انجلز انه « كتاب حاسم حول اصول المجتمع ، بقدر ما داروين حاسم بالنسبة لعلم الحياة » وهو يعطي « أساساً متيناً للتاريخ البدائي » . وانه لامر هام ان مورغان كان قد اكتشف من جديد ، على طريقته ، المفهوم المادي للتاريخ وتوصل ، حول النقاط الاساسية ، الى الاستنتاجات نفسها التي توصل اليها ماركس . واذن ، فانانجلز الذي ليس باقل من ماركس شغفاً بهذه المسائل ، ينطلق من اعمال مورغان ويغنيها ببحوثه الخاصة ويكتب هذا المؤلف الشهير « اصل الاسرة والملكية الخاصة والدولة » .

أكيد أن ما تم بعد ذلك من تقدم في علم السلالات البشرية قد ابطل مختلف النقاط في مؤلف انجلز ، ومع ذلك فان النواحي الرئيسية من استنتاجاته ما تزال صحيحة .

والصفحات التالية تنطوي على تحليل رائع لولادة الدولة ، وهي تبين ايضاً الصفة النسبية تاريخياً للدولة . ان الدولة تظهر في آن واحد مع انقسام المجتمع الى طبقات ، واذن فهي ستزول حين سيزول هذا الانقسام . هذا هو أساس موضوعة الماركسية ، المعروفة جيداً ، حول « اندثار » الدولة في المجتمع الشيوعي .

ولا بد من الاشارة الى ان النص الاول الذي سيراه القارىء هنا يتعلق على الاخص بالحياة الاجتماعية لهنود اميركا الشمالية (ايروكوا) في عهد مندثر الآن بالطبع .

هذا التنظيم الأسروي[١] ، ما أروعه من بنية بكل ما فيه من صـــفاء وبساطة ! لا جنود ، ولا درك ولا شرطة ، بدون نبلاء ، بدون ملوك ، بدون حكام ، بدون ولاة ولا قضاة ، بدون سجون ، بدون دعاوى ، كل شيء يجري في مسراه المنتظم . المخاصمات كلها والمشاجرات كلها تحسم من قبـل جماعـة الذين يعنيهم الأمر ، الأسرة او العشيرة ، او مختلف الأسر فيما بينها ، وكوسيلة قصوى فقط ، ونادراً ما تطبق ، يتدخل خطر الثأر الذي ليس الحكم بالاعدام لدينا غـير شكله المتحضر ، المزود بجميع ميزات الحضارة وجميـع محاذيرها . ومع ان الامور المشتركة اكثر عدداً بكثير مما في أيامنا ـ الاقتصاد المنزلي مشترك وشيوعي في جملة من العائلات ، والارض ملك للعشيرة ، والحدائق الصغيرة وحدها تخصص وقتيـاً للحاجات المنزلية ـ فليس ثمة مع ذلك أية حاجـة الى جهـازنا الاداري ، الواسـع والمعقد . أصحاب العلاقة يقررون ، وثمة في معظم الحالات عرف يتوارث عـبر الأجيال قد نظم قبل كل شيء مسبقاً . ليس يمكن ان يكون ثمة فقراء ومحتاجون ـ الاقتصـاد المنزلي الشيوعي والأسرة يعرفان التزاماتهما حيال الشـيوخ والمرضى ومشوهي الحرب . الجميـع متساوون وأحرار ـ بما فيهم النســـاء . لا مكان بعد

---

(١) أي التنظيم الذي تتميز به الاسرة (gens) . هـذه الكلمة اللاتينية تعـني الوحدة الاجتماعية الأساسية القائمة على القرابة بالدم في المجتمعات البدئية . والأسرة (او التنظيم الاسروي) تؤلف اقتصاداً منزلياً شيوعياً ، جميـع اعضائها أحرار ومتساوون فيما بينهم فعلاً . لا يحق لأي عضو ان يتزوج من داخل الاسرة (الزواج الخارجي). وهذا النمط من التجمع يمكن ان يأخذ الشكل البـدائي للقبيلة الايروكوائية أو الشكل المتطور للأسرة بكل معنى الكلمة في الأزمنة الاولى من التاريـخ الروماني القديم .

هذا التنظيم الأسروي يمكن ان يكون بسيطاً او معقداً . ودرجاته المتعاقبة من حيث التوسع هي أولاً الاسرة ذاتها ، ثم الفخذ (الأسرة ــ الأم متفرعة)، ثم العشـيرة (مجموعة أسر) . ثم اتحاد العشائر ، وهو الصورة المسبقة للتنظيم في شعب .

للعبيد ، كما ليس ثمة مكان عموماً لاستعباد عشائر أجنبية . وحين حدث ، حوالي عام ١٦٥١ ، أن تغلب الايراكوائيون على الايريين وعلى « الامة الحيادية »[1] ، عرضوا عليهم دخول الاتحاد الكونفيديرالي بحقوق متساوية : ولم يطرد المغلوبون من اراضيهم إلا حين رفضوا ذلك . ويا لهم من رجال ، ويا لهن من نسوة اولئك الذين ينبتهم مثل هذا المجتمع . يشهد على هذا جميع البيض الذين عرفوا هنوداً حمراً غير فاسدين ، بما يبدون من اعجاب بما لدى هؤلاء البرابرة من الكرامة الشخصية والاستقامة وقوة الخصال والشهامة (...) .

هكذا كان الناس والمجتمع البشري قبل ان يتم الانقسام الى طبقات مختلفة . واذا نحن قارنا بين وضعهم وبين وضع الاكثرية العظمى من المتحضرين في ايامنا هذه ، لوجدنا الفرق شاسعا بين البروليتاري او الفلاح الصغير اليوم وبين العضو الحر السابق في الاسرة (gens) .

هذه ناحية من نواحي الامر . ولكن علينا ان لاننسى ان هذا التنظيم كان مقضيا عليه بالدمار. فقد كان لا يتجاوز نطاق العشيرة ، وان الاتحاد الكونفيديرالي بين العشائر ليسجل بداية افولها ، كما سيرى فيما بعد ، وكما سبق ان رؤى في محاولات الاخضاع التي قام بها الايروكوائيون . ان من كان خارج العشيرة كان خارج الحقوق . وحيث لم تكن توجد بصريح العبارة معاهدة صلح ، كانت الحرب تسود من عشيرة الى عشيرة ، وكانت الحرب تجري بالشراسة التي يتميز بها الناس

---

(١) كان الايريون عشيرة من الهنود الحمر في اميركا الشمالية ، من مجموعة الايراكوائيين ، تعيش قرب بحيرة ايريه .

و « الأمة الحيادية » اسم أطلقه المستوطنون الفرنسيون في القرن السابع عشر على الحلف العسكري المعقود بين بعض عشائر الايراكوائية في الشاطىء الشمالي من بحيرة ايريه ، كانت تقف موقفاً محايداً في الحروب التي كانت تنشب بين الايراكوائيين بكل معنى الكلمة وبين الهورونيين .

عن سائر الحيوانات ، والتي لم تعتدل فيا بعد الا بدافع المصلحة . وقد كانت البنية الاسروية في اوجها ، كما رأيناها في اميركا ، [1] تقتضي انتاجا جنينيا تماما ، وبالتالي سكانا متناثرين غاية التناثر على ارض شاسعة . واذن فقد كانت تقتضي من قبل الانسان عبودية تكاد تكون كاملة للطبيعة الخارجية التي تنتصب امامه بوصفها غريبة عنه ، والتي لا يفهمها ، عبودية تنعكس في تصوراته الدينية الصبيانية . كانت العشيرة تظل بالنسبة للانسان هي الحد سواء حيال الغريب ام حيال نفسه : كانت العشير والاسرة ومؤسساتها مقدسة لاتمس ، تؤلف سلطة عليا موهوبة من الطبيعة التي كان الفرد يظل خاضعا لها خضوعا كليا بمشاعره وافكاره واعماله . وبقدر ما يبدو لنا اناس ذلك العهد مهيبين ، بقدر ماهم غير متمايزين بعضهم عن بعض . انهم ، كما يقول ماركس ، مايزالون ممسكين بحبل سرة الجماعة البدائية . وكان لابد لقدرة هذه الجماعة البدائية ان تتحطم – وقد تحطمت . ولكنها تحطمت بفعل تأثيرات تبدو لنا على الفور انحطاطا ، سقطة اصلية من قمة السريرة الطيبة وحسن السلوك في المجتمع الاسروي القديم . ان احقر المصالح – الجشع الوضيع ، والنهم الشرس الى المتع ، والشح الخسيس ، والنهب الاناني للملكية العامة – هي التي تدشن المجتمع المتمدن الجديد ، مجتمع الطبقات . والوسائل الاكثر خزيا – السرقة ، العنف ، الغدر ، الخيانة – هي التي تقوض المجتمع الاسروي القديم الخالي من الطبقات وتؤدي الى سقوطه . والمجتمع الجديد نفسه ، اثناء الالفين والخمسمئة سنة من وجوده ، لم يكن ابدا غير نمو الاقلية الصغيرة على حساب الاكثرية الكبيرة من المستثمَرين والمضطهدين ، وهذا ماهو عليه اليوم ، اكثر من اي وقت مضى .

---

(١) في فصل سابق من المؤلف نفسه ، درس انجلز بالتفصيل التنظيم الاسروي المعمول به لدى الهنود الحمر الايروكوائيين في اميركا الشمالية .

كان التنظيم الاسروي قد كف عن الوجود ، بعد ان حطمه تقسيم العمل وما ادى اليه من انقسام المجتمع الى طبقات . وحلت محلة الدولة .

وقد سبق ان بحثنا بالتفصيل [١] ثلاثة اشكال رئيسية تنتصب بها الدولة من بين انقاض التنظيم الاسروي .

تمثل اثينا الشكل الاصفى ، والاكثر كلاسيكية : فالدولة هنا ، اذ ترجح كفتها ، تولد مباشرة من التناحرات الطبقية التي تتطور داخل المجتمع الاسروي بالذات .

وفي روما ، يصبح المجتمع الاسروي ارستوقراطية مغلقة ، وسط عامة وفيرة العدد تبقى خارج نطاقها وهي محرومة من الحقوق ، الا انها مرهقة بالواجبات ، ويحطم انتصار العامة التنظيم الاسروي القديم ، ويقيم على انقاضه الدولة التي ستزول فيها الارستوقراطية الاسروية والعامة عما قريب زوالاً كلياً .

وأخيراً ، ان الدولة لدى الجرمان المنتصرين على الامبراطورية الرومانية تولد مباشرة من الاستيلاء على اراض اجنبية شاسعة لا يوفر التنظيم الاسروي اية وسيلة للسيطرة عليها . ولكن لما كان هذا الاستيلاء غير ذي صلة لابصراع جدي مع السكان السابقين ، ولابتقسيم للعمل اكثر تقدماً ، ولما كانت درجة التطور الاقتصادي لدى المغلوبين والفاتحين هي نفسها تقريباً ، ولما كان الاساس الاقتصادي للمجتمع يظل بالتالي دون تغيير ، فان التنظيم الاسروي يمكن ان يبقى قروناً طويلة بشكل معدل ، اقليمي ، في بنية المارش (marqverfassung) ، [٢] بل

(١) كان هذا البحث موضوع الفصول الأربعة من «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » السابقة للصفحات التي ننشرها هنا .

(٢) انظر الحاشية (٢) ، فصل « من الرأسمالية الى الاشتراكية » .

ويمكن ان يتجدد شبابه مدةمن الزمن،بشكل مخفف،في العائلات النبيلة والشريفة اللاحقة ، وحتى في عائلات الفلاحين كما كانت الحال في ديتمارشن [1] .

فليست الدولة اذن سلطة مفروضة من الخارج على المجتمع ، وليست فوق ذلك ، واقع « المعنى الأخلاقي » ، « صورة العمل وواقعه » كما يزعم هيجل . انها بالاحرى نتاج المجتمع في مرحلة معينة من تطوره ،انها الاعتراف بأن هذا المجتمع يتخبط في تناقض مع ذاته غير قابـــل للحل ، اذ انقسم الى تعارضات غير قابلة للمصالحة هو عاجز عن تلافيها . وفيسبيل ان لايصل الامر بالمتناحرات ــ الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتعارضة ــ الى افناء بعضها بعضا ، هي والمجتمع ، في صراع عقيم ، تفرض نفسها الحاجة الى سلطة يكون عليها ،وهي موضوعة ظاهرياً فوق المجتمع ، ان تغطي النزاع ، ان تبقيه في حدود « النظام ».وهذه السلطة التي ولدت من المجتمع ، ولكنها تضع نفسها فوقه وتغدو غريبة عنه اكثر فأكثر ، هي الدولة .

بالنسبة للتنظيم الاسروي القديم ، تتميز الدولة اول ماتتميز بتوزيـــع رعاياها حسب الاقليم . كانت التجمعـات الاسروية القديمة ، التي تكونت وبقيت بفعل روابط الدم ، قد اصبحت ، كما رأينا ، غير كافية ، لانها الى درجة كبيرة كانت تقتضي ارتباطا اعضائها باقليم معين ، ولان هذه الارتباطات لم يعد لهاوجود منذ وقت بعيد . كان الاقليم يظل مستقرا ،واما الناس فكانوا قد اصبحوا متحركين.

---

(١) ديتمارشن منطقة واقعة في القسم الجنوبي الغربي من شلزويغ هولشتاين الحالية. بعد ان استولى عليها شارلمان توصلت منذ القرن الثالث عشر الى تأمين استقلالها . وحين زالت طبقة النبلاء المحلية ، باتت ديتمارشن مجموعة من الجماعات الفلاحية ذات أساس اسروي تدير نفسها بنفسها . وبرغم ان المنطقة قـد قسمت ، عام ١٥٥٩ ، بـين ملك الدانمرك ودوقات هولشتاين ، فقد بقيت فيها ، حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بعض ملامح البنية الجماعية والادارة الذاتية الاسروية .

واذن فقد اخذ التقسيم الاقليمي كنقطة انطلاق ، وترك المواطنون يمارسون حقوقهم وواجباتهم العامة حيث كانوا يستقرون ، دون مراعاة للاسرة وللعشيرة. ان هذا التنظيم لرعايا الدولة حسب انتمائهم الاقليمي مشترك لدى جميع الدول . ولذلك يبدو لنا طبيعيا . ولكننا قد سبق لنا ان رأينا اية معارك قاسية وطويلة كان لابد منها قبل ان تتمكن من ان تحل،في اثينا وفي روما ، محل التنظيم القديم حسب روابط الدم .

وفي المقام الثاني يأتي انشاء قوة عامة لم تعد تتطابق مباشرة مع الاهلين اذ ينتظمون في قوة مسلحة . وهذه القوة العامة الخصوصية ضرورية لأن تنظيم الاهالي تنظيماً مسلحا مستقلا قد اصبح مستحيلا منذ الانقسام الى طبقات . فالعبيد يؤلفون ايضا قسما من الاهلين ، ومقابل الـ٣٦٥الف عبد ،لا يؤلف التسعون الف مواطن في اثنيا غير طبقة متميزة . وقد كان الجيش الشعبي للدمقراطية الاثينية قوة عامة ارستوقراطية ازاء العبيد تتولى ردعهم .ولكن اصبحت ثمة حاجة الى درك للتمكن ايضا من ردع المواطنين ، كما سبق ان ذكرنا . ان هذه القوة العامة موجودة في كل دولة . انها لاتتكون فقط من رجال مسلحين ، بل كذلك من ملحقات مادية ، من سجون ومؤسسات تأديبية من كل الانواع ، كان المجتمع الاسروي يجهلها . قد تكون تافهة جدا ، وكأنها غير موجودة في مجتمعات لم تنم فيها بعد التناحرات الطبقية وفي مناطق متنحية ، كما هي الحال في بعض العصور وفي بعض بقاع الولايات المتحدة الامركية . ولكنها تزداد قوة بمقدار اشتداد التناقضات الطبقية داخل الدولة ، وبمقدار ماتصبح الدول المتاخمة اكبر واكثر سكانا – واجدر أن نتأمل اوروبتنا الحالية حيث الصراع الطبقي والتنافس في الفتوحات قد زادا القوة العامة الى حد باتت معه تهدد: بافتراس المجتمع كله ، بل والدولة .

وفي سبيل الابقاء على هذه القوة العامة ، لا بد من الجزيات يدفعها رعايا الدولة – الضرائب . وقد كانت هذه غير معروفة اطلاقا في المجتمع الاسروى .

ولكننا اليوم نستطيع التحدث عنها حديث العارف . ومع ماحققه الحضارة من ضروب التقدم، لم تعد الضرائب نفسها كافية : فالدولة تسحب سفاتج على المستقبل، تأخذ قروضا ، هي ديون الدولة . وحول هذه النقطة ، تعرف اوروبا العجوز ما الذي لاتريد مزيدا عليه .

ان الموظفين، المتصرفين بالقوة العامة وبحق استحصال الضرائب ، بوصفهم ادوات المجتمع ، موضوعون فوق المجتمع . والاحترام الحر الذي كان يتم اداؤه عن طيبة خاطر نحو ادوات التنظيم الاسروي لم يعد يكفيهم ، حتى مع افتراض انهم كانوا قادرين على التمتع به . فلا بد ، وهم أعمدة سلطة تغدو غريبة عن المجتمع ، من تأمين نفوذهم بقوانين استثنائية يتمتعون ، بفضلها ، بقدسية وحصانة خاصتين. ان أتفه شرطي للدولة المتمدنة له من « النفوذ » اكثر مما لجميع هيئات المجتمع الاسروي مجتمعة . ولكن الامير الاكثر جبروتاً ، أو اكبر رجل دولة ، أو اكبر قائد عسكري في الحضارة يمكن ان يحسدوا أقل رئيس أسروي على ما كان يتمتع به من احترام عفوي لا جدال فيه . ذلك ان أحدهما هو في الصميم من المجتمع ، بينما الآخر مضطر للرغبة في أن يمثل شيئاً خارجاً عن المجتمع وفوقه .

ولما كانت الدولة قد تولدت من الحاجة الى كبح تعارضات طبقية ، ولكن لما كانت قد تولدت في الوقت نفسه وسط نزاع هذه الطبقات ، فانها، وفق القاعدة ، دولة الطبقة الأكثر قدرة ، دولة الطبقة المسيطرة من الناحية الاقتصادية والتي تغدو ، بفضل هذا ، طبقة مسيطرة سياسياً وتحصل بذلك على وسائل جديدة لقهر واستثمار الطبقة المضطهَدة . وهكذا فان الدول القديمة قد كانت قبل كل شيء دولة مالكي العبيد من أجل قهر العبيد ، مثلما كانت الدولة الاقطاعية أداة النبلاء من أجل قهر الفلاحين الاقنان والعاملين بالسخرة ، ومثلما الدولة الحديثة ذات الصفة التمثيلية هي اداة استثمار العمل المأجور من قبل رأس المال .

ومع ذلك تقوم ، على نحو استثنائي . عهود تكون فيها الطبقتان المتصارعتان من القرب الى التوازن فيما بينهما بحيث تحتفظ سلطة الدولة ، كوسيط مزعوم ، بشيء من الاستقلال ، بعض الوقت ، عن احداهما وعن الاخرى. هكذا كانت الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، اذ ابقت الميزان متعادل الكفتين بين النبلاء والبرجوازية ، وهكذا كان الامر مـــع البونابرتيه في الامبراطورية الفرنسية الاولى ، ولاسيما في الثانية ، اذ كانت تحرك البروليتاريا ضد البرجوازية والبرجوازية ضد البروليتاريا . والمنجز الجديد في هذا المجال ، حيث المسيطرون والمسيطر عليهم يتجلون في صورة باعثة بالقدر ذاته على السخرية ، هو الامبراطورية الالمانية الجديدة كما فهمها بسمارك : الرأسماليون والشغيلة ، هنا ، موضوعون على كفتي الميزان بعضهم مقابل بعض ، وهم ما كولون بالتعادل لما فيه الغنم الاكبر للاقطاعيين البروسيين الفاسدين .

وعدا ذلك فان الحقوق الممنوحة للمواطنين مرتّبة ، في معظم الدول التي يعرفها التاريخ ، على درجات حسب ثروتهم. وعلى هذا فمن البيّن بجلاء أن الدولة انما هي منظمة للطبقة المالكة مهمتها حماية هذه الطبقة ضد الطبقة غير المالكة . هكذا كانت الحال في اثينا وفي روما ، حيث كانت الفئات الاجتماعية تابعة للثروة. وكذلك كانت الحال في الدولة الاقطاعية في العصر الوسيط ، حيث تتـــدرج السلطة السياسية حسب اتساع الملكية العقارية ، وهـذه هي الحال مـع التسجيل الانتخابي في الدول التمثيلية الحديثة . على أن هذا الاعتراف السياسي بالفرق في الثروة ليس جوهريا البتة . بالعكس ، انه يدل على درجة دنيا في تطور الدولة . ان الشكل الأعلى للدولة ، الجمهورية الدمقراطية ، الذي يصبح أكثر فأكثر ضرورة لامردّ لها في ظروفنا الاجتماعية الحديثة والذي هو شكل الدولة الذي يمكن في ظله وحده خوض المعركة الحاسمة الأخيرة حتى النهاية بين البروليتاريا والبرجوازية ،

ان الجمهورية الدمقراطية لاتعود تعترف ، رسمياً ، بالفروق في الثروة . فالثروة تمارس فيها سلطتها على نحو غير مباشر ، الا أنه اوثق : من جهة ، بصورة افساد مباشر للموظفين ، الأمر الذي تقدم عليه أميركا مثالاً كلاسيكياً ، ومن جهة أخرى ، بصورة تحالف بين الحكومة والبورصة ـ وهذا التحالف يتم على نحو أكثر سهولة بحيث تزداد ديون الدولة أكثر وتمركز الشركات المساهمة في أيديها أكثر فأكثر ليس فقط النقليات ، بل كذلك الانتاج نفسه ، وبدورها تجد نقطتها المركزية في البورصة . وعدا اميركا ، تقدم الجمهورية الفرنسية الاخيرة[1] مثالاً صارخاً على هذا ، كما أن سويسرا الفاضلة غير متخلفة في هذا الميدان . أما كون وجود جمهورية دمقراطية ليس بالامر اللازم لهذا التحالف الاخوي بين الحكومة والبورصة ، فهذا ماتقيم الدليل عليه ، عدا انكلترا ، الامبراطورية الالمانية الجديدة حيث لايمكن القول من الذي ارتفع به الاقتراع العام الى أعلى ، بسمارك أو بلشرودر[2] . واخيراً ، ان الطبقة المالكة تحكم مباشرة بواسطة الاقتراع العام . وما دامت الطبقة المضطهدة ، أي في هذه الحال البروليتاريا ، غير ناضجة النضج الكافي لتحرير نفسها ، فانها بأكثريتها ستعتبر النظام الاجتماعي القائم النظام الممكن الوحيد وستشكل ، بلغة السياسي ، ذيل الطبقة الرأسمالية ، جناحها اليساري الاقصى . ولكنها بمقدار ماتصبح أكثر أهلية لتحرير نفسها بنفسها ، تتكوّن في حزب متميز ، فتنتخب ممثليها الخاصين لاممثلي الرأسماليين . واذن فالاقتراع العام هو المؤشر الذي يمكن من قياس نضج الطبقة العاملة . وليس يمكن أن يكون

---

(١) يقصد انجلز ـ وهو يكتب هذا سنة ١٨٨٤ ـ الجمهورية الثالثة التي قامت سنة ١٨٧٠ .

(٢) جيرسون بلشرودر (١٨٢٢ – ١٨٩٣) : رجل مال الماني ، كان مصرفياً شخصياً لبسمارك ، اشترك في العمليات المالية وفي مناورات الحكومة البروسية في مجال المضاربة .

أي شيء أكثر من هذا ، ولن يكون أبداً أي شيء أكثر من هـذا ، في الدولة الحالية ، ولكن هذا يكفي . ويوم سيشير ميزان حرارة الاقتراع العام الى نقطة الغليان للشغيلة ، سيعرفون ، شأنهم في ذلك شأن الرأسماليين ، ما الذي بقي عليهم أن يفعلوا .

فالدولة اذن غير موجودة منذ الازل . لقد كانت ثمة مجتمعات تـدبرت أمرها بدونها ، ولم تكن لديها أية فكرة عن الدولةوعن سلطة الدولة . وفي مرحلة ما من التطور الاقتصادي، كانت مرتبطة بحكم الضرورة بانقسام المجتمع الى طبقات جعل هذا الانقسام الدولة ضرورة . واننا الآن لنقترب بخطوات سريعة من مرحلة تطور للانتاج لم يقتصر الامر معها على كون وجود هذه الطبقات لم يعد ضرورة، بل انه ليغدو عقبة مباشرة في طريق الانتاج . ولسوف تسقط هذه الطبقات بمثل الحتمية التي انبثقت بها في الماضي . وستسقط الدولة معها لامحالة . والمجتمع الذي سيعيد تنظيم الانتاج على أساس مشاركة المنتجين مشاركة حرة ومتعادلة ، سينّحي كل آلة الدولة الى حيث سيكون مكانهابعدئذ : الى متحف الآثار القديمة ، بجانب دولاب المغزل والفأس البرونزية .

١ – مقتطف من « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، الفصل الثالث ، ١٨٨٤ ، ترجمة ا . بوتيجيللي ،المطبوعاتالاجتماعية١٩٦٢.

٢ – المصدر السابق ، الفصل التاسع .

الزواج الاحادي ، والمرأة والحب

ان نمط العائلة الذي نعرفه اليوم لم يكن موجوداً دائما ، كما يبين انجلز في « اصل العائلة » . فقد كان لابد من تطور طويل للجماعات البشرية الأولى لكي تظهر العائلة الحالية ، احادية الزواج . وهذه العائلة نفسها ، التي تولدت عن الملكية الخاصة ، وقامت على توارث التركة الابوية ، وبالتالي على سيطرة الرجل أساسياً ، قد تطورت مع مرور الزمن .

ومع وصفه لهذا النمط من العائلة ، يتناول انجلز وضع المرأة في العائلة وفي المجتمع بعبارات ماتزال محتفظة بكل آنيتها .

هل العائلة الاحادية الزواج ، التي تكونت في ظروف تاريخية محددة ، مدعوة للبقاء ؟ يقول انجلز ان ماهو قائم فيها على الملكية الخاصة ، وبالتالي ماهو سلبي ، سيزول . فمتى استبعدت الاعتبارات الاقتصادية ، وتحررت المرأة أخيراً وباتت تتمتع بمساواة فعلية ، لاقانونية وحسب ، فان صفة أحادية الزواج في العائلة ستقوم اذ ذلك على أساس « التحابب » وحده .

ان العائلة الأحادية الزواج (...) تتولد من العائلة الثنائية [1] ، في المهد

---

(١) ان العائلية الثنائية appariée ، في التعبير المستخدم من قبل انجلز ، تسجل الانتقال من الزواج « جماعات بجماعات » الى الزواج بين المرأة ورجل . ففي الزواج الثنائي ، يعيش الرجل مع امرأة ، ولكن تعدد الزوجات والخيانة السانحة يبقيان مع ذلك حقاً للرجال ، رغم ان الحال الأولى نادرة الحدوث لأسباب اقتصادية .. والرابطة الزوجية يمكن فصمها بسهولة من الطرفين ، والاولاد (كما في المراحل السابقة) يعودون للأم وحدها ... ان العائلة الثنائية ، وهي أضعف بحد ذاتها وأكثر انعداماً للاستقرار من أن تجعل من الضروري أو مرغوباً به فقط قيام اقتصاد منزلي خاص ، لاتحل البتة الاقتصاد المنزلي الشيوعي ، الموروث من الازمنة السابقة .

الذي يؤلف الحد الفاصل بين المرحلتين الوسطى والعليا من البربرية ، وانتصارها النهائي هو من علائم الحضارة المبتدئة . انها قائمة على سيطرة الرجل ، بهدف مقصود هو انسال أولاد غير مشكوك في أبوتهم ، وهذه الابوة متطلّبة لان هؤلاء الاولاد سيشتركون ذات يوم في ملكية الثروة الابوية ، وارثين مباشرين . وهي تتميز عن الزواج الثنائي بمتانة أكبر كثيراً للرابطة الزوجية ، التي لم تعدتفصم على هوى الطرفين . وكقاعدة عامة ، ان الرجل الآن هو الذي يستطيع وحده فصم الرابطة وتطليق امرأته . ومن جهة أخرى فان الحق في الخيانة الزوجية مايزال مضموناً له حتى الآن ، بحكم العادة على الاقل (ان مجموعة قوانين نابوليون تجيز ذلك للرجل بصريح العبارة ، شريطة أن لايأتي بعشيقته الى المنزل الزوجي) ، ويمارس هذا الحق على نحو متزايد أبداً ، مع ارتفاع التطور الاجتماعي . واذا ماتذكرت المرأة الممارسة الجنسية القديمة[1] وارادت بعثها ، فان العقاب الذي ينزل بها أقسى مما في كل عهد سابق .

ان الشكل الجديد للعائلة يبـدو لنا لدى اليونان بكل شدته . ودور الآلهات في الميثولوجيا ، كما لاحظ ماركس ، يصور عهداً اكثر قدماً كان مايزال للنساء فيه وضع أكثر حرية واوفر احتراماً . اما في العهد البطولي فنجد المرأة وقد أذلها تسلط الرجل ومنافسة العبيد . فليقرأ المرء بالاحرى ، في الاوديسة ، كيف يوبخ تيلياك امه ويلزمها الصمت . ولدى هوميروس تترك الصبايا السبايا لنزوات الظافرين الجنسية ، فيختار الزعماء اجملهن ، كل بدوره ، حسب المراتب . ومعلوم ان الإلياذة كلها تدور حول خصام بين اخيل واغاممنون حول واحـدة من هاته العبدات . لكل بطل هوميرى ذى شأن ما ، تعين الصبيـة السبية التي يشاطرها

---

(١) ممارسة « التجارة الجنسية بدون عوائق » التي تتميز بها كما يظهر التشكيلات البشرية الاولى . ويشرح انجلز ماينبغي فهمه من ذلك في الفصل الاول من مؤلفه .

خيمته وفراشه . والظافر يأتي بهاته الصبايا الى البلد والى المنزل الزوجي: هكذا، في اشيل ، يأتي اغاممنون بكاساندرا . والأبناء الذين يولدون من هاته العبدات ينالون قسماً صغيراً من التركة الأبوية ويعتبرون رجالاً احراراً. وهكذا فان توسير الابن غير الشرعي لتيلامون ، يحق له حمل اسم أبيه . ويرون ان على الزوجة الشرعية ان تحتمل كل هذا ، ولكن عليها هي نفسها ان تحافظ بدقة على العفة والامانة الزوجية. صحيح ان المرأة اليونانية من العهد البطولي اكثر تمتعاً بالاحترام من المرأة في العهد المتمدن ، ولكنها في نهاية الأمر ليست بالنسبة للرجل سوى أم ورثته الشرعيين ، والقيّمة العليا على البيت ، والرقيبة على النساء العبدات اللواتي يستطيع ان يتخذ منهن وانه ليتخذ على هواه خليلات له . ان وجود العبودية إلى جانب الزواج الاحادي ، وحضور العبدات الحسان والصبايا اللواتي هن ملك للرجل جسداً وروحاً ، هو ذا مايسبغ على الزواج الاحادي منذ البداية طابعه النوعي الخاص : طابع كونه غير احادي الزواج إلا بالنسبة للمرأة وحدها ، لا بالنسبة للرجل . وانه ليحتفظ بهذا الطابع حتى ايامنا هذه .

* * *

هكذا كان منشأ الزواج الاحادي ، بقدر مافي وسعنا دراسته لدى أكثر شعوب التاريخ القديم تمدناً وتطوراً . انه لم يكن البتة ثمرة الحب الجنسي الفردي الذي لم يكن فيه قط مايتصل به ، لأن الزيجات ظلت ، كما في الماضي ، زيجات مواءمة . ولقد كان هذا هو الشكل الأول للعائلة ، القائم لا على اساس ظروف طبيعية ، بل على اساس ظروف اقتصادية هي: انتصار الملكية الخاصة على الملكية المشتركة البدائية والعفوية . سيادة الرجل في العائلة ، وإنسال اولاد لا يمكن أن يكونوا الا منه ومرسوم لهم أن يرثوا ثروته ـ تلك كانت أهداف الاقتران الزوجي الحصرية ، وقد اعلنها اليونانيون بدون مواربة . على ان هذا الزواج كان عبئاً

عليهم ، كان واجباً ينبغي عليهم القيام به . ولم يكن القانون ، في أثينا ، يقتصر على فرض الزواج ، بل كان ايضاً يفرض على الزوج القيام بحد أدنى مما يسمى بالواجبات الزوجية .

واذن فالاقتران الزوجي لا يدخل قط في التاريخ كتوفيق بين الرجل والمرأة ، وأقل من ذلك ايضاً كشكل أعلى للزواج . بالعكس ، انه يبدو كاخضاع من قبل جنس للجنس الآخر ، كاعلان لنزاع بين الجنسين ، غير معروف حتى الآن في كل ماقبل التاريخ. وفي مخطوطة قديمة غير منشورة[1]، ألفها ماركس وأنا نفسي سنة ١٨٤٦ ، أجد هذه السطور : « ان اول تقسيم للعمل هو تقسيمه بين الرجل والمرأة من اجل الانسال » . وبوسعي ان أضيف الآن : ان اول تعارض طبقي في التاريخ يتوافق زمنياً مع تطور التناحر بين الرجل والمرأة في الاقتران الزوجي ، واول اضطهاد طبقي يتوافق زمنياً مع اضطهاد الجنس الذكر للجنس الانثى . لقد كان الاقتران الزوجي تقدماً تاريخياً كبيراً ، الا انه في الوقت نفسه يدشن، الى جانب العبودية والملكية الخاصة ، عهداً يستمر حتى ايامنا هذه ، وكل تقدم فيه هو في الوقت نفسه خطوة الى وراء نسبية ، اذ ان رفاهية وتطور بعض الناس انما يتم الحصول عليها عن طريق عذاب وتقهقر الآخرين . ان الاقتران الزوجي هو الصورة ـ الخلية للمجتمع المتمدن ، الصورة التي نستطيع ان ندرس عليها طبيعة التناحرات والتناقضات التي تتطور فيه كل التطور .

(...) بيد ان العائلة الزوجية لم ترتد في كل مكان وزمان الشكل

---

(١) المقصود كتاب « الايديولوجية الالمانية » لماركس وانجلز ، الذي لم ينشراه في حياتهما . ولم يتم العثور على المخطوطة الا في بداية هذا القرن . وقد طبعت للمرة الأولى سنة ١٩٣٣ . انظر : « ماركس وانجلز ـ الايديولوجية الالمانية » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٦ ، ص ٣٢ .

الكلاسيكي والصارم الذي كان لها عند اليونان . اما لدى الرومان الذين كانت لهم، بوصفهم فاتحين مقبلين للعالم ، نظرات اوسع ، وان تكن أقل رهافة مما لليونان ، فقد كانت المرأة اكثر حرية وكانت تتمتع باعتبار اكبر . وكان الروماني يعتقد بأن الامانة الزوجية مضمونة الضمانة الكافية بما كان له على امرأته من حق الحياة والموت . ومن جهة اخرى ، كان في وسع الزوجة ، كالزوج تماماً ، ان تفصم الزواج على هواها .

ولكن اكبر تقدم في تطور الاقتران الزوجي انما حدث على وجه التأكيد مع دخول الجرمان التاريخ (...) . فالزواج الاحادي الجديد الذي قام على انقاض العالم الروماني نتيجة لتمازج الشعوب قد اكسب هيمنة الرجل اشكالاً ألطف وترك للنساء وضعاً اكثر اعتباراً وحرية بكثير ، ظاهرياً على الاقل ، مما سبق ان عرفته الازمنة القديمة الكلاسيكية . وعلى هذه الصورة تكوّن للمرة الاولى الاساس الذي كان يمكن ان يتطور عليه ، انطلاقاً من الزواج الاحادي — ضمنه والى جانبه وضده حسب الاحوال — التقدم الاخلاقي الاكبر الذي نحن مدينون له به : الحب الفردي الحديث بين الجنسين ، غير المعروف في العالم من قبل .

وكان هذا التقدم ناجماً على وجه التحديد من ان الجرمان كانوا ما يزالون يعيشون في الاسرة الثنائية وقد طعّموا الزواج الاحادي ، قدر ما كان مستطاعاً ، بوضع المرأة الذي كان متفقاً ونظامهم العائلي الخاص . ولم يكن هذا التقدم ناجماً قط عن طهر العادات الجرمانية الرائع والاسطوري ، الذي يعود لمجرد كون الزواج الثنائي لا يتحرك فعلياً في التناقضات الاخلاقية العنيفة للزواج الاحادي (...) .

ولكن اذا كان الزواج الاحادي هو ، من بين جميع الاشكال المعروفة للعائلة ، الوحيد الذي كان يمكن أن يتطور فيه الحب الجنسي الحديث ، فليس

يعني هذا قط أنه قد تطور حصراً ، او حتى بصورة رئيسية ، في داخله ، بصورة حب متبادل بين الزوجين . ان الاقتران الزوجي المستقر والخاضع لسيطرة الرجل كان يعارض ذلك بطبيعته . فقد ظل عقد الزواج ، لدى جميع الطبقات الفعالة تاريخياً ، اي لدى جميع الطبقات الحاكمة ، على ما كان عليه منذ الزواج الثنائي : مسألة مواءمة كان يبت بها الاهل . وحين ظهر الحب الجنسي تاريخياً للمرة الاولى في شكل عاطفة ، كعاطفة تليق بكل كائن بشري (على الاقل اذا كان منتمياً للطبقات الحاكمة) وبوصفه الصورة السامية للغريزة الجنسية – الامر الذي يعطيه بالضبط طابعه النوعي الخاص – فان هذا الشكل الاول ، الحب الفروسي في العصر الوسيط ، ليس البتة حباً زوجياً . بالعكس . ان هذا الحب ، في صورته الكلاسيكية ، لدى البروفنساليين ، يبحر بملء أشرعته نحو الخيانة الزوجية التي يتغنى بها شعراؤه . وزهرة شعر الغرام البروفنسالي هي الالبا (تحيات الفجر) ، وبالالمانية تاجليدر . وهذه التحيات الصباحية تصور بألوان حارة كيف ان الفارس يضاجع حسناءه – زوجة رجل آخر – بينما الحارس يرقب في الخارج ليستدعيه لدى بزوغ اول شعاع من الفجر (الالبا) كي يتمكن من الفرار دون أن يراه أحد . واذ ذاك يؤلف مشهد الفراق نقطة الاوج في القصيدة . ان فرنسيي الشمال ، وحتى الالمان البواسل ، وقد تبنوا هم ايضاً هذا النوع من الشعر ، مع ما كان يتناسب معه من صور الحب الفروسي . وعجوزنا ولفرام فون ايشنباخ[1] قد خلف حول هذا الموضوع الشائك ثلاث تاغليديرات رائعة افضلها على قصائده البطولية الطويلة الثلاث .

ان الزواج البرجوازي ، في أيامنا هذه ، يعقد على صورتين . في البلدان الكاثوليكية ، يكون الوالدان، كما في الماضي، هما اللذان يدبران للابن البرجوازي

---

(١) ولفرام فون ايشنباخ (حوالي ١١٧٠ – ١٢٢٠) : شاعر الماني من القرون الوسطى .

الشاب الزوجة التي تنبغي له ، وتكون النتيجة الطبيعية لذلك هي النمو الاكمل للتناقضات التي ينطوي عليهـا الزواج الاحادي : هيتايرية[1] مزدهرة من جانب الرجل ، وخيانة زوجية مزدهرة من جانب المرأة . واذا كانت الكنيسة الكاثوليكية قد الغت الطلاق ، فما ذلك، بدون شك ، الا لأنها قد اعترفت بان لم يعد ثمة علاج للخيانة الزوجية إلا في الموت.أما في البلدان البروتستنتية فمن المتبع، بعكس ذلك ، ان للابن البرجوازي الحق في أن يختار من بين نساء طبقته ،بحرية اكثر او اقل ، حتى ليمكن ان يكون في اساس الزواج درجة ما من الحب ، ومن المفترض دائماً ، من قبل الكياسة ، ان يكون موجوداً ، كما يليق بالنفاق البروتستنتي . وهنا تمارس هيتايرية الرجل على نحو اكثر فتوراً . والخيانة الزوجية من جانب المرأة اقل انتشاراً . ومع ذلك ، وكما في جميع انواع الزواج ، تظل الكائنات البشريةمثلما كانت قبل الزواج . ولما كان بورجوازيو البلدان البروتستنتية في الأغلب سخفاء متحذلقين ، فان هذا الزواج الاحادي البروتستنتي لايجلب الى الشركة الزوجية ، في المتوسط من احسن الحالات ، غير ضجر ثقيل يطلق عليه اسم السعادة العائلية . وخير مرآة لطريقتي الزواج هاتين هي الرواية : الرواية الفرنسية ، للاسلوب الكاثوليكي ، والرواية الألمانية، للاسلوب البروتستنتي . وفي كل من هاتين الروايتين « سيحصل المرء على نصيبه » : في الرواية الألمانيةسيحصل الشاب على الفتاة ، وفي الرواية الفرنسية ، سيحصل الزوج على القرون . وليس من اليسير دائماً ان يقال من هو الأسوأ نصيباً من بين الاثنين . ولذلك فان سأم الرواية الألمانية يبعث في نفس البرجوازي الفرنسي هولاً يساوي الهول الذي

---

(١) « يعني مورغان باسم هيتايرية (Hetairisme) العلاقات خارج الزوجية من قبل الرجال مع نساء غير متزوجات على هامش الاقتران الزوجي ، وهي علاقات مزدهرة ، كما هو معلوم ، بشتى أشكالها أثناء كل عهد الحضارة ، وهي تتجه أكثر فأكثر نحو البغاء السافر » (انجلز) .

تبعثه في نفس البرجوازي الألماني السخيف « لا اخلاقية » الرواية الفرنسية . أما في الآونة الأخيرة ، ومنذ أن باتت « برلين تصبح عاصمة عالمية » ، فقد اخذت الرواية الألمانية تتعبأ ، على نحو اقل استحياء بعض الشيء ، بالهيتايرية والخيانة الزوجية ، المعروفتين جيداً هناك ، ومنذ امد بعيد .

ولكن الزواج في الحالين ، قائم على اساس الوضع الطبقي للشريكين ، واذن فهو ما يزال ، من هذه الناحية ، زواج مواءمة . وفي الحالين أيضاً يتحول زواج المواءمة هذا في الغالب نوعاً ما ، الى بغاء في منتهى القذارة – من الطرفين أحياناً ، ولكن من المرأة على نحو اكثر تواترا بكثير . واذا كانت هذه تتميز عن المومس العادية، فما ذلك إلا لأنها لاتؤجر جسدها بالقطعة ، شأن عاملة بالاجرة بل تبيعه نهائياً ، شأن العبدة . وعلى جميع زيجات المواءمة ينطبق قول فورييه : « مثلما في النحو ، النفيان يساويان اثباتاً ، هكذا في الاخلاق الزوجية ، البغاءان يساويان فضيلة »[1] .

ان الحب الجنسي لايمكن أن يكون وليس هو القاعدة الحقيقية للعلاقات مع المرأة إلا في الطبقات المضطهدة ، أي لدى البروليتاريا في أيامنا هذه ، سواء أكانت هذه العلاقات مصادقاً عليها رسمياً أم لا . ولكن الأمر هو أن جميع اسس الزواج الاحادي الكلاسيكي منسوفة هنا . فليس ثمة اية ملكية ، وهي التي من أجل المحافظة عليها وتوارثها على وجه التحديد نشأ الزواج الاحادي وقامت هيمنة الرجل، وبالتالي ليس ثمة اي دافع لابراز الهيمنة المذكورة . وفوق ذلك ، لاتتوفر حتى الوسائل لابرازها . والحقوق البرجوازية التي تحمي هذه الهيمنة غير موجودة

---

(١) يستشهد انجلز هنا بمقطع من « رسالة في الشركة المنزلية – الزراعية » ، ١٨٢٢ ، لفورييه ، هذا المؤلف الذي أدخله المؤلف فيما بعد في كتابه « نظرية الوحدة الكونية » ، المجلد الثالث ، المؤلفات الكاملة ، الجزء الرابع ، ١٨٤١ ، ص ١٢٠
انظر ، بشأن فورييه الحاشية عنه في فصل « من الرأسمالية الى الاشتراكية » .

إلا بالنسبة للمالكين ولعلاقاتهم مع البروليتاريين ، وهي تكلف غالياً . ولما كان المال غير متوفر ، فهي اذن لاتصلح البتة فيا يتعلق بوضع العامل حيال زوجته . والعلاقات التي تبت بالامر في هذا الظرف انما هي علاقات شخصية واجتماعيةمغايرة تماماً . وفوق ذلك ، فمنذ ان انتزعت الصناعة الكبيرة المرأة من البيت فبعثت بها الى سوق العمل والى المعمل، وباتت تجعل منها في الغالب الى حد ما السندللعائلة، زال من بيت البروليتاري كل اساس للبقية الباقية من الهيمنة المذكورة – اللهم ، ربما أيضاً ، إلا بقية من الشراسة نحو النساء التي دخلت في العـــادات مع ادخال الزواج الاحادي . وهكذا فان عائلة البروليتاري لم تعد احادية الزواج بالمعنى الدقيق للعبـــارة ، حتى وان يكن يوجد ، من طرف ومن آخر ،الحب الاكثر تأججاً والوفاء الاكثر اطلاقاً ، وبرغم جميع النعم المحتملة الروحية والارضية . ولذلك فان رفيقتي الزواج الاحادي الازليتين ، الهيتايرية والخيانة الزوجيـــة ، لاتلعبان هنا إلا دوراً يزداد تلاشياً باطراد . لقد استعادت المرأة فعلياً الحق في الطلاق . فاذا لم يكن في الوسع الاحتمال ، يفضل الانفصال . وبالاختصار ان الاقتران البروليتـــاري احادي الزواج بالمعنى الاشتقاقي للكلمة ، وليس قط بالمعنى التاريخي .

صحيح ان حقوقيينا يرون ان تقدم التشريع ينتزع من النساء ، بمقدار متزايد ابداً ، كل داع للشكوى . ان النظم التشريعية للحضارة الحديثة تعترف اكثر فاكثر ، في المقام الأول ، بأن الزواج لابد له ، لكي يكون شرعياً، ان يكون عقداً ارتضاه الطرفان بحرية ، وفي المقام الثاني ، بان الطرفين يجب ان يكون لهما ، حتى اثناء الزواج ، الحقوق نفسها والواجبات نفسها احدهما حيال الآخر . ولو ان هذين الشرطين كانا متحققين منطقيا ، لكانت النساء قد نلن كل مايمكن ان يرغبن به .

هذا التعليل الحقوقي نوعيا هو بالضبط التعليل الذي يرد به البرجوازي

الجمهوري الراديكالي على البروليتاري ويغلق فمه . فالمقدر ان عقد العمل قد تم بين الطرفين بحرية . ولكنه يعتبر معقوداً بحرية لمجرد ان القانون يسجل على الورق المساواة بين الطرفين . واما السلطة التي يعطيها الفرق في الوضع الطبقي لأحد الطرفين ، والضغط الذي يمارسه هذا على الطرف الآخر ، أي الظرف الاقتصادي الفعلي للشريكين – فأمر لايهتم به القانون البتة . واثناء مدة عقد العمل ، فالمقدر ايضاً أن الطرفين يتمتعان بالحقوق ذاتها ، بقدر مالم يتخل عنها احدهما او الآخر بصريح العبارة . وأما ان تكون الظروف الاقتصادية ترغم العامل على التخلي حتى عن الشبه الاخير للمساواة في الحقوق ، فأمر لايستطيع القانون حياله شيئاً .

وفيما يتعلق بالزواج ، يبدو القانون ، حتى الاكثر ليبيرالية ، مرتاحاً اكمل الارتياح متى اعطى الطرفان ، بالشكل الصحيح اللازم ، موافقتهما الحرة على المحضر . واما مايجري وراء الكواليس الحقوقية ، حيث تجري الحياة الفعلية ، وأما باية صورة يتم الحصول على هذه الموافقة الحرة ، فأمر لايهتم به القانون ولا الحقوقيون . ومع ذلك ، فقد كان لابد لابسط لجوء الى الحقوق المقارنة ان يبين هنا للحقوقيين ماهي قيمة هذه الموافقة الحرة . ففي البلدان التي يؤمن فيها للاولاد بحكم القانون جزء الزامي من ثروة الوالدين ، وحيث لايمكن بالتالي حرمانهم من الارث – في المانيا ، في البلدان التي تطبق فيها الحقوق الفرنسية ، الخ – يتوجب على الأولاد ، من اجل اتمام عقد الزواج ، ان يحصلوا على موافقة الوالدين . وفي البلدان التي تطبق فيها الحقوق الانكليزية ، حيث لاتؤلف موافقة الوالدين شرطاً قانونياً لعقد الزواج ، يملك الوالدان كامل الحرية في الوصية ، وفي وسعهما حرمان اولادهما من الأرث على هواهما . ولكن من البدهي ان حرية عقد الزواج هي ، برغم هذا ، وبسبب هذا الضبط ، ليست ، في الطبقات التي فيها مايورث ، اكبر بشعرة في انكلترا وفي اميركا مما هي في فرنسا وفي المانيا .

وليس بافضل من هذا أمر المساواة الحقوقية للرجل والمرأة في الزواج .

والتفاوت في الحقوق بين الطرفين ، الذي ورثناه من الظروف الاجتماعية السابقة، ليس البتة سبب الاضطهاد الاقتصادي للمرأة بل هو نتيجتـــه . ففي الاقتصاد المنزلي الشيوعي القديم الذي كان يضم كثيرا من الازواج المقترنين مع اولادهم ، كانت ادارة امور المنزل ، الموكولة الى النسله ، صناعة عامـــة ذات ضرورة اجتماعية ، شأنها في ذلك شأن تقديم الرجال للاغذية . وقد بات الأمر على خلاف ذلك تماما مع الاسرة الابوية ، وزيادةعلى هذا ايضـــاً مع الاسرة الفردية احادية الزواج . لقد فقدت ادارة أمور المنزل طابعها العام . لم تعد تخص المجتمع ، انمـا اصبحت خدمة خاصة ، باتت المرأة الخادمة الأولى،ونحيت عن المشاركةفي الانتاج الاجتماعي . وماأعادت فتح طريق الانتاج الاجتماعي — وذلك للمرأة البروليتارية فقط — غير الصناعة الكبيرة في ايامنا هذه ، ولكن في ظروف تبقى معها المرأة مستبعدة من الانتاج الاجتماعى ولاتستطيـع كسب أي شيء اذا هي كانت تقوم باداء واجباتها في الخدمة الخاصة للعائلة : ومن جهة أخري ، تكون فيها غير قادرة على القيام بواجباتها العائلية اذا كانت تريد الاشتراك في الصناعة العامة والكسب لحسابها الخاص . وكذلك هي الحال بالنسبة للمرأة في جميـع فروع النشاط ، في الطب وفي المحاماة ، كما في المصنع . ان العائلة الاقترانيةالحديثة قائمة على الاستعباد المنزلي للمرأة ، استعباداً سافراً او محجباً ، والمجتمع الحديث انما هو كتلة مؤلفة حصراً من عائلات اقترانية كأنما هي جزيئات بالمقدار نفسه . وفي أيامنا هذه ، لابد للرجل ، في معظم الحالات ، ان يكون سند العائلة ، ولزام عليه ان يوفرلها معاشها ، على الأقل في الطبقات المالكة ، وان هذا ليعطيه سلطة عليا لايحتاج أي امتياز حقوقي ان يدعمها . ان الرجل ، في العائلة ، هو البرجوازي ، والمرأة تقوم بدور البروليتاري. ولكن الطابـعالنوعي للاضطهاد الاقتصادي النازلبالبروليتاريا لايتجلى بكل شدته ، في العالم الصناعي ، الا منذ الغاء جميـع الامتيازاتالشرعية للطبقة الرأسمالية وتقرير المساواة الحقوقية التامة للطبقتين . فالجمهورية الدمقراطية

لاتزيل التناحر بين الطبقتين ، بل بالعكس ، انها هي التي توفر ، وأول من يوفر الساحة التي سيتم عليها حسم المعركة بينها . وعلى هذا النحو ذاته فانالطابع الخاص لهيمنة الرجل على المرأة في العائلة الحديثة ، وكذلك ضرورة وكيفيةاقامةمساواة اجتماعية حقيقية بين الجنسين ، لن تظهر بكل جلاء الا حين سيكون للرجل والمرأة حقوقياً حقوق متساوية اطلاقاً . واذ ذاك سيتبين ان لانعتاق المرأةشرطاً أولياً هو دخول كل الجنس الانثوي في الصناعة العامة وان هذا الشرط يتطلب بدوره زوال العائلة الاقترانية بوصفها وحدة اقتصادية للمجتمع .

* * *

اننا الآن سائرون نحو ثورة اجتماعية ستتلاشى فيها الاسس الاقتصادية الحالية للزواج الاحادي ، وان هذا لأمر مؤكد قدر ما هو تلاشي الاسس التي يقوم عليها متمم هذا الزواج الاحادي ، ألا وهو البغاء . ان الزواج الاحادي قد تولّد من تمركز ثروات هامة في يد بذاتها — هي يد الرجل — ومن الرغبة في توريث هذه الثروات لاولاد هذا الرجل ، لا لاولاد أحد سواه . ومن أجل هذا كان لا بد من وحدانية الزواج للمرأة ، لا وحدانية الزواج للرجل ، حتى أن وحدانية الزواج هذه للاولى لا تعيق البتة تعدد زواج الآخر بصورة سافرة او مستترة . ولكن الثورة الاجتماعية الوشيكة ، اذ تحول على الاقل القسم الاعظم كثيراً من الثروات الدائمة القابلة للتوريث — وسائل الانتاج - الى ملكية جماعية ، ستنقص كل هذه الهموم حول الإرث الى حدها الادنى . ولما كان الزواج الوحداني قد تولد عن أسباب اقتصادية ، فهل تراه سيزول بزوال هذه الاسباب ؟

في الوسع الإجابة بحق : انه بالاحرى ، بدلاً من أن يزول ، سيبدأ منذ ذلك الحين بأن يتحقق على الوجه الاكمل . فالواقع أن العمل المأجور ،

والبروليتاريا ، سيزولان هما ايضاً عند تحول وسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية ، وبالتالي ، ستزول الحاجة التي تضطر عدداً من النسوة (وهو عدد يسمح الإحصاء بحسابه) لممارسة البغاء من أجل المال . ويختفي البغاء ، واما الزواج الاحادي ، فانه ، بدلاً من أن يميـــل الى الافول ، يصبح أخيراً حقيقة واقعية ـ حتى للرجـال . »

وبالتالي سيتحول وضع الرجال ، على كل حال ، تحولاً عميقاً . ولكن وضع النساء ، جميـع النساء ، سيطرأ عليـه ، هو ايضاً ، تغير هام . فاذ تتحول وسائل الانتاج الى ملكية عامة ، تكف العائلة الزوجية عن أن تكون الوحدة الاقتصادية للمجتمع . ويتحول الاقتصاد المنزلي الى صناعة اجتماعيـة . وتغدو اعالة الاولاد وتربيتهم من الشؤون العامة ، ويرعى المجتمع ايضاً جميـع الاطفال ، سواء أكانوا شرعيين أم طبيعيين . وبذلك يزول القلق من « العواقب » ، هذا السبب الاجتماعي الجوهري - الاخلاقي بقدر ما هو اقتصادي ـ الذي يمنع فتاة صبية من اعطاء نفسها بدون حرج لمن تحب . أليس هـذا سبباً كافياً لـكي تقوم شيئاً فشيئاً حرية اكبر في العلاقـات الجنسية ، ولـكي يتـكون في الوقت نفسه رأي عام اقل تشدداً فيما يتعلق بشرف العذارى او بعار الزوجات . وأخـيراً ، ألم نر أن الزواج الاحادي والبغاء هما ، في العالم الحديث ، نقيضان ، ولكنهما نقيضان متلازمان لا انفصال بينهما ، هما قطبا وضع اجتماعي واحد بعينه ؟ وهـل يمكن للبغاء أن يزول بدون أن يجر معه الزواج الاحادي الى الهاوية ؟

هنـا يدخل الميدان عنصر جديد ، عنصر كان ، في العهد الذي نشأ فيه الزواج الاحادي ، موجوداً في الاكثر بصورة نواة : الحب الجنسي الفردي .

★ ★ ★

لا بد ، من أجل ان تتحقق حرية عقد الزواج الـكاملة تحققاً تاماً وبصورة

عامة ، من ان تكون ازالة الانتاج الرأسمالي وظروف الملكية التي اقامها قد ابعدت جميع الاعتبارات الاقتصادية الملحقة التي تمارس الآن ايضاً تأثيراً شديداً على اختيار الزوجين . واذ ذاك لن يبقى من دافع غير التحابب .

ولكن لما كان الحب الجنسي حصرياً بطبيعته ـ بالرغم من ان هذه الحصرية لا تتحقق على نحو كامل ، في ايامنا هذه ، الا لدى المرأة ـ فان الزواج القائم على الحب الجنسي هو اذن ، بطبيعته ، اقتراني . وقد رأينا كم كان باشوفن[1] على حق في اعتباره التقدم الذي يمثله الانتقال من الزواج جماعة بجماعة الى الزواج الاقتراني من فعل النساء بصورة اساسية . ولا ينبغي ان يوضع في حساب الرجل غير التخلي عن الزواج الثنائي لمصلحة الزواج الاحادي . وقـــد كان تأثيره ، تاريخياً ، في الغالب ، ان جعل وضع النساء يسوء ويسر الخيانة الزوجية للرجال . فلتبعد الآن الظروف الاقتصادية التي كانت النساء بسببها يتحملن هذه الخيانة الزوجية المعتادة من جانب الرجل (قلق على معيشتهن، واكثر من هذا ايضاً على مستقبل الاولاد)، يكن الاثر الذي تحدثه مساواة المرأة ، التي يتم الحصول عليها عن هـذا السبيل ، حسب جميع التجارب السابقة ، هو ان يصبح الرجـال احاديي الزوجات بنسبة اكبر بما لا نهاية له مما ستصبح النساء متعددات الازواج .

ولكن ما سوف يزول ، على نحو جد مؤكد ، من الزواج الاحادي انما هي جميع الخصائص التي طبعته عليها ظروف الملكية التي هو مدين لها بنشوئه . وهذه الخصائص هي ، من جهة ، هيمنة الرجل ، ومن جهة اخرى ، عدم امكانية فسخ الزواج . ان هيمنة الرجل في الزواج هي مجرد نتيجـــة لهيمنته الاقتصادية ولسوف تزول من تلقاء نفسها مع هذه . واما عدم امكانية فسخ الزواج فهو ، في

---

(١) جوهان جاكوب باشوفن : (١٨١٥ — ١٨٨٧) : حقوقي ومؤرخ وعالم آثار سويسري . استاذ الحقوق الرومانية في بال ، صاحب مؤلف عن « الحقوق الأمومية » ، ١٩٦١ .

قسم منه ، نتيجة الوضع الاقتصادي الذي نشأ فيه الزواج الاحادي ، وفي قسم آخر تقليد من العهد الذي لم تكن فيه العلاقة بين هذا الوضع الاقتصادي وبين الزواج الاحادي قد تم ادراكها بعد بوضوح وكانت تتعرض لتشويه ديني . ومن الآن فصاعداً بات تعذر الفسخ هذا منتهكاً من ألف جانب . واذا كان الزواج القائم على الحب هو وحده الاخلاقي ، فان الزواج الذي يظل الحب قائماً فيه هو وحده الاخلاقي ايضاً . ولكن دوام فورة الحب الجنسي الفردي يختلف كثيراً باختلاف الافراد ، لا سيما لدى الرجال ، والنضوب الكلي للهوى ، او حلول غرام متأجج محله ، يجعل من الطلاق صنيعاً حسناً للطرفين وللمجتمع ايضاً . وسيوفر على الناس فقط الخوض في حمأة دعوى طلاق غير ذات جدوى .

وإذن فان مانستطيع اليوم تخمينه فيما يتعلق بكيفية تنظيم العلاقات الجنسية بعد الكنس الوشيك للانتاج الرأسمالي هو ، في الغالب ، ذو طابع سلبي وقاصر ، بصورة رئيسية ، على ماسوف يزول . ولكن ما هي العناصر الجديدة التي ستنضاف إلى ذلك ؟ ان هذا سيتقرر حين سيكبر جيل جديد : جيل من الرجال لن يتاح لهم ابداً ، في حياتهم كلها ، أن يشتروا استسلام امرأة بالمال أو بأية وسائل قدرة اجتماعية اخرى ، جيل من النساء لن يحدث لهن ابداً أن يعطين انفسهن لرجل بدافع غير دافع الحب الحقيقي او أن يمتنعن عمن يعشقن خوفاً من عواقب هذا الاستسلام الاقتصادية . وحين سيوجد هؤلاء الناس ، فلن يكترثوا قط بما يعتقد اليوم ان سينبغي لهم فعله ! ولسوف يصنعون بأنفسهم مسلكهم الخاص ويخلقون الرأي العام المطابق ، وعلى اساسه سيحكمون على سلوك كل فرد — وينتهى الأمر .

مقتطف من « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»
الفصل الثاني ، ١٨٨٤ ، ترجمة ا . بوتيجيللي ،
المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٤ .

النهضة

ان التاريخ الحديث – ومعه انطلاقة العلم – يبدأ مع ذلك العصر الجبار : النهضة . وفي البحث الذي كان ينبغي ان يكون مقدمة لكتاب « ديالكتيك الطبيعة » ، وكأنما كان انجلز يضع مؤلفه كله في الضوء الذي حملته الى العالم تلك الهزة التاريخية الهائلة ، يبين أي شيء كانت النهضة ، « عصراً كان في حاجة الى عمالقة وقد ولد عمالقة ... » .

ان الدراسة الحديثة للطبيعة – هذه الدراسة التي بلغت وحدها تطوراً علمياً منهجياً كاملا ، بعكس حدوس القدماء العامة في فلسفة الطبيعة واكتشافات العرب البالغة اقصى الأهمية الا انها متشتة وقد ضاع معظمها بدون نتائج – ان هذه الدراسة الحديثة للطبيعة قد بدأت ، مثل كل التاريخ الحديث ، من العصر الجبار الذي نسميه نحن الالمان بالاصلاح على اساس المصيبة القومية التي ألمت بنا في ذلك الوقت[1] ، والذي يسميه الفرنسيون بالنهضة والايطاليون بالسانكسانتو ، برغم ان اياً من هذه التعابير لا يعطى فكرة كاملة عنه . انه العصر الذي يبدأ بالنصف الثاني من القرن الخامس عشر. فبالاستناد الى بورجوازيي المدن، حطمت

---

(١) ان « المصيبة القومية » لاتعني هنا الاصلاح نفسه ، بل تعني ان قوى الشعب الالماني الثورية التي اتخذ نضالها شكلاً دينياً – انظر الصفحات التي كتبها انجلز عن حرب الفلاحين في هذا الكتاب – قد اندحرت في « ذلك الوقت »،واندحرت لمدة طويلة من الزمن .

الملكية سلطة النبلاء الاقطاعيين وخلقت الملكيات الكبيرة التي قـــامت بصورة أساسية على القومية ، وفي إطـارها تطورت الأمم الاوروبيـة الحديثة والمجتمع البرجوازي الحـديث . وفي الوقت الذي كانت فيه البرجوازية وطبقـة النبلاء ماتزالان تتصارعان ، انبأت حرب الفلاحين في المانيا[1] على نحو نبوي بالصراعات الطبقية المقبلة ، طالعة على المسرح ليس فقط بالفلاحين الثـائرين ـ الامر الذي لم يعد بدعة جديدة آنذاك ـ بل طلعت على المسرح أيضاً، ووراءهم، برو ّاد البروليتاريا الحديثة السابقين، وفي يدهم الراية الحمراء، وعلى شفاههم مطلب مشاعية الممتلكات. وفي المخطوطات التي استخلصت من سقوط بيزنطة، وفي التماثيل القديمة التي انتشلت من خرائب روما، كان ينكشف للغرب المأخوذ عالم جديد : العهد القديم اليوناني. وراحت صوره المتألقة تبـــدد أشباح القرون الوسطى . وكانت ايطاليـا تولد في ازدهار فني لا ريب فيه بدا كأنه انعكاس للعهد القديم الكلاسيكي ولم يجيء بعـد له مثيل . وفي ايطاليا وفرنسا والمانيا كان يظهر ادب جديد ، هو الأدب الحديث الاول . وسرعان بعد ذلك ماعرفت انكلترا واسبانيا عصرهما الأدبي الكلاسيكي وتحطمت حواجز العالم[2] القديم، وللمرة الاولى اكتشفت الارض حقاً، وأرسيت الدعائم للانتقال من الحرفية الى المانيفا كتورة التي كان عليها، بدورها، ان تؤلف نقطة انطلاق الصناعة الكبيرة الحديثة. وتحطمت الدكتاتورية الروحية التي كانت للكنيسة. نبذتها اكثرية الشعوب الجرمانية مباشرة متبنية البروتستانتية ، بينما كان يضرب جذوره أعمق فأعمق ، لدى الشعوب الرومانيـــة ، فكر حر نشيـط ، مأخوذ عن العرب ومتغذ بالفلسفة اليونانية المكتشفة لتوها ، ويمهـــد لمادية القرن الثامن عشر .

كان ذلك اكبر انقلاب تقدمي سبق ان عرفته الانسانيـة ،كان عصراً

---

(١) انظر الفصل المتعلق بها في هذا الكتاب .

(٢) يستعمل انجلز هنا تعبير Orbis terrarum اللاتيني ، ومعناه العالم (المترجم)

في حاجة الى عمالقة وقد ولّد عمالقة ، عمالقة في الفكر والعاطفة والسجية، عمالقة شمول وتبحر . ان الرجال الذين أسسوا السيطرة الحديثة للبرجوازية قد كانوا كل شيء ، خلا كونهم أسرى الضيق البرجوازي . بالعكس ، ان روح العصر المغامرة قد مستهم جميعاً بنفحتها أكثر أو أقل . ومن الصعب ألا يجد المرء في ذلك العهد رجلا ذا شأن لم يقم برحلات طويلة ، ولم يتكلم اربع او خمس لغات ، ولم يلمع في عدة اختصاصات . ان ليوناردو دوفنشي[١] لم يكن رساماً كبيراً وحسب ، بل كان أيضاً رياضياً وميكانيكياً ومهندساً بارزاً ، تدين له شتى فروع الفيزياء باكتشافات هامة ، وكان البرت دورر[٢] رساماً ونحاتاً ومثّالاً ومعمارياً ، وفوق ذلك فقد اخترع نظام تحصين ينطوي على عدد كبير من الافكار اخذها عنه بعد وقت طويل مونتالمبرت[٣] والفن الحديث للتحصين في المانيا . وكان مكيافيللي[٤] رجل دولة ومؤرخاً وشاعراً ، وفي الوقت نفسه اول كاتب عسكري في الازمنة الحديثة جدير بالذكر . ولم يقتصر لوثر[٥] على تطهير الكنيسة ، بل واللغة الالمانية ايضاً ، فهو الذي ابدع النثر الالماني الحديث وألف نص ولحن ذلك

---

(١) ليوناردو دوفنشي (١٤٣٥ – ١٥١٩) .

(٢) البرت دورر (١٤٧١ – ١٥٢٨) .

(٣) مارك ريفيه مونتالمبرت (١٧١٤ – ١٨٠٠) جنرال فرنسي ، مهندس في سلاح الهدسة ، رائد نظام التحصينات في القرن التاسع عشر ، وبخاصة الخط متعدد الزوايا .

(٤) نيكولا مكيافيللي (١٤٦٩ – ١٥٢٧) : كاتب ، ومؤرخ سياسي ايطالي ، قليلاً ما ترتبط أفكاره بالسمعة « السيئة » التي جعلت له . كان على الأخص الايديولوجي الحصيف جداً للبرجوازية في فجر الرأسمالية .

(٥) مارتن لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) : مصلح الماني ، مؤسس البروتستانتية (اللوثرية) . ايديولوجي البرجوازية الالمانية . اثناء حرب الفلاحين عام ١٥٢٥ ، وقف ضد الفلاحين وفقراء المدن الثائرين .

النشيد المفعم ثقـــة بالنصر ، الذي اصبح مارسييز القرن السادس عشر[1] .
ان ابطال ذلك الزمان لم يكونوا بعـــد عبيد تقسيم العمل ، الذي غالباً ما نحس لدى الذين جاؤوا بعدهم أية حدود يفرض وأي ضيق يولّد . ولكن ما يميزهم على الاخص هو أنهم ، بدون استثناء تقريبـــاً ، غائصون كلياً في حركة زمانهم ، في النضال العملي ، انهم يتحيزون ، يدخلون المعركة ، منهم من يدخلها بالقول والكتابة ، ومنهم من يدخلها بالسيف، وغالباً بالصورتين . ومن هنا كانت الشمولية وتلك القوة في السجية اللتان تجعلان منهم رجالاً كاملين . علماء المكاتب هم الاستثناء : إما أنهم أناس من المرتبة الثانية أو الثالثة ، واما متحذلقون ضيقو الافق أهل حيطة وحذر لايريدون أن يحرقوا أصابعهم .

وفي ذلك الزمن كانت دراسة الطبيعة تجري ، هي ايضاً ، في خضم الثورة العامة ، وكانت هي ايضاً ثورية من اولها الى آخرها : اما كان عليها ان تكتسب بالنضال حقها في الوجود ؟ ويدأ بيد مع الايطاليين العظام الذين تبدأ بهم الفلسفة الحديثة ، قدمت شهداءها طعاماً للنار واسرى لزنزانات محاكم التفتيش . ومما له دلالته ان البروتستانت قد تجاوزوا الكاثوليك في اضطهاد الدراسة الحرة للطبيعة . ان كالفان[2] قد احرق بالنار سيرفيت[3] وهو على وشك اكتشاف دوران الدم ،

---

(١) المقصود كورال لوثر Einfeste Burg ist Unsergott (الحصن المنيع مأمون) . وكان هايني هو الذي سماه « مارسييز الاصلاح » في كتابه « حول تاريخ الدين والفلسفة في المانيا » (١٨٣٤) .

(٢) جان كالفان (١٥٠٠ - ١٥٦٤) : زعيم الاصلاح في فرنسا ، استقر فيما بعد في جنيف ، وهو مؤسس فرع من البروتستانتية متميز عن الفرع اللوثيري . وقد اصلح بشدة ليس فقط العقيدة والعبادة ، بل والعادات ايضاً . كما طور التعليم الى درجة بعيدة .

(٣) مغيل سيرفيت (١٥١١ - ١٥٥٣) : طبيب اسباني ، مؤلف بحوث هامة عن دوران الدم ، احرق حياً في جنيف بتهمة الزندقة تحت الحاح كالفان .

شاوياً اياه حياً مدة ساعتين . ان عهد التفتيش قد اكتفى ، على الأقل بمجرد حرق جيورد انوبرونو [١] .

وقد كان العمل الثوري الذي اعلن به علم الطبيعة استقلاله مكرّراً ، ان صح التعبير ، حركة لوثير حين رمى الى النار ببراءة البابا ، نشر المؤلف الخالد الذي تحدى به كوبرنيك – [٢] وان يكن باستحياء ، ويمكن القول ، وعلى فراش الموت فقط – [٣] سلطة الكهنوت فيما يتعلق بامور الطبيعة . بهذا العمل يبدأ انعتاق علم الطبيعة من اللاهوت ، برغم ان التحديد في تفاصيل حقوق كل منهما قد استمر حتى ايامنا هذه،وبرغم ان هذا الانعتاق مازال بعيداً عن التحقيق في الكثير من الادمغة،وليس يمنع هذا كون تطور العلوم قد تقدم هو أيضاً ، منذ ذلك الحين بخطى العمالقة،مكتسباً قوة يمكن القول انها تتناسب ومربع البعد المحذوف (في الزمن) بدءاً من المنشأ . ويبدو انه كان لا بد من البرهنة للعالم على ان النتاج الارفع للمادة العضوية ، الفكر البشري ، يخضع ، من الآن فصاعداً ، لقانون حركة معاكس لقانون حركة المادة غير العضوية . . .

مقتطف من « ديالكتيك الطبيعة » ، المقدمة ، ١٨٧٥ ، ترجمة ا. بوتيجيللي ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦١ .

---

(١) جيورد انو برونو (١٥٥٠ – ١٦٠٠) : فيلسوف ايطالي ، مادي ، طور تعاليم كوبرنيك حول بنية الكون ، وبسبب رفضه التخلي عن افكاره ، احرق حياً بحكم من محاكم التفتيش .

(٢) انظر الهامش حول هذا في فصل « مثالية ومادية » .

(٣) في يوم وفاة كوبرنك بالذات ، تلقى النسخة الأولى من كتابه « de revolutionibus orbium ceelestium »، الذي كان يعرف فيه نظامه عن الكون باعتبار الشمس مركزاً له .

عصيان ١٨٤٩ في المانيا

في ربيع ١٨٤٨ تهب على اوروبا موجة ثورية عارمة ، منطلقة من باريس . « في ٢٤ شباط ١٨٤٨ ، تم طرد لويس فيليب من باريس واعلان الجمهورية الفرنسية، وفي ١٣ آذار ، اطاح شعب فيينا بحكومة الأمير مترنيخ وارغمه على الفرار من البلاد مكللاً بالخزي . وفي ١٨ آذار ، حمل شعب برلين السلاح ، وبعد صراع ضار استمر ١٨ ساعة تمتع برؤية الملك يستسلم امامه ... اما مصير هذه الثورة فيما يتعلق بالمانيا ، فان انجلز - وقد اشترك فيها والسلاح بيده - يتحدث عنه في كتابه « الثورة والثورة المضادة في المانيا » ، فيقول :

« منذ بداية نيسان ١٨٤٨ اوقف السيل الثوري على طول القارة الأوروبية بالحلف الذي عقدته على الفور مع المغلوبين طبقات المجتمع التي كانت قد افادت من الانتصار الأول » . والواقع ان البرجوازية الرأسمالية ، بعد ان بلغت هدفها — وهو ازاحة الرجعية الملكية والاقطاعية — قد استولى عليها الخوف من قدرة البروليتاريا التي استندت اليها موقتاً . فهي اذن تتوخى انهاء الثورة باقصى سرعة . ففي فرنسا، بلغت هذا الهدف منذ ايام حزيران ١٨٤٨ الدامية التي كانت أول معركة طبقية كبرى بين البروليتاريا والبرجوازية .

وفي المانيا ، « كان من سوء حظ البرجوازية فرط تأخرها بالوصول » ، على حد تعبير انجلز . انها اضعف . وهي ، وقد ارعبها الغليان الشعبي ، تبحث لنفسها عن حلفاء من الذين — كالملكية وجيشها وبورقراطيتها،والارستوقراطية الكبيرةالاقطاعية وصغار النبلاء — لاينتظرون غير الفرصة السانحة من أجل... التخلص منها و «العودة بالمانيا الى الحال التي كانت عليها قبل احداث آذار » . وهذا حدث بعد ذلك بقليل . في أول تشرين الثاني ١٨٤٨ سحقت الحركة الدمقراطية في فيينا ، وفي التاسع منه حل ملك بروسيا الجمعية التأسيسية في برلين . وهكذا باتت البرجوازية في خطر من ان ترى

ثمار معاركها الأولى تفلت بعد هذا من ايديها ، فحاولت اذ ذاك تحقيق واحد على الأقل من اهدافها : تنظيم سياسي لألمانيا في اتحـاد كونفيدرالي جرماني ، بحيث توضع نهاية للحواجز التي كانت تعزل الولايات الالمانية العديدة بعضها عن بعض معيقة بذلك تطور الرأسمالية. ومن هذه الناحية، كان « دستور الريخ » الذي اعده برلمان فرنكفورت(١) مستجيباً لامانيها . وعدا ذلك فانه يهم البرجوازية الصغيرة وحتى الطبقة العاملة بقدر ما يقدم بعض ملامح مـن الليبيرالية . ولكن ملك بروسيا وامبراطور المانيا وحكومات مختلف الولايات الالمانية ترفض « دستور الريخ » . ويغدو اختبار القوى النهائي امراً لا مفر منـه . فينفجر العصيان في أيار ١٨٤٩ . وبعد ذلـك بشهرين ينتهي بنجاح الثورة المضادة .

هـذا العصيان ، ولا سيما موقف الطبقات التي اشتركت فيه ، هو ما يصفه انجلز (الذي لم يكن هنا مجرد شاهد ، بل كان قبل كل شيء محارباً) في الصفحات التالية . وان ثمةلاساسا لاعتبار الملاحظات التييبديها بهذا الصدد حولالمسلك السياسي للبرجوازية الصغيرة ملاحظات ذات اهمية تتجاوز الى حد بعيد اطار الحادث موضع البحث .

---

(١) في آذار ١٨٤٨ ، قرر قرابة خمسين ليبيراليا ، بدافع من الموجة الثورية، وبهدف اعطاء الريخ المجزأ والرجعي دستوراً وحيداً دمقراطياً بعض الشيء ، الدعوة الى انعقاد برلمان تحضيري ، مؤلف من اعضاء الجمعيات في مختلف الولايات . وهذا البرلمان بدوره قرر انتخاب جمعية وطنية بالاقتراع الشامل غير المباشر . وفي ايار ، اتخذت هذه الجمعية الوطنية ، المؤلفة من ٥٨٩ نائباً ، مقراً لها في فرنكفورت على المين .

تميزت الجمعية الوطنية في فرنكفورت بعدم اهليتهـا . فقد تركت الأمور كمـا وجدتها ، على حد قول انجلز . « ان واقع كون مصير الثورة قد تقرر في فيينا كما في برلين ، وكون اهم المسائل واكثرها حيوية قد تمت تسويتها في هاتين العاصمتين دون ادنى اكتراث ابداً بوجود جمعية فرنكفورت ، هـذا الواقع كاف وحده للحكم على ان هـذا الجهـاز لم يكن سوى مجرد نادٍ للمناقشة ، مؤلف من كومة من القويقمات كانت تسمح للحكومةبأن تستخدمها استخدامها لدمىبرلمانية تعرض لتسليةاصحاب الدكاكينوالحرفيين في الولايات الصغيرة والمدن الصغيرة طالما كان يرى من المفيد صرف انتباه هؤلاء السادة » (انجلز) ولم تقم جمعية فرنكفورت ببعض الاعمـال التافهه الا في نيسان ١٨٤٨ ، في النزاع الذي قام بينها وبين امبراطور المانيـا والذي ادى الى العصيان الذي يتحدث عنه انجلز في هذه الصفحات .

كان الصراع بين الحكومات الالمانية[١] من جهة وبرلمان فرنكفورت[٢] من جهة أخرى قد بلغ أخيراً ذروة من الاحتدام جعلت قسماً كبيراً من المانيا يثور ثورة سافرة في الأيام الأولى من شهر أيار ، درسدن أولاً ، ثم بالاتينا البافارية واقسام من بروسيا الرينانية ، وأخيراً باد .

وفي جميع الحالات ، كانت القوة الكفاحية الحقيقية للثائرين ، تلك النواة التي كانت السباقة الى حمل السلاح وقاتلت القوات النظامية ، مؤلفة من الطبقة العاملة في المدن . وبعد انفجار النزاع انضم اليها على وجه العموم شطر من سكان الأرياف الفقراء ، وعمال زراعيون ومزارعون صغار . وكان في صفوف الجيوش الثائرة ، لوقت ما على الأقل ، أكثرية الشبان من جميع الطبقات الأدنى من الطبقة الرأسمالية . ولكن هذا الجمع الخليط بعض الشيء من الشبان سرعان ما تضاءل شيئاً فشيئاً مع اتخاذ الأمور وجهة أكثر جدية . وكان الطلاب ، على وجه الخصوص ، « ممثلو الفكر » هؤلاء ، كما كانوا يحبون أن يسموا هم أنفسهم ، أول الهاربين من صفوف المقاتلين ، اللهم الا اذا تم استبقاؤهم برفعهم الى رتبة ضابط ، وما كانوا يملكون لها ، حقاً ، في الغالب ، أية من المؤهلات المطلوبة .

ولقد دخلت الطبقة العاملة هذا العصيان كما كان من شأنها أن تشترك في أي عصيان آخر واعد بازاحة عقبة ما في مسيرتها نحو السلطة السياسية والثورة الاجتماعية ، أو على الأقل بدفع طبقات المجتمع الأكثر نفوذاً ، ولكنها الأقل جرأة ، في طريق أشد حزماً وأكثر ثورية مما سبق أن سلكت حتى ذلك الحين . حملت الطبقة العاملة السلاح وهي على وعي تام بأن هذه المعركة ليست بمعركتها مباشرة ، ولكنها اتبعت التكتيك الصحيح الوحيد بالنسبة لها : عدم السماح لأية

---

(٢) اي حكومات مختلف الولايات الالمانية، اذ كانت المانيا في ذلك الحين مؤلفه من ٣٦ ولاية (ممالك ، امارات ، مدن حرة) مستقلة .

(٣) انظر الهامش رقم ١ ص ٣٣٣ .

طبقة ارتفعت على اكتافها (كما فعلت البرجوازية عام ١٨٤٨) بأن تعزز سيطرتها الطبقية دون أن تفتح على الأقل ميداناً مؤاتياً للطبقة العاملة من أجل النضال تيسيراً لمصالحها الخاصة ، وفي جميع الحالات ، دفع الأمور الى حد أزمة يحدث فيها اما ارتقاء الأمة كلياً وعلى نحو لا يقاوم في حلبة ثورية ، وأما عودة الوضع القائم قبل الثورة الى حاله قدر الامكان ، جاعلة بذلك نشوب ثورة جديدة أمراً لا مفر منه . وفي الحالين ، كانت الطبقة العاملة تمثل المصالح الحقيقية والمدركة جداً للأمة بأمرها ، دافعة قدر الامكان الى هذا السبيل الثوري الذي أصبح من الآن فصاعداً بالنسبة للمجتمعات العتيقة في اوروبا المتمدنة ، ضرورة تاريخية لابد منها قبل أن يكون في وسع أي منها التطلع من جديد الى تنمية لقواها أكثر اطمئناناً وانتظاماً .

أما أبناء الأرياف الذين انضموا إلى العصيان فقد وقعوا بصورة رئيسية في أحضان الحزب الثوري ، اما بفعل عبء الضرائب الفادح نسبياً ، واما بسبب التكاليف الاقطاعية التي كانت تثقل كواهلهم . وقد كانوا ، دون أن تصدر عنهم مبادرة خاصة ، يؤلفون ذيلاً للطبقات الأخرى الملتحمة في العصيان ، متذبذبين بين العمال من جهة والبرجوازية الصغيرة من جهة أخرى . وفي كل حال تقريباً ، كان وضعهم الاجتماعي الخاص هو الذي يقرر السبيل الذي يسلكون . العامل الزراعي ، على العموم ، كان يساند عامل المدينة ، والمزارع الصغير كان ميالاً الى السير يداً بيد مع صاحب الدكان الصغير .

ان طبقة البرجوازيين الصغار هذه ، التي سبق أن لفتنا الأنظار مراراً مختلفة إلى أهميتها وتأثيرها ، يمكن اعتبارها الطبقة القائدة لعصيان أيار ١٨٤٩ . ولما لم تكن أية مدينة من المدن الكبرى في المانيا داخلة ، هذه المرة ، في عداد مراكز الحركة ، فان طبقة البرجوازيين الصغار ، المهيمنة دائماً في المدن المتوسطة والصغيرة قد أتيح لها أن تأخذ قيادة الحركة في يدها . وقد سبق أن رأينا ، من

جهة أخرى ، ان مصالح هذه الطبقة هي بالضبط التي كانت المدار في هذا الصراع من أجل دستور الريخ وحقوق البرلمان الالماني[1] . وقد كانت الحكومات الموقتة التي قامت في جميع المقاطعات الثائرة تمثل بمعظمها هذه الفئة من الشعب ، والنقطة التي وصلت اليها يمكن بالتالي أن تقدم ، بوجه معقول ، مقدار ما البرجوازية الصغيرة الالمانية قادرة عليه — أي ، كما سنرى ، لا شيء الا الحواب لكل حكم أو كل اليها .

ان البرجوازية الصغيرة ، وهي كبيرة في التبجح ، غير أهل البتة للعمل وشديدة الهلع حين تنبغي المجازفة بشيء ما . وطابع الشح الذي تتسم به صفقاتها التجارية وعملياتها الاقتراضية انما جاء على نحو بارز لكي يعطي سمتها الخاصة طابع انعدام الهمة والاقدام، فلا بد اذن من توقع اتسام عملها السياسي بالصفات ذاتها . وبالفعل ، لقد شجعت البرجوازية الصغيرة العصيان بكلمات طنانة وتبجحات شديدة عما كانت مصممة على القيام به ، وسارعت الى الاستيلاء على السلطة فور اندلاع العصيان ، مع ان هذا قد حدث على رغم منها . وما لستخدمت السلطة الا للقضاء على آثار العصيان . وحينما كان الصدام المسلح قد أوصل الأمور الى أزمة خطيرة ،

---

(١) وبالفعل ، لقد بين انجلز قبل هذا بقليل ، بعد تحليل نموذجي الدقة ان : « المبادىء الأساسية الاولى للدستور الالماني العتيد قد تم التصويت عليها (من قبل برلمان فرنكفورت) في الاشهر الاولى من ربيع وصيف ١٨٤٨ ، في وقت كان غليان الشعبي ما يزال في عنفوانه ، ومع ان القرارات التي تم التصويت عليها كانت رجعية تماماً في حينها ، فهي الآن ، بعد الاعمال التعسفية للحكومة النمساوية والبروسية ، في منتهى الليبرالية بل دمقراطية . لقد تغير معيار المقارنة (...) وعدا ذلك ، فان الاكثرية في الجمعية ، كما رأينا ، كانت قد انتقلت من مكان الى آخر ، وكان نفوذ الحزب الليبرالي والدمقراطي يتعاظم . وهكذا فان دستور الريخ لم يكن فقط يتميز بمنبته ذي المظهر الشعبي حصراً ، بل كان في الوقت نفسه ، برغم جميع تناقضاته ، الدستور الاكثرليبرالية في ألمانيا كلها (...) . وكان طبيعياً ، في هذه الظروف ، ان يتمسك بدستور الريخ الحزب الدمقراطي المزعوم ، أي جمهور البرجوازيين الصغار » .

كان البرجوازيون الصغار منهارين لمرأى الشعب الذي أخذ دعواتهم المتنفخة الى السلاح مأخذ الجد ، منهارين لدى رؤيتهم السلطة وقد وقعت هكذا بين أيديهم هم ، منهارين ، فوق كل شيء ، بفعل العواقب التي قد تجرها عليهم ، وعلى أوضاعهم الاجتماعية ، وعلى ثرواتهم ، السياسة التي كانوا قد اضطروا اضطراراً لانتهاجها . أما كان ينتظر منهم المجازفة بـ « حياتهم وأموالهم » مثلما اعتادوا القول ، في سبيل قضية العصيان ! ألم يضطروا لاستلام مناصب رسمية في العصيان ، الأمر الذي كان من شأنه في حال الهزيمة ، ان يهددهم بفقدان ثروتهم ! وفي حال الانتصار ، أما كانوا على يقين من أن البروليتاريين الظافرين ، الذين كانوا يؤلفون القسم الأعظم من جيشهم المحارب ، سيسارعون الى طردهم من مناصبهم وقلب سياستهم رأساً على عقب ؟ واذ وضعت البرجوازية الصغيرة هكذا بين نارين ، وباتت مهددة من اليمين ومن اليسار ، فانها لم تستطع استخدام سلطتها الا في ترك جميع الأمور تسير الى المغامرة ، الأمر الذي كان ، بحق ، يضيع ما كان لا يزال ممكناً وجوده من فرص النجاح القليلة ويدمر العصيان كلياً . وقد كان تكتيكها ، وبالاصح انعدام تكتيكها ، هو نفسه في كل مكان . ولهذا كانت انتفاضات أيار ١٨٤٩ ، في جميع أجزاء ألمانيا ، على شاكلة واحدة .

استمر الصراع في درسدن أربعة أيام في شوارع المدينـــة . ولم يقتصر أصحاب الدكاكين في درسدن ، « الحرس القومي » ، على الامتناع عن القتال ، بل لقد يسروا ، في حالات عديدة ، عمليات القوات النظامية ضد الثائرين . ومرة أخرى ، كان هؤلاء مؤلفين كلهم تقريباً من عمال المناطق الصناعية المحيطية . وقد وجدوا في اللاجيء الروسي ميشيل باكونين [1] قائداً كفؤاً رابط الجأش ، وقد

(١) ميشيل باكونين (١٨١٤ – ١٨٧٦) : دمقراطي روسي ، هيجيـلي يساري ، أصبح فيما بعد أحد أيديولوجي الفوضوية، وتصرف داخل الأممية الاولى تصرف خصم عنيد للماركسية . وقد طرد من الاممية في عام ١٨٧٢ بسبب نشاطه الانقسامي . انظر فيما بعد فصل « انتقاد الفوضوية » .

أسر هذا فيما بعد وهو الآن سجين في سراديب حصن مونكاس ، في هنغاريا . وجاء تدخل القوات البروسية الجرارة ، فسحق هذا العصيان .

وفي بروسيا الرينانية ، كانت المعارك الحقيقية قليلة الشأن . ولما كانت جميع المدن الكبيرة حصوناً تقودها قلاع ، لم يكن في وسع الثائرين غير خوض بعض المناوشات . وكان يتم زوال المعارضة المسلحة منذ أن يتجمع عدد كاف من القوات النظامية .

وبالعكس ، وقعت في بالاتينا وباد مقاطعة غنية وخصبة وولاية بكاملها في أيدي الانتفاضة . كان ثمة كل شيء ، اموال واسلحة وجنود ، واحتياطات حربية . وانضم جنود الجيش النظامي هم أنفسهم الى الثائرين . وفضلاً عن ذلك ، كانوا في باد في الصفوف الاولى . وفي ساكس وبروسيا الرينانية ، ضحى الثائرون بأنفسهم اكتساباً للوقت اللازم لتنظيم حركة جنوب المانيا . ولم يسبق قط لعصيان جزئي ، إقليمي أن كان في مثل هذا الوضع المؤاتي . كانت تنتظر ثورة في باريس ، وكان الهنغاريون على ابواب فيينا ، وفي جميع الولايات الوسطى من ألمانيا كانت الانتفاضة تلقى التأييد لا من الشعب وحده ، بل ومن القوات النظامية ، وكانت هذه لا تطلب غير فرصة للانضمام اليها جهاراً . ومع ذلك فقد كان مقضياً على الحركة من البداية ، منذ أن وقعت في ايدي البرجوازية الصغيرة . فالأوصياء البرجوازيون الصغار ، ولا سيما الذين في باد ، وعلى رأسهم السيد برنتانو[1] ، لم ينسوا أبداً انهم باغتصابهم منصب وامتيازات العاهل « الشرعي » ، الدوق الكبير ، انما كانوا يرتكبون جريمة الخيانة العظمى . ولقد تربعوا على كراسيهم الوزارية وهم شاعرون

---

(١) لورنز برنتانو (١٨١٣ — ١٨٩١) : محام ، دمقراطي برجوازي صغير من باد . انتخب سنة ١٨٤٨ نائباً في الجمعية الوطنية في فرنكفورت ، حيث كان الى اليسار . رئيس الحكومة الموقتة لباد في عام ١٨٤٩ . بعد هزيمة الانتفاضة ، هاجر الى سويسرا ، ثم الى الولايات المتحدة .

بأنهم يقترفون عمــلاً إجرامياً . فماذا يمكن ان يطلب من أمثـال هؤلاء الجبناء الرعاديد ؟ انهم لم يقتصروا على ترك الانتفاضة تمضي في عفويتهـا ، من غير وحدة قيادة ، وبالتالي بدون فعالية ، بل لقد فعلوا حقـاً كل ما كان في وسـعهم لكسر اندفاعة الحركة ، لإضعافها ، لتدميرها . وقد نجحوا بفضل الدعم الحامي من ذلك النوع من الساسة غير القابلين لأن يسبر المرء أغوارهم ، ابطال البرجوازية الصغيرة « الدمقراطيين » الذين كانوا يتصورون انهم « سينقذون البلاد » فعـلاً ، في حـين انهـم كانوا يتركون انفسـهم يجرون جراً من انوفهم بقبضة اشـــابين خبثاء من طينة برنتابو .

أمـا فيما يتعلق بالقسم العسكري من القضية ، فـلم يسبق قط أن نفذت عمليات حربية باستهتار وحمق اكثر ممـا نفذت تحت قيـادة كبير جنرالات باد ، سيجل [١] ، الملازم السابق في الجيش النظامي . فقد نشرت البلبـلة في كل مكان ، وافلتت كل فرصة طيبة ، واضيعت كل دقيقة ثمينة في بناء مشاريـع ضخمة ، إلا أنها غير قابلة للتحقيق ،واخيراً حين استلم القيادة البولوني الموهوب ميروسلافسكي [٢] كان الجيش قد بات مختل النظام ، مقهوراً ، فاقد المعنويات ، سيء التموين ، يواجه

(١) فرانز سيجل (١٨٢٤-١٩٠٢) : ضابط من باد ، دمقراطي برجوازي صغير ، بعد ان اشترك في الحركة الثورية عامي ١٨٤٨-١٨٤٩ ، اصبح قائـداً أعلى للقوات الثورية في باد اثناء عصيان ١٨٤٩ ، هاجر الى سويسرا ، والى انكلترا ، ثم الى الولايات المتحدة حيث اشترك في حرب الانفصال الى جانب القوات الشمالية .

(٢) لودفيغ ميروسلافسكي (١٨١٤-١٨٧٨) : ثوري بولوني . بعـد ان اشترك في العصيان البولوني لعامي ١٨٣٠-١٨٣١ اشترك في التهيئة لعصيان بوزنان عام ١٨٤٦ . حررته ثورة آذار ١٨٤٨ من السجن . قاد انتفاضة بوزنان ، ثم قـاد نضال الثوار في سيليزيا . بعد ذلك قاد القوات الثورية في باد اثنـــاء عصيان ١٨٤٩ . وفي الخمسينات بحث عن المساندة لدى الاوساط البونابرتية . وأثنـاء عصيان ١٨٦٣ البولوني نودي به دكتاتوراً . وبعد هزيمة العصيان ، هاجر الى فرنسا .

عدواً اكثر منه عدداً بأربع مرات ، وما كان قد بقي لقائده غير أن يخوض في واكهوزل معركة مجيدة ، إلا انها غير ذات جدوى ، وغير ان يقوم بتقهقر بارع، ويشن قتالاً يائساً اخيراً تحت اسوار راستات، ويقدم استقالته . وكما في كل حرب عصيان تكون فيها الجيوش مؤلفة من خليط من جنود ذوي تدريب حسن ومن مجندين غير ذوي تجربة ، فقد كان في الجيش الثوري وفرة من البطولة ووفرة من هلع قليل الصفة العسكرية ، وغير قابل للتفسير في الغالب . ولكن هذا الجيش ، على ما كان لا بد ان يكون عليه من نقص بالضرورة ، قد توفرت له على الأقل هذه الترضية ، وهي ان قوة اكبر منه عدداً اربع مرات ، لم تعتبر كافية لإلحاق الهزيمة به ، وان مئة الف رجل من القوات النظامية ، في حملة ضد عشرين الف ثائر ، قد عاملوه عسكرياً بقدر من الاحترام معادل لما كان من شأنهم ان يبدوه لو كان عليهم ان يقاتلوا الحرس القديم لنابوليون .

لقد انفجر العصيان في أيار ، وفي منتصف تموز ١٨٤٩ كان قد تم التغلب عليه تماماً وكانت الخاتمة للثورة الالمانية الاولى .

مقتطف من « الثورة والثورة المضادة في المانيا »
١٨ ، ١٨٥١ ، ١٨٥٢ ، ترجمة في « الثورة الدمقراطية
البرجوازية في المانيا » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٢.

كومونة باريس

ودكتاتورية البروليتاريا

كتب ماركس في مؤلفه « الحرب الأهلية في فرنسا » . « فجر يوم الثامن عشر من آذار (١٨٧١) استيقظت باريس على صيحة الرعد هذه . لتعش الكومونة ! فما هي هذه الكومونة ، هذا القول الذي يقض مضجع العقل البرجوازي بمثل هذه الشدة ؟» وكان مؤلف ماركس يجيب عن هذا السؤال .

وفي مقدمة كتاب « الحرب الاهلية في فرنسا » ، يعود انجلز الى هذا السؤال ، مشدداً على ناحية ، أساسية في الواقع ، من نشاط كومونة باريس : ما فعلته هذه بالدولة . ولقد أظهر أن الدولة كانت آنذاك « سلطة جديدة ، دمقراطية حقاً» وأضاف قائلاً : وكانت هذه هي دكتاتورية البروليتاريا .

ولسوف يجد المرء في الوقت نفسه ، في المقطع ،تعريفاً للدولة وتقييماً لمستقبلها الذي سبق لانجلز ان قدم عنه تعليلاً مسهباً (انظر فصل « ولادة الدولة ») .

كان لا بد للكومونة من الاعتراف على الفور بأن الطبقة العاملة ، لدى استلامها السلطة ،لاتستطيع الاستمرار في استخدام جهاز الدولة القديم،وكان لابد لهذه الطبقة العاملة ، لئلا تفقد من جديد السيطرة التي هي بالكاد في مستهل الفوز بها ان تقوم ، من جهة، بازالة جهاز العسف القديم المستخدم حتى ذلك الحين ضدها هي بالذات . ولكن لا بد لها ، من جهة اخرى ، ان تأخذ ضمانات ضد مندوبيها وموظفيها بالذات معلنة كونهم قابلين للصرف والتسريح في كل وقت وبدون استثناء.

على م كان يقوم حتى الآن الطابع الأساسي للدولة ؟ لقد خلق المجتمع، بتقسيم بسيط للعمل في الأصل ، اجهزته الخاصة للسهر على مصالحه المشتركة . ولكن، مع الزمن تحولت هذه الأجهزة التي كانت سلطة الدولة هي ذروتها ، تحولت ، اذ راحت تخدم مصالحها الخاصة ، من خادمة للمجتمع الى سيد عليه . وفي الوسع رؤية امثلة على ذلك ليس فقط في الملكية الوارثيه ، بل كذلك في الجمهورية الديمقراطية. وما من مكان يؤلف فيه «الساسة» عشيرة ضمن الأمة اكثر انعزالاً واكثر قدرة مما في اميركا الشمالية ، وعلى وجه التحديد. ان كلا من الحزبين الكبيرين [١] المتناوبين للسلطة هناك يقوده هو نفسه اناس يتخذون من السياسة تجارة ، ويضاربون على المقاعد في الجمعيات التشريعية للاتحاد كما في جمعيات الولايات، أو يتعيشون من التحريض من اجل حزبهم ويجزون على انتصاره بمناصب . ومعروف بما فيه الكفاية كم يسعى الاميركيون منذ ثلاثين عاماً لخلع هذا النير الذي بات غير محتمل، وكيف انهم، برغم كل شيء، يتورطون اعمق فاعمق في مستنقع الفساد هذا. وفي اميركا بالضبط نستطيع ان نرى على احسن وجه كيف تصبح سلطة الدولة مستقلة عن المجتمع الذي كان لا ينبغي لها ، في الاصل ، ان تكون غير مجرد اداة له . هناك ، لاتوجد لا اسرة مالكة ، ولا طبقة نبلاء ولا جيش دائم (خلا حفنة الجنود المستخدمين لمراقبة الهنود الحمر) ولا بيروقراطية مع مناصبها الثابتة وحقوقها التقاعدية [٢] . ومع ذلك فلدينا هنا عصابتان كبيرتان من الساسة المضاربين ، الذين يتناوبون على امتلاك سلطة الدولة ويستثمرونها باشد الوسائل فسادا وفي سبيل اسفه الغايات ، والامة عاجزة في وجه

---

(١) الحزبان الجمهوري والدمقواطي . في الاصل ، كان الحزب الدمقراطي يمثل مصالح كبار الملاكين العقاريين في الجنوب ، وكان الحزب الجمهوري يمثل مصالح الشمال الصناعي . أما اليوم فهذا وذاك هما حزبا الرأسمال المالي .

(٢) معلوم ان وضع الامور في الولايات قد تغير كثيراً في هذا المجال منذ العهد الذي كتب فيه أنجلز هذا السطور ، سنة ١٨٩١ . . .

هذين الكارتيلين الكبيرين من الساسة المزعوم انهم في خدمتها ، الا انهم في الواقع يسيطرون عليها وينهبونها .

وتفادياً لتحول الدول واجهزتها ،التي هي في الاصل خادمة للمجتمع، الى سيدة عليه ، هذا التحول الذي لامفر منه في جميع الانظمة السابقة ، استخدمت الكومونة وسيلتين لابد منها . أولاً،لقد اخضعت جميع مناصب الادارة والقضاء والتعليم لاختيار ذوي العلاقة عن طريق الاقتراع الشامل ، وللتسريح ، طبعاً ، في كل لحظة من قبل ذوي العلاقة هؤلاء بالذات . ثانياً ، لم تعط على الخدمات كلها من ادناها الى اعلاها ، غير الاجرة التي كان يتلقاها العمال الآخرون . وقد كان أعلى راتب تدفعه ٦٠٠٠ فرنك . وهكذا اوقف التسابق على المناصب واوقفت الوصولية ،دون ان نتحدث عن القرار الاضافي القاضي بفرض تكليفات الزامية على المندوبين الى الهيئات التمثيلية .

وهذا التدمير لقدرة الدولة كما كانت حتى الآن واحلال سلطة جديدة ، دمقراطية حقاً ، محلها ، موصوفان بالتفصيل في القسم الثالث من « الحرب الاهلية » (١) . ولكن كان لا بد من العودة هنا باختصار الى بعض من ملامحها ، لان خرافة الدولة قد انتقلت ، في ألمانيا بالضبط ، من الفلسفة الى الوعي المشترك للبرجوازيه وحتى الى وعي كثير من العمال . فالدولة ، في مفهوم الفلاسفة ، هي « تحقق الفكرة » أو ملكوت الرب على الارض مترجماً الى اللغة الفلسفية ، هي الميدان الذي تتحقق فيه الحقيقة والعدالة الازليتان أو يجب ان تتحققا . ومن هنا كان ذلك الاجلال الخرافي للدولة ولكل ما يتصل بها ، وهو اجلال بلغ من سهولة استقراره ان المرء معتاد ، منذ المهد ، على تصور ان جميع امور المجتمع كله وجميع المصالح المشتركة فيه لا يمكن تسويتها الا على النحو الذي تمت به تسويتها

(١) ماركس ، « الحرب الاهلية في فرنسا » ، ١٨٧١، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٦ ، ص ٣٨ ، وما بعدها .

حتى الآن ، اي من قبل الدولة سلطانها القائمة وجوباً . وانه ليدخل في الظن ان قد تحققت خطوة خارقـــة الجرأةأو تم التحرر من الملكية الوراثيـة وبات يقسم بالجمهورية الديمقراطية . ولكن الدولة ، في الواقع ، ليست سوى جهاز لاضطهاد طبقة بيد طبقة اخرى، وهذا في الجمهورية الديمقراطية قدر ما هو في الملكية. واقل ما يمكن القول في هذا انه شر ينتقل منه بالارث الى البروليتاريا الظافرة فيالنضال من اجل السيطرة الطبقية ولن يكون في وسعها ، كما هو شأن الكومونه ، ان تمتنـع نفسها عن ان تقلم الى الحد الاقصى اشد نواحيه ضرراً ، الى ان يكون جيل ترعرع في ظروف اجتماعية جديدة وحرة قادراً على الخلاص من كل سقط متاع الدولة هذا .

ان البرجوازي السخيف الاشتراكي الدمقراطي قد استولى عليه مؤخراً رعب قاتل لدى سماعه التلفظ بكلمة « دكتاتورية البروليتاريا » . طيب، يا سادة، أتريدون ان تعرفوا ما هي ملامح الدكتاتورية ؟ انظروا كومونة باريس . لقد كانت تلك دكتاتورية البروليتاريا .

مقتطف من المقدمة (١٨٩١) لكتاب « الحرب الأهلية في فرنسا » لماركس. المطبوعات الاجتماعية١٩٦٦ .

استعمار الجزائر

كان انجلز ، مثل ماركس ،شديد الاهتمام دائماً بالقضايا الاستعمارية . فكان يفضح ما تقوم به الدول الامبريالية من عسف ونهب ، وينوه بما يبديه أبناء المستعمرات من مقاومة وبما يقومون به من نضالات ضد النير الاستعماري . وهكذا فقد كان من جملة ما كتبه عدة مقالات ، في عامي ١٨٥٧ – ١٨٥٨ ، لنشرة « الموسوعة الاميركية الجديدة » – هي « أفغانستان » ، و « بورما » ، و « الجزائر » – يدين فيها الاستعمار الفرنسي والبريطاني ، بدون مواربة ، برغم ما كان يفرضه عليه ناشره من طلب الاعتدال .

وليس بالأمر الذي لا يكترث له ان يعرف المرء ان هيئة تحرير « الموسوعة الاميركية الجديدة » ، بصرف النظر عن بعض الأخطاء التي وقع فيها انجلز هنا (نظراً لأن مصادر التوثيق كانت ، في ذلك العهد ، بورجوازية فقط) ، قد سمحت لنفسها باجتزائين على الأقل من النص الاصلي (وهو ما لم يعد في حوزتنا) . أحدهما يتعلق بحديث انجلز عن نضال المقاومة الوطنية الذي كان يقوده عبد القادر ، والآخر يتناول ما قام به المارشال بوجو في البلاد . والمقال ، كما هو ، ما يزال برغم ذلك فضحاً شديداً جداً للنهب الاستعماري ولسلوك القوات الفرنسية ، وتعبيراً جلياً عن التضامن الأممي حيال حركة المقاومة الوطنية التي كان يخوضها الشعب الجزائري .

كان حسين بك[1] قد وصل الى السلطة عام ١٨١٨ . وفي عام ١٨٢٣ حدث ان نهبت دار القنصل الفرنسي ، وهوجمت عدة سفن ترفع العلم الفرنسي (من قبل قرصان جزائريين) ، فقدم اليه طلب بتعويضات مع الفوائد ، ولكن بدون نجاح. وقد انتهى الأمر بان وجه داي الجزائر شخصياً اهانة الى القنصل الفرنسي[2] واستعمل عبارات غير مؤدبة موجهة الى ملك فرنسا[3] الذي لم يرد على رسالة الوالي المتعلقة بالديون التي على الحكومة الفرنسية لتجار يهود ، هم أنفسهم مدينون لحسين. ولإرغام الداي على الاعتذار ، ارسلت قطع من الأسطول الفرنسي لمحاصرة الجزائر. وجرت مباحثات بين فرنسا ومحمد علي[4] والباب[5] أخذ فيها محمد علي على نفسه أن يقهر الجزائر بدعم من فرنسا وان يدفع ، بوصفه حاكماً للبلاد ، خراجاً دائماً لسلطان (تركيا) . وهذا المخطط لم يتحقق قط ، جزئياً بسبب معارضة انكلترا ، وجزئياً لأن محمد علي وفرنسا لم يتوصلا الى الاتفاق فيما بينهما على التدابير المحددة الواجب

---

(١) حسين بك (حوالي ١٧٧٣ — ١٨٣٨) : داي الجزائر من عام ١٨١٨ الى عام ١٨٣٠ . وكانت الجزائر ولاية تركية منذ القرن السادس عشر . وفي سنة ١٧٠٥ طرد الداي ابراهيم آخر باشا تركي ، ولم يعد هذا الوالي يدفع للسلطان التركي غير خراج غير منتظم . وجاء أخلافه فقطعوا هذه التبعية ، وهي محض شكلية ، قطعاً كلياً . وحين أصبح حسين داياً للجزائر كان يحكم دولة مستقلة .

(٢) في ٣٠ نيسان ١٨٢٧ نشب خصام بين الداي وقنصل فرنسا العام ديفال بسبب رفض الحكومة الفرنسية تسديد ما عليها من ديون لرعايا جزائريين . ورداً على سلوك ديفال الوقح ، صفعه الداي بمروحته .

(٣) شارل العاشر (١٧٥٧ — ١٨٣٦) تولى العرش سنة ١٨٢٤ .

(٤) محمد علي (١٧٦٩ — ١٨٤٩) : باشا مصر ، خاض في سنوات ١٨٣١ — ١٨٣٣ وفي سنوات ١٨٣٩ — ١٨٤٠ حربين ضد سلطان تركيا لتحرير مصر من النير التركي وجعلها دولة مستقلة .

(٥) يقصد الباب العالي ، الاسم الذي كان يطلق آنذاك على الامبراطورية العثمانية.

اتخاذها لإنجاحه. وإذ ذاك قامت حكومة شارل العاشر بمفردها بحملة ضد الجزائر. وفي ١٣ حزيران ١٨٣٠ نزل عند أسوار مدينة الجزائر جيش من ٣٨ الفاً من المشاة وأربعة آلاف خيال، بقيادة الجنرال بورمون[1]. ولمحاربة هذا الجيش، جند حسين ٦٠ الف رجل، ولكنه بعد أن ترك الفرنسيين ينزلون على اليابسة، لم يستطع مواجهتهم بمقاومة فعالة. وفي الرابع من تموز استسلمت مدينة الجزائر على الشروط التالية: ملكية السكان الخاصة ودينهم سيحترمان، واما الداي وحاشيته التركية فسينفون. واستولى الفرنسيون على المدينة. وكان بين الغنائم التي استولوا عليها ١٢ سفينة حربية و ١٥٠٠ مدفع من البرونز ونقود بقيمة تقرب من عشرة آلاف دولار. وفي الحال أقاموا حامية في الجزائر وإدارة عسكرية. وكانت حكومة شارل العاشر تنتوي إعادة الجزائر الى السلطان (التركي)[2]، وكانت تعليمات بهذا الصدد قد أخذت طريقها الى القسطنطينية حين اطيح بشارل العاشر عن العرش اثر احداث عام ١٨٣٠ . وكان من اول ما قام به خلفه (لويس فيليب) ان قرر الاحتفاظ بما تم الاستيلاء عليه. وقد ارسل كاوزيل[3] كقائد أعلى في الجزائر ليحل محل بورمون.

---

(١) لويس دو بورمون (١٧٧٣ – ١٨٤٦): جنرال، وقد أصبح فيما بعد مارشالا في عام ١٨٣٠.

(٢) الواقع أن حكومة شارل العاشر كانت تتوخى اعطاء تركيا سيطرة اسمية على الجزائر بشروط تؤمن، في آخر الحساب، هيمنة الحكومة الفرنسية على البلاد وتزيد من تبعية تركيا المالية لفرنسا (فقد كان على السلطان أن يدفع لفرنسا ٢٠ مليون فرنك تعويضاً لها على «اعادة» الجزائر). واذن فما كان الأمر بالنسبة لفرنسا أمر التخلي عن سيطرتها على الجزائر، بل أمر ممارسة هذه السيطرة بواسطة شخص ثالث.

(٣) برتران دوكلوزيل (١٧٧٢ – ١٨٤٢): جنرال، ثم أصبح مارشالا في عام ١٨٣١، وكان حاكماً للجزائر مرتين: ١٨٣٠– ١٨٣١ و ١٨٣٥–١٩٣٧.

ومنذ الاحتلال الأول للجزائر من قبل الفرنسيين حتى الآن وهذا البلد التعس ميدان لمذابح متواصلة ، وأعمال نهب وعنف . وقد تم الاستيلاء شبراً فشبراً على كل مدينة ، كبيرة وصغيرة ، وكلف ذلك تضحيات جسيمة . فالقبائل العربية والبربرية، التي قيمة الاستقلال عندها فوق قيمة كل شيء آخر والكراهية للسيطرة الأجنبية مبدأ أغلى من الحياة نفسها قد سحقت سحقاً في غزوات رهيبة أحرقت ودمرت خلالها منازلها وأملاكها ، وأتلفت المحاصيل في أرضها ، والبؤساء الذين بقوا على قيــد الحياة ذبحوا ذبحاً أو نزلت بهم جميع اهوال الفجور والوحشية . والفرنسيون يصرون بعناد على اتباع هذه الأساليب الهمجية في الحرب برغم جميع قواعد الانسانية والحضارة والمسيحية . وانهم ليتذرعون ، تبريراً لهذا ، بأن البربر متوحشون وميالون الى القتل ، وانهم يعذبون أسراهم وان من الخطأ التسامح مع الهمج . ان من الصعب أن يجد المرء تبريراً لسياسة حكومة متمدنــة تلجأ الى قانون الثأر . واذا كان يحكم على الشجرة من ثمارها ، فكل ما يمكن قوله أنهم بعد أن انفقوا حوالي مئة مليون دولار وضحوا بالمئات والألوف من الأنفس البشرية، جعلوا من الجزائر ببساطة مدرسة حربيــة للجنرالات والجنود الفرنسيين يُدرب ويُكوّن فيها عسكرياً جميع الضباط الفرنسيين الذين حصلوا فيما بعد على أكاليل الغار أثناء حرب القوم(١) . أما محاولة الاستيطان فان عدد الأوروبيين بالمقارنة مع عدد السكان المحليين يبرهن في الوقت الحاضر على اخفاقها شبه الكامل ، وهـذا في بلد من أخصب بلدان العالم ، اهراء ايطاليا السابق ، واقع على سفر عشرين ساعة من فرنسا ، بلد لا ينقصه غير شيء واحد : هو سلامة الأنفس والأموال المهددة سواء من قبل العسكريين الأصدقاء أم من قبل المتوحشين الأعداء. فهل ترى ينبغي

---

(١) جرت حرب القرم في سنوات ١٨٥٤—١٨٥٦ بين روسيا من جهة وفرنسا وانكلترا وتركيا ومملكة سارديبنيا من جهة أخرى، وقد أثارها تنافس الدول الكبرى على الهيمنة في الشرق والسيطرة على الطرق البحرية المؤدية اليه . وقد انتهت بهزيمة روسيا .

ارجاع سبب هذا الاخفاق الى عيب لاصق بطبيعة الفرنسيين يجعلهم غير أهل للهجرة ، أم الى ادارة محلية غير صائبة ، ليس من اختصاصنا الحكم على هذا .

كل مدينة هامة ، قسطنطينة ، بون ، بوجي ، ارزو ، موستغانم ، تلمسان، اخذت حرباً وتعرضت لجميع اهوال الحروب. كان ابناء البلاد يخضعون كارهين لحكامهم الأتراك الذين كان لهم على الأقل فضل اخوة الدين ، ولكنهم لم يجدوا اي انتفاع من التمدن المزعوم للحكومة الجديدة التي كانوا يشعرون نحوها، عدا ذلك ، بكل نفرة التعصب الديني . وكل حاكم لم يكن يأتي الا لتجديد اجراءات القسوة التي أدخلها سلفه . ولقد كانت بياناتهم تعلن أحسن النوايا ، ولكن جيش الاحتلال وحركات القوات ، والفظائع الرهيبة التي كان يرتكبها الجانبان كانت تكذب التصريحات عن السلام والنية الطيبة .

في عام ١٨٣١ ، عين البارون بيشون(١) وكيلاً مدنياً . فحاول تنظيم شبكة ادارية مدنية كان عليها أن تعمل الى جانب الحكومة العسكرية ، ولكن الرقابة التي قيل أن تدابيرها قد أخضعت لها القائد الأعلى جرحت كبرياء سافاري(٢)، دوق روفيفو ، وزير شرطة نابليون السابق ، فتم بناء على طلبه استدعاء بيشون . وتحت حكم سافاري، جعلت الجزائر منفى لجميع الذين كان سلوكهم السياسي والاجتماعي يضعهم تحت طائلة القانون ، وجيء الى الجزائر بفرقة اجنبية لم يكن يحق لجنودها دخول المدن . وفي عام ١٨٣٣ ، قدمت الى مجلس النواب عريضة تقول : « لقد عانينا طيلة ثلاث سنوات كل ما يمكن من المظالم . والشكاوى المقدمة الى السلطات

---

(١) لويس اندريه بيشون (١٧٧١ – ١٨٥٠) : دبلوماسي وسياسي .

(٢) آن جان ماري رينه سافاري ، دوق روفيفو (١٧٧٤-١٨٣٣) جنرال وسياسي ، أحد رفاق نابليون في السلاح ، وزير الشرطة من ١٨١٠ – ١٨١٤ ، أصبح حاكماً عاماً للجزائر من ١٨٣١-١٨٣٣ .

لايرد عليها إلا بفظائع جديدة تنزل على الخصوص بمقدميها . ولهذا لايتجاسر احد على العمل ، ولهذا لاتحمل هذه العريضة تواقيع . فيا ايها السادة ، نلتمس منكم باسم الانسانية تخليصنا من هذا الطغيان الساحق ، واعتاقنا من اغلال العبودية . واذا ما ظلت البلاد تحت الحكم العرفي ، واذا لم تكن ثمة سلطة مدنية ، فانا لهالكون : ولن يكون لنا سلام ابداً » .

واستجابة لهذه العريضة ، شكلت لجنة تحقيق تكللت اعمالها باقامة ادارة مدنية . وبعد موت سافاري ، وأثناء ادارة الجنرال فواورول[1] بالوكالة ، بوشر ببعض الاجراءات الرامية الى تهدئة الهياج : تجفيف مستنقعات ، تحسين طرقات، تنظيم حرس قومي . بيد ان عودة المارشال كلوزيل[2] ادت الى التخلي عن كل هذا . فتحت قيادته جرت أول وأسوأ حملة ضد قسطنطينة . وقد كانت ادارته من ضآلة النصيب في البعث على الرضى ان ارسل اربعة وخمسون وجيها عريضة الى باريس سنة ١٨٣٦ يطلبون فيها تحقيقاً حول التجاوزات التي ارتكبها . وقد أدى هذا آخر الأمر الى استقالة كلوزيل . وقد تميز كل حكم لويس فيليب بمحاولات استيطان كانت نتيجتها الوحيدة هي المضاربة بالأراضي . وجرت محاولات استيطان عسكري تبين عقمها ، لأن المزارعين لم يكونوا في امان منذ ان يبتعدوا عن مدافع تحصيناتهم . وجرت محاولات لاسكان القسم الشرقي من الجزائر ولطرد عبد القادر من وهران ومن الغرب[3] . وكان من نتيجة الهزيمة التي حلت بهذا

---

(١) تيوفيل فواورول (١٧٨١ — ١٨٥٣) : جنرال ، اشترك في حملات نابليون ، حاكم عام من سنة ١٨٣٣ الى ١٨٢٤ .

(٢) انظر الهامش ٣ صفحة ٣٤٧ .

(٣) عبد القادر (١٨٠٨ — ١٨٥٣) : قاد نضال الجزائريين ضد القوات الفرنسية من عام ١٨٣٢ حتى ١٨٤٧ . في عام ١٨٣٢ ، ارغم الادارة الفرنسية على الاعتراف باستقلال الجزائر الغربية (باستثناء بعض الموانىء) . بيد ان هذا الاقليم =

بهذا القائد الصخاب والجسور ان تعرضت البلاد لعسف جعل قبيلة حاميان غاراب الكبرى تعلن خضوعها دفعة واحدة .

بعد ثورة ١٨٤٨ عين الجنرال كافنياك[١] خلفاً لدوق أومال[٢] في منصب الحاكم العام للمقاطعة . فقد انسحب هذا الأخير كما انسحب الأمير دوجوانفيل[٣] الذي كان ايضاً موجوداً في الجزائر . ولكن الجمهورية ، كما هو ظاهر ، لم تكن اكثر من الملكية حظاً في ادارة هذه المقاطعة . فقد تعاقب عدة حكام خلال مدة بقائها القصيرة . وقد أرسل مستوطنون للعمل في الأرض الا انهم كانوا يموتون بعدد كبير أو يرحلون ضجراً من الكفاح . وفي عام ١٨٤٩ ، سار الجنرال بيليسيه[٤] في حملة ضد عدة قبائل وضد قرى بني سالا التي كانت ترفض دفع الضرائب .

=استولت عليه القوات الفرنسية خلال معارك استمرت من عام ١٨٣٩ حتى عام ١٨٤٤ . ولجأ عبد القادر الى مراكش ثم استأنف الجهاد من عام ١٨٤٥ حتى ١٨٤٧ . وحين غلب على أمره استمر في خوض حرب غزوات منطلقاً من الواحات الصحراوية . وقد وقع في الأسر عام ١٨٤٧ ، ثم ذهب الى تركيا بعد ان اطلق سراحه عام ١٨٥٢ .

(١) لويس اوجين كافنياك (١٨٠٢ — ١٨٥٧) : جنرال فرنسي اشترك في فتح الجزائر ، وعين حاكماً عليها بعد ثورة شباط ١٨٤٨ ، وقد تميز بوحشية اساليبه . عين وزيراً للحربية بباريس في ايار ، وقاد عملية سحق عصيان حزيران . وفيما بعد عين رئيساً لمجلس الوزراء ورئيساً للسلطة التنفيذية من حزيران الى كانون الاول ١٨٤٨ .

(٢) هنري اوجين فيليب لويس اورليان ، دوق اومال (١٨٢٢ — ١٨٨٧): ابن لويس فيليب ، اشترك في الاربعينات في فتح الجزائر ، حاكم عام من سنة ١٨٤٧ الى ١٨٤٨ .

(٣) فرنسوا فرديناند اورليان ، الامير دوجوانفيل (١٨١٨ — ١٩٠٠) : ابن لويس فيليب ، اشترك في فتح الجزائر في الاربعينات .

(٤) جان جاك بيليسيه (١٧٩٤ — ١٨٦٤) : جنرال ، رفع الى مارشال سنة ١٨٥٥ ، اشترك في فتح الجزائر . عين فيما بعد قائداً أعلى للقوات الفرنسية في القرم .

وكالعادة ، أحرقت ودمرت محاصيلها وكل ما امكن العثور عليه من ممتلكاتها . وفي زاب ، وهي منطقة خصبة على تخوم الصحراء ، كانت قد اندلعت اضطرابات خطيرة نتيجة لخطب أحد رجال الدين المسلمين ، فوجهت ضد المتمردين حملة مؤلفة من ١٢٠٠ رجل فحلت بها الهزيمة . ذلك ان الثورة كانت قد انتشرت على نطاق أوسع ، وقد اججتها منظمات سرية تحمل اسم « سيدي عبد الرحمن » ، وكان هدفها الرئيسي ابادة الفرنسيين. ولم تتم الغلبة على المتمردين حتى وجهت ضدهم حملة بقيادة الجنرالين كانروبرت[١] وهربيون[٢]. ومن جهة اخرى، أثبت حصار مدينة زاعتشا العربية ان أبناء البلاد لم يكونوا قد فقدوا شجاعتهم ولا شعروا بالميل الى الغزاة : فقد صمدت المدينة واحداً وخمسين يوماً في وجه جهود المحاصرين ، وأخيراً تم الاستيلاء عليها حرباً . ولم تستسلم القبيلة الصغرى إلا في عام ١٨٥١ ، اذ اخضعها الجنرال سانت ارنو[٣] ، فأقام بذلك خط اتصال بين فيليب فيل وقسنطينة .

ان النشرات والجرائد الفرنسية طافحة بالتأكيدات عن السلام والازدهار في الجزائر . بيد ان هذا ليس سوى فريضة تدفع للصلف القومي. فالمناطق الداخلية من البلاد غير مستوطنة ، اليوم أكثر مما بالأمس . والسيطرة الفرنسية وهمية تماماً اللهم إلا على الساحل وعلى مقربة من المدن . وما تزال القبائل تبـــدي استقلالها وكراهيتها للحكم الفرنسي ، وما يزال نظام الغزوات قائماً . وفي عام ١٨٥٧ ، قام

---

(٥) فرنسوا سرتان كانروبرت (١٨٠٩ - ١٨٩٥) : اصبح مارشالاً عام ١٨٥٦ . فيما بعد كان من القائمين بانقلاب الثاني من كانون الاول ١٨٥١ . قائد حملة القرم .

(٦) اميل هربيون (١٧٩٤ - ١٨٦٦) : اصبح قائد فرقة في القرم .

(١) أرمان جاك أشيل ليروى دوسانت أرنو (١٨٠١ - ١٨٥٤) : جنرال أصبح مارشالا عام ١٨٥٢ . أحد القائمين بانقلاب الثاني من كانون الأول ١٨٥١ . وزير حربية من ١٨٥١ الى ١٨٥٤ ، قائد أعلى في القرم .

المارشال راندون[1] بغزوة ناجحة ضد قرى القبائل ومساكنها ، وكانت ماتزال متمردة ، لكي يضيف أراضيها الى الممتلكات الفرنسية . ان ابناء البلاد ما يزالون محكومين بقبضة من حديد، وان تواتر الانتفاضات ليثبت عدم استقرار الاحتلال الفرنسي ويبرهن ان سلاماً يصان بمثل هذه الوسائل انما هو سلام غير مضمون البقاء . كما ان المحاكمة التي جرت في وهران في آب ١٨٥٧ ، والتي اعلن خلالها عن الكابتن دوانو ، وهو رئيس مكتب عربي[2] ، مذنباً بجرم قتل غني وجيه من ابناء البلاد ، قد كشفت الوحشية والاستبداد اللذين اعتاد الموظفون الفرنسيون ، حتى ذوو المراتب الدنيا منهم ، ممارسة سلطتهم بها – الأمر الذي لفت ، بحق ، انتباه العالم بأمره .

مقتطف من مقال « الجزائر » ، ١٨٥٧ ، ترجمة (منقحة) في كتاب « ماركس وانجلز ، نصوص عن الاستعمار » ، المطبوعات باللغات الاجنبية، موسكو

---

(٢) جاك لويس سيزار دوراندون (١٧٩٥ – ١٨٧١) : جنرال ، أصبح مارشالا عام ١٨٥٦ . وزير حربية عام ١٨٥١ ، ثم في سنوات ١٨٥٩ – ١٨٦٧ ، حاكم عام في الجزائر من ١٨٥١ الى ١٨٥٨ .

(٣) كانت « المكاتب العربية » أجهزة ادارية عسكرية فرنسية انشئت للاهتمام بحياة أبناء البلاد ولها أوسع السلطات . والكابتن دوانو (ولد عام ١٨٢٤) حكم عليه فعلا بالاعدام سنة ١٨٥٦ . وفي عام ١٨٥٧ خفض نابليون الثالث هذا الحكم الى السجن المؤبد .وفي سنة ١٨٥٩ ، صدر العفو عنه .

نهب لوكنو

في عام ١٨٥٧ ، ثار سكان الهند على السيطرة الانكليزية . وقد استمر العصيان عامين وتمت الغلبة عليه أخيراً سنة ١٨٥٩ ، وكان ذلك بفعل خيانة الاقطاعيين قدر ماكان بفعل تفوق القوات الاستعمارية الانكليزية في العتاد .

كانت الجماهير الهندية قد ضاقت ذرعاً بالاستثمار الاستعماري ، وبالضرائب التي كانت توقع الخراب بشتى فئات السكان ، وبانتهاك المحتل البريطاني للعادات المتبعة قرونا وقرونا . اندلعت الثورة أولا في الوحدات السباهية من جيش البنغال ، (١) وسرعان ما انتشرت فشملت مناطق واسعة ، منها آوْد .

كانت آوْد ، وهي واقعة في شمالي الهند ، امارة مستقلة شكلياً منذ عام ١٧٦٥ ، الا أنها كانت خاضعة للانكليز . وكان هؤلاء يمنحون أمير آوْد ، بطيبة خاطر ، لقب ملك ، ولكن هذا لم يكن يقلل من واقع كون البلاد محكومة من قبل المقيم البريطاني . بل ان هذا لم يكن كافياً . ففي عام ١٨٥٦ خلعت السلطات الانكليزية الحكومة الآوْدية والحقت آوْد هكذا بالاقاليم التي تديرها شركة الهند الشرقية .

وحين انفجرت الثورة الهندية عقب ذلك ببضعة شهور ، انضم اليها سكان آوْد بصورة طبيعية . وقد ظلت عاصمة الامارة ، لوكنو ، تقاوم هجمات القوات الانكليزية ستة أشهر . وسقطت في آذار ١٨٥٨ . أما كيف تصرفت القوات البريطانية آنذاك ، فهذا مايصوره انجلز فيما يلي .

---

(١) انظر بهذا الصددما كتبه ماركس عن ثورة السباهيين » ، في كتاب «ماركس — نصوص مختارة » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤١ .

(بعد ان تخلى الثائرون عن نقاط استنادهم الأخيرة) ، بعد ذلك فقط بدأ اكثر ما يثير الاهتمام . فكما لاحظ السيد راسل[1] بغير اضطراب ، كان الاستيلاء على كيزارباغ[2] في ذلك اليوم أمراً غير متوقع الى حد لم يتح معه الوقت للحيلولة دون نهب المدينة نهباً تاماً . وبالنسبة لجون بول[3] حقيقي شغوف بالحرية ، كان ينبغي لهذا ان يكون مشهداً جميل المرأى : رماة القنابل البريطانيون وهم يسلبون بكل حرية مجوهرات وأسلحة ثمينة وملابس وأشياء اخرى كانت ملكاً لصاحب الجلالة ملك آوْد . واما السيخ والغورخا[4] وغير المحاربين فقد سارعوا للاقتداء بهم . وبصورة جلية تجاوز مشهد النهب والتدمير اللذين عقبا ذلك حتى موهبة السيد راسل في الوصف . كانت كل خطوة جديدة الى امام مصحوبة بالنهب والتخريب الشامل . فقد سقطت كيزارباغ في الرابع عشر من الشهر ، وبعد سقوطها بنصف ساعة لم يعد للانضباط وجود ، وكان الضباط قد فقدوا كل سلطة

---

(١) صحفي انجليزي ، كان مراسلاً حربياً لجريدة « التيمس » في الهند أثناء وقوع هذه الأحداث .

(٢) احدى نقاط استناد الثائرين في مدينة لوكنو .

(٣) لقب يطلق عادة على البرجوازي الانكليزي النموذجي .

(٤) كان السيخ في القرن السادس عشر يؤلفون شيعة دينية في البنجاب ، اصبح مذهبها القائم على التساوي ايديولوجية للفلاحين المناضلين ضد الاقطاعيين الهنود والفاتحين الافغانيين . وفيما بعد انشأ السيخ دولة الا انها كانت تقودها اوليغارشية اقطاعية . وفي عام ١٨٤٦ فرض الانكليز سلطتهم على دولة السيخ وشكلوا وحدات من السيخ مندمجة في جيشهم الاستعماري . وكان الغورخا يؤلفون غالبية سكان نيبال ، كما كانوا يقطنون ولاية اوتار براديش والبنغال الغربي . وقد نظم الانكليز وحدات من الغورخا مثلما فعلوا مع السيخ ، مستخدمين على هذا النحو الانقسامات السلالية والدينية للايقاع بين مختلف الشعوب الهندية واثارة الاقتتال فيما بينها .

على رجالهم . وفي السابع عشر منه ، اضطر الجنرال كامبل[1] لتسيير دوريات لوضع نهاية للسلب ولوقف كل عمل عسكري « ما استمرت الفوضى الحالية » . وكان جلياً ان القوات لم تعد تطيع . وفي ١٨ منه ، حدثونا عن توقف اشكال النهب الاكثر فظاظة ، وكان التدمير يستمر دون عوائق . على انه في الوقت الذي كانت فيه الطليعة تخوض القتال داخل المدينة ، ضد ابناء البلد الذين كانوا يطلقون النار من منازلهم ، كانت المؤخرة منصرفة بابتهاج الى السلب والتدمير . وفي المساء يذاع امر جديد ضد النهب : على كل فوج ان يرسل فصائل قوية لاستعادة رجاله ولا يدع غير المحاربين يخرجون ، ولا ينبغي لأحد ان يغادر المعسكر إلا بسبب يتعلق بالخدمة . وفي ٣٠ منه تعاد الأوامر نفسها . وفي اليوم نفسه ذهب اثنان من « الضباط والجنتلمانات » الانكليز ، هما الملازمان كيب وتيكويل ، « ذهبا الى المدينة بحثا عن مغنم فذبحا في احد البيوت » . وفي ٢٦ منه ، ساءت الامور الى درجة اعطيت معها أشد الأوامر للقضاء على السلب واعمال العنف . كانت تصدر نداءات في كل ساعة . وحظر بصورة قاطعة على جميع الجنود ان يدخلوا المدينة . وكان يتوجب شنق غير المحاربين اذا عثر عليهم مسلحين داخل المدينة ، وكان لاينبغي للجنود ان يحملوا السلاح الا في حال الحراسة ، وكان يتوجب نزع سلاح غير المحاربين جميعاً . ولاعطاء وزن لهذه الأوامر اقيمت « في اماكن مناسبة » عدة مثلثات للجلد بالسياط .

أليست هذه حالاً جديرة بجيش متمدن من القرن التاسع عشر ؟ ولو ان

---

(١) كولان كامبل ، البارون كليد (١٧٩٢ — ١٨٦٣) : جنرال ، ثم فيلد مارشال انكليزي . بعد ان اشترك في حرب القرم ، اصبح قائدا أعلى للجيش الانكليزي اثناء العصيان الهندي في سنوات ١٨٥٧ — ١٨٥٩ .

جيشاً آخر في العالم قد ارتكب معشار هذه المظالم ، فكيف ترى كانت الصحافة البريطانية الساخطة تندد به ! ولكنها مآثر رفيعة للجيش البريطاني ، وانهم بالتالي ليقولون لنا انها ليست سوى نتـــائج عادية للحرب . ان الضباط والجنتلمانات البريطانيين يستطيعون بدون حرج تملك الملاعق الفضية والأساور المزدانة بالحجارة الثمينة وسائر التذكارات الصغيرة التي يجدونها على طريق المجد . واذا كان كامبل قد اضطر لنزع سلاح جيشه ، في معمعان الحرب ، من أجـــل وقف السلب بالجملة واعمال العنف ، فلا شك ان لهذا سبباً ما ذا طبيعة عسكرية . ومن المؤكد ان لن يغضب احد على هؤلاء الفتية المساكين الذين اعطوا انفسهم اسبوع عطلة وقليلا من التسلية بعد كل ما لقوا من المتاعب والحرمانات ...

الواقع أن ليس في اوروبا ولا في اميركا جيش يعادل الجيش البريطاني وحشية ، فالنهب والعنف وأعمال التقتيل ، المستبعدة بقسوة وبصورة تامـــة في الخارج ، هي امتياز كرّسه الزمن وحق ثابت للجيش البريطـاني . ان الفواحش التي ظلت ترتكب عدة أيام بعد الهجوم على باداجوز وسان سباستيان[1] ، أثناء الحرب الاسبانية ، لامثيل لها في حوليات أية أمة أخرى منذ بدء الثورة الفرنسية. وأسلوب العصر الوسيط ، المحرّم في كل مكان آخر ، اسلوب تعريض المدينـــة المستولى عليها حرباً للنهب والسلب ، ما يزال معمولاً بـه لدى الانكليز . ان اعتبارات ملحة ذات طبيعة عسكرية قد امرت باستثناء في دلهي . ولكن الجنود، مع أنهم قد خفف من غلوائهم باضافة على رواتبهم ، قد تذمروا ، فكان أن عوضوا في لوكنو عما فاتهم في دلهي . وطيلة اثني عشر نهاراً واثنتي عشرة ليلة ، لم يكن

(١) استولت القوات البريطانية بقيادة ولنغتن في ٦ نيسان ١٨١٢ بهجوم على حصن باداجوز الاسباني الذي كان يحتله الفرنسيون . واما الهجوم على حصن سباستيان فقد حدث يوم ٣١ آب ١٨١٣ .

الجيش البريطاني هو ما رآه الناس في لوكنو ، بل جموع منفلتـــة ، متوحشة ، مخمورة ، متوزعة عصابات من قطاع الطرق ، أكثر انفلاتاً وعنفاً وشراهة بكثير من السباهيين الذين سبق أن طردوا من ذلك المكان . ان نهب لوكنو في عام ١٨٥٨ سيظل الى الأبد لطخة عار في جبين الجيش البريطاني .

لئن كانت الانكشارية المنفلتة ، في زحفها التمديني والانسني عبر الهند ، لم تستطع أن تسلب من ابنـــاء البلاد غير امتعتهم الشخصية ، فان الحكومة البريطانية التي جاءت بعدهم مباشرة ، تنهب منهم ايضاً املاكهم الثابته . فاحكوا بعد هـــذا عن الثورة الفرنسية الاولى التي صادرت أراضي النبلاء والكنيسة ! احكوا عن لويس نابليون الذي صادر املاك امرة اورليان ! هنا ترون اللورد كاننغ[1] ، ذلك الجنتلمـــان البريطاني الناعم كلاماً وسلوكاً ومشاعر ، وقد جاء يصادر ، بأمر رئيسه ، الفيكونت دوبالميرستون[2] ، أراضي شعب بكامله ، من كل قامة ، وقصبة ، واكر ، على مساحة عشرة آلاف ميل مربع[3]. انها بالفعل لغنيمة حلوة لجون بول ! وحين أعرب اللورد ايلنبوروغ[4] ، باسم

---

(١) شارل جون كاننغ (١٨١١ – ١٨٦٢) : مدير عام للبريد ، ثم حاكم عام للهند من عام ١٨٥٦ الى ١٨٦٢ ، قمع الثورة الهندية بشراسة .

(٢) هنري جون تامبل بالمرستون (١٧٨٤ – ١٨٦٥) : بعد ان كان وزيراً للخارجية ، ثم وزيراً للداخلية ، اصبح اثناء الثورة الهندية ، رئيساً للوزراء .

(٣) في ٣ آذار ١٨٥٨ ، بعد الاستيلاء على لوكنو ، اصدر اللورد كاننغ ، بوصفه حاكماً عاماً للهند ، على سبيل القمع ، مرسوماً يقضي بمصادرة جميع الأراضي في أمارة آوْد . وبعد ذلك بقليل عمدت الحكومة البريطانية مع ذلك الى اعادة الاراضي لأصحابها الاقطاعيين ، وبفضل ذلك خان هؤلاء الانتفاضة .

(٤) ادوارد لوايلنبورو (١٧٩٠ – ١٨٧١) : بعد ان كان حاكماً عاماً للهند من ١٨٤٢ الى ١٨٤٤ ، ثم لورداً أول للاميرالية ، اصبح في عام ١٨٥٨ رئيساً لمكتب الرقابة للشؤون الهندية .

الحكومة الجديدة ، عن استنكاره هـذا التدبير الذي لم يسبق له مثيل ، بادرت « التيمس » و كثرة من الجرائد الأقل شأناً الى الدفاع فوراً عن هذا النهب الجسيم وراحت تحاجج مؤيدة حق جون بول في ان يصادر كل ما يطيب له . ان جون، لعمركم ، كائن استثنائي ، وما ليس يكون غير نذالة اذا كان الأمر يتعلق بغيره، هو لديه — بنظر « التيمس » — فضيلة .

مقتطف من مقال « تفاصيل الهجوم على لوكنو »، ٨ ايار ١٨٥٨ ، ترجمة في كتاب « ماركس وانجلز — نصوص عن الاستعمار » المطبوعات باللغات الاجنبية ، موسكو .

★ ★ ★

الصراع الطبقي

نشأة النقابات

كيف نشأت حركة العمال ؟ مع النقابات . وكيف نشأت النقابات نفسها ؟ عن هذا السؤال تجيب الصفحات التالية من كتاب « وضع الطبقة الكادحة في انكلترا » .

هذه الصفحات الحية جداً ليست فقط ذات أهمية تاريخية جلية . بل هي تجلب الانتباه أيضاً بمقدار مايظهر فيها انجلز – مع كونه قد كتبها عام ١٨٤٥ ، أي في وقت لم يكن فيه المفهوم الماركسي عن صراع الطبقات وعن عمل البروليتاريا الثوري الا في مرحلة النضوج بعد – ان النضالات النقابية (او الاقتصادية) أمر لابد منه ، ولكنها في الوقت نفسه غير كافية . وهذه الصراعات لاتستطيع شيئاً ، في الواقع ، ضد الجذور نفسها للاستثمار الذي يقع على البروليتاريا ، انها تحارب (وبصورة مجدية في الغالب) النتائج ، الا انها لاتتناول الأسباب . وهذه الأسباب هي النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ، هي الرأسمالية ، هي سيطرة البرجوازية. واذا لم يتناول نضال البروليتاريين هذه الأسباب ، فلن يكون غير عمل مضن عقيم .

لم تباشر الطبقة العاملة الوقوف في وجه البرجوازية الا حين قاومت بالقوة ادخال الآلات ، كما كانت الحال في مستهل الحركة الصناعية. فالمخترعون الأوائل ، اركويرايت[1] ، الخ ، قد حل بهم الاضطهاد أول الأمر ، وحطمت آلاتهم ارباً ارباً . وفيما بعد جرى عدد كبير من الثورات ضد الآلات ، وحدثت بالضبط

---

(١) ريشارد اركويرايت (١٧٣٢ – ١٧٩٢) : صناعي انكليزي كبير استخدم عدة اختراعات سابقة فصنع آلة الغزل وجهد لنشر استخدامها في الصناعة .

تقريباً مثل فتن الطابعين في بوهيميا في حزيران ١٨٤٤[١] ، فقد دمرت المصانع وحطمت الآلات تحطيماً كاملاً .

هذا الشكل من المعارضة لم يكن ، هو ايضاً ، غير شكل منعزل ، محدود ببعض الأمكنة ، ولم يكن يستهدف غير ناحية واحدة من النظام الحالي . فما ان كان الهدف المباشر يتم بلوغه ، حتى كانت قدرة المجتمع تنهال بكل عنفها على المذنبين المحرومين من وسائل الدفاع عن أنفسهم فتعاقبهم على هواها ، بينما كانت الآلات يتم ادخالها برغم كل شيء . فكان لا بد من ايجاد شكل آخر للمعارضة .

وهنا جاء بمثابة نجدة كبيرة قانون صوّت عليه برلمان التوري[٢] السابق ، الاوليغارشي ، قبل اصلاحه . وفيما بعد ، حين تم على نحو شرعي اقرار المعارضة بين البرجوازية والبروليتاريا بقانون الإصلاح[٣] ورفعت البرجوازية بذلك الى مرتبة طبقة مسيطرة ، ما كان يمكن قط لمثل هذا القانون ان يمر على مجلس العموم. وقد كان هذا القانون الذي تم التصويت عليه عام ١٨٢٤ يلغي جميع النصوص التشريعية التي حظرت على العمال حتى ذلك الحين ان يتجمعوا للدفاع عن مصالحهم. وقد حصلوا بذلك على حق لم يكن يملكه حتى ذلك الحين غير الارستوقراطية والبرجوازية هو : حق التجمع الحر . اكيد ان قد وجدت بينهم على الدوام جمعيات سرية ، ولكنها لم تتوصل قط الى نتائج كبيرة . ففي سكوتلاندا ، من

---

(١) في مقاطعتي لتميريتز وبراغ من بوهيميا قام طابعو النسيج الهندي ، عام ١٨٦٤ ، بالهجوم على معامل النسيج ودمروا الآلات .

(٢) أي ذو الاكثرية المحافظة (توري تعني في انكلترا المحافظين) .

(٣) المقصود قانون الانتخابات الصادر في ٧ حزيران ١٨٣٢ الذي فتح ابواب البرلمان امام البرجوازية الصناعية ووضع نهاية للاحتكار السياسي الذي كانت تتمتع به الارستوقراطية العقارية والمالية .

بين مناطق اخرى،حدث منذ عام ١٨١٢ ،كما يروي سيمونس[١]، وقف عام للعمل نظمته جمعية سرية . وحدث مثل ذلك مجدداً سنة ١٨٢٢ ، وبهذه المناسبة رمي الزاج على عاملين رفضا الإنضمام الى الجمعية وبذلك فقدا البصر . وبالتالي اعتبرهما العمال المتجمعين خائنين لطبقتهما . وفي عام ١٨١٨ كذلك كانت جمعية عمال المناجم في سكوتلاندا على قدر كاف من القوة لفرض وقف عام للعمل . وكانت هذه الجمعيات تجعل اعضاءها يقسمون على الوفاء والكتمان ، وتضع قوائم ، وتنشيء صناديق ، ومحاسبة ، وكانت لها فروع محلية . ولكن السرية التي كانت تحيط باعمالها كانت تشل تطورها . وبالمقابل ، حين حصل العمال عام ١٨٢٤ على حق التجمع الحر ، انتشرت هذه الاتحادات سريعاً الى انكلترا بمجموعها واصبحت ذات بأس . وفي جميع فروع الصناعة تكونت أمثال هذه الاتحادات ومقصدها الجلي هو حماية العامل المنعزل من طغيان البرجوازية واعمالها . وكان هدفها تحديد الأجرة والتفاوض « جماعة » ، كقدرة ، مع ارباب العمل ، وتنظيم الاجرة حسب ربح رب العمل ، والتوصل الى زيادتها حين تكون اللحظة مؤاتية والابقاء عليها في المستوى ذاته في كل مكان لكل سلك من المهنة . ولهذا اخذت هذه الاتحادات تتفاوض مع الرأسماليين على تقرير سلّم للاجور تجري مراعاته في كل مكان ، وترفض ان تشتغل لرب العمل الذي لم يكن يوافق على هذا السلّم. وعدا هذا ، فقد كان هدفها ان تبقي الطلب على العمال نشيطاً على الدوام بالحد من تشغيل المتدربين ، الامر الذي كان يحول دون تخفيض الاجور، وان تناضل قدالمستطاع ضد التخفيضات الخفية للاجور التي كان الصناعيون يحاولونها مواربة عن طريق

(١) جيلنجر كوكسون سيمونس (١٨٠٩ — ١٨٦٠) : كاتب ليبرالي ، مفوض عن الحكومة في التحقيقات عن وضع النساجين اليدويين والعمال القاصرين . ومؤلف سيمونس الذي يلمح اليه انجلز هو

« Arts and artisans at hame and abiroad » ، ١٨٣٩ .

ادخال آلات جديدة أو ادوات جديدة ، الخ . . واخيراً ، ان تساعد العمال العاطلين عن العمل بمخصصات نقدية . ويتم هذا ، اما مباشرة بفضل صندوق الجمعية ، واما بواسطة بطاقة تسجل عليها العلامات الضرورية عن الهوية ، ويذهب العامل من مكان الى آخر ، مقدماً اياها ، فيجد العون لدى رفاقـــه في العمل ويتلقى منهم المعلومات عن خير امكانية لتدبير عمل لنفسه . وكان العمال يسمون هذا الترحال The Tramp (تشرداً) ،وبالتالي كان من يقوم به يسمى Tramper (متشرداً) . ولبلوغ هذه الاهداف ينتخب الاتحاد رئيساً وسكرتيراً مدفوعي الراتب – اذ ينبغي توقع كون أي صناعي يأبى تشغيل مثل هؤلاء الاشخـاص – كما ينتخب لجنة تجبي الاشتراكات الأسبوعية وتسهر على استخدام الأموال المجموعة من أجل اهداف الجمعية . وعند الامكان ولدى توفر الفائدة ، كان رفاق المهنـة في مختلف المقاطعات يجمعون شملهم في اتحاد فيدرالي وينظمون اجتماعات مندوبين في مواعيد محددة . وفي بعض الحالات حاولوا توحيد الجمعيات الخاصة بسلك مهنة بكامله على نطاق انكلترا كلها في جمعية كبرى واحدة ، وحاولوا مراراً - وكانت الأولى عام ١٨٣٠ - تأسيس جمعية عمال عامة على نطاق المملكة كلها تضم منظمة خاصة لكل مهنة . بيد ان هذه الجمعيات لم يتسن لها ابداً البقاء امداً طويلا ولم تتوصل الا نادراً لبناء كيانها ، فليس الا لتحريض عام استثنائي ان يجعل مثل هذه الجمعية ممكنة وفعالة .

والوسائل التي اعتادت هذه الاتحادات استخدامها لبلوغ أهدافها هي التالية . اذا رفض احد أرباب العمل (او عدة منهم) دفع الاجرة المحددة من قبل الجمعية ، يرسل اليه وفد او يسلم عريضة (ظاهر ان العمال يحسنون الاعتراف بالسلطـــة المطلقة لصاحب المصنع في دولته الصغيرة) ، واذا لم يكف هـذا ، فان الجمعية تأمر بالتوقف عن العمل فيعود العمال جميعاً الى منازلهم . وهذا الوقف للعمـل (Strike أو Turn - Out) اما ان يكون جزئياً ،حين يرفض رب عمل واحد

او عدة ارباب عمل دفع الاجرة المقترحة من قبل الجمعية ، وأما ان يكون عاماً، حين يكون الأمر متعلقاً بجميع ارباب العمل في الفرع المقصود. هي ذي الوسائل الشرعية المستخدمة من قبل الجمعية ، في حال حدوث وقف العمل بعد انذار،وهو مالايقع دائماً . ولكن هذه الوسائل الشرعية هي على وجه الضبط ضعيفة جـداً مادام يبقى عمال غير منتسبين الى الجمعية ، او الذين ينفصلون عنها بفعل منافع زائلة يقدمها لهم البرجوازيون . وعند وقف العمل جزئياً ، يستطيع الصناعي ، على الخصوص ، ان يجند لخدمته مايكفي من الرجال من بين تلك النعاج الجرباء (المسماة كنوبستيكس Knobsticks)[1] وان يحبط بذلك جهود العمال اعضاء الجمعية . وهؤلاء الكنوبستيكس يكونون اذ ذاك عادة موضع تهديدات ، او اهانات ، او ضربات أو غيرها من المعاملات السيئة من قبل اعضاء الجمعيـة ، وبالاختصار يكونون موضع شتى تدابير الترهيب ، فيرفعون الشكوى . وبما ان البرجوازية الشغوفة الى هـذا الحد بالشرعية تتمتع دائماً بالسلطة ، فان قدرة الجمعية تكاد تتحطم دائماً بأول فعلة مخالفة للقانون ، بأول شكوى الى القضاء ترفع ضد اعضائها .

ان تاريخ هذه الجمعيات سلسلة طويلة من الهزائم العمالية ، تتخللها بضعة انتصارات نادرة . وطبيعي ان كل هذه الجهود لاتستطيع تغيير قوانين الاقتصاد وان الاجرة انما تقرر نسبة الطلب الى العرض في سوق العمل . ولهذا فان هـذه الجمعيات لاتستطيع شيئاً ضد الاسباب الكبرى التي تؤثر على هذه النسبة . وفي حال وجود ازمة اقتصادية ، تضطر الجمعية نفسها لتخفيض الأجرة او لحل نفسها كلياً . وفي حال وجود ارتفاع هام للطلب في سوق العمل ،لاتستطيع تعيين الأجرة في مستوى أعلى من المستوى الذي تحدده المنافسة بين الرأسماليين من تلقاء نفسها .

---

(١) محطمو الاضراب او عمال يوافقون على الشغل بما دون التعرفة .

الا انها تستطيع كثيراً فيما يتعلق بالأسباب الأقل اهمية وغير المعممة التأثير. واذا لم يكن الصناعي يتوقع معارضة مركزة ضخمة من جانب عماله، فانه يخفض الاجور شيئاً فشيئاً اكثر فاكثر من اجل زيادة ربحه. بل ان الصراع الذي لابد له من خوضه ضد منافسيه، الصناعيين الآخرين، يرغمه على ذلك، وسرعان ما تسقط الاجرة الى مستوى ادنى. ولكن تنافس الصناعيين هذا فيما بينهم تكبحه، في الظروف الطبيعية المتوسطة، معارضة العمال. فكل صناعي يعلم جيداً ان تخفيضاً للاجرة غير مبرر بظروف يخضع لها منافسوه أيضاً من شأنه ان يؤدي الى اضراب يلحق به ضرراً اكيداً، إذ ان رأسماله سيكون مجمداً طول مدة هذا الاضراب ويعلو الصدأ آلاته. وفي الوقت نفسه، ان من غير المأمون البتة، في مثل هذه الحال، أن يستطيع النجاح في فرض تخفيضه للأجور، بل ان من المؤكد بالعكس - اذا هو نجح - ان يرى منافسيه يحذون حذوه على الفور فيخفضون اسعار النتاج المصنوع، الأمر الذي من شأنه ان يحرمه هكذا كل ارباح عمليته. وعدا ذلك، فان الجمعيات، بعدازمة، كثيراً ما تفرض بالفعل زيادة في الاجرة، على نحو اسرع مما يكون بدون تدخلها. ذلك ان للصناعي مصلحة في عدم زيادة الاجرة قبل ان تضطره لذلك منافسة الصناعيين الآخرين، بينما العمال الآن هم انفسهم الذين يطلبون اجرة أعلى حين تتحسن السوق، وهم قادون في هذه الظروف على ارغام الصناعي على زيادة الاجور بالتوقف عن العمل بسبب امكانيات الخيار الضئيلة التي بقيت له في سوق التشغيل. ومع ذلك، كما سبق ان قلنا، فان عمل الجمعيات ليس بذي تأثير ضد اسباب اكثر اهمية تغير سوق العمل. وفي هذه الحالات، يدفع الجوع العمال شيئاً فشيئاً الى استئناف العمل باي شرط. وما ان يستأنف العمل بعضهم حتى تكون قوة الجمعية قد ذهبت هباء، اذ أن اولئك الكنوبستيكس مضافة اليهم مخزونات البضائع الباقية في السوق، يجعلون البرجوازية قادرة على اتقاء اخطر عواقب الاختلال الناجم عن

الاضراب . وسريعاً ما تفرغ صناديق الجمعيـــة بسبب ضخامة عدد الذين تنبغي نجدتهم . ومع مرور الوقت ، يرفض التجار ما كانوا يوافقون عليـــه من اقراض بفوائد عالية ، فترغم الحاجة العمال على العودة الى نير البرجوازية . ولكن لما كان لا بد للصناعيين من أن يتحاشوا لما فيه مصلحتهم بالذات – وصحيح أنها لم تصبح مصلحة لهم الا بسبب معارضة العمال – كل تخفيض للأجرة غير ضروري ، في حين أن العمال يحسون بكل خفض للاجرة ناجم عن الظروف الاقتصادية تفاقماً لحالهم لا بد من تصحيحه قدر المستطاع ، فينتهي معظم التوقفات عن العمل لغير صالح العمال . وسيسأل اذ ذاك لماذا يتوقف العمال عن العمل والحالة هذه ما دام جلياً عدم فعالية التدبير ؟ ذلك بكل بساطة ذلك لأن عليهم أن يحتجوا على تخفيض الاجرة بل وضد حتمية التخفيض ، لأن عليهم أن يبينوا انهم كبشر ، لا ينبغي أن يرضخوا للظروف ، بـــل بالعكس ينبغي أن ترضخ لهم ، الذين هم كائنات بشرية ، لأن صمتهم يعادل موافقـة على هذه الظروف المعيشية ، موافقـة على حق البرجوازية في أن تستثمرهم أثنـاء العهود الاقتصادية المؤاتية وفي أن تتركهم يموتون جوعاً في العهود السيئة . ولزام أن يحتج العمال على هذا ما داموا لم يفقدوا كل شعور انساني . واذا كانوا يحتجون على هذه الصورة لا بصورة أخرى ، فذلك لأنهم انكليز ، أي أناس عمليون يدعمون احتجاجهم بفعل ، ولا يسلكون قط مسلك النظريين الألمان الذين يمضون الى النوم بكل اطمئنان منذ أن يتم تسجيل احتجاجهم حسب الاصول ويوضع في اضبارة (ad acta) لينام فيها هو ايضاً نومة المحتجين المطمئنة ذاتها . وبالمقابل ، فان الاحتجاج الملموس الذي يقوم به الانكليزي يحدث أثره ، ويبقي على شراهة البرجوازية ضمن بعض الحدود ، ويجعل معارضة العمال في يقظة دائمة ضد جبروت الطبقة المالكة الاجتماعي والسياسي ، ويؤدي بهم الى إدراك ان جمعيات العمال والتوقفات عن العمل غير كافية ، في الحقيقة ، لتحطيم سيطرة البرجوازية .

ولكن مايعطي هذه الجمعيات والاضرابات التي تنظمها أهميتها الحقيقية هو انها المحاولة الاولى للعمال في سبيل القضاء على التنافس. انها تفرض هذه الفكرة الصحيحة جداً، وهي ان سيطرة البرجوازية غير قائمة الا على تنافس العمال فيما بينهم، أي على انقسام البروليتاريا غير المتناهي، على امكانية الايقاع بين مختلف زمر العمال. وهي بالضبط انما تؤلف مثل هذا الخطر على هذا النظام الاجتماعي لأنها تحمل – وان يكن بصورة وحيدة الطرف ومحدودة بعض الشيء – على التنافس، هذا العصب الحيوي للنظام الاجتماعي الحالي. وليس يمكن للعامل ان يجد نقطة ضعف خيراً من هذه يضرب منها البرجوازية ومعها بمجمل النظام الاجتماعي القائم. فاذا تم القضاء على التنافس بين العمال، وإذا كان جميع العمال عازمين عزماً راسخاً على ان لا يدعوا انفسهم بعد الآن مستثمَرين من قبل البرجوازية كانت بذلك القاضية على حكم الملكية.

* * *

ان التواتر منقطع النظير الذي تجري فيه هذه التوقفات عن العمل هو خير برهان على اتساع الحرب الاجتماعية في انكلترا. فليس يمضي اسبوع، بل يكاد لا يمضي يوم الا وينفجر فيه اضراب في مكان ما – تارة ضد خفض للأجرة، وتارة بسبب رفض زيادة، وحيناً لأنه قد تم تشغيل كنوبستيكس (كاسري اضراب)، او لأن رب العمل رفض ان يضع نهاية لتجاوزات أو امتنع عن تحسين تجهيزات فيها خلل، وحيناً لأن آلات جديدة قد ادخلت، أو لمئة سبب آخر. صحيح ان هذه الاضرابات ليست سوى مناوشات مراكز أمامية، وأحياناً معارك اكثر أهمية أيضاً. انها لا تسوي شيئاً تسوية نهائية، ولكنها البرهان الأكثر يقيناً على

ان المعركة الحاسمة بين البرجوازية والبروليتاريا وشيكة . انها المدرسة الحربية للعمال ، فيها يعدّون أنفسهم للمعركة الكبرى التي لا مرد لها بعد اليوم ، انها اعلان القبول تكرس به فروع العمل المختلفة انضمامها ، الواحد اثر الآخر ، الى الحركة العمالية الكبرى .

مقتطف من كتاب « وضع الطبقة الكادحة في انكلترا »
– « الحركات العمالية» – ١٨٤٥ ، ترجمة ج. بادياوج .
فريديريك ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٠ .

* * *

الوهم الحقوقي

الفكرة القائلة ان الاشتراكية التي باتت تحمل اسم ماركس لها أساس علمي وان هذه الاشتراكية العلمية هي وحدها المذهب القادر على قيادة نضال البروليتاريا في سبيل انعتاقها – هذه الفكرة قد التزم انجلز طول حياته بالدفاع عنها وتصويرها ونشرها. وأنه لتنبعث، بالفعل على الدوام، محاولات طوباوية او برجوازية صغيرة لاقامة الاشتراكية، لا على أساس علم تاريخ المجتمعات، بل على الاخلاق، على العدالة، على مفهوم الحقوق، الخ. والاهتمام، خصوصاً، بالاستناد الى « الحقوق » لتبرير الاشتراكية هو الاكثر انتشاراً. واذا كان القناع الديني للصراعات الاجتماعية والسياسية قد أحاله التاريخ، بالقدر الأساسي، الى المرتبة الاخيرة، فان قناعها الحقوقي مايزال يغذي حتى في الحركة العمالية وهماً عقيماً.

وهكذا فان حقوقياً برجوازيا نمساوياً، هو أ. منجر، كان يعتقد في نفسه القدرة على تقديم مذهب ماركس كنزعة حقوقية مبتذلة مأخوذة عن بعض الاشتراكيين الطوباويين: فهو يقول ان في مجرى عمل الرأسمالية عنصراً معيناً من « الظلم »، غير متوافق مع « الحقوق »، عنصراً يكفي بالتالي تصحيحه حتى تعود « العدالة » مرادف الاشتراكية. ويعتقد انجلز انه لا بد منه ان يدحض هذا التفسير، ومن أجل هذا ان يصار أولاً الى تبيان مصدر « الوهم الحقوقي » للاشتراكية غير العلمية.

وفي الثاني من النصوص التالية يعارض هذا التفسير الحقوقي – الاخلاقي للاشتراكية بالاساس الموضوعي الصحيح والوحيد لـ « التيقن من انتصار الاشتراكية الحديثة ».

هل يعني هذا النقد للنزعة الحقوقية ان على الحركة العمالية الثورية ان تمتنع لذلك عن تقديم مطالب محدودة ذات طابع حقوقي؟ ان انجلز يبين ان ليس في الامر شيء من هذا وان البرامج التي تتبناها الاحزاب الآخذة بالاشتراكية العلمية تؤلف بالضبط – وبحق – الصياغة لهذه المطالب في كل مرحلة من مراحل النضال.

في العصر الوسيط ، كان المفهوم عن العالم لاهوتياً بصورة أساسية . وحدة العالم الأوروبي التي لم يكن لهـــا وجود بالفعل في الداخل ، تحققت ضد العدو المشترك الخارجي ، والكاثوليكية هي التي كانت البوتقة لوحدة العالم الأوروبي ، وهو مجموعة شعوب على علاقات متبادلة دائمة خلال تطورها . وهذا التجمع اللاهوتي لم يقتصر على ميدان الأفكار انما كان له وجود فعلي ، ليس فقط في شخص البابا الذي كان مركزه الداخلي ، بل قبل كل شيء في الكنيسة المنظمة تنظيماً اقطاعياً وعلى مراتب متدرجة ، والمالكة في كل بلد ، بصفتها صاحبة ما يقرب من ثلث الأراضي ، قدرة سياسية هائلة في التنظيم الاقطاعي وكانت الكنيسة ، بملكيتها العقارية ذات النمط الإقطاعي ، هي الرباط الفعلي بين مختلف البلدان . وكان هذا التنظيم الاقطاعي للكنيسة يعطي تكريسه الديني لاقطاعية التنظيم السياسي الدنيوية . وعدا ذلك ، كان الاكليروس الطبقة المثقفة الوحيدة . واذن فمن البدهي ان عقيدة الكنيسة كان لا بد ان تكون المنطلق والأساس لكل فكر . كان معيار كل معرفة ، من حقوق ، وعلم طبيعة ، وفلسفة ، هو التـــالي : هل يتطابق محتواها مع تعاليم الكنيسة أم لا ؟

وفي هذه الأثناء ، كانت قدرة البرجوازية تنمو في قلب الاقطاعية . طبقة جديدة كانت تدخل المسرح ضد كبار الملاكين العقاريين . برجوازيو المدن كانوا قبل كل شيء وحصرا منتجي سلع ويعيشون من تجارة السلع ، بينما كان نمط الانتاج الاقطاعي قائماً بصورة أساسية على الاستهلاك الذاتي للمنتجات المصنوعة ضمن حلقة ضيقة — إذ كان هؤلاء المستهلكون ، جزئياً ، هم المنتجون ، وجزئياً الاقطاعيين الذين كانوا يأخذون اتاوة . ولم يعد المفهوم الكاثوليكي عن العالم ، وهو المفصّل على قياس الاقطاعية ليكفي هذه الطبقة الجديدة وظروفها الانتاجية والتبادلية . ومع ذلك فقد ظلت

هذه ، هي أيضاً ، ولوقت طويل بعض الشيء ، سجينة لعلم اللاهوت ، الكلي القدرة . وجميع الاصلاحات والصراعات التي تتصل بها والتي جرت من القرن الثالث عشر حتى القرن السابع عشر لسبب اجتماعي ديني ، ليست ، فيما يخص ناحيتها النظرية ، سوى محاولات مكرورة من قبل البرجوازية والعامة في المدن وحلفائهم ، الفلاحين المتمردين ، لمطابقة المفهوم اللاهوتي القديم عن العالم مع الظروف الاقتصادية الجديدة ومع نمط معيشة الطبقات الجديدة . ولكن هذا لم يكن يمكن أن يستمر طويلاً. لقد نشرت الراية الدينية للمرة الأخيرة في انكلترا في القرن السابع عشر [1] ، وبعد ذلك بأقل من خمسين عاما ، دخل المسرح في فرنسا مفهوم جديد عن العالم ، من غير تستر ، هو المفهوم الحقوقي ، الذي أصبح فيما بعد مفهوم البرجوازية الكلاسيكي عن العالم .

كان هذا علمنة للمفهوم اللاهوتي .فقد حلت الحقوق البشرية محل العقيدة، محل الحقوق الالهية،وحلت الدولة محل الكنيسة.والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كان الناس في السابق يتصورونها مخلوقة من قبل الكنيسة والعقيدة لأن الكنيسة تمنحها تكريسها ، باتوا الآن يتصورونها قائمة على أساس الحقوق ومخلوقة من قبل الدولة . وبما ان تبادل السلع على نطاق المجتمع وفي اوج ازدهاره ، هذا التبادل الذي تيسره على الخصوص ، بناء على هذا ، قواعد صلاحية عمومية لايمكن اعلانها الا من قبل الجماعة – هي القواعد الحقوقية المحددة من قبل الدولة – فقد تصور الناس ان هذه القواعد الحقوقية ليس منشأها الوقائع الاقتصادية ، بل ان

---

(١) يقصد انجلز المرحلة الأولى من الثورة البرجوازية في انكلترا (١٦٤٠ – ١٦٤٩) التي أدت الى اعدام الملك شارل الأول ، والى اعلان الجمهورية والى حمية كرومويل . وكانت الثورة قد اتخذت صورة مجابهة بين مصلحين « طهريين » وبين كاثوليك انكليكانيين ، اذ وجدت البرجوازية الانكليزية « في الكالفينية مذهباً مفصلاً ومخيطاً على قياسها » (انجلز) .

تقنينها الشكلي من قبل الدولة هو مبعثها . وبما ان المنافسة ، التي هي الشكل الاساسي للعلاقات بين منتجين احرار للسلع ، هي الموازن الاكبر ، فقد اصبحت المساوامة امام القانون صيحة حرب البرجوازية الكبرى . وواقع ان نضال هذه الطبقة الصامدة ضد الاسياد الاقطاعيين والملكية التي كانت تحميهم في ذلك الحين كان لابد بالضرورة ان يصبح، ككل نضال طبقي،نضالاً سياسياً ،نضالاً في سبيل امتلاك الدولة ، وانه كان لابد من خوضه في سبيل تلبية مطالب حقوقية — ان هذا الواقع قد اسهم في تعزيز المفهوم الحقوقي عن العالم .

ولكن البرجوازية قد ولدت نسختها السلبية ، البروليتاريا ، وولدت معها نضالاً طبقياً جديداً ، اندلع حتى قبل استيلاء البرجوازية كلياً على السلطة السياسية . ومثلما عمدت البرجوازية ، بفعل التقاليد ، سابقاً ، في نضالها ضد النبلاء ، الى جر المفهوم اللاهوتي عن العالم امداً من الزمن أيضاً ، كذلك أخذت البروليتاريا في البدء من خصمها اساليب تفكيره الحقوقية وحاولت أن تستمد منها اسلحة ضد البرجوازية . وقد ظلت التشكيلات السياسية البروليتارية الاولى ، مثل نظريها ، مقيمة كلياً على « الصعيد الحقوقي » ، بفرق واحد هو ان الصعيد الحقوقي الذي كانت تتبناه لم يكن صعيد البرجوازية الحقوقي ذاته . من جهة ، كان مطلب المساواة موسعاً : كان ينبغي استكمال المساواة الاجتماعية . ومن جهة اخرى ، كان يستخلص من مقترحات آدم سميت — [1] ومؤداها ان العمل هو مصدر كل ثروة ، الا ان الشغيل لايقل نتيجة لذلك وجوب اقتسامه نتاج عمله مع المالك العقاري والرأسمالي — استنتاج يقول ان هذا الاقتسام غير عادل ولابد اما الغاؤه وأما تغييره ، على الأقل ولصالح الشغيلة .بيد ان الشعور بأن لن يكون في الوسع

---

(١) آدم سميث (١٧٢٣ — ١٧٩٠) : اقتصادي وفيلسوف انكليزي اعطى الاقتصاد الكلاسيكي شكله المكتمل . وماركس ، الذي غالباً ما يذكره ، يسميه « الاقتصادي الذي يعطي سمة المرحلة المانيفاكتورية على أحسن وجه » .

البتة ، عن طريق ترك هذه المسألة على صعيد « الحقوق » وحده ، إزالة المساوىء المتولدة من نمط انتاج الرأسمالية البرجوازية وبالاخص من الصناعة الحديثة الكبيرة قد وصل باكبر الادمغة ، بين الاشتراكيين الأوائل – سان سيمون ، [١] وفوريه ، [٢] واوين – [٣] الى التخلي تماماً عن الصعيد الحقوقي – السياسي ، والى إعلان عقم كل نضال سياسي .

لم تكن أيّ من هذه المفاهيم مؤاتيه للتعبير على نحو دقيق وكامل عن تطلعات الطبقة العاملة الى الانعتاق ، هذه التطلعات التي كان قد ولّدها وضعها الاقتصادي . فمطلب المساواة ، وكذلك المطالبة بالنتاج الكلي للعمل ، اذا

---

(١) كلود هنري دوروفروي ، كونت سان سيمون (١٧٦٠ – ١٨٢٥) اشتراكي طوباوي كبير ، موسوعي الفكر . يرى ان التعارض الأساسي الذي يميز العصر هو التعارض بين « الشغيلة » و « البطالين » . والذي يهمه بالدرجة الأولى هو مصير « الطبقة الأكثر عدداً والأشد فقراً » . والمجتمع في رأيه يجب أن يقوده العلم والصناعة تربط بينهما « مسيحية جديدة ». ومنذ عام ١٨١٦، أكد أن السياسة هي بصورة اساسية علم الانتاج وان سيأتي يوم تندغم فيه السياسية بالاقتصاد .

(٢) انظر الهامش عنه في فصل « من الرأسمالية الى الاشتراكية » .

(٣) روبرت اوين (١٧٧١ – ١٨٥٨) : صناعـي انكليزي ، عميق الـ[illegible] بمادىء القرن الثامن عشر ، انطلق من الفكرة القائلة ان سمة الانسان تحددهـا الظروف . وقد نظم في معمله بمـانشستر ثم في معمله للغزل في نيولانارك ، « مستوطنة » نموذجية للتربية فيها مكان واسع . وكان ، من جهة أخرى ، مخترع مدارس الامهات . و[illegible] منه بان هذا غير كاف ، لأن « الناس كانوا عبيدي »، انتقل الى الشيوعية وأسس [illegible] « مستوطنات » شيوعية ، ولكنها اخفقت . على ان هذا لم يجعله يقلـل من [illegible] طيلة ثلاثين عامـاً في الاشتراك في الحركة العمالية . « ان جميـع الحركات الاجتماعية [illegible] مـــا تحقق في انكلترا من خطوات فعلية الى امام لصالـح الشغيلة ، مرتبطة باسم اوين » (انجلز) . كان ذلك فيما يتعلق بتحديد مدة عمل النساء والأولاد ، واتحاد مختلف [illegible] وانشاء التعاونيات ، الخ .

يضيعان في تناقضات مستعصية منذ أن كانت تجرى المحاولات لصياغتها بصورة محددة على الصعيد الحقوقي ، وعدا ذلك لم يكونا يمسان أو كانا يمسان قليلاً عقدة المشكلة : تحويل نمط الانتاج . وقد كان كبار الطوباويين ، برفضهم النضال السياسي ، يرفضون في الوقت نفسه النضال الطبقي ، وبالتالي يرفضون نمط العمل الممكن الوحيد بالنسبة للطبقة التي كانوا يدافعون عن مصالحها. وكان هذان المفهومان يغفلان الخلفية التاريخية التي هما مدينان لها بوجودهما ، وكلاهما كانا يستندان الى الشعور : أحدهما الى شعور العدالة ، والآخر الى الشعور الانساني . وكان كلاهما يعطيان لمطالبها صورة أمنيات تقية ورعة ، كان غير ممكن القول لماذا ينبغي تحقيقها في هذه اللحظة بالضبط لا قبل ألف عام أو بعد ألف عام .

ان الوهم الحقوقي للبرجوازية لا يكفي للتعبير كلياً عن الوضع الذي توجد فيه الطبقة العاملة التي انتزع منها تحول نمط الانتاج الاقطاعي الى نمط انتاج رأسمالي كل ملكية على وسائل الانتاج ، والتي تجعل آلية نظام الانتاج الرأسمالي أجيالها المتعاقبة واقعة على الدوام في هذه الحال الوراثية من نزع الملكية . وليس في وسعها أن تعي هي نفسها هذا الوضع كامل الوعي الا اذا نظرت الى الأشياء في حقيقتها ، لا من خلال نظارات مصبوغة بألوان حقوقية . وعلى هذا ساعدها ماركس بمفهومه المادي عن التاريخ ، مبرهناً أن جميع تصورات الناس الحقوقية والسياسية والفلسفية والدينية الخ ، مشتقة في الحكم الأخير من ظروف معاشهم الاقتصادية ، من أسلوب انتاجهم وتبادلهم للمنتجات . وبذلك قدم للبروليتاريا مفهوماً عن العالم يتفق وظروف معيشتها ونضالها . وما كان يتفق مع انعدام ملكية الشغيلة غير انعدام الأوهام في رأسهم . وان هذا المفهوم البروليتاري عن العالم ليلف الآن المعمورة على نحو مظفر . . .

اذا لم يكن لدينا ، لـكي نعتقد بالبلبلة الزاحفة التي تنتاب النمط الحالي لتوزيع منتجات العمل ، مع تناقضاته الصارخة من بؤس وبحبوحة ، ومجاعة وفرط استمتاع – اذا لم يكن لدينا لهذا من يقين خير من الشعور بعدم عدالة نمط التوزيع هذا ، ومن الاقتناع بالنصر النهائي للحقوق ، فاننا لنكونن في حال سيئة تماماً ، وقد ننتظر وقتاً طويلاً . ان صوفيي العصر الوسيط الذين كانوا يحلمون بوشك حلول الملكوت الالفي كانوا مذ ذاك شاعرين بعدم عدالة التعارضات الطبقية . وعلى عتبة التاريخ الحديث ، منذ ثلاثمئة وخمسين عاماً ، كان توماس مونتسر يعلن ذلك عالياً جداً على الملأ . وفي ثورة انكلترا البرجوازية ، وفي ثورة فرنسا ، دوّت الصيحة ذاتها . . . وانطفأت . فاذا كانت الصيحة نفسها ، صيحة ازالة التعارضات والفروق الطبقية ،التي كانت حتى في عام ١٨٣٠ تبقي الطبقات الكادحة والمتعبة في برود – اذا كانت هذه الصيحة ذاتها توقظ الآن صدى يتردد ملايين المرات ، واذا كانت تبلغ بلدا أثر آخر ، وذلك بالترتيب نفسه والشدة نفسها اللتين تنمو بهما الصناعة الكبيرة في مختلف البلدان ، اذا كانت قد اكتسبت ، في جيل واحد ، قدرة تستطيع تحدي جميع القدرات المتحالفة ضدها وتكون واثقة من النصر في مستقبل قريب – فما مصدر هذا ؟ مصدره من جهة ، ان الصناعة الكبيرة الحديثة قد خلقت بروليتاريا ، خلقت طبقة تستطيع ، لأول مرة في التاريخ ، المطالبة بالقضاء لا على هذا التنظيم الطبقي الخاص أو ذاك ، أو على هذا الامتياز الطبقي الخاص أو ذلك ، بل بزوال الطبقات عموماً ، وهي طبقة تواجه التزام تحقيق هذا المطلب والا سقطت في ظروف الكادح المملق الصيني . ومصدره من جهة اخرى ان الصناعة الكبيرة ذاتها خلقت من البرجوازية طبقة تحتكر جميع

ادوات الانتاج ووسائل العيش ولكنها تبرهن ، في كل حقبة حمّى في الانتاج وفي كل افلاس يعقب هذه الحقبة، انها اصبحت عاجزة عن الاستمرار في السيطرة على القوى المنتجة التي تفلت من قدرتها ، طبقة يسرع المجتمع ، تحت قيادتها، الى دماره ، مثل قاطرة ليس لدى سائقها الميكانيكي من القوة مـــا يكفي لفتح صمام الأمان المسدود . وبتعبير آخر : مصدر هـــذا ان القوى المنتجة المتولدة عن نمط الانتاج الرأسمالي الحديث ، و كذلك نظام توزيع الخيرات الناشيء عنه، قد دخلا في تناقض صارخ مع نمط الانتاج هذا بالذات ، وذلك الى درجـة اصبح معهـا من الضروري قلب نمط الانتاج والتوزيع قلباً يزيل جميـع الفروق الطبقية ، اذا كان لا يراد رؤية المجتمع الحديث كله وقد حاق به الفناء . على هذا الواقع الملموس الذي يفرض نفسه ، بحتمية لاتقاوم ، في صورة واضحة اكثر او أقـــل على ادمغة البروليتاريين المستثمَرين ــ على هذا الواقع ، لا في افكار هذا النظري القاعـد في غرفته او ذاك عن العادل وغير العادل ، يقوم اساس اليقين بانتصار الاشتراكية الحـــديثة .

- ٣ -

إن ما سبق قوله لا يعني بالطبع ان الاشتراكيين يمتنعون عن تقـــديم مطالب محددة ذات طابع حقوقي . فان حزباً اشتراكياً نشيطاً لا يتقدم بمثل هـذه المطالب أمر غير معقول ، شأنه في ذلك على كل حال شأن كل حزب سياسي . ان المطالب الناجمة عن المصالح العامة لطبقةما لا يمكن ان يتم تحقيقها إلا باستيلاء هذه الطبقة على السلطة السياسية ، فتعطي لمطالبها بعد ذلك قوة إلزامية بشكل قوانين . وإذن فلا بد لكل طبقـــة وهي تناضل ان تصوغ مطالبها كمطالب ذات طابع حقوقي بشكل برنامج . ولكن متطلبات كل طبقـة تتغير في ســـير التحولات الاجتماعية والسياسية ، وهي تختلف في كل بلد ، حسب خصائص هـذا

البلد ومستوى تطوره الاجتماعي . وبالتالي ، فان المطالب ذات الطابع الحقوقي المقدمة من قبل هذا الحزب او ذاك ، لا يمكن ان تكون ، برغم وحدة اهدافها النهائية، متماثلة تماثلاً تاماً في كل لحظة وعند جميع الشعوب . إنها تؤلف عنصراً متغيراً ، ومن حين الى آخر يعاد النظر فيها ، كما يمكن ان يرى المرء ذلك في الاحزاب الاشتراكية لمختلف البلدان . وإعادة النظر هذه تنطلق من اعتبار النسب الواقعية . فلم يخطر لأي من الأحزاب الاشتراكية القائمة ان يجعل من برنامجه فلسفة جديدة للحقوق ، ولن يحدث هذا في المستقبل ..

١ و ٣ – مقتطف من مقال« اشتراكية حقوقية»، المكتوب بالتعاون مع كاوتسكي ، عام ١٨٨٧ ، ترجمة (جزئية) ج . باديا وب . بانج وا . بوتيجيللي، في كتاب « ماركس وانجلز – حول الدين » ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٠ .

٢ – مقتطف من « انتي دوهرينغ » القسم الثاني ، الفصل الأول ، ١٨٧٨، ترجمة ا. بوتيجيللي ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٣ .

الاشتراكية والجمهورية الدمقراطية

في تشرين الأول ١٨٩١ ، يعقد الحزب الاشتراكي - الدمقراطي الألماني مؤتمراً في ارفورت لاتخاذ برنامج جديد . الحزب يعود من بعيد ؛ كان خلال اثني عشر عاماً ، حتى سنة ١٨٩٠ ، تحت وطأة قوانين القمع الاستثنائية . وفي عام ١٨٧٥، بعد مؤتمر غوتا ، وبرغـم تحذيرات ماركس وانجلز الشديدة ، تبنى برنامجـاً مشوباً بالانتهازية الى درجة خطيرة ، واثقلت هذه الانتهازية كل عمله منذ ذلك الحين .

عشية مؤتمر ارفورت ، ترسل قيادة الحزب الى انجلز مشروع البرنامج الجديد . وقد قـال انجلز ان هذا البرنامج « يتميز عن البرنامج السابق الى حد جد مفيد ... مـن وجهة النظر النظرية ، يقف المشروع بجمله على صعيد العلم الحالي ومن الممكن مناقشته انطلاقاً من هذا الصعيد » . على ان هذا لا يجعل نقاط الضعف فيه أقل تعرضاً لانتقاد صريـح ، وبصورة رئيسية القسم السياسي منه ، واجداً في ذلك - كما قال - الفرصة « للضرب على الانتهازية الناعمة (...) وعـلى الانتقال ببساطة من الحمأة العتيقة الى المجتمع الاشتراكي » . ذلك لأن الانتهازية كانت ما تزال اذ ذاك الخطر الرئيسي المتربص للحركة الثورية الالمانية .

ويلاحظ انجلز ، لدى انتقاده الفكرة القائـلة ان من الممكن ، والأمور في المانيا الامبراطورية تلك على مـا هي عليه ، الانتقال الى الاشتراكية بسلام . ان الانتقال السلمي الى الاشتراكية غير ممكـن تصوره الا في الجمهوريات الدمقراطية (مشيراً بهـذا الصدد الى فرنسـا) ، في بـلدان يكون فيها للبرلمان ، الممثـل حقاً للجماهير الشعبية ، امتيازات فعلية . وعلى هذا ، فقد انتهى الى تحديد شكل النظام السياسي الذي ينبغي للبروليتاريا الثورية اعتزام اقامته . ولقد بين ان هذا الشكل هو الجمهورية الدمقراطية، الواحدة وغير القابلة للتجزئة (في ذلك الحين ، كانت وحدة المانيا مـا تزال غير مكتملة

بعد على الوجه الصحيح. واضاف قائلاً ان على البرنامج ، في هذا الاطار ، ان يستهدف ايضاً الحكم الذاتي الاداري للمقاطعات والمديريات .

فماذا كان مصير ملاحظات انجلز ؟ ان مؤتمر ارفورت اخذ بالحسبان انتقاداته التي تناولت مختلف اقسام البرنامج ... خلا القسم السياسي على وجه التحديد . مع ذلك فقد اعرب انجلز عن ارتياحه لملاحظة ان ثمة تقدماً قد تحقق . بيد ان قيادة الحزب الاشتراكي - الدمقراطي لم تنشر انتقادات انجلز الا بعد عشر سنوات ...

خشية عودة قانون مكافحة الاشتراكيين[1] ، أو تذكراً لبعض الآراء التي ابديت استباقاً للزمن الذي كان هذا القانون ساري المفعول فيه ، يراد الآن ان يعترف الحزب بالنظام الشرعي الحالي في ألمانيا باعتباره كافياً لتحقيق جميع مطالبه بالطريق السلمي . ويجري حمل الذات والحزب على الاعتقاد بان « المجتمع الحالي وهو يتطور ينتقل شيئاً فشيئاً الى الاشتراكية » دون التساؤل عما إذا لم يكن بذلك مضطراً لأن يخرج من بنيته الاجتماعية العتيقة ، ولأن ينسف هذا الغلاف العتيق بمقدار العنف الذي ينسف به السرطان غلافه وكأن لم يكن عليه ، في ألمانيا ، بالإضافة الى هذا ، ان يحطم اغلال النظام السياسي الذي ما يزال نصف مطلق ، وما يزال علاوة على ذلك مشوشاً تشويشاً غير قابل للوصف . وفي وسع المرء ان يتصور ان المجتمع القديم سيكون قادراً على التطور سلمياً نحو الجديد في البلدان التي يمركز فيها التمثيل الشعبي في ذاته كل السلطة ، والتي يمكن فيها ، بموجب الدستور ، فعل كل المراد ، ما دامت اكثرية الأمة وراءه ، في جمهوريات دمقراطية مثل فرنسا واميركا ، في ملكيات مثل انكلترا ، حيث تناقش يومياً في الصحافة مسألة وشك تخلي الأسرة المالكة عن العرش مقابل تعويض مالي ، وحيث هذه الأسرة

(١) في عام ١٨٧٨ اصدر بسمارك قانوناً استثنائياً ضد الاشتراكيين يحظر جميع المنظمات العمالية ، والصحافة والمطبوعات الاشتراكية. وكان يمكن الحكم على الاشتراكيين الدمقراطيين بالنفي . ولم يلغ القانون الا في عام ١٨٩١ .

المالكة عاجزة أمام ارادة الشعب . اما في المانيا ، حيث الحكومة تكاد تكون تكون قادرة على كل شيء ، وحيث الريخستاغ وسائر الهيئات التمثيلية ليست بذات سلطة فعلية ، فان المناداة بمثل هذه الأشياء في المانيا ، وهي ما تزال غير ضرورية ، انما تعني ان ينزع المرء ورقة التين عن الحكم المطلق [1] ويستر بجسده عري هذا الحكم .

ان سياسة من هذا القبيل لا يمكن ، مع مرور الوقت ، الا أن تجر الحزب الى طريق خاطئة . ففي المقام الأول توضع مسائل سياسية عامة، مجردة، وبذلك تخفى المسائل المحددة الأكثر إلحاحاً ، التي تجيء من تلقاء ذاتها ، في أولى الاحداث الهامة ، في أول أزمة سياسية ، فتحتل جدول الاعمال . وماذا يمكن ان ينجم عن هذا غير ان يؤخذ الحزب فجأة ، في اللحظة الحاسمة ، على حين غرة، ويسود التخبط وانعدام الوحدة حول النقاط الحاسمة ، لأن هذه المسائل لاتكون قد نوقشت ابداً ؟ أترانا سنرى من جديد ما حدث في حينه بالنسبة لمسألة الحقوق الجمركية [2] التي اعتبرت آنذاك غير متعلقة إلا بالبرجوازية ولا تمس الشغيلةأدنى مساس ، وبالتالي كان يمكن لكل واحد ان يصوت فيها كما يشاء ، بينما أكثر من واحد اليوم يسقط في الموقف المعارض الاقصى ، ويقوم، خلافاً للبرجوازيين الذين

---

(١) يأخذ انجلز عبارة«ورقة تين الحكم المطلق»عن الزعيم الاشتراكي الدمقرطي ويلهيلم ليبكنخت الذي كان قد استعملها ، في أول خطاب القاه في الريخستاغ (١٨٦٧) ملمحاً الى هذا المجلس ، وساخراً بذلك من الصفة المضحكة لامتيازاته .

(٢) في عام ١٨٧٩ ، تكلم في الريخستاغ النائب الاشتراكي - الدمقراطي كايزر مؤيداً ، بموافقة الكتلة البرلمانية الاشتراكية الدمقراطية ، مشروع القانون الحكومي للتعرفات الجمركية الذي كان يخدم مصالح كبار الصناعيين والزراعيين على حساب الجماهير الكادحة . ولكن ماركس وانجلز نددا تنديداً شديداً بهذا الموقف الذي اتخذه النواب الاشتراكيون الدمقراطيون .

اصبحوا مع الحماية ، باعادة طبع السخافات الاقتصادية لكوبدن [1]، وبرايت [2]، ويبشر بالمنشستريانية [3] الاصفى باعتبارها الاشتراكية الاصفى ؟

أن هذا النسيان للاعتبارات الاساسية الكبرى امام المصالح اليومية العابرة، ان هذا الركض وراء النجاحات الزائلة والصراع الدائر حولها ، دونما اهتمام بالعواقب التالية ، ان هذا الاهمال لمستقبل الحركة الذي يضحى به الآن ، كل هذا ربما تكون له دواع شريفة . ولكن هذا هو من الانتهازيه ويظل من الانتهازية . والحال ، ان الانتهازية « الشريفة » قد تكون اشد جميع الانتهازيات خطرا .

فما هي اذن هذه النقاط الحساسة ، إلا انها اساسية ؟

اولا — ثمة شيء مؤكد على وجه الاطلاق : ان حزبنا والطبقة العاملة لا يمكن ان يصلا الى السيطرة الا تحت شكل الجمهورية الديمقراطية . بل ان هذه هي الشكل النوعي لدكتاتورية البروليتاريا ، كما سبق ان اظهرت ذلك الثورة الفرنسية الكبرى [4] . والواقع ، ان مما لا يمكن وروده الى الذهن امكان ان

---

(١) ريشارد كوبدن (١٨٠٤ — ١٨٦٥) : صناعي انكليزي ، اقتصادي برجوازي ، من الداعين لحرية التبادل، أحد زعماء نضال البرجوازية الصناعية في منشستر من اجل الغاء « قانون الحبوب » .

(٢) جون برايت (١٨١١—١٨٨٩) : صناعي انكليزي ، اقتصادي ، احتل عدة مناصب وزارية في حكومات الأحرار وناضل ضد قانون الحبوب الى جانب كوبدن.

(٣) أي افكار البرجوازية الصناعية الانكليزية التي كانت ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تشن حملة من اجل حرية التبادل وضد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . وحينذاك كان مركز التحريض الداعي الى التبادل الحر منطقة منشستر الصناعية الكبرى ، ومن هنا جاء تعبير المنشستريانية .

(٤) من البدهي ان ما يشير اليه انجلز هنا بهذه الصورة ليس ثورة ١٧٨٩، بل كومونة باريس عام ١٨٧١ .

يصبح خيرة رجالنا وزراء في ظل امبراطور ، كما فعل ميكل [1] .

ما من شك في ان طرح مطلب الجمهورية طرحا مباشرا في البرنامج يبدو محالا ، من وجهة النظر الشرعية ـ ولو ان هذا قد امكن حدوثه حتى في ظل لويس فيليب في فرنسا ، و كذلك في ايطاليا اليوم . ولكن واقع ان ليس حتى بالمسموح به ان يقدم في المانيا برنامج حزبي جمهوري سافر انما يبرهن مدى ضخامة التوهم بان سيكون في الوسع اقامة الجمهورية فيها ، بطريق ناعمة السلمية ، وليس الجمهورية وحسب ، بل والمجتمع الشيوعي ايضا .

ومع ذلك فان في الوسع ايضا باسوأ حال تخطي مسألة الجمهورية . ولكن ماينبغي وما يمكن ان يتضمنه البرنامج هو ، في رأيي ، مركزة كل السلطة السياسية بين يدي التمثيل الشعبي . وهذا كاف الآن ، اذا لم يكن في الوسع الذهاب الى مدى ابعد .

ثانيا ـ تصحيح التنظيم السياسي لالمانيا . ينبغي ، من جهة ، الغاء الانقسام الى ولايات صغيرة : فهلموا اذن للثورة بالمجتمع ، مابقيت حقوق خاصة لبافاريا ووتمبرغ ، [2] وما ظل لخارطة تورنج ، مثلا ، الصورة المحزنة التي لها الآن !

---

(١) جون ميكل (١٨٢٨–١٩٠١): سياسي الماني ، كان اول الأمر عضواً في رابطة الشيوعيين ، ثم انتقل الى الحزب القومي ـ الليبرالي ، واصبح فيما بعد وزيراً للمالية في بروسيا في التسعينات من القرن الماضي .

(٢) ان بافاريا وورتمبرغ كانتا مستمرتين على وجه التخصيص في جبـاية ضريبة خاصة على الكحول والبيرة ، وكانت لها ادارة مستقلة للبريد والبرق . وكانت بافاريا قد احتفظت بحكمهـا الذاتي في الميدان العسكري ، وكذلك في النقليات بالسكك الحديدية . وأخيراً ، كانت بافاريا وورتمبرغ وساكس تؤلف ، في داخل الاتحاد الالماني ، لجنة تتمتع بحق النقض في مسائل السياسة الخارجية .

ومن جهة اخرى ، يجب ان تكف بروسيا عن الوجود ، ينبغي تجزئتها الى مقاطعات ذات حكم ذاتي ، من اجل ان تكف الروح البروسية الخاصة عن ارهاق المانيا بوطأتها . انقسام الى ولايات صغيرة ، روح بروسية خاصة - ذانكما هما وجها التناقض الذي تحتبس فيه اليوم المانيا والذي لابد دائما لأحد وجهيه ان يتخذ عذرا ومبررا للآخر .

وما الذي ينبغي وضعه بديلا عن هذا ؟ ان البروليتاريا ، في رأيي ، لايمكن ان تستخدم غير شكل الجمهورية الواحدة وغير القابلة للتجزئة .

* * *

هكذا اذن ، جمهورية وحدوية . ولكن ليس بمعنى الجمهورية الفرنسية اليوم ، التي ليست سوى الامبراطورية بدون امبراطور والتي تأسست عام ١٧٩٨ [١]. فمن عام ١٧٩٢ الى ١٧٩٨ ، كان لكل مقاطعة فرنسية ، ولكل مديرية استقلالها الاداري الكامل ، على النسق الاميركي ، وهـذا مايلزم ان يكون لدينا . اما كيف يجب تنظيم هذا الحكم الذاتي وكيف السبيل الى الخلاص من البيروقراطية ، فهذا ما اظهرته لنا اميركا والجمهورية الفرنسية الاولى ، وهذا ماتظهره لنا اليوم ايضا اوستراليا وكندا والمستعمرات الانكليزية الاخرى . ان مثل هذا الحكم الذاتي على اساس المقاطعة والمديرية اكثر حرية بكثير من الفيديرالية السويسرية ، مثلا ، حيث القضاء مستقل جدا ، حقا ، عن الاتحاد الكونفيديرالي ، ولكنه مستقل ايضا عن الناحية (Bezirk) وعن المديرية . ان الحكومات في الاقضية تعين حكام النواحي (Bezirksstatthalter) والمدراء ، الامر الذي لا وجود له

---

(١) يقصد المجلز الدكتاتورية التي أقامهـا بونابرت بعد انقلاب ١٨ برومير ١٧٩٩ - هذه الدكتاتورية التي قضت على النظام الجمهوري الذي اقيم عـام ١٧٩٢ . وقد اعلنت الامبراطورية رسمياً سنة ١٨٠٤ . وبقيت عدة من مؤسساتها معمولاً بهـا في ظل الجمهورية الثالثة التي اقيمت عام ١٨٧٠

اطلاقا في البلدان الناطقة بالانكليزية ، والذين سيتوجب علينا ، في المستقبل ،ان نتخاص منهم بمثل الحزم الذي نتخاص به من المستشارين في المقاطعات والحكومات البروسية (Landrat et Regierugsrat) .

لن يكون في الوسع ان يوضع من هذا كله الشيء الكثير في البرنامج . واذا كنت أتحدث عنه فذلك على الأخص لكي أسجل طابع الوضع في ألمانيا حيث لا يسمح بالكلام جهاراً عن مثل هـذه الاشياء ، ولكي أؤكد بذلك في الوقت نفسه على مبلغ التوهم لدى الذين يريدون أن يحولوا وضعاً كهذا الى مجتمع شيوعي بالطريق الشرعي . وكذلك من أجل تذكير لجنة الحزب القيادية بأن ثمة مسائل سياسية لها من الاهمية غير ما لاشتراك الشعب مباشرة في التشريع والقضاء المجاني ، في وسعنا آخر الامر ان نستغني عنها. ونظراً لصفة الوضع غير المستقرة، يمكن ان تصبح هـذه المسائل ملحة بين عشية وضحاها . فما الذي سيحدث اذ ذاك اذا نحن لم نكن قد ناقشناها ، اذا لم نكن قد اتفقنا حولها ؟

على أن ما يمكن ان يدخل في البرنامج والذي يمكن ، على الاقل ، ان يكون على نحو غير مباشر تلميحاً الى ما لا يمكن قوله ، هو هـذا المطلب : « ادارة ذاتية تماماً في المقاطعة والناحية والمديرية ، من قبل موظفين منتخبين بالاقتراع العام . الغاء جميع السلطات المحلية والمقاطعية المعينين من قبل الدولة ».

مقتطف من « انتقاد مشروع البرنامج الاشتراكي – الدمقراطي ، ٢ » ١٨٩١ ، ترجمة (مراجعة) في كتاب « ماركس وانجلز – انتقاد برنامجي غوتا وارفورت » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٦ .

الاقتراع العام والنضال الثوري

كتب انجلز في مقدمته لمؤلف ماركس «نضال الطبقات في فرنسا» ، سنة١٨٩٥ : « لقد حسبوا أن البروليتاريا النزاعة الى الكفاح قد ووريت الثرى مع كومونة باريس على نحو نهائي . ولكن ، بالعكس ،ان انطلاقتها الأشد زخماً انما بدأت من كومونةباريس ومن الحرب الفرنسية – الألمانية » . وبعد عرض موجز للدروس(الانتقادية – الذاتية) التي استخلصها ماركس وانجلز من حقبة ١٨٤٨ – ١٨٧١ ، بين انجلز حقيقة هذه الانطلاقة وما تنطوي عليه من وعود .

وفي هذا الاطار يتناول واحدة من نواحي التكتيك الجديد لنضال الحركةالعمالية الثورية . وقبل ذلك ببعض الوقت،كان قد كتب الى بول لافارغ : « ان عصر المتاريس ومعارك الشوارع قد انطوى الى الأبد . فاذا كان الجيش يحارب ، فان المقاومة تصبح جنوناً . واذن فلزام ايجاد تكتيك ثوري جديد . . . » (٣ تشرين الثاني ١٨٩٢) . ونتيجة للنجاحات التي أحرزتها الأحزاب العمالية في الانتخابات في المانيا وفي فرنسا يتوصل انجلز الىالاعتقاد بأن استخدام الحركة الاشتراكيةللاقتراع العام قد يؤلفعنصراً هاماً من هذا التكتيك الجديد . وهذا ما ينصرف الى تبيانه في الصفحات التالية .

ان أهمية هذا النص لا تنكر . ومع ذلك ، فلابد من الحرص على عدم تحميلهمن القول أكثر مما يقول انجلز نفسه . وما تعرض له هذا النص من التشويهات تؤلف بهذا الصدد تحذيراً جلياً . وبالفعل ، حين نشرته القيادة الانتهازية لجريدة « فوروارتز »، الناطقة بلسان الاشتراكية – الديمقراطية الالمانية ، بترت منه مقاطع بحيث ظهر انجلز « عابداً وديعاً للشرعية مهما كان ثمنها » (انجلز) . واذ ذاك احتج على هذا التزييف بأقصى الشدة، فقال : ان رئيس تحرير «فورورارتز » قدأخذ من هذا النص « كل ما كان يمكن أن يخدمه لدعم التكتيك الوديع المناهض للعنف بأي ثمن الذي يطيب له التبشير به منذ بعض الوقت ، ولاسيما في هذا الوقت الذي تعدّ فيه قوانين قهرية في برلين . ولكني

لست أنادي بهذا التكتيك الا لالمانيا اليوم ومــع تحفظ شديــد . أما من أجل فرنسا وبلجيكا وايطاليا والنمسا ، فليس يمكن اتباع هذا التكتيك بمجموعه، وبالنسبة لالمانيا قد يصبح غير قابل للتطبيق غداً » (رسالة الى لافارغ ، ٣ نيسان ١٨٩٥) .

وفي الواقع ،ان انجلز، كما أوضح ذلك في رسالة سابقة (١٢ تشرين الثاني١٨٩٢) يرى بصورةأساسية في الاستخدام الذكي للاقتراع العام من قبل العمال والحركة الاشتراكية وسيلة مناسبة ، في ظروف معينة ، لـ «وضع أنفسنا في الوضع الأكثر ملاءمة للقيام بالثورة » وليس أبداً وسيلة لتحاشي اللجوء الى الثورة .

ومنذ العهد الذي كتب فيه انجلز هــذه الصفحات ، تغيرت ايضاً معطيات نضال الطبقة العاملة في سبيل الاشتراكية . ونتيجة لذلك يتغير تكتيك هذا النضال ، متوافقاً باستمرار مع تعقد التاريخ وغناه ومع حركته بالذات . واذن فلا بد من تحاشي المماثلة بغير شرط ولا استثناء بين افكار انجلز وبين المنطلقات الفكرية التي يقال بهـا اليوم ، وبخاصة من قبــل الشيوعيين الفرنسيين ، حــول امكانية وشروط انتقال سلمي الى الاشتراكية . ومن شأن استيعاب ميكانيكي الى هذا الحد ان يكون خطيئة تاريخية وسياسية . الا ان هذا لاينبغي ان يؤدي الى حرمان المرء نفسه من القسط الذي تسهم بــه قراءة هذه الصفحات في التفكير حول القضايا الراهنة لنضال الحركة العمالية الثورية .

ان حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ وهزيمة الكومونة كانتا ، كما تنبأ ماركس ، قد نقلتا الى حين مركز ثقل الحركة العمالية الاوربيـــة من فرنسا الى المانيا . بدهي ان لابد ، في فرنسا ، ، من مرور سنوات للتعافي من نزيف ايار١٨٧١ . وبالعكس ، في المانيا ، حيث كانت الصناعة تنمـــو حقا كما في دريئة حارة ، بوتيرةمطردة التسارع،وقد يسر لها ذلك بالاضافة الى هذا من المليارات الفرنسية،[1]

---

(١) بموجب المعاهدة الموقعة عــام ١٨٧١ بعد الحرب الفرنسية – الالمانية ، توجب على فرنسا ان تتنازل عن الالزاس واللورين لالمانيا وتدفع لها غرامة مقدارها خمسة مليارات من الفرنكات .

كانت الاشتراكية - الدمقراطية تتعاظم بسرعة وبنجاح اكبر ايضا . وبفضل الذكاء الذي استخدم به العمال الالمان الاقتراع العام الذي تقرر عام ١٨٦٦ ، بدا النمو المدهش للحزب سافرا في نظر العالم اجمع في ارقام غير قابلة للمناقشة . ١٠٢ الف صوت اشتراكي - دمقراطي في سنة ١٨٧١ ، ٣٥٢ الف صوت في عام ١٨٧٤ ، ٤٩٣ الف صوت في عام ١٨٧٧ . ثم جاء اعتراف السلطات العليا بهذه الترقيات بصورة قانون مكافحة الاشتراكيين ، وقد تشتت شمل الحزب بصورة موقتة ، وهبط عدد الاصوات الاصوات في عام ١٨٨١ الى ٣١٢ الفا . ولكن سرعان ماتم التغلب على هذه الضربة ، واذ ذاك فقط ، وتحت وطأة قانون الطوارىء ، وبدون صحافة ، وبدون تنظيم خارجي ، وبدون حق تجمع واجتماع ، بدأ حقا التوسع السريع : في عام ١٨٨٤ - ٥٥٠ الف صوت ، في سنة ١٨٨٧ - ٧٦٣ الف صوت ، في سنة ١٨٩٠ - ١٤٢٧٠٠٠ صوت . واذ ذاك شلت يد الدولة . واختفى قانون مكافحة الاشتراكيين ، وصعد عدد الاصوات الاشتراكية الى ١٧٨٧٠٠٠ صوت ، اكثر من ربع مجموع اصوات المقترعين . كانت الحكومة والطبقات السائدة قد استنفذت كل وسائلها - دون جدوى ، وبلا هدف ، ومن غير نجاح . والبراهين الملموسة على عجزها التي اضطرت السلطات لحصادها بدءاً من الحارس الليلي حتى مستشار الامبراطورية - وذلك على يد عمال محتقرين ! - ، هذه البراهين كانت تعد بالملايين . كانت الدولة قد ضاقت بها المسالك ، واما العمال فما كانوا الا في بداية طريقهم .

ولكن العمال الالمان كانوا قد قدموا لقضيتهم خدمة كبيرة أخرى ، عدا الخدمة الاولى التي كان يؤلفها مجرد وجودهم كحزب اشتراكي ، هو الحزب الاقوى ، والاكثر انضباطاً ، والاسرع نمواً . وهم باظهارهم لرفاقهم في جميع

البلدان كيف يستخدم الاقتراع العام ، قد قدموا لهم سلاحاً جديداً ، سلاحاً من أمضى الأسلحة .

كان الاقتراع العام قد سبق أن وجد في فرنسا منذ وقت طويل، ولكنه كان قد انحط شأناً هناك نتيجة لسوء استعمال حكومة بونابرت له. وبعد الكومونة، لم يكن ثمة حزب عمالي لكي يستخدمه . وفي اسبانيا ايضاً كان الاقتراع العام موجوداً منذ الجمهورية ، ولكن الامتناع عن الانتخابات كان في اسبانيا على الدوام هو القاعدة لدى جميع الأحزاب المعارضة الجدية . والتجارب التي جرت في سويسرا مع الاقتراع العام كانت اقل ما تكون تشجيعاً ، بالنسبة لحزب عمالي . ان العمال الثوريين في البلدان الرومانية كانوا قد اعتادوا النظر الى حق الاقتراع نظرتهم الى فخ ، الى أداة خديعة حكومية . وقد كانت الحال على خلاف هذا في المانيا . فقد سبق أن اعلن البيان الشيوعي الفوز بالاقتراع العام والدمقراطية مهمة من اولى وأهم مهمات البروليتاريا المناضلة . وكان لاسال[1] قد خالف هذه النقطة . وحين رأى بسمارك نفسه مضطراً لتقرير حق التصويت هذا[2] باعتباره الوسيلة الوحيدة لإثارة اهتمام الجماهير الشعبية بمشاريعه ، اخذ عمالنا هذا في

(١) فردناند لاسال (١٨٢٥ — ١٨٦٤) : محام وكاتب ألماني ، خطيب لامع ، دمقراطي برجوازي صغير في بداياته ، انضم فيما بعد ، في الستينات من القرن الماضي الى الحركة العمالية . على أنه ، وقد كان يدعي الصداقة لماركس والاعجاب به ، لم يلبث أن شوه الماركسية ، ثم خانها خيانة عميقة . مؤسس الجمعية العامة للعمال الألمان سنة ١٨٦٣، وسرعان ما انضم الى الاصلاحية الانتهازية ، والى « الاشتراكية البسماركيـة » ، والى مساندة سياسة بسمارك الذي كان يرمي الى توحيد ألمانيا تحت كنف بروسيا . وفي ذلك الحين حمل عليه ماركس وانجلز حملة عنيفة .

(٢) في عام ١٨٦٦ ، من أجل الانتخابات للريخستاغ (البرلمان) في الامبراطورية الألمانية الموحدة .

الحال مأخذ الجد فأرسلوا اوغست بيبل[1] الى الريخستاغ الأول التأسيسي . ومنذ ذلك اليوم استخدموا حق التصويت على نحو جلب لهم المغانم بألف صورة وكان ذلك امثولة لعمال جميع البلدان . انهم ، كما جاء في البرنامج الماركسي الفرنسي[2] قد حولوا حق التصويت من وسيلة خداع كانها حتى الآن الى أداة انعتاق . واذا كان الاقتراع العام لم يعط من مربح غير تمكيننا من تعداد انفسنا كل ثلاثة اعوام ، وغير الازدياد ، بفعل صعود عدد الأصوات المتبين بانتظام والسريع أقصى السرعة ، للثقة بالنصر لدى العمال بقدر ازدياد الهلع لدى الخصوم ، وغير احاطتنا علماً على الضبط بقوتنا نحن وبقوة جميع الأحزاب المناوئة ، وتزويدنا هكذا ، من أجل حساب عملنا ، بمعيار يفوق كل معيار آخر ، عاصم لنا سواء من جبن لا محل له أم من جرأة جنونية هي بالقدر نفسه في غير موضعها — اذا كان هذا هو المربح الوحيد الذي جنيناه من حق الاقتراع ، فانه لأكثر من كاف . ولكنه قد فعل أكثر من هذا بكثير . لقد زودنا ، بالتحريض الانتخابي ، بوسيلة لا تعادلها وسيلة للاتصال مع الجماهير الشعبية حيث ما تزال بعيدة عنا ، ولإرغام جميع الاحزاب على الدفاع أمام الشعب كله عن آرائها واعمالها في مواجهة

---

(١) أوغوست بيبل (١٨٤٠ — ١٩١٣) : وجه شهير في الحركة العمالية ، صديق ونصير لماركس وانجلز . عامل خراطة ، عضو في الأممية الاولى ، أحد مؤسسي الاشتراكية — الدمقراطية في المانيا ، انتخب نائباً في الريخستاغ عام ١٨٦٧ . أثناء الحرب الفرنسية ـ الالمانية ، كان وفياً للأممية البروليتارية . أيد كومونة باريس . عضو في الأممية الثانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . حارب التحريفية والاصلاحية ، وارتكب في أواخر عمره بعض الاخطاء الانتهازية .

(٢) المقصود برنامج الحزب العمالي الفرنسي، الذي كان جول غيسد وبول لافارغ قد وضعا القسم المطلبي منه ، وكان ماركس قد صاغ الاسباب الموجبة (ومنها العبارة التي أوردها انجلز بأحرف بارزة) . انظر كتاب « كارل ماركس ـ نصوص مختارة» المطبوعات الاجتماعية ١٩٦٦ ، ص ٤٨٦ وما بعدها .

حملاتنا . وعدا ذلك ، فقد فتح لممثلينا في الريخستاغ منبراً استطاعوا التحدث من فوقه مع خصومهم في البرلمان و كذلك مع الجماهير في الخارج بوزن وحرية غير التي يتحدثون بها في الصحافة وفي الاجتماعات . وما كان نفع الحكومة والبرجوازية من قانونها لمكافحة الاشتراكيين اذا كان التحريض الانتخابي وخطب الاشتراكيين في البرلمان تنهال عليه قصفاً باستمرار !

ولكن البروليتاريا باستخدامها الاقتراع العام على هذا النحو من الفعالية ، كانت قد اتبعت أسلوب نضال جديد تماماً ونمت نمواً سريعاً . ولقد وجد ان مؤسسات الدولة التي تنتظم فيها سيطرة البرجوازية ماتزال تتيح امكانيات جديدة للاستخدام تمكن الطبقة العاملة من محاربة مؤسسات الدولة هذه بالذات . وتم الاشتراك في الانتخابات لمختلف مجالس الدييت ، وللمجالس البلدية ، وللمجالس المختلطة من العمال وارباب العمل . وجرت مزاحمة البرجوازية على كل منصب كان قسم كاف من البروليتاريا يشترك في تعيين من يتولاه . وهكذا وصل الامر بالبرجوازية والحكومة من جراء ذلك الى الخوف من العمل الشرعي للحزب العمالي أشد من خوفها عمله غير الشرعي ، ومن النجاحات في الانتخابات أكثر من خوفها النجاحات في العصيان .

ذلك لأن ظروف النضال كانت قد تبدلت جدياً في هذا المجال أيضاً . فان العصيان من الأسلوب القديم ، القتال على المتاريس ، الذي كان ، حتى عام ١٨٤٨ ، حاسماً في كل مكان ، كان قد تم تجاوزه الى درجة بعيدة .

* * *

أن اشياء كثيرة قد تغيرت أيضاً منذ ذلك الحين ، وهي جميعاً لصالح الجنود . واذا كانت المدن الكبيرة قد توسعت توسعاً عظيماً ، فان الجيوش قد تضخمت أكثر أيضاً . فمنذ عام ١٨٤٨ لم تتوسع باريس وبرلين أربع مرات ،

والحال ، ان حامياتها قد ازدادت أكثر من هذا . ويمكن ان تزاد هذه الحاميات أكثر من ضعفها في أربع وعشرين ساعة بفضل الخطوط الحديدية ، وان تتضخم حتى تصبح جيوشاً جرارة في ٤٨ ساعة . وان تسلح هذه القوات المعززة تعزيزاً هائلاً لأشد فعالية بما لايقاس . في عام ١٨٤٨ ، كانت البندقيـة البسيطة ذات الكبسولة . وثمة ، اليوم ، البندقية ذات المخزن من العيار الصغير التي تطلق الى مدى أبعد أربـع مرات ، وأصوب عشر مرات واسرع عشر مرات من الأولى. وفيما مضى ، كانت كرات وقذائف المدفعية ذات الفعالية القليلة نسبياً ، وثمة ، اليوم القذائف ذات الكبسولة ، التي تكفي واحدة منها للعصف باحسن متراس . وفيما مضى كان معول جندي الطليعة لاختراق الجدران ، واليوم تقوم بهـذا عبوات الديناميت .

وبالعكس ، باتت الظروف كلها ، من جانب الثائرين ، أشد سوءاً . انعصياناً يحظى بعطف جميـع فئات السكان سيكون صعب الحدوث ثانية . ففي صراع الطبقات لن تلتف جميـع الفئات المتوسطة دون شك أبداً على نحو حصري نوعاً ما حول البروليتاريا من أجل ان يزول زوالاً تاماً تقريباً ، بالمقابل ، الحزب الرجعي الملتف حول البرجوازية . واذن فسيظهر « الشعب » على الدوام منقسماً ، وبالتالي لن تكون ثمة رافعة جبارة لها تلك الفعالية العالية كما في عام ١٨٤٨ . واذا كان ينضم الى جانب الثائرين عدد أكبر من المحاربين الذين سبق أن أدوا خدمتهم العسكرية ، فلن يكون تسليحهم الا أشد صعوبة . ان بنادق الصيد والترف في دكاكين باعة السلاح ـــ حتى وان تكن الشرطة لم تجعلها مسبقاً غير قابلة للاستعمال برفع قطعة ما من مؤخرتها ـــ هي أبعد من ان تساوي بندقية الجندي ذات المخزن حتى في القتال المتلاحم . حتى عام ١٨٤٨ ، كان في وسع المرء ان يصنع بنفسه من البارود والرصاص مايلزم من الذخائر . واليوم ، يختلف الخرطوش من بندقيـة

لأخرى وليس له في كل مكان غير نقطة مشتركة واحدة ، هي انه نتـاج تكنيك الصناعة الكبيرة ، وبالتالي لايمكن صنعه ex tempore [1] . واذن فان معظم البنادق غير ذي جدوى مادام المرء لايملك الذخائر المناسبة لها خصوصاً . وأخيراً ، أن للأحياء التي بنيت منذ عام ١٨٤٨ في المدن الكبيرة شوارع طويلة ، مستقيمة وعريضة ، و كأنما تأقلمت مع مفعول المدافع الجديدة والبنادق الجديدة. وليكونن فاقد العقل ثوري يختار لمعركة متاريس ، الأحياء العمالية الجديدة في شمـال برلين وشرقها .

هل يعني هـــذا ان قتال الشوارع لن يلعب في المستقبل أي دور ؟ كلا أبداً ! انما يعني هذا فقط ان الظروف منذ ١٨٤٨ اصبحت أقل ملاءمـة الى حد بعيـد بالنسبة للمحاربين المدنيين و اكثر ملاءمـة الى حد بعيد بالنسبة للجيوش . وإذن فليس يمكن لقتال شوارع في المستقبل ان يكون مظفراً إلا اذا استعيض عن هذا التخلف في الوضع بعوامل أخرى . ولذلك ، فانه سيحدث على نحو اكثر ندرة في بداية ثورة كبرى مما خلال تطور هذه الثورة ، وسيكون لزاماً القيام به بقوى اكبر . واذ ذاك فان هذه ، كما في الثورة الفرنسية كلها ، في ٤ ايلول و٣١ تشرين الأول ١٨٧٠ في باريس[2] ، ستفضل دون شك الهجوم المكشوف على تكتيك المتاريس السلبي .

---

(١) بصورة مستقلة عن الظروف .

(٢) في ٤ ايلول ١٨٧٠ ،سنة هزيمةسيدان ،ثار شعب باريس فاسقط الامبراطورية الثانية وفرض اعلان الجمهورية . وفي ٣١ تشرين الاول ، لدى العـلم بأن حكومة تيير ستجري مباحثات مع البروسيين، قام الشغيلة الباريسيون بانتفاضة ، تحت قيادة بلانكي أدت الى الاستيلاء على دار البلدية والى اقامة لجنة سلامة عامة . وقد استغلت الحكومـة انعدام التنظيم لدى القوى الثورية والخلافات بين قادة العصيان ، فاستطاعت استعادة دار البلدية بسرعة .

فهل يدرك القارىء الآن السبب في ان السلطات الحاكمة تريد بصورة مطلقة ان تجرنا الى حيث تنطلق البنادق وتضرب السيوف ؟ وما سبب اتهامنا اليوم بالجبن لاننا لاننزل على المكشوف الى الشارع حيث نحن موقنون مسبقاً بان الهزيمة ستلحق بنا ؟ وما سبب التضرع الينا بمثل هذا الالحاح أن نتفضل اخيراً بان نلعب ذات يوم دور الطعام للمدافع ؟

عبثاً ودون جدوى يسرف هؤلاء السادة بتضرعاتهم قدر اسرافهم باستفزازاتهم . فنحن لسنا على هذه الدرجة من الحمق . ان في وسعهم ايضاً مطالبة عدوهم في الحرب المقبلة بان يتفضل بالاصطفاف في تشكيلات خطوط كما في عهد فريتز العجوز أو في ارتال فرق بكاملها على نمط واغرام وعلى نمط واترلو ، وذلك ببندقية الحجارة في اليد . فلئن كانت الظروف قد تغيرت بالنسبة لحرب الشعوب ، فهي لم تتغير أقل من ذلك بالنسبة لصراع الطبقات . لقد انطوى زمن الهجمة المباغتة ، والثورات التي تقوم بها أقليات صغيرة واعية على رأس جماهير غير واعية . وحيث يكون الأمر أمر تحويل تام لتنظيم المجتمع ، لابد للجماهير ذاتها ان تعاون في ذلك ، وان يكون قد سبق لها أن فهمت هي ذاتها ما الأمر المقصود ، ولماذا تتدخل باجسامها وبحياتها . هذا ما علمنا اياه تاريخ السنوات الخمسين الأخيرة . ولكن ، لكي تدرك الجماهير ما ينبغي فعله ، لابد من عمل طويل ، دائب . وهذا العمل بالضبط هو ما نقوم به الآن ، وان هذا ليجري بنجاح يوقع خصومنا في اليأس .

وفي البلدان الرومانية أيضاً ، يدركون اكثر فاكثر وجوب اعادة النظر في التكتيك القديم . وفي كل مكان ، ينتقل شن الهجوم على غير اهبة الى المرتبة الثانية ، وفي كل مكان اقتدي بالمثال الألماني القائم على استخدام حق التصويت ، والاستيلاء على جميع المناصب التي هي في متناول ايدينا ، اللهم إلا اذا كانت

الحكومات تستفزنا جهاراً الى الصراع . وفي فرنسا ، حيث التربة مع ذلك ملغومة منذ اكثر من مئة عام بثورات متعاقبة ، وحيث لايوجد حزب لم يدل بدلوه في المؤامرات ، والانتفاضات وغيرها من الأعمال الثورية بكل انواعها ، في فرنسا ، حيث الجيش نتيجة لذلك ، غير مأمون البتة بالنسبة للحكومة ، وحيث الظروف ، على العموم ، اكثر مؤاتاة بكثير مما في المانيا من أجل هجمة مباغتة عصيانية ـ حتى في فرنسا يدرك الاشتراكيون اكثر فاكثر ان ليس ثمة بالنسبة لهم انتصار دائم ممكن من غير ان يتم مسبقاً كسب جمهور الشعب الواسع ، أي الفلاحين هنا . وهناك أيضاً يعتبر العمل الدعائي المتمهل والنشاط البرلماني المهمة المباشرة للحزب. ولم تكن النجاحات منعدمة . فالامر لم يقتصر على الفوز بجملة كاملة من المجالس البلدية ، بل ان ثمة خمسين اشتراكياً يحتلون مقاعد في المجالس التشريعية ، وقد تم لهؤلاء اسقاط ثلاثة وزراء ورئيس للجمهورية[1] . وفي بلجيكا ، انتزع العمال في السنة الماضية[2] حق التصويت وانتصروا في ربع الدوائر الانتخابية . وفي سويسرا وايطاليا ، والدانمرك ، بل حتى في بلغاريا وفي رومانيا ، بات الاشتراكيون ممثلين في البرلمان . وفي النمسا ، تجمع الأحزاب كلها على القول بان من غير المستطاع الحيلولة وقتاً طويلاً دون دخولنا الريخستاغ (مجلس الامبراطورية) . اننا سندخله، هـــذا شيء مؤكد ، وكل ما في الأمر ان النقار يدور حول مسألة من أي باب

---

(١) في عام ١٨٩٣ انتخب للمجلس التشريعي قرابة خمسين نائباً ينتسبون للاشتراكية . وفي ١٥ كانون الثاني ١٨٩٥ ، استقال كازيمير ـ بيرييه ، وكان رئيساً للجمهورية منذ سبعة أشهر ، إثر فضيحة (تتصل بالاتفاقيات الموقعة عام ١٨٨٣ بين شركات الخطوط الحديدية والدولة) كان للوزير راينال ضلع فيها ، وقد حمل عليها النواب الاشتراكيون حملة عنيفة .

(٢) في عام ١٨٩٣ . وقد تم ذلك بعد نضال جماهيري استمر ثلاث سنوات قاده الحزب العمالي . على أن القانون كان يتضمن بعض القيود التي تحد من ممارسة حق التصويت .

سندخل . وحتى في روسيا ، اذا ما اجتمع الزيمسكي سوبور الذائع الصيت ، هذه الجمعية الوطنية التي يحتدم ضدها عبثاً الى هذا الحد غيظ (القيصر) الشاب نيقولا ، حتى هناك نستطيع ان نكون على ثقة اكيدة باننا سنكون ممثلين ايضاً .

بدهي تماماً ان رفاقنا الأجانب لا يتخلون قط لهذا عن حقهم في الثورة . أفليس الحق في الثورة هو بعد كل شيء « الحق التاريخي » الفعلي الوحيد ، الذي تقوم عليه وحده جميع الدول الحديثة بلا استثناء ؟

* * *

ولكن مهما يحدث في بلدان اخرى ، فان للاشتراكية – الدمقراطية الألمانية وضعاً خاصاً ، كما أن لها بناء على هذا ، في الآن المباشر على الأقل ، مهمة خاصة . فالمليونان من الناخبين الذين ترسلهم الى الاقتراع ، بما في ذلك الشبان والنساء الذين هم وراءهم بوصفهم غير ناخبين ، يؤلفون الجمهور الأكثر عدداً ، والاكثر تراصاً ، يؤلفون « فريق الصدام » الحاسم من الجيش البروليتاري الأممي . ان هذا الجمهور يقدم منذ الآن أكثر من ربع الاصوات المعبر عنها . وانه ليزداد باستمرار ، كما تثبت ذلك انتخابات الريخستاغ الفرعية ، وانتخابات مجالس الدييت في مختلف البلدان ، والانتخابات البلدية والانتخابات للمجالس المختلطة من العمال وأرباب العمل . وان نموه ليحدث ايضاً بمثل ما تتم عملية تطور طبيعية من العفوية والاستمرار وعدم القابلية للمقاومة ، ومن الهدوء في الوقت نفسه . وقد بدت عاجزة كل المداخلات الحكومية للحيلولة دونه . وفي وسعنا ، منذ اليوم ، الاعتماد على مليونين وربع المليون من الناخبين . واذا ما استمر هذا على هذه الصورة فلسوف يتم لنا ، من الآن حتى نهاية القرن ، اكتساب القسم الاعظم من فئات المجتمع المتوسطة ، البرجوازيين الصغار وكذلك صغار الفلاحين ، ولسوف نترعرع حتى نصبح القدرة الحاسمة في البلاد ، القدرة التي سيتوجب أن تنحني

أمامهـــا القدرات الاخرى جميعاً ، شاءت أم أبت . ومهمتنا الرئيسية هي الإبقاء باستمرار على هـــذا التزايد حتى يصبح من تلقاء نفسه اقوى مـــن النظام الحكومي الممسك بزمام السلطـــة ، وعدم اساءة استعمال « فريق الصدام» هذا ، المتزايد قوة كل يوم ، في المعارك الطليعية ، بل الاحتفاظ به سالماً حتى اليوم الحاسم . والحال ، ليس ثمة سوى وسيلة يمكن ان تكبح وقتياً التعاظم المستمر للقوى المكافحة الاشتراكية في المانيا بل واعادته القهقرى بعض الوقت ، هي اشتباك مع القوات النظامية واسع النطـاق ، هي نزيف كالذي جرى عام ١٨٧١ في باريس . ان هذا الشيء أيضاً يمكن التغلب عليه على المـدى الطويل . فجميـع ما في اوروبا وأميركا من بنادق ذات مخازن لن تكفي لأن تمحو من على وجه الأرض بضرب البنادق حزبا بعد بالملايين . ولكن النمو الطبيعي سيصاب بالشلل ، و « فريق الصدام » ربما لن يكون بمتناول اليـد في اللحظة الحرجة ، وستتأخر المعركة الحاسمة ويطول أمدها وتكون مصحوبة بتضحيات أفدح .

أن سخرية التاريخ العالمي تقلب كل شيء رأساً على عقب . فنحن ، « الثوريين » ، « مثيري الشغب » ، سنزدهر بالوسائل الشرعية ازدهاراً أحسن كثيراً مما بالوسائل غير الشرعية وبالشغب . واما أحزاب النظـام ، كما تسمي نفسها ، فانها تهلك من الحال الشرعية التي خلقتها هي نفسها . وانها لتصيح يائسة مع أوديلون بارو : « الشرعية تقتلنا »[1] ، بينما نحن نجعل لأنفسنا ، في هـذه الشرعية، عضلات صامدة وخدوداً متوردة ، ونتنفس الشبيبة الخالدة. واذا لم نكن

---

(١) اوديلون بارو (١٧٩١ - ١٨٧٣) : رئيس المعارضة الليبرالية من الاسرة المالكة في فرنسا قبل ١٨٤٨ ، ثم رئيس للوزراء من كانون الاول ١٨٤٨ حتى تشرين الاول ١٨٤٩ . وفي هذا العهد يقول العبارة الشهيرة التي يستشهد بها انجلز ، هذه العبارة التي كانت تكشف عن غيظه وانزعاجه لعدم التوصل الى استفزاز انتفاضة شعبية والى استعادة الملكية التي كان يتمناها عن طريق خنق هذه الانتفاضة .

نحن من الحمق بحيث ندع انفسنا نندفع الى قتال الشوارع لـكي نجلب لهم المسرة، فلن يبقى لهم آخر الأمر من فعل غير أن يحطموا هم انفسهم هذه الشرعية الـتي أصبحت قاضية عليهم الى هذا الحد .

مقتطف من مقدمة كتاب « الصراعات الطبقية في فرنسا » لماركس ، ١٨٩٥ ، ترجمة في كتاب«كارل ماركس — الصراعات الطبقية في فرنسا ١٨٤٨ — ١٨٥٠ » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٢ .

★ ★ ★

الاشتراكية والمسألة الفلاحية

في عام ١٨٩٢ ، في مؤتمر مارسيليا ، وضع الحزب العمالي الفرنسي ، الذي كان يقوده جول غيسد وبول لافارغ ، برنامجه الزراعي الأول . وكانت اقتراحاته بمعظمها متواضعة للغاية ولا تتناول جوهر المسألة الفلاحية .

وفي سنة ١٨٩٤ ، بعد ذلك بعامين ، جهد مؤتمر نانت لتحسين هذا البرنامج . وفي الواقع ، كانت الاضافات التي أدخلها اليه ترتدي طابعاً انتهازياً .

وفي الحال كان للامر صداه في ألمانيا حيث راح بعضهم ، في مؤتمر فرنكفورت للحزب الاشتراكي – الدمقراطي ، يتبنون برنامج نانت كي يدعموا مواقفهم البرجوازية الصغيرة في المسألة الفلاحية .

ويقلق انجلز من هذا الوضع فيبادر ، تذكيراً للاشتراكيين الفرنسيين والالمان ببعض المبادىء الاساسية التي كان يبدو أنهم قد أهملوها ، الى كتابة مقال طويل ، المسألة الفلاحية في فرنسا والمانيا . وبهذا الصدد يكتب مخاطباً بول لافارغ : « حقاً ، لقد تركتم أنفسكم تنجرون انجراراً مفرطاً بعض الشيء الى المنحدر الانتهازي . في نانت كنتم ماضين في التضحية بمستقبل الحزب على مذبح نجاح سريع الزوال . مايزال في الوقت متسع لأن تتوقفوا ، واذا كان في وسع مقال أن يسهم في هذا ، فلسوف استبشر » .

يبين انجلز في مقاله ، من جهة ، ان الرأسمالية تعمل على الازالة المطردة للملكية الفلاحية الصغيرة وان متطلبات الانتاج الحديث الكبير تجعل مع ذلك زوال هذه الملكية أمراً لامرد له . ولكنه يبين ، من جهة أخرى ، ان « ليس بشغل لنا نحن ان نعجل أو نقسر عمل الاذابة هذا ، وان الأمر الهام هو تجمع الملاكين الصغار في جمعيات زراعية ذات زراعة مشتركة وبالجملة » (رسالة الى لافارغ ، آب ١٨٩٤).

وعلى هذه المبادىء أقام الشيوعيون فيما بعد سياستهم حيال الفلاحين ، آخذين بالحسبان الظروف الخاصة كل في بلده . وهذا مايجعل الصفحات التالية أهميتها .

ان الاحزاب البرجوازية والرجعية تدهش دهشة عجيبة لرؤية المسألة الفلاحية بغتة وفي كل مكان تحتل جدول الأعمال لدى الاشتراكيين . على أن من حقهم بالاحرى ان يدهشوا لكون الأمر لم يحدث منذ وقت بعيد . فالفلاح ، من ارلندا الى صقلية ، ومن الاندلس الى روسيا والى بلغاريا ، عنصر هام جداً من السكان ، ومن الانتاج ومن السلطة السياسية (...) وقد شهد الغرب تطور حزب عمالي اشتراكي جبار . والتوقعات والاحساسات الغامضة في ايام ثورة شباط (١٨٤٨) قد توضحت ، وتطورت ، وتعمقت ، لتصبح برنامجاً يستجيب لجميع المتطلبات العلمية ، ويتضمن مطالب دقيقة وملموسة . وهذه المطالب يمثلها في البرلمانات الالماني والفرنسي والبلجيكي عدد متزايد ابداً من النواب الاشتراكيين. واستيلاء الحزب الاشتراكي على السلطة السياسية يرجح ان يكون أقرب فأقرب. ولكن لابد ، لكي يستولي هذا الحزب على السلطة السياسية ، ان ينتقل أولاً من المدينة الى الحقول ، ويصبح قوة في الريف . فهل ينبغي له ، وهو الذي يمتاز على الاحزاب الاخرى جميعاً بالرؤية الواضحة للعلاقة الوثقى التي تربط بين الاسباب الاقتصادية والاثار السياسية ، والذي كشف ايضاً بالتالي عن الذئب المختفي تحت جلد الحمل ، وعن هذا الصديق المزعج للفلاح الذي هو الملاك العقاري الكبير ـ هل ينبغي له ان يترك مطمئناً الفلاح مقضياً عليه بالدمار بين أيدي حماته الزائفين حتى يحولوه من خصم سلبي الى خصم فعال للعامل الصناعي ؟ هانحن في الصميم من المسألة الفلاحية .

ان الاهلين العاملين في الزراعة الذين يمكن ان نتوجه اليهم مؤلفون من

عناصر جد مختلفة ، تختلف كثيراً ايضاً حسب مختلف المناطق[1] (٠ ٠ ٠) . فماهي اذن ، بين هذه الاقسام من الأهلين الزراعيين، الاقسام التي يستطيع الحزب الاشتراكي الدمقراطي اكتسابها ؟ اننا بالطبع لن ندرس هذه المسألة الا في خطوطها الكبرى . ولن نبحث غير اكثر الاشكال بروزاً ، وليس يتسع لنا المجال للاهتمام بالمراحل الوسيطة وبالاهلين الزراعيين المختلطين .

لنبدأ بالفلاح الصغير . ان الأمر لايقتصر على كونه على العموم ،بالنسبة لأوروبا الغربية ، اهم الفلاحين جميعاً ، بل هو يقدم لنا ايضاً بالنسبة لهذه المسألة كلها الحال الحرجة . فاذا نحن حددناموقفناحيالالفلاح الصغير توفرت لديناعلامات تمكننا من تحديد موقفنا من سائر عناصر الأهلين في الريف .

ونعني بـ « الفلاح الصغير » هنا الملاك او المزارع — ولاسيما الملاك — لقطعة ارض ليست اكبر مما يستطيع زراعته بصورة منتظمة مع اسرته، وليست باصغر مما هو ضروري لتغذية هذه الاسرة : هذا الفلاح الصغير ، كالحرفي الصغير ، هو اذن شغيل يتميز عن البروليتاري الحديث في انه مايزال يملك وسائله للشغل ، وهو بالتالي بقية باقية من نمط انتاج تم تجاوزه . انه يتميز من ثلاث وجهات نظر عن سلفه ، الفلاح القن أو الحر حرية جد استثنائية ، ولكنه خاضع للاتاوة وللسخرة .

اولا ، لقد حررته الثورة الفرنسية من الأتاوات والخدمات الاقطاعيةالتي

---

(١) هذه العناصر ، كما يبين انجلز ، هي بالاجمال ثلاثة انواع : صغار الفلاحين ، (ملاكين او مزارعين) الذين يشتغلون هم انفسهم ، مع عائلتهم ، في قطعة الارض التي تخصهم ، الفلاحون المتوسطون والكبار الذين يمارسون الانتاج الكبير (اكثر أو أقل) ويستخدمون يدا عاملة مأجورة . وطبيعي ان هذا تصنيف اجمالي يتعمد اغفال الفئات الوسيطة والاشكال المختلفة التي يمكن ان ترتديها هذه الفئات نفسها حسب البلدان او المناطق في بلد معين .

كان ملزماً باداثها لسيده ، وفي معظم الحالات، على الأقل في الضفة اليسرى للرين، اعادت اليه ارضه ملكا كاملًا له .

ثانياً ، لقد فقد حماية الجماعة « المارشية »[1] ولم يعد يشترك في الادارة الذاتية لهذه الجماعة . وهكذا حرم حصته في استثمار « المارش » المشترك القديم . وكان هذا « المارش » المشترك قد ابتلع سواء من قبل السيد السابق أم بفضل مفاعيل تشريع بيروقراطي « متنّور » قائم على اساس الحقوق الرومانية. وهكذا يرى الفلاح الصغير نفسه محروماً من امكانية اطعام ماشيته الا اذا اشترى العلف . والحال ان خسران منافع « المارش » يعوض ويتجاوز في التعويض ، من وجهة النظر الاقتصادية ، زوال الاتاوات الاقطاعية . وباستمرار يتزايد عدد الفلاحين العاجزين عن الانفاق على دواب للشغل .

ثالثاً ، ان فلاح اليوم يتميز ايضاً بانبتار نصف ما كان له في الماضي من نشاط منتج . ففي الماضي ، كان يصنع ، مع أسرته ، بواسطة المواد الاولية التي كان هو نفسه قد انتجها ، القسم الاكبر من المنتجات الصناعية التي كان يحتاجها . وما كان ينقصه كان يزوده به جيران من القرية كانوا يمارسون ، بالاضافة الى الزراعة ، احدى المهن ايضاً ويستدون حقهم معظم الوقت عن طريق المقايضة أو تبادل الخدمات . وكانت الاسرة ، بل والقرية ايضاً ، تكفيان نفسيهما بنفسيهما وتنتجان كل ما كانتا تحتاجانه تقريباً . كان ذلك على وجه التقريب هو الاقتصاد الطبيعي في الحال الصافية ، وما كانت النقود تستعمل ابداً تقريباً . وجاء الانتاج الرأسمالي فوضع نهاية لحال الأمور هذه عن طريق الاقتصاد النقدي والصناعة الكبيرة . والحال ، ان الانتفاع بـ « المارش » كان شرطاً اساسياً لوجوده ، والممارسة الاضافية للصناعة كانت شرطاً آخر له . واذن فالفلاح قد تدهور ادنى

(١) انظر الحاشية عن « المارش » في فصل « من الرأسمالية الى الاشتراكية » .

فادني . ان الضرائب ، والمحاصيل السيئة ، والحصص ، والدعاوى ، تقود الريفيين بعضهم اثر بعض الى المرابي . والاقتراض يغدو عاماً اكثر فاكثر وضخماً اكثر فاكثر بالنسبة لكل واحد . وبالاختصار ، ان فلاحنا الصغير ، شأنه شأن كل بقية باقية من نمط الانتاج الذي تم تجاوزه ، مقضي عليه بالدمار قضاء لامرد له . انه بروليتاري الغد .

وبوصفه هـــذا ، كان ينبغي ان يكون منفتح الأذنين كلياً للدعاية الاشتراكية . ولكن الشعور بالملكية، الراسخ في نفسه ، ما يزال يمنعه من هذا. فبقدر ما يزداد اضطراراً للكفاح بضراوة في سبيل الاحتفاظ بقطعة أرضه ، بقدر ما يجعله اليأس أشد حزماً في التشبث بها ، وبهـذا القدر ايضاً يزداد شعوراً بأن الاشتراكي الدمقراطي الذي يتحدث عن نقل الملكية العقارية الى الجماعـة عدو خطر كالمرابي والمحـامي . وكيف تستطيـع الاشتراكية الدمقراطية تبديد هذا الحـكم المسبق ؟ وماذا في وسعها ان تقدم للفلاح الصغير الذي يعاني سكرة الموت من غير ان تصبح غير امينة لذاتها ؟

* * *

اولاً ، ان تأكيد البرنامج الفرنسي[١] صحيح على الاطلاق : اننا نتوقع

---

(١) المقصود هو البرنامج الزراعي الذي أقره الحزب العمالي الفرنسي عام ١٨٩٢ واكمله مؤتمر نانت سنة ١٨٩٤ الذي زاد من تفاقم النواحي الانتهازية فيه . وفي المقطع السابق لهذا انتقد انجلز هذه النواحي في البرنامج انتقاداً شديداً . واذن فان كونه يورد مع الموافقة واحدة من موضوعات البرنامج لاينبغي ان يحمل القارىء لما ليس هنا سوى نبذة من مؤلف انجلز على الاعتقاد بان انجلز لايقوم فيما يلي الا بشرح الافكار الواردة في برنامج نانت . بالعكس ان كل الشرح التالي يتناول مايجب ان يكون البرنامج الزراعي لحزب يستوحي الاشتراكية العلمية ، وهذا مالم يكنه برنامج نانت .

الزوال المحتوم للفلاح الصغير ، ولكننا لسنا قط مكلفين بأن نستعجل هـذا الزوال .

ثم ان من البدهي هذا القدر من البداهة اننا حين سنتولى السلطة ، لن يكون ممكناً أن نفكر في نزع ملكية صغار الفلاحين بالقوة (سواء مع تعويض او بدون تعويض) ، مثلما سيكون لزاماً علينا القيام بذلك بالنسبة لكبار الملاكين العقاريين . ان واجبنا حيال الفلاح الصغير هو ، بالدرجة الاولى ، ان ننتقل بملكيته واستثمارته الفرديتين الى الاستثمارة التعاونية ، لا بارغامه على ذلك ، بل بايصاله اليه عن طريق الامثولات وبوضع مساعدة المجتمع تحت تصرفه . وليست تعوزنا هنا الوسائل لجعل الفلاح الصغير يستشف المنافع التي ستبرز لناظريه منذ اليوم .

ان الاشتراكيين الدانمركيين الذين ليس لهم في طول البلاد وعرضها غير مدينة حقيقية واحدة ، هي كوبنهاغن ، والذين هم بالتالي مقتصرون خارجها على الدعاية بين الفلاحين ، قد قاموا منذ قرابة عشرين عاماً بتخطيط مثل هذه المشاريع . كان على فلاحي احدى القرى او احدى الضياع التي يخدمها خوري - وفي الدانمارك كثير من المزارع الكبيرة المنعزلة - أن يجمعوا اراضيهم كلها في ملكية كبرى واحدة ، يزرعونها على الحساب المشترك ويتقاسمون المنتجات كل بنسبة الارض التي قدمها والمال الذي دفعه والعمل الذي قام به . وفي الدانمرك لاتلعب الملكية الصغيرة غير دور ثانوي . ولكن اذا نحن طبقنا هذه الفكرة على بلد ذي ملكيات صغيرة لحصلنا على النتيجة التالية : لدى توحيد الاملاك الصغيرة وزراعتها حسب طرق الزراعة الكبيرة ، يغدو قسم من اليد العاملة المستخدم حتى ذلك الحين فائضاً ، وهذا التوفير في العمل هو بالضبط احدى أهم فوائد الزراعة الكبيرة . وهذه اليد العاملة يمكن استخدامها على صورتين : اما ان يوضع تحت تصرف

التعاونية الفلاحية أرض اخرى مأخوذة من ملكيات كبيرة مجاورة ، وأما ان تقدم لهاو سائل عمل صناعي اضافي ، على قدر الامكان وعلى وجه التفضيل من أجل الاستعمال الشخصي . وفي الحالين توضع في وضع اقتصادي أفضل ويؤمن للقيادة العامة للمجتمع في الوقت نفسه النفوذ الضروري للانتقال التدريجي بالتعاونية الفلاحية الى شكل أعلى ولجعل حقوق وواجبات التعاونية بمجموعها وكذلك حقوق وواجبات اعضائها بصورة خاصة متوازنة مع حقوق وواجبات الفروع الاخرى للجماعة الكبيرة . ان ظروف كل حال خاصة والملابسات التي سنستولي على السلطة فيها ستملي علينا اسلوب العمل في هذه الحال الخاصة . ولعله سيكون في وسعنا ان نقدم لهذه التعاونيات على هذا النحو فوائد اخرى أيضاً : ان نحول الى البنك الوطني الدين العقاري كله مع تخفيض نسبة الفائدة تخفيضاً جوهرياً . تسليفات من الأموال العامة لاقامة الأستثمار بالجملة (هذه التسليفات لن تكون نقدية حتماً أو حصراً ، بل كذلك بمنتجات ضرورية : آلات ، أسمدة ، الخ) وفوائد اخرى ايضاً .

والأمر الجوهري على كل حال هو افهام الفلاحين ان ليس في وسعنا انقاذ أو صيانة ملكياتهم الا بتحويلها الى ملكية واستثمارة تعاونيتين . ذلك لأن الاستثمارة الفردية ، التي هي نتيجة للملكية الفردية ، هي بالضبط التي تؤدي الى خراب الفلاحين . فاذا كانوا يريدون المحافظة على الأستثمارة الفردية ، فانهم حتماً سيطردون من ملكياتهم ،بينما نمط انتاجهم الذي تم تجاوزه سيخلي المكان للاستثمارة الرأسمالية الكبيرة . ذلك هو وضع الامور . وحين نأتي نحن لنقدم للفلاحين امكانية ادخال الاستثمارة الكبيرة، لا للحساب الرأسمالي ، بل لحسابهم المشترك هم بالذات ، افلن يكون ممكناً افهام الفلاحين ان هذا انما هو لمصلحتهم ، ان هذا هو طريق السلامة الوحيد ؟

ليس يمكننا البتة ان نعد الفلاحين اصحاب الملكيات الصغيرة المتجزئة بانهم سيظلون محتفظين بملكيتهم واستثمارتهم الفرديتين في مواجهة تفوق وسائل الأنتاج الرأسمالي . نستطيع فقط ان نعدهم باننا لن نتدخل ضد ارادتهم ، بواسطة القوة الشرسة ، في علاقاتهم الملكيه . وفي وسعنا أيضاً عمل ما نستطيع من أجل ان يجري منذ اليوم صراع الرأسماليين و كبار الملاكين العقاريين ضد صغار الفلاحين بوسائل اقل خسة ، ومن أجل ان يكون النهب المباشر والاختلاس ممنوعين قدر الامكان ، وليست هذه هي الحال اليوم . ولن ينجح هذا الا على نحو استثنائي : فليس يدري أحد ، في نمط الانتاج الرأسمالي المتطور، أين تتوقف الاستقامة وأين يبدأ الاختلاس . ولكن الأمور مع ذلك مختلفة دائماً حسبما تكون السلطات العامة الى جانب الغشاشين أم في الجانب الآخر . ونحن ننحاز بحزم مع الفلاح الصغير ، ولسوف نفعل كل ما في وسعنا لكي نجعل مصيره أكثر قابلية للاحتمال، لكي نسهل له الأنتقال الى التعاونية ،اذا هو عزم على ذلك ، بل ولنترك له متسعاً من الوقت للتفكير بوصفه مالكاً لقطعة ارضه ، اذا هو لم يعزم على ذلك . ونحن نتصرف على هذا النحو ، اولا لاننا نعتبر الفلاح الصغير العامل لحسابه من جماعتنا ضمناً ،ثم لما فيه مصلحة الحزب ذاتها . فكلما كان كبيراً عدد الفلاحين الذين نجنبهم السقوط في البروليتاريا،والذين نستطيع اكتسابهم أيضاً بوصفهم فلاحين ، كلما كان التحول الاجتماعي اسرع وايسر . فليس ينفعنا في شيء اضطرارنا الاصطبار من اجل هذا التحول الى ان يكون الانتاج الرأسمالي قد تطور في كل مكان حتى في آخر عواقبه ، والى ان يكون آخر حرفي صغير ، وآخر فلاح صغير قد أصبحا ضحيتين للمؤسسة الرأسمالية الكبيرة . ان التضحيات المادية التي يمكن القيام بها ، في هذا الاتجاه ، لصالح الفلاحين عن طريق الأموال العامة ، لا يمكن ان تبدو ، من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي ، غير مال مطروح من النافذة ، ولكنها مع ذلك توظيف ممتاز ، اذ انها ربما توفر حصة اكبر عشر مرات من تكاليف اعادة التنظيم الاجتماعي وبهذا المعني ،نستطيع

اذن ان نسلك مع الفلاحين سلوكاً ليبراليا جداً . وليس هنا مجال الدخول في التفاصيل ، وتقديم المقترحات الدقيقة حول هذا الموضوع . فليس يمكن ان يتناول البحث غير مبادىء عامة .

واذن فما من خدمة يمكن ان نقدمها للحزب وللفلاحين الصغار أسوأ من وضع بيانات تثير ولو الانطباع بأن في نيتنا الإبقاء على الملكية المجزأة الصغيرة بصورة دائمة . ان من شأن هذا ان يكون سداً للطريق المؤدية الى تحرر الفلاحين وهبوطاً بالحزب الى مستوى معاداة للسامية صخابة . بالعكس ، ان واجب حزبنا هو أن يشرح للفلاحين باستمرار الوضع الذي هم فيه ، والذي لا أمل فيه ما بقيت الرأسمالية في السلطة ، وان نبين لهم ان من المحال اطلاقاً المحافظة على ملكيتهم المجزأة بصفتها هذه ، وان من المؤكد ان الانتاج الرأسمالي الكبير سيمر فوق استثمارتهم الصغيرة ، العاجزة والمهلهلة ، فيسحقها سحق قطار حديدي لنقّالة يدوية . واذا كنا نسلك هذا السلوك ، فاننا سنسلك باتجاه التطور الاقتصادي المحتوم ، ولسوف يبين هذا التطور للفلاحين الصغار صحة أقوالنا . (...)

لنأت الآن الى الفلاح الأغنى . نجد في هذه الزمرة ، نتيجة للارث اساسياً ، ولكن كذلك نتيجة الديون او للبيع الاضطراري الأراضي ، تشكيلة كاملة من المراحل الوسيطة تبدأ من الفلاح صاحب القطعة الصغيرة وتنتهي بالفلاح الكبير المالك لكل أرضه التابعة للاقطاعة ، وأحياناً أكثر أيضاً . وحين يسكن الفلاح المتوسط بين صغار الفلاحين ، فلن يكون ثمة أبداً فرق بين مصالحه وآرائه وبين مصالحهم وآرائهم ، اذ هو يعرف بالتجربة كم من أمثاله قد غرقوا في جمهور الفلاحين الصغار . أما حيث يكون الرجحان للفلاح المتوسط والكبير ، وحيث يتطلب الاستثمار ، عموماً ، مساعدة خدم ، فالأمر خلاف ذلك . وطبيعي أن يكون لزاماً على حزب عمالي ان يدافع اولا عن المأجورين ، أي عن الخدم ، خادمات المزارع والمياومين . وعلى هذا فهو يمتنع عن اعطاء الفلاحين وعوداً

تنطوي على دوام عمل العمال المأجور. وما بقي فلاحون متوسطون أو تجاربوصفهم هذا ، فهم لا يستطيعون تدبير أمورهم بدون اجراء . واذن فاذا كان مجرد سخف من جانبنا ان نعد الفلاحين اصحاب الأراضي المجزأة الصغيرة بأنهم سيظلون بوصفهم فلاحين صغارا ، فان مما يقارب محض الخيانة اعطاء الوعد ذاته للفلاحين المتوسطين أو الكبار .

ان في وسعنا من جديد اجراء مقارنة مع الحرفيين في المدن . صحيح انهم اقرب الى الدمار من الفلاحين ، ولكن ثمة مع ذلك من لا يزالون يستخدمون لا المتدربين وحسب ، بل ويستخدمون عمالاً أيضاً ، أو يجعلون المتدربين عندهم يقومون بشغل عامل . وليس على الذين ، من بين ارباب العمل الصغار ، يريدون البقاء أبداً أرباب عمل ، الا ان يذهبوا الى اللاساميين لكي يقتنعوا بأن ليس ثمة من سلامةفي تلك الناحية أيضاً.والآخرونالذين يدركون الزوال المحتوم لنمطهم في الانتاج ، يجيئون الينا وهم مستعدون لان يشاطروا فيما بعد المصير الذي ينتظر جميع الآخرين . وليس يجري الأمر على غير هذا بالنسبة للفلاحين الكبار والمتوسطين . ان خدمهم وأجيراتهم ومياوميهم يهموننا طبعاً أكثر ما يهموننا هم أنفسهم . واذا كان هؤلاء الفلاحون يريدون ان نضمن لهم ان استثماراتهم ستبقى ، فاننا لن نستطيع فعل ذلك بأية صورة . ان مكانهم هو بين اللاساميين ، في رابطة الفلاحين والأحزاب الأخرى التي هي من هذا النوع والتي ليس لديها من متعة أكبر من عدم الوفاء بأي شيء بعد أن تكون قد وعدت بكل شيء . اننا على يقين ، من الناحية الاقتصادية ، من أن الفلاحين المتوسطين والكبار ستسحقهم لا محالة هم ايضاً المنافسة الرأسمالية والانتاج الرخيص للحبوب فيما وراء البحار . على أن البرهان على ذلك قد تحقق بما يتراكم عليهم باضطراد من الديون ، وبالخراب الجلي الذي يحل بهؤلاء الفلاحين في كل مكان . وليس في وسعنا نحن فعل أي شيء ضد هذا الخراب ، اللهم غير

التوصية بجمع الممتلكات في استثمارات تعاونية ستؤدي الى زوال استثمار العمل المأجور أكثر فأكثر ، وقد تتحول شيئاً فشيئاً الى أجزاء متممة ، مزودةبالحقوق ذاتها والواجبات ذاتها ، من تعاونية الانتاج الوطنية الكبرى . واذا كان هؤلاء الفلاحون يدركون أن هلاك نمط انتاجهم الحالي لامفر منه،واذا كانوا يستخلصون من هذا الاستنتاجات اللازمة ، فانهم سيأتون الينا ، وسيكون علينا أن نيسر لهم، قدر المستطاع ، الانتقال إلى نمط الانتاج المحوّل . وألا فسيكون لزاماً تركهم لمصيرهم ، وسيكون علينا نحن أن نتوجه إلى العاملين لديهم بالاجرة الذينسيصغون بالتأكيد الى نداءاتنا . ومن الراجح جداً أن لن يكون الأمر ، هنا أيضاً ، أمر نزع عنيف للملكية ، وأن سيكون في وسعنا الاعتماد على التطور الاقتصادي لفتح هذه الرؤوس اليابسة بعض الشيء على الصواب .

وليس كل شيء بكثير البساطة الا فيما يتعلق بالملكية الكبيرة . فنحن هنا حيـــال استثمار رأسمالي سافر ، واذن فليس في الأمر ترددات ما في الضمير والوجدان . اننا هنا حيال جماهير من البروليتاريين الزراعيين ، وهذا ما يجعل واجبنا واضحاً جداً . فليس على حزبنا ، منذ أن يتولى السلطة ، غير أن ينزع ملكية كبار الملاكين ، شأنهم في ذلك شأن كبار الصناعيين . أما أن يكوننزع الملكية هذا بتعويض أو بغير تعويض فأمر لن يكون متوقفاً علينا بصورةأساسية بل على الظروف التي سنصل فيها الى السلطة ، وفي الأكثر أيضاً على الموقف الذي سيقفه السادة الملاكون الكبار أنفسهم . فنحن لا نعتبر التعويض أبداً غير مقبول به في كل حال . ولست أدري كم مرة قال لي ماركس أننا ، في رأيه ، سنحل هذه المسألة بأقل التكاليف اذا ما استطعنا التعويض لكل هذه العصابة ! ولكن هذه ليست القضية التي نتناولها هنا . ان الممتلكات الكبيرة التي ترد هكذا الى الجماعة سيكون لزاما تسليمها الى العمال الزراعيين الذين يزرعونها اليوم ، منظمينفي تعاونيات ، تحت اشراف الجماعة . أما بأية صوره سيتم هذا فأمر لا يمكن تقريره

منذ اليوم . على كل حال ، ان تحويل الاستثمارة الرأسمالية الى استثمارة اشتراكية مهيأ هنا كامل التهيئة ويمكن تحقيقه بين يوم وآخر ، مثلما في معامل السيد كروب والسيد ستوم [١] ، مثلاً . ومن شأن مثال هذه التعاونيات الزراعية أن يثبت حتى لآخر الفلاحين أصحاب القطع الصغيرة المجزأة من الأرض الذين ما يزالون على حزنهم ، وربما لبعض كبار الفلاحين أيضاً ، كم في الاستثمارة التعاونية الكبيرة من فوائد [٢] .

مقتطف من « المسألة الفلاحية في فرنسا والمانيا » (١٨٩٤) ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٦ .

---

(١) فريديريك الفريد كروب (١٨٥٤ – ١٩٠٢): ملك الفولاذ والصناعة الحربية الالمانية . كارل ستوم (١٨٣٦ – ١٩٠١) : صناعي الماني كبير محافظ وعنيف العداء للحركة العمالية .

(٢) ويقول انجلز ايضا، في مؤلف آخر هو « مسألة السكن » : ما يزال يوجد في المانيا كثير من الملكيات العقارية الكبيرة . وتقول نظرية برودون بوجوب تجزئتها كلها الى مزارع صغيرة ، وهو أمر سيكون بكل بساطة رجعياً ، في الحال الراهنة للعلوم الزراعية ، وبعد التجارب التي جرت في فرنسا وفي المانيا الغربية مع الملكيات الصغيرة المجزأة . ان الملكية العقارية الكبيرة التي مـا تزال قائمة ستقدم لنا بالعكس امكانية جد مناسبة لجعل الشغيلة المتجمعين يمارسون الزراعة الكبيرة ، وهي وحدها القادرة على استخدام جميع الوسائل الحديثة ، من آلات وغيرها ، وعلى ان تبين بذلك لصغار الفلاحين فوائد المؤسسة الكبيرة بفضل التجمع» (انجلز،« مسألة السكن »، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٧ ، ص ١٠٧) .

الحل في المستقبل لا في الماضي

ان الحلول التي تقدمها الاشتراكية تتجه دائماً - لأن الاشتراكية قائمة على معرفة قوانين التطور الاجتماعي - نحو المستقبل ، كما رأينا من مثال المسألة الفلاحية. ويمكن لبعض ملامح الماضي ان تستدعي ، من جانب تفكير سطحي ، شعوراً بالحنين ، وكل حل يمليه مثل هذا الشعور ليس باقل ارتداداً ، وبالتالي رجعية . فليس أحد أشد من الماركسيين فضحاً لظروف البروليتاريين الحديثين . ولكن هذه لا تجعلهم يقللون من اعتبارها ، في نظرهم ، تقدماً للانسانية بالنسبة للماضي ، وبخاصة بمقدار ما تنطوي على العناصر التي ستمكن من تحقيق تقدم جديد ، حاسم هذه المرة ، للتاريخ البشري .

وقد شرح انجلز هذه الفكرة ، التي تتردد في مؤلفاته ، في رده على الثرثرات الاخلاقية حول مسألة السكن ، التي كانت تصدر عن كاتب سلسلة من المقالات نشرت ، لسوء المصادفة ، في صحيفة الحزب الاشتراكي الدمقراطي سنة ١٨٧٢ . وكانت هذه المقالات تمثل بالفعل « المحاولة الأولى لزرع مدرسة برودون(١) في المانيا (الأمر الذي كان يؤلف) ارتداداً فظيعاً بالنسبة لكل تطور الاشتراكية الالمانية » .

ويقول انجلز ، بهذا الصدد، ان مما لا شك فيه ان كون الشغيلة لم يعد « لهم »سقف يؤويهم قد جعل ظروف معيشتهم تتفاقم تفاقماً دراميأ بالنسبة لظروف الحياة التي كان يحياها اباؤهم ، بالأمس أيضاً . ولكن هذا شرط لتحررهم المعنوي . والحل لما يعانون من آلام ليس قط في العودة الى الماضي ، اذ كان أباؤهم ملاكين ، ولكنهم عبيد ، ان الحل هو في النضال من أجل ازالة الاستثمار الطبقي ، مع كل عواقبه .

على ان انجلز قد وصل في هذا الموضوع الى تخطي نطاق مسألة السكن والى تناول القضية العامة ، قضية شروط ازدهار الانسان .

---

(١) انظر الهامش عنه في فصل « العدالة »

ان برودونينا [١] يطلق الآن العنان لـ « فكرة الحقوق » التي يحملها ويمتعنا بهذا الخطاب المؤثر : « اننا نؤكد بدون تردد ان ليس ثمـــة ، بالنسبة لحضارة عصرنا ، الذي يطنب به كل هذا الاطناب ، من سخريه اشد هولاً من واقع ان ٩٠ بالمئة بل واكثر من السكان ، في المدن الكبرى ، ليس لهم من مكان يمكن ان يعتبروه مسكنا لهم . ان المركز الحقيقي للحياة الخلقية والعائلية ، البيت والموقد ، قد عصف به الاعصار الاجتماعي ... اننا ، من هذه الناحية ، ادنى كثيرا من المتوحشين . ان لساكن الكهف كهفه ، وللاوسترالي كوخه من اللبن ، وللهندي مسكنه الخاص ، وأما البروليتاري الحديث فليس له ، في الواقع ، من مكان يريح فيه رأسه » . الخ .

امامنا ، في هذه الشكوى المكررة ، كل الوجه الرجعي للبرودونية . لقد كان لابد ، من اجل خلق طبقـــة البروليتاريا الثورية ، من ان يقطع حبل السرة الذي كان يربط شغيل الامس بالارض . فالنساج الذي كان يملك ، الى جانب نوله ، بيته الصغير وحديقته الصغيرة وحقله الصغير ، كان مع كل بؤسه وبرغم الاضطهاد السياسي انسانا مطمئناً وسعيدا يعيش « في تقوى وشرف » ، ويرفـع قبعته بالتحية للاغنياء والخوارنة وموظفي الدولة ، وكان في اعماق نفسه عبدا مئة بالمئة . والصناعة الكبيرة الحديثة هي التي جعلت الشغيل المسمّر بالارض بروليتاريا لايملك شيئاً على الاطلاق ، منعتقاً من جميـع الاغـلال التقليدية ، حرا كالهواء . وهذه الثورة الاقتصادية هي بالضبط التي خلقت الظروف التي تمكّن وحدها من القضاء على الاستثمار النازل بالطبقة العاملة بصورته القصوى ، الانتاج الرأسمالي . وها هوذا برودونينا يبلغ به الامر ، وكأن ثمة ردة كبرى ، حد البكاء والعويل على

---

(١) المقصود كاتب المقالات عن مسألة السكن ، ارثور مزلبرجر (انظر الهامش عنه في « فصل العدالة ») الذي يرد عليه انجلز .

طرد الشغيلة من منازلهم ، في حين ان ذلك بالضبط هو الشرط الاول تماما لتحررهم المعنوي .

منذ ٢٧ عاما وصفت بالضبط ، في « وضع الطبقة الكادحة في انكلترا[١] »، كيف تم في خطوطه الكبرى ، في القرن الثامن عشر في انكلترا ، هذا الطرد للشغيلة من منازلهم . كما عرضت ، بكل جسامتها ، الرذائل التي ارتكبها اذ ذاك الملاكون العقاريون والصناعيون ، وكذلك ما كان لهذا الطرد باديء الامر من اضرار ، سواء معنوية ام مادية ، لحقت بالشغيلة الذين تناولتهم على هذه الصورة . ولكن اكان يمكن ان يخطر في بالي ان ارى في هذا التطور التاريخي، الحتمي اطلاقا، نظرا للظروف ، عملية ارتدادية ، تعيد الى ما« دون المتوحشين»؟ كلا ، بالتأكيد . ان البروليتاري الانكليزي لعام ١٨٧٢ هو في مستوى اعلى الى مالانهاية من مستوى النساج الريفي لعام ١٧٧٢ الذي كان له « موقد ومكان ». وهل ترى سيقوم ابداً ساكن الكهف مع كهفه ، والاوسترالي مع كوخه ، والهندي مع مسكنه الخاص ، بانتفاضة حزيرانية وبكومونة باريسية ؟

ليس غير البرجوازي من يشك في ان وضع الشغيلة ، منذ ادخال الانتاج الرأسمالي على نطاق واسع ، قد ساء ماديا بالاجمال . ولكن هل ينبغي لنا لهذا ان نتطلع بحنين الى الوراء ، نحو قدور مصر[٢] (وهي ايضا جد هزيلة) ، نحو الصناعة الصغيرة الريفية التي لم تكوّن غير انفس ذليلة مستخذية ، او حتى نحو

---

(٣) المقصود هو المؤلف الذي اصدره انجلز عام ١٨٤٥ . وترى مقتطفات منه في كتاب المختارات الحالي .

(٤) يلمح انجلز هنا ، ساخراً، الى رواية في التوراة : حين اختار الشعب العبري الخروج فراراً من الاسر المصري ، راحت العناصر التي استبد بها الفزع حيال مصاعب الطريق وأهوال الجوع تتحسر على حياتها في مصر حيث كانت ، بالتأكيد ، مضطهدة ، حيث كان يتوفر لها على الأقل ما تأكله في قدورها .

« المتوحشين » ؟ بالعكس تماما . فالبروليتاريا التي خلقتها الصناعة الكبيرة الحديثة ، البروليتاريا المتحررة من جميع اغلال الماضي ، بما فيها الاغلال التي كانت تربطها بالارض ، والمتمركزة في المدن الكبيرة ، هي وحدها القادرة على انجاز التحول الاجتماعي الكبير الذي سيضع نهاية لكل استثمار وسيطرة طبقية . وما كان للنساجين الريفيين القدماء ، مع بيوتهم ومواقدهم ، ان يكونوا ابدا اهلا لذلك ولا كان لهم ابدا ان يدركوا مثل هذه الفكرة ولكانوا ايضا اقل من ان يجدوا العزيمة على تحقيقها .

ان برودون ، بالعكس ، يعتبر كل الثورة الصناعية في المئة عام الاخيرة هذه ، يعتبر البخار ، والصناعة الكبيرة التي تحل الآلات محل العمل اليدوي وتضاعف قوة العمل الانتاجية الف مرة ، حدثا مكدرا للغاية ما كان ينبغي ، بصريح العبارة ، ان يحدث . ان البرجوازي الصغير ، الذي هو برودون ، يطالب بعالم يقوم فيه كل امرىء ، على نحو فريد ومستقل ، بصنع نتاج يمكن في الحال تقديمه للاستهلاك ومبادلته في السوق ، ويكفي بعد هذا ان يعتاض كل كل امرىء في نتاج آخر قيمة عمله الكاملة لكي تكون قد تمت تلبية مطلب « العدالة الازلية » ولكي يكون قد تم خلق العالم الافضل . ولكن عالم برودون الافضل هذا قد سحقته ، قبل انفقاس بيضته ، خطوات التطور الصناعي المتقدم كل التقدم الذي ازال ، منذ وقت بعيد ، العمل الفردي في جميع الفروع الرئيسية للصناعة وانه ليزيله كل يوم اكثر قليلا في الفروع الثانوية كما في الفروع الاقل اهمية . وقد حل محله العمل الاجتماعي ، المدعوم بالالات وبالقوى الطبيعية المدجنة ، الذي تتكون منتجاته الناجزة ، التي يمكن تبادلها او استهلاكها فورا ، من العمل المشترك لأفراد عديدين كان لابد ان تمر بين ايديهم . وبفضل هذه الثورة الصناعية بالضبط بلغت قوة العمل البشري الانتاجية هذه الدرجة وتوفرت — للمرة الأولى منذ كان الناس — الامكانية لأن ينتجوا عن طريق توزيع رشيد للعمل فيما

بينهم ليس فقط ما يكفي لتأمين الاستهلاك بوفرة لجميع أعضاء المجتمع ولتكوين مخزون احتياطي هام ، بل وكذلك لترك الكفاية من ساعات الفراغ لكل فرد: وحينئذ ، لـن يقتصر الأمر على بقاء كل ما هو جدير بذلك حقاً مـن كل التراث الثقافي الذي نقله التاريخ – من علم ، وفن ، وعادات ، الخ – بل انه ، بدلاً من ان يكون حكراً للطبقة المسيطرة ، سيصبح الملك المشترك للمجتمع كلـــه ، وسيستمر بالاغتناء. وهذا هو الانعطاف الحاسم. فمنذ ان تبلغ قوة العمل البشري الانتاجية هذا المستوى ، لن تبقى اية ذريعة للابقاء على طبقة مسيطرة. افما كانت دائماً الحجة العليا في الدفاع عن الفوارق الطبقية هي ان لابد من وجود طبقة تتوفر لها ، نظراً لعدم اضطرارها لانهاك نفسها في انتاج أسباب معاشها اليومي ، اوقات الفراغ الضرورية لتحمل عبء العمل الفكري في المجتمع ؟ ان الثورة الصناعية في المئة عام الأخيرة قد نزعت كل اساس لهذه الأسطورة التي بررها التاريخ حتى يومنا هذا الى حد كبير. وان بقاء طبقة مسيطرة ليبدو كل يوم اكثر من ذي قبل عقبة في طريق تطور القوى المنتجة الصناعية ، وكذلك في طريق تطور العلم ، والفن ، وبخاصة في طريق تطور الأشكال المهذبة للحياة الاجتماعية . وليس ثمة ابداً اناس أشد غلظة وجلافة من برجوازيينا العصريين .

مقتطف مـن « مسألة السكن » ، ١٨٧٢ ، الجزء الأول، ترجمة ج. ليبنوار، المطبوعات الاجتماعية،١٩٥٧.

انتقاد الفوضوية

في السبعينات من القرن الماضي خاض ماركس وانجلز معركة قاسية ضد افساد خطر للحركة الثورية، هو الفوضوية. وقد كان نظريّ الفوضوية هو باكونين (انظر الهامش عنه في فصل «انتفاضة ١٨٤٩ في المانيا») الخصم اللدود للماركسية، الذي كان يقوم، عدا هذا، وباسم رفض كل «سلطة» على وجه الضبط، بنشاط انقسامي داخل الأممية الأولى. والحال، ان الفوضوية، كما يبين انجلز في النص الأول الذي نورده هنا، ليست فقط متهافتة كل التهافت من الناحية النظرية، بل هي أيضاً تخدم مصالح الخصوم الطبقيين للحركة العمالية.

وبعد بضعة اشهر من كتابة انجلز لهذه السطور، طرد باكونين من الأممية الأولى. على انه لم يقلل من نشاطاته، ونشر كتاب « الدولة والفوضوية » وظل له مستمعوه في بعض البلدان، مستمعون على نطاق ضيق في سويسرا الرومانية وفي بلجيكا، ومستمعون اوسع في ايطاليا وفي اسبانيا، « حيث ما تزال الظروف المحددة للحركة العمالية قليلة التطور » (ماركس). ولذلك أرسل انجلز الى صحيفة « الماناكوريبوبليكانو » الصادرة في لودي، مقالاً حول مسألة « السلطة » . وبرغم عدم ذكر اسم باكونين، فمن الواضح ان افكاره هي التي يحمل عليها انجلز . على ان هذا النص سرعان ما أصبح «كلاسيكياً» في نقد الفوضوية، وقد استشهد به لينين عدة مرات .

– ١ –

إن لباكونين نظرية جد خاصة، خليطاً من البرودونية والشيوعية، الأمر الجوهري فيها هو أن البلاء الرئيسي الذي ينبغي، في نظره، أن تتم إزالته قبل كل شيء، ليس هو الرأسمال، وبالتالي التعارض الطبقي بين الرأسماليين

والعاملين بالاجرة ، هذا التعارض الناجم عن التطور الاجتماعي ، إنما هو الدولة . وبينما يرى معنا الجمهور الكبير من العمال الاشتراكيين الدمقراطيين ان سلطة الدولة ليست سوى التنظيم الذي اتخذته لنفسها الطبقات المسيطرة ـ من ملاكين عقاريين ورأسماليين ـ بقصد الدفاع عن امتيازاتها الاجتماعية ، فان باكونين يزعم أن الدولة قد خلقت الرأسمال ، وان الرأسمالي لا يحتفظ برأسماله إلا بفضل الدولة . وبناء على هذا ، وبما أن البلاء الرئيسي في نظره هو الدولة ، فلزام قبل كل شيء ان تزال الدولة ، وإذ ذاك ينهب الرأسمال من تلقاء نفسه الى الشيطان. وعلى النقيض من هذا نقول نحن : اقضوا على الرأسمال وعلى تملك نفر محدود لمجمل وسائل الإنتاج تنهار الدولة من تلقاء نفسها . والفرق أساسي : ان الغاء الدولة بدون ثورة اجتماعية مسبقة أمر غير معقول ، أما الغاء الرأسمال فانه هو الثورة الاجتماعية ، وانه ليحتوي في ذاته على تحويل لمجمل وسائل الانتاج . ولكن لما كانت الدولة في نظر باكونين هي البلاء الأساسي ، فليس ينبغي فعل أي شيء يمكن ان يبقي الدولة على قيد الحياة ، أي اية دولة كانت، سواء جمهورية أم ملكية أم غيرهما . وبالتالي ، ينبغي البقاء كلياً في معزل عن كل سياسة . وليكونن القيام بعمل سياسي ، وبخاصة الاشتراك في انتخاب ، خيانة للمبادىء . ينبغي القيام بالدعاية ، ينبغي الطعن بالدولة ، وتنظيم الصفوف ، وحين يتم اكتساب جميع الشغيلة ، وبالتالي الأكثرية ، تعزل جميع السلطات ، وتلغى الدولة ويستعاض عنها بمنظمة الأممية . ان هذا الصنيع الرفيع الذي به يبدأ الملكوت الالفي ، يسمى التصفية الاجتماعية .

كل هذا يعطي نغمة راديكالية للغاية ، وإنها لمن البساطة بحيث يمكن حفظها عن ظهر قلب في خمس دقائق . ولهذا ايضاً سرعان ما وجدت هذه النظرية الباكونينية ، في ايطاليا وفي اسبانيا ، صدى لدى المحامين الشبان ، والدكاترة وغيرهم من المذهبيين التعليميين . ولكن جمهور الشغيلة لن يضع ابداً في رأسه ان

الشؤون العامة لبلاده ليست في الوقت نفسه شؤونه بالذات . ان الشغيلة سياسيون بطبيعتهم ، وانهم لينفضّون في النهاية عمن يهذر قائلاً لهم ان عليهم ترك السياسة جانباً. ووعظ العمال بالعزوف عن السياسة في جميع الظروف إنما هو دفع لهم الى احضان الخوارنة او الجمهوريين البرجوازيين .

ولما كانت الأممية في نظر باكونين ، لم تنشأ من اجل النضال السياسي ، بل من اجل أن تستطيع ، عند التصفية الاجتماعية ، الحلول فوراً محـــل التنظيم السابق للدولة ، فان واجبها هو الاقتراب اكثر مايمكن من المثل الأعلى الباكونيني لمجتمع المستقبل . وهذا المجتمع لا توجد فيه قبل كل شيء أية سلطة، إذ أن السلطة ـ الدولة ـ هي البلاء . (وبدهي أن ليس يقال لنا كيف سيكون في وسع الناس إدارة مصنع ، تسيير قطار ، قيادة سفينة ، بدون إرادة مركزية لها القرار في آخر الأمر) . وكذلك لا يبقى وجود لسلطة الاكثرية على الأقليـة . لكل فرد ، لكل جماعـة استقلال ذاتي . ولكن كيف يمكن قيـام مجتمع ، ولو من شخصين فقط ، من غير ان يتخلى كل واحد عن شيء من استقلاله الذاتي ، حول هذا ايضاً يخرس باكونين .

وإذن فان على الأممية ، هي ايضاً ، أن تنتظم على هذا النمط . لكل شعبة استقلال ذاتي ، ولكل فرد في كل شعبة . والى الشيطان بقرارات بال التي تعطي المجلس العام [1] سلطة مفسدة موهنة له ! ولزام ان يتم القضاء على هذه السلطة وان تكن معطاة طوعـاً ، وذلك بالضبط لأنها سلطة !

تلك هي ، باقتضاب ، النقاط الرئيسية من كل هذه الشعوذة ..

---

(١) كان المجلس العام هو الجهاز القيادي للجمعية الاممية للشغيلة او الاممية الاولى (التي تأسست عام ١٨٦٤) . وفي مؤتمر بال للجمعية (١٨٦٩) اتخذت قرارات توسع حقوق المجلس العام (حق رفض انضمام فروع جديدة ، وحق طرد فروع شريطة ان يتم التصديق على هذا التدبير من قبل المؤتمر). وقد شن الباكونينيون حملات صاخبة ضد هذه القرارات .

في الآونة الأخيرة، شن بعض الاشتراكيين حرباً صليبية حسب الأصول ضد ما يسمونه مبدأ السلطة. يكفي أن يقال لهم أن هذا الفعل أو ذاك ذو سلطة حتى يندددوا به. ان هذا الأسلوب الاجمالي في السلوك يساء استخدامه الى درجة بات من الضروري معها بحث الأمر بمزيد من التمعن. السلطة، بمعنى الكلمة المقصود، تعني أن آخر يفرض علينا ارادته. والسلطة، من جهة أخرى، تفترض خضوعاً. ولما كان لهاتين الكلمتين وقع سيء ولما كانت العلاقة التي تمثلانها مقيتة لدى الجانب الخاضع، فالمسألة هي معرفة ما اذا كانت ثمة وسيلة للاستغناء عنها، وما اذا كان سيكون في وسعنا – نظراً لظروف المجتمع الراهنة - خلق حال اجتماعية أخرى لن يكون فيها داع لوجود هذه السلطة أو لا بد لها، بالتالي، ان تزول.

واذا نحن بحثنا الظروف الاقتصادية، الصناعية والزراعية، التي هي أساس المجتمع البرجوازي الحالي، وجدنا أنها تتجه نحو احلال عمل الأفراد المجمّع أكثر فأكثر، محل العمل المنعزل. فالصناعة الحديثة استعاضت عن الورشات الصغيرة لمنتجين منعزلين بمعامل ومصانع كبيرة يراقب فيها مئات العمال آلات معقدة تتحرك بالبخار. والسيارات والشاحنات على الطرقات الكبيرة أخذت مكانها قطارات على الخطوط الحديدية، مثلما احتلت السفن البخارية مكان المراكب الصغيرة ذات الصاريتين ومحل القوارب الشراعية. والزراعة نفسها تقع شيئاً فشيئاً في مجال الآلة والبخار الذين يؤديان ببطء، ولكن بلا رحمة، الى حلول الرأسماليين الكبار، الذين يزرعون مساحات شاسعة من الأراضي بواسطة عمال مأجورين، محل الملاكين الصغار. في كل مكان يحل العمل المجمّع وتعقيد عمليات تابعة احداها للأخرى محل عمل الأفراد المستقل. ولكن من يقل عملاً مجمّعاً يقل تنظيماً، فهل التنظيم ممكن بدون سلطة؟

لنفترض أن ثورة اجتماعية قد أطاحت بالرأسماليين الجالسين الآن على عرش الانتاج وتداول الثروات. ولنفترض، انطلاقاً بالتمام من وجهة نظر مناهضي السلطة، ان الأرض وأدوات العمل قد أصبحت ملكية جماعية للشغيلة التي يستخدمونها. فهل ستزول السلطة أم تراها لن تكون قد تغيرت إلا شكلاً؟ لننظر.

لنأخذ، على سبيل المثال، معمل غزل القطن. القطن لابد أن يخضع على الأقل لست عمليات متعاقبة قبل أن يصير خيطاً، وهي عمليات تجري، على الأغلب، في ورشات مختلفة. وعدا هذا، فان الآلات، لكي تظل تشتغل، لابد لها من مهندس يسهر على الآلة البخارية، ولابد لها من ميكانيكيين للتصليحات اليومية وللعديد من العمال اليدويين لنقل المنتجات من ورشة الى أخرى، الخ. وجميع هؤلاء العمال، رجالاً ونساء وأولاداً، ملزمون ببدء عملهم وانهائه في ساعات تحددها سلطة البخار التي تسخر من الاستقلال الذاتي الفردي. واذن فلابد أولاً، أن يتفق العمال على ساعات العمل، ولا بد لهذه الساعات، متى تم تحديدها، أن تصبح قاعدة يسير عليها الجميع، بدون أي استثناء. ثم ان مسائل تفصيلية تقوم، في كل ورشة وفي كل لحظة، حول نمط الانتاج، وحول توزيع المواد، الخ، مسائل ينبغي حلها فوراً، وإلا توقف الانتاج كلـه في الحال. ينبغي حلها بقرار مندوب مقترح لكل فرع من العمل أو، اذا امكن بتصويت من الأكثرية، وسيكون لزاماً على الدوام خضوع ارادة كل واحد، ومعنى هذا ان المسائل ستحل حلا ذا سلطة. ان الآلية الأوتوماتيكية لمعمل كبير اكثر بكثير من كل طغيان سبق ان اتصف بـه الرأسماليون الصغار الذين يستخدمون عمالاً. وبالنسبة لساعات العمل على الأقل يمكن ان يكتب على باب المعمل: «انكم داخلون، فتخلوا عن كل أمل!»[1]

---

(١) هذه العبارة واردة في الاصل باللغة اللاتينية. وقد استعارها انجلز من الكوميديا الالهية» لدانتي. وقد جاء فيها ان هذه العبارة مكتوبة على باب جهنم.

فاذا كان الانسان قد اخضع لنفسه قوى الطبيعة بالعلم وبعبقريته المبدعة ، فان هذه القوى تنتقم لنفسها منه باخضاعه ، منذ استخدامه اياها ، لاستبداد حقيقي مستقل عن كل تنظيم اجتماعي . وابتغاء القضاء على السلطة في الصناعة الكبيرة انما هو ابتغاء للقضاء على نفسها ، انما هو هدم لمعمل الغزل البخاري من اجل العودة الى المغزل اليدوي .

ولنأخذ ، كمثال آخر ، خطاً حديدياً . هنا ايضاً ، يكون التعاون بين عدد لا نهائي من الافراد ضرورياً ضرورة مطلقة ، وهو تعاون يجب ان يجري في ساعات محددة تماماً لكي لا تحدث كوارث . وهنا ايضاً ، يكون الشرط الاول لسير العمل إرادة مسيطرة تبت في كل مسألة تابعة ، إرادة يمثلها إما مندوب واحد ، وإما لجنة مكلفة بتنفيذ قرارات اكثرية من ذوي العلاقة . وفي كل من الحالين توجد سلطة جد بارزة . وثمة اكثر من هذا : ماذا يحل بأول قطار منطلق إذا ما ألغيت سلطة مستخدمي الخط الحديدي على السادة المسافرين ؟

ولكن ضرورة وجود سلطة ، وسلطة آمرة ، لايمكن ان تكون في أي مكان اكثر بداهة منها على متن سفينة في عرض البحر . هنا ، في لحظة الخطر ، تتوقف حياة الجميع على خضوع الجميع خضوعاً فورياً ومطلقاً لإرادة واحد فقط .

حين أقدم مثل هذه الحجج ضد أعنف مناهضي السلطة ، لا يجد هؤلاء ما يردون به عليّ غير القول : « إيه ! هذا صحيح ، ولكن الأمر في هذا ليس أمر سلطة نعطيها لمندوبين ، بل مهمة ! » ويحسب هؤلاء السادة انهم قد غيّروا الأشياء بتغييرهم أسماءها. على هذا النحو يسخر هؤلاء المفكرون المتعمقون بالناس.

وإذن فقد رأينا ان سلطة ما ، مهما يكن الشكل المعطاة به ، من جهة ، وخضوعاً ما ، من جهة اخرى ، هما شيئان لا بد لنا منهما ، بمعزل عن كل تنظيم اجتماعي ، نظراً للظروف المادية التي فيها ننتج المنتجات ونطرحها في التداول .

ورأينا ، عدا ذلك ، ان الظروف المادية للانتاج والتداول تتعقد لا محالة

مع تطور الصناعة الكبيرة والزراعة الكبيرة وتتجه اكثر فاكثر نحو توسيع مجال هذه السلطة . واذن فمن السخف الكلام عن مبدأ السلطة بوصفه مبدأ سيئا على الاطلاق ، وعن مبدأ الاستقلال الذاتي بوصفة مبدءاً حسنا على الاطلاق . فالسلطة والاستقلال الذاتي امران نسبيان يختلف مجال تطبيقها في مختلف مراحل التطور الاجتماعي . ولو ان الاستقلاليين الذاتيين كانوا يقتصرون على على القول بان التنظيم الاجتماعي للمستقبل سيجعل السلطة مقتصرة فقط على الحدود التي تجعلها ظروف الانتاج امرا لا مفر منه ضمن نطاقها ، لكان في الوسع الاتفاق . انهم ، بدلا من هذا ، يظلون عمياً عن جميع الوقائع التي تجعل الامر ضروريا ، ويثورون على الكلمة .

فلماذا لا يقتصر المناهضون للسلطة على الوقوف ضد السلطة السياسية، ضد الدولة . ان الاشتراكيين جميعاً متفقون على ان الدولة السياسية ومعها السلطة السياسية ستزولان نتيجة للثورة الاجتماعية القادمة ، اي ان الوظائف العامة ستفقد طابعها السياسي وستتحول الى مجرد وظائف ادارية تحمي المصالح الحقيقية للمجتمع. ولكن مناهضي السلطة يطلبون القضاء دفعة واحدة على الدولة السياسية ذات السلطة ، حتى قبل ان يتم هدم الظروف الاجتماعية التي ولّدتها . يطلبون ان يكون اول عمل تقوم به الثورة الاجتماعية هو القضاء على السلطة .

فهل سبق قط لهؤلاء السادة ان رأوا ثورة ؟ اكيد ان الثورة هي اشد الأمور سلطة ، انها العمل الذي يفرض به قسم من السكان ارادته على الآخر بواسطة البنادق والحراب والمدافع ، وهي وسائل ذات سلطة لدى توفرها . والحزب الظافر ، اذا كان لا يريد ان يكون قد حارب عبثا ، لابد له من الابقاء على سلطته بالمخافة التي تبعثها اسلحته في نفوس الرجعيين . وهل كان لكومونة باريس ان تدوم يوماً واحداً لو انها لم تستخدم سلطة الشعب المسلح هذه في مواجهة البرجوازيين ؟ وهلا يمكن ، بالعكس ، توجيه الملامة اليها على كونها لم تستخدمها

على نطاق كاف من الاتساع ؟ واذن، فواحد من امرين : اما ان المناهضين للسلطة لا يدركون ما يقولون ، فهم في هذه الحال لا يزرعون غير التشوش . واما انهم يدركون ، فهم في هذه الحال يخونون حركة البروليتاريا ، وهم في الحالين يخدمون الرجعية .

١ – مقتطف من رسالة الى ف . كونو ، ٢٤ كانون الثاني ١٨٧٢. ترجمة في « ماركس وانجلز – انتقاد برنامجي غوتا وارفورت »،المطبوعات الاجتماعية،١٩٦٦ .

٢ – مقال « عن السلطة » صدر في مجموعة « الماناكوريبوبليكانو » ١٨٧٤ ، ترجمة في « ماركس وانجلز – مؤلفات مختارة » المطبوعات باللغات الأجنبية، موسكو ، المجلد الأول .

مسألة السكن

كانت أزمة السكن مستشرية منذ أيام انجلز . والواقع انها كانت قد ظهرت مع البرجوازية نفسها . واذا كان انجلز قد بحث المسألة على وجه أخص في السبعينات من القرن التاسع عشر ، فذلك لأن بعض الاقتصاديين البرجوازيين الصغار يحاولون ، تحت ظل هذه المسألة ، ادخال اصلاحية برودون في الحركة العمالية الالمانية .

وهكذا فقد كرس انجلز سلسلة من المقالات للجدل مع هؤلاء المؤلفين ، عرض فيها أسباب أزمة السكن (المقتطف الأول) . وبين على أي شيء يقوم « الحل الرأسمالي » لهذه الأزمة (المقتطف الثاني) . وبين أخيراً الخطوط الكبرى للحل الاشتراكي لمسألة السكن ، مؤكداً على أن من الوقوع في طوباوية غريبة عن الاشتراكية العلمية ادعاء وضع مخططات تفصيلية . إذ أن تطبيق المبادىء يجب أن يأخذ الظروف بالحسبان على وجه دقيق (المقتطف الثالث) . على أن لهذه الاشارة الأخيرة قيمة عامة تتخطى الى حد بعيد نطاق مسألة السكن وحدها . كما أن أثمن ناحية في هذه السلسلة من المقالات المجمعة تحت عنوان مسألة السكن هو في هذا الدرس المنهجي الذي يعطيه انجلز ازاء قضية معينة.

ان مسألة السكن – التي تعطيها صحافة ايامنا اهتماماً كبيراً الى هذا الحد – ليست في الواقع الشامل ، واقع ان الطبقة العاملة سيئة السكن وتعيش في مساكن مكتظة بساكنيها وغير صحية. ان ازمة السكن هذه ليست خاصة يتفرد بها الوقت الحاضر ، بل ليست واحدة من تلك العلل التي تختص بها البروليتاريا الحديثة وتميزها عن جميع الطبقات المضطهدة التي سبقتها . بالعكس ، ان جميع الطبقات المضطهدة في جميع الازمنة كانت مصابة بهذه العلة على هذا القدر تقريباً،

وليس ثمة الا وسيلة واحدة لوضع نهاية لأزمة السكن هذه : ازالة استثمار واضطهاد الطبقة المسيطرة للطبقة الكادحة ازالة لا استثناء فيها . ومايعنون اليوم بازمة السكن انما هو التفاقم الخاص لظروف سكن العاملين السيئة نتيجة لتدفق السكان المفاجىء نحو المدن الكبيرة . انه ازدياد هائل في أجور المساكن ، وتكدس اكثر تزايداً للمستأجرين في كل بيت ، وهو بالنسبة للبعض عدم التمكن حتى من ايجاد مسكن. واذا كانت ازمة السكن هذه تجعل الناس يتكلمون عنها الى هذا الحد ، فلأنهـــا غير مقتصرة على الطبقة العاملة ، بل تتناول البرجوازية الصغيرة ايضاً .

ان ازمة السكن بالنسبة للشغيلة ولقسم من البرجوازية الصغيرة في مدننا الكبيرة الحديثة هي واحدة من علل لا تحصى أقل شأناً وثانوية ، ناجمة عن النمط الحالي الرأسمالي للانتاج . (...) ان اتساع المدن الحديثة الكبيرة يجعل للارض في بعض الاحياء ، ولاسيما القائمة في المركز قيمة مصطنعة ، تزداد احياناً بنسب هائلة . والانشاءات التي تبنى فيها ، بدلا من ان ترفع هذه القيمة ، تخفضها بالأحرى لأنها لم تعد تستجيب للظروف الجديدة . فهي بالتالي تهدم ويستعاض عنها باخرى. وقد جرى هذا على الاخص بالنسبة للمساكن العمالية القائمة في المركز ، التي لا يمكن لاجرتها ، حتى في البيوت المكتظة ، ان تتجاوز حداً أقصى ما ، أو على الأقل في منتهى البطء . فتهدم وتقام مكانها دكاكين ، ومخازن كبيرة ، وابنية عمومية . وفي باريس ، عمدت البونابرتيه ، مع بارونها هوسمان [١] ، الى استثمار هذا الاتجاه اقصى الاستثمار لما فيه الفائدة الكبرى للمضاربة وللاثراء الخاص . ولكن روح هوسمان

---

(١) جورج أوجين ، البارون هوسمان (١٨٠٩ — ١٨٩١) : عضو مجلس الشيوخ في عهد الامبراطورية الثانية ، حاكم السين من ١٨٥٣ الى ١٨٧٠ ، وقد شق في باريس شوارع عريضة ومستقيمة ، سهلت قمع الحركات الشعبية ، وبهذه المناسبة مكنت الرأسماليين والمتعهدين من تحقيق مرابح ضخمة من وراء القروض والمناقصات .

قد هبت ايضاً على لندن ومنشستر وليفربول ، ويبدو انها تحس كأنها في بيتها ايضاً في برلين وفي فيينا . ويترتب على هذا ان الشغيلة يبعدون من مركز المدن الى الاطراف ، وان المساكن العمالية ، والشقق الصغيرة عموماً ، تغدو نادرة وغالية، بل هي في الغالب مما لايمكن العثور عليه . ففي هذه الظروف ،لاتقوم ابداًصناعة البناء ، التي توفر لها الشقق ذات الايجارات العالية مجالاً أوسع كثيراً للمضاربة ،ببناء مساكن عمالية الا بصورة استثنائية .

(...) مامنشأ أزمة السكن ؟ كيف تولدت ؟ ان السيد ساكس(١)، كبرجوازي طيب ، لايمكن ان يعلم انها ناجمة بالضرورة عن الشكل البرجوازي للمجتمع : فليس يمكن لمجتمع ان يوجد بدون ازمة سكن حين لايتوفر للجمهور الكبير من الشغيلة غير اجرته ، أي مبلغ الوسائل التي لابد منها لبقائه وتناسله ، وحين تحدث باستمرار تحسينات ميكانيكية جديدة . الخ ، فتحرم جماهيرمن العمال عملها ، وحين تقع ازمات صناعية عنيفة ودورية ، فتحدد من جهة وجود جيش احتياطي جرار من العاطلين عن العمل ، ومن جهة أخرى،تلقى الى الشارع وقتياً بجمهور الشغيلة الكبير ، وحين يكون هؤلاء متكدسين في المدن الكبيرة ،وذلك بوتيرة اسرع من وتيرة بناء المساكن في الظروف الحالية ، وحين يوجد مستأجرون على الدوام لأحط الأكواخ . واخيراً ، يكون لمالك بيت ، بوصفه رأسمالياً ليس فقط الحق ، بل ويكون عليه الواجب ايضاً ، الى حد ما بفضل المنافسة ، في ان يسحب من بيته ، بدون حياء ، أعلى الأجور . فليست أزمة السكن مصادفة في مثل هذا المجتمع ، بل هي وضع حتمي ، وليس يمكن ان تزول ، كما

---

(١) اميل ساكس (١٨٤٥ — ١٩٢٧) : اقتصادي برجوازي نمساوي ، مؤلف كتاب عن « شروط معيشة الطبقات الكادحة واصلاحها » ، فيينا ، ١٨٦٩ ، وعليه يرد انجلز هنا .

كما ليس يمكن لآثارها على الصحة ان تزول ، الا اذا تحوّل من الاساس حتى القمة كل النظام الاجتماعي الذي يولدها .

- ٢ -

ليس لدى البرجوازية ، في الواقع ، غير طريقة واحدة لحل مسألة السكن على طريقتها هي ، اي: حلها بصورة يؤدي الحل معها دائماً الى نشوء المسألة من جديد . وهذه الطريقة تسمى بطريقة هوسمان[٣] .

اعني بذلك هنا ليس فقط الاسلوب النوعي البونابرتي لهوسمان الباريسي ، اسلوب شق شوارع طويلة ومستقيمة وعريضة عبر الأحياء العمالية ذات الأزقة الضيقة ، واقامة أبنية كبيرة ضخمة وفاخرة على جانبيها . فقد كان الهدف المنشود ـ عدا فائدتها الستراتيجية ، نظراً لكون معارك المتاريس قد جعلت أكثر صعوبة ـ هو تكوين بروليتاريا للبناء ، بونابرتية النوعية ، تابعة للحكومة ، وتحويل المدينة الى حاضرة فخمة. إنما أعني هنا بـ « هوسمان » الممارسة التي جرى تعميمها ، الممارسة القائمة على فتح شروخ في الدوائر العمالية ، لا سيما في تلك التي تقوم في المركز من مدننا الكبيرة ـ أكان ذلك يستجيب لعناية بالصحة العامة ، ولرغبة في التجميل ، وللطلب على محلات تجارية كبيرة في المركز ، أم لمتطلبات حركة المرور (وضع تجهيزات للخطوط الحديدية ، شوارع ، الخ) . ومهما يكن السبب ، فان النتيجة هي ذاتها في كل مكان : الأزقة والدروب المسدودة تختفي ، والبرجوازية تتباهى بهذا النجاح العظيم ـ ولكن الأزقة والدروب المسدودة تعود إلى الظهور في أماكن اخرى ، وغالباً في الجوار المباشر (...) .

بؤر الاوبئة ، وأقـــذر الاقبية ، التي يحبس فيها نمط الانتاج الرأسمالي

---

(٣) انظر الهامش رقم ١ في هذه الصفحة .

شغيلتنا ليلة بعد اخرى ، لم تتم ازالتها ، بل جرت فقط .. ازاحتها ! الحاجة الاقتصادية ذاتها تلدها هنا كما تلدها هناك . وما استمر بقاء نمط الانتاج الرأسمالي فسيكون من الجنون أن يراد الحل منعزلاً لمسألة السكن كما لكل مسألة اجتماعية أخرى تتعلق بمصير العامل . فالحل يقوم على الغاء هذا النمط للانتاج ، على تملك الطبقة العاملة ذاتها لجميع وسائل الانتاج والعيش .

- ٣ -

كيف إذن تحل مسألة السكن ؟ في مجتمعنا الحالي، مثل كل مسألة اجتماعية أخرى : باقامة توازن اقتصادي ، تدريجياً ، بين العرض والطلب . وهذا الحل ، الذي لا يحول دون قيام المشكلة من جديد على الدوام ، ليس بالتالي حلّاً . أما الأسلوب الذي ستقوم به ثورة اجتماعية بحل المسألة، فهو تابع ليس فقط للظروف التي ستحدث فيها ، بل هو تابع ايضاً لمسائل تذهب ابعد كثيراً ، من أهمها إزالة التعارض بين المدينة والريف . ولما لم يكن علينا أن نقيم قواعد طوباوية لتنظيم المجتمع المقبل ، فليكونن أكثر من لغو في الكلام التوسع في هذا الموضوع . والأمر المؤكد هو ان المدن الكبيرة قد بات فيها من العمارات للاستخدام السكني ما يكفي لمعالجة كل « أزمة سكن » حقيقية ، عن طريق استخدام هذه العمارات بدون إبطاء استخداماً عقلانياً . وهذا ، بالطبع ، أمر لا يمكن أن يتم إلا بنزع ملكية المالكين ، باحتلال عماراتهم من قبل شغيلة لا مأوى لهم أو متكدسين في مساكنهم تكدساً لا اعتدال فيه . ومنذ أن يكون قد تم للبروليتاريا الاستيلاء على السلطة السياسية ، سيكون تحقيق هذا التدبير الذي يتطلبه الخير العام بمثل سهولة ماتقوم به الدولة اليوم من نزع ملكية ومصادرة للمساكن .

ان « التملك الفعلي » ، من قبل الأهلين الكادحين ، لجميع ادوات العمل، ولكل الصناعة (الذي تتوقعه الاشتراكية) هو بالضبط نقيض « التعويض »

البرودوني[1] . بموجب هذا الحل الأخير، يصبح كل عامل مالكاً لمسكنه، لمزرعته، لأدوات عمله . وبموجب الحل الأول يظل « الأهالي الكادحون » مالكين جماعيين للبيوت ، والمصانع ، وأدوات العمل ، وسوف يتخلون بصعوبة ، اثناء مرحلة الانتقال على الأقل، عن التمتع بها بدون تعويض عن تكاليفها للافراد أو للشركات الخاصة . بالضبط مثلما لاتكون ازالة الملكية العقارية ازالة للريع العقاري بل نقلها الى المجتمع ، ولو انها بشكل مغاير . واذن فان التملك الفعلي لجميع ادوات العمل من قبل الأهلين الكادحين لايستبعد باية حال بقاء الايجار والاستئجار .

والأمر بصورة عامة ، ليس امر معرفة ما اذا كانت البروليتاريا ، حين ستصل الى السلطة ، ستستولي ببساطة على أدوات الانتاج ، والمواد الأولية ووسائل العيش، بالقوة ، ام انها ستعوض عن الملكية تعويضاً اجمالياً ، ام انها ايضاً ستعمد الى تسديد تدريجي باقساط متعاقبة . وأن يريد المرء الجواب مسبقاً

---

(١) كان لدى برودون حل جاهز لمسألة السكن : يكفي جعل الشغيلة مالكين لمساكنهم . وكل واحد ، سيعوض عن مسكنه وفق الاجراء التالي : بدلات الايجار ستعتبر دفعات على الحساب من أصل ثمن المسكن ، وبعدمرور بعض الوقت يصبح المسكن ملكاً فردياً للمستأجر بعد ان يكون ثمنه قد تم تسديده عن طريق بدلات الايجار المتعاقبة .

والأمر الخطير لم يكن فقط ان برودون كان يرى في هذا حلاً ممتازاً لمسألة السكن (بينما لايمكن ان يكون في الأمر غير عنصر من الحل ، ممكن على سبيل الاحتمال ، الا أنه جزئي وانتقالي) . انما الأمر الخطير على الأخص أنه كان يرى فيه الحل المعجزة لـ « المسألة الاجتماعية » ذاتها . ويهتف قائلاً : « وهكذا سيتحول المجتمع بهذه الوسيلة الى مجموعة من المالكين الاحرار والمستقلين ...! » . وفي مقطع آخر من «مسألةالسكن» يبين انجلز أن هذا الحل المزعوم ، في النظام الرأسمالي ، لن يدخل أي تغيير على ظروف البروليتاري ، ولكن الفائدة الرئيسية من هذا ستعود ، بالعكس ، على الرأسماليين .

وبالنسبة لجميع الحالات على مثل هذه المسألة فانه بهذا يقيم طوباويات . واني لاترك هذا الاهتمام لآخرين .

(...) ان الرغبة في حل ما يسمى بمسألة السكن تخطر لبالي بمقدار قلة ما يخطر لي الاهتمام على نحو تفصيلي بمسألة الغذاء الأكثر اهمية ايضاً . واني لاعتبر نفسي مرتاحاً اذا ما استطعت البرهنة على ان الانتاج في مجتمعنا الحديث كاف لأن يكون لدى اعضائه جميعاً ما يكفيهم للطعام ، وان ثمة من المساكن مايكفي لأن يقدم موقتاً للجماهير العاملة مأوى فسيح وصحي . ولكن التبحر في بحث الاسلوب الذي سيسوي به المجتمع المقبل توزيع الغذاء والمساكن يؤدي مباشرة الى الطوباوية . اكثر ما نستطيعه ، بناء على مالدينا من معرفة بالظروف الأساسية لجميع انماط الانتاج التي وجدت حتى اليوم ، هو اثبات ان بعض أشكال التملك في المجتمع الحالي ستصبح مع سقوط الانتاج الرأسمالي مستحيلة . وسيكون لزاماً ان تتلاءم الاجراءات الانتقالية ذاتها مع الظروف التي ستكون موجودة في ذلك الحين ، وستكون مختلفة اختلافاً أساسياً في البلدان ذات الملكية الصغيرة وفي البلدان ذات الملكية العقارية الكبيرة الخ .

★ ★ ★

اذا لم تكن لهذا الجدال فائدة اخرى ، فستكون له على الأقل فائدة في تقديم البرهان على قيمة الممارسة العملية لهؤلاء الاشتراكيين الذين يعتبرون انفسهم « علميين » . ان هذه المقترحات العملية لازالة جميع العلل الاجتماعية ، ان هذه البلاسم الاجتماعية ، قد كانت دائماً وفي كل مكان متخيلة بجذافيرها من قبل مؤسسي الطوائف الذين انبثقوا في العهد الذي كانت فيه الحركة البروليتارية ما تزال وليدة. ومن هؤلاء برودون ، هو ايضاً . وسرعان ما تخلصت البروليتاريا في تطورها من أنماطها ، فوصلت الى الاعتراف بان ليس ثمة ما هو أقل عملية من هذه « الحلول

العملية » ، المبتغاة مسبقاً والقابلة للتطبيق في جميع الحالات ، وبأن الاشتراكية العملية تقوم بالأحرى على المعرفة الدقيقة بنمط الانتاج الرأسمالي بجميع وجوهه. ولن يكون أبداً مزعجاً لبروليتاريا عارفة في هذا الميدان ان تعلم ، في حال معينة، ضد أية أوضاع اجتماعية وبأية صورة سيكون عليها توجيه ضرباتها الرئيسية .

١ و ٢ و ٣ – مقتطفات من « مسألة السكن » ١٨٧٢ ، ترجمة : ج . لونوار ، المطبوعات الاجتماعية ١٩٥٧ .

* * *

في سبيل سياسة خارجية دمقراطية

الدمقراطية لاتتجزأ : سياسة دمقراطية في الداخل وسياسة دمقراطية في الخارج، هذان أمران مترابطان . تلك هي الموضوعة التي يشرحها انجلز ، بكثير من القوة ، في مقال لجريدة « لانوفيل غازيت » الصادرة في الرين ، في تموز ١٨٤٨ .

في ذلك الحين كانت المانيا ، التي شملتها الحركة الثورية التي أقامت اوروبا ، تواجه في الواقع مفترق طرق : الدمقراطية ماتزال ممكنة ، برغم روغان البرجوازية . ومن أجل هذا ، كما يؤكد انجلز ، ينبغي ، في جملة ماينبغي ، التخلي جذرياً عن السياسة الخارجية الرجعية التي جعلتها المانيا تقليداً تسير عليه . فاذا كانت المانيا تريد أن تتحرر فلزام عليها أن ترد للشعوب التي تضطهدها حريتها .

اثارة الشعوب بعضها على بعض ، واستخدام احدها من أجل اضطهاد الآخر ، والسهر بذلك على بقاء السلطة المطلقة : هكذا كان فن وفعل الحكام السابقين ودبلوماسييهم . ولقد تميزت المانيا من هذه الناحية . واذا نحن لم نتأمل الا في السبعين سنة الأخيرة ، لوجدنا أنها قد زودت البريطانيين بجنود منها مقابل الذهب الانكليزي لمحاربة الاميركيين الشماليين ، المكافحين في سبيل استقلالهم . وحين انفجرت الثورة الفرنسية الأولى ، كان الألمان أيضاً هم الذين انفلتوا كالكلاب الهائجة ضد الفرنسيين . وببيان شرس من دوق برونسويك هددوا بمحق باريس بأسرها حتى الحجر الأخير [1] : لقد تآمروا مع النبلاء المهاجرين على

---

(١) في ٢٥ تموز ١٧٩٢ ، أصدر دوق برونسويك ، القائد الاعلى للجيوش النمساوية البروسية التي كانت تخوض الحرب ضد الثورة الفرنسية ، بيانا راح يهدد فيه بمحق باريس . وجواباً على هذا قرر الكونفانسيون (مجلس الثورة) التعبئة الجماهيرية.

النظام الجديد في فرنسا ، واستحصلوا مقابل ذلك على عون مالي من انكلترا . وحين تفهم الهولنديون ، خلال القرنين الأخيرين ، فكرة معقولة واحدة – وهي أن يضعوا نهاية لإدارة أسرة اورانج الشاذة وجعل بلادهم جمهورية – كان الألمان من جديد هم الذين سلكوا سلوك سفاحين للحرية[١] . وتعلم سويسرا ايضاً حق العلم ما هو الجوار مع الألمان ، ولا بد لهنغاريا من مرور الوقت حتى تتعافى من الأذى الذي ألحقته بها النمسا ، وهي متروبول الامبراطورية الجرمانية . وفوق ذلك فقد أرسلت حتى الى اليونان عصابات من المرتزقـــة الألمان لكي يحفظوا للعزيز اوتون عرشه الهزلي[٢] ، وحتى الى البرتغال ارسلوا شرطة من الألمان . والمؤتمرات بعد عام ١٨١٥[٣] – حملات النمسا على نابولي وتورينو وروماني[٤] – اعتقال ابسيلانتي[٥] – حرب الاضطهاد الفرنسية ضد اسبانيا ، وقد أثارتها وحصلت

(١) عام ١٧٨٥ ، نجحت في هولندا انتفاضة قادها الجناح الجمهوري من البرجوازية ضد سيطرة حزب النبلاء الكاثوليكي ، الملتف حول غليوم اورانج ، بطرد هـــذا من البلاد . ومع ذلك فان غليوم اورانج استعاد السلطة بعد عامين بمساعدة القوات البروسية.

(٢) في عام ١٨٣٢ ، عقد اتفاق بين انكلترا وفرنسا وروسيا أعطى عرش اليونان الملكي الى الامير اوتون البافاري (وكان مايزال قاصراً) ووصل هذا الى مملكته الجديدة يحميه حرس من بافاريا واستمر ملكه حتى عام ١٨٦٢ .

(٣) المقصود مؤتمرات الحلف المقدس في ١٨٢٠ – ١٨٢١ وفي ١٨٢٢ ، التي ثبتت شرعية مبدأ تدخل دول الحلف المقدس الرجعي – النمسا وبروسيا وروسيا – في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

(٤) عام ١٨٢١ ، قرر الحلف المقدس ارسال قوات نمساوية الى نابولي لاعادة الحكم المطلق اليها بعد ان أطاحت به ثورة برجوازية . وبعـد قليل ساعدت القوات النمساوية الملك فكتور عمانوئيل على قهر الحركة الليبرالية والوطنية في تورينو . وفي عام ١٨٣١ ، أخيراً ، ساندت القوات النمساوية القوات البابوية فسحقت عصيات الكاربوناري في ميدينو وفي روماني .

(٥) الكسندر ابسيلانتي (١٧٩٢ – ١٨٢٨) : وجه كبير في حركة التحرر الوطني اليونانية ، منظم عصيان ١٨٢١ في مولدافيا . وبعد اخفاق العصيان لجأ الى فيينا حيث اعتقل وظل سجيناً حتى عام ١٨٢٧ .

عليها المانيا[1] دون ميغل[2] ـ دون كارلوس[3] ، المدعومان من قبل ألمانيا ـ جنود هانوفر الذين استخدموا أداة للرجعية في انكلترا ـ بلجيكا تحت النفوذ الألماني، مجزأة مختبطة ـ وفي قلب روسيا ـ المان يؤلفون الدعائم للاوتوقراطيين الكبار والصغار ـ اوروبا كلها يغمرها آل كوبورغ[4] !

بولونيا منتهبة ، مقطعة الأوصال ، كاراكوفيا ذبيحة بيد الانكشارية الألمانية [5] . لومبارديا والبندقية مستعبدتان ومعتصرتان بالضرائب . وفي ايطاليا كلها ، بفضل المال والدم الألمانيين ، كل حركة تحررية مخنوقة مباشرة أو بصورة

---

(١) عام ١٨٢٢ ، أوكل الحلف المقدس لفرنسا مهمة سحق الحركة الشعبية في اسبانيا واعادة الحكومة المطلقة اليها .

(٢) ماري ايفاريست دون ميغل (١٨٠٢ – ١٨٦٦) : الابن الثالث لملك البرتغال جان السادس والملكة شارلوت ، استولى على العرش عام ١٨٢٦ . أدى ملكه الى ثورة ١٨٣٢ . تنازل عن الملك عام ١٨٣٤ . وفي سنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، ساندت النمسا وبروسيا الحزب الاقطاعي والاكليركي الذي كان يقوده والذي كان يعارض كل تهديد للحكم المطلق الملكي .

(٣) ماري ايزيدور دوبوربون دون كارلوس (١٧٨٨ – ١٨٥٥) : طامع بعرش اسبانيا ضد ابنة أخيه ايزابيل ، أثار حرباً مدنية استمرت سبع سنوات (١٨٣٣ – ١٨٤٠) من أجل الحصول على الاعتراف بحقوقه واعادة السلطة المطلقة للحزب الاقطاعي والاكليركي . وقد دعمته النمسا وبروسيا ، الا ان هذا لم يحل دون هزيمته ، فهاجر .

(٤) كان آل كوبورغ أسرة من الدوقات الألمان (فيما بعد الحقت دوقية كوبورغ ببافاريا) كان منها ملوك وامراء لبلجيكا وانكلترا والبرتغال ، الخ .

(٥) في شباط ١٨٤٦ ، كانت بولونيا تستعد لانتفاضة من أجل تحرير أراضيها . ووقع قادتها ضحية خيانة ، فاعتقلتهم الشرطة البروسية ، واجهضت الانتفاضة . ومع ذلك فقد نجحت في اعلان حكومة وطنية في كراكوفيا في ٢٢ شباط . وفي بداية آذار ، سحقت انتفاضة هذه المدينة ، وضمت كراكوفيا الى الامبراطورية النمساوية .

غير مباشرة بالحراب ، بالمشانق ، بالسجون المظلمة الضيقة ، وسجون الأشغال الشاقة . ان سجل الآثام أطول من هذا بكثير ، فلنغلقه .

ان المسؤولية عن الرذائل المرتكبة في بلدان اخرى بمساعدة المانيا لا تقع على الحكومات فقط بل وعلى الشعب الالماني نفسه ، الى حد كبير . فلولا عماواته ، ولولا روح العبد لديه ، واستعداده الفطري لتقديم جنود ، وخدم للسفاح « مفرطين في اللطف » ، وادوات في خدمة سادة « الحق الإلهي » ، لكان اسم الالماني أقل حظاً من الكراهية ومن اللعنة ، وأقل احتقاراً في الخارج ، ولكانت الشعوب المضطهَدة بجريرة المانيا قد توصلت منذ وقت بعيد الى حال طبيعية من التطور الحر . والآن ، والالمان يخلعون نيرهم هم ، فينبغي ان تتغير كل سياستهم حيال الاجنبي ، والا لحبسنا حريتنا الفتية ، التي بالكاد نشعر بها ، في الاغلال ذاتها التي نكبل بها شعوباً أجنبية .

ان المانيا تتحرر بمقدار ما تردّ الحرية الى الشعوب المجاورة .

ان كل شيء ينتهي الى الاتضاح : الأكاذيب والتزويرات المنشورة بكل هذا الاندفاع ضد بولونيا وايطاليا من قبل الهيئات الحكومية السابقة ، والمحاولات الجارية لاثارة كراهية مصطنعة ، والعبارات الطنانة : « الأمر يتعلق بالشرف الألماني وبالقدرة الألمانية » — ان هذه الصيغ السحرية كلها ترى سلطتها محطمة . ان الوطنية الرسمية لم تعد تجد من يقبضها إلا في الاوساط التي تختفي فيها وراء هذه الزخارف الوطنية مصالح مادية ، الا لدى قسم من البرجوازية الكبيرة التي تقوم بمتاجرات بفضل هذه الوطنية الرسمية . هذا امر يعرفه الحزب الرجعي ويستخدمه . ولكن الجمهور الكبير من الطبقات الوسطى ومن الطبقة العاملة يدرك او يحس ان الضمانة لحريته ذاتها هي في حرية الشعوب المجاورة . فهل حرب النمسا ضد استقلال ايطاليا وحرب بروسيا ضد جمع شمل بولونيا حربان شعبيتان ، ام بالعكس ، الا تبدد كالدخان آخر الاوهام حول تلك الصليبيات « الوطنية » ؟

ولكن ليس بالامر الكافي لا هذا الادراك ولا هذا الاحساس . واذا كان لاينبغي لدم المانيا ومالها ان يضيعا هدراً امداً اطول ضد مصلحتها ذاتها من اجل اضطهاد قوميات اخرى ، فلزام علينا اذ ذاك ان نتوصل الى حكومة شعبيةحقاً ، ولزام هدم البنيان العتيق حتى اسسه . اذ ذاك فقط سيكون ممكناً أن تخلي المكان سياسة النظام القديم الدامي والدنيء معاً ، هذا النظام الذي عاد مرةاخرى، وتحل محلها السياسة الاممية للدمقراطية . وكيف تريدون ان تسلكوا سلوكاً دمقراطياً في الخارج ، اذا كانت الدمقراطية مكمومة الافواه في الداخل ؟ وبالانتظار ، يجب ان يتم فعل كل شيء على جانبي جبال الالب من اجل الاعداد للنظام الدمقراطي[1] .

مقتطف من مقال « السياسة الخارجية الألمانية » ، ٣ تموز ١٨٤٨ ، ترجمة ل . نيتر ، في كتاب « ماركس وانجلز – نوفيل غازيت رينان » ١ ، المطبوعات الاجتماعية ١٨٦٤ .

---

(١) جاء في مقال آخر ، كتب في العهد نفسه ، حول المسألة البولونية (وكانت بولونيا آنذاك مقسمة ومستعبدة) : « ان البولونيين ، منذ وقع عليهم الاضطهاد، سلكوا سلوك ثوريين وبذلك ربطوا مضطهديهم وبطاً أشدمتانة بالثورة المضادة . وارغموهم على ابقاء الحال البطريركية الاقطاعية لا في بولونيا وحسب ، بل وفي ممتلكاتهم الأخرى أيضاً . ومنذ انتفاضة كراكوفيا عام ١٨٤٦ على وجه التخصيص ، كان النضال من اجل استقلال بولونيا نضالاً في الوقت نفسه من أجل الدمقراطية الزراعية – الممكنة الوحيدة في أوروبا الشرقية – ضد الحكم المطلق البطريركي – الاقطاعي . واذن فطالما نحن نساعد على اضطهاد بولونيا ، وطالما نربط قسماً من بولونيا بالاغلال مع المانيا ، وطالما ظللنا مكبلين بروسيا وبالسياسة الروسية ، فلن نستطيع ان نحطم لدينا جذرياً الحكم المطلق البطريركي – الاقطاعي . ان إقامة بولونيا دمقراطية هي الشرط الأول لاقامة المانيا دمقراطية » (النقاش حول بولونيا في فرنكفورت ، جريدة نوفيل غازيت رينان ، ٢٠ آب ١٨٤٨ : المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٤ ، ص ٤٠٩) .

الأممية البروليتارية

في عام ١٨٧٥ ، عقد في غوتا مؤتمر للحزب العمالي الألماني . كان عليه أن يقر برنامجاً على أساسه كان الحزبان العماليان آنذاك يقيمان وحدتهما . وللاسف ، كان هذا البرنامج يؤلف حلاً وسطاً انتهازياً وديماغوجياً ، كانت عواقبه تنذر بأن تكون خطيرة على الحركة العمالية الألمانية . ولذلك فقد أثار من جانب ماركس وانجلز انتقادات لاتعرف الشفقة .

وهكذا فقد كتب انجلز (على أن ذلك كان بدون طائل) الى أحد القادة الاشتراكيين الدمقراطيين رسالة طويلة كان فيها يستنكر ، من جملة مايستنكر ، التخلي عن الأممية البروليتارية التي كان يوحي بها مشروع البرنامج . ان الأممية ليست فقط مسألة عاطفة وليست أيضاً أمنية من أماني المبرة . انها تقتضي تضامناً نشيطاً ، ومنظماً قدر المستطاع ، الأمر الذي لايتطلب مع ذلك على نحو الزامي وجود منظمة أممية مركزة ، مثل الأممية الأولى .

وبالفعل ، فان تعاظم الحركة العمالية الثورية المدهش في العالم بأسره قد أدى اليوم ، كما هو معلوم ، الى جعل مثل هذا الشكل من التنظيم غير ذي جدوى وغير ممكن. وهذا الظرف لايمكن البتة أن يمنع الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان من أداء الواجبات الملحة التي يرسمها لها تضامن الشغيلة والمضطهدين في العالم بأسره — هذا التضامن الذي يعكس وحدتها الضرورية في الفكر والعمل .

(تقول النقطة الخامسة من مشروع البرنامج : « ان الطبقة العاملة تعمل من أجل انعتاقها قبل كل شيء في نطاق الدولة الوطنية الحالية ، مدركة أن النتيجة المحتومة لجهدها ، الذي هو مشترك لعمال جميع البلدان المتمدنة ، ستكون الأخوة

الاممية للشعوب» .وبتعبير آخر) ان مبدأ أممية الحركة العمالية متخلى عنه ، عملياً ، تخلياً تاماً في الوقت الحاضر ، وذلك من قبل أناس سبق لهم ، طيلة خمس سنوات وفي أشد الظروف صعوبة ، ان دافعوا عالياً عن هذا المبدأ بصورة على أقصى درجة من الاستحقاق للثناء . وواقع أن العمال الألمان هم اليوم على رأس الحركة الأوروبية انما يقوم قبل كل شيء على الموقف الأممي حقاً الذي اتخذوه اثناء الحرب[1] . وما من بروليتاريا أخرى سلكت مثل هذا المسلك الحسن . فهل عليهم اليوم ، والعمال في كل مكان في الخارج يؤكدون هذا المبدأ بشدة تعادل الشدة التي تعمل بها الحكومات للحيلولة دون ظهوره في تنظيم ما ، أن يتخلوا عنه؟ وما الذي يبقي في كل هذا من أممية الحركة العمالية ؟ الأفق الهزيل لا لتعاون عمال اوروبا غدا في النضال من أجل اعتاقهم ، بل الأفق الهزيل لـ « تآخ أممي للشعوب » مقبل ، لـ « ولايات متحدة اوروبية » لبرجوازيي العصبة من أجل السلام[2] !

اكيد انه لم يكن ضروريا التحدث عن منظمة الأمميةبوصفها هذا .ولكن لم يكن ينبغي على الأقل تسجيل تراجع عن برنامج ١٨٦٩[3] ، وكان في الوسع

---

(١) حرب ١٨٧٠ — ١٨٧١ بين فرنسا وألمانيا . وفي « النداء الاول للمجلس العام للجمعية الاممية للشغيلة حول الحرب الفرنسية ـ الالمانية » ، يعطي ماركس عدة أمثلة من « رسائل السلام والصداقة » التي تبادلها آنذاك عمال فرنسا وألمانيا . انظر حول هذا الموضوع « كارل ماركس ـ نصوص مختارة » المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٦ ، ص ١٢ وما يليها .

(٢) كانت العصبة من أجل السلام والحرية منظمة ذات نزعة سلمية أسسها في سويسرا عام ١٨٦٧ جمهوريون وليبيراليون برجوازيون صغار . من بينهم هوغو وغاريبالدي . كانت تؤكد أن من الممكن الخلاص من الحروب عن طريق تنظيم « ولايات متحدة اوروبية » .

(٣) المقصود هو البرنامج الذي اقر في مؤتمر ايزيناخ الذي تولد منه الحزب العمالي الاشتراكي الدمقراطي في المانيا . ولقد كان هذا البرنامجيعبر عن روح أمميةحقاً.

القول مثلا : مع ان الحزب العمالي الالماني مضطر للعمل في الوقت الحاضر ضمن الحدود القائمة للدولة (وليس يحق للحزب العمالي الالماني ان يتكلم باسم البروليتاريا الأوروبية ، وهو أقل حقاً من هذا في تقديم اشياء خاطئة باسمها) ، فانه يظل مدركا لروابط التضامن التي تجمع بينه وبين عمال جميع البلدان ولسوف يكون دائماً مستعداً لأن يؤدي ، كما في السابق ، الواجبات التي يرسمها له هذا التضامن . ان امثال هذه الواجبات موجودة حتى وان لم يكن (الحزب) يعتبر نفسه ولاينادي بنفسه جزءاً من منظمة الأممية : انها ، مثلا ، المساعدات عند الحاجة ، ومعارضة ارسال يد عاملة اجنبية عند قيام اضرابات . والتدابير المتخذة من أجل ان تطلع صحافة الحزب العمال الالمان على الحركة في الخارج . والتحريض ضد الحروب او مخاطر الحرب المثارة من قبل الحكومات . والموقف الذي يجب التقيد به ، اثناء هذه الحروب ، كالموقف الذي احسن العمال الالمان التقيد به في ١٨٧٠ – ١٨٧١ بصورة نموذجية . الخ.

مقتطف من رسالة الى بيبل ١٨ – ٢٨ آذار ١٨٧٥ ، ترجمة في « ماركس وانجلز – انتقاد برنامجي غوتا وارفورت » المطبوعات الاجتماعية ١٩٥٠ .

الادب

غوته وتناقضاته

عـديدة هي الاحكام على الادب والفن في مؤلفـات انجلز وكذلك في مراسلاته . ولن نأخذ منها هنا غير مثال يتناول واحداً من أكبر الشعراء في جميع العصور .

وينبغي أن يكون حاضراً في الذهن ، دون شك ، ان انجلز يرسم هذه اللوحة عن غوته في نار جدل ضد صحافي قليل الذكاء ، هو كارل غرون (١٨١٨ – ١٨٧٨) ، كان يطمع في أن يجعل من غوته تلميذاً لفورباخ ، ولم يكن معجباً الا بالنواحي الضيقة والتافهة منه. ويكتب انجلز بعد قليل : « اذا كنا في الاسطر السابقة قد نظرنا الى غوته من جانب واحد فقط ، فالذنب في ذلك انما يقع على السيد غرون . انه لا يقدم غوته البتة مرئياً من جـانب عظمته » . وانجلز يحس عميق الاحساس بهـذه العظمة . وهو ، مثل ماركس ، يعتبر غوته عبقرية شعرية ، وغالباً مايأتي على ذكره .

وهذا مايجعل النص التـالي أكثر دلالة ، ففيه يبرهن انجلز ان التقييم الاوضح والادق لفنان ولعمله، مع تناقضاتها ، أمر لا بد منه، لا من وجهة نظر ضيقة حزبية، بل من وجهة النظر الجمالية نفسها . وهذا المسلك هو مايعطي احكام ماركس وانجلز في هذا الميدان مثل هذه الالمعية .

ان غوته ، في أعماله ، يسلك بالنسبة للمجتمع الالماني في زمانه سلوكاً ذا نوعين . تارة ، هو خصيم له ، يسعى للفرار مما ينفـّره كما في « ايفيجيني » وعلى العموم أثناء رحلته الى ايطاليا ، ويثور عليه في لحـات « غوتز » و « بروميثه » و « فاوست » وعلى لسان « مفستوفيليس » ينهال عليه بسخريته المريرة أشد المرارة . وتارة ، بالعكس ، يعامله معاملة ودية ، و « يعتاد » عليـــه ، كما في « كسينات اللطيفات » وفي العديد من مؤلفاته النثرية ، ويحتفي به كما في

« ماسكاراد » ، بل هو يدافع عنه ضد الحركة التاريخية التي تهدده ، كما في جميع المؤلفات التي يتفق له فيها ان يتحدث عن الثورة الفرنسية[1] . وليس الامر هو ان غوته يقدّر بعض نواحي الحياة الالمانية خلافاً لاخرى كانت منفّرة له . انها في الغالب حالات نفسية مختلفة يمر بها . ففي داخله صراع مستمر بين الشاعر العبقري الذي يشمئز من البؤس فيما حوله وبين الابن المحترس للسيد المستشار في فرانكفورت او المستشار الخاص في وايمار[2] الذي يرى نفسه مضطراً لعقد هدنة مع هذا البؤس والاعتياد عليه . وهكذا فان غوته عملاق حيناً وتافه حيناً آخر ، طوراً عبقري متكبر ، ساخر ، يزدرى العالم ، وطوراً برجوازي هزيل الفكر محترس ، مكتفٍ ، ضيق . كان غوته نفسه غير كفء للانتصار على البؤس الالماني : كان هذا ، بالعكس ، هو الذي انتصر عليه ، وان انتصار البؤس هذا على عظيم عظماء الألمان لخير برهان على أن من غير الممكن البتة التغلب عليه « من الداخل » . كان غوته مفرط الشمولية ، ذا طبيعة مفرطة في النشاط ، وكان من فرط الشهوانية بحيث لم يكن ممكناً أن يسلك سلوك شيلر[3] ، اذ بحث عن السلامة من

---

(١) بينما كان قد هتف في مساء فالمي ، عام ١٧٩٢ : « هنا يبتدىء عصر جديد في تاريخ العالم » ، نجده فيما بعد قد كتب ، في « اهاجي البندقية » مثلاً ، ان الثورة الفرنسية قد جعلت « من الجمهور طاغية على الجمهور » ، وفي « محادثات » مع ايكرمان ، يتميز غيظاً من ان « في المانيا ذاتها ، يراد التكرار اصطناعياً لما كان ، في فرنسا ، يتولد من وضع الاشياء .

(٢) ان غوته ، وقد كان أبوه مستشاراً في فرنكفورت ، كان بالفعل يتمتع بالصداقة مع شارل اوغوست ، دوق وايمار ، الذي اتخذه وزيراً .

(٣) جوهان كريستوف فريديريك شيلر (١٧٥٩ - ١٨٠٥) : شاعر الماني شهير ، دمقراطي وطني ، صاحب مؤلفات فلسفية وتراجيديات تاريخية كثيرة ، منها « قطاع الطرق » ، « دون كارلو » ، « ماري ستيوارت » ، و « فتاة اورليان » ، « غليوم تيل » الخ .

البؤس في فرار الى المثل الأعلى الذي نادى به كنط[1] . وكان اكثر نفاذ بصيرة من أن لا يرى ان فراراً كهذا سيؤول في النهاية الى مقايضة بؤس الضحالة ببؤس الانتفاخ . لقد كانت جبلّته ، وقواه ، وكل اتجاه روحه توجه مصيره الى الحياة العملية ، والحياة العملية المحيطة به كانت بائسة تافهة . وفي هذا التناقض – الوجود في عالم لم يكن يستطيع الا أن يحتقره ، والارتباط مع ذلك باغلال هذا العالم بوصفه الوحيد الذي يستطيع فيه إظهار نشاطه – في هذا التناقض كان غوته أسيراً على الدوام ، وكلما كان يزداد شيخوخة كان الشاعر العجيب ، التعب من الكفاح ، ينمحي وراء وزير وايمار التافه . لسنا نأخذ على غوته كما فعل بورن[2] ومينزل[3] ، انه لم يكن ليبرالياً ، بل كونه استطاع أن يكون احياناً برجوازياً ضيق الأفق أيضاً . ولسنا نأخذ عليه انه كان غير اهل لأية حماسة للحرية الالمانية ، بل كونه قد ضحى بحاسته الجمالية ، الاسلم ، والتي كانت تتأكد احياناً على نحو متدفق ، أمام خوف برجوازي صغير من كل حركة تاريخية هامة في العصر . لسنا نأخذ عليه انه كان من رجال الحاشية ، بل كونه استطاع ، في عهد كان فيه نابوليون يزيل كل الشوائب الالمانية الكبرى ، الاهتمام على نحو مهيب الجدية بالامور التافهة والمتع الصغيرة لبلاط من اضأل البلاطات الالمانية . ولسنا نوجه له ، على العموم ، ملامات من وجهة نظر اخلاقية ولا من وجهة نظر حزبية بل على الاكثر من

---

(١) انظر الحاشية عنه في فصل « مثالية ومادية »

(٢) لودفيغ بورن (١٧٨٦ – ١٨٣٧) ، صحافي وناقد الماني يمثل البرجوازية الصغيرة الراديكالية .

(٣) وولفرام مينزل (١٧٩٣ – ١٨٧٣) : كاتب وناقد الماني ، ليبيرالي في شبابه ، أصبح فيما بعد رجعياً تماماً ، وقد حارب تأثير الأفكار الفرنسية على الكتاب الألمان .

وجهة نظر جمالية وتاريخية. اننا لانقيس غوته بمقياس اخلاقي ، ولا بمقياس سياسي ، ولا بمقياس « انساني » . وليس في وسعنا الاطالة في تحليل علاقات غوته مع كل عصره ، مع الادباء السابقين له والمعـاصرين ، ولا التطور الذي جرى له ، ولا موقفه من الحياة . انما نحن بالتالي نقتصر على تسجيل الواقع .

مقتطف من سلسلة مقالات «كارل غرون» : حول غوته من وجهة النظر الانسانية ، ١٨٤٧ ، ترجمة جان فريفيل، في كتاب « ماركس وانجلز – حول الأدب والفن » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٤ .

★ ★ ★

التميز في الأدب

يمكن اعتبار النصوص التالية وجهاً آخر من اهتمامات انجلز المتعلقة بالقضايا الجمالية والابداع الفني . ان نقطة التأثير فيها مختلفة . فالأمر ، هذه المرة ، يتعلق باعمال مؤلفين معاصرين لانجلز ، ومن جهة اخرى ، تقترب معتقداتهم الايديولوجية من معتقداته . كما ان الموضوع المباشر فيها غير ذلك الموضوع : فالأمر فيها يتعلق بما جرت العادة على تسميته بالعلاقات بين شكل العمل ومحتواه . على انه يكون من الغفلة عن الثراء المعقد في فكرة انجلز التفريق،بله المعارضة بين هذه النصوص وبين الصفحات السابقة . فالحقيقة هي انها متكاملة .

ان انجلز ، اذ يخاطب ثلاثة مكاتبين له جد مختلفين، وهم ثلاثتهم اصحاب مؤلفات هي نفسها على تفاوت شديد في شكلها وفي مراميها ، يجهد لأن يبرز فكرة بذاتها : ان المحتوى الايديولوجي لعمل أدبي ، مهما يكن ايجابياً وتقدمياً ، لابد أن يكون من عمق التجسد في الناس وفي الأوضاع بحيث لا يعود ظاهراً . وبتعبير آخر ، اذا كان حسناً ان يكون للعمل الفني تحيز ، فليس يجدر ان يكون « بصورة موضوعة » . أو بصورة ادق ، ان يعرض افكاراً بدلاً من أن يحيي كائنات. يقول انجلز للكاتب الدرامي : انظر شكسبير ! وللمؤلفة الروائية : انظري بلزاك !

ان هذه الصفحات شهيرة ، انها تبين ان آراء الماركسيين في علم الجمال، وبخاصة هذا الاهتمام لديهم بالواقعية ، بعيدة عما جرت العادة على ان ينسب اليهم من سطحية مصلحية .

ان (دراما) سيكنجن [١] التي الفتَها هي في الطريق السليم. الشخصيات الرئيسية تمثل فعلاً طبقات وتيارات معينة ، وبالتالي افكاراً معينة في عصرها ، ومحركات اعمالهم ليست اهواء فردية صغيرة ، بل يحملها تيار التاريخ . على ان التقدم كان من شأنه ان يكون في دفع هذه المحركات الى المقام الأول دفعاً حياً ، نشيطاً ، وطبيعياً ان صح التعبير ، عن طريق مجرى الفعل ذاته ، وبالعكس فان الخطب التدليلية (التي تعرفت فيها بسرور الى موهبتك القديمة كمحام في محكمة الجنايات وخطيب شعبي [٢]) تغدو أكثر فاكثر غير ذات جدوى . يبدو انك انت نفسك قد اتخذت هذا المثل الأعلى هدفاً حين تميز بين الدراما المسرحية والدراما الادبية . وفي اعتقادي ان قد كان في الوسع ، وان يكن بصعوبة (فالاتقان ليس بالأمر اليسير ، حقاً) تحويل سيكنجن على هذا النحو الى دراما مسرحية. ان هذ مرتبط بالاسلوب الذي تقدم به صور الشخصيات . انك على حق في استنكار ما هو منتشر اليوم من تشخيص فردي سيىء يقتصر أمره على مماحكات فقيرة ، وهو السمة

---

(١) المقصود هنا ترا جيدياً « فرانز فون سيكنجن » التاريخية ، التي اصدرها ف . لاسال (انظر الهامش عنه في فصل « الاقتراع العام والنضال الثوري ») عام ١٨٩٥ ، وارسلها الى انجلز مع « ملحوظة عن الفكرة التراجيدية » يعرض فيها مقاصده ، وبها يستشهد انجلز في تتمة رسالته الى لاسال .

كان موضوع مسرحية لاسال انتفاضة الفرسان الالمان ضد الامراء في عام ١٥٢٢ التي قادها فرانز فون سيكنجن (١٤٨١ - ١٥٢٣) القائد العسكري والسياسي لصغار النبلاء في الرين وسواب وفرنكونيا ، الذين كانوا يناضلون من أجل علمنة ممتلكات الكنيسة ، ضد سلطة الامراء الالمان وفي سبيل اقامة « دمقراطية ارستوقراطية » على رأسها عاهل . وقد اخفقت الانتفاضة عام ١٥٢٣ على أبواب مدينة تريف .

(٢) كان لاسال محامياً . وعدا ذلك كان قد خطب ، سنة ١٨٤٨ على وجه التخصيص ، في عدة جمعيات شعبية .

المميزة لأدب الجيل الثاني العقيم. على انه يبدو لي ان الفرد يتم تصويره ليس فقط بـ «ما» يفعل، بل كذلك بـ «كيفية» فعله اياه. ومن وجهة النظر هذه، اعتقد ان المحتوى الايديولوجي لدرامتك ما كان ليفقد أي شيء لو ان سمات مختلف الشخصيات كانت متميزة تميزاً أوضح فيما بينها، وموضوعاً بعضها في تعارض مع بعضها الآخر. اسلوب القدامى لم يعد يكفي في أيامنا، وفي اعتقادي ان قد كان في وسعك هنا، من غير انزعاج، أن تأخذ بالحسبان، على نحو اكثر، دلالة شكسبير في تاريخ الدراما. على ان هذه مسائل ثانوية، ولست اثيرها الا لكي ابين لك اني قد فكرت أيضاً في الناحية الشكلية من درامتك.

أما فيما يتعلق بالمحتوى التاريخي، فانك قد اظهرت بكثير من الجلاء جانبي حركة العصر اللذين كانا يهمانك أكثر الاهتمام، مشيراً بحق الى تطورهما اللاحق: حركة النبلاء الوطنية، ممثلة بسيكنجن، والحركة النظرية للنزعة الانسانية مع ما دخل عليها من تطور في الميدان اللاهوتي والاكليروسي، اعني الاصلاح. (...) كما ان وضع المدن والأمراء في ذلك العصر مصور أيضاً، في عدة مقاطع، بكثير من الوضوح. وهكذا فقد استُنفذت الى حد ما العناصر الرسمية للحركة آنذاك. ولكن ما لم تبرزه الابراز الكافي، على ما يبدو لي، انما هي العناصر غير الرسمية، من عامة وفلاحين، وكذلك التعبير النظري الخاص بها. ان حركة الفلاحين كانت على اسلوبها، وطنية ايضاً، موجهة ضد الامراء قدر ما كانت كذلك حركة النبلاء، والمدى العظيم للنضال الذي وقعت تحت حمله يتعارض تعارضاً شديداً مع الخفة التي قبل بها النبلاء دورهم التاريخي كرجال حاشية، تاركين سيكنجن لمصيره. وحتى حسب مفهومك عن الدراما، الذي هو في رأيي، كما لاحظت ذلك، مفرط بعض الشيء في التجريد، وغير واقعي بما فيه الكفاية، فان حركة الفلاحين تبدو لي

مستحقة لمزيد من الاهتمام . لاشك ان المشهد الفلاحي مع جوس فريتز [١] بعيد الدلالة ، وشخصية هذا « المحرض » مصورة تصويراً حسناً جداً . بيد انها غير كافية لأن تمثل بما يكفي من الوزن ، في مواجهة حركة النبلاء ، ما كان للهيجان الفلاحي من زخم شديد. وحسب مفهومي أنا عن الدراما الذي لايقبل بنسيان الواقعي من أجل المثل الأعلى ، وبنسيان شكسبير من أجل شيلر ، [٢] كان من شأن استخدام هذا القسم العامي من مجتمع ذلك الوقت ، المدهش الى هذا الحد في تلاوينه ، ان يأتي بعناصر جديدة تماماً لبعث حياة في الدراما ، وان يعطي خلفية لا تقدر لحركة النبلاء الوطنية الجارية على الوجه الأمامي للمسرح ، وكان من شأن هذا ان يظهر هذه الحركة ذاتها في ضوئها الحقيقي للمرة الأولى . فيا لها من لوحات مدهشة عن السجايا يقدمها لنا عصر تفسخ العلاقات الاقطاعية ذاك في شخص ملوكه المتسولين وجنده المرتزقة بدون خبز ، ومغامريه من كل نوع - انها الخلفية حقيقية من نمط فالستاف [٣] لابد ان يكون لها ، في دراما تاريخية من هذا النوع، مفعول اكثر أيضاً مما لدى شكسبير ! ولكني أرى ، عدا هذا، ان هذا التجاهل للحركة الفلاحية

---

(١) فريتز جوس (؟ - ١٥١٧) : رئيس جمعية سرية (« بوند شوه ») أسسها في الالزاس وفي باد الفلاحون والعامة الالمان للنضال ضد النبلاء والامراء . وقد مهد نشاط هذه الجمعية وغيرها من الجمعيات المماثلة لحرب الفلاحين الكبرى .

(٢) كان انجلز ، مع تقديره لاهتمام شيلر بخلق مسرح « متحيز » ، يأسف لكونه قد اخرج على المسرح افكاراً اكثر مما أخرج كائنات حية . وقبل بضعة ايام كتب ماركس ، من جهته ، الى لاسال حول مسرحيته (وبدون اتفاق على ذلك مع انجلز) « كان عليك (...) ان تزيد من التشكسبر ، بينما اعتبر الآن ان اكبر خطيئة وقعت فيها هي الشيلرة ، هي تحويل الافراد الى مجرد ناطقين باسم روح العصر » (رسالة الى لاسال ، ١٩ نيسان ١٨٥٩) .

(٣) شخصية في عدة مسرحيات لشكسبير (هنري الرابع، اشبينات وندسور البهيجات) ، وهو بطل شرس عنيف ، جبان ، متبجح ، فاسق .

هو الذي اوصلك الى اعطاء صورة غير دقيقة بمعنى ما ، على ما يبدو ، عن حركة النبلاء الوطنية هي أيضاً ، والى اضاعة ما يمثل مصيرسيكنجن من تراجيدي حقا . وفي رأيي ، ان جمهور طبقة النبلاء الامبراطورية في ذلك العهد لم يكن يدخل في تصوره ان يعقد تحالفاً مع الفلاحين ، وقد كان غير قادر على هـــذا لأنه انما كان يعيش من المداخيل التي كان يحصل عليها بفضل الاضطهاد للفلاحين. وكان من شأن تحالف مع المدن ان يدخل أكثر من هذا في حيز الامكانيات ، ولكنه لم يتحقق ، أو تحقق فقط على نحو جد ناقص . ومـــع ذلك فان ثورة النبلاء الوطنية لم تكن ممكنة الا بفضل تحالف مع المدن ومـع الفلاحين ، ولاسيما مع هؤلاء . وفي هـذا يكمن بالضبط، حسبما ارى ، الأمر التراجيدي ، وهو ان هذا الشرط الأساسي ، التحالف مع الفلاحين ، كان غير ممكن ، وبالتالي ان سياسة النبلاء كان لا بد لها حتماً ان تكون تافهة وان جمهور الأمة ، الفلاحين ، قد عمدوا ، في الوقت الذي أراد فيه النبلاء تولي قيادة الحركة الوطنية ، الى الاحتجاج على هـــذه القيادة وان اندحارها قد اصبح أمراً لا مفر منه .

- ٢ -

قرأت اخيرا « القدامى والجدد »[1] التي اشكركِ من صميم القلب على ارسالها . ان حياة شغيلة مناجم الملح مصورة فيها بالحذق نفسه الذي صور به الفلاحون في « ستيفان »[2] . ومعظم مشاهد مجتمع فيينا جميلة جدا ايضاً . ان

---

(١) رواية لكاتبة هـــذه الرسالة ، مينا كاوتسكي (١٨٣٥ - ١٩١٢) ، ام كارل كاوتسكي . وهذه الرواية التي كتبت عام ١٨٨٥ تصور حياة العمال النمساويين في مناجم الملح .

(٢) رواية اخرى لمينا كاوتسكي ، هي « ستيفان فون غريلنهوف» (١٨٧٩) تصور فيها ظروف ونضالات فلاحي النمسا .

فينا هي المدينة المانية الوحيدة التي يجد فيها المرء مجتمعا ، واما برلين فليس فيها غير بعض « الاوساط » ، ولا سيما اوساط لا تطمئن اليها النفس ، ولذلك فليس يجد المرء فيها مادة الا لرواية عن حياة الادباء ، والموظفين والممثلين . وفي وسعك خيرا منى ان تحكمي فيما اذا كان تفصيل الواقعة لايتطور ، في بعض الاماكن من هذا القسم في مؤلفك ، تطورا مفرطا بعض الشيء في الاستعجال. ان بعض الاشياء التي يمكن ان تحدث لدينا هذا الانطباع تبدو طبيعية تماما في فينا ، بما لها من طابع دولي خاص وبالخليط الذي فيها من عناصر اوروبية جنوبية وشرقية . وانا اجد في الوسطين الاثنين المصوّرين [١] تلك القوة المألوفة لديك في اضفاء الصفة الفردية على الطبائع . ان كلاً من هذه الطبائع نموذج ، ولكنه في الوقت نفسه فرد متميز ، انه « هذا » ، كما يعبرهيغل الشيخ ، ولا بد ان يكون هكذا . بيد ان علي ، لكي اكون منصفا ، ان اجد مأخذاً فأصل في ذلك بالتالي الى (شخصية) ارنولد . حقا ان هذا رجل مفرط في الشهامة ، وليس يمكن للمرء ، حين يقتل ارنولد نفسه آخر الامر اذ سقط في هاوية ، أن يوفق بين هذا وبينالعدالة الشعرية إلابأن يقول لنفسه : انه اطيب مما ينبغي بالنسبةلهذا العالم . والحال ، انه لأمر سيء دائماً ان يفرط شاعر في التحمس لبطله . ويبدو لي انك ، الى حد ما ، قد وقعت في هذا العيب . ويجد المرء لدى ايلزا ايضا بعض السمات الفردية ، وان تكن معطاة صفة مثالية ايضا ، ولكن الشخصية لدى ارنولد تذوب اكثر ايضاً في المبدأ .

ان قراءة الرواية تكشف لنا عن مبعث هذا العيب . اغلب الظن انك كنت تحسين الحاجة الى التحيز علانية في هذا المؤلف ، والى الاعلان عن ارائك في مواجهة العالم باسره . ان هذا قد تم فعلا ، انه من الماضي وما عادت بك

---

(١) الارستوقراطية النمساوية وعمال مناجم الملح .

حاجة الى تكراره بهذه الصورة . اني لست البتة خصما للشعر المتحيز بوصفه هذا. لقد كان ابو التراجيديا ، ايشيل ، وابو الكوميديا ، اريستوفان ، كلاهما شاعرين متحيزين تحيزا شديدا جـــدا ، وكذلك كان دانتي وسرفانتس . وخير ما في « المكيدة والحب » لشيلر ، هو انها اول دراما سياسية المانية متحيزة . والروس والنروجيون الحديثون ،الذين يكتبون روايات ممتازة ، هم جميعا شعراءمتحيزون. ولكني اعتقد ان التحيز يجب ان يبرز من الوضع والواقعة بالذات ،من غير ان يصاغ صياغة توضيحية ، وليس على الشاعر ان يقدم للقارىء الحل التاريخي المقبل للنزاعات الاجتماعية التي يصورها جاهزا مكتملا . لاسيما ان الرواية ، في الظروف الراهنة، تخاطب على الاكثر قراء الاوساط البرجوازية ، اي اوساطا ليست بالتالي من جماعتنا مباشرة . وعلى هذا فاني ارى ان رواية ذات اتجاه اشتراكي تكون قد ادت مهمتها تماما حين تهدم ، بتصوير امين للعلاقات الواقعية ، الاوهام المتعارف عليها حول طبيعة هذه العلاقات ، وتزعزع تفاؤل العالم البرجوازي ، وتحمل على الشك في خلود النظام القائم ، حتى وان يكن المؤلف لايشير الى الحـــل اشارة مباشرة ، ، وحتى اذا كان ، عند الاقتضاء ، لا يتحيز تحيزاً ظاهرا . ان معرفتك الدقيقة وما تقدمينه من صور طرية وحية الى حد الروعة عن الفلاحين النمساويين وعن « مجتمع » فيينا ستجد في هذا المجال مادة غنية ، ولقد برهنت في « ستيفان » انك تجيدين معاملة ابطالك بهـــذه السخرية الناعمـة الدالة على تملك الشاعر من ابداعه .

- ٣ -

أن أكثر ما يبعث لديّ الاعجاب في قصتك الطويلة[١] ، الى جانب

---

(١) المقصود رواية « فتاة من المدينة » (١٨٨٧) لمارغريت هاركنس ،كاتبة انكليزية ، اشتراكية ، يخاطبها انجلز في هذه الرسالة (التي لم يصلنا منها غير مسودتها). وكانت مرغريت هاركنس تصور في مؤلفها حياة الشغيلة، وبصورة رئيسية حياةالفتيات في معامل ملشستر المشؤومة أو الاكواخ في لندن .

صدقها الواقعي ، هو أن فيها تتجلى جرأة فنان حقيقي . (٠ ٠ ٠) واذا كنت أجد مع ذلك ما أنتقده فلعله فقط كون قصتك غير واقعية بما فيه الكفاية . أن الواقعية ، في رأيي ، تفترض ، عدا صحة التفاصيل ، العرض الصحيح للسمات النموذجية في ظروف نموذجية . والسمات التي تقدمينها نموذجية الى درجة كافية ضمن الاطار الذي تصورينها فيه . ولكن ليس يمكن قول الشيء نفسه عن الظروف التي تجد نفسها غارقة فيها والتي فيها تعمل وتتصرف . أن الطبقة العاملة تبدو في «فتاة من المدينة» جمهوراً سلبياً ، غير أهل لأن يساعد نفسه بنفسه بل وغير محاول فعل ذالك . وكل المحاولات لانتشالها من البؤس المنهك المخبل تأتي من الخارج ، من فوق . (وهي ، بالتأكيد ، الطبقة الأكثر فقراً ، والأكثر عذاباً ، والأكثر عدداً ، كما يقول سان سيمون والطبقة الأكثر فقراً والأكثر مهانة ، كما يقول روبرت اوين) [١] . ولكن اذا كان هذا التصوير صحيحاً حوالي عام ١٨٠٠ أو ١٨١٠ ، في عهد سان سيمون وروبرت اوين ، فهو لم يعد كذلك عام ١٨٨٧ ، بالنسبة لرجل كان له شرف الاسهام بقسط نشيط ، قرابة خمسين عاماً ، في معظم معارك البروليتاريا المناضلة (واسترشد دائماً بالمبدأ القائل أن تحرير الطبقة العاملة ينبغي أن يكون عمل الطبقة العاملة نفسها) [٢] . ان المقاومة الثورية التي تواجه بها الطبقة العاملة المحيط الذي يضطهدها ، ومحاولاتها ـ التشنجية نصف الواعية أو الواعية ـ الحصول على حقوقها البشرية ، قد دخلت التاريخ ويمكن أن تتطلع الى مكان في ميدان الواقعية .

---

(١) العبارة الموضوعة بين هلالين كانت مشطوبة من قبل انجلز (ويجب ان يكون ماثلاً في الذهن ان المخطوطة التي وصلتنا هي مسودة رسالة) .

(٢) الهامش السابق نفسه .

أني بعيد عن ملامتك على عدم كتابة قصة محض اشتراكية ، « رواية متحيزة » ، كما نقول نحن الألمان ، تمجد فيها أفكار المؤلف السياسية والاجتماعية. ليس هذا البتة ما أفكر فيه . فكلما ظلت آراء المؤلف (السياسية) [1] مخفية كلما كان ذلك خيراً للعمل الفني . بل أن الواقعية التي أتحدث عنها تتجلى تماماً خارج آراء المؤلف . واسمحي لي (أن أصور ذلك) [2] بمثال . ان بلزاك ، الذي أعتبره معلماً للواقعية أعظم بما لا حد له من جميع أمثال زولا السابقين والحاضرين والقادمين يعطينا في « الكوميديا البشرية » أروع حكاية واقعية عن المجتمع الفرنسي (وبخاصة العالم الباريسي) [3] ، اذ يصور بشكل تاريخ للعادات ، من سنة الى أخرى تقريباً ، من ١٨١٦ إلى ١٨٤٨ ، الضغط المتزايد الشدة الذي مارسته البرجوازية الصاعدة على طبقة النبلاء التي كانت قد تكونت مرة أخرى بعد عام ١٨١٥ والتي راحت ترفع من جديد (بعض الشيء) [4] قدر المستطاع راية الكياسة الفرنسية العتيقة . وهو يصف كيف أن البقايا الأخيرة من هذا المجتمع ، النموذجي بالنسبة له ، قد تداعت شيئاً فشيئاً أمام تدخل حديث النعمة السوقي ذي المال أو هي قد باعت نفسها له ، وكيف أن السيدة الكبيرة التي لم تكن خياناتها الزوجية غير وسيلة لتثبيت مركزها ، وسيلة تتفق والنحو الذي سبق أن جرى عليه التصرف بها من أجل الزواج ، قد أخلت المكان للمرأة البرجوازية التي تدبر لنفسها زوجاً من أجل أن يكون لديها مال أو زينات . حول هذه اللوحة المركزية يرسم كل حكاية المجتمع الفرنسي ، حيث تعلمتُ ، حتى فيما يتعلق بالتفاصيل الاقتصادية (مثلا اعادة توزيع الملكية الفعلية والشخصنة بعد الثورة) أكثر مما تعلمت في

---

(١) الهامش السابق نفسه .

(٢) الهامش السابق نفسه .

(٣) الهامش السابق نفسه .

(٤) الهامش السابق نفسه .

جميع كتب المؤرخين والاقتصاديين والاحصائيين المحترفين لذاك العهد جميعاً .
أكيد أن بلزاك كان ، في السياسة ، من دعاة الشرعية [١] . ان مؤلفه الكبير ندب مستمر يرثي تفسخ المجتمع الراقي تفسخاً لا شفاء منه . عواطفه كلها هي مع الطبقة المقضي عليها بالزوال . ولكن هجاءه ، برغم هذا كله ، لا يكون قط أشد لذعاً ، وسخريته لا تكون قط أشد مرارة مما حين يحرك الارستوقراطيين على وجه الضبط ، اولئك الرجال والنساء الذين كان يشعر نحوهم بهذا العطف العميق . و (بصرف النظر عن بعض أبناء الأرياف)[٢] الرجال الوحيدون الذين يتحدث عنهم باعجاب غير مخفي ، هم أشد خصومة السياسيين ضراوة ، الأبطال الجمهوريون لدير سان ميرى[٣] ، الرجال الذين كانوا في ذلك العهد (١٨٣٠ – ١٨٣٦) يمثلون الجماهير الشعبية تمثيلاً حقيقاً . وأن يكون بلزاك قد اضطر للسير بعكس اتجاه عواطفه الطبقية وآرائه السياسية المسبقة ، وأن يكون قد رأى حتمية نهاية ارسطوقراطية الأعزاء ووصفهم باعتبارهم غير مستحقين خيرا من هذا المصير ،وأن يكون لم ير رجال المستقبل الحقيقيين الا حيث كان يمكن أن يوجدوا في ذلك العهد ،فهذا ما اعتبره نصراً من أعظم انتصارات الواقعية وواحدة من أبرز سمات بلزاك الشيخ .

---

(١) كان دعاة الشرعية هم انصار الاسرة المالكة « الشرعية » ، آل بوربون ، الذين اسقطوا عن العرش سنة ١٨٣٠ لمصلحة اسرة اورليان . وقد تجمعوا في حزب سياسي كان يمثل مصالح كبار الملاكين العقاريين وطبقة النبلاء من اصحاب الاراضي .

(٢) كلمات مشطوبة من قبل انجلز .

(٣) اثناء الانتفاضة الباريسية من ٥ الى ٦ حزيران ١٨٣٢ ،اثر تشييع جثمان الجنرال لامارك ، كان الجمهوريون قد اقاموا متراساً في شارع دير سان ميري . وفي « الاوهام الضائعة واسرار الاميرة كادينيان» يثني عليهم بلزاك قائلاً عن ميشيل كريستان الذي قتل في دير سان ميري على لسان احد اشخاصه : « لست اعرف ، من بين ابطال التاريخ القديم ، رجلاً يسمو عليه » . كما يوصف ميشيل كريستيان بانه « رجل دولة عظيم ، كان يمكن ان يغير وجه المجتمع » .

ومع ذلك فان عليّ أن أبين دفاعاً عنك ان ليس ثمة مكان في العالم المتمدن تبدي فيه الطبقة العاملة قدراً أقل من المقاومة النشيطة وقدراً أكثر من السلبية حيال مصيرها ، وأن ليس ثمة مكان بات العمال فيه أكثر تبلداً مما في ايست اند[1] بلندن . ومن يدري ما إذا لم تكن لديك دواع ممتازة للاكتفاء ، هذه المرة ، باظهار هذه الناحية السلبية من حياة الطبقة العاملة ، تاركاً الناحية النشيطة من هذه الحياة لمؤلف آخر ؟

١ – مقطف من رسالة الى ف . لاسال . ١٨ ايار ١٥٨٩ ، ترجمة جان فريفيل ، في كتاب « ماركس وانجلز حول الادب والفن » ، المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٥٤ .

٢ – مقتطف من رسالة الى ميناكاوتسكي ، ٢٦ تشرين الثاني ١٧٧٥ الترجمة ذاتها .

٣ – مقتطف من مسودة رسالة الى مارغريت هاركنس . نيسان ١٨٨٨ ، الترجمة ذاتها .

---

(١) احياء في القسم الشرقي من لندن ، أكثرية القاطنين فيها من الشغلية والفقراء .

الفهرس

الاقتصاد

التاريخ

الصراع الطبقي

٢٠٠٠/١٠/١٩٧٢